

شهر الذییر السمیعین

(۱۳۱۱ - ۱۳۱۲)

فیسطائر الکفایه فی المنطق

تصحیح، تقدیم و تحقیق

اسد اللہ فلاحی



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شهر الذییر السمقند

(۱۷۲۱ - ۱۷۲۲ م)

فیسطاوس الافکار فی المنطق

تصحیح، تقدیم و تحقیق

اسدالله فلاحی

سرشماره	۱	جنتی سمرقندی، محدثین اشرف، --- وادی
عنوان و نام پندلور	۲	فلسفاس الافکار فی المنطق / شمس الدین السمرقندی : تصحیح، تعلیم و تحقیق اسدالله فلاخی
مشخصات نشر	۳	تهران : موسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران، ۱۳۹۹-۱۳۹۸
مشخصات ظاهری	۴	۷۱۵ ص
شابک	۵	۹۷۸-۶۲۲-۶۳۳۱۱۵-۹
وضعیت فهرست نویسی	۶	فیبیا
پادداشت	۷	عربی
موضوع	۸	منطق اسلامی -- متون قدیمی تا قرن ۱۴
موضوع	۹	Logic, Islamic -- Early works to 20th century*
موضوع	۱۰	منطق -- ایران -- تاریخ
موضوع	۱۱	Logic -- Iran -- History
موضوع	۱۲	مفصله
موضوع	۱۳	Fallacies (Logic)
موضوع	۱۴	استدلال
موضوع	۱۵	Reasoning
موضوع	۱۶	منطق دان ها
موضوع	۱۷	Logicians
شناسه افزوده	۱۸	فلاخی، اسدالله، مصحح، مقدمه نویسی
شناسه افزوده	۱۹	موسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران
شناسه افزوده	۲۰	Muassasah-i Pizhu'hishi' - i Hikmat va Falsafah - i I'ra'n
رده بندی کنگره	۲۱	BBR۶۲۱
رده بندی دیویی	۲۲	۱۸۹/۱
شماره کتابشناسی ملی	۲۳	۶۱۶۰۳۹۷



قسطاس الأفكار في المنطق

شمس الدین السمرقندی
 مصحح و محقق: اسدالله فلاخی
 خطوط و طراح جلد: بنفشه رضایی نیارکی
 لیوگرافی، چاپ و صحافی: موسسه بوستان کتاب
 چاپ اول: ۱۳۹۹
 تیراژ: ۵۰۰ جلد
 قیمت: ۱۲۰۰۰۰۰ ریال
 حق چاپ و نشر محفوظ است.

نشانی: تهران، خیابان نوفل لوشاتو، کوچه شهید آراکلیان، شماره ۴
 تلفن: ۶۶۴۰۵۴۴۵؛ نمابر: ۶۶۹۵۳۳۴۲

ISBN: 978-622-6331-15-9

شابک: ۹۷۸-۶۲۲-۶۳۳۱-۱۵-۹

www.iri.ac.ir

فهرست اجمالی مقدمه مصحح

۱ سپاس‌گزاری
۳ درباره سمرقندی
۳ زندگانی
۵ اساتید
۶ شاگردان
۷ آثار سمرقندی
۷ آثار منطقی
۱۰ آثار در علم جدل و آداب البحث
۱۲ آثار فلسفی - کلامی
۱۳ آثار طبیعی - ریاضی
۱۳ نوآوری‌های سمرقندی
۱۴ مبحث تصورات
۱۶ مبحث تصدیقات
۲۰ مبحث قیاس
۲۱ تأثیرپذیری سمرقندی از پیشینیان
۳۲ تأثیرگذاری بر قطب‌رازی
۳۲ والتر برلی
۳۳ قطب‌رازی
۵۷ درباره قسطاس الأفكار
۵۸ تصحیح اشپرنگر از قسطاس الأفكار
۵۸ تصحیح نجم‌الدین پهلوان از قسطاس الأفكار
۵۹ خطاهای نجم‌الدین پهلوان در تصحیح قسطاس
۷۴ روش تصحیح ما
۷۸ نسخه‌های قسطاس الأفكار
۸۶ تصویر صفحاتی از نسخه‌های استفاده شده

فهرس قسطاس الأفكار الإجمالي

٩٣.....	قسطاس الأفكار.....
٩٥.....	الخطبة.....
٩٧.....	المقدمة.....
٩٧.....	الفصل الأول: في ماهية المنطق ووجه الحاجة إليه.....
١٠٨.....	الفصل الثاني: في موضوع المنطق.....
١١٥.....	المقالة الأولى: في اكتساب التصورات.....
١١٥.....	الفصل الأول: في دلالة الألفاظ.....
١٣١.....	الفصل الثاني: في الكلي والجزئي.....
١٤٥.....	الفصل الثالث: في الماهية وأجزائها.....
١٥٣.....	الفصل الرابع: في تقسيم الكليات وما يتعلق بها.....
١٦٥.....	الفصل الخامس: في المجلس.....
١٧٩.....	الفصل السادس: في النوع.....
١٨٣.....	الفصل السابع: في الفصل.....
١٩١.....	الفصل الثامن: في الخاصة.....
١٩٥.....	الفصل التاسع: في العرض العام.....
١٩٩.....	الفصل العاشر: في المقاصد وهو الكلام في الحدود والرسوم ولاحظها.....
٢١٩.....	المقالة الثانية: في اكتساب التصديقات.....
٢١٩.....	الباب الأول: في أقسام القضايا وأجزائها وأحكامها.....
٢٢١.....	الفصل الأول: في أقسام القضية.....
٢٢٥.....	الفصل الثاني: في أجزاء القضية.....
٢٣٥.....	الفصل الثالث: في الخصوص والإجمال والمصر.....

٢٥٩.....	الفصل الرابع: في العنوان والتحصيل
٢٦٩.....	الفصل الخامس: في الجهة
٢٨٩.....	الفصل السادس: في وحدة القضية وتمتدها
٢٩٣.....	الفصل السابع: في التناقض
٣٠٥.....	الفصل الثامن: في العكس المستوي وما يتعلق به
٣٢١.....	الفصل التاسع: في عكس النقيض
٣٣٩.....	الفصل العاشر: في الشرطية وأجزائها وجزئياتها
٣٦٩.....	الفصل الحادي عشر: في تلازم الشرطيات وتعاندها
٣٨١.....	الباب الثاني: في القياس
٣٨٣.....	الفصل الأول: في تعريف القياس
٤٠١.....	الفصل الثاني: في أقسام القياس
٤٠٣.....	القسم الأول: في القياسات الحملية
٤٢٣.....	القسم الثاني: في الأقضية الشرطية الافتراضية
٥٥٥.....	القسم الثاني من القياس: القياس الاستثنائي
٥٥٩.....	الباب الثالث: فصل في توابع القياس
٥٦٠.....	المسلك الأول: القياس البسيط والمركب
٥٦٣.....	المسلك الثاني: في قياس الخلف
٥٦٥.....	المسلك الثالث: في أكساب المقدمات
٥٦٦.....	المسلك الرابع: في التحليل
٥٦٧.....	المسلك الخامس: الاستقراء
٥٦٨.....	المسلك السادس: التمثيل
٥٦٩.....	المسلك السابع: في البرهان
٥٨٦.....	المسلك الثامن: في أجزاء العلوم
٥٨٩.....	المسلك التاسع: في تماثل العلوم وتماثلها وتباينها
٥٩٣.....	المسلك العاشر: الحد لا يكتسب بالبرهان
٥٩٨.....	المسلك الحادي عشر: في المطالب
٦٠١.....	المسلك الثاني عشر: في البحث والمناظرة
٦٠٢.....	القسم الأول: في تمهيد البحث وآدابه
٦٢٥.....	القسم الثاني: في الغلط وأسبابه
٦٥٣.....	فهرس الأسماء
٦٥٩.....	فهرس الكتب
٦٦٧.....	المأخذ

فهرست تفصیلی مقدمه مصحح

۱	سیاس گزاری
۳	درباره سمرقندی
۳	زندگانی
۵	اساتید
۶	شاگردان
۷	آثار سمرقندی
۷	آثار منطقی
۱۰	آثار در علم جدل و آداب البحث
۱۲	آثار فلسفی - کلامی
۱۳	آثار طبیعی - ریاضی
۱۳	نوآوری های سمرقندی
۱۴	مبحث تصورات
۱۴	موضوع منطق
۱۴	شبهه مجهول مطلق
۱۴	مباحث دلالت
۱۴	نسبت های چهارگانه
۱۵	کلی طبیعی
۱۵	جنس
۱۵	مقولات
۱۵	فصل
۱۵	تعریف

۱۶.....	مبحث تصدیقات.....
۱۶.....	قضایا.....
۱۶.....	موجبه سالبة المحمول.....
۱۷.....	قضایای منحرفه.....
۱۷.....	قضایای طبیعیہ.....
۱۷.....	موضوع قضایای محصورہ.....
۱۷.....	مہملہ.....
۱۸.....	قضایای خارجیہ، حقیقیہ و ذہنیہ.....
۱۸.....	جہت.....
۱۸.....	تناقض.....
۱۸.....	عکس مستوی.....
۱۹.....	عکس تقيض.....
۱۹.....	شرطیات.....
۲۰.....	مبحث قیاس.....
۲۰.....	تعریف قیاس.....
۲۱.....	اقسام قیاس.....
۲۱.....	توابع قیاس.....
۲۱.....	تأثیر پذیری سمرقندی از پیشینیان.....
۲۲.....	کسنوکراتس (کسانقراطیس).....
۲۲.....	ارسطو.....
۲۲.....	بطلمیوس.....
۲۲.....	تامستیوس.....
۲۳.....	فرقوریوس.....
۲۳.....	فارابی.....
۲۳.....	ابو البرکات بغدادی.....
۲۴.....	غزالی.....
۲۴.....	سہلان ساوی.....
۲۴.....	سہروردی.....
۲۵.....	زین الدین کثی.....
۲۶.....	ابن بدیع بندهی.....
۲۶.....	نجم الدین نخجوانی.....
۲۶.....	اثیر الدین ابهری.....
۲۸.....	برهان الدین نسفی.....

۲۸	نصیر الدین طوسی
۲۹	سراج الدین ارموی
۲۹	نجم الدین کاتبی
۳۰	شمس الدین شهرزوری
۳۰	قطب شیرازی
۳۱	تجیر دانشمندان
۳۲	تأثیر گذاری بر پسیانیان
۳۲	والتر برلی
۳۳	قطب رازی
۳۴	القاب سمرقندی در شرح مطالع
۳۴	رد پای اندیشه‌های سمرقندی در شرح مطالع
۳۵	مبحث تصورات
۴۱	مبحث تعریف
۴۶	مبحث قضایا
۵۱	مبحث تناقض
۵۳	عکس مستوی
۵۳	عکس نقیض
۵۵	شرطیات
۵۶	مبحث قیاس
۵۷	درباره قسطاس الأفكار
۵۸	تصحیح اشپرنگر از قسطاس الأفكار
۵۸	تصحیح نجم الدین پهلوان از قسطاس الأفكار
۵۹	خطاهای نجم الدین پهلوان در تصحیح قسطاس
۷۴	روش تصحیح
۷۸	نسخه‌های قسطاس الأفكار
۸۵	نسخه‌های مورد استفاده
۸۶	تصویر صفحاتی از نسخه‌های استفاده شده
۶۵۳	نمایه نام‌ها
۶۵۹	نمایه کتاب‌ها
۶۶۷	منابع

فهرس قسطاس الأفكار التفصيلي

٩٣.....	قسطاس الأفكار.....
٩٥.....	الخطبة.....
٩٧.....	المقدمة.....
٩٧.....	الفصل الأول: في ماهية المنطق ووجه الحاجة إليه.....
١٠٨.....	الفصل الثاني: في موضوع المنطق.....
١١٥.....	المقالة الأولى: في اكتساب التصورات.....
١١٥.....	الفصل الأول: في دلالة الألفاظ.....
١١٥.....	المبحث الأول: أقسام الدليل والدلالة.....
١٢٠.....	المبحث الثاني: المفرد والمركب.....
١٢١.....	المبحث الثالث: قسمة اللفظ المفرد إلى الاسم والكلمة والأداة.....
١٢٨.....	المبحث الرابع: أقسام اللفظ المفرد.....
١٢٩.....	المبحث الخامس: أقسام المركب.....
١٣١.....	الفصل الثاني: في الكلي والجزئي.....
١٣١.....	المبحث الأول.....
١٣١.....	المبحث الثاني: حل المواطأة وحل الاشتقاق.....
١٣٣.....	المبحث الثالث.....
١٣٨.....	تنبية.....
١٣٩.....	المبحث الرابع: الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي.....
١٤٥.....	الفصل الثالث: في الماهية وأجزائها.....
١٤٥.....	المبحث الأول.....
١٤٨.....	المبحث الثاني: الجزء المتقدم على الكل والجزء المتأخر عن الكل.....
١٤٨.....	المبحث الثالث: في الفرق بين الذاتي والعرضي.....
١٥١.....	المبحث الرابع: معاني «الذاتي» في غير كتاب إيساغوجي.....
١٥٣.....	الفصل الرابع: في تقسم الكليات وما يتعلق بها.....
١٦٥.....	الفصل الخامس: في الجنس.....
١٦٥.....	المبحث الأول: تعريف «الجنس».....
١٦٨.....	المبحث الثاني: في تقويم الجنس للنوع.....

المبحث الثالث: في مراتب الجنس	١٧١
المبحث الرابع: في المقولات	١٧٤
الفصل السادس: في النوع	١٧٩
المبحث الأول: تعريف النوع	١٧٩
المبحث الثاني: في مراتب النوع	١٨١
المبحث الثالث: في تعيين النوع الذي أحد الكليات الخمسة	١٨٢
الفصل السابع: في الفصل	١٨٣
المبحث الأول	١٨٥
المبحث الثاني: في الفصل المقوم والمقسم	١٨٥
الفصل الثامن: في الخاصة	١٩١
المبحث الأول: في تعريف الخاصة	١٩١
الفصل التاسع: في العرض العام	١٩٥
تنبيه	١٩٦
خاتمة	١٩٦
الفصل العاشر: في المقاصد وهو الكلام في الحدود والرسوم و لواحقها	١٩٩
المبحث الأول	١٩٩
المبحث الثاني	٢٠٤
المبحث الثالث: تعريف البسائط والمركبات	٢٠٨
تنبيه	٢١١
المبحث الرابع: مقالات التعريف	٢١٣
تنبيه	٢١٤
خاتمة	٢١٦
المقالة الثانية: في اكتساب التصديقات	٢١٩
الباب الأول: في أقسام القضايا وأجزائها وأحكامها	٢١٩
الفصل الأول: في أقسام القضية	٢٢١
الفصل الثاني: في أجزاء القضية	٢٢٥
المبحث الأول: أجزاء القضية المحلية	٢٢٥
المبحث الثاني: النسب بين طرفي القضية	٢٢٨
المبحث الثالث: في تحقيق الموضوع والمحمول والحمل	٢٣١
الفصل الثالث: في الخصوص والإهمال والمصر	٢٣٥
المبحث الأول: الخصوصية والمهمة والمحصورة	٢٣٥
المبحث الثاني: في تحقيق المحصورات	٢٤٢

٢٥١	المبحث الثالث: الحقيقة والحارجية والذهنية
٢٥٦	خاتمة
٢٥٩	الفصل الرابع: في المدول والتصيل
٢٦٦	خاتمة
٢٦٩	الفصل الخامس: في الجهة
٢٦٩	المبحث الأول: في القضية الموجحة
٢٧٧	المبحث الثاني: في القضية المطلقة
٢٨٣	المبحث الثالث: فيما اعتبروا من القضايا في العكوس والتناقض والقياس وغيرها
٢٨٤	المبحث الرابع: جهة الحمل و جهة السور
٢٨٩	الفصل السادس: في وحدة القضية وتعدها
٢٩٣	الفصل السابع: في التناقض
٢٩٣	المبحث الأول: في تعريفه و شرائطه
٢٩٦	المبحث الثاني: تناقض القضايا
٣٠٢	المبحث الثالث: شك في تناقض القضايا الحارجية والحقيقية
٣٠٥	الفصل الثامن: في العكس المستوي وما يتعلق به
٣٠٥	المبحث الأول: في تعريف العكس المستوي
٣٠٥	المبحث الثاني: في عكس القضايا
٣٢١	الفصل التاسع: في عكس التقيض
٣٢١	المبحث الأول: في تعريف عكس التقيض
٣٣٩	الفصل العاشر: في الشرطية وأجزاءها و جزئياتها
٣٣٩	المبحث الأول: أقسام الشرطية
٣٤١	المبحث الثاني: اللزومية والعنادية والاتفاقية
٣٤٥	المبحث الثالث: أقسام التقابل بين جزئي المنفصلة و تركب المنفصلة من أكثر من جزئين
٣٤٨	المبحث الرابع: في حصر الشرطيات و خصوصها وإهمالها
٣٥٥	المبحث الخامس: فيما وعدنا في عكس الشرطيات
٣٦٣	المبحث السادس: في تعدد الشرطية
٣٦٩	الفصل الحادي عشر: في تلازم الشرطيات وتعاندها
٣٦٩	المبحث الأول: في تلازم المتصلات
٣٧١	المبحث الثاني: في تلازم المنفصلات المتحدة الجنس
٣٧٤	المبحث الثالث: في تلازم مختلفات الجنس
٣٧٥	المبحث الرابع: في تلازم المتصلات والمنفصلات
٣٧٨	المبحث الخامس: في تعاند المتصلات والمنفصلات مجانسة ومختلفة

الباب الثاني: في القياس ٣٨١

الفصل الأول: في تعريف القياس ٣٨٣

الفصل الثاني: في أقسام القياس ٤٠١

القسم الأول: في القياسات الحملية ٤٠٣

المبحث الأول: في المقدمات ٤٠٣

المبحث الثاني: في شرائط إنتاج الأشكال الأربعة بحسب كية المقدمات وكتبتها ٤٠٨

المبحث الثالث: في شرائط الإنتاج بحسب جهة المقدمات وبيان جهة النتيجة في المختلطات ٤٢٤

اختلاطات الشكل الأول ٤٢٤

اختلاطات الشكل الثاني ٤٣٤

اختلاطات الشكل الثالث ٤٤٥

اختلاطات الشكل الرابع ٤٤٧

تنبيه ٤٥٢

تتمة: اختلاط الخارجية والحقيقية والذهبية ٤٥٥

خاتمة: العكس والقياسات على رأي الفارابي ٤٦١

القسم الثاني: في الأقيسة الشرطية الإيمانية ٤٦٣

القسم الأول: ما يتركب من متصلين ٤٦٥

القسم الأول من المتصلين: وهو أن يكون الأوسط جزءاً تاماً منها ٤٦٧

المسلك الثاني: في القياسات المركبة من الانقائات الصرفة والمختلطة مع اللزومات ٤٧١

القسم الثاني من متصلين: ما كانت الشركة في جزء غير تام منها ٤٧٨

القسم الثالث من متصلين: ما كانت الشركة في جزء تام من إحدى المتضمنين غير تام من الأخرى ٤٨٤

القسم الثاني: ما يتركب من منفصلين ٤٩٠

القسم الأول من منفصلين: أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من كل واحدة منها ٤٩٠

القسم الثاني من منفصلين: أن يكون الأوسط جزءاً غير تام من كل واحدة منها ٥٠١

القسم الثالث من منفصلين: أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من إحداها غير تام من الأخرى ٥٠٦

القسم الثالث: ما يتركب من الحملية والمتصلة ٥٠٧

المسلكان الأول والثاني: ما يكون المشارك تالي المتصلة ٥٠٧

المسلكان الثالث والرابع: ما يكون المشارك مقدم المتصلة ٥١٣

القسم الرابع: ما يتركب من الحملية والمنصلة ٥١٧

المسلك الأول: من المؤلف من الحملية والمنصلة ٥١٨

القياس المقسم ٥١٨

المسلك الثاني من المؤلف من الحملية والمنصلة: ما ليست عائج التأهيلات محمية واحدة أو ليست الحملات يمدد لأجزاء الاتصال ٥٢٣

تنبيه ٥٢٩

القسم الخامس: فيما يتركب من المتصلة والمنصلة ٥٣١

المسلك الأول: من المتصلة والمنصلة: أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من المتضمنين ٥٣١

تنبيه ٥٣٣

المسلك الثاني: من المتصلة والمنصلة: أن يكون الأوسط جزءاً غير تام منها ٥٣٧

المسلك الثالث: من المتصلة والمنصلة: أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من إحداها غير تام من الأخرى ٥٣٨

تتمة: في المباحث المشتركة بين الأقيسة الشرطية ٥٣٨

القسم الأول: استنتاج الحملات من الأقيسة الشرطية ٥٣٨

المسلك الأول: في استنتاج الحملية من المتصلين: في القياس المؤلف من المتصلين والشركة في جزء تام ٥٣٩

منها وغير تام ٥٣٩

٥٤١	المسلك الثاني: في استنتاج المحلية من المتصلين: و الشركة في جزء غير تام منها
٥٤٣	المسلك الثالث: في استنتاج المحلية من منفصلين: و الشركة في جزء تام منها و غير تام أيضاً
٥٤٤	المسلك الرابع: في استنتاج المحلية من المتصلين: و الشركة في جزء غير تام منها فقط
٥٤٤	المسلك الخامس: في استنتاج المحلية من المتصلة والمنفصلة: و الشركة في جزء تام منها و غير تام منها
٥٤٦	المسلك السادس: في استنتاج المحلية من المتصلة والمنفصلة: و الشركة في جزء غير تام منها
٥٤٨	المسلك السابع: في استنتاج المحلية من المحلية والمتصلة
٥٤٩	المسلك الثامن: في استنتاج المحلية من المحلية والمنفصلة
٥٥٠	القسم الثاني: استنتاج الشرطية من الألفية المحلية
٥٥١	تنبيه
٥٥١	تنبيه: تركيب الألفية الشرطية
٥٥٢	خاتمة: في قياس النسبة
٥٥٥	القسم الثاني من القياس: القياس الاستثنائي
٥٥٩	الباب الثالث: فصل في توابع القياس
٥٦٠	المسلك الأول: القياس البسيط و المركب
٥٦٣	المسلك الثاني: في قياس الخلف
٥٦٥	المسلك الثالث: في اكتساب المقدمات
٥٦٦	المسلك الرابع: في التحليل
٥٦٧	المسلك الخامس: الاستقراء
٥٦٨	المسلك السادس: التمثيل
٥٦٩	المسلك السابع: في البرهان
٥٨٦	المسلك الثامن: في أجزاء العلوم
٥٨٩	المسلك التاسع: في تداخل العلوم و تناسبها و تباعدها
٥٩٣	المسلك العاشر: الحد لا يكتب بالبرهان
٥٩٨	المسلك الحادي عشر: في المطالب
٦٠١	المسلك الثاني عشر: في البحث و المناظرة
٦٠٢	التقسيم الأول: في تمهيد البحث و آدابه
٦٠٢	المقدمة: في أقسام العلوم و كيفية البحث فيها
٦٠٣	المسلك الأول: في ترتيب البحث و توجيه الأسئلة و الأجوبة
٦١٠	تنبيه
٦١٣	المسلك الثاني: في أجزاء البحث و مراعاتها عن الخطأ
٦١٥	تنبيهات: في ما يجب الاحتياط له في الأوساط
٦٢٥	القسم الثاني: في الفلظ و أسبابه
٦٢٤	أمثلة للمغالطات
٦٥٣	فهرس الأسماء
٦٥٩	فهرس الكتب
٦٦٧	المأخذ

سپاس‌گزاری

تصحیح و تحقیق این کتاب با یاری بسیاری از دوستان و همکاران به انجام رسیده است. در اینجا لازم می‌بینیم از همه عزیزانی که هر یک به گونه‌ای در به انجام رسیدن این کتاب سهم داشته‌اند سپاس‌گزاری کنم.

۱. نخستین آشنایی من با شمس الدین سمرقندی از طریق دوست و همکار گرامی خالد الرویهب از دانشگاه هاروارد بود. او در ایمیلی به تاریخ ۶ تیر ۱۳۸۹ (۲۷ ژوئن ۲۰۱۰ م.) به من اطلاع داد که سمرقندی در مباحث شرطیات نوآوری‌های چندی دارد. با این راهنمایی، دو نسخه کتابخانه مجلس شورای اسلامی از شرح القسطاس را از سایت کتابخانه مجلس دانلود کردم و با مطالعه آن، به اهمیت نوآوری‌های منطقی سمرقندی پی بردم. حاصل این مطالعات نشر نوآوری‌های سمرقندی در مباحث شرطیات در ویلاگ منطق در ایران به تاریخ ۲۱ خرداد ۱۳۹۱ زیر عنوان «قیاس اقترانی شرطی نزد شمس الدین سمرقندی» و سپس به طور کامل‌تر در نشریه منطق‌پژوهی ۱۳۹۳ شماره ۱۰ با عنوان «منطق ربط نزد شمس الدین سمرقندی» و در نشریه جاویدان خرد ۱۳۹۷ ش شماره ۳۴ با عنوان «کمیت قیاس شرطی نزد شمس الدین سمرقندی».
۲. هم‌چنین، سپاس‌گزاری می‌کنم از دوست و همکار گرامی، سید حسین موسویان، که فایل رساله دکتری نجم الدین پهلوان و تصحیح او از سمرقندی را در دی ماه ۱۳۹۲ در اختیارم گذاشت.
۳. دوست و همکار گرامی، علی اصغر جعفری ولنی، که سفارش این جانب برای ارائه تصحیح بخش‌هایی از شرح القسطاس به عنوان پایان‌نامه ارشد دانشجویانی در دانشگاه شهید مطهری و راهنمایی این پایان‌نامه‌ها را پذیرفتند.

۴. دو تن از دانشجویان دانشگاه شهید مطهری، فاطمه شمس‌ی کوشکن و سید محمد حسینی دولت‌آباد، که به ترتیب تصحیح بخش‌های قضایا و قیاس از شرح القسطاس را به انجام رساندند و در سال‌های ۱۳۹۴ و ۱۳۹۵ از پایان‌نامه‌های خود دفاع کردند.
۵. هم‌چنین نجم‌الدین پهلوان که در شهریور ۱۳۹۴ نسخه چاپ‌شده قسطاس الأفكار را که در ۲۰۱۴م. منتشر کرده بود برایم فرستاد و بعدها دست‌نوشته کتابخانه فیض‌الله افندی از شرح القسطاس را نیز در اختیارم قرار داد.
۶. در این میان، دوست و همکار گرامی، غلامرضا دادخواه، نسخه‌ای از تصحیح کتاب سمرقندی را با عنوان علم‌الآفاق و الأنفس که در سال ۲۰۱۴م. در انتشارات مزدای آمریکا منتشر کرده بود در اختیارم نهاد. مقدمه تفصیلی این کتاب در باره زندگی سمرقندی و نوشته‌ها و اندیشه‌های او بعدها بسیار به کارم آمد و در مقدمه این کتاب در بخش زندگی‌نامه سمرقندی و آثارش از آن بهره فراوان برده‌ام. افزون بر این، آقای دادخواه بخش تصحیح قسطاس الأفكار را در یکی از مراحل میانی از نظر گذرانده، پیشنهادهای ارزنده‌ای برای ارتقای کتی و کیفی آن ارائه داد.
۷. دوست و همکار گرامی، مهدی عظیمی، که در دانشکده الهیات دانشگاه تهران بخش قیاس شرح القسطاس را به عنوان پایان‌نامه ارشد به یکی از دانشجویش، اشکان باقری، سپردند که در سال ۱۳۹۶ از آن دفاع شد.
۸. استاد ارجمند، حسین معصومی همدانی، که راهنمایی‌هایش در برخی مباحث طبیعیات کتاب بسیار ارزنده بود.
۹. دوست گرامی احمدرضا رحیمی ریشه، که افتخار آشنایی با او را به تازگی پیدا کرده‌ام، سه دست‌نویس قسطاس الأفكار از کتابخانه‌های ترکیه (اباصوفیه و عاطف‌افندی) را سخاوتمندانه در اختیارم نهادند که در تصحیح این کتاب از دو مورد از آن سه بهره بردم.
۱۰. دوست و همکار گرامی و معاونت محترم پژوهشی موسسه حکمت و فلسفه، سید محمود یوسف‌ثانی، که برخی خطاهای نگارشی را گوشزد کردند و پیشنهادهایی برای ارتقای تصحیح پیشنهاد نمودند.
۱۱. در پایان، از مسؤولان مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران سپاس‌گزارم که با حمایت مادی و معنوی از این اثر، امکان نشر آن را فراهم ساختند.

درباره سمرقندی^۱

شمس الدین محمد بن اشرف حسینی سمرقندی (ح ۶۳۸-۷۲۲ ق.) یکی از منطق دانان بنام اما مغفول دوره طلایی منطق اسلامی و معاصر منطق دانان بزرگی مانند خواجه نصیر طوسی (۵۹۷-۶۷۲ ق.)، نجم الدین کاتبی (۶۰۰-۶۷۵ ق.)، سراج الدین ارموی (۵۹۴-۶۸۳ ق.)، قطب الدین شیرازی (۶۳۳-۷۱۰ ق.) و علامه حلی (۶۴۸-۷۱۸ ق.) است. سمرقندی از برخی از این بزرگان نام می برد و آرای برخی دیگر را بدون نام می آورد و بررسی و نقد می کند. او یکی از تاثیرگذاران بر اندیشه های منطقی قطب الدین رازی (۶۸۹-۷۶۶ ق.) در کتاب شرح مطالع است. هرچند قطب رازی هرگز از او نامی نمی برد اما به مناسبت، اندیشه های او را طرح، بررسی و نقد می کند. هم اکنون نسخه ای از کتاب شرح القسطاس سمرقندی به خط قطب رازی موجود است که نشان گر اهمیت سمرقندی از دیدگاه رازی است. این نسخه در سال ۷۱۱ ق. (۲۲ سالگی قطب رازی) کتابت شده و هم اکنون در کتابخانه تیره، نجیب پاشا، در سلیمانیه ترکیه نگهداری می شود.^۲

زندگانی

سمرقندی چنان که از نامش پیدا است زاده سمرقند یا شهری در ماوراء النهر است. درباره زندگانی سمرقندی اما اطلاعات بسیار اندکی در دست است و حتی درباره تاریخ تولد و درگذشت او اختلاف بسیاری وجود دارد؛ برای نمونه، برای تولد او سال های ۶۰۰ و ۶۳۸ ق. را نوشته اند و برای درگذشت اش سال های ۵۹۹، ۶۰۰، ۶۴۹، ۶۷۵، ۶۹۰، ۷۰۴، ۷۰۹، ۷۲۱ و سال های دیگر را. گویا درباره تاریخ تولد سمرقندی هیچ سند کهنی وجود ندارد و برخی از معاصران با حدس و گمان سال های یاد شده را برای تولد او پیش نهاده اند؛ برای نمونه نیکلاس رشر^۳ و محمد مهران،

۱. بیشتر مطالب این بخش برگرفته از مقدمه غلامرضا دادخواه بر کتاب علم الآفاق و الأنفس سمرقندی و گفتگوهای حضوری و غیر حضوری با او است. بابت همه آنچه از او درباره سمرقندی آموخته ام سپاس گزارم.

۲. شش ۱۹۹۷ ص ۵۱۵؛ دادخواه ۱۳۹۲ ص ۳۰.

3. Nicholas Rescher (1928-)

مترجم کتاب رشر به عربی در یک پانویست، به ترتیب، سال‌های ۱۲۴۰ م. (۶۳۸ ق.) و ۱۲۰۴ م. (۶۰۰ ق.) را مطرح کرده‌اند.^۱

اما درباره سال درگذشت سمرقندی، چنان که گفتیم، اختلاف‌ها به مراتب بیشتر است؛ برای نمونه، ادوارد فن دیک^۲ سال درگذشت سمرقندی را با هر دو تاریخ میلادی و هجری به سال‌های ۱۲۰۳ م. و ۵۹۹ ق. ثبت کرده است.^۳ نیکلاس رشر، در مقابل، سال درگذشت را ۱۳۰۴ م. (۷۰۴ ق.) دانسته^۴ و محمد مهران، در پانویست ۱۲۹۱ م. (۶۹۰ ق.) را پیش کشیده است.^۵ نوشته‌ای بدون تاریخ از رمضان شش^۶ در وب هست که گزارش می‌کند که در نسخه خطی یکی از کتاب‌های کلامی سمرقندی در کتابخانه لاله‌لی در سلیمانیه به شماره ۲۴۳۲ (ص ۱۱۳۶) چنین نوشته شده است: «وفات المصنف في اليوم الثاني والعشرين من شهر شوال سنة اثنتين وسبعمئة» و در کنار آن نوشته شده است: «عشرين صبح». از این رو، شش درگذشت سمرقندی را به صورت قطعی ۲۲ شوال ۷۲۲ ق. دانسته و از این رو، تاریخ‌های دیگر را رد کرده است.^۷ غلامرضا دادخواه در مقدمه‌ای که بر کتاب علم الآفاق والانس اثر سمرقندی نگاشته است، در تایید سخن شش، در بیش از شش صفحه همه این تاریخ‌ها را بررسی کرده و با استناد به نسخه خطی لاله‌لی درگذشت سمرقندی را شوال ۷۲۲ ق. دانسته و دلایل متعددی بر نادرستی تاریخ‌های دیگر آورده است.^۸ بر پایه ابن

۱. رشر، نیکلاس، تطور المنطق العربي، ترجمة محمد مهران، ص ۴۶۹.

2. Edward Abbott Van Dyck (1846-1938)

۳. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التأليف العربية في المطابع الشرقية والغربية (چاپ ۱۸۹۶ م. ص ۱۹۵). ابن کتاب آثار چاپ شده مسلمانان تا سال ۱۸۹۶ م. را گزارش می‌کند.

۴. تطور المنطق العربي ص ۴۶۹.

۵. همان، پانویست، مهران ابن مطلب را از طوقان در کتاب تراث العرب العلمي ص ۴۲۸ نقل می‌کند.

6. Ramazan Şeşen (1937-)

۷. شش، رمضان، «مجموعتان من مؤلفات أثير الدين الأبهري وشمس الدين السمرقندي»، ص ۹، ۱۳، ۱۴. ابن مقالة کوتاه ۱۴ صفحه‌ای - که نه تاریخ دارد و نه محل نشر - از پیوندهای زیر قابل دانلود است:

<http://ibnarabi.net/book/687>

<http://wadod.net/bookshelf/book/1868>

<https://wadod.org/vb/showthread.php?t=2724>.

۸. دادخواه ۱۳۹۲ ص ۱۳-۱۹.

پژوهش‌ها، تا یافتن سند‌های قطعی دیگر، مازندگانی سمرقندی را از حدود ۶۳۸ ق. تا ۷۲۲ ق. فرض می‌کنیم.

سمرقندی در برخی از آثارش از حضور خود در تبریز در سال ۶۸۸ ق. و دیدن هاله‌ای رنگین‌کمانی به دور خورشید در آن شهر و دیدن هاله‌ای رنگین‌کمانی به دور ماه در ماوراءالنهر یاد کرده است.^۱ او هم‌چنین از حضور در خجندۀ ماوراءالنهر (شهری در تاجیکستان امروزی) در سال ۷۱۲ ق. یاد کرده است و دادخواه احتمال داده که او تا پایان عمر در همان جا بوده و در آنجا درگذشته است.^۲

چنان‌که از سفر سمرقندی به تبریز برمی‌آید بعید نیست که او کتاب قسطاس‌الافکار و شرح خود بر آن را در آنجا نگاشته باشد چه آنکه دست‌نوشته‌های فراوان این دو کتاب در منطقه آذربایجان و ترکیه گواه بر آن است، هم‌اینکه او این دو کتاب را به ترتیب در ۶۸۳ ق. و ۶۹۲ ق. نوشته در حالی که در سال ۶۸۸ ق. در تبریز بوده است. اینکه در پایان قسطاس‌الافکار می‌نویسد که در هنگام نگارش این کتاب درگیر فراگیری دانش‌های دیگری بوده است «و هذا آخر ما أمکننا فی هذا الأوان من الأبحاث المنطقية و الجدلية مع اشتغال القلب و استيعاب الفكر بتحصيل علوم أخرى.» هیچ بعید نیست که او تحصیلات ریاضی خود را در تبریز یا مراغه گذرانده باشد و در همین هنگام به آموزش منطق به طلاب جوان و سپس نگارش کتابی در همین زمینه روی آورده باشد.

اساتید

تنها استادی که برای سمرقندی نام برده‌اند برهان‌الدین نسفی (ح. ۶۰۰-۶۸۷ ق.) است که اهل نسف یا نخستب از شهرهای قدیمی ازبکستان فعلی بوده و کتاب‌های زیر را نگاشته است: شرح أساس الکیاسة (۲۰۱۵ م. با تصحیح غلامرضا دادخواه و عباس گودرزینیا)، الفصول یا مقدمة فی الجدل و الخلاف و النظر (۲۰۱۵ م. با تصحیح نجم‌الدین پهلوان و هادی انصار جیلان) و شرح الإشارات ابن سینا. به گفته دادخواه، شاگردی سمرقندی نزد نسفی می‌بایست پیش از ۶۷۵ ق. باشد سالی که نسفی به حج سفر کرده و سپس در بغداد سکونت گزیده است.^۳

۱. دادخواه ۱۳۹۲ ص ۱۴ پانویث ۲ و ص ۱۹ پانویث ۱؛ سمرقندی ۱۳۹۲ ص ۲۲۱.

۲. دادخواه ۱۳۹۲ ص ۱۹.

۳. دادخواه ۱۳۹۲ ص ۱۹.

رشر احتمال داده است که سمرقندی نزد قطب الدین شیرازی درس آموخته باشد.^۱ این احتمال بسیار ضعیف است چه آنکه قطب شیرازی در درة الناج فضیله حقیقه و خارجیه را از خرافات متاخران دانسته است^۲ و سمرقندی در آثارش هیچ اشاره‌ای به این دیدگاه نکرده و به نفی و انکار آن نپرداخته است با اینکه شیوه او این بوده که معمولاً نظرات معاصران را (هرچند بدون نام) می‌آورده و خطاهای ایشان را نشان می‌داده است.^۳ بلکه باید توجه کرد که شاید پس از افضل الدین خونجی هیچ منطق‌دانی به اندازه سمرقندی به قضایای حقیقه و خارجیه نپرداخته، چه آنکه او تنها منطق‌دان مسلمانی است که به قیاس‌های مختلط از قضایای حقیقه، خارجیه و ذهنیه می‌پردازد و آن را نوآوری خود برمی‌شمارد. ای بسا نظر قطب الدین شیرازی به همین نوآوری‌های سمرقندی باشد که از دیدگاه او خرافاتی بیش نمی‌آمده است!

شاگردان

از شاگردان سمرقندی در جایی یاد نشده است؛ هرچند جعفر زاهدی و ذبیح الله صفا به اشتباه کاتبی قزوینی (۶۰۰-۶۷۵ ق.) را که از نظر سنی در حکم استاد سمرقندی است از شاگردان او برشمرده‌اند (زاهدی ۱۳۵۳ ص ۱۶۶، صفا ۱۳۶۷ ج. ۳ ص ۲۵۵). محمدتقی دانش‌پژوه، اما، کتاب الرسالة الشمیة و دیگر کتاب‌های کاتبی را الگوبرداری از قسطاس الأفکار سمرقندی دانسته است (دانش‌پژوه ۱۳۳۷ ص ۱۴). این در حالی است که سمرقندی قسطاس الأفکار خویش را دست کم ۸ سال پس از درگذشت کاتبی نگاشته و ۴۷ سال پس از کاتبی درگذشته است.

۱. تطور المنطق العربي، ترجمة محمد مهران، ص ۴۷۰.

۲. قطب الدین شیرازی، درة الناج، ص ۳۶۹ (= ۷۷).

۳. اگر تاریخ تولد قطب شیرازی را چنان که در برخی منابع آورده‌اند، ۶۴۸ ق. بدانیم و احتمال رشر در تولد سمرقندی در ۶۳۸ ق. را جدی بگیریم شاگردی سمرقندی نزد قطب شیرازی بسی نامحتمل‌تر هم می‌شود. اما واقعیت این است که به سال‌های تولد منقول یا محتمل به هیچ وجه نمی‌توان اعتماد کرد. شاید تنها راه معتبر تطبیق و مقایسه آثار نویسندگان و ربط و نسبت برقرار کردن میان محتوای آنها باشد.

آثار سمرقندی

غلامرضا دادخواه برای سمرقندی سی کتاب و رساله گزارش کرده که نسخ خطی آن امروزه موجود و در کتابخانه‌های جهان پراکنده است.^۱

آثار منطقی

کتاب‌های منطقی شمس الدین سمرقندی به نقل از منبع یاد شده عبارت‌اند از شش کتاب زیر که مه کتاب نخست، بخشی از کتاب‌های جامع بوده است:

۱. بخش منطق در المعتقدات؛

۲. بخش منطق در الأنوار الإلهية؛

۳. بخش منطق در شرح الأنوار الإلهية.

نجم الدین پهلوان در وبگاه خود از تصحیح اثر نخست خبر داده که گویا منتشر نشده است. غلامرضا دادخواه نیز تصحیح دو اثر بعدی را انجام داده است و امید انتشار آن به زودی می‌رود.

۴. بشارات الإشارات (البشارات في شرح الإشارات) (تألیف ۶۸۰ ق.^۲)

نجم الدین پهلوان در وبگاه خود از تصحیح این اثر نیز خبر داده که گویا این هم منتشر نشده است. علی اوجبی نیز این کتاب را تصحیح کرده اما به نشر نرسانده؛ هرچند بخش تصورات از منطق این کتاب را در یادنامه ابن سینا در سال ۱۳۹۲ منتشر کرده است.

۱. دادخواه ۱۳۹۲ ص ۲۲-۴۵.

۲. کتاب‌های چند با عنوان «البشارات في شرح الإشارات» نوشته شده است که برخی شرح‌های ابن سینا در منطق و فلسفه و برخی شرح‌های اشارات الأصول در دانش اصول و حدیث اثر ابراهیم کرباسی (کلباسی) اصفهانی است که فرزند او میرزا ابوالمعالی آن را در سه جلد شرح کرده و البشارات في شرح الإشارات نامیده است. هم‌چنین، آقا بزرگ نهرانی در الذبیعة ج ۳ صفحه ۱۱۱ می‌گوید: «البشارات في شرح الإشارات ... للحکیم أوحّد الدین علي بن إسحاق الملقّب في شعره بـ «أنوري» الأیوردي الخاوارزمي» که درگذشته ۵۵۱ ه. ق. از حکما و منطق‌دانان سده ششم هجری است. به گفته علی اوجبی، اکبر تقیان تصحیح شرح انوری را در سه جلد در سال ۱۳۹۲ ش. به اتمام رسانده و به زودی منتشر خواهد کرد. (نک: مجموعه مقالات ابن سینا پژوهی، تهران، خانه کتاب، ۱۳۹۲ ش، ص ۱۸۲).

۵. قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار (تأليف ۱۶۸۳ ق.۱)

برای این کتاب در برخی منابع نام‌های دیگری مانند «الفسطاط»، «قسطاس المیزان»، یا «القسطاس في المنطق» آورده شده که همگی اشتباه است. ادوارد فن دیک در کتاب اکتفاء الفنون بما هو مطبوع (چنان که گذشت) از شمس الدین سمرقندی و کتاب قسطاس المیزان او نام می‌برد و اشاره می‌کند که آلوئیس اشپرنگر^۱ (۱۸۱۳-۱۸۹۳)،^۲ این کتاب را در سال ۱۸۵۴ م. در کلکته هند به چاپ رسانده است. نیکلاس وشر هم به این چاپ اشاره می‌کند.^۳ تلاش‌های بسیار نگارنده برای یافتن این چاپ هرگز به نتیجه نرسید.

نجم الدین پهلوان این کتاب را به عنوان رساله دکتری در دانشگاه آنکارا در ترکیه در سال ۲۰۱۰ م. تحقیق و به زبان ترکی ترجمه و شرح کرده است. او در سال ۲۰۱۴ م. این کتاب را با ویرایشی نو و البته با خطاهای فراوان منتشر کرده است که به این خطاها در بخش جداگانه‌ای اشاره خواهیم کرد. ما در پانوش‌های تصحیح خود به اختلاف نسخ تصحیح پهلوان با تصحیح خویش اشاره کرده‌ایم. پس از پهلوان، علی احمد اسماعیل محمد در سال ۲۰۱۵ م. در گروه فلسفه اسلامی دانشگاه قاهره (دانشکده دارالعلوم) قسطاس الأفكار را با راهنمایی عبد الراضی محمد عبد المحسن به عنوان پایان نامه کارشناسی ارشد تحقیق کرده است. با تأسف، اطلاعاتی بیش از این درباره این تحقیق به دست ما نرسید. آنچه یافته‌ایم در پیوند زیر است که مربوط می‌شود به مرکزی به نام «اتحاد مکتبات الجامعات المصرية» (Egyptian Universities Libraries):

library.alexu.edu.eg/eulc_v5/.../start.aspx?fn...1...

در صفحه جستجوی گوگل زیر این پیوند آمده است: «قسطاس الأفكار في المنطق لشمس الدین محمد بن اشرف الحسینی السمرقندی توفي ۶۹۸ هـ: دراسة وتحقيق /، محمد، علي أحمد إسماعیل. ۱۴۰» که نشان‌گر بررسی و تحقیق علی احمد اسماعیل است. اما آیا به معنای تصحیح آن هم هست؟ نمی‌دانیم.^۴

۱. Aloys Sprenger (1813-1893)

۲. اشپرنگر شرقی شناس اتریشی و پژوهشگری بسیار پرکار در حوزه نسخ خطی بوده است. در آدرس زیر آثار او را گزارش کرده‌ایم:

<http://logiciran.blogfa.com/post/424>.

۳. تطور المنطق العربي ص ۴۶۹.

۴. تمام اطلاعات این پیوند برای آگاهی خوانندگان در زیر آمده است:

بخش‌هایی ناقص از قسطاس الأفكار در ضمن بخش‌هایی از شرح القسطاس در این پایان‌نامه‌های ارشد در ایران تصحیح شده است:

- فاطمه شمسی گوشکی (بخش قضایا) (دانشگاه شهید مطهری ۱۳۹۴)،
- سید محمد حسینی دولت آباد (بخش قیاس) (دانشگاه شهید مطهری ۱۳۹۵)،
- اشکان باقری (بخش قیاس) (دانشکده الهیات دانشگاه تهران ۱۳۹۶).

۱۴۰

- المؤلف: محمد، علي أحمد إسماعيل.
- العنوان: قسطاس الأفكار في المنطق لشمس الدين محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي توفي ٦٩٨ هـ:
- بيانات أخرى: دراسة وتحقيق /
- بيان المسؤولية: علي أحمد إسماعيل محمد ؛ إشراف عبد الراضي محمد عبد المحسن.
- تاريخ النشر: ٢٠١٥.
- الحجم: ٦٥٤ ص؛
- ابعاد الوعاء: ٣٠ سم.
- درجة الرسالة: أطروحة (ماجستير) - جامعة القاهرة. كلية دار العلوم. قسم الفلسفة الإسلامية.
- ملخص: هذه الدراسة بعنوان: قسطاس الأفكار في المنطق لشمس الدين محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي توفي ٦٩٨ هـ: دراسة وتحقيق، تضمن هذا البحث دراسة عن كتاب "قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار" في علم المنطق لشمس الدين محمد بن أشرف السمرقندي، المتوفى (٧٦٩٨ هـ)، وقد اشتمل على قسمين: الأول قسم الدراسة؛ وتم فيه التعريف بالمصنف وأهم مؤلفاته وعصره وظروف تصنيفه لهذا الكتاب، ثم ثلاثة فصول تناولت أهم الموضوعات التي جاءت بهذا الكتاب: التصور وحاجة المنطق إليه - التصديق وأهم ما يتعلق به من القضايا وكيفية تركيب القياس بأنواعه - قضية المنهج في الكتاب وكيف تناولها المصنف؛ وجاء بعد ذلك قسم التحقيق: وفيه مقدمة للتحقيق ثم عرض النص والتعريف بالمصطلحات وتخريج النصوص ثم خاتمة البحث وبها أهم النتائج والتوصيات وأعمال الفهرسة.
- الموضوع: الفلسفة. / qrmak
- مؤلف فرعي: عبد المحسن، عبد الراضي محمد. / مشرف.
- الهيئة المشرفة: جامعة القاهرة. / كلية دار العلوم. - قسم الفلسفة الإسلامية.

نگارنده استاد مشاور پایان نامه نخست و داور پایان نامه دوم بوده است. از آنجا که این پایان نامه‌ها به صورت رسمی منتشر نشده‌اند و نسخه چاپ شده و نهایی دو پایان نامه اخیر در هنگام نگارش این مقدمه در دسترس نگارنده این سطور نبوده، ترجیح می‌دهیم درباره میزان درستی یا نادرستی این تصحیح‌ها پیش از انتشار رسمی‌شان چیزی در اینجا ننویسیم.

۶. شرح القسطاس في المنطق (تألیف ۹۲ق.هـ):

این کتاب شرحی است از سمرقندی بر کتاب پیشین خود. از این کتاب نسخه‌های فراوانی در ایران و دیگر کشورها موجود است. نجم الدین بهلولان و نگارنده این سطور این کتاب را نیز جداگانه تصحیح کرده و قصد انتشار آن را دارند. چنان که پیشتر اشاره شد، بخش‌هایی ناقص از شرح القسطاس در پایان‌نامه‌های ارشد فاطمه شمسی گوشکی (بخش قضایا)، سید محمد حسینی دولت آباد (بخش قیاس)، و اشکان باقری (بخش‌های قیاس و توابع قیاس) تصحیح شده است. چنان که گفتیم، این پایان‌نامه‌ها به صورت رسمی منتشر نشده‌اند و از این رو درباره میزان راستی و کاستی آنها در اینجا نمی‌توان سخن گفت.

آثار در علم جدل و آداب البحث

سمرقندی در پایان دو کتاب اخیر خود علم جدل از منطق و علم خلاف از اصول فقه را به هم آمیخته و علم جدیدی به نام «آداب البحث و المناظرة» پی‌ریزی کرده و سپس‌تر برای آن آثار جداگانه‌ای را به نگارش درآورده است که در اینجا به آنها می‌پردازیم:

۱. رسالة في آداب البحث و المناظرة:

کتاب آداب البحث سمرقندی شارحان و محشیان بسیار دارد که خود نشانه اهمیت این کتاب و نیز نویسنده آن نزد دانشمندان پسین است.^۱ این کتاب دست کم دو بار چاپ شده است: برای نخستین

۱. نام برخی از شارحان آداب البحث به نقل از سایت ویکی فقه (wikifeqh.ir) و مقدمه دادخواه در زیر فهرست شده است:

http://www.wikifeqh.ir/%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB#

۱. علاءالدین ابوالعلاء محمد بن احمد بهشتی اسفراینی معروف به «فخر خراسان» (م. ۷۴۹/۱۳۴۸). نام شرح: المآب فی شرح الآداب؛

بار در قاهره، در سال ۱۳۵۳ق.، (۱۳۱۳ش.، ۱۹۳۴م.) با تصحیح محمود الإمام المنصوری و برای بار دوم در سال ۱۴۳۵ق. (۱۳۹۳ش.، ۲۰۱۴م.) با تصحیح عزفه عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن النادی.

۲. محمد بن محمد خوشانی؛ نگاشته ۷۶۳ق. در مدینه دار السلام؛
۳. حمید الدین شاشی (سده هشتم)؛
۴. محمد بن شاهرخ الغ بیک (م. ۸۵۳ق.)؛
۵. علاء الدین علی بن محمد شاهروزی بسطامی، معروف به مصنفک (م. ۸۷۵)؛
۶. کمال الدین مسعود محقق شیروانی (م. ۹۰۵ق/۱۴۹۹م)؛
۷. قطب الدین محمد گیلانی که شرح خود را در ۸۹۱ق/۱۴۸۶م نوشته است؛
۸. عبداللطیف بن عبدالمؤمن بن اسحاق. نام شرح: کشف الایکار فی علم الأفكار؛
۹. برهان الدین ابراهیم بن یوسف بلغاری؛
۱۰. حسین بن معین الدین یزدی میبیدی (د ۹۱۰ق/۱۵۰۴م).

بر شرح کمال الدین شیروانی حاشیه‌های فراوانی نگاشته شده است که علامه دوانی مشهورترین حاشیه‌نگار بر این شرح است. در زیر نام حاشیه‌های این شرح و نگارنده‌های آنها به کوتاهی می‌آید:

۱. احمد جنید؛
۲. امیرحسن رومی؛
۳. عبدالرحیم شیروانی؛
۴. عبدالمؤمن برزینی معروف به نهاری زاده (م. ۹۶۰ق/۱۴۵۶م)؛
۵. جلال الدین محمد بن اسعد صدیقی دوانی (د ۹۰۸ق/۱۵۰۲م)؛
۶. عصام الدین ابراهیم بن محمد اسفراینی (درگذشته سمرقند در ۹۴۳ق/۱۵۳۶م)؛
۷. محمد بن ابی سعید تاج السعیدی (د. ۹۵۰ق.)؛
۸. احمد دیکتور (از دانشمندان هم روزگار سلطان محمد فاتح و از داریابان وی)؛
۹. علاءالدین علی بن محمد معروف به مصنفک (م. ۸۷۱ق/۱۴۶۶م.) (زمان نگارش: ۸۲۶ق/۱۴۲۳م.)؛
۱۰. عمادالدین یحیی بن احمد کاشی (سده ۱۰ق.) (شرح معروف به «حاشیه سیاه» به دلیل شیوه بسیار پیچیده آن).

۲. شرح آداب البحث؛

این کتاب شرح رساله آداب البحث از اسحاق بن ابراهیم شاشی (م. ۳۲۵ ق.) است که گویا نخستین کسی است که در آداب بحث و مناظره کتاب نگاشته است.^۱

۳. مفتاح النظر في شرح «مقدمة في الجدل والخلاف والنظر» (تأليف ۶۹۰ ق.)

این کتاب شرحی است بر مقدمه یکی از کتاب‌های برهان‌الدین نسفی درباره جدل و مناظره. رساله بعدی رساله زیر است که والتر ادوارد یانگ به تازگی آن را تصحیح و به صورت برخط منتشر کرده است:

۴. عين النظر في علم الجدل؛ (Samarqandī 2019)

دیگر کتاب‌های مستقل سمرقندی در این زمینه اینها هستند:

۵. المنية والأمل في علم الجدل؛

۶. غيب النظر [في علم الجدل].

درباره این دو اثر چندان نمی‌دانیم و حتی احتمال این هست که یک اثر و یا حتی همان اثر چهارم باشند.

آثار فلسفی - کلامی

از کتاب‌های فلسفی - کلامی سمرقندی می‌توان به آثار زیر اشاره کرد:

۱. الصّحانف الإلهية (۱۹۸۵ م. کویت، تحقیق أحمد عبد الرحمن الشریف؛ ۲۰۰۷ م.

بیروت، تصحیح أحمد فريد المزيدي)؛

۲. المعارف في شرح الصّحانف (۲۰۱۵ م. تقدیم نظیر محمّد النظير، ترجمة و تحقیق عبد

الله محمّد عبد الله، المكتبة الأثرية للتراث)؛

۳. الأنوار الإلهية؛

۴. شرح الأنوار الإلهية؛

۵. بيان مذاهب أهل السنة؛

۶. تحقیق کلمة الشهادة؛

۷. حلّ الهدایة (فی شرح هدایة الحکمة لآثیر الدین الابهري)
۸. شرح القصيدة الروحانية (شرح القصيدة القافية)
۹. شرح القصيدة العينية؛
۱۰. الرسالة الإسلامية؛
۱۱. مطالع السعادة؛
۱۲. المعتقدات.

آثار طبیعی - ریاضی

از کتاب‌های طبیعی - ریاضی - نجومی سمرقندی نیز می‌توان به آثار زیر اشاره کرد:

۱. علم الآفاق و الأنفس (۱۳۹۲ ش، ۲۰۱۴ م. آمریکا، تصحیح غلامرضا دادخواه)؛
 ۲. أشكال التأسيس فی الهندسة (۱۲۶۸ ق. ترکیه؛ ۱۹۸۴ م. تونس، تحقیق محمّد سوبیسی؛ ۲۰۰۱ م. ترجمه به انگلیسی، گرگ دی یونگ)؛
 ۳. أنواع المسحاب فی أنواع الحساب؛
 ۴. التذکرة فی الهيئة؛
 ۵. شرح تحریر مجسطی؛
 ۶. عمل تقویم کواکب ثابتة؛
 ۷. لطائف الحکمة (نجوم به زبان فارسی).
- شوربختانه، بیشتر این آثار منتشر نشده‌اند و آنها که منتشر شده‌اند بیشترشان در دست نگارنده این مسطور نبوده است.

نوآوری‌های سمرقندی

سمرقندی در قسطاس الأفكار نوآوری‌های ریز و درشت، و درست و نادرست بسیاری دارد که بررسی تک تک آنها در اینجا ممکن نیست. برخی از این نوآوری‌ها چنان دامنه‌دار و گسترده‌اند که بررسی تنها یکی از آنها چندین مقاله علمی می‌طلبد. برای نمونه، درباره دیدگاه‌های سمرقندی راجع به قیاس‌های اقترانی شرطی و تحلیل نوآورانه او در مورد شرطی متصل «لزومی جزئی»، نگارنده دو

مقاله نگاشته است و از منظر خود دیدگاه ها و تحلیل های او را گزارش و ارزیابی کرده است (فلاحی ۱۳۹۳ و ۱۳۹۷). مطالب بسیار نوآورانه و گاه ضد و نقیضی که سمرقندی در مورد قضایای حقیقیه، خارجی و ذهنیه می گوید - و برای اولین و آخرین بار در تاریخ منطق در جهان اسلام به قیاس های مختلط از این سه نوع قضیه می پردازد - نیازمند پژوهشی مستقل است. در این مقدمه کوتاه صرفاً به فهرستی از نوآوری های سمرقندی در قسطاس الأفكار بستمده خواهیم کرد و بررسی تفصیلی و موردی آنها را به آینده و آیندگان خواهیم سپرد.

مبحث تصورات

موضوع منطق

۱. معقولات ثلثه و رابعه (افزون بر معقولات اولی و ثانیه)
۵. موضوع منطق = معقولات ثانیه (ابن سینا)،
۵. محمول مسائل منطق = معقولات ثلثه و رابعه و ... (سمرقندی)

شبهه مجهول مطلق

۲. حل شبهه با تفکیک قضیه ذاتیه و وصفیه (احتمالاً تحت تاثیر ابهری در خلاصه الأفكار و نقاوة الأسرار ص ۱۰۰ س ۱۴-۱۶).

مباحث دلالت

۳. تعریف دالّ و دلالت
۴. تقسیم دلالت به وضعی، عقلی و طبعی (= وضعی، حسی و حدسی)
۵. قراردادی بودن مهوریت دلالت التزام

نسبت های چهارگانه

۶. پاسخ جدید به معمای کاتبی بر پایه کاربرد «عدمی» و «وجودی» به جای «معدول» و «محصل» به پیروی از فخر رازی و خونجی
۷. انکار شرط بودن «دوام» و «فعلیت» در نسبت های چهارگانه

کلی طبیعی

۸. انکار وجود «کلی طبیعی» در خارج
۹. پرداختن به اجزای محمول و نامحمول
۱۰. تفکیک میان مرکب خارجی و عقلی
۱۱. تقسیم مرکب به حقیقی و اعتباری
۱۲. شبهه در حقیقی یا اعتباری بودن ترکیب انسان
۱۳. پاسخ به اعتراض فخر رازی بر علم اجمالی
۱۴. اسناد مغالطه صوری به فخر رازی

جنس

۱۴. پاسخ‌های نو به اعتراضات به تعریف «جنس»
۱۵. دفاع از جنس بودن «جنس» برای جنس‌های عالی، سافل، متوسط و مفرد

مقولات

۱۶. پیروی از رواقیان در انحصار مقولات در چهار مقوله
۱۷. پاسخ به اعتراض به جنس بودن مقولات

فصل

۱۸. نقد تعریف «فصل» در اشارات ابن سینا و نقد خونجی و ارموی
۱۹. نقدی تازه بر علیت فصل برای حصه نوع از جنس (بر پایه این نظر ارسطو که بدن شرط حدوث نفس از عقل فعال است)
۲۰. مخالفت با فخر رازی در صفت بودن فصل در ماهیات حقیقی

تعریف

۲۱. انکار حد ناقص بودن فصل به تنهایی
۲۲. انکار رسم ناقص بودن خاصه به تنهایی
۲۳. پذیرش حد ناقص بودن ترکیب فصل و خاصه

۲۴. تعریف ناپذیری مرکبات اعتباری به جنس و فصل
 ۲۵. لزوم ترکیب از جنس و فصل برای امور مرکب از اجزای نامحمول

مبحث تصدیقات

قضایا

۲۶. مجازی بودن نام‌گذاری قضایای سالبه و منفصله
 ۲۷. مخالفت با فخر رازی و خونجی در جزء قضیه بودن «موضوعیت» و «محمولیت»
 ۲۸. تصریح به اینکه موضوع حقیقی «ذات موضوع» است نه «عنوان موضوع»
 ۲۹. بیان چگونگی امکان حمل وصف بر ذات (مانند «زید کاتب است»)
 « ایراد این است که حمل متغایرین جایز نیست. پاسخ سمرقندی این است که دو وصف «حرکت» و «متحرک» با هم فرق دارند اولی قابل حمل نیست اما دومی قابل حمل است زیرا دومی در حقیقت «ذات مقید به وصف» است و نه صرفاً وصف، چون به معنای «ذات ثبت له الحركة» است.

موجبه سالبه المحمول

۳۰. موجبه سالبه المحمول «کل ج هو لیس ب» (خونجی و ارموی)
 « اصطلاح «موجبه سالبه المحمول» از خونجی است که در بحث عکس نقیض و قضایای حقیقیه و خارجیّه طرح کرده است. (کشف الأسرار ص ۱۴۴).
 « ارموی این اصطلاح را وام گرفته و در بحث از این قیاس ابن سینا به کار می‌برد: هیچ الف ب نیست، هر آنچه ب نیست ج است، پس هر الف ج است. ارموی ادعا می‌کند که صغری نه موجبه معدوله است و نه سالبه بلکه موجبه سالبه المحمول است. (ارموی ص ۲۸۴).
 « سمرقندی این اصطلاح را برای تمایز برقرار کردن میان دو معنای جمله ابن سینا: «کل ج لیس ب» («هر ج، ب نیست») به کار می‌برد و می‌گوید «کل ج لیس هو ب» سالبه کلیه است و «کل ج هو لیس ب» موجبه کلیه «سالبه المعدول» است. او این تمایز را در مبحث «عکس نقیض» برای حل برخی مشکلاتی به

کار می‌برد که فخر رازی و خونجی و پیروانشان در عکس نقیض‌های ابن سینا یافته‌اند.

۳۱. هم‌ارزی «موجبه سالبه المحمول» با «سالبه محصله»

ا. و الحقّ أنّها «موجبه سالبه المحمول»، وهي في قوة السالبة بمعنى تلازمهما. (قسطاس الأفكار)

۳۲. پاسخ به اعتراض فخر رازی به تفاوت موجبه و سالبه در نیاز به وجود موضوع یا بی‌نیازی از آن

ا. و أمّا بالنسبة إلى الوجود الذهني، فقد يصدق السلب عند انتفاء الوجود الذهني أيضاً، دون الإيجاب، كقولنا: «ليس المعدوم مطلقاً بمتصوّر». و لا يقال: «[المعدوم مطلقاً هو] لا متصوّر» بالعدول لما مرّ من اقتضائه وجود الموضوع. (قسطاس الأفكار)

قضایای منحرفه

۳۳. بیان ضابط برای صدق و کذب قضیه‌های منحرفه (= دارای سور محمول)

قضایای طبیعی

۳۴. عدم تعدی حکم در قضیه طبیعی (بر خلاف خواجه نصیر که عدم تکرار حد وسط را مطرح می‌کند)

موضوع قضایای محصوره

۳۵. تراشیدن دو دلیل برای اخراج مستی از موضوع از سوی ابن سینا

۳۶. یافتن دو تالی فاسد بزرگ برای اخراج مستی از موضوع

۳۷. قرارداد برای جلوگیری از دو تالی فاسد یاد شده

مهمله

۳۸. انکار هم‌ارزی مهمله و جزئیه

قضایای خارجی، حقیقیه و ذهنیه

۳۹. بیان وجه حصر قضایا در خارجی، حقیقیه و ذهنیه
۴۰. بیان نسبت قضایای خارجی، حقیقیه و ذهنیه
۴۱. دفاع تمام قد از قضایای ذهنیه
۴۲. لزوم وجود موضوع در سالبه مشروطه و عرفیه و وقتیه

جهت

۴۳. دو قسم برای ضروری ذاتی
۴۴. دو قسم برای امکان ذاتی
۴۵. امکان وقوعی
۴۶. اقسام متعدد برای مشروطه عامه
۴۷. مخالفت با خونجی در مثال جهت حمل و جهت سور
۴۸. بیان نسبت میان ضرورت و امکان ذهنی
۴۹. لزوم وجود موضوع در سالبه مشروطه و عرفیه

تناقض

۵۰. تعمیم روش خونجی در به دست دادن نقیض موجّهات مرکبه
۵۱. شک در تناقض قضایای حقیقیه و خارجی

عکس مستوی

۵۲. افزودن قید «فی الذکر» به تعریف عکس مستوی
۵۳. تفکیک دو معنای عکس:
 ۱. عمل جابجا کردن طرفین
 ۲. قضیه حاصل از این عمل
۵۴. عدم انعکاس سالبه کلیه در خارجی و حقیقیه
 ۱. هیچ انسان شریک الباری نیست (صادق)
 ۲. هیچ شریک الباری انسان نیست (کاذب؟)

۵۵. نقد پاسخ خونجی به نقد فخر رازی بر عکس سالبه کلیه دائمه حقیقه
 ۵۶. شبهه در انعکاس قضایای طبیعی و شخصی
 ۵۷. شبهه در انعکاس شرطیات
 ۵۸. توجه به نسبت در مغالطات عکس
 ۵۹. افزودن قید «محصل» در مغالطات عکس

عکس نقیض

۶۰. دفاع از ابن سینا در عکس نقیض (سلبی بودن طرفین به جای عدولی بودن آنها)
 ۶۱. عکس نقیض موجبه کلیه: تفکیک میان سالبه الموضوعها و غیر آنها
 a. سالبه الموضوع لا تنعکس!
 b. غیر سالبه الموضوع تنعکس إلى سالبه المحمول
 ۶۲. عکس نقیض موجبه کلیه: تفکیک میان خارجی، حقیقه و ذهنیه
 a. خارجی و حقیقه عکس نقیض ندارند
 b. ذهنیه به ذهنیه عکس می‌شود
 ۶۳. پاسخ به اعتراض خونجی در عکس نقیض سالبه کلیه خارجی و حقیقه

شرطیات

۶۴. گنجاندن تضایف از اقسام علیت
 ۶۵. شرطیه انتفاقیه بشرط لا
 ۶۶. مخالفت با خونجی در شرط «عدم منافات مقدم و تالی» در شرطیه متصله انتفاقیه
 a. تصدق الانتفاقیه علی أحد معنیها ... بشرط عدم المنافاة (کشف الأسرار ص ۳۲۳ س ۱-۲)
 b. يجب أن يكون ذلك بالنسبة إلى الصادق الذي لا يكون منافياً للمقدمات الكاذب (کشف الأسرار ص ۳۲۳ س ۱۳-۱۴)
 c. الموجبة الصادقة بصدق التالي مع منافاته للمقدمات (کشف الأسرار ص ۳۲۷ س ۲)

۱. «فَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ [أَيِ الشَّيْخِ] أَنَّ «عَدَمَ الْمُنَافَاةِ» لَيْسَ بِشَرْطٍ بَيْنَ الْمُقَدَّمِ وَالتَّالِيِ فِي الْإِتِّفَاقِيَّةِ. (قِسْطُاسُ الْأَفْكَارِ).
 ۶۷. توجه به دو معنای «انفصال حقیقی»
 «منع جمع هر دو جزء + منع خلو هر دو جزء (= انفصال حقیقی هر دو جزء)
 «منع جمع هر دو جزء + منع خلو همه جزءها با هم
 ۶۸. جهت در شرطیات در حقیقت جهت ثالثی هستند
 ۶۹. شرطی شبیه به حملی
 «الْمُتَّصِلَةُ تَبْقَى بِمَعْنَاهَا دُونَ الْمُنْفَصِلَةِ
 ۷۰. انکار عکس مستوی شرطیات

مباحث قیاس

تعریف قیاس

۷۱. تقسیم مقدمه غریبه به اجنبیه و لازمه
 ۷۲. تقسیم قیاس با مقدمه غریبه به قیاس با مقدمه اجنبیه یا لازمه یا هر دو
 ۷۳. پذیرش قاعده حذف عاطف
 ۷۴. انکار قاعده حذف عاطف
 ۷۵. حصر سخن در حد وسط مکرر
 ۷۶. بداهت و عدم بداهت قیاس مساوات
 «بداهت قیاس مساوات (فخر رازی، شرح الإشارات، ج. ۱ ص ۲۸۶)
 «عدم بداهت قیاس مساوات (قسطاس الأفكار)
 «بداهت قانون مساوات (مساوی المساوی مساو)
 ۷۷. اعتراض به خونجی در تحلیل قیاس مساوات
 ۷۸. شرط «تکرار حد وسط»
 «لَيْسَ فِي تَعْرِيفِ الْقِيَاسِ مَا يَشْعُرُ بِوُجُوبِ تَكَرُّارِ الْوَسْطِ
 «الْقِيَاسُ غَيْرُ مُشْعِرٍ بِتَكَرُّرِ الْأَوْسَطِ

اقسام قیاس

۷۹. انکار برخی قیاس‌های اقترانی شرطی (فلاحی ۱۳۹۲ و ۱۳۹۷)

۸۰. قیاس‌های مختلط از خارجی، حقیقه و ذهنیه

۸۱. قیاس نسبت

توابع قیاس

۸۲. انکار شرایط ارسطویی برای برهان

۸۳. افزودن آداب البحث (ترکیبی از دو علم جدل و خلاف)

۸۴. مثال‌های نو برای مغالطه‌ها

۸. مغالطه تامستیوس در طبیعیات

۵. مغالطه راست‌گویی در لوازم

۸۵. پاسخ جدید به شبهه «کل کلامی کاذب»

تاثیرپذیری سمرقندی از پیشینیان

سمرقندی از بسیاری از منطق‌دانان پیشین، ایجابی یا سلبی، تاثیر پذیرفته است. بیشترین تاثیرها از این سه تن است: ابن سینا، فخر الدین رازی و افضل الدین خونجی. این تاثیرها چنان گسترده و پربسامدند که ذکر همه آنها این مقدمه را به درازا می‌کشاند و از این رو، از پرداختن به آنها درمی‌گذریم. اما منطق‌دانانی که تاثیر مستقیم کمتری داشته‌اند و سمرقندی به طور خاص (هرچند در بسیاری موارد بدون نام بردن) به آرای آنها پرداخته، عبارت‌اند از: کنوکرآتس، ارسطو، رواقیان، بطلمیوس، تامستیوس، فرفوریوس، فارابی، غزالی، ابوالبرکات بغدادی، سهلان ساوی، زین الدین کشی، نجم الدین نخجوانی، اثیر الدین ابهری، نصیر الدین طوسی، شمس الدین شهرزوری، و قطب الدین شیرازی.

در ادامه، گزارشی کوتاه از تاثیرگذاری این منطق‌دانان بر سمرقندی خواهیم آورد. ناگفته پیداست که این گزارش بر پایه اطلاعات بسیار ناقص ما در این دوره تاریخ‌پژوهی منطق در جهان اسلام استوار است و بسی محتمل است که پژوهش‌های آینده تاثیرگذاری‌های دیگری از این بزرگان یا غیر آنها را

بر ما آشکار سازند، چنان که ممکن است آشکار شود که برخی از تأثیرهای یاد شده در این بخش در واقع از منطق دانان پیشین تر بوده است. سمرقندی در بسیاری از موارد، پس از بیان نوآوری‌ها یا انتقادهای خود به دیگران، عبارت «والله أعلم» را می‌آورد که می‌توان آن را دال بر فروتنی در هنگام اشاره به نظر خویش به شمار آورد و شاید هم باید آن را نشانگر تردید در رأی خود در برابر بزرگان دانش برشمرد.

کسنوکراتس (کسانقراطیس)

۱. اکتساب تعریف به کمک برهان

ا. ذهب أنکساقراطیس وقوم من المتقدّمین إلى أنّ الحدّ یکتسب بالبرهان و ذکرُوا

فيه وجوهاً ضعیفةً نذكرها في موضعه إن شاء الله.

ب. الحدّ لا یکتسب بالبرهان خلافاً لأنکساقراطیس وقوم من المتقدّمین فإنهم

برهنوا علیه.

ارسطو

۱. نامیدن ايجاب و سلب به «ایقاع» و «انتزاع»

۲. عدم بحث از قیاس‌های شرطی

۳. انکار شرایط ارسطویی برای برهان

بطلمیوس

۱. وکل واحد من أصلي «التدوير» و «الخارج المركز» لحركة الشمس

تامستیوس

۱. بیان مغالطی بودن استدلال تامستوس

ا. و «أخذ البعض مكان الكل» كقوله «الفلك ليس بعَدَسِيّ وإلا لو تحرك على

الفطر الأمول لازم الخلاء فلا یكون عدسیاً» فقد أخذ بعض المقدم مقدماً.

فروریوس

۱. شبهه در حقیقی یا اعتباری بودن ترکیب انسان از نفس و بدن
 «و لعل هذه الشبهة دعت المتأله إلى اتحاد النفس بالبدن إلا أن يقال: الحيوان بسبب تعلق النفس به يصير ناطقاً، وهذا قريب من الحق لكنه ما سمع ذلك من كلامهم».
۲. تعریف فروریوس از «نوع» و ایراد ابن سینا بر او
 «و رسمه المتأله صاحب الكلّيات بأنّه «المرتب تحت الجنس»».

فارابی

۱. بساطت تصدیق و برابر بودن با حکم
۲. مذهب فارابی در اخذ امکان در عقد الوضع
۳. عکس و قیاسات بنا به مذهب فارابی مبنی بر اخذ امکان در عقد الوضع
۴. مذهب فارابی در فروگاستن وحدت‌های هشت‌گانه در تناقض به سه وحدت و به یک وحدت
۵. کنار گذاشتن شکل چهارم
۶. انتساب کتابی پر خطا در قیاسات شرطی به فارابی

ابو البرکات بغدادی

۱. پاسخ به اعتراض ابو البرکات به ابن سینا درباره اینکه در گزاره «انسان عالم است» محمول حقیقی همان «علم» است:
 «و اعترض عليه صاحب المعبر بأن لفظة «ذو» للنسبة و هي خارجة عن المحمول، فالمحمول بالحقيقة هو «العلم»».
۲. پاسخ به اعتراض ابو البرکات به ابن سینا درباره این احتمال که ارسطو قیاس‌های شرطی را بیان کرده است:
 «و قال الشيخ «لعلّ المعلم ذكرها و لم تُنقل إلى العربية». و اعترض عليه صاحب المعبر بأنّه «لو ذكرها لُنُقِلَ إلى العربية» و ذلك غير لازم».

غزالی

۱. مهجور بودن دلالت التزامی

« و أجاب الغزالي بأنَّ المراد بالدلالة الوضعية ما يكون بواسطة الوضع إمّا ابتداءً

و هي المطابقة أو بواسطة و هي التضمن والالتزام ... (شرح القسطلاس)

» ثم قال الغزالي بل سبب كونها مهجورة كون اللوازم غير منحصرة إذ السقف

يلزمه الحائظ والحائظ الأُس والأُس الأرض، فباعتبار الدلالة الالتزامية يوجب

أن يكون للفظ واحد مدلولات غير متناهية. (شرح القسطلاس)

سهلان ساوی

۱. نبود فعل در زبان عربی

« ومن هذا بالغ بعض المتأخرين وقال: «لا كلمة في لغة العرب». (قسطلاس

الأفكار)

سهروردی

۱. ارجاع قول به «انحصار مقولات در چهار مقوله» به صاحب بصائر

سهروردی قول به حصر مقولات در چهار مقوله را به برخی منطق دانان نسبت داده است و گویا

مقصود وی یکی از منطق دانان مسلمان است نه به رواقیان که بعید است با دیدگاه آنان آشنا بوده

باشد:

« وبعضهم جعلها أربعاً: الجوهر والكم والكيف والنسبة. وهذا القول قريب

من الحق لأننا لو أمعنا النظر في مفهوم النسب السبع تعلم أننا لو رفعنا مفهوم

«النسبة» عنها لما بقيت حقيقتها. و هي متخالفة بالحقيقة. فيلزم أن تكون

«النسبة» داخلة في ماهيتها. (قسطلاس الأفكار)

» بعض الحكماء جعل المقولات أربعاً: الجوهر والكم والكيف والنسبة. فجعل

النسبة جنساً للسبع. وهذا حق لأننا لو أمعنا النظر في مفهوم النسب السبع تعلم

أننا لو رفعنا مفهوم النسبة عنها لما بقيت حقيقتها. (شرح القسطلاس)

به نظر می‌رسد این دیدگاه را از سهروردی گرفته باشد که نظریه «چهار مقوله» را به نادرستی به سهلان ساوی صاحب بصائر نسبت داده است:

«... ولما حصرنا المقولات المشهورة في كتاب التلويحات في خمسة وجدنا بعد ذلك في موضع لصاحب البصائر حصرها في أربعة: في الجوهر والكم والكيف والنسبة، وإذا اعتبرت هذا الحصر الذي ذكره لا تجده صحيحاً. (سهروردی، المصارع والمطارحات ص ۲۷۸).

«... وصاحب البصائر قد حصرها في أربعة في بعض المواضع: في الجوهر والكم والكيف والنسبة، وخرج عنها الحركة فإنها ليست بكمية وإن عرض لها تكتم، ولا نسبة وإن عرض لها نسبة، ولا شيء مما عدوا. أما نحن فقد حصرناها في خمسة على ما بينا في التلويحات وفصلناه في المطارحات. (سهروردی، المقامات ص ۱۴۶).

ما در هیچ یک از آثار سهلان ساوی این قول را ندیده‌ایم هرچند ظاهر تبویب و فصل‌بندی کتاب بصائر چنین برداشتی را به ذهن متبادر می‌سازد.

زین الدین کشی

۱. مغالطه‌ای در باب عکس مستوی (حدائق الحقائق، ص ۲۱۵۸-۲۲).
۲. تبعیت نتیجه از جهت صغری در شکل اول با صغرای ضروری و کبرای دانمه (حدائق الحقائق، ص ۱۰۹۰-۱۲).
۳. انتاج شکل اول با صغرای ممکنه و کبرای دانمه یا عرفیه عامه یا خاصه (حدائق الحقائق، ص ۱۹۲۹-۲۱).
۴. عدم انتاج شکل اول با صغرای ممکنه و کبرای مشروطه یا عرفیه خاصه (حدائق الحقائق، ص ۹۱ب-۱۴-۱۸).
۵. جهت نتیجه در صورتی از صور شکل چهارم
«... وزعم الکشی أن النتيجة في القسم الثاني [= ما كانت الكبرى من الوصفیات الأربع، أي المشروطتين والعرفيتين] «أما» مطلقة عامة» أو «وجودية لا دائمة».

و ليس كذلك لأنه قد يكون حينئذ مطلقاً لا دائمة. (حدائق الحقائق، ص ۷۱۹۲-۱۰).

ابن بدیع بندهی

۱. اعتراض به انقسام تصور و تصدیق به علم و جهل (دست‌نویس به شماره ۱۴۶۱ کتابخانه راغب پاشا ص ۳۴۹ ب ۲-۴).
۲. اعتراض به منفصله بودن حمله مرده‌المحمول (شرح المقدمة الکشیة ص ۴۸۶ س ۱۲-۱۴)

نجم الدین نخجوانی

۳. افزایش ضرب‌های منتج شکل‌های چهارگانه

اثیر الدین ابهری

۱. دو تعریف برای علم در مقسم تصور و تصدیق
 ۱. مطابق تعریف فارابی:
 ۱. العلم إما تصوّر... وإما تصدیق وهو الحكم (منتهی الأفكار فی إبانة الأسرار ص ۷۹).
 ۲. وقد يقال التصديق على مجرد الحكم (منتهی الأفكار فی إبانة الأسرار ص ۱۹۹).
 ۳. مطابق تعریف فخر رازی:
 ۱. العلم... إما تصوّر ساذج... وإما تصوّر معه حكم ويسمى المجموع تصديقاً (منتهی الأفكار فی إبانة الأسرار ص ۱۹۹).
 ۲. العلم... إما تصوّر فقط... وإما تصوّر معه تصديق (خلاصة الأفكار ونقاوة الأسرار ص ۹۷؛ تنزیل الأفكار ص ۱۳۹-۱۴۰).
- سمرقندی این تعریف دوم را با بیانی نزدیک به بیان خواجه نصیر در تلخیص المحصل (ص ۶) می‌آورد که نشانه تأثیر‌پذیری احتمالی از این کتاب است:

« العلم إمّا تصوّر إن كان إدراكاً بدون الحكم، أو تصديق إن كان معه » (قسطاس الأفكار)

« العلم إمّا تصوّر إن لم يكن الحكم داخلاً فيه، أو تصديق إن كان داخلاً » (قسطاس الأفكار)

۲. بساطت تصديق (منتهی الأفكار في إبانة الأسرار ص ۷۹ و ۱۹۹)
۳. تفسیر معقولات ثانیة به احکام تعینیه یا خبریه (خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ۹۷)
۴. موضوع منطق تصورات و تصدیقات است (خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ۱۰۵؛ تنزیل الأفكار ص ۱۴۴) (به پیروی از خونجی در کشف الأسرار ص ۸-۹)
۵. حل شبهه مجهول مطلق با تفکیک قضیه ذاتیه و وصفیه (خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ۱۰۰ س ۱۴-۱۶)
۶. تعریف «معرف»: «. المعروف لماهیة الشيء هو الذي يوجب تصوّره تصوّرها أو تميّزها عن كلّ ما عداها. (الأبهري، كشف الحقائق في تحرير الدقائق، ص ۴۷).
۷. قضیه طبیعی (منتهی الأفكار ص ۱۰۹ و ۲۱۶؛ خلاصة الأفكار ص ۱۷۴)
۸. قضیه ذهنیه، شرط امکان در حقیقی (منتهی الأفكار ص ۱۰۹ و ۲۱۸؛ خلاصة الأفكار ص ۱۷۸؛ تنزیل الأفكار ص ۱۶۱)
۹. انکار قضایای ذهنیه (منتهی الأفكار، ص ۱۰۹ س ۱۰-۱۲)
۱۰. استنتاج از مقدمه اجنبیه (عنوان الحق و برهان الصدق، ص ۵۹۱ س ۲-۱۲)
۱۱. پاسخ به اعتراض خواجه به ابهری در پذیرش «استلزام از کل به جزء» (تعديل المعيار في نقد تنزیل الأفكار، ص ۱۷۴)
۱۲. پاسخ به ابهری در اعتراض به شرایط صدق شرطی نزد ابن سینا (كشف الحقائق في تحرير الدقائق، ص ۷۲؛ منتهی الأفكار في إبانة الأسرار، ص ۱۱۳-۱۱۴ و ۲۲۳)
۱۳. دلیل = برهان ان که اوسط در آن معلول اصغر است.
۱۴. اعتراض به منفصله بودن حمليّة مرددة المحمول (عنوان الحق و برهان الصدق ص ۵۸۹)
۱۵. قاعدة «منع تقدیر» نزد جدلیان زمان (منتهی الأفكار، ص ۲۵۴؛ كشف الحقائق، ص ۱۵۵-۱۵۶؛ خلاصة الأفكار، ص ۳۲۳؛ تنزیل الأفكار، ص ۲۱۳-۲۱۴)
- «. اشتهر بين الجدليين في هذا الزمان منع الأمور (منع التقدير)

۱۶. انکار عکس نقیض شرطیات (خلاصه الأفكار، ص ۲۴۵-۲۴۶ منتهی الأفكار، ص ۱۳۶-۱۳۷ و ۲۴۱-۲۴۲)
۱۷. سه ضرب ابداعی ابهری برای شکل چهارم (خلاصه الأفكار ص ۲۷۲ و ۲۷۵)
۱۸. پاسخ به انکار قیاس شرطی اقترانی (منتهی الأفكار، ص ۲۵۴؛ کشف الحقائق، ص ۱۵۵-۱۵۶؛ خلاصه الأفكار، ص ۳۲۳؛ تنزیل الأفكار، ص ۲۱۳-۲۱۴)

برهان الدین نسفی

چنان که پیش تر گفتیم، برهان الدین نسفی کتابی دارد به نام شرح اساس الکیاسة که در سال ۲۰۱۵م. تصحیح و منتشر شده است. نگارنده درباره تاثیر این کتاب بر سمرقندی تردید دارد زیرا بسیاری از دیدگاه های مطرح در آن مخالف نظرات سمرقندی است و با وجود این، سمرقندی در آثارش با آنها مخالفت نکرده است. با این حال، شباهت های اندکی نیز میان شرح اساس الکیاسة و آثار سمرقندی وجود دارد که احتمال دارد سمرقندی از استاد خود به طور شفاهی و نه از کتاب شرح اساس الکیاسة گرفته باشد. این موارد عبارت اند از:

۱. بساطت تصدیق در مخالفت با فخر رازی (شرح اساس الکیاسة، ص ۲۶)
۲. اعتراض به انقسام تصور و تصدیق به علم و جهل (شرح اساس الکیاسة ص ۲۶)
۳. رجوع مطالب فرعی به مطلب هل و آتی (شرح اساس الکیاسة ص ۱۲۶)

نصیر الدین طوسی

۱. بساطت تصدیق در مخالفت با فخر رازی (تلخیص المحصل ص ۶؛ تعدیل المعیار فی نقد تنزیل الأفكار، ص ۱۴۰-۱۴۱)
۲. انکار تعریف به فصل یا خاصه به تنهایی (تعدیل المعیار فی نقد تنزیل الأفكار، ص ۱۴۴)
۳. الذاتی لا یعلل (شرح الإشارات، ج. ۱، ص ۴۰)
۴. حد تام بغير جنس و فصل
۵. وقال الشيخ في الإشارات: «الحدّ التام لا بدّ وأن يكون یتربّع من الجنس و الفصل». واضطربت أقوال الشارحين فيه: فذهب الأكثرون إلى الإنكار ونقضوا ذلك بالأجزاء الغير المحمولة كما للعدد والبيت فإنه يتمّ الحدّ بذکرها مع أنّ شيئاً منها ليس بجنس ولا فصل. (قسطاس الأفكار)

۵. وقال الإمام نصير الدين الطوسي: إن مراد الشيخ بهذا بعض الحدود لا كلها.
(شرح القسطاس) (شرح الإشارات و التنبهات مع المحاكمات، ج. ۱، ص ۹۷)

۵. انكار قضیه ذهنیه (تعدیل المعیار فی نقد تنزیل الأفكار، ص ۱۶۵)
۶. مثال «کاتب» و «امی» (اساس الاقتباس ص ۱۷۲ و ص ۲۳۰)
۷. دو تفسیر از مانعة الجمع و مانعة الخلق (تعدیل المعیار فی نقد تنزیل الأفكار ص ۱۷۸
س ۱-۳؛ ص ۱۷۹ س ۱۳-۱۵؛ ص ۲۲۱ س ۱۶-۱۷)

سراج الدین ارموی

۱. موجبة سالبة المحمول بودن صغری در قیاس «جزء الجوهر ليس بعرض»
«ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن تكون [هذه الصغرى] موجبةً سالبةً المحمول»
لا معدولة؟ فلذلك أنتجت. (قسطاس الأفكار)
۲. اعتراض بر ابن سینا در بیان حصر شرطیات
۳. اعتراض بر ابن سینا در عدم انتاج دو منفصلة حقیقیه
۴. بیان قانون نیکو برای انتاج قیاس اقترانی شرطی مرکب از حملیه و متصله با اشتراک در
مقدم

۵. وقد وجدنا من كلام بعض أفاضل الزمان أدام الله إياهم ضابطاً حسناً، فنيته مع
ما زاد عليه رويته. (قسطاس الأفكار)
۵. وقد وجد من كلام صاحب المطالع ضابطاً حسناً فنذكره هاهنا مع ما زاد عليه.
(شرح القسطاس) (مطالع الأنوار، بنگرید به لوامع الأسرار فی شرح مطالع
الأنوار ص ۶۶۱-۶۶۲).

نجم الدین کاتبی

۱. معمای کاتبی (تقیض الأعمّ أخصّ) (المطارحات المنطقية، در منطق و مباحث ألفاظ،
ص ۱۸۳-۱۸۴؛ شرح كشف الأسرار، دست‌نویس شماره ۱۴۱۷ کتابخانه فاضل احمد
پاشا، ص ۲۲-۲۳ و ۱۱۶)
۲. افزودن شرط «کلیت استثنا» در قیاس استثنائی (الرسالة الشمسية ص ۱۶۳).

۳. تعریف «حدس» به «سرعت انتقال از مبادی به مطالب» (الرسالة الشمسية ص ۱۶۶)

۴. ایراد به قضیه ذهنیه

«و اعترض صاحب الجامع بأن قولنا «شريك الباري ممتنع» إنما يصدق بالاعتبار الذهني لما ذكرتم أن الحكم على المعدومات والممتنعات إنما يصدق بهذا الاعتبار. وكذا قولنا «كل ممتنع معدوم»، لكن لا يصح أن يقال: «كل ما هو شريك الباري في الذهن هو ممتنع في الذهن»، لأن الحاصل في الذهن لا يكون ممتنعاً فيه. وكذا قولنا «كل ممتنع معدوم». وإذا كان كذلك، فيجب أن يقال: الاعتبار الذهني معناه كل ما هو ج في الذهن فهو ج في الذهن أو في الخارج؛ وحينئذ تصدق هذه القضية، إذ يصدق «كل ما هو شريك الباري في الذهن هو ممتنع في الذهن أو في الخارج». وكذا قولنا «كل ممتنع معدوم».

«هذا ما ذكره. ولا حاجة إلى هذا، لأن المحمول في قولنا «شريك الباري ممتنع» هو قولنا «ممتنع في الخارج»؛ فحينئذ يكون معناه كل ما صدق عليه في الذهن أنه شريك الباري صدق عليه في الذهن أنه ممتنع في الخارج. وكذا المحمول في قولنا «كل ممتنع معدوم» المعدوم في الخارج. (شرح القسطاس).

شمس الدين شهرزوری

۱. تعریف «تعریف» به «آنچه تصورش سبب تصور شیء یا تمایز شیء است» (الشهرزوری، شرح حکمة الإشراق، ص ۵۲)
۲. تعریف «حدس» به «سرعت انتقال از مبادی به مطالب» (رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية ص ۳۷۲)

قطب شیرازی

۱. کاربرد دو اصطلاح «شرط» و «شطر» (شرح حکمة الإشراق ص ۴۱)
۲. تعریف «تعریف» به «آنچه تصورش سبب تصور شیء یا تمایز شیء است» (قطب الدین شیرازی، شرح حکمة الإشراق، ص ۵۲).

تحریر دانشمندان

در پایان بخش «تأثیر پذیری سمرقندی از پیشینیان»، نکته‌ای که گفتن آن خالی از لطف نیست اینکه سمرقندی در مواردی برای بزرگ‌نمایی و نشان دادن اهمیت بحث به شگفت‌زدگی، پراکنده‌گویی، و در بهت و حیرت قرار گرفتن منطقیان در پاسخ به دشواره‌های منطقی اشاره کرده است، گویی با این کار، می‌خواهد ارزش‌مندی و اهمیت پاسخ خود را برجسته سازد. مواردی از این دست را در این جا می‌آوریم:

۱. تعریف مرکب حقیقی تنها به جنس و فصل ممکن است

a. وقال الشيخ في الإشارات: «الحَدُّ التام لا بدّ و أن يكون يتركّب من الجنس و الفصل».

b. واضطربت أقوال الشارحين فيه: فذهب الأكثرون إلى الإنكار و نقضوا ذلك بالأجزاء الغير المحمولة كما للعدد و البيت فإنه يتمّ الحَدُّ بذكرها مع أنّ شيئاً منها ليس بجنس و لا فصل.

۲. گزارهٔ حملی حکم بر موضوعیت است یا بر محمولیت؟

a. واضطرب آراؤهم في أنّ جزء القضية هل هو الموضوعية أو المحمولية؟

۳. تعداد وحدت‌های معتبر در تناقض

a. وإِنَّمَا اعتُبر [الفارابي] وحدة الزمان دون المكان، لأنّ وحدة المكان تدرج تحت وحدة الزمان دون العكس.

b. هذا ممّا تحيّر في تحقيقه جميع المتأخّرين.

۴. تشکیک ابهری در قیاس اقترانی شرطی

a. و المنطقيون تحيّرُوا في جواب ذلك.

۵. چگونگی پاسخ هنگامی که جدلی مستند می‌آورد

a. و لهذا قال المحققون «المستند لا يُجاب عنه و لا يُبحث عليه».

b. و تحيّر قوم من المحصلين: أنّه إذا «لم يُفد دفع المستند و لا يجوز البحث عليه»

فكيف يمكن الجواب عن المنع مع بقاء المستند؟

۶. پارادوکس دروغ گو (شبهه «کلّ کلامی فی هذه الساعة کاذب»)

a. و هذه المغالطة مشهورة تحیز جميع العلماء فی حلّها و سؤدوا فیہ اوراقاً و ما وقع شیء منها مقنعاً.

تاثیر گذاری بر پسینیان

تاثیرگذاری سمرقندی بر منطق دانان پس از خود شایسته بررسی است چه اینکه به نظر می‌رسد هرچند در ترکیه عثمانی و شمال آفریقا بسیار به او توجه شده، اما به دلایل ناشناخته‌ای در دوره‌های متاخر در ایران چندان توجهی را جلب نکرده است. شاید اقبال گسترده به شرح مطالع و شرح شمسیه قطب الدین رازی در این زمینه بی‌تاثیر نبوده باشد. بررسی ارتباط میان سمرقندی و منطق دانان پسین کاری نیست که از عهده این مقدمه برآید و ما صرفاً به مواردی از تاثیر سمرقندی بر قطب رازی خواهیم پرداخت. تنها استثنا، موردی از یکی از منطق دانان غربی به نام والتر برلی است که به صورت اتفاقی به آن برخوردیم و در اینجا به آن توجه می‌دهیم.

والتر برلی (۱۲۷۵-۱۳۴۴ م.) (۶۷۴-۷۴۵ ق.)

۱. مغالطه راست‌گویی درباره لوازم (۱)

والتر برلی^۱ فیلسوف و منطق دانی اهل مدرسه (scholastic) از یورک شایر در شمال انگلستان است. او در کتاب الرسائلان الصغری و الکبری فی تهذیب المنطق^۲ مغالطه‌ای را طرح و بررسی کرده است که شباهت بسیاری دارد به مغالطه «راست‌گویی درباره لوازم» که نخستین بار سمرقندی در جهان اسلام طرح کرده است. برای مقایسه، هر دو را با هم ذکر می‌کنیم. مغالطه سمرقندی چنین است:

«کلّ من قال بأنّ الإنسان حجر فهو قال بأنّه جسم»

و «کلّ من قال بأنّه جسم فهو صادق»

نتیج: «کلّ من قال بأنّ الإنسان حجر فهو صادق».

مغالطه برلی نیز این است:

1. Walter Burleigh (1275-1344)

2. On the Purity of the Art of Logic. The Shorter and Longer Treatises, trans. & ed. P.V. Spade, New Haven & London: Yale University Press, 2000.

من می گویم که تو خری! پس من می گویم که تو حیوانی!
 من می گویم که تو حیوانی! پس من راست می گویم!
 من می گویم که تو خری! پس من راست می گویم!
 [پس تو خری!]^۱

چنان که می بینیم، این دو قالب استدلالی بسیار نزدیک به هم هستند مگر در دو ویژگی فرعی: نخست اینکه قالب استنتاجی سمرقندی قیاس حملی است (به این معنی که مقدمات و نتیجه همگی جمله های حملی هستند) و قالب استنتاجی برلی قیاس شرطی (یا قیاس استنتاجی) (یعنی از عباراتی مانند «اگر ... آنگاه ...» یا دقیق تر «... پس ...» استفاده می کند) و دوم اینکه مثال سمرقندی از ترکیب «هر که بگوید، انسان، جسم، صادق» ساخته می شود و مثال برلی از ترکیب «من می گویم، تو، حمار، صادق». جز این دو جنبه، این دو قیاس از دیگر جهات کاملاً شبیه هم هستند. از آنجا که والتر برلی معاصر جوان تر سمرقندی است احتمال تأثیر پذیری او از سمرقندی هست؛ هر چند دوری مکانی این دو اندیشمند احتمال این تأثیر پذیری را بسیار پایین می آورد. احتمال اینکه هر دوی اینها از یک نیای مشترک (برای نمونه، اثیر الدین ابهری؟) گرفته باشند نیز وجود دارد.

قطب رازی

قطب الدین رازی، چنان که در آغاز سخن گفتیم، شرح القسطاس سمرقندی را در ۲۲ سالگی (۷۱۱ق.) برای خود کتابت کرده و خوش بختانه نسخه دست نویس آن موجود است.^۲ این نشان می دهد که تأثیر سمرقندی بر قطب رازی نباید دور از انتظار باشد. پژوهش بسیار اجمالی ما در اینجا این نکته را تأیید می کند. پیش از بررسی تأثیرات سمرقندی بر قطب رازی القاب سمرقندی را در کتاب شرح مطالع قطب بررسی می کنیم:

۱. عبارت والتر برلی که بخش استدلال مغالطی آن را برجسته کرده ایم چنین است:

(26) For the inference 'I say that you are an ass; therefore, I say that you are an animal' is a good one, and yet something follows from the consequent that does not follow from the antecedent. For it follows: 'I say that you are an animal; therefore, I say the truth'. And yet it does not follow: 'I say that you are an ass; therefore, I say the truth'.

القاب سمرقندی در شرح مطالع

قطب رازی در شرح المطالع از سمرقندی با عنوان‌های زیر یاد کرده است: «قوم»، «بعض الأفاضل»، «الفاضل المتصلّف»، «بعض الخواطر» و «بعض الأذهان».^۱ (در دیگر موارد، یا با افعال مجهول مانند «لا يقال» و «أوردوا» مطالب سمرقندی را می‌آورد و نقد می‌کند و یا بدون هر گونه اشاره‌ای مطالب سمرقندی را (ظاهراً به نام خود) طرح می‌کند.) از همین چهار عنوانی که قطب رازی به سمرقندی داده است، تا اندازه‌ای می‌توان قدر و اعتبار او را نزد قطب به دست آورد؛ ظاهر عباراتی مانند «فاضل» و «بعض الأفاضل» نشانه احترام و تحسین است؛ اما تعلیقه‌ی یکی از نسخه‌های خطی در تصحیح ابوالقاسم رحمانی، واژه «تصلّف» را به معنای «لاف زدن» گرفته است (لوامع الأسرار فی شرح مطالع الأنوار، مقدمه رحمانی ص ۲۵۵ پانویست ۱، ج. ۱ ص ۳۴۳ پانویست ۱۲) که در این صورت، «الفاضل المتصلّف» معنایی پارادوکسی و تناقض‌نما می‌یابد: «دانشمند لاف‌زن»! در اصطلاح «بعض الخواطر» و «بعض الأذهان»، اما، معلوم نیست که بار مثبت دارد یا منفی! «خواطر» جمع «خاطر» یا «خاطره» است که در صورت اول همان معنای «ذهن» را دارد و در ظاهر داری بار مثبت است ولی می‌تواند تعبیر کنایی هم به شمار آید.

رد پای اندیشه‌های سمرقندی در شرح مطالع

تاثیرپذیری قطب رازی از سمرقندی نکته‌ای است که قبلاً مورد توجه قرار نگرفته بود و در دو تصحیحی که به تازگی از شرح مطالع قطب رازی در سال ۱۳۹۳ انجام شده مواردی از این دست مورد اشاره قرار گرفته است. برای نمونه، ابوالقاسم رحمانی ۱۱ مورد از ارجاعات قطب رازی به سمرقندی را گزارش کرده^۲ و علی اصغر جعفری ولنی نیز دست کم در ۶ پانویست به این موارد اشاره

۱. لوامع الأسرار فی شرح مطالع الأنوار ص ۲۷ س ۱-۳؛ ص ۴۲ س ۸-۱۰؛ ص ۲۰۱ س ۲-۵؛ ص ۳۵۳ س ۱۱۳؛ ص ۲۴۵ س ۸.

۲. لوامع الأسرار فی شرح مطالع الأنوار تصحیح ابوالقاسم رحمانی (۱۳۹۳) مقدمه مصحح ص ۲۵۴-۲۵۶. تفصیل این موارد به شرح زیر است:

ج. ۱: مبحث اعراض غریبه ص ۶۲ س ۱۰، شبهه مجهول مطلق ص ۸۰ س ۴، وجود کلی عقلی ص ۱۸۹، رابطه جنس منطقی و نوع طبیعی ص ۲۵۹ س آخر، تعریف «معرف» ص ۳۴۳ س آخر، (اعتراض مربوط به رابطه جنس منطقی و نوع طبیعی مربوط به فخر رازی است در منطقی الملخص ص ۷۱).

ج. ۲: قضیه‌های منحرفه (= دارای سور محمول) ص ۶۷ بند آخر، تعریف ماده و جهت ص ۱۵۰ س آخر، تعریف «ضرورت» ص ۱۵۵ س ۱، عکس مستوی (سالیه کلیه خاصان) ص ۳۱۴ س ۲، عکس نفیض (موجهات

می‌کند.^۱ برخی از این موارد را به همراه موارد تازه‌ای که نگارنده این مخطوط یافته است در اینجا گزارش می‌کنیم:

مبحث تصورات

۱. گرفتن عارض به واسطه امر مباین (مانند داغی به واسطه آتش) به عنوان قسمی از

اقسام «عارض غریب»

سمرقندی سه قسم عرض ذاتی و سه قسم عرض غریب معرفی می‌کند: اقسام عرض ذاتی: ۱. بی‌واسطه، ۲. با واسطه جزء ذات، ۳. با واسطه خارج مساوی؛ و اقسام عرض غریب: ۱. با واسطه خارج اعم، ۲. با واسطه خارج اخص، ۳. با واسطه خارج مباین، که این قسم سوم از عرضی غریب را خود او برای نخستین بار طرح کرده است. او درباره سه قسم عرضی غریب می‌گوید:

«و سَمَّوُا الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ «عرضاً غریباً». والظاهر أنَّ الثالثَ أيضاً منه. فهذه ستّة

أقسام: ثلاثة منها عرض ذاتي و ثلاثة غير ذاتي. و الحصر ظاهر. (قسطاس الأفکار).

«و هاهنا قسم آخر ما ذكره و هو ما يكون بواسطة أمر «مباین» - كالحرارة للجسم

بالمستخن من النار أو شعاع الشمس - فهذا بالأولى أن يكون عرضاً غریباً. (شرح

قسطاس).

قطب رازی به همین نکته صریحاً اشاره می‌کند و می‌گوید:

«و زاد بعض الأفاضل قسماً سادساً رأى عَدَّه من الأعراض الغربية أولى و هو أن

يكون بواسطة أمر مباین كالحرارة للجسم المستخن بالنار أو شعاع الشمس. و

الصواب ما ذكره. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۴۲ من ۸-۱۰).

بسیطه) ص ۳۹۹، ص ۴۸۸. (اعتراض مربوط به عکس مستوی مربوط به افضل الدین خونجی است در کشف الأسرار ص ۷۱).

۱. لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار جعفری علی اصغر جعفری ولئی (۱۳۹۳) ص ۲۰۱، ۲۷۰، ۳۵۲-۳۵۳، ۴۴۵، ۷۱۵؛ فهرست اعلام ص ۷۱۹ و فهرست کتب ۷۲۱.

۲. اعتراض اول به خونجی در تغییر موضوع منطق از «معقولات ثانیه» به «تصور و

تصدیق»

ا. هذا ما ذكره. و لعلمهم غفلوا عن كونها من المبادئ كما قررنا. (قسطاس

الأفكار).

ب. هذا ما ذكره و قد عرفت مما مر أنّ البحث عن المعقولات الثانية في المنطق

إنّما هو لكونها من المبادئ لا من المسائل لأنّها تثبت في علم آخر أعمّ، فلا

يجب أن يؤخذ الموضوع أعمّ. (شرح القسطاس).

ج. هذا تقرير كلامهم. وفيه نظر لأنهم إن أرادوا بأنّ المنطقي يبحث عن الكلّية و

الجزئية والذاتية والعرضية أنّه يبيّن تصوّراتها فهو ليس من المسائل ... لا نسلم

أنّها من مسائل المنطق ... بل إنّما يبحث عنها إنّما على سبيل المبادئ أو ...

(لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۴۷ س ۸-۱۵).

۳. اعتراض دوم به خونجی در تغییر موضوع منطق از «معقولات ثانیه» به «تصور و

تصدیق»

د. ومع ذلك يلزمهم فساد آخر؛ وهو أنّ كلّ ما يبحث المنطق عنه فهو إمّا معلوم

من المعلومات التصوّرية أو التصديقية. فلو جعل موضوع المنطق المعلومات

التصوّرية والتصديقية لصار بحث المنطق عن نفس الموضوع لا عن عوارضه.

(قسطاس الأفكار).

ه. ومع ذلك يلزمهم فساد آخر وهو أنّ كلّ ما يبحث المنطق عنه إمّا تصوّر أو

تصدیق من الحيثية المذكورة فلو جعل موضوع المنطق التصدّيات والتصدّيات

بتلك الحيثية صار بحث المنطق عن نفس الموضوع لا عن عوارضه فلا يكون

الموضوع موضوعاً. (شرح القسطاس).

و. لا يقال: كلّ ما يبحث عنه المنطق إمّا تصوّر أو تصديق من الحيثية المذكورة فلو

جعل موضوعه التصدّيات والتصدّيات يكون البحث عن نفس الموضوع لا عن

عوارضه «لأنّا نقول: ... (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۴۷ س ۳-۴).

(۴).

۴. انکار حد ناقص بودن فصل به تنهایی + انکار رسم ناقص بودن خاصه به تنهایی
 «. ثم جوزوا تعریف الشيء بالفصل المجزء وبالخاصة كذلك. و ذلك غير صحيح، إذ المفرد لا يصلح أن يكون معرّفاً. (فسطاس الأفكار).»
- «. و الإشكال الذي استصعبه قوم بأنه لا يتناول التعريف بالفصل وحده و لا بالخاصة وحدها - مع أنه يصحّ التعريف باحدهما على رأي المتأخرين حتى غيروا التعريف إلى تحصيل أمر أو ترتيب أمور - فليس من تلك الصعوبة في شيء. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۷ س ۱-۳).»
۵. عدم استلزام میان علم به وصف موجودیت و علم به موجودات
 آیا «شناختن» لازمه «دانستن» است؟ برای نمونه، آرش می‌داند که هر انسان چیزی است ولی بسیاری از انسان‌ها را نمی‌شناسد. فرض کنید آرش بهمن را نمی‌شناسد؛ آیا آرش می‌داند که «بهمن انسان است»؟ آیا می‌داند که «بهمن چیزی است»؟ آیا می‌داند که «بهمن موجود است»؟ نخستین منطقی‌دانی که به رابطه شناختن و دانستن توجه کرده، تا آنجا که ما یافته‌ایم، سمرقندی است:
- «. وجود الشيء في الخارج لا يوجب العلم به (فسطاس الأفكار).»
- «. لا نسلم «أن كل ما وجد في الخارج كان معلوماً بأنه موجودٌ و شيء» لجواز أن يكون في الوجود أشياء ما توجه إليها عقولنا قط (شرح الفسطاس).»
- و به نظر می‌رسد که قطب رازی این نکته را از او گرفته است:
- «. و ما يقال من أن العلم بصفة «الموجودة» و «الشيئية» لا يستلزم العلم بالموجودات - لما ظهر من الفرق بين العلم بوجه و بين العلم بالشيء بوجه - فكلام سديد. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۵۲ س ۷-۹).»
۶. تباین جزئی و دو معنای آن
 تباین جزئی مفهومی است که تا پیش از قطب الدین رازی تعریف نشده بود و به صورت مبهم به کار می‌رفت و به نظر می‌رسد که سمرقندی هم به دلیل این ابهام دچار مغالطه شده باشد. گویا «تباین جزئی» دو معنی دارد: ۱. دو سالبه جزئی به صورت ترکیب عطفی (على التعيين)، ۲. دو سالبه جزئی به صورت ترکیب فصلی (على البدل / لا على التعيين). به نظر می‌رسد که سمرقندی معنای ضعیف دوم را در نظر گرفته و قطب رازی معنای قوی نخست را. برای این، سخن قطب رازی را ببینید:
- «. لا معنى لـ «المباينة الجزئية» بين الأمرين إلا «صدق كل منهما بدون الآخر في الجملة». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۱۱۲ س ۳-۴).»

«التباين قد يكون جزئياً و هو «صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة». فمرجه إلى سالتين جزئيتين، كما أنّ مرجع التباين الكلّي سالتان كليتان. (تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ص ۶۷ من ۱۰-۱۲).

آنچه امروزه از تباین جزئی میان دو مفهوم می فهمیم این است که بین آنها یا تباین کلی است یا عموم و خصوص من وجه. بنابراین، نسبت میان دو مفهوم را به صورت زیر می توانیم دسته بندی کنیم:



اما سمرقندی چنان سخن می گوید که گویی میان عام و خاص مطلق نیز تباین جزئی برقرار است. سخن سمرقندی را ببینید:

«والأعم من وجه یباین نقیض صاحبه [تبایناً] جزئياً؛ إذ هو غیر مستصحب له، و لا امتع صدقه مع صاحبه، فیکون أعم منه مطلقاً أو من وجه. و علی التقديرین یباینه جزئياً. (قسطاس الأفکار).

در اینجا، سمرقندی ادعا می کند که دو مفهوم عام و خاص من وجه را که در نظر بگیریم نقیض هر کدام با عین دیگری تباین جزئی دارند زیرا بین آنها یا عموم و خصوص مطلق هست (مانند لاجر و لاشجر که عام و خاص من وجه هستند اما بین حجر و لاشجر عموم و خصوص مطلق برقرار است) یا عموم و خصوص من وجه (مانند سفید و شیرین که عام و خاص من وجه هستند و بین سفید و ناشیرین هم، عموم و خصوص من وجه برقرار است). از اینجا معلوم می شود که سمرقندی میان اعم و اخص مطلق نیز تباین جزئی می یابد. ایراد کار در این است که ما به پیروی از قطب رازی «تباین جزئی» را به ترکیب عطفی دو سالبه جزئی می شناسیم.

یک راه توجیه سخن سمرقندی این است که بگوییم تباین جزئی به معنای «عطف میان دو سالبه جزئی» نیست بلکه به معنای «فصل میان دو سالبه جزئی» است. یعنی «الف با ب تباین جزئی

دارد» اگر و تنها اگر «یا برخی الف ب نباشد یا برخی ب الف نباشد (یا هر دو)». به عبارت دیگر، «چنین نباشد که هم هر الف ب است و هم هر ب الف است». در این صورت، تباین جزئی به معنای «عدم تساوی» یعنی نقیض «تساوی» خواهد بود و سه قسم خواهد داشت: عموم و خصوص مطلق، عموم و خصوص من وجه، و تباین (و نه فقط دو قسم اخیرا). بنابراین، نسبت دو کلی به صورت زیر دسته‌بندی می‌شود:

نسبت میان دو مفهوم		تساوی کلی
تباین جزئی	عموم و خصوص مطلق	
	عموم و خصوص من وجه	
	تباین کلی	

توجه دیگر سخن سمرقندی این است که بگوییم تباین جزئی به معنای «یک» سالبه جزئیه است و نه «دو» سالبه جزئیه! بنابراین، الف با ب تباین جزئی دارد اگر و تنها اگر برخی الف‌ها ب نباشند. در این صورت، تباین جزئی در برابر تساوی و خصوص مطلق قرار می‌گیرد و شامل سه قسم می‌شود: عموم مطلق، عموم من وجه و تباین کلی و دسته‌بندی زیر را خواهیم داشت:

نسبت الف به ب		تساوی جزئی: هر الف ب است	تساوی کلی
		تباین جزئی: برخی الف نیست	خصوص مطلق
			عموم مطلق
			عموم و خصوص من وجه
			تباین کلی

۷. وابسته کردن بحث در وجود «کلی عقلی» به بحث در «وجود ذهنی»:
 «و أما وجود العقلي فموقوف على تحقق الوجود الذهني. (قسطاس الأفكار)؛

« و اما وجود الكلّي العقلي فموقوف على الوجود العقلي؛ فمن أنكر الوجود العقلي أنكر تحقق الكلّي العقلي ومن أقربه - وهو الحق - اعترف به. والبحث

عن الوجود العقلي موكول الى نظر الحكيم. (شرح القسطاس).

« فإن قلت: العقلي أيضاً فرع الإضافة... فالأولى حمل الاختلاف على الاختلاف

الواقع في وجوده الذهني بناءً على مسألة الوجود، فنقول: ... أما حمل

الاختلاف على الذهني لا توجيه له إذ لا يختص به ولا بالكليات؛ بل يعم سائر

الأشياء. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۱۱۸ س ۱۲-۱۵).

۸. نقد دليل خونجی بر انحصار جزء ماهیت در جنس و فصل

« و ذلك ضعيف لأنه لو كان [جزء الماهية] تمام المشترك فإنما يكون جنساً إن لو

كان ذاتياً لذلك النوع أيضاً و محمولاً عليه، لجواز أن يكون [جزء الماهية] من

الأجزاء التي لا تحمل على ذلك النوع. و أيضاً عدم التناهي غير لازم لأنه يكفي

في كونه عامّاً وجداناً في تمام المشترك. (قسطاس الأفكار).

۹. بیان انحصار جزء ماهیت در جنس و فصل (کوتاه ترین بیان برای انحصار ذاتی در

جنس و فصل):

« بل الطريق في ذلك أن يقال: «الجزء المحمول»: إن كان مقولاً على الماهية و

نوع ما مخالف لها في جواب «ما هو؟» فهو الجنس. و إلا فهو الفصل لأنه لا

يكون جزءاً لجميع الموجودات لبساطة بعضها. فحينئذ يميز الماهية عما لا

يكون جزءاً منه. (قسطاس الأفكار).

۱۰. و الأخصر من التقريرات أن يقال: الذاتي إن كان تمام المشترك بين الماهية و

نوع ما مبين فهو الجنس؛ و إلا فالفصل، لاستحالة أن يكون جزءاً لجميع

الماهيات، فهو يميز الماهية عن بعضها فيكون فصلاً لها. (لوامع الأسرار في

شرح مطالع الأنوار ص ۱۲۹ س ۱۴-۱۷).

۱۰. اشکال به فخر رازی در جنس بودن «جنس» برای جنس های عالی، سافل، متوسط و مفرد (به دلیل اینکه سه تای اولی عدمی هستند و چهارمی به تنهایی نمی تواند جنس داشته باشد)

« و فيه نظر: لجواز أن يكون هذا التعريف رسماً لا حداً؛ ولأنه يصح تعريفها بالوجودي كما يقال «الجنس العالي هو أعم الأجناس» و«السافل هو الأخص» و«المفرد هو القريب البسيط». (قسطاس الأفكار).

« و فيه نظر لأننا لا نسلم أن [الأجناس] الثلاثة [الأولى] مركبة من الوجود والعدم؛ وإنما يكون كذلك لو كانت تعريفاتها حدودها و هو ممنوع لجواز أن يكون التعريفات رسوماً و تلك الأمور العدمية لوازم لفصول لها وجودية أقيمت مقامها كما يقال «الجنس العالي أعم الأجناس» و هو مستلزم لأن لا يكون فوقه جنس و تحته جنس و «الجنس السافل أخص الأجناس» و هو مستلزم لأن لا يكون تحته جنس و يكون فوقه جنس و «المفرد [هو] القريب البسيط» و يلزمه أن لا يكون تحته جنس لقرينه و لا فوقه جنس لبساطته. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۱۶۰ س ۱-۶).

مبحث تعریف

۱۱. تعریف «تعریف» به «آنچه تصورش سبب تصور شیء یا تمایز شیء است»

مفهوم «تعریف» یا «معرف» (به معنایی اعم از حد و رسم)، تا آنجا که ما جستجو کرده ایم، تا پیش از خونجی تعریف نشده بود و به نظر می رسد که خونجی نخستین تعریف را برای «تعریف» ذکر کرده است. سپس شهرزوری قید «أو يميزه عن كل ما عداه» را به تعریف خونجی افزوده و قطب الدین شیرازی این قید را به صورت «لتمييزه عن كل ما عداه» بیان کرده است. اکنون، سمرقندی کلمه «معرفه» در این تعریف ها را با «تصور» جایگزین می کند و قید شهرزوری و قطب شیرازی را به صورت کوتاه تر «لتمييزه» بیان می کند و قطب رازی هم عین تعریف سمرقندی را به کار می برد:

«المعرف للشيء هو ما تكون معرفته سبباً لمعرفة الشيء». (كشف الأسرار، ص

۶۱ س ۲).

h. المعرف للشيء هو ما تكون معرفته سبباً لمعرفة الشيء أو يميزه على كل ما عداه. (الشهرزوري، شرح حكمة الإشراق، ص ۵۲).

e. معرف الشيء ما ... تكون معرفته سبباً لمعرفة ذلك الشيء أو لتمييزه عن كل ما عداه. (قطب الدين الشيرازي، شرح حكمة الإشراق، ص ۵۲).

h. قال قوم من المتأخرين: «المعرف» للشيء «ما يكون تصوّره سبباً لتصوّر الشيء أو لتمييزه». (قسطاس الأفكار).

e. معرف الشيء «ما يكون تصوّره سبباً لتصوّر الشيء أو لتمييزه». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۱۹۶ س ۹).

در ادامه می بینیم که سمرقندی این تعریف را نمی پذیرد و تعریف دیگری را پیش می کشد که همان قید افزوده شهرزوری و قطب شیرازی است و اما قطب رازی با این هر دو کار سمرقندی مخالف است:

۱۲. انتقاد به تعریف «تعریف» به «آنچه تصوّرش سبب تصوّر شیء یا تمایز شیء است»

e. قال قوم من المتأخرين: «المعرف» للشيء «ما يكون تصوّره سبباً لتصوّر الشيء أو لتمييزه». وفيه نظر: لأنه يوجب أن تكون الملزومات معرفات للوازمها البيّنة - كـ «السقف» للجدار و «الدخان» للنار - لكون تصوّراتها أسباباً لتصوّرات لوازمها. (قسطاس الأفكار).

b. لا يقال هذا التعريف غير مانع لدخول الملزومات البيّنة للوازم فيه لأن تصوّراتها أسباب لتصوّرات لوازمها كالسقف للجدار و الدخان للنار مع أنّها غير مُعرّفة. لأنّا نقول ... (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۱۹۶ س ۱۴-۱۵).

۱۳. تعریف جدید برای «معرف»

e. وإذا عرفت ذلك فنقول: «المعرف» هو «القول الدالّ على ما يميز الشيء عما عداه». (قسطاس الأفكار).

b. وليس لقائل أن يقول: إنّ لا نرسم «المعرف» بما ذكره، بل بأنّه «قول دالّ على ما يميز الشيء عن جميع ما عداه» ... لأنّا نقول ... (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۰۰ س آخر - ص ۲۰۱ س ۱).

قطب رازی در ادامه هر چند بحث را بحثی مربوط به اصطلاح و قرارداد می داند و در قرارداد خطا معنا ندارد؛ اما با استناد به سخنی از سمرقندی هم چنان او را در جایگاه خطا معرفی می کند:

۱۴. خطا بودن تغییر اصطلاح بدون نیاز ضروری

- « و تخصیص اصطلاح القوم الذي تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة تدعو إليه في قوة الخطأ عند المحصلين - كما ذكره هذا الفاضل المتصنف في مطلع كتابه - بل خطأ هامنا، (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۰۱ م ۲-۵). عبارت سمرقندی در مقدمه کتاب در مبحثی دیگر چنین است:
- « و هذا الخلاف وإن كان راجعاً إلى الاصطلاح - ولا مشاحة في الاصطلاحات - لكن ترك الأولى بلا ضرورة مستقيح، بل في قوة الخطأ عند المحصلين. (قسطاس الأفكار).
- « قلت: لا مشاحة في الاصطلاحات لكن ترك الأولى الذي تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة مستقيح بل في قوة الخطأ عند المحصلين إذ فساد الاصطلاح وخطأه إنما يكون بترك الأولى بلا ضرورة. (شرح القسطاس).

۱۵. لزوم ترکیب از جنس و فصل برای امور مرکب از اجزای نامحمول

چنان که قبلاً هم گفتیم، سمرقندی این نظریه را که همه امور، مرکب از جنس و فصل هستند (حتی اموری که جزءهای نامحمول دارند مانند خانه که از جزءهای نامحمول مانند سقف و دیوار ساخته می شود) صراحتاً به این سینا نسبت می دهد و از آن دفاع می کند:

« يكون لكل مركب جنس وفصل، سواء وجدت فيه الأجزاء الغير المحمولة أو لم يوجد. [هذا] كـ«العدد» مثلاً؛ فإنه مع كونه مركباً من الأجزاء الغير المحمولة فهو أيضاً مركب من الأجزاء المحمولة؛ إذ «العدد» مندرج تحت «الكم»، فيقال في تعريفه: إنه «كم مركب من الآحاد». فـ«الكم» جنس و«المركب من الآحاد» فصل. وكذا «البيت» مندرج تحت «الجوهر» و«الجسم»؛ فيقال في تعريفه: إنه «جسم مركب من السقف والجدار». فعلم أن كل مركب لا بد وأن يكون مركباً من الجنس والفصل. (قسطاس الأفكار).

قطب الدین رازی با این نظریه به شدت مخالف است و آن را نقد می کند:

« ومن الناس من زعم أن كل مركب فهو مركب من الجنس والفصل، لا المركب العقلي فقط. وأما المركب الخارجي فلاندرجته تحت جنس من الأجناس العشرة. وإذا كان له جنس كان مشتملاً على الجنس والفصل، وتركبه من

الأجزاء الغير المحمولة لا ينافي تركبها من الأجزاء المحمولة فإن العدد مثلاً مع كونه ذا أجزاء غير محمولة مركب أيضاً من الأجزاء المحمولة فإنه يندرج تحت مقوله الكيف؛ فحده أنه كم مركب من الوحدات. والبيت مندرج تحت الجوهر وتحت الجسم. فإذا كان تمام حقيقة المركب مجموع الجنس والفصل فما لم يجتمعا لم يتم حده. هذا.

٥. وفيه نظراً لأن المركب إذا تركب من الأجزاء الغير المحمولة وجعل تلك الأجزاء بأسرها في العقل فلا شك أنه تحصل ماهية المركب في العقل. فالقول الدال على مجموع تلك الأجزاء لا بد أن يكون حذاً تاماً. ثم الأجزاء المحمولة إن لم تشمل على تلك الأجزاء لم تحصل منها صورة مطابقة لماهيتها، ضرورة أن الصورة المطابقة هي الملتزمة من صور تلك الأجزاء. وإن اشتملت عليها فإن لم تشمل على أمر زائد فهي تلك الأجزاء وإن اشتملت على أمر زائد فذلك الأمر الزائد إن دخل في حقيقته يكون الحد التام - بل حقيقة المركب - قابلاً للزيادة والنقصان وهو محال. وإن لم يكن له دخل في الحقيقة لزم اعتبار الأمر الخارجي في الحد التام؛ هذا خلف. والحاصل أن مجموع الأجزاء الغير المحمولة تمام حقيقة المركب في العقل، كما أنه تمام الحقيقة في الخارج. فلو كان له أجزاء محمولة مغايرة لتلك الأجزاء بوجه ما لكان مجموعها أيضاً تمام حقيقة المركب في العقل [و] يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان في العقل وإنه محال.

٥. لا يقال: المركب من الأجزاء الغير المحمولة يلتزم من جزء يخصه كالأجزاء الأخير ومن جزء مشترك بينه وبين غيره. والجزء الخاص إذا اشتق يكون فصلاً؛ والعام إذا اشتق يكون جنساً. فكل مركب خارجي إذا اعتبر بالقياس إلى العقل يكون مركباً من الجنس والفصل. لأننا نقول: الاشتقاق يخرج الجزء عن الجزئية لأنه اعتبار الجزء مع نسبة هي خارجة عن مفهوم الكل، ضرورة خروج النسبة بين الشئين عنهما؛ والجزء مع الخارج خارج. نعم إنما يصح الحمل فقط. فقد بان أن الماهية المركبة من الأجزاء الغير المحمولة لا تكون مركبة من الأجزاء المحمولة وبالعكس. بل الماهية المركبة من الأجزاء [الغير] المحمولة لا تكون

إلا بسيطة. (المحاكمات بين شرحي الإشارات، انظر: هامش شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ۱، ص ۹۶-۹۸).

شبهه منون یا شبهه فخر رازی

فخر الدین رازی در آثار منطقی اش شبهه ای دارد که به شبهه منون بسیار نزدیک است و امام شرف الدین مراغی به شبهه فخر رازی پاسخی داده است. قطب رازی، تا آنجا که ما یافته ایم، نخستین کسی است که به ریشه شبهه فخر رازی در شبهه منون اشاره کرده است: «أقول أول من أورد هذا الشك مانن مخاطباً به لسقراط في إبطال الاكتساب» (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۰۷ م ۵-۶). (یکی از دو مصحح کتاب، علی اصغر جعفری ولنی، نام «مانن» را «مانن» ثبت کرده و در نسخه بدل «مانن» را هم آورده است که آشکارا هر دو نادرست اند.)

خونجی و پیروانش پاسخ شرف الدین مراغی را نپسندیده و هر کدام برای آن پاسخی دست و پا کرده اند. سمرقندی و قطب رازی هر کدام ایرادی به پاسخ خونجی وارد کرده اند اما پاسخی که خود به مراغی داده اند بسیار نزدیک است و مثال «ماهیت فرشته» در هر دو تکرار می شود:

۱۶. پاسخ شبهه منون

ا. وجوب الأول أن المعلوم من وجه، للعلم ببعض اعتباراته، يمكن التوجه نحوه، كما في طلب ماهية المَلَك و «الجن». (قسطاس الأفكار).

ب. وجوب الشك أن نختار كون المطلوب معلوماً من وجه دون وجه. قوله «لا يمكن توجه الطلب نحو الجهة المجهولة» قلنا: لا نسلم؛ لجواز كون الجهة المجهولة هي ماهية المطلوب و الجهة المعلومه شيء من خواص تلك الماهية فيمكن توجه الطلب نحوها بواسطة العلم بذلك العارض؛ كما أننا نطلب حقيقة «المَلَك» بواسطة علمنا بأنه موجود سماوي عابد خير؛ و كذا نطلب ماهية «الجن» بواسطة علمنا بأنه موجود قادر على تشكيلات مختلفة. (شرح القسطاس).

ج. والجواب عن الشك أننا لا نسلم أن المطلوب إذا كان مجهولاً من وجه معلوماً من وجه يمنع طلبه بالوجه المجهول. و إنما يكون كذلك لو كان الوجه المجهول مجهولاً من كل وجه. و ليس كذلك فإن الوجه المعلوم من وجوهه كما إذا طلبنا حقيقة «المَلَك» بواسطة العلم بعراض من عوارض فالوجه

المجهول - و هو حقيقة الملك - معلوم من جهة المعارض فيمكن توجه الطلب نحوه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۰۹ من ۸-۱۲).

مبحث قضایا

۱۷. افزودن قید «اختلاف معنوی» در قاعده‌ای برای تعیین نتیجه در قیاس مرکب از قضیه‌های منحرفه (= دارای سور محمول)

a. صدقت القضية في جميع المواد إن اختلف الطرفان في دخول السلب «معنى»:

بأن يكون [السلب] في أحدهما دون الآخر، أو يكون [عدد السلب] في أحدهما فرداً وفي الآخر زوجاً. وقلنا «معنى» احتراز عن اختلافهما لفظاً لا معنى؛ فإنه حينئذ يكون كاذباً كقولنا: «ليس لبس الإنسان كل الحيوان» فإن اختلافهما بحسب اللفظ دون المعنى، لأن سلب السلب إيجاب. (قسطاس الأفكار).

b. لا يقال: المراد اختلاف طرفي القضية في الاقتران معنى ولا خفاء في أنهما إذا

اختلفا معنى في دخول حرف السلب تكون القضية سالبة ... ضرورة أن سلب

السلب إيجاب. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۵۴ من ۳-۵).

۱۸. دو دلیل بر اخراج مسمی از موضوع

ابن سینا در شفا ادعا کرده است که در قضیه «کل ج ب» مراد از «ج» مصادیق و اصناف و انواع مندرج در زیر «ج» است اما خود «ج» مقصود نیست. سمرقندی دو دلیل برای بیرون گذاشتن خود «ج» ارائه کرده است: (۱) موافقت با عرف و لغت، (۲) مخالفت مفهوم با مصادیق در مجرد و مادی و نیز در معین و نامعین بودن.

a. وإِنَّمَا أَخْرَجَهُ [۱] لِيُوَافِقَ الْعَرَفَ وَاللُّغَةَ لَأَنَّا إِذَا قُلْنَا مَثَلًا «كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ - أَوْ

نَانِمٌ - بِالْفِعْلِ»، فَإِنَّمَا يَفْهَمُ مِنْهُ عَرَفًا وَ لُغَةً أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ الَّتِي تَوْجَدُ

خَارِجًا أَوْ ذَهْنًا هُوَ كَذَلِكَ، [۲] وَلِأَنَّهُ أَخَذَ الْمُسَمَّى [أَمْرًا] مُجَرَّدًا [عَنِ الْمَادَّةِ]،

فَحُكْمُهُ قَدْ يَخَالِفُ حُكْمَهُ مَعَ التَّعَيَّنِ، فَيَكْذِبُ كَثِيرٌ مِنَ الْقَضَايَا الْكَلْبِيَّةِ كَقَوْلِنَا

«كُلُّ إِنْسَانٍ نَانِمٌ بِالْفِعْلِ»، لِأَنَّ الْمَجْرَدَ الْمَمْتَنِعَ فِي الْخَارِجِ يَمْتَنِعُ أَنْ يوصفَ

بِأَحْكَامِ الْمَعْيَنَاتِ. وَإِنْ أَخَذَ [الْمَجْرَدَ] مِنْ حَيْثُ هُوَ فَاَلْحُكْمُ عَلَيْهِ يَكُونُ الْحُكْمُ

عَلَى الْجُزْئِيَّاتِ، إِذْ هُوَ - مِنْ حَيْثُ هُوَ - مُوجُودٌ فِي الْجُزْئِيَّاتِ؛ فَحِينَئِذٍ لَا فَائِدَةَ

فِي إِدْرَاجِهِ. (قسطاس الأفكار).

قطب رازی همین دو دلیل را از سمرقندی (البته بدون نام) نقل می‌کند:

ب. و إنما أخرجه عن الكلّ ليوافق العرف و اللغة لأن قولنا «كلّ إنسان ضاحك» إنما يفهم منه عرفاً و لغة أنّ كلّ واحد واحد من جزئيات الإنسان ضاحك؛ و لأنّه لولاه لكذب أكثر الأحكام الكلية على الخواصّ و الأعراض لكذب قولنا «كلّ كاتب إنسان» أو «كلّ ماشٍ حيوان»، ضرورة أنّ مفهوم الكاتب و مفهوم الماشي ليس بإنسان و حيوان. و قال بعضهم لو أخذ المستمى مع الجزئيات فإن أخذ مجرداً يلزم كذب كثير من القضايا الكلية لأنّ الحكم المجرد يخالف حكم المعين؛ و إن أخذ [المجرد] من حيث هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات، إذ هو - من حيث هو - في ضمن الجزئيات؛ و حينئذ لا فائدة في أخذه مع الجزئيات. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۶۰ س ۳-۱۰).

۱۹. دو تالی فاسد برای اخراج مسمی از موضوع

سمرقندی در مخالفت با ابن سینا، بر این باور است که بیرون گذاشتن مفهوم، سه قاعده منطقی را نامعتبر می‌سازد: عکس مستوی سالبه کلیه، عکس مستوی موجب جزئی و ضرب چهارم از شکل اول:

د. لكن يلزم منه فساد عظيم، و هو: [۱] عدم انعكاس «السالبة الكلية» و «الموجبة الجزئية»، [۲] و عدم إنتاج «ضرب من [الشكل] الأول». و ذلك لأنّه حينئذ [يصدق] بالضرورة: «لا شيء من الإنسان بنوع» ضرورة أو دائماً، مع كذب: «لا شيء من النوع بإنسان»، لصدق نقيضه و هو: «بعض النوع إنسان». و علم منه أنّ الموجبة الجزئية أيضاً لا تنعكس، إذ يصدق «بعض النوع إنسان» و لا يصدق «بعض الإنسان نوع». و كذا في كلّ قضية طبيعية مثل قولنا: «لا شيء من الحيوان بجنس». و أيضاً صدّق: «بعض النوع إنسان» و «لا شيء من الإنسان بنوع» مع عدم الإنتاج. (قسطاس الأفكار).

قطب رازی اما به این ایرادها پاسخ می‌دهد:

ب. و بهذا القدر ينكشف لك فساد الشبهة التي أوردت على إخراج المسمى من الموضوع و هي أنّه يبطل ثلاث قواعد: انعكاس «السالبة الكلية» و «الموجبة الجزئية» و إنتاج «[الضرب الرابع] (من الشكل الأول)». و ذلك لأنّه لو انحصر

ما صدق عليه «ج» في جزئياته يصدق: «لا شيء من الإنسان بنوع» ولا يصدق: «لا شيء من النوع بإنسان»، لصدق نقيضه وهو قولنا: «بعض النوع إنسان». و أيضاً يصدق هذه الموجبة الجزئية مع صدق نقيض عكسها وهو «لا شيء من الإنسان بنوع». و أيضاً يصدق: «بعض النوع إنسان» و «لا شيء من الإنسان بنوع» مع كذب النتيجة. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٧٣ من آخر - ص ٢٧٤ من ٥).

٢٠. بيان نسبت میان قضایای حقیقیه و خارجیه

سمرقندی خارجی را اخص مطلق از حقیقی می داند و حقیقی را اخص مطلق از ذهنیه: «و القضية باعتبار الأول سميت «خارجية»، وباعتبار الثاني «حقيقية»، وبالتالي «ذهنية». والأول أخص من الثاني وهو من الثالث إذا كانت موجبة وبالعكس إذا كانت سالبة. (قسطاس الأذکار).

اما قطب رازی این حکم را تنها برای موجه های جزئی می پذیرد و برای موجه های کلیه عموم و خصوص من وجه را پیشنهاد می کند:

«الخامس في بيان النسب بين الخارجيات والحقيقات: أما المعتقدان في الكم والكيف فالموجبتان الكلّيتان بينهما عموم و خصوص من وجه ... و أما الموجبتان الجزئيتان فالحقيقية أعمّ من الخارجية مطلقاً ... و أما السالبتان الكلّيتان فالخارجية أعمّ ... و أما الجزئيتان فبينهما مباينة جزئية. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٦٦ من ١١ - ص ٢٦٧ من ١١).

٢١. پاسخ به ایراد کاتبی (صاحب الجامع) به قضیه ذهنیه

«هذا ما ذكره [صاحب الجامع]. ولا حاجة إلى هذا، لأنّ المحمول في قولنا «شريك البارئ ممتنع» هو قولنا «ممتنع في الخارج»؛ فحينئذ يكون معناه كلّ ما صدق عليه في الذهن أنّه شريك البارئ صدق عليه في الذهن أنّه ممتنع في الخارج. وكذا المحمول في قولنا «كلّ ممتنع معدوم» المعدوم في الخارج. (شرح القسطاس).

«ويمكن أن يجاب عن الأول بأنّ المحمول في قولنا «شريك البارئ ممتنع» هو الممتنع في الخارج. ومعناه كلّ ما صدق عليه في الذهن أنّه شريك البارئ صدق عليه في الذهن أنّه ممتنع في الخارج؛ وكذا المحمول في قولنا «كلّ

ممتنع معدوم» المعدوم في الخارج و معناه ما ذكرناه و لا فساد فيه. (لوامع
الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۷۰ من ۵-۸).

۲۲. شرایط صدق قضایای سالبه خارجی، حقیقه و ذهنیه

ا. فالسالبه الخارجیه تصدق: ثارۃ بانتفاء الموضوع، و إن كان المحمول نفسه أو
لازماً له، كقولنا: «لا شيء من الخلاء ببعد»؛ و ثارۃ بانتفاء الحكم. و السالبه
الحقیقه تصدق: بانتفاء الشرائط المذكوره، و بامتناع الطرف. و كذلك السالبه
الذهنيه. (قسطاس الأفكار).

ب. فصدق السالبه الخارجیه إمّا بانتفاء الموضوع في الخارج حتّى يصدق سلب
الشيء عن نفسه كقولنا: «لا شيء من الخلاء بخلاء»؛ و إمّا بانتفاء المحمول
كقولنا «لا شيء من الإنسان بحجر». و كذا صدق السالبه الحقیقه إمّا بانتفاء
موضوعها في الخارج تحقيقاً أو تقديرأً أو بانتفاء الحكم. و كذلك في الذهنيه.
(لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۷۵ من ۷-۱۰).

۲۳. شرط «وجود موضوع» در قضایای سالبه خارجی و حقیقه

ا. و هاهنا بحث: و هو أنّه: إن شُرط في السالبه الخارجیه وجود الموضوع، فيجوز
ارتفاع الموجبه الكلّیه مع السالبه الجزئیه، و [ارتفاع] السالبه الكلّیه مع الموجبه
الجزئیه، لو كان الموضوع معدوماً. و إن لم يُشترط، يلزم أن يكون موضوع
السالبه أعم من موضوع الموجبه، لجواز السلب عن المعدوم حاله العدم، فيجوز
صدق الموجبه الكلّیه مع السالبه الجزئیه، فينتفي التناقض. (قسطاس الأفكار).

ب. لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموجبه فلا يخلو إمّا أن يعتبر في السالبه
أيضاً أو لم يعتبر. و أيّاً ما كان يلزم أن لا يكون بين الإيجاب و السلب تناقض.
أما إذا اعتبر وجود الموضوع في السالبه فلجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع. و
أما إذا لم يعتبر فلجواز اجتماعهما و ذلك لأنّ موضوع السالبه أعم حينئذ من
موضوع الموجبه فيجوز صدق الإيجاب الكلّي على جميع الأفراد الموجوده و
السلب الجزئي عن الأفراد المعدومه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار
ص ۲۹۲ من ۷-۱۱).

٢٤. وارد کردن قيد «نفس الامر» در تعريف «ماده» در برابر «جهت»:

- ا. ولا بدّ للنسبة المادّية من كيفية في نفس الامر، ... وستيت الكيفية «مادّة» ...
و لكون المادّة بحسب نفس الامر و الجهة بحسب العقل قد تخالف جهة
القضية مادّتها، كقولنا «كلّ إنسان كاتب بالضرورة» فإنّ المادّة ممكنة و الجهة
ضرورية، و قد توافق كقولنا «بالضرورة كلّ إنسان حيوان». (قسطاس الأفكار).
ب. لا يقال: المادّة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر ... فلو خالفت المادّة الجهة
لم تكن دالّة الكيفية في نفس الامر. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص
٢٩٦ س ٧-١١).

٢٥. افزودن واژه «نسبت» در تعريف «ضرورت»

- ا. «الضرورة هي استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع». و هذا تعريف
الضرورة الإيجابية دون السلبية، و التعريف الشامل للضرورتين أن نقول:
«الضرورة هي امتناع زوال "نسبة" المحمول إلى الموضوع». قلنا: «نسبة
المحمول إلى الموضوع» لتعمّ الإيجاب و السلب. (شرح القسطاس).
ب. فلنن قلنا: هذا التعريف لا يتناول ضرورة السلب فلا يكون منعكساً فنقول: ...
أو المراد «استحالة انفكاك "نسبة" المحمول عن الموضوع» فيدخل فيه ضرورة
السلب. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٩٨ س ٨-١١).

٢٦. ضروری ذاتی لأجل الذات و ما دام الذات

- ا. الضرورة الذاتية: قد تعتبر بحيث يكون منشأها «الذات من حيث هي»، كقولنا:
«الله تعالى موجود بالضرورة» و «ليس بممكن بالضرورة» و «الإنسان حيوان
بالضرورة» و «ليس بجماذ بالضرورة»؛ و قد تعتبر بحيث تكون «دائمة بدوام
الذات»، سواء كان منشأها الذات أو لحوق أمر آخر، كقولنا: «بالضرورة كلّ
كاتب بالفعل غير أمي» و «بالضرورة لا شيء من الكاتب بأمي» فإنّ ذلك ليس
للذات الكاتب بل للحقوق الكتابة. (قسطاس الأفكار)
ب. أقول: الضرورة «استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع» سواء كانت ناشئة عن
ذات الموضوع أو أمر منفصل فإنّ بعض المفارقات لو اقتضى الملازمة بين
أمرين يكون أحدهما ضرورياً للآخر و إن كان امتناع انفكاكه عنه من خارج.
(لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٩٨ س ٤-٥).

۲۷. نقد «ضروری ذاتی لأجل الذات»

«فلو اعتبرنا في الضرورة الذاتية القسم الأول، بطل استدلالنا بـ «الإمكان» على «أن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محالاً»؛ فإن كون الإنسان الكاتب مثلاً أمثياً نظراً إلى ذاته أمر ممكن، مع أنه لو وقع يلزم المحال. أما إذا اعتبرنا القسم الثاني فيصح ذلك الاستدلال، لأنه إذا لم تكن ضرورة أصلاً لا بحسب الذات ولا بغيرها، فلا يلزم من الوقوع محال. (قسطاس الأفكار)

«... لأن قوماً يفسرون [الضرورة] بأخص منه وهو استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع لذاته. وهذا التفسير ليس بمستمر في موارد الاستعمال فإنهم يذكرون للممكن خاصّة: وهي أنه «لا يلزم من فرض وقوعه محال» ويستعملونها في الأحكام. فلو فسر الضرورة بما فسروا به كان الممكن ما لا يمتنع انفكاكه عن الموضوع لذاته، فيجوز أن يمتنع انفكاكه عنه لأمر خارج، فلو فرض وقوعه لزم المحال. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۲۹۸ س ۱۰-۱۴).

۲۸. جمله «كل مغتد زائد في مقداره وقت الاستغناء»

«كقولنا: «كل مغتد زائد في مقداره وقت الاستغناء عن البذل» لا دائماً» وكقولنا: «كل نام طالب للغذاء وقتاً ما» لا دائماً». (قسطاس الأفكار).

«كل مغتد نام في وقت زيادة الغذاء على بدل ما يتحلّل» و «كل نام طالب للغذاء وقتاً ما من أوقات كونه نامياً». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۳۰۳ س ۱-۲).

این مثال را در آثار پیش از معروفندی نیافته ایم.

مبحث تناقض

۲۹. دلیل عدم اندراج وحدت زمان و مکان در وحدت محمول

«وإنما لم يعتبر [الفارابي] اندراج الزمان و المكان تحت وحدة المحمول - كما اعتبر قوم من المتأخرين - لأنّ تعلّق الزمان و المكان بالقضيّة إنّما يكون بالظرفية، إذ لا بدّ لنسبة المحمول إلى الموضوع من أن يقع في زمان و مكان إن كان الموضوع زمانياً و مكانياً. و الظرفية إنّما تتحقّق بعد حصول النسبة المتأخّرة عن المحمول، فيكون كلّ منهما خارجاً عن المحمول. فلو اعتبر دخولهما في المحمول، يلزم أن يكون للزمان زمان آخر و للمكان مكان آخر. و ذلك محال.

بختلاف البواقي فإنها من عوارض المحمول. وإذا كانا خارجين عن المحمول فلا تندرج وحدتهما تحت وحدة المحمول (فسطاس الأفكار).
 « لا يقال: الزمان خارج عن طرفي القضية لأن نسبة المحمول إلى الموضوع لا بد لها من زمان. فلو كان الزمان داخلياً في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول إلى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر. ولأن تعلق الزمان بالقضية بحسب ظروفي النسبة. والشيء لا يصير ظرفاً لآخر إلا بعد تحققه. فيكون تعلق الزمان متأخراً عن النسبة المتأخرة عن طرفي القضية. فلو كان داخلياً في أحدهما لكان متأخراً عن نفسه يمرتّب. وإنه محال. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٤٢ من ١٨ - ص ٣٤٣ من ١).

٣٠. دليل عدم تناقض میان دو جزئی

« فإن قلت: «عدم التناقض بين الجزئيتين إنما كان لعدم اتحاد الموضوع. فلو جعل متحدًا، تناقضتا». قلت: «تعيين الموضوع فيه زائد على الجزئية والكلام في مطلقها». (فسطاس الأفكار).
 « لا يقال: «تصادق الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع فإنه لو اتحد يستحيل صدقهما» لأننا نقول: «النظر في جميع الأحكام إلى مفهوم القضية؛ وتعيين الموضوع أمر خارج عن مفهومها. فلا يُعاب به». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٤٥ من ٣ - ٥).

٣١. تعميم روش خونی در تقیض مرکبات جزئیة

« وإذا عرفت ذلك، فنقول: يمكننا أن نحصل قضية واحدة تساوي تقیض المركبة، كلية كانت المركبة أو جزئية. وذلك لأن كل مركبة - كلية كانت أو جزئية - موجبة أو سالبة - ترجع إلى قضية واحدة موجبة؛ جهتها جهة الجزء الأول من المركبة، بجعل الموضوع مقيداً بتقیض المحمول، والمحمول محمول. إذا كانت المركبة موجبة، و بجعل الموضوع مقيداً بالمحمول، و بجعل المحمول تقیض المحمول، إذا كانت سالبة. (فسطاس الأفكار).
 « وهذا طريق بديع، و من فوائده أنه يتم حينئذ برهان الخلف بإبطال قضية واحدة دون ما ذكره. (شرح الفسطاس).

« و قد سبق لبعض الخواطر أنه يمكن تحصيل قضیة بسيطة تساوي نقیض
 المرجحة - کلیة كانت أو جزئية - لأن كلَّ مرجحة ترجع إلى قضیة واحدة موجبة ...
 ثم عدَّ من فوائد هذا الطريق أن برهان الخلف يتم بإبطال قضیة واحدة بخلاف
 ما ذكره فإنه لا يتم إلا بإبطال قضیتين أو ثلاث. و هذا في کلیات سهو ...
 (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۳۵۳ س ۱۳ - ص ۳۵۴ س ۱۱).

عكس مستوی

۳۲. اشكال به ارموی در اثبات عكس مستوی به كمك شكل سوم

- « و استعان بعضهم في هذا البرهان بالشكل الثالث. و ذلك إثبات للأجلى
 بالأخفى. (قسطاس الأفكار).
 « و استعان صاحب المطالع في هذا البرهان بالشكل الثالث، و ذلك إثبات الجلي
 بالخفي، لأنَّ العكس يثبت بهذا القدر الذي ذكرنا دون الشكل الثالث، فإنه
 يحتاج إلى البرهان في مقامين: لزوم النتيجة و جهتها. (شرح القسطاس).
 « فإن قلت إنتاج الشكل الثالث موقوف على عكس الصغرى ليرتدَّ إلى [الشكل]
 الأول؛ فلو بين العكس بالشكل الثالث لزم الدور. فنقول: من بين الانعكاس بهذا
 الطريق لا يبين الإنتاج به بل بطريق آخر. نعم فيه سوء ترتيب لأنه بيان بما لم
 يتبين بعد. و الأولى أن لا يحال إلى الشكل الثالث بل يقرَّر كما قرَّرناه. (لوامع
 الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۳۵۹ س ۶-۹).

عكس نقیض

۳۳. دفاع از عكس نقیض ابن سینا (۱). حمل نقیض به معنای سلب و نه عدول، ۲.
 سالبه الطرفین)

- « و لكن هاهنا دقيقة أوقعهم ذولها في الاعتساف، و هي أن الشيخ قد أخذ نقیض
 الطرفین بمعنى «السلب» لا بمعنى «العدول»، لأنَّ نقیض الشيء «نفيه و
 سلبه» فقط، لا «نفيه مع صدقه على شيء»، لأنَّ ذلك أخص من النقيض. و من
 ذلك عَلِمَ أن ما أخذه المتأخرون ليس بعكس النقيض، بل لازم آخر. و على هذا

- نزول جميع الشبه، لأنه حينئذ إذا صدق قولنا: «كل ج ب» ينعكس إلى قولنا: «كل ما ليس ب ليس ج» موجبة سالبة الطرفين، ... ومن العجب أنهم اعترفوا بلزوم هذه السالبة للأصل وسلموا أن تلك الموجبة في قوة السالبة - لاستغنائها عن وجود الموضوع - ومع ذلك منعوا لزومها للأصل. و أما قولهم «إنه جعل عين الموضوع محمولاً في السالبة» فليس كذلك، لأنه إذا صدق قولنا «لا شيء من الإنسان بحجر» ينعكس إلى قولنا: «ليس كل ما ليس بحجر ليس بإنسان» سالبة الطرفين؛ لكنه لما كان بمعنى قولنا «بعض ما ليس بحجر إنسان» وضعه الشيخ موضع العكس تخفيفاً في اللفظ. فعلم أنه لا تناقض في كلام الشيخ أصلاً. وإذا عرفت أن هذه الموجبة تساوي تلك السالبة فلزومها للأصل يوجب لزومها له. فمن جعل تلك السالبة عكساً فلا مناقشة معه. (قسطاس الأفكار).
- ب. و مناط الشبهة هاهنا أنهم حملوا النقيض على المعدولة. و ليس كذلك فإن نقيض الباء سلبه لا إثبات اللاباء. فالماخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين و في عكس السالبة سالبة الطرفين. لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لأن سلب السلب إيجاب. فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة. و من تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في ياله أن مراده ما ذكرناه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۳۸۶ س ۱۰-۱۴).
۳۴. پاسخ به اعتراض خونجی به ابن سینا در عکس نقيض سالبه های مطلقه
- ج. لا نسلم أن معناه كذلك، بل معناه: «ليس شيء من الجيمات مسلوباً في الخارج عنها الباء» لأنه أخذ موضوع العكس سلبياً كما عرفت، فحينئذ تلزم الموجبة السالبة. (قسطاس الأفكار).
- د. و هذا المنع ضعيف لما مر أن المراد من النقيض السلب و سلب السلب إيجاب. بل المنع على موضع آخر. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۴۰۵ س ۱۲-۱۳).

شرطیات

۳۵. شرایط صدق متصلة «موجبة جزئیه» (ضرورت امر زاید بر مقدم)

« حصول ذلك الأمر للمقدم لا يخلو من أن يكون ضرورياً في تلك الحالة أو لا. فإن لم يكن [ضرورياً] لا تتحقق الملازمة الجزئية؛ لأن من خواص الملازمة وجوب انتفاء المقدم عند انتفاء التالي. وذلك غير لازم هاهنا، لجواز أن ينتفي ذلك الزائد عند انتفاء التالي؛ كما إذا أخذ المقدم مع «ملزوم التالي»، كأخذ الحجر مع الإنسان فإنه لا يلزم استلزام الحجر للحيوان؛ أو أخذ المقدم مع «التالي»، كأخذ زيد على وضع أن يكون مع عمرو؛ فإن اجتماعهما لا يوجب تلازمهما؛ أو أخذ مع «شيء يصير معه مستلزماً للتالي»، كأخذ الثلاثة على وضع أن تكون مجتمعة مع السبعة؛ لأن ذلك لا يوجب الملازمة بين الثلاثة و العشرة. وأيضاً لو لم يعتبر كون ذلك الأمر ضرورياً للمقدم؛ تلزم الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا، فإن زيدا مثلاً على تقدير كونه متصفاً باجتماعه مع بكر يلزم أن يكون حينئذ مستلزماً لبكر. ويلزم كذب السوالب الكلية، مع أنهم صرحوا في كتبهم بصدقها. (قسطاس الأفكار).

« وقد سنح لبعض الأذهان أن ذلك الأمر الزائد لا بد أن يكون ضرورياً للمقدم حالة اللزوم فإنه لو لم يكن ضرورياً لم تتحقق الملازمة لأنه شرط للزوم التالي للمقدم؛ وجواز زوال الشرط يوجب جواز زوال المشروط. وأيضاً تلزم الملازمة الجزئية بين الأمور التي لا تعلق بينها فإن زيدا بشرط كونه مجتمعاً مع بكر يستلزمه وكذا شرب زيد لأكل عمرو وكذا الحجر للحيوان؛ فيصدق «قد يكون إذا وجد زيد وجد بكر» و «قد يكون إذا شرب زيد أكل عمرو» و «قد يكون إذا كان الحجر موجوداً كان الحيوان موجوداً». وحينئذ يلزم كذب السوالب الكلية اللزومية وكذب الموجبات الاتفاكية الكلية مع أن جمهور العلماء أجمعوا على صدقها. ثم بنى عليها [ذلك البعض] خيالات ظنَّ بسببها اختلال أكثر قواعد القوم. وهو في غاية الفساد (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۴۴۵ س ۸-۱۵).

مبحث قیاس

۳۶. انتاج ضروریه از ضروریه و مشروطه لأجل الوصف (در شکل دوم و چهارم)

ا. اما إذا كانت الصغرى ضروريةً والكبرى مشروطةً: بحيث يكون للوصف مدخل، فنلزم النتيجة ضروريةً لأنّ المنافاة حينئذ تقع بين ذات الأصغر ووصف الأكبر. (قسطاس الأفكار).

ب. نعم لو كانت الضرورة صغرى مع المشروطة لأجل الوصف أنتجت ضرورية. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۵۶۹ س ۶).

ج. وهذا الكلام مشعر بأنّه لو اعتبر الضرورة لأجل الوصف أنتج الضرورية مع المشروطة في الشكل الرابع. وفيه ما فيه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۵۹۰ س ۱۴-۱۶).

۳۷. دفاع از عقیم بودن قیاس مرکب از دو منفصله حقیقیه نزد شیخ

د. قلت: هذا دلّ على أنّهم ما فهموا كلام الشيخ؛ فإنّه صرّح في الشفاء: أنّ الحقيقيّين لا تتجان «حقیقیه» لأنّ الطرفين إن تغایرا فلا يمكن أن تكون بين الأصغر والأكبر «منافاة حقیقیه» ... وإن لم يتغایرا فلا تنتج أيضاً «حقیقیه»، وإلا يلزم عناد الشيء لنفسه. (قسطاس الأفكار).

ه. هكذا نقلوا من الشيخ واعترضوا عليه والمذكور في كتاب الشفاء ليس ذلك بل أنّ الحقيقيّين لا تتجان «حقیقیه» لأنّ الطرفين إن اتّحدا عاند الشيء نفسه وإن تغایرا كذبت المنفصلتان لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيها. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۶۳۷ س ۸-۱۰).

۳۸. عدم استنتاج نتیجه با طرف معین از دو منفصله حقیقیه

ز. و إذا كانت [إحدى الحقيقيّين] سالبةً، كلّيةً كانت أو جزئيةً: لا تنتج نتيجة متصلةً [مقدّمها من طرف معین]، للاختلاف: أمّا من طرف [الحقیقیه] الموجبة، فإنّه يصدق قولنا: «دائماً إمّا أن يكون الشيء إنساناً أو لا ناطقاً» و «ليس البتة إمّا أن يكون الشيء لا ناطقاً أو لا إنساناً» مع معانده الطرفين. وإذا بدلت الكبرى بقولنا: «ليس البتة إمّا أن يكون الشيء لا ناطقاً أو لا فرساً» يكون الحقّ استلزام الأصغر للأكبر. و أمّا من طرف [الحقیقیه] السالبة، فإنّه يصدق: «ليس البتة إمّا أن يكون الشيء ناطقاً أو إنساناً» و «دائماً إمّا أن يكون الشيء إنساناً أو

لا ناطقاً» مع التعاند [بین الأصغر و الأكبر]. وإذا بدلت الصغرى بقولنا: «ليس البتة إما أن يكون الشيء لا حيواناً أو إنساناً» يصدق القياس مع التلازم [بين الأصغر و الأكبر]. بل تنتج [متصلة] سالبة جزئية: «مقدمها إما طرف [الحقيقية] الموجبة و إما طرف [الحقيقية] السالبة»؛ لأنها: لو لم تصدق [السالبة الجزئية] لا من هذا الطرف ولا من ذلك، تلزم مساواة الأصغر للأكبر، و تنقلب [المقدمة] السالبة موجبة حقيقية. هذا خلف. (قسطاس الأفكار).

۵. و إن كانت [الحقيقتان] إحداهما سالبة فقط أنتج إحدى متصلتين سالبتين جزئيتين لا على التعيين مقدم إحداهما طرف الموجبة و نالها طرف السالبة و الأخرى عكسها، فإنه إن كذب المتصلتان صدق تقيضهما فيكون كل من الطرفين ملزوماً للآخر فيكونان متساويين؛ و حينئذ كذبت السالبة المنفصلة لأن الأوسط معاند لأحد الطرفين عتاداً حقيقياً؛ فيكون معاند للطرف الآخر، ضرورة أن ما يعاند أحد المتساويين يكون معانداً للمساوي الآخر؛ فيلزم العناد الحقيقي بين جزئي السالبة. وإنما لم ينتج إحداهما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاند الشيء و بين ما لا يعانده، كالإنسان فإنه يستلزم اللافرس كلياً مع أنه يعاند اللاناطق، و هو - أي اللافرس - لا يعانده. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ۶۳۹ س ۱۱-۱۶).

اینها مواردی است که ما با نگاه اجمالی به قسطاس سمرقندی و شرح مطالع قطب رازی یافته ایم و به نظر می رسد که جستجوی دقیق تر موارد بسیار بیشتری را آشکار کند.

درباره قسطاس الأفكار

اکنون باید درباره کتاب قسطاس الأفكار و دو تصحیحی که از آن شده است سخن بگوییم و نیازمندی آن به تصحیح مجدد را نشان دهیم. از آنجا که تصحیح اشبرنگر را به دست نیابوردم درباره آن به کوناهای سخن می گوئیم و آنگاه به تصحیح نجم الدین پهلوان و ایرادهای فراوان آن اشاره می کنیم.

تصحیح اشپرنگر از قسطاس الأفکار

چنان که گفتیم آلویس اشپرنگر قسطاس الأفکار را در سال ۱۸۵۴م. در کلکته هند به چاپ رسانده است. تلاش‌های بسیار نگارنده برای یافتن این چاپ هرگز به نتیجه نرسید. تنها ردی که از این چاپ توانسته‌ایم بگیریم به کتاب دیگری با تصحیح اشپرنگر برمی‌گردد که البته از آن هم نکته چندانی به دست نیامد و گزارشی از این تلاش را در اینجا می‌آوریم. اشپرنگر در همان سال ۱۸۵۴م. کتاب کشف اصطلاحات الفنون اثر محمد علی تهانوی (زنده به سال ۱۱۵۸ق.)، از دانشمندان مسلمان هندوستان) را در کلکته منتشر کرده و در آغاز پیوست آن و در قالب زیر نوشته است:

الذیل الأول وفيه رسالتان في علم المنطق

الرسالة الأولى وهي الرسالة الشمسية

لنجم الدين ابن بكر بن علي

بن عمر الكاتب

القزويني

اشپرنگر سپس متن عربی رساله شمسیه را به همراه ترجمه انگلیسی آن می‌آورد. اطلاعات کتاب‌شناختی رساله شمسیه در این پیوست در اینترنت به شرح زیر موجود است:

First Appendix to the Dictionary of Technical Terms used in the Sciences of the Mussalmans, containing the Logic of the Arabians, Bengal Military Orphan Press, Calcutta 1854.

در نسخه‌های الکترونیکی از این کتاب که به دست نگارنده رسیده است این پایان کتاب است و رساله دومی در آن وجود ندارد و نمی‌دانیم که در متن چاپی وجود داشته یا نه. اگر پاسخ این پرسش مثبت باشد احتمال می‌دهیم همان قسطاس الأفکار باشد که ادوارد فندیک به آن اشاره کرده است.

تصحیح نجم الدین پهلوان از قسطاس الأفکار

چنان که گفتیم، نجم الدین پهلوان قسطاس الأفکار را به عنوان رساله دکتری خود در سال ۲۰۱۰-۲۰۱۱م. در دانشگاه آنکارا تصحیح و به زبان ترکی ترجمه و شرح کرده است. این رساله با جستجوی واژگان Üjsüâsu'l fî ta'vûlî eskâr در وب به دست می‌آید.^۱ چهار سال بعد، پهلوان تصحیح کامل‌تری از این کتاب را به همراه ترجمه روبرو به زبان ترکی در استانبول به نشر رساند.

۱. آدرس این پیوند:

Kıstâsü'l-Efkâr Düşüncenin Kıstası – Şemsüddin Es-Semerikandi

شوربختانه، تصحیح مجدد پهلوان هم چنان با خطاهای فراوان همراه بود، چه در خوانش واژه‌ها و عبارت‌های متن و چه در ثبت نسخه‌بدل‌ها. این تصحیح حتی در افزودن نشانه‌های ویراستاری و تطبیع بندها و پاراگراف‌ها ایرادهای فراوانی دارد که در مجموع خواندن متن را با دشواری‌های فراوان روبرو می‌کند و خواننده جدی را خسته و دلزده و گاه متحیر و یا حتی گمراه می‌کند. از آنجا که تصحیح مجدد اثری که پیش‌تر چاپ و منتشر شده است نیازمند دلیل و توجیه نیرومندی است تا آن را از اتهام دوباره‌کاری میرزا سازد ناگزیریم به خطاهای گوناگون و پرشمار تصحیح پهلوان اشاره‌هایی کنیم تا خواننده از این اندک پی به تفصیل ماجرا ببرد.

خطاهای نجم الدین پهلوان در تصحیح قسطاس

در تصحیح پهلوان، چنان که گفتیم، گونه‌های چندی از خطا صورت گرفته است که در زیر نمونه‌هایی از آنها را به صورت جداگانه مورد اشاره قرار می‌دهیم. پیش از این، فهرستی از برخی خطاهای ضبط واژگان را به همراه صورت درست آنها می‌آوریم و سپس به دسته‌بندی خطاهای تصحیح پهلوان می‌پردازیم:

ص	س	پهلوان	صحیح
۱۴۳	۱	خاصة	حصّة
۱۴۳	۶	الخاصة	الحصّة
۱۵۱	۹	و	أو
۱۵۹	۱۴	فامتقص	فامتقص
۱۶۷	۳	تَحَدَّ	يُجَعَّدُ
۱۶۷	۱۲	موضوع	موضعه
۱۸۵	۷	يلازمهما	تلازمهما
۲۲۳	۱۸	موضوع	موضع
۲۲۷	۲	الأفراد	الأفراد
۲۲۷	۱۹	يتحقق	يتحقق
۲۳۳	۱۱	الثبّين	الثبّين
۲۳۳	۲	أو	و
۲۳۳	۱۸	أو	و
۲۳۵	۶	و	أو

ص	س	پهلوان	صحیح
۶۹	۵	رؤية	روية
۷۷	۴	لجزئه	بجزئه
۸۵	۹	كلّج	كلّ «آخ»
۱۰۵	۱۸	نقيض	نقيضي
۱۰۷	۲	نقيضهما	نقيضيهما
۱۰۷	۷	بالكلية	بالكلية
۱۰۷	۱۱	دائما	دائمين
۱۱۹	۵	في	على
۱۱۹	۱۷	ماهية	ماهية
۱۲۱	۱۰	اللزوم	اللزوم
۱۲۱	۱۲	ذاته	ذاتية
۱۲۵	۱۶	عسرة	عسره
۱۲۵	۱۶	سريعة	سريعة
۱۲۵	۱۶	بطيئة	بطيئة

ص	س	بهلوان	صحيح
٢٢٧	٧	إِنْ شَيْئاً بَرَدَ	إِنْ شَيْئاً نَرَدَ
٢٢٧	١٦	يَكُنْ	لَكُنْ
٢٢٩	٧	رَوَيْتَنَا	رَوَيْتَنَا
٢٢٩	١٠	كَلِمَةٍ	كَلِمَةٍ
٢٢٩	١٤	بِكَلِمَةٍ	بِكَلِمَةٍ
٢٣٩	١٢	إِذْ	أَوْ
٢٣٩	١٤	مُشَارَكَةً	مُشَارَكَةً
٢٤٧	١٣	الْحَمَلِيَّةِ	الْحَمَلِيَّةِ
٢٤٧	١٨	الْحَمَلِيَّةِ	الْحَمَلِيَّةِ
٢٤٩	١٦	لَازِمَةً	لَازِمَةً
٢٤٩	١٩	فَإِذَا	فَإِذَا
٢٥٢	١٨	التَّالِيَيْنِ	التَّالِيَيْنِ
٢٥٣	١٥	لِلنَّقِيضِ	لِلنَّقِيضِ
٢٥٥	٦	لِلنَّقِيضِ	لِلنَّقِيضِ
٢٥٩	١٤	الْجَمْعِ	الْجَمْعِ
٢٦٩	١٧	يَنْتَجِبُهُ	يَنْتَجِبُهُ
٢٧١	٩	مُتَمَمَّةً	مُتَمَمَّةً
٢٧١	١٢	مُتَمَمَّةً	مُتَمَمَّةً
٢٩٣	١٧	قَبْلَ	قَبْلَ
٢٩٧	٧	بِالْقِسْمَةِ	بِالْحَقِيقَةِ
٢٩٧	٨	الْعَرْضِ	الْعَرْضِ
٢٩٩	٨	عَلَيْهِ الْحُكْمِ	عَلَى الْحُكْمِ
٥٠١	٤	الرَّوْيَةِ	الرَّوْيَةِ
٥١٥	٤	فَمَا نَرَاهُ	فَمَا نَرَاهُ
٥١٥	١١	إِلَّا لَهُ	إِلَّا لَهُ
٥٢٥	١١	خَالِيَةً	خَالِيَةً
٥٢٥	١٢	الْخَالِيَةِ	الْخَالِيَةِ
٥٢٩	١٥	تَقْدِيرِ	تَحْقِيقِ
٥٣١	١١	كَفَرَةٍ	كَثْرَةٍ
٥٣١	١٤	أَيْشٍ	أَيْ شَيْءٍ

ص	س	بهلوان	صحيح
٢٦٩	٨	لِتَقْبِدَهُ	لِتَقْبِدَهُ
٢٧١	١٨	أَوْ	و
٢٧٧	١١	مَعْنِيَيْنِ	مَعْنِيَيْنِ
٢٧٩	٤	الْعَرَادِ	الْعَرَارِ
٢٧٩	٨	أَحْوَالَهُ	أُخْرَى
٢٧٩	١٢	تَتَالِي	يَتَالِي
٢٧٩	١٦	الزُّرْمِ	الْمَلْزُومِ
٢٩٥	٢٠	أَجْزَاءَهُ	أَجْزَاءَهُ
٣٠٣	٥	نَقِيضِي	يَقْتَضِي
٣٠٥	٤	سَالِبَةً	مُوجِبَةً
٣٠٥	٩	يُحْكَمُ	يُحْكَمُ
٣١٧	١٦	قِيَاسُهُ	قِيَاسِيَةً
٣٢١	٩	بُشُوتٍ	بَتَلُوقٍ
٣٢١	١	المُوجِبَةِ	المُوجِبَةِ
٣٢١	٦	مُتَجَمَّةً	مُتَجَمَّةً
٣٢٣	٦	عَنِيتٍ	عَنِيتٍ بِهِ
		بِالْمَعْنَى	بِالْمَعْنَى
		الْأَخْصِ	الْأَخْصِ
٣٢٥	١١	سِقٍ	سِقٍ
٣٢٧	٤	مَعْنِيًا	مَعْنِيًا
٣٢٧	١٤	مُخَالَفًا	مُخَالَفًا
٣٢٩	١	أَلْقِيَاءَهُ	أَلْقِيَاءَهُ
٣٥٣	١٢	يُوجَدُ	يُوجَدُ
٣٥٥	١١	بَعْضُهُ	بَعْضُهُ
٣٥٧	٥	الْإِدْوَامِ	الْوُجُودِ
٣٥٧	٢٠	عَرَفِيَّةً	عَرَفِيَّةً
٣٨١	١٣	حَقِيقِيَّةً	خَارِجِيَّةً
٣٩٥	١٢	تَكُونُ	تَكُونُ
٣٩٩	٢٠	تَالِيَهَا	تَالِيَهُمَا
٤٠٣	١	تَالِيَهَا	تَالِيَهُمَا

ص	س	پهلوان	صحیح
۵۳۷	۱۴	الواجب	الوجوب
۵۳۷	۱۶	الواجب	الوجوب
۵۴۱	۸	بعینه	بعضه
۵۴۷	۱۱	عدمیه	عدمه
۵۵۳	۱۴	بفرض	برفض

ص	س	پهلوان	صحیح
۵۳۳	۲۱	کُلْما	کُلْ ما
۵۳۵	۱۶	بعد شيء	بَعْدَ شَيْءٍ
۵۳۵	۱۷	عدمياً	عدمياً
۵۳۵	۲۰	یرد	یری
۵۳۷	۱۰	یعنی	تُعْنِي
۵۳۷	۱۴	المعینین	المعینین

۱. خطاهای ریشه‌ای

در بسیاری از موارد، پهلوان کلمه‌ها و عبارت‌هایی از متن را چنان مغلوط و نامربوط ثبت کرده است که کل جمله را بی‌معنا می‌سازد. برای نمونه، به چند مورد از آنها اشاره می‌کنیم:

۱. نخستین موردی که می‌آوریم در رابطه با علیت میان جنس و نوع است. در تصحیح پهلوان، این علیت میان جنس و خاصه نوع مطرح شده است:

الفصل ... بالقياس إلى ما هو خاصّة النوع علّة لوجودها، ... وإن أراد بها الأعمّ فلا نسلم أنّه لو كان الجنس علّة يلزم الاستلزام؛ ولا نسلم أنّ الخاصّة ليست بمستلزمة له والكلام فيها. (تصحیح پهلوان ص ۱۴۲ س ۱۷ - ص ۱۴۳ س ۷).

گویی بحث درباره علیت میان جنس و عرض خاص است و نه میان جنس و نوع. با مراجعه به دست‌نوشته‌ها معلوم می‌شود که واژه درست «حصّة النوع» است:

بالقياس إلى ما هو حصّة النوع [من الجنس] علّة لوجودها، ... وإن أراد بها الأعمّ [من العلّة الناقصة]؛ فلا نسلم أنّه لو كان الجنس علّة يلزم الاستلزام [للفصل]؛ ولا نسلم أنّ الحصّة ليست بمستلزمة له والكلام فيها.

«حصّة نوع» یعنی «بهره نوع از جنس» که اتفاقاً در آثار پیشینیان هم سابقه داشته و ما در پانوشتن متن آورده‌ایم.

۲. مورد دیگر مغالطه در تعریف «خشم» است به «اشتیاق به انتقام تا حدی که خون انسان به جوش بیاید» در حالی که «به جوش آمدن خون» در مفهوم «خشم» اخذ نشده است. در تصحیح پهلوان در ادامه مطلب آمده است که «هرچند جایز است که قلب با آن حدّ بشود»:

الغضب موضوع یأزاء التشوّق الانفعالی للانتقام وإن جاز أن تَحَدَّ معه القلب. (تصحیح پهلوان ص ۱۶۷ س ۳).

آشکار است که «حد شدن قلب» معنایی ندارد. با مراجعه به نسخه‌ها معلوم می‌شود که درست آن این است: «منجمد شدن و یخ زدن قلب» در برابر «به جوش آمدن خون»:

«الغضب» موضوع یأزاء «التشوّق الانفعالی للانتقام» و إن جاز أن يُجمَدَ معه القلب. (قطاس الأذکار)

و من هذا القبیل حدّ «الغضب» بأنّه «شوق انفعالی إلى الانتقام یغلی منه دم القلب» فإنّ «غلیان دم القلب» سبب للغضب و غیر محمول علیه و اسم «الغضب» موضوع یأزاء «التشوّق الانفعالی للانتقام» سواء یغلی دم القلب أو یجمد. (شرح القطاس)

۳. مورد بعدی، مبحث مربوط به رابطه میان «موضوع»، «محمول»، «رابطه» و «جهت» است و نیز جای گاه هر کدام نسبت به دیگری. در تصحیح پهلوان چنین آمده است:

و موضوع جهة السور الطبیعی أن تقرن بالسور، و موضوع جهة الحمل الطبیعی أن تقرن بالرابطة. (تصحیح پهلوان ص ۲۲۳ س ۱۸-۱۹).

ظاهر این عبارت این است که «موضوع جهت سور طبیعی این است که کنار سور باشد» چنان که «موضوع جهت حمل طبیعی این است که کنار رابطه باشد». اما مقصود از «موضوع جهت» چیست؟ مگر جهت موضوع دارد؟ مگر جهت محمول است که موضوع داشته باشد؟ (این یادآور نگاهی در منطق جدید است که ادات‌های منطقی از جمله جهت را محمول گزاره‌ها در نظر می‌گیرند و کل گزاره را به مثابت موضوع آن اخذ می‌کنند). اما با مراجعه به دست‌نوشته‌ها معلوم می‌شود که در هر دو مورد، درست «موضوع» است نه «موضوع»:

و موضع جهة السور الطبيعي أن تقرن بالسور، و موضع جهة الحمل الطبيعي أن تقرن
بالرابطه.

بنابراین، معنای جمله این می‌شود که «جایگاه طبیعی برای «جهت سور» این است که کنار سور
باشد» چنان که «جای گاه طبیعی «جهت حمل» این است که کنار رابطه باشد».

۴. اکنون بحث «وضعیت‌های ممکن» در تفسیر سوره‌های کلی برای شرطیه‌ها را در نظر
بگیرید. این سینا شرط کرده است که در تفسیر این سورها باید تنها «وضعیت‌های ممکن
با مقدم» را در نظر بگیریم نه مطلق «وضعیت‌ها» را. در غیر این صورت، اوضاعی وجود
دارد که مستلزم تالی نیست و با فرض مقدم با عدم تالی یا با عدم معاندت، منافی عناد
میان آنها است:

لو لم يعتبر ذلك لا يصدق الكلية، لأن ههنا أوضاعاً للمقدم لا يلزمه التالي كما في
المتصلة، إذا فرض المقدم مع عدم التالي أو مع عدم المعاندة تنافي العناد بينهما.
(تصحیح پهلوان ص ۲۷۹ س ۱۰-۱۲).

اما مقصود چیست؟ «عدم معاندت» و «عناد» و «منافات» یا «تنافی» مطرح شده در این متن به چه
چیزی اشاره می‌کنند؟ مرجع ضمیر در «العناد بینهما» در پایان عبارت چیست؟ عناد میان مقدم و
تالی؟ عناد میان مقدم و عدم تالی؟ عناد میان فرض مقدم بدون تالی و فرض مقدم بدون معاندت؟
اینها پرسش‌هایی است که در متن بالا هرگز پاسخ درخوری نمی‌یابند. با مراجعه به دست‌نوشته‌ها
می‌بینیم عبارت چنین بوده است:

لو لم يعتبر ذلك لا تصدق الكلية؛ لأن هاهنا أوضاعاً للمقدم لا يلزمه التالي، كما في
المتصلة إذا فرض المقدم مع عدم التالي أو مع عدم اللزوم. وكذا في المتفصلة إذا
فرض المقدم مع التالي أو مع عدم المعاندة ينافي [هذا الفرض] العناد بينهما. (قسطاس
الأفكار).

چنان که با مقایسه می‌بینیم در تصحیح پهلوان دو خطا رخ داده است: یکی اینکه بخشی از آن حذف شده (یعنی عبارت «أو مع عدم اللزوم. وكذا في المنفصلة إذا فرض المقدم مع التالي») و دیگر اینکه فعل «بنافی» به صورت مصدر «تَنَافِي» (یا فعل مؤنث «تَنَافِي») خوانده و نگاشته شده است. بر پایه متن تصحیح شده، اکنون عبارت معنای خود را می‌یابد و پرسش‌های یاد شده هرگز طرح نمی‌شوند تا در پی پاسخی باشند. مقصود اکنون این است که اگر همه وضعیت‌ها را در نظر بگیریم از جمله آنها وضعیت‌هایی است که مستلزم تالی نیستند و این به آن می‌ماند که مقدم را در متضله‌ها با عدم تالی یا با عدم لزوم تالی در نظر بگیریم، یا در منفصله‌ها (برای نمونه در مانع جمع)، مقدم را همراه تالی یا بدون معاندت با تالی اخذ کنیم.

عبارت سمرقندی در شرح قسطاس از این هم واضح‌تر است:

وكذا في المنفصلة: إذا فرض المقدم مع التالي - أو مع عدم العناد بينهما في الحقيقية و المانعة الجمع و مع عدم العناد بين [تقيضي]هما في مانعة الخلو - استحالة تحقق العناد بينهما. (شرح القسطاس).

۵. در ارتباط با منفصله‌های مانع جمع و مانع خلو، سمرقندی می‌گوید که هر کدام مستلزم دیگری است به شرط آن که مقدم و تالی از هر کدام نقیض مقدم و تالی از دیگری باشد. دلیلی که در تصحیح پهلوان آمده است جمله‌ای است که از نظر دستوری درست‌ساخت نیست و معنای محصلی ندارد:

و كل مانعة الجمع و مانعة الخلو تستلزم الآخر من تقيضي جزأيه؛ لأن منع الجمع بين الشئین تقيضي منع الخلو بين تقيضيهما وبالعكس. (تصحیح پهلوان ص ۳۰۳ س ۴-۵).

با مراجعه به دست‌نوشته‌ها می‌بینیم که پهلوان فعل «یقتضي» را که ستون جمله است به صورت «تقيضي» نوشته و جمله را بی‌معنا کرده است:

و کُلّ من مانعة الجمع و مانعة الخلوّ؛ تستلزم الآخر من نقیضی جزئیہ! لأنّ منع الجمع بین الشیئین یقتضی منع الخلوّ بین نقیضیهما و بالعکس.

اکنون دلیل استلزام یاد شده را به آسانی درمی یابیم: «چون منع جمع بین دو چیز مقتضی و مستلزم منع خلو میان نقیض آن دو چیز است و بر عکس».

۶. در مبحث قیاس های مختلط، در یک مورد سمرقندی «مطلقة وقتیه» را همان «وقتیه عرفیه» معرفی می کند:

نعم لو كانت الصغرى مطلقة عامة أو إحدى الوجوديتين، يلزم النتيجة مطلقة وقتیه أي وقتیه عرفیه عن الضرورة. (تصحیح پهلوان ص ۳۵۷ س ۱۸-۲۰).

اما آشنایان با منطق سینوی می دانند که «وقتیه» و «عرفیه» دو گونه متفاوت هستند و با هم جمع نمی شوند. تفاوت آنها به تفاوت قضیه «شخصیه» و «محصورة کلیه» می ماند. در وقتیه، یک زمان جزئی حقیقی مانند «امروز» یا «وقت قرار گرفتن زمین بین ماه و خورشید» و مانند آن اراده می شود و در «عرفیه» همه زمان هایی که ذات موضوع دارای وصف موضوع باشد. اینجا نیز با مراجعه به دست نوشته ها دشواری برمی خیزد:

نعم! لو كانت الصغرى مطلقة عامة أو إحدى الوجوديتين، تلزم نتیجة مطلقة وقتیه، أي وقتیه عرفیه عن الضرورة.

این عبارت می گوید «مطلقة وقتیه» - نه به معنای عرفیه - بلکه به معنای «وقتیه عاری از ضرورت» است و از این رو، قسمی از اقسام «مطلقة» است و نه قسمی از اقسام «ضروریه».

۷. خونجی به شبهه ای از ابن سینا درباره قیاس اقترانی شرطی از دو شرطیه متصله چنین پاسخ می دهد: می توان از این دو منفصله - به روشی که شرح اش می دهد - یک منفصله به دست

آورد. آنگاه می‌افزاید که چیزی این منفصله را به متصله مورد نظر برمی‌گرداند یا این منفصله را همان مطلوب قرار می‌دهد:

ثم إن شيئاً يردّ هذه المنفصلة إلى المتصلة المذكورة أو يجعل هذه المنفصلة نفس المطلوب. (تصحیح بهلوان ص ۴۲۷ س ۷-۸).

اما بی‌درنگ این پرسش پیش می‌آید که آن چیست که منفصله را به متصله برمی‌گرداند یا منفصله را همان مطلوب قرار می‌دهد؟ هیچ اشاره‌ای در متن برای یافتن این شیء دیده نمی‌شود و باید به حدس و گمان روی آورد؛ ولی «إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً». اینجا نیز دست‌نوشته‌ها به کمک می‌آیند:

ثم إن شيئاً يردّ هذه المنفصلة إلى المتصلة المذكورة أو نجعل هذه المنفصلة نفس المطلوب.

اینجا معلوم می‌شود که مقصود این بوده است که «اگر بخواهیم» این منفصله را به آن متصله برمی‌گردانیم یا آن را خود مطلوب قرار می‌دهیم. هیچ «شیء» مرموز و پنهانی در این میان نهفته نیست مگر «خواست» و «مشیت» ما.

۸. در بحث مغالطات، سمرقندی جای‌گزین کردن جزء و کل در یک استدلال را موجب مغالطه دانسته، مثال زیر را برای آن ذکر می‌کند:

و «أَخَذُ الْبَعْضُ مَكَانَ الْكُلِّ» كَقَوْلِهِ «الْفَلَكَ لَيْسَ بَعْدَ شَيْءٍ وَ إِلَّا لَوْ تَحَرَّكَ عَلَى الْقَطْرِ الْأَطْوَلُ لِلزَّمِّ الْخَلَاءُ فَلَا يَكُونُ عَدَمِيًّا» فَقَدْ أَخَذَ بَعْضُ الْمَقْدَمِ مَقْدَمًا. (تصحیح بهلوان ص ۵۳۵ س ۱۵-۱۷).

با چندین و چند بار خواندن این مثال، مفهوم آن به دست نمی‌آید. متن صحیح به صورت زیر است:

و «أَخَذَ الْبَعْضُ مَكَانَ الْكُلِّ» كَقَوْلِهِ «الْفَلَكَ لَيْسَ بِعَدَسِيٍّ وَ إِلَّا لَوْ تَحَرَّكَ عَلَى الْقَطْرِ الْأَطْوَلُ لِلزَّمِّ الْخَلَاءُ فَلَا يَكُونُ عَدَسِيًّا» فَقَدْ أَخَذَ بَعْضُ الْمَقْدَمِ مَقْدَمًا.

با این تصحیح، می‌بینیم که استدلال به صورت معقول زیر درمی‌آید که از باب قیاس استثنائی «رفع تالی» است:

اگر فلک به شکل عدسی باشد و به دور قطر بزرگ عدسی بچرخد خلأ لازم می آید.
خلأ محال است.

پس فلک به شکل عدسی نیست.

ایراد این استدلال این است که رفع تالی رفع کل مقدم را نتیجه می دهد و نه رفع بخشی از مقدم را.

۲. خطاهای حاشیه‌ای (در شاخ و برگ)

در مواردی نیز پهلوان کلمه‌ها را هر چند به صورت مربوط اما چنان مغلو ط ثبت می کند که فهم متن را بسیار دشوار می سازد. چند نمونه از این موارد را در زیر می آوریم:

۱. در بحث نسب اربع، عبارت زیر را می بینیم که می گوید در میان نقیض اعم من وجه تباین جزئی برقرار است! چون نقیض هر کدام با خود دیگری صدق می کند:

و بین نقیض الأعم من وجه مبیّنة جزئیة، إذ یصدق نقیض کلّ واحد منهما مع عین الآخر، فإن صدق مع نقیضه أيضاً تباین جزئياً وإلا فکلیاً، فالجزئیة لازمة. (تصحیح پهلوان ص ۱۰۵ س ۱۸-۲۰).

اما چگونه می شود در میان نقیض یک مفهوم تباین جزئی برقرار باشد؟ تباین جزئی میان چه و چه؟ افزون بر این، ادامه عبارت که می گوید «نقیض هر کدام با خود دیگری صدق می کند» مقصود کدام دو چیز است؟ و نقیض کدام را با خود دیگری باید صادق کرد؟ با مراجعه به دست نوشته ها معلوم می شود که یک «یای تثنیه» ناقابل و ناچیز اینجا از قلم افتاده است:

و بین نقیضی الأعم [و الأخص] من وجه مبیّنة جزئیة إذ یصدق نقیض کلّ واحد منهما مع عین الآخر، فإن صدق مع نقیضه أيضاً تباین جزئياً و إلا فکلیاً. فلا [المبیّنة] الجزئیة لازمة.

اکنون آشکار می شود که دو مفهوم که اعم و اخص من وجه باشند میان نقیض هایشان تباین جزئی برقرار است. البته برای خواننده ای که با مباحث منطق سینوی آشنا است کشف اینکه در اینجا

«نقیضی» مقصود است و نه «نقیض» شاید چندان دشوار نباشد اما خواننده‌ای که آشنایی کمتری دارد ممکن است کاملاً سردرگم بشود.

۲. سمرقندی از ابن سینا تعریفی برای «ذاتی» باب ایساغوجی گزارش می‌کند و می‌گوید قیدی در آن هست که «لزوم» را خارج می‌کند:

كل كلي إذا فرض معدوما لشيء من جزئياته، لا يبقى ذات ذلك الجزئي بسببه. وذلك القيد يخرج اللزوم. (تصحیح پهلوان ص ۱۲۱ س ۹-۱۰).

نخست اینکه معلوم نیست عبارت «ذلك القيد» به کدام قید اشاره می‌کند و دوم اینکه آن قید چگونه و چرا «لزوم» را خارج می‌کند. با تصحیح عبارت بر پایه دست‌نوشته‌ها به عبارت زیر می‌رسیم:

«كل كلي إذا فرض معدوما لشيء من جزئياته لا تَبْقَى ذاتُ ذلك الجزئي بسببه». وذلك القيد يخرج اللوازم.

از این متن تصحیح شده، به آسانی می‌توان دریافت که قید «بسببه» در تعریف «ذاتی» برای این است که «لوازم» (یعنی «اعراض لازم») نه «لزوم» را از تعریف بیرون کند چون اعراض لازم هر چند مانند ذاتیات باب ایساغوجی برای موضوع خود ضروری هستند و نبودشان مستلزم نبودن موضوع خواهد بود اما این رابطه از طرف ذاتیات به لوازم است نه بر عکس؛ یعنی نابود شدن ذاتیات است که سبب می‌شود لوازم - بلکه همه اعراض شیء - نابود شوند اما نابود شدن لوازم سبب نابود شدن ذاتیات در خارج نمی‌شود.

۳. در تقسیمات عرضی غیر لازم، عبارت زیر در تصحیح پهلوان آمده است:

وغير اللازم إما مفارق بالقوة كسواد الحبشي أو بالفعل سهل الزوال كان أو عسرة سريعة أو بطيئة. (تصحیح پهلوان ص ۱۲۵ س ۱۵-۱۶).

بی‌درنگ این پرسش مطرح می‌شود که تألیف سه قید پایانی به چه دلیل است؟ همه واژه‌های پیش از آن سه قید به صورت مذکر آمده‌اند و وجهی برای تألیف آنها وجود ندارد. به نظر می‌رسد که عبارت درست می‌بایست به صورت «عسراً، سریعاً أو بطيئاً» می‌بود. اما با نظر به دست‌نوشته‌ها می‌بینیم که عبارت درست چنین است:

و غير اللازم: اما مفارق بالقوة كـ «سواد الحبشي»، أو [مفارق] بالفعل: سهل الزوال كان أو عسرة، سريعاً أو بطيئاً.

با این تصحیح، درمی‌یابیم که همه موارد «ة» در این سه واژه باید ضمیر مذکر «ه» باشد که به «زوال» برمی‌گردد و معنای جمله این می‌شود: «سهل الزوال كان أو عسر الزوال، سريع الزوال أو بطيء الزوال» یعنی: «زوال عرض آسان باشد یا دشوار، سریع باشد یا کند».

۳. خطاهای افزایشی و کاهشی

همه اینها جدای از مواردی است که گاه کلمه یا عبارتی - کوتاه یا بلند - در تصحیح پهلوان نابجا افزوده و یا کاسته شده است. یک مورد از این کاستن‌های نابجا را در بخش خطاهای ریشه‌ای (مورد چهارم) نشان دادیم. چند نمونه دیگر را در اینجا ذکر می‌کنیم:

۱. در عبارت زیر به نظر می‌رسد که عبارت «يَتَعَذَّرُ الوقوف عليه ما لم يُسَمَّع» وصف «تَكْلَف» است یعنی تکلفی که تا شنیده نشود آگاهی از آن دشوار است:

يكون بحيث إذا سَمِعَ عَلِمَ من غير تكلف يَتَعَذَّرُ الوقوف عليه ما لم يُسَمَّع (تصحیح پهلوان ص ۷۵ س ۷-۸).

اما با رجوع به دست‌نوشته‌ها می‌بینیم که عبارت صحیح چنین است:

يكون بحيث إذا سَمِعَ عَلِمَ من غير تكلف و يَتَعَذَّرُ الوقوف عليه ما لم يُسَمَّع.

با افزوده شدن حرف «واو» آشکار می‌شود که عبارت بعد از آن وصف «تکلف» نیست بلکه مفهوم مخالف جمله شرطی «إذا سُمعَ عُلْمٌ من غیر تکلف» بوده، به آن عطف شده است. می‌بینیم که با حذف تنها یک حرف، معنای جمله کاملاً تغییر کرده است.

۲. مشابه خطای بالا در عبارت زیر نیز صورت گرفته است:

و یکنفی تصوورها بوجه ما کما نحکم علی جسم معین بآنه شاغل لحیز معین لیس بشاغل
لحیز آخر. (تصحیح پهلوان ص ۸۱ س ۷-۸).

در اینجا گمان می‌رود که عبارت «لیس بشاغل لحیز آخر» وصف «حیز معین» است در حالی که در متن اصلی حرف واو میان‌شان وجود دارد:

و یکنفی تصوورها بوجه ما، کما نحکم علی جسم معین بآنه شاغل لحیز معین و لیس بشاغل
لحیز آخر

و بنابراین، عبارت یاد شده وصف «حیز معین» نیست بلکه به کل جمله قبل عطف شده و در واقع وصف «جسم معین» است.

۳. در عبارت زیر چند خطا با هم صورت گرفته است که تنها به حذف دو واژه کلیدی در آن اشاره می‌کنیم:

و دلالة لفظ المركب داخلة في المطابقة، إذ المعنى من وضع اللفظ للمعنى وضع عينه
لعينه أو أجزائه لأجزائه بحيث يطابق أجزاء اللفظ. (تصحیح پهلوان ص ۸۵ س ۱۵-۱۷).

در پایان این عبارت، مقصود از «یطابق أجزاء اللفظ» آشکار نمی‌شود زیرا معلوم نیست فاعل و مفعول فعل مذکر «یطابق» کدام است. بنا به ظاهر، «لفظ» یا «معنی» باید فاعل این فعل باشد و مفعول آن «أجزاء اللفظ»؛ اما با مراجعه به دست‌نوشته‌ها درمی‌یابیم که اولاً، مفعول یعنی «أجزاء المعنى» در

عبارت بالا حذف شده است، ثانیاً، «اجزاء اللفظ» فاعل است، و ثالثاً، فعل «یطابق» به همین دلیل باید مؤنث باشد. عبارت تصحیح شده به صورت زیر خواهد بود:

و دلالة اللفظ المركب داخلة في [دلالة] المطابقة إذ المعنى من «وضع اللفظ للمعنى»: وضع عنه لعينه، أو أجزائه لأجزائه بحيث تطابق أجزاء اللفظ أجزاء المعنى.

۴. خطاهای پاراگراف‌بندی

افزون بر آنچه گذشت، پاراگراف‌بندی متن در تصحیح پهلوان در بسیاری از موارد کاملاً خطا است. در موارد بسیاری، یک پاراگراف از میانه به دو پاراگراف تقسیم شده و در موارد دیگر دو پاراگراف که می‌بایست جدا می‌بودند بی‌درنگ درون یک پاراگراف جای داده شده‌اند. برای نمونه، بنگرید به دو پاراگراف زیر در تصحیح پهلوان:

بل جوابه: أنا قد بينا في العكس المستوي أن السالبة السالب الموضوع المعلوم المحمول لا ينعكس فلا ينعكس قولنا: 'لا شيء مما ليس بـ ج' دائماً إلى قولنا: 'لا شيء من ج ليس بـ دائماً' لجواز كون الجيم معدوماً كما في النقص هذا إذا كان العكس بحسب الخارج أو الحقيقة. أما إذا كان بحسب الذهن فلا يرد النقص.

ولعلّ الشيخ إنما اعتبر هذا القسم كما عرفت من قبل وأيضاً برهن على انعكاس السالبة الجزئية إلى السالبة الجزئية السالب المحمول بأنه ... (تصحیح پهلوان ص ۲۶۷ س ۹-۱۵).

نکته این است که بند نخست خود دو بند جدا است و از عبارت «هذا إذا كان العكس ...» بحث جدیدی آغاز می‌شود و در واقع ادامه پاسخ به ابن سینا نیست. هم‌چنین، جمله نخست از بند دوم در واقع مربوط به بخش پایانی بند پیشین است و جمله دوم آغاز مبحثی جدید است. بنابراین، دو بند بالا، در حقیقت، سه بند نسبتاً جدا هستند و در تصحیح ما با عنوان‌بندی‌های مناسب چنین آمده‌اند:

[جواب المصنّف عن انعكاس السوالب عند الشيخ]

بل جوابه: اَنَا قد بَيَّنَّا في العكس المستوي أَنَّ السالبة «السالبة الموضوع المعدومة المحمول» لا تنعكس، فلا ينعكس قولنا: «لا شيء مما ليس بـ ج دائماً» إلى قولنا: «لا شيء من ج ليس بـ دائماً»، لجواز كون الجيم معدوماً، كما في النقض.

هذا إذا كان العكس بحسب الخارج أو الحقيقة؛ أما إذا كان بحسب الذهن، فلا يرد النقض. فلعلّ الشيخ إنّما اعتبر هذا القسم كما عرفت من قبل.

[عكس نقیض السالبة الجزئية عند الشيخ]

و أيضاً برهن [الشيخ] على انعكاس السالبة الجزئية إلى السالبة الجزئية «السالبة المحمول»، بآته: ...

موارد مشابه این در تصحیح پهلوان بسیار است و این یکی از مهم‌ترین مواردی است که باعث سردرگمی و گمراهی خواننده می‌شود.

بگذریم که گاه بندها چنان طولانی می‌شوند که حوصله خواننده را سر می‌برند (برای نمونه، ص ۷۷-۷۸ بند ۲۵ که یک صفحه کامل است، ص ۱۸۹-۱۹۰ بند ۳۱۳ که بیش از یک صفحه است، ص ۲۲۳ بند ۳۹۶ که حدود یک صفحه است، ص ۳۶۵ بند ۷۰۳ و ص ۴۱۳-۴۱۴ بند ۷۹۴، ص ۴۷۳ بند ۹۲۰ که هر کدام یک صفحه کامل است، و ص ۵۱۳ بند ۱۰۰۶ که بیش از یک صفحه است). هر کدام از این بندها می‌بایست به بندهای کوچک‌تر و متناسب‌تر و مفهوم‌تر تقسیم می‌شدند. افزون بر این، عنوان نداشتن بندها، به نظر نگارنده، یکی از اشکال‌های مهم تصحیح پهلوان و بسیاری از تصحیح‌های موجود است که به بهانه دست نبردن در متن مصنف، خواننده را با انبوهی از بندهای بدون عنوان رها می‌کنند و در این عصر که دانش‌ها فراوان و فرصت‌ها بسیار اندک است خواننده را ناگزیر می‌کنند که برای یافتن موضوع مورد نظر خویش تک تک بندها را بخواند و بند مورد نظرش را آیا بیابد و آیا نیابد.

۵. خطاهای ویراستاری

در بسیاری از موارد، قرار دادن نقطه‌ها و کاماها در متن پهلوان چنان مغلوّط است که معنای جملات کاملاً تغییر می‌کند. برای نمونه بنگرید به متن زیر:

[۵۲۷] و المانعة الجمع تركب من قضية وأخص من نقيضها ليمتنع اجتماعهما. ويجوز ارتفاعهما ويجوز تركيبها من أجزاء كثيرة. وإن شرطنا منع الجمع بين كل جزئين لامتناع الجمع بين كل معينين ضرورة، كون كل معين أخص من نقيض الآخر كقولنا [۸۳-]: الشيء إما أن يكون إنساناً أو فرساً أو عقاباً. (پهلوان ص ۲۷۷ س ۹-۱۲).

از خواننده می‌خواهیم، پیش از ادامه دادن، بند بالا را با دقت بخواند تا مگر معنای متن را دریابد و اگر دریافت تلاش کند متن را با نگرشی نو بخواند. به گمان ما، دشواری این متن در این است که در آن، دو بار نقطه و یک بار کاما به کار رفته است که هر دو کاملاً نادرست هستند و همین نقطه‌گذاری نادرست سبب نامفهوم شدن متن سمرقندی شده است. خوانش ما از این متن به صورت زیر است:

اصنف التقابل بين جزئي المانعة الجمع

و المانعة الجمع تركب من قضية وأخص من نقيضها ليمتنع اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما.

تركب مانعة الجمع من أكثر من جزئين

و يجوز تركيبها من أجزاء كثيرة - وإن شرطنا منع الجمع بين كل جزئين - لامتناع الجمع بين كل [نوعين] معينين، ضرورة كون كل [نوع] معين أخص من نقيض الآخر، كقولنا: «الشيء إما أن يكون إنساناً أو فرساً أو عقاباً».

چنان که دیده می‌شود بند یاد شده در واقع دو محتوای متفاوت را بیان می‌کند و جایگاه نقطه، خط تیره و کاما با آنچه در تصحیح پهلوان آمده کاملاً متفاوت است و عبارت سمرقندی را معنادار می‌سازد. قرار دادن دو خط تیره نشانگر آن است که عبارت «لامتناع...» دلیل است برای عبارت «و يجوز...» و نه برای «و إن شرطنا...».

۶. خطاهای جابجایی واژه‌ها

در برخی موارد، برخی عبارات در تصحیح پهلوان کاملاً نامفهوم و از دیدگاه نحوی کاملاً نادرست هستند. برای نمونه بنگرید به عبارت برجسته شده زیر:

وذلك إنما يتصور أن لو كان أحد طرفي إحدى المقدمتين شرطية وهي المقدمة الأخرى مشاركان في أحد طرفيها. و تلك الشرطية إما متصلة أو منفصلة. (پهلوان ص ۴۰۵ س ۱۱-۱۳).

این عبارت از دیدگاه نحوی نادرست است و معلوم نیست کلمه «مشارکان» چه جایگاهی در جمله دارد. از سوی دیگر مقصود از «المقدمة الأخرى» که بنا به عبارت بالا همان مقدمه شرطیه است چیست. تصحیح عبارت بر پایه نسخه‌های خطی دشواری را کاملاً از میان برمی‌دارد:

وذلك إنما يُتصور أن لو كان أحد طرفي إحدى المقدمتين شرطيةً هي و المقدمة الأخرى مشاركان في أحد طرفيها. و تلك الشرطية إما متصلة أو منفصلة.

روش تصحیح

ما در تصحیح خود تلاش کرده‌ایم تا متن را، به گفته سقراط، در مفصل‌های آن بخش‌بندی کنیم و تا جایی که ممکن است با افزودن عنوان‌بندی‌های مناسب و شماره‌گذاری‌های مطالب بندها، خواننده را در رسیدن به مقصود مصنف یاری برسانیم. برای رسیدن به همین هدف، از افزودن نشانه‌های ویراستاری و اعراب‌گذاری و قرار دادن حرکت‌ها برای حروفی که ممکن است با حرکت‌های مختلفی خوانده شود دریغ نکرده‌ایم. خواننده محقق که نیازی به این کمک‌ها ندارد و شاید این افزوده‌ها را نامناسب و حتی محلّ فهم بیابد می‌تواند به سادگی افزوده‌ها را نادیده بگیرد و قرأت خود را از متن داشته باشد؛ اما خواننده‌ای که بر حسب نیاز ناگزیر از مراجعه به بخش‌هایی از متن است با افزوده‌های ما می‌تواند سریع‌تر به مقصود خویش برسد و بهره خود را از اندیشه‌های نویسنده کتاب بگیرد. در این دنیای پرشتاب و زودگذر، این چاره‌ای است که ما اندیشیده‌ایم، تا که قبول افتد و که در نظر آید.

۱. حرکات حروف و اعراب کلمات

در مواردی که به نظر می‌رسد کلمه‌ای به چند صورت خوانده می‌شود (مانند ملك، مُلك، مَلَك) یا اعراب حرف آخر در آشکار کردن معنای جمله تاثیر داشت یا احتمال اشتباه می‌رفت از گذاشتن حرکات دریغ نکرده‌ایم. با این کار، خوانش خود را در معرض دید تیزبین منتقدان قرار داده‌ایم تا در

موارد خطا، اشتباهاتمان را گوشزد کنند و از این رهگذر بر دانشمان بیفزایند؛ و اگر در آن صوابی هست از به اشتراک گذاشتن آن ثوابی برده باشیم.

۲. واژه‌ها و عبارت‌های افزوده‌ها

برخی از نویسندگان روان و روشن می‌نویسند و خواننده به آسانی از عهده فهم متن ایشان برمی‌آید، اما برخی دیگر از نویسندگان فشرده‌نویس و دشوارنگارند. سمرقندی در قسطاس الأفکار از این دسته دوم است. عبارت‌ها در بسیاری از موارد چنان فشرده و با حذفیات نگاشته شده است که خواننده ناگزیر است برای فهم دقیق متن، آن را چندین و چند بار بخواند. در بسیاری از این موارد، تلاش کرده‌ایم مرجع ضمیرها و عبارت‌هایی را که به هنگام عطف و برای پرهیز از تکرار حذف شده‌اند درون [] به متن بیفزاییم. برای نمونه، عبارت زیر را بنگرید:

و الضابط فيه أحد الأمرين أحدهما اشتغال المشاركين على تأليف منتج مع إيجاب المتصلة الشرطية التالي والنتيجة حينئذ كلية إن كان المشاركون من المتصلة الشرطية الجزء تاليها و إلا فجزئية. ... والأمر الثاني إنتاج نتيجة التأليف أو عكسها بكلية مع المتصلة البسيطة مقدّم المتصلة الكلية الشرطية الجزء من الثالث على التقدير الأول والأول على التقدير الثاني أو إنتاج نتيجة التأليف مع المتصلة البسيطة لتالي المتصلة السالبة الشرطية الجزء.

در این متن، برای نمونه، عبارت «مقدّم المتصلة الكلية الشرطية الجزء من الثالث على التقدير الأول والأول على التقدير الثاني» کاملاً نامفهوم است و یادآور عبارتی از شیخ بهایی است در کتاب نحوی صمدیه که طلاب علوم دینی ناگزیرند در سال نخست طلبگی بخوانند: «إن كان كيونس فكيونس و إلا فكالخليل». این جمله‌ها در حقیقت عمر و جوانی طلاب را به هدر می‌دادند. ما در تصحیح تلاش کرده‌ایم عبارت‌هایی مانند عبارت سمرقندی در بالا را به صورت زیر با افزوده‌هایی اندک مفهوم‌تر سازیم:

و الضابط فيه أحد الأمرين:

أحدهما: [۱] اشتغال المشاركين على تأليف منتج، مع [۲] إيجاب المتصلة «الشرطية التالي». والنتيجة حينئذ: كلية إن كان المشاركون من المتصلة «الشرطية الجزء» تاليها، و إلا فجزئية.

و الأمر الثاني: [۱] إنتاج نتيجة التأليف أو عكسها بكلية مع المتصلة البسيطة مقدّم المتصلة الكلية «الشرطية الجزء»، من [الشكل] الثالث على التقدير الأول، و [من الشكل]

الأول على التقدير الثاني؛ [۲] أو إنتاج نتيجة التأليف مع [المتصلة] البسيطة لتالي
المتصلة السالبة «الشرطية الجزء»:

آشکار است که با این افزوده‌ها، مفهوم متن بسی آشکارتر می‌شود. در آخرین مرحله پیش از انتشار، بنا به صلاح دید مسؤولان مؤسسه، علی رغم نظر مصحح، این افزوده‌ها حذف شد.

۳. عنوان‌بندی‌ها

در نوشته‌های پیشینان، کل کتاب یک بند و پاراگراف بیش نبوده است و به جز فصل‌بندی اصلی کتاب، هیچ گونه عنوان‌بندی برای مطالب فرعی در نظر گرفته نمی‌شده است. در تصحیح امروزی این نوشته‌ها، نه تنها فصل‌ها و باب‌ها از هم جدا می‌شوند بلکه بسیاری از مصححان امروزی بندها و پاراگراف‌ها را به سلیقه خود از هم جدا می‌کنند هرچند معیارهای واضح و مشخصی در این زمینه برای خود ندارند.

با وجود این، تنها اندکی از مصححان هستند که به عنوان‌بندی مطالب فرعی کتاب‌ها می‌پردازند و بسیاری از ایشان این امر را ناپسند می‌دانند. یک دلیل آن می‌تواند این باشد که مطالب یک فصل یا یک باب در کتاب‌های پیشینان معمولاً چنان به هم پیوسته است که تفکیک دقیق مطالب فرعی گاه بسیار دشوار و حتی ناممکن به نظر می‌رسد و اگر قرار باشد که تفکیک انجام شود ناگزیر سلیقه‌ای و من‌عندی خواهد بود. افزون بر این، خود عنوان‌های پیشنهادی برای پاره‌ای از یک فصل دچار همین دشواری است. کافی است یک فصل از کتاب را به دست ده مصحح بدهید و از ایشان بخواهید که متن را بخش‌بندی و عنوان‌بندی کنند و ده شیوه بسیار متفاوت تحویل بگیرید. همین نتیجه را هنگامی که کار را با یک مصحح در چند زمان مختلف انجام دهید به دست خواهید آورد.

با همه اینها، به نظر می‌رسد سودی که از بخش‌بندی و عنوان‌بندی برای خوانندگان حاصل می‌شود بسی بیشتر از زیانی است که برای آن متصور است. چنان که گفتیم، خواننده محقق به آسانی می‌تواند عنوان‌های افزوده را نادیده بگیرد و متن را یک پارچه بینگارد؛ اما خوانندگان عمومی‌تر با صرف وقت بسیار کمتر می‌توانند مطالب مورد نظر خود را بیابند و دیدگاه‌های نویسنده را در مورد مطلب مورد نظرشان به آسانی به دست بیاورند.

۴. شماره‌گذاری‌ها

در باره شماره‌گذاری‌های خود سمرقندی در کتاب، این را بگوییم که برخی نسخه‌ها از حروف ابجد و برخی از ارقام ریاضی (۱، ۲، ۳، ...) و برخی از اعداد ترتیبی (الأول، الثاني، الثالث، ...) استفاده کرده‌اند. ما در مورد شماره فصل‌ها و باب‌ها از اعداد ترتیبی و در همه موارد دیگر، از حروف ابجد

استفاده کرده‌ایم. بنابراین، همه ارقام ریاضی که در این تصحیح دیده می‌شود چه آنها که در میان || قرار دارند و چه آنها که جداگانه آمده‌اند همگی از مصحح هستند و برای کمک به بخش‌بندی اجزای متن آمده‌اند. قاعده‌ای که تلاش کرده‌ایم مراعات کنیم این بوده که اگر شماره‌ها را در میانه یک سطر آورده‌ایم درون || قرار داده‌ایم اما آنها را که در آغاز سطرها افزوده‌ایم بدون || گذاشته‌ایم. از آنجا که در موارد بسیاری ناگزیر از دسته‌بندی و شماره‌بندی‌های پی‌درپی و نودرتو بوده‌ایم و از شماره‌گذاری‌های نرم‌افزار Word استفاده کرده‌ایم گاه حروف انگلیسی نیز برای این مقصود به کار رفته‌اند، برای نمونه، بند زیر در مورد شرایط استنتاج حملیه از دو منفصله را ببینید:

و شرط إنتاجه: إنتاج نقیض نتیجه التالیف بین طرفی مانعة الخلق مع نقیض أحدهما لعین الآخر إن كانت سالبة، و لنقیضه إن كانت موجبة، و بین طرفی مانعة الجمع مع عین أحدهما لنقیض الآخر إن كانت سالبة، أو لعینه إن كانت موجبة، ثم اشتمال نتیجتي التالیفین علی تألیف منتج للحملیه المعلوّه.

درک و فهم این متن و متن‌های پیچیده‌تر دیگر به دلیل فشرده‌ی بیش از حد آنها بسیار دشوار است و نیرو و توان بسیاری را از خواننده به خود مصروف می‌دارد. برای ساده‌سازی متن و صرفه‌جویی در وقت خوانندگان، این بند را با شماره‌گذاری‌های نودرتو (به همراه آشکار کردن مرجع ضمیرهای پنهان) به صورت زیر شکسته‌ایم:

و شرط إنتاجه:

۱. إنتاج نقیض نتیجه:

« التالیف بین طرفی مانعة الخلق مع نقیض أحدهما:

۱. لعین الآخر إن كانت [مانعة الخلق] سالبة،

۲. و لنقیضه إن كانت [مانعة الخلق] موجبة،

۳. و [التالیف] بین طرفی مانعة الجمع مع عین أحدهما:

۱. لنقیض الآخر إن كانت [مانعة الجمع] سالبة،

۲. أو لعینه إن كانت [مانعة الجمع] موجبة،

۳. ثم اشتمال نتیجتي التالیفین علی تألیف منتج للحملیه المعلوّه.

در این شماره‌گذاری‌ها ناکزیر از کمک گرفتن از شماره‌گذاری‌های نرم‌افزار Word با حروف انگلیسی شده‌ایم که از قضا بسیار کارآمد درآمده است چه آنکه این کار سبب شده است تا از درآمیختن با حروف عربی پرهیز شود. خوبی دیگر این روش آن است که آنچه در پی شماره‌های (i) و (ii) آمده‌اند همگی مفعول هستند برای مصدر «انتاج» که پس از شماره (۱) آمده است و عبارت‌هایی که در پی شماره‌های (a) و (b) آمده‌اند همگی مضاف الیه واژه «نتیجه» در عبارت «انتاج نقیض نتیجه» پس از شماره (۱) هستند.

با این شماره‌گذاری‌ها، به آسانی معلوم می‌شود که استنتاج حملیه از دو منفصله از دیدگاه سمرقندی دو شرط دارد که شرط نخست به طور فشرده برای دو حالت بیان شده است، (یعنی هم برای مانعة الخلو و هم برای مانعة الجمع)؛ و در هر حالت، میان دو حالت دیگر (یعنی میان سالبه و موجبه) تفکیک شده است. اگر می‌خواستیم از ترکیب اعداد و [] و خط تیره (به صورت [۱]، [۱-]، [۱-۱-۱] و ...) استفاده کنیم معجون بسیار ناهماهنگ و دشوارتر از متن اصلی به دست می‌دادیم.

نسخه‌های قسطاس الأفكار

تا آنجا که نگارنده جستجو کرده، بیست نسخه از قسطاس الأفكار در کتابخانه‌های جهان موجود است که تنها پنج نسخه از آنها در دسترس نگارنده بوده است. در اینجا، به معرفی تفصیلی این نسخه‌ها می‌پردازیم و سپس به اجمال از نسخه‌های دیگر پرده برمی‌داریم.

۱. نسخه آستان قدس رضوی به شماره ۱۰۶۵۰، دارای خط نسخ، ۲۴۷ برگ، صفحات ۱۹ سطری (با کونه نوشتن ق)

این نسخه متن و شرح قسطاس را با هم و به صورت پاره‌های جدا و پی‌درپی دارد. هر پاره از متن با واژه «قال» آغاز می‌شود و سپس شرح آن با واژه «أقول» در پی می‌آید. از آغاز یک برگ و از پایان چند برگ افتاده است و بنابراین، اطلاعاتی درباره نویسنده و زمان کتابت آن در دست نیست. آغاز: «من مقالة العلماء المتقدمين والفضلاء المتأخرين، مشحونة بزيادات شريفة و اعتراضات غريبة، مشيرة إلى مواضع الخلاف، و معينا لما هو آخرى بالقبول والاعتراف».

پایان: «المغالطة الثامنة: في أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل: الجزء الذي لا يتجزى موجود لأن الجسم إما أن يكون منقسماً إلى غير النهاية بأن تنصفه و نصف نصفه و تنصف نصف نصفه لا إلى

نهایه و يكون منتهى القسمة. لا جاز أن يكون منقسماً إلى غير النهایه و إلا لزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرین لأن ما لا يتناهى حينئذ يكون بين جانبی ذلك الجسم فجئیند بتعتین أن يكون منتهى القسمة».

این نسخه از آغاز متن قسطاس در حدود سه سطر را فاقد است و از پایان در حدود دو هفتم متن را. به طور دقیق‌تر، تنها تا پایان مبحث قیاس اقترانی شرطی از دو منفصله (با حد وسط جزء نام در هر دو مقدمه) را در بر دارد و ادامه قیاس‌های اقترانی شرطی و نیز قیاس استثنائی و کل «توابع القیاس» را حذف کرده است. آخرین پاره متن در برگ ۲۰۸ از ۲۴۷ برگ نسخه واقع است. پس از این، مانند بیشتر نسخه‌های شرح القسطاس، متن به صورت چکیده «قال ... إلى قوله ...» یا «قال ... إلى آخره» آمده است که معمولاً به جای ... یک تا سه کلمه می‌آید. با نظر به بیشتر نسخه‌های شرح القسطاس، به نظر می‌رسد که این شرح به همین شیوه اخیر (یعنی بدون متن قسطاس الأفكار و تنها با اشاره‌های چند-کلمه‌ای به پاره‌های آن) نگاشته شده و نسخه آستان قدس تا برگ ۲۰۸ به جای این اشاره‌های کوتاه، پاره‌های متن قسطاس الأفكار را از نسخه‌ای که در دسترس بوده جایگزین کرده است.

این نسخه از میانه سطر ششم از صفحه ۴۳ تا پایان صفحه ۴۳ ب در واقع تکرار بخشی پیشین از کتاب است (با آغاز از سه کلمه پایانی سطر چهاردهم از صفحه ۳۳ تا پایان سطر دهم از صفحه ۳۴ ب). به نظر می‌رسد که این بخش تکراری در واقع دو روی یک برگ از نسخه‌ای بوده که نسخه آستان قدس از روی آن کاتب می‌شده و به اشتباه دو بار نسخه‌برداری شده است. اگر این احتمال درست باشد آنگاه چون این بخش مکرر دو پاره از متن قسطاس الأفكار را در میان سه پاره از متن شرح القسطاس دارد، می‌توان نتیجه گرفت که نسخه رونویسی شده اصلی نیز ترکیبی از متن و شرح قسطاس بوده است.

این نسخه اغلاط کمی دارد و در کنار متن چاپی نجم الدین پهلوان تنها منبع تصحیح حاضر بوده است. از آنجا که متن چاپی پهلوان، چنان که نشان دادیم، خطاهای فراوانی داشت، این نسخه در تصحیح مهم‌ترین نقش را ایفا کرده است؛ هرچند برای دو هفتم پایانی و مفقود متن در این نسخه تنها منبع ما متن چاپی پهلوان بوده و تنها به کمک شرح القسطاس و برداشت‌های خویش تصحیح را انجام داده‌ایم هرچند نیم‌نگاهی نیز به نسخه‌بدل‌های یاد شده در پانویست‌های پهلوان داشته‌ایم. از آنجا که میزان دقت و امانت پهلوان در ثبت نسخه‌بدل‌ها برای نگارنده معلوم نشده است، اعتماد چندانی به آنها نکرده‌ایم.

۲. نسخه مجلس شورای اسلامی به شماره ۳۸۵۹، دارای خط نسخ، ۳۷۱ صفحه، صفحات ۲۵ سطر

این نسخه خوش خط و متأخر اما بسیار مغلوط است. به گواهی اشتراکات فراوان در کاستی‌ها و فزونی‌ها نسبت به دیگر نسخه‌ها، این نسخه به احتمال بسیار از نسخه آستان قدس رونویسی شده یا نیای هر دو به یک نسخه می‌رسد. برگ نخست این نسخه نیز افتاده است و به جای آن، با خط و کاغذ دیگری، مقدمه شرح القسطاس (بدون مقدمه قسطاس الأفکار) در یک صفحه کتابت و به نسخه افزوده شده است. بنابراین، آغاز این نسخه را باید صفحه ۲ دانست که با این عبارت آغاز می‌شود: «قال و هو مرتب على مقدمة ومقالتين: الأولى في التصورات والثانية في التصديقات. أقول: ...». شگفت اینکه پایان این نسخه همان پایان نسخه آستان قدس است جز اینکه سطر پایانی این نسخه در آن نیامده است:

پایان: «المغالطة الثامنة: في أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل: الجزء الذي لا يتجزى موجود لأن الجسم إما أن يكون منقسماً إلى غير النهاية بأن تنصفه وتنصف نصفه وتنصف نصف نصفه لا إلى نهاية ويكون منتهى القسمة. لا جائز أن يكون منقسماً إلى غير النهاية وإلا لزم انحصار ما لا يتناهي بين الحاصرين لأن ما لا يتناهي».

با مقایسه معلوم می‌شود که عبارت «حينئذ يكون بين جاتبي ذلك الجسم فحينئذ يتعين أن يكون منتهى القسمة» که در پایان نسخه آستان قدس هست در پایان نسخه مجلس نیست. نکته دیگر اینکه پایان نسخه مجلس سطر هشتم از صفحه ۳۷۱ آن است و پایین صفحه سفید مانده است. از اینجا می‌توان حدس زد که نسخه رونویسی شده نسخه مجلس مانند نسخه آستان قدس تا همین قسمت را داشته است. آیا این نشان می‌دهد که نسخه مجلس از نسخه آستان قدس رونویسی شده است؟ با مراجعه به متن تکراری در نسخه آستان قدس می‌بینیم که این تکرار در نسخه مجلس نیست و از این رو، احتمال رونویسی از آن نسخه - که در بالا به آن اشاره شد - از میان می‌رود. ناگزیر باید این دو نسخه را برگرفته از یک نسخه دیگر دانست که اطلاعاتی از آن در دست نیست.

به دلیل خطاهای بسیار زیاد این نسخه از مقابله متن با آن پرهیز کردیم.

۳. نسخه ایاصوفیا به شماره ۲۵۶۵، دارای خط نسخ، ۶۴ برگ، صفحات ۲۵ سطر (با کونه‌نوشت ص)

نسخه کتابخانه ایاصوفیا با شماره ۲۵۶۵ مجموعه‌ای از دو کتاب سمرقندی به نام‌های الصحائف الإلهية (در علم کلام) و قسطاس الأفکار في المنطق است که اولی در برگه‌های اب-۱۸۶ با تاریخ

کتابت اواسط ربیع الآخر سال ۶۸۸ ق. است اما کتاب قسطاس الأفكار از برگ ۸۸ ب آغاز می‌شود و در انتهای برگ ۱۷۲ آ به پایان می‌رسد. در زیر خط آخر، با قلم ریزتری تاریخ اتمام کتابت سال ۶۸۳ ق. نوشته شده است که پنج سال پیش از تاریخ کتابت الصحائف الإلهیه در همین مجموعه است! به نظر می‌رسد که این تاریخ، تاریخ تصنیف کتاب است نه تاریخ استنساخ آن.

میان برگ‌های ۱۴۷ و ۱۴۸ یک برگ (حدوداً ۶۰۰ کلمه) افتادگی دارد.

۴. نسخه عاطف افندی به شماره ۱۶۷۳، دارای خط نسخ، ۱۹۲ برگ، صفحات ۲۱ سطری (با کوته‌نوشت ع)

نسخه کامل است و تاریخ کتابت آن یکشنبه ۶ ذی القعدة ۷۵۸ ق. است و کاتب آن محمد بن کمال الم محمود می‌باشد.

۵. نسخه عاطف افندی به شماره ۱۶۷۴، دارای خط نسخ، ۵۴ برگ، صفحات ۲۳ تا ۳۱ سطری

نسخه کامل است و کاتب آن علی بن محمد بن علی، اما تاریخ کتابت ندارد. پهلوان در مقدمه تصحیح خود آورده است که همین محمد علی در شرح قسطاس در همین نسخه، در پایان صفحه ۱۴۶ ب، تاریخ پنج‌شنبه ماه شوال سال ۷۱۸ ق. را به عنوان تاریخ کتابت ثبت کرده است.

این نسخه گویا به دست دو یا چند نفر (و احتمالاً در زمان‌های گوناگون) نوشته شده است چه اینکه برگ‌های ۱۱ تا ۱۷ همگی دارای بیست و سه سطر حدوداً پانزده کلمه‌ای است اما برگ‌های ۱۷ ب تا ۲۳ آ دارای سی و یک سطر حدوداً بیست کلمه‌ای و طبیعتاً بخش بیشتری از کاغذ را پوشانده‌اند. برگ‌های دسته نخست کم و بیش رنگ‌پریده‌اند و برخی از عنوان‌های آن به رنگ سرخ؛ اما برگ‌های دسته دوم تماماً مشکی و کاملاً پررنگ. سپس برگ‌های ۲۳ ب تا ۴۷ آ دارای بیست و پنج سطر حدوداً بیست کلمه‌ای با همان رنگ‌پریدگی دسته نخست اما بدون عنوان‌های سرخ‌رنگ می‌آیند البته با استثنایی در برخی برگ‌ها که در تعداد سطرها یا مساحتی که از صفحه اشغال می‌کنند. از برگ ۴۷ ب تا ۵۵ ب که پایان قسطاس الأفكار است مشابه دسته دوم یاد شده در بالا است.

این دست‌نوشته در بیشتر نسخه‌بدل‌ها شبیه نسخه ایاصوفیا است و احتمالاً به نیای مشترکی می‌رسند.

۶. مجموعه راغب پاشا به شماره ۱۴۶۱

این مجموعه در صفحات ۳۵۸ سطر ۲ تا ۳۵۹ سطر ۱۰ بخش «مغالطات عامه» از پایان کتاب قسطاس الأفكار را دارد. هم‌چنین، بخش «مثال‌های مغالطات» از اواخر کتاب شرح القسطاس را در

این صفحات از این مجموعه می‌بینیم: از ص ۳۵۳ ب سطر ۷ تا ۳۵۶ ب سطر ۱۲ و نیز از ص ۳۵۶ ب سطر آخر ص ۳۵۷ آس ۸.

در این مجموعه، دست کم دو بار نام سمرقندی (یک بار با عنوان «شمس الدین السمرقندی» و بار دیگر صرفاً با عنوان «السمرقندی») آمده است: مورد نخست در آخرین مغالطه‌ای است که از شرح القسطاس نقل شده است (ص ۳۵۶ ب سطر آخر). نویسنده مجموعه پس از ذکر مغالطه جذر اَصَمَّ که مغالطه بیست و یکم در شرح القسطاس است ابتدا به پاسخ نجم الدین کاتبی می‌پردازد و سپس می‌نویسد: «و اَنَا ما ذكره شمس الدين السمرقندي» فهو و پاسخ سمرقندی را بعینه می‌آورد. مورد دوم اما در فایده زیر است که مغالطه چهاردهم سمرقندی است:

فائدة: «الإنسان ناطق من حيث هو ناطق» و «لا شيء من الناطق من حيث هو الناطق بحیوان» ينتج «الإنسان ليس بحیوان». أجاب السمرقندي: يمنع الصغرى لدخول زيادة في المحمول لا مدخل له في الحمل إذ الإنسان ناطق لا أنه ناطق من حيث هو ناطق. (ص ۳۴۹ آس ۱۲-۱۴).

اصل مغالطه و پاسخ آن در قسطاس الأفكار بدون هیچ تغییری آمده است:

[[المغالطة الرابعة عشر] يد:

الإنسان ليس بحیوان؛ إذ يصدق:

[الصغرى:] «الإنسان ناطق من حيث هو ناطق»

[الكبرى:] و «لا شيء من الناطق من حيث هو الناطق بحیوان»

ينتج «الإنسان ليس بحیوان».

حله: أنَّ الصغرى كاذبة بسبب زيادة قيد لا مدخل له في الحمل.

اما نویسنده آن فائده بی درنگ ایرادی بر سمرقندی می‌گیرد که نشان می‌دهد اهل فضل است:

قلت: كونه لا مدخل له في الحمل بمعنى أنَّ الحمل بدونَه صادق مسلّم و بمعنى أنَّ الحمل كاذب معه فلا فأن مفهوم الناطق من حيث هو هو من غير اعتبار قيد آخر معه لا شكَّ أنه يصدق على الإنسان.

بل الجواب أنه إن أخذ قوله «من حيث هو ناطق» في الكبرى جزءاً من الموضوع بمعنى أنَّ ما صدق عليه الناطق من حيث هو ناطق لا يصدق عليه الحيوان منعنا الكبرى. و إن أخذ متعلقاً بالحمل - بمعنى أنَّ ما صدق عليه الناطق باعتبار كونه ناطقاً لا يصدق عليه الحيوان - سلّمنا الكبرى ولكن يكون معنى النتيجة أنَّ الإنسان باعتبار كونه ناطقاً لا يصدق

علیه حیوان. و هو امر صادق. کیف و جیند لا يكون الوسط مكرراً فإن محمول الصغرى الناطق من حيث هو ناطق و موضوع الكبرى الناطق فقط. و قوله «من حيث هو هو ليس جزءاً من الموضوع» نعم لما كان موضوع الكبرى جزءاً من محمول الصغرى لم يمكننا منع الإنتاج فعدلنا إلى منع النتيجة. (ص ۳۴۹ آس ۱۴ ص ۳۴۹ ب س ۱).

در این نسخه، نام‌های بزرگان دیگری نیز می‌آید که درون عبارت‌های پیرامونی‌شان در اینجا می‌آوریم: «فائدة لعز الدولة ابن كثونة» (۷۳۴۷)؛ «أجاب عنه العلامة المحقق كمال الدين البحراني رحمه الله» (۱۶۳۴۷)؛ «و قد تكلف ابن البديع رحمه الله» (۳۴۷ ب ۱۱)؛ «قال بعض المحققين» (۳۴۸ ب ۱۰)؛ «قال الكاتبي» (۳۴۸ ب ۱۲)؛ «أجاب السمرقندي» (۱۲۳۴۹)؛ «قال البندهي» (۳۴۹ ب ۲)؛ «و أجاب صاحب المطالع» (۳۴۹ ب ۷)؛ «قال الجمهور» (۳۴۸ ب ۱۳)؛ «قال نجم الدين النخجواني» (۳۵۰ ب ۱۱)؛ «أما ما ذكره نجم الدين الكاتبي» (۳۵۶ ب ۱۳)؛ «و أما ما ذكره شمس الدين السمرقندي» (۳۵۶ ب آخر)؛ «هذه مغالطات نقلت من بعض الكتب التي صنفها الإمام نجم الدين الكاتبي و قد أجاب عنها و لي في بعض أجوبته نظر كما سيأتي» (۸۳۵۷-۹)؛ «أفضل العلماء المحققين جمال الملة و الدين الحلبي طيب الله ثراه و جعل الجنة مثواه» (ص ۳۳۶۱) که گویا به «علامة حلّی» اشاره دارد که معاصر سمرقندی بوده است؛ «قال بعض أكابر العلماء» (۸۳۶۳) که ظاهراً، به قرینه متنی که در پی می‌آید، اشاره به زین الدین کثّی است؛ «أجاب عن هذه الاعتراضات أستاذ المحققين نجم الملة و الدين» (۱۳۶۸۳)؛ «و أما ما نقله عن بعض أكابر العلماء و هو زين الدين الكثبي رحمه الله» (۲۳۶۴)؛ «هذه رسالة تأليف العلامة المحقق لسان الحكماء و المتكلمين أثير الحق و الملة و الدين الأبهري رحمه الله مشتملة على ثمانين عشرة مسألة في الكلام وقع فيها النزاع بين الحكماء و المتكلمين و أرباب الملل و الأديان» (۱۶۳۶۴-۱۷).

از آنجا که نسخه دیگری در دست نداشته‌ایم به اطلاعاتی که درباره دیگر نسخه‌های موجود فسطاس الأفكار در آثار دیگران هست برای اطلاع خواننده ارجاع می‌دهیم:

در مقدمه فسطاس الأفكار تصحیح نجم الدین پهلوان پنج نسخه زیر معرفی شده است که سه مورد نخست آن در بالا معرفی شدند:

۱. کتابخانه اباصوفیا با شماره ۲۵۶۵، تاریخ کتابت ۶۸۳ ق..، تعداد برگه‌ها: ۶۴ (۸۸-).
(۱۱۷۲).

۲. کتابخانه عاطف افندی با شماره ۱۶۷۳، تاریخ کتابت یکشنبه ۶ ذی القعدة ۷۵۸ ق..،
کاتب: محمد بن کمال المحمود.

۳. کتابخانه عاطف الفندی با شماره ۱۶۷۴، بدون تاریخ کتابت، تعداد برگه‌ها: ۵۴ (۲۲-).
(۱۵۵).

اما اطلاعات دو نسخه بعدی که به آنها دسترسی نداشته‌ایم بنا به آنچه در مقدمه پهلوان آمده چنین است:

۴. کتابخانه احمد ثالث طوبقای سرای ۸۳۳۹۹، تاریخ کتابت ۶۹۲ جمعه ۲۳ رمضان، تعداد برگه‌ها: ۶۷ (۱۶۷-۱۱).

۵. کتابخانه مانيسا (مغیسا) با شماره ۲۲۱۳، تاریخ کتابت ربیع الآخر ۷۰۸ ق.، محل کتابت تبریز، تعداد برگه‌ها: ۶۸ (۱۱-۶۸).

غلامرضا دادخواه، در مقدمه علم الاقاق، این موارد را افزوده است:

۶. کتابخانه خدابخش (هند) با شماره ۲۲۶۴، تاریخ کتابت یکشنبه ۶ ذی القعدة ۷۱۷ ق.، کاتب: محمد السومکی، تعداد برگه‌ها: ۱۲.

۷. کتابخانه احمد ثالث طوبقای سرای ۸۳۳۹۶، تاریخ کتابت: ۷۴۰ ق.

۸. کتابخانه دانشگاه استانبول با شماره ۳۲۲/۱، تاریخ کتابت ۷۱۱ ق.، تعداد برگه‌ها: ۱۳۸ (۱۱-۱۳۸).

آقای دادخواه در مکاتبه دو نسخه زیر را نیز به نویسنده این سطور معرفی کرده است:

۹. کتابخانه حسین چلبی به شماره ۷۷۲، تاریخ کتابت: سده هفتم، تعداد برگه‌ها: ۱۳۹.

۱۰. کتابخانه احمد ثالث، طوبقای سرای، به شماره ۳۴۱۸، تاریخ کتابت ۸۶۲ ق.، تعداد برگه‌ها: ۹۵.

مرکز فرهنگ و میراث جمعه المجید (دبی - امارات) در پیوند زیر سه نسخه از قسطاس الأفكار را معرفی کرده است:

http://www.almajidcenter.org/contact_us.php

۱۱. کتابخانه دار الکتب الظاهرية به شماره ۷۸۹۲، تاریخ کتابت: ۷۴۳، کاتب: علی بن مصلح السمعانی، تعداد برگه‌ها: ۹۳.

۱۲. کتابخانه معهد الاستشراق به شماره 780 Nov614، تاریخ کتابت: جمعه ۲۱ محرم ۷۵۰، کاتب: بدر بن محمد الفاسینی، تعداد برگه‌ها: ۸۵.

۱۳. کتابخانه معهد الاستشراق با شماره ۸۱۰۸۱، تاریخ کتابت: پنج‌شنبه آخر صفر ۶۹۲،

کاتب: احمد بن عبدالمجید جمشید، تعداد برگه‌ها: ۱۵۶.

خزانة التراث (فهرس مخطوطات) در پیوند زیر پنج نسخه زیر را معرفی کرده است:

<http://shamela.ws/browse.php/book-5678#page-36125>

۱۴. کتابخانه رضا (سن پترزبورگ) به شماره ۸۴۳.

۱۵. کتابخانه سیاط (مصر) به شماره ۸۳۳.

۱۶. کتابخانه سلیم آغا (ترکیه) به شماره ۷۲۱.

۱۷. کتابخانه الظاهریه (دمشق) به شماره ۷۱ (۱۹، ۲۰).

۱۸. کتابخانه رامپور (هند) به شماره ۱/۴۵۱ (۲۰۶).

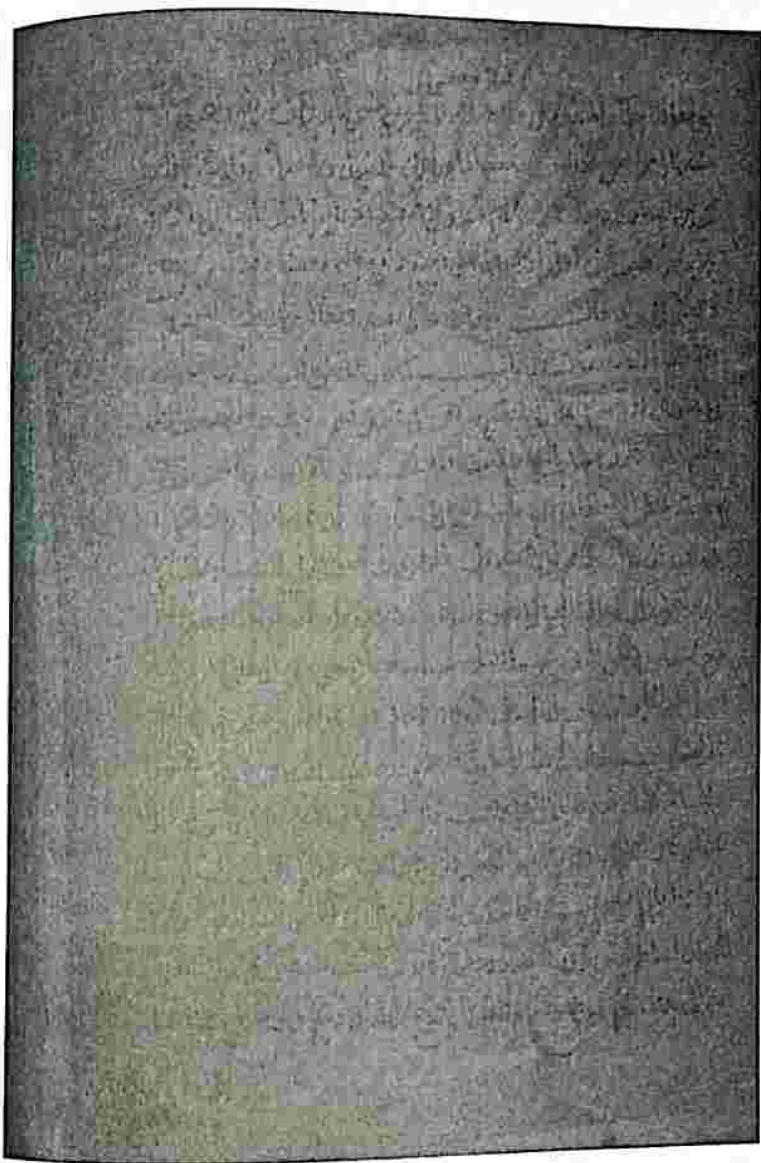
نسخه‌های مورد استفاده

در آغاز کار، تنها سه نسخه در اختیار داشتیم: یکم، نسخه دست‌نویس آستان قدس (با شماره ۱۰۶۵۰) با تصاویر بسیار کم‌کیفیت ولی از نظر متن نسبتاً قابل قبول؛ دوم، نسخه دست‌نویس مجلس (با شماره ۳۸۵۹) با تصاویر بسیار باکیفیت و نسبتاً خوش خط اما متأسفانه از نظر متن با اغلاط فراوان؛ و سوم، نسخه چاپی پهلوان. نسخه مجلس را از همان آغاز به دلیل خطاهای بسیار فراوان آن کنار گذاشتیم و کار را با دو نسخه دیگر انجام دادیم. در موارد بسیاری ناگزیر بودیم تا به دست‌نوشته‌های شرح القسطاس نیز مراجعه کنیم. هرچند عبارت‌های متن و شرح گاه بسیار به هم نزدیک شده و در مواردی عیناً یکی می‌شدند، در مواردی هم از یک‌دیگر دور می‌گشتند و گاه متن و شرح با هم نمی‌خواندند و همین مسئله، کار تطبیق و مقابله را دشوار می‌ساخت.

خوشبختانه، پس از مقابله و تصحیح اولیه به کمک دو نسخه قدس و پهلوان، به لطف دوست گرامی آقای احمدرضا رحیمی ریه، به سه دست‌نویس از کتابخانه‌های ترکیه (ایاصوفیا ۲۵۶۵ و عاطف افندی ۱۶۷۳ و ۱۶۷۴) دسترسی پیدا کردیم که مقابله با دو نسخه ایاصوفیا ۲۵۶۵ و عاطف افندی ۱۶۷۳ را در دستور کار قرار دادیم و از آنجا که نسخه عاطف افندی ۱۶۷۴ فاقد تاریخ کتابت بود و گویا دو یا چند نویسنده آن را استتساخ کرده بودند و در موارد بسیاری به نسخه ایاصوفیا شباهت داشت از مقابله و تصحیح آن پرهیز کردیم.

در پانوشته‌ها، برای دست‌نویس‌های آستان قدس، ایاصوفیا و عاطف افندی کوتاه‌نوشت‌های «ق»، «ص» و «ع» را و برای چاپ پهلوان کوتاه‌نوشت «پ» را به کار برده‌ایم.

تصویر صفحاتی از نسخه‌های استفاده شده



صفحه نخست از دست‌نویس آستان قدس ش. ۱۰۶۵۰



صفحه پایانی از دست‌نویس آستان قدس ش. ۱۰۶۵۰

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا ولس
 لنجمل الله الذي تحت في العقول في ادراك هوته واعرف النبي كال
 الوهية وشهدت لهواذ على وجود ازبته والسلام على نوري
 من انفس القدس والشم المرضية خصوصا على جنات البر بمصالحات
 اليه حجروا له واجابه الطاهر من بعد هذا الكتاب جامع النور
 المنطق او ردنا فيه جملا واقته واصولا كافيته من معاليه العلم المبرر
 والفضل المتعلق من محرمه من احداث شرهه واعراضات غريبه
 منبر الى مواضع الخلاف ومعنا لما هو احرى بالقول والاعتراف
 والمردون من كل محجة الانصاف وتلخيص طريق اعتناقنا من
 في دنايتها وتامل في حقائقتها وان لا يميل الى احاطت تعصبا ولا يقض
 حاب التي متعللا ولا قاله بنى دينه وكفى به علما ومبناه قطاب
 الافكار في محقق الاسرار وهو مرتب على علمه ومثالث في
 التصورات و ٢٢٠ التصديقات اما المقدمة فعمما فضلا
 كنه ما هي المطلق وجهها لمحاله اليه قالوا العلم اما تصور ان كان
 احرار كابدون الحكم واما تصديق ان كان حقه والجميع تصديق
 فلوهم ان تصور طر في القضية لا يكون تصور اخر لو ان كان
 وقالوا العلم اما تصور ان كان احرار كابدون اعتبار الحكم او تصديق
 ان كان اعتبارا ويمكن التمسك عن هذا المذهب اجاره ارجى
 ان يقال العلم اما تصور ان لم يكن العلم داخلية او تصديق ان كان
 داخلية العلم المبرر عند بعض الماخزين واما القطار والجميع
 من الماخزين فذهبوا الى ان التصديق هو الحكم فقط وتصور الظرفين
 شرطه لا شرطه وعلى المذهب الاول بالعكس وزاد عليهم انه ان
 اعتبرت الطبيعة الاجتماعية في هذه التصورات المثلث لم يكن التصديق
 علما لكون ما ليس يعلم فيه اذ الهيئة الاجتماعية ليست علما بل معلوم
 ولا يكون التصديق علما لاعلموا احدا وانكلام فيه وانما اعراضا

۱۷۶

اخصیه استوار و جود و دوزن هود المحدثه کما از این بکون استعاره
 ذکر آن شیء الدی هراخص من المدعی لازم من بکون واقعا
 فی الحاق اولی من ثان و اقعا ملزم بکون المدعی و ان لم یکن
 مایتا بحسب ان بکون المدعی ثابا فی الجملة لانه لو لم یکن ثابا اصلا ملزم
 بخاصه و اما لانه کما ثبت ثبت المدعی و کما لم یثبت ثبت فلا یکن
 اخص خاصا هدا حفظ حمله ایضا کما مر فی شیء الاخص ادا
 لم یکن موجودا جازا ملزم بکون ذلك باسعار کون شیء الاخص لا المدعی
 لا تصرف امر ثابا لان العدم لاح ملزم بکون ثابا لانه او لم یکن
 فان کان ثابا لا یلزم الحال و وجود ثابت و بتدبیر تسلیمة
 و بکون الاخص مایتا یکنها و ان لم یکن ثابا لا یلزم المدعی
 و الاثبت عدمه کما ثبت بنفس تحول العدم ثبت عدم المدعی
 و یحسب لاقول کما ثبت المدعی ثبت تحول العدم و بذلك الحال
 حسب ما یلزم راسا المدعی علی ذلك التقدیر لانه و عدم ایا جتی
 منعکس بکون لا یکن المدعی ثابا یلزم انما احاطه اشار
 لانه لزم متفق جمع لا متضاد علی هذا التقدير لزم ثبوت نقص
 اسعار الاشیا علی ذلك التقدير حکما ثبت هذا السدس ملزم
 نقص اسعار الاشیا و یعکس بقولنا لوانی جمع
 الاشیا ملزم ثبوت المدعی و یوهم ان حمله عمل ما
 من ادا لا یلزم من عدم اسعار جمیع الاشیا علی هذا التقدير لزم
 بقیض انما استلزم هذا التقدير جتی یعکس بکون العیض
 ثابت المصنف ادام الله طلاله و هذا اخر ما
 امکن فی هذا الاوانع من الامتاعات المدبغة و الحمد لله رب العالمین
 الفیت و استغاث بحصول علوم اخری و روحانی عمل
 اذ ان الی علم بالشیء و نصا حقا الوقوف علی الله فی
 انما انه خیر موفی و معین و الحمد لله رب العالمین
 و قد دفع الذی من البیع فی سنة و الی سنة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في العقول في ادراك
مؤنه واعرف الله بكل الوشيت واللات
المؤاتة على وجوب الدليته والنبلاء على
قوى المنيب القدسية والقيم المصية
خصصا على خير البرية وصلاح الآيات الملية
محمد وعلى والاهل الطاهرين وبنده
في باب جامع لقواس المنطوق والادب
جلاله وفيه اوجلا منه من مقال العباد
المقدمين والفضل المضاف من حجة
بناداة شرفه واعراضات غرضه ميرالي
مواضع الخلاف ومعيها لما هو اجري القول
والاجتهاد في المخرج من بيده حجة الانصاف
ولقد عن طريق الانصاف ان يجمع دقا ينها
ديانة في حقايقها وان الميل الى الجاهل
ولا يرفض جانب الحق فقلنا والى فالتة
منه ومنه وكفى به حكيماء بمقتضى سلطان
الانصاف في تحقيق الاسرار وهو مرتب على
مقدمه ومقالين الاولى في السموات
والثانية في المصداقات اما المقدمة
فصلان الاول في ماهية المنطوق ووجه

ولا توفقه الى بانته العلي العظيم وهذا آخر
 ما امكننا في هذا الاران من المباحث
 المنطقية والجدر لله مع استعال العلب
 واستتغاب الفكر بمحصل علوم
 اخرى ونرجوان مصلنا الرمان الى نظم
 باخي اقباسه ورضا جننا الدونيق
 من الله تعالى في امانه انه خير موفيق
 ومعين ولحمد الله رب العالمين وصلى الله
 على محمد خاتم المرسلين والحمد لله رب العالمين

فرع من مذهب بعون الله
 وحسن توفيقه الداعي الى
 المسلمين بالحير محمد
 كمال المحمدي من ليلم الاجل
 السادس من شهر اسم المبارك
 ذي القعدة سنة ثمان وخمسين
 وسبعمائة اسألك اللهم
 القمع به وعلمك الاول والاخر



قسطاس الأفكار في المنطق

لشمس الدين السمرقندي

قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار

شمس الدين محمد ابن أشرف السمرقندي

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ وَفَق^١

الحمد لله الذي تَحَيَّرَ العقول في إدراك هويته، و اعترفت النُهي^٢ بكمال ألوهيته، و شهدت الحوادث على وجوب^٣ أزليته.

و السلام على ذوي الأنفس القدسية و الشيم^٤ المرضية؛ خصوصاً على خير البرية و^٥ صاحب الآيات البهية محمد، و على^٦ آله و أصحابه الطاهرين.

و بعدُ فهذا الكتاب جامع لقوانين المنطق أوردنا^٧ فيه جملاً وافيهً و أصولاً كافيةً من مقالة العلماء المتقدمين^٨ و الفضلاء المتأخرين^٩، مشحونةً بزيادات شريفة و اعتراضات غريبة، مشيراً إلى مواضع الخلاف، و معيناً^{١٠} لما هو أحرى بالقبول و الاعتراف.

١. رَبِّ وَفَق: رَبِّ تَمَّ و يَسَّرَ ص.

٢. النُهي: أي العقول، جمع النُهيّة بمعنى العقل.

٣. وجوب: وجود ص.

٤. الشيم: جمع الشيام أي التراب و الطينة.

٥. و: - ص.

٦. على: - ص.

٧. أوردنا: أوردت ع.

٨. المتقدمين: المتأخرين ص.

٩. المتأخرين: المتقدمين ص.

١٠. معيناً: معيّنات ع. الظاهر أنّ «معيّناً» بحذف التشديد يوافق المعطوف عليه «مشيراً» في الوزن و أنّ «مُعَيَّنَاتاً» بالتشديد يوافقه في المعنى؛ فلذلك منها وجه.

و المرجو^١ فمن سلك محجة الإنصاف و بُغِذَ عن طريق الاعتساف أن يُعْمَنَ في دقائقتها و يتأمل في حقائقها، و أن لا يميل إلى جانب تعصباً و لا يرفض جانب الحقّ تقلداً، و إلا فإلله يبني و بينه و كفى به علماً.

و سميناه^٢ «قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار». و هو مرتب على مقدمة و مقالتين. الأولى: في التصورات،^٣ و الثانية: في التصديقات.

١. و المرجو: فالمرجو ع.

٢. سميناه: سمينته ع.

٣. التصورات: التصور ع، پ.

المقدمة

ففيها فصلان:

الفصل الأول

في ماهية المنطق ووجه الحاجة إليه

[التصور والتصديق]

[التصور والتصديق عند المتأخرين]

قالوا:

«العلم إما تصور إن كان إدراكاً بدون الحكم، أو تصديق إن كان معه»^١

١. راجع منطق المشرقيين و المدخل من منطق الشفاء للشيخ إذ يقول فيها:
و الأشياء التي تحصل في أوهامنا و أذهاننا لا بد لها أن تتمثل في أذهاننا فنتصورها. و حينئذ لا
يخلو:

١. إما أن نكون قد تصورنا منها تصوراً لا يصحبه تصديق.

٢. أو نكون تصورنا منها تصوراً يصحبه تصديق.

و التصور الذي لا يصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول القائل «إنسان» و قولنا «الحيوان الناطق
المائت» و قولنا «هل نثني؟».

و التصور الذي يصحبه التصديق هو مثل تصورنا قول القائل «الأربعة زوج» إذا صدقناه أيضاً
فإنه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه. (منطق المشرقيين ص ٩).

الشيء يعلم من وجهين:

و «المجموع تصديق»^١.

فلزعم أن تصوّر طرفي القضية حينئذ^٢ لا يكون تصوّراً. فهربوا من ذلك و قالوا:
«العلم إنما تصوّر إن كان إدراكاً بدون اعتبار الحكم، أو تصديق إن كان مع اعتباره»^٣.

١. أحدها أن يصوّر فقط؛ حتى إذا كان له اسم فنتطّلع به ثمثّل معناه في الذهن و إن لم يكن هناك صدق أو كذب. كما إذا قيل «إنسان» أو قيل «افعل كذا» فإنك إذا وقت على معنى ما تخاطب به من ذلك كنت تصوّرتّه.

٢. والثاني أن يكون مع التصوّر تصديق. فيكون إذا قيل لك مثلاً «إن كل بياض عرض» لم يحصل لك من هنا تصوّر معنى هذا القول فقط بل صدقت أنّه كذلك. (الشفاء، المدخل، ص ١٧ س ١٢-٧).

١. قال فخر الدين الرازي في منطق المختص ص ٧ وفي الرسالة المنطقية ص ٤٣١ ما هذا نصّه: «إن تصوّراً ما إذا حكم عليه بنفي أو إثبات كان المجموع تصديقاً».

٢. حينئذ: أي حين التصديق؛ أي إذا كانا مع الحكم.

٣. قال فخر الدين الرازي في كتابه بمحصل أفكار القدماء والمتأخرين:

إذا أدركنا حقيقة فإما أن نعتبرها من حيث هي من غير حكم عليها لا بالنفي ولا بالإثبات و هو التصوّر؛ أو نحكم عليها بنفي أو إثبات و هو التصديق. (تلخيص المحصل ص ٦).

و قال نصير الدين الطوسي عن هذه العبارة مفسراً إيّاها:

أقول: خالف المصنف سائر الحكماء في التصديق، فأنه عنده «إدراك مع الحكم»، كما أنّ التصوّر «إدراك لا مع الحكم»، و عندهم أنّ التصديق هو الحكم وحده، من غير أن يدخل التصوّر في مفهومه، دخول الجزء في الكل. و التصوّر هو الإدراك الساذج. فكأنهم قسموا المعاني إلى نفس الإدراك و إلى ما يلحقه، و قسموا ما يلحقه إلى ما يجعله محتملاً للتصديق و التكذيب، و إلى ما لا يجعله كذلك. كالهيات اللاحقة به في الأمر و النهي و الاستفهام و التمتي و غير ذلك و ستموا القسمين الأولين بالعلم.

و ضمير «هو» في لفظ المصنف في قوله «و هو التصديق» يرجع إلى مصدر «أدركنا» كما هو في لفظه: «و هو التصوّر»، و لا يجوز أن يرجع إلى مصدر «نحكم» في قوله: «أو نحكم عليها» لأن ذلك يقتضي كون التصديق هو الحكم وحده. (تلخيص المحصل ص ٦).

و نحن نقول: ليس النزاع إلا لفظياً لأن الرازي استعمل اصطلاح «التصديق» هنا بمعنى «القضية المعقولة» التي تتركّب من ثلاث تصوّرات، لا بمعنى «الحكم الذهني» الذي لا جزء له. و العلاقة هي علاقة الحاكم و المحكّم أو علاقة المتعلّق و المتعلّق لأن القضية متعلّق التصديق إذ التصديق لا يكون إلا تصديق قضية كما أنّ التصوّر لا يكون إلا تصوّر معنى. و الشاهد لما ذكرنا هو أنّ تقسيم المنطق إلى مباحث التصوّرات و التصديقات

و يمكن التعبير عن هذا المذهب بعبارة أجلى و هي أن يقال:
«العلم إما تصوّر إن لم يكن الحكم داخلاً فيه، أو تصديق إن كان داخلاً».^١
هذا هو المشهور عند بعض المتأخرين.^٢

[التصوّر و التصديق عند القدماء و المتأخرين]
و أما القدماء^٣ و المحققون من المتأخرين^٤ فذهبوا إلى أن التصديق هو الحكم فقط و تصوّر الطرفين شرط له لا شطره.^٥
و على المذهب الأول بالعكس.^٦

ليس إلّا بل مباحث المعاني و القضايا، و أن المعاني هي محكيات التصوّرات و متعلقاتها و القضايا هي محكيات التصديقات و متعلقاتها.

١. داخلاً: + فيه ب.

٢. بعض المتأخرين: راجع أفضل الدين الخونجي في كشف الأسرار عن غوامض الأفكار ص ٦؛ أثر الدين الأعرجي منتهى الأفكار في إبانة الأسرار ص ١٩٩؛ خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ٩٧؛ سراج الدين الأرموي في مطالع الأنوار (انظر لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٩)؛ نجم الدين الكاتبي في الرسالة الشمسية.

٣. المنطقيات للفارابي، ج. ١ ص ٢٦٦: «التصديق في الجملة هو أن يعتقد الإنسان في أمر حكم عليه بحكم أنه في وجوده خارج الذهن على ما هو معتقد في الذهن».

٤. راجع أثر الدين الأعرجي منتهى الأفكار في إبانة الأسرار ص ٧٩ و ١٩٩؛ نصير الدين الطوسي تلخيص الحصل ص ٦.

٥. شطره: شطر ق.

٦. شرط له أو شطره: لم نجد هذين الاصطلاحين في آثار من هو قبل المصنف، بل وجدناها من معاصري المصنف في شرح حكمة الإشراف لقطب الدين الشيرازي:

فالتصوّر هو حصول صورة الشيء في العقل مع قطع النظر عن الحكم. لست أقول «مع التجرد عن الحكم» - كما قال جماعة من المتأخرين «لأن الأمر الحاصل في العقل إن لم يكن معه حكم فهو التصوّر و إن كان معه حكم فهو التصديق» - فإن ذلك ينافي كون التصوّر شرط التصديق، كما هو عند الأقدمين، أو شطره، كما عند المحدثين (شرح حكمة الإشراف ص ٣١).

٧. على المذهب الأول بالعكس: أي التصوّر شرط للتصديق لا شطره.

[ليرانان على تعريف المتأخرين للتصور والتصديق]

و يرد عليهم أنه إن اعتبرت الهيئة الاجتماعية في هذه التصورات الثلاثة^١ لم يكن التصديق علماً لدخول ما ليس بعلم فيه إذ الهيئة الاجتماعية ليست علماً بل معلومةً و ألا يكون التصديق علوماً لا علماً واحداً. و الكلام فيه.

و لئن أغمضنا عن ذلك لكن هذا المذهب أولى و أوفق بأحكام التصديق لأنهم اتفقوا على أن بداية التصديق و كسبيته و صدقه و كذبه و يقينيته و غير يقينيته إنما تعتبر بالقياس إلى الحكم فقط. فجعل «التصديق» عبارة عن «المجموع» لا يناسب ذلك إذ يتعذر^٢ جعل الشيء بدخماً أو يقينياً أو صادقاً مع كون بعض أجزائه كسبياً و غير يقيني و غير صادق.

و هذا الخلاف وإن كان راجعاً إلى الاصطلاح - و لا مشاحة في الاصطلاحات - لكن ترك الأولى بلا ضرورة مستتبع، بل في قوة الخطأ عند المحصلين. فنختار ما ذهب إليه المحققون. فنقول:

[معنيان للعلم]

يجب أن تعلم أن المراد بـ «العلم» هاهنا:

١. ليس «العلم» المفسر بـ «الاعتقاد الجازم المطابق»^٣ الذي هو قسيم «الجهل».
٢. بل ما هو أعم من أن يكون مطابقاً أو غير مطابق.^٤ و هو عبارة عن «حصول صورة من الشيء عند العقل».

١. الثلاثة: الثالث ص، ع، ق.

٢. يتعذر: ق؛ يعد ص، ع، ب.

٣. الاعتقاد الجازم المطابق: أخذ المطابقة في تعريف «التصديق» من آراء الأخرى: «التصديق هو أن يحصل في العقل صورة هذا التأليف مطابقة للأشياء أنفسها». (تنزيل الأفكار (الطوسي)، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٤٠)). و اعترض عليه نصير الدين الطوسي بأن المطابقة مأخوذة في «الصدق» لا في «التصديق».

٤. أعم من أن يكون مطابقاً أو غير مطابق: صرح بهذا الكلام نصير الدين الطوسي: إن قيد «المطابقة» إنما يعتبر في تفسير «الصدق» لا في تفسير «التصديق» بهذا المعنى [الاصطلاحي]، فإن التصديق بهذا المعنى ربما لا يكون مطابقاً أو لا يعتبر فيه المطابقة. (الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٤٠).

و حينئذ خرج جواب من قال «إنَّ العلم إذا انقسم إلى التَّصوُّر والتَّصديق و هما ينقسمان إلى العلم والجهل فيلزم^١ انقسام العلم إلى العلم والجهل».^٢

[انقسام العلم إلى التَّصوُّر والتَّصديق]

و هو إمَّا تصوُّر إن كان ذلك الشيء غير وقوع النسبة الإيجابية و لا وقوعها، أو^٣ تصديق إن كان أحدهما.

فالتصديق هو «أن يحصل عند العقل أنَّ تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة». و هذا المعنى هو بعينه حقيقة «الحكم»؛ فالتصديق هو الحكم.

[الإيجاب والسلب]

و الأول «إيجاب» و الثاني «سلب». و سَمَّاهُمَا المَعْلَم «إيقاعاً» و «انتزاعاً».^٤
و هذا المعنى هو الحكم العقلي؛ و اللفظ البدلّ عليه الحكم اللفظي.

١. فيلزم: ق، ع؛ فلزم ص.

٢. نقل عن ابن البديع البندهي ما يشابه هذا القول:

فائدة: قيل: العلم إمَّا تصوُّر إن كان إدراكاً ساذجاً و إمَّا تصديق إن كان مع حكم بنفي أو إثبات.
قال البندهي: إن أراد به «الساذج» الإدراك المقيّد بعدم الحكم فيجب أن لا يوجد التَّصوُّر في التصديق مع اتفاقهم أن كلّ تصديق فيه ثلاث تصوّرات. أو «الإدراك» فيكون مرادفاً للعلم فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه و غيره و جعل قسم الشيء قسمين له و كلاهما باطلان.
أجاب: بأنّ «التَّصوُّر» لفظ مشترك بين المعنيين. و المراد هاهنا «الإدراك المقيّد بعدم الحكم» و في قولهم «كلّ تصديق فيه ثلاث تصوّرات» «التَّصوُّر المطلق». (مكتبة راغب باشا المخطوطة رقم ١٤٦١ ص ٣٤٩ب ٢-٤).

٣. أو: و ص.

٤. و سَمَّاهُمَا: فسماهما ع.

٥. أرسطو، كتاب العبارة، الفصل الخامس 17a21، منطق أرسطو ١٩٨٠ ص ١٠٤، حيث يقول: «و إمَّا الحكم البسيط الكائن من هذه فمتمثلة لإيقاع شيء على شيء أو انتزاع شيء من شيء».

[تتقدم الإيجاب على السلب في التعقل]

فعلم أن السلب إنما يعقل بعد تعقل الإيجاب إذ عدم الوقوع إنما يتصور بعد تصور الوقوع. فلهذا قال الشيخ في الشفاء: «إن السلب لا يعقل ولا يذكر^١ إلا بعد تعقل^٢ الإيجاب»^٣.

[وجود العلوم الضرورية والنظرية]

وليس الكل من كل منها ضرورياً لا يحتاج في حصوله إلى فكر، وإلا لما جملنا شيئاً، ولا نظرياً يحتاج إليه، وإلا لما علمنا شيئاً، للزوم الدور أو التسلسل. فالبعض من كل منها ضروري والبعض الآخر نظري.

أو نقول^٤:

«ليس الكل ضرورياً إذ قد نحتاج في البعض إلى نظر وفكر، ولا كسبياً إذ قد يحصل البعض بلا رؤية^٥ وفكر».

١. يذكر: يدرك ق.

٢. تعقل: - ع.

٣. إن السلب لا يعقل ولا يذكر إلا بعد تعقل الإيجاب: لم نجد هذه العبارة في كتاب الشفاء بل وجدنا عبارات قريبة منها في كتب الخونجي والأرموي:

و أسطها الحولية الموجبة لما قيل أن الموجبة من كل واحدة من القضايا أبسط من السالبة بمعنى أن سلب كل شيء يعقل ويذكر مضافاً إلى ما يقابله من الإيجاب. فهو مسبوق بالإيجاب تعقلاً وذكرًا (الخونجي، كشف الأسرار ص ٧٢).

و أسطها الموجبة لأن سلب كل شيء لا يعقل ولا يذكر إلا مضافاً إلى إيجابه فهو مسبوق بالإيجاب في التعقل والذكر (الأرموي، مطالع الأنوار، شرح المطالع ص ٢٢٦).

والذي وجدنا قريباً من هذه العبارة في كتاب الشفاء هو هذا:

وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة. وكل عدم فإنه يتحدد ويتحقق بالوجود. والوجود لا يحتاج في تحققه أن يلتفت إلى العدم، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإيجاب رافعاً له؛ لأنه عدمه؛ وأما الإيجاب فهو وجودي مستغني عن أن يعرف بالسلب. فيكون السالب بعد الموجب. (الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الخامس ص ٢٤).

٤. أو نقول: أقول ق.

٥. رؤية: رؤية ب.

[شكّان في وجود العلوم الضرورية والنظرية]

فإن قلت: على الأول شكّان؛

فالأول: أنّه على تقدير أن يكون الكلّ كسبياً يكون قولكم «لو كان الكلّ كسبياً يلزم إمّا الدور أو التسلسل» أيضاً كسبياً. فكيف يمكنكم الاستدلال على إبطال هذا القسم؟
الثاني:

١. إن أردتم به «الضروري» «البدهي» فلا نسلم أنّه لو كان الكلّ غير بدهيّ يلزم الدور أو التسلسل، لجواز أن ينتهي إلى حتمي أو تجريبي أو حدسي أو غير ذلك من الضروريات.

فإن قلت: نحن نقول «ليس الكلّ كسبياً» وحينئذ يتم.
قلت: يتم ولكن لا ينتج ما ادّعيتم.

٢. وإن أردتم به «الضروري» كيف كان فلا نسلم أنّه لو كان الكلّ ضرورياً لما «هملنا شيئاً» لجواز التوقّف على الإحساس أو التجربة أو الحدس أو غير ذلك.

[الجواب عن الشكّين]

و الجواب:

عن الأول أنّ تلك القضية^١ معلومة في نفس الأمر. فلا نخلو من أن تكون معروفة على هذا التقدير^٢ أو لم تكن. فإن لم تكن يلزم انتفاء التقدير لاستلزامه خلاف الواقع^٣ وإلا فيتم ما ذكرنا و يلزم انتفاء التقدير أيضاً. فعلى كلّ تقدير يلزم انتفاء التقدير و هو المطلوب.
و عن الثاني أنّنا نقول: لو كان الكلّ ضرورياً كيف كان لما احتجنا إلى كسب؛ فتتدفع الشبهة. أو نقول:

ليس الكلّ كسبياً و إلا امتنع الاكتساب للدور أو التسلسل كما ذكر. و التالي باهمل. فلا بدّ من الانتهاء إلى ما هو حاصل بمجرد العقل أو بالحسّ أو بالتجربة أو بالتواتر أو بالحدس أو بالشبهة أو بالاصطلاح أو بالظنّ أو بالغلط.

فعلّم أنّ البعض من كلّ منهما مكتسب و البعض غير مكتسب.

١. و الجواب: فالجواب ع.

٢. تلك القضية: أي قوله «لو كان الكلّ كسبياً يلزم إمّا الدور أو التسلسل».

٣. هذا التقدير: أي تقدير أنّ المقصود من «الضرورة» هو «البدهي».

[شك ثالث]

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون انتهاء الكل إلى الغلط؟ وحينئذ لا يكون التالي باطلاً.
قلت: هنا وإن كان جائزاً في بعض الصور و أما في الكل فغير جائز كما في الرياضيات و
البيثنيات.^١

[شك رابع]

ولتأمل أن يقول:

١. إن كان المراد بـ«التصور» تصوّر الشيء «بوجه ما» فلا نسلم أن الكل ليس بضروري.
٢. وإن كان المراد بـ«التصور»^٢ تصوّر الشيء «بحقيقته» فلا نسلم أن الكل لو كان كسبياً يلزم الدور أو التسلسل. وإثنا يلزم إن لو كان تصوّر كنه كلٍ منها متوقفاً على تصوّر كنه الآخر، لجواز حصول معرفة كنه الشيء بمعرفة شيء آخر بوجه ما، كمعرفة الماهيات المركبة بمعرفة بسائطها المعلومة بوجه ما - إذ هي مرسومة^٣ بالعوارض والإضافات - ويكون ذلك الوجه أيضاً معلوماً بوجه ما.

[الجواب عن الشكّين]

ثم البعض النظري من كلٍ منها يمكن تحصيله من البعض الضروري بالفكر و هو «ترتيب أمور حاصلة للتأني إلى مجهول». و لذلك الترتيب طرقٌ معينة و شرائطٌ مخصوصة لا تُعرف بالضرورة و إلا لما وقع التناقض في مقتضى^٤ الأفكار.
فاحتيج^٥ إلى قانون يفيد عرفان تلك السبل و الشرائط و الإحاطة بالصحيح و الفاسد منها و هو «المنطق». و رسموه بأنه «آلة قانونية تعصم الإنسان مراعاتها عن أن يضلّ في فكره».^٦

١. انظر الخوئي، كشف الأسرار، ص ٧ س ٧.

٢. بالتصور: - ع، ق.

٣. مرسومة: + بالحواص ع.

٤. مقتضى: مقتضيات ع.

٥. فاحتيج: فاحتاج ب.

٦. هنا التعريف للشيخ في الإشارات والتنبيهات. انظر: الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، ج ١، ص ٩.

[لشكالات ثلاثة على المنطق]

فإن قيل:

١. [امتناع تعلم المنطق:]

لو توقّف الاكتساب على المنطق لامتنع لامتناع تعلم المنطق؛ لأنه ليس ضرورياً بجميع أجزائه و إلا امتنع الغلط في الأفكار لكون المبادئ بأسرها و كون العلم بجميع طرق الانتقال^٢ منها^٣ إلى النظريات حينئذ ضرورياً. فهو^٤ إذن نظري إما بكل أجزائه أو ببعضها^٥. فلا بدّ من النظر المحجوج إلى ما ذكرتم من القانون؛ و يلزم إما الدور أو التسلسل^٦.

٢. [عدم الفائدة في تعلم المنطق]

و لئن سلمنا جواز تعلمه لكنه غير مفيد إذ غير المنطقي قد يُصيب في أفكاره^٧ و المنطقي قد يُخطئ^٨.

[دفع دخل]

ثم يقال: لا يجاب عن الأول بأنّ «البعض منه بدعيّ و البعض كسبيّ مكتسب من ذلك البدعيّ بطريق بدعيّ»؛

لأنه لو كان كذلك يلزم إما امتناع الغلط في الأفكار أو الاحتياج؛ لأنّ البعض البدعيّ مع الطريق البدعيّ: إن كان بدعيّ الاستلزام للبعض الكسبيّ، اشترك العقلاء في المنطق فامتنع الغلط في الأفكار. و إلا احتجّ إلى قانون آخر.

١. كون: + جميع ع.

٢. العلم بجميع طرق الانتقال: أي علم المنطق.

٣. منها: أي من المبادئ.

٤. فهو: أي فعل المنطق.

٥. بعضها: أي بعض أجزائه.

٦. انظر الخونجي، كشف الأسرار، ص ٧ س ٣-٦.

٧. انظر الخونجي، كشف الأسرار، ص ٧ س ١٤-١٥.

٨. انظر الخونجي، كشف الأسرار، ص ٧ س ١١.

٣. [عدم بدها الخلف والعكس]

كيف و عمدة الطرق التي يكتسب بها^١ الكسبي^٢ من المنطق من البدعي^٣ منه^٤ هي الخلف و العكس و هما كسيان: أما الخلف فلتوقفه على معرفة القضية و السلب و الإيجاب و الجهة و غيرها و كل ذلك كسبي. و أما العكس فكذلك لأنه مبرهن.^٥

[الجواب عن امتناع تعلم المنطق]

فالجواب عن: أنه لا يلزم من «كون البعض^٦ بدعيًا بدعيًا الاستلزام للبعض الكسبي» «كون الكل عاليًا بالمنطق» لأنه قد يتوقف على تصور أطراف القضايا و وجه التأليف بين القضايا و على تصور^٧ البعض الكسبي لأن القضية و إن كانت بدعية لكن لا يلزم العلم بها إلا بعد تصور طرفيها.

[الجواب عن الدور و التسلسل]

و لا يعود الإشكال لأن تصور الأطراف قد يحصل بأدنى إشارة و تنبيه على وضع و اصطلاح سالم عن الغلط؛ إذ العلوم النظرية على قسمين:

١. ما يحتمل الغلط،

٢. و ما لا يحتمله، بل يكون بحيث إذا سُمع عُلم من غير تكلف و^٨ يتعذر الوقوف عليه ما لم يُستمع.

١. بها: - ق، ع.

٢. الكسبي: كسبي ق.

٣. منه: أي من المنطق.

٤. هي: هو ص، ق.

٥. لأنه مبرهن: أي لأن العكس مبرهن بالخلف أو الافتراض.

٦. البعض: المجموع ص، ب. المجموع ق.

٧. تصور: - ب.

٨. و: - ب.

كالمعرفات من الموضوعات و المصطلحات^١ مثل معرفة الكليات الخمسة^٢ فإنه إذا قيل "نعني بـ«الجنس» هذا المعنى و بـ«الفصل» ذاك" فقد يقبل العقل بلا كلفة. و أكثر كتاب الكليات من هذا القبيل.

و كذا تعريف القضايا و التناقض و العكس. و وجه تأليف الأقيسة من هذا القبيل.

[الجواب عن عدم الفائدة لخطأ المنطقي]

و الطريق في الكلّ هو الخلف و هو بدعي. و التوقّف إنّما هو للأطراف لا للنسب.^٣
و العكس - و إن كان كسبياً لكنه - مكتسب من الخلف و غيره من الطرق اليقينية؛
فانعمدوا عليه.

[الجواب عن عدم الفائدة لإصابة غير المنطقي]

و عن: أنّ الإصابة:

١. قد تكون لوقوع الفكر على الترتيب البدعي الاستلزام مثل الأول و الاستثنائي؛
٢. و قد تكون مطلقاً للمؤيد من عند الله؛^٤ و استغناؤه لا يوجب استغناء الغير.^٥

[الجواب عن عدم الفائدة لخطأ المنطقي]

و عن: أنّ الغلط قد يقع عن المادّة، لا عن الصورة التي هي من وظائف المنطق.

١. المعرفات من الموضوعات و المصطلحات: أي الموضوعات و المصطلحات المعروفة، أي المصطلحات التي تُعرف عادة في المنطق.

٢. الخمسة: الجنس ص.

٣. للأطراف لا للنسب: أي لأطراف القضية من الموضوع و المحمول و السور و الجهة، لا للنسبة الحكيمة بينها.

٤. للمؤيد من عند الله: استثناء «المؤيد من عند الله» من الحاجة عن تعلّم المنطق مقتبس من كلام الشيخ في مدخل الشفاء هذا:

و أمّا هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر و الروية، إلا أن يكون إنساناً مؤيماً من عند الله، فتكون نسبته إلى المروءة نسبة البدوي إلى المتعزّين. (الشفاء، المدخل، المقالة الأولى، بحماية الفصل الثالث، ص ٢٠).

٥. انظر الخونجي، كشف الأسرار، ص ٨ س ١٢-٧.

الفصل الثاني

في موضوع المنطق

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن «عوارضه الذاتية».

[العوارض الذاتية]

وهي ما يكون منشأ عروضه الذات. وذلك:

١. إما أن يكون بلا وسط كالمتعجب للإنسان،
٢. أو بوسط مساو كالضحك بواسطة التعجب،
٣. أو بجزئه كالحركة بواسطة أنه جسم إذ منشأ عروض هذه الأقسام هو الذات.

[العوارض الغريبة]

و أمّا ما يعرض بواسطة أمر خارج:

١. أخض كالضحك للحيوان لكونه إنساناً،
 ٢. أو أعم كالحركة للأبيض لأنه جسم،
- فلا يكون عرضاً ذاتياً إذ ليس للذات مدخل في إنشاء هذا العروض.
٣. وكذا ما يعرض بواسطة أمر مبالغ كالحرارة للجسم بالمسخن^١.
- وسموا القسمين الأولين «عرضاً غريباً». والظاهر أن الثالث أيضاً منه^٢.

١. بجزئه: لجزئه ب.

٢. بالمسخن: المسخن ق.

٣. المسخن: كالنار والشمس.

٤. قطب الدين الرازي استحسّن هذا الرأي:

و زاد بعض الأفاضل قسماً سادساً رأى غده من الأعراض الغريبة أولى و هو أن يكون بواسطة أمر مبالغ كالحرارة للجسم المسخن بالنار أو شعاع الشمس. و الصواب ما ذكره. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٤٢ س ١٠٠-٨).

فهذه^١ ستة أقسام؛ ثلاثة منها^٢ عرض ذاتي و ثلاثة غير ذاتي، و الحصر فظاهر.

[موضوع المنطق عند الشيخ]

و قال الحقون من المتقدمين و المتأخرين؛ لما كان المنطق نفسه يبحث عن الكلّي و الجزئي و الذاتي و العرضي و الموضوع و المحمول أي المعقولات الثانية^٣ - لا من حيث هي فإن ذلك على الفلسفة الأولى؛ و البحث عنها في المنطق من المبادئ لا من المسائل؛ بل - من حيث إنهما^٤ كيف يمكن التأدي بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات و على أي وجه،

كما أن البناء مثلاً إذا بحث عن الأعمدة و اللبن فلا يبحث عنها من حيث إنهما بسيطة أو مركبة، حارة بالطبع أو باردة، نامية أو جامدة، بل من حيث إن البيت كيف يلتئم منها و من حيث يتوقف عليها التيام البيت ككونها صلبة و رخوة، مستقيمة و معوجة، كبيرة و صغيرة؛^٥ فكذا المنطق يبحث عنها من حيث يحتاج إليها في أمر الموصل. فالمعقولات الثانية^٦ هي موضوع المنطق.^٧

١. فهذه: هذا ق.

٢. منها: - ق.

٣. المعقولات الثانية: أول من بحث عن المعقولات الثانية هو الفارابي في كتابه الحروف (ص ٦٤) ثم الشيخ في التعليقات (بدوي ص ١٦٧؛ موسويان ص ٥٠٢-٥٠٣).

٤. إنهما: انه ع، ق.

٥. مثال البيت و البناء (باني البيت) من الشفاء، المدخل، ص ٢٢.

٦. فالمعقولات الثانية: هذا جواب «لما كان المنطق».

٧. فالمعقولات الثانية هي موضوع المنطق: أول من اتخذ المعقولات الثانية كالموضوع للمنطق هو الشيخ في التعليقات (بدوي ص ١٦٧؛ موسويان ص ٥٠٢-٥٠٣): «موضوع المنطق هو المعقولات الثانية المستندة إلى المعقولات الأول، من حيث يتوصل بها من معلوم إلى مجهول». ثم تبعه غر الدين الرازي في منطق المحقق (ص ١٠): «و موضوع المنطق المعقولات الثانية من حيث إنه يمكن أن يتأدى بواسطتها من المعلومات إلى المجهولات».

أما الشيخ في مدخل الشفاء جعل موضوع المنطق «ماهيات الأشياء» من حيث هي محمولات و موضوعات و غيرها:

و كذلك صناعة المنطق فإنما ليست تنظر في مفردات هذه الأمور، ... و لا أيضا في ماهيات الأشياء من حيث هي ماهيات، بل من حيث هي محمولات و موضوعات و كليّات و جزئيات و غير ذلك مما إنّا يعرض لهذه المعاني من جهة ما قلناه فيها سلف. (الشفاء، المدخل، ص ٢٢).

[تفسير المعقولات الثانية]

و معنى المعقولات الثانية:

١. أتأ إذا تصوّرنا الماهيات و الحقائق من حيث هي فهي المعقولات الأولى.
٢. و إذا حكمنا عليها بأحكام تقييدية أو خبرية^١ بأن هذا مثلاً كلي و ذاك ذاتي و ذلك عرضي - إلى غير ذلك من الأحكام - فكونها كذلك معقولات ثانية.^٢
٣. و لو حكم على المعقولات الثانية بأحكام تقييدية أو خبرية فكونها كذلك في الدرجة الثالثة. و بحث المنطق وقع في هذه الدرجة و ما بعدها^٣ إذ يبحث عن كونها جنساً و فصلاً و نوعاً و خاصّة و عرضاً عامّاً و حدّاً و رسماً و كونها قضيتة و عكس قضيتة و نقيض قضيتة و قياساً و تمثيلاً إلى غير ذلك. و هي الحيثية التي يبحث المنطق عنها في المعقولات الثانية و يستعين بها في أمر الموصل. و هي أعراض ذاتية للمعقولات الثانية إذ «الجنسية» و «الفصلية» إتبا تعرضان^٤ للناقي^٥ من حيث هو ذاتي؛ و «الخاصّة» و «العرض العام» تعرضان^٦ للعرضي من حيث هو

و للشيخ في منطق المشرّقين كلام آخر غير هذا يجعل موضوع المنطق «المعاني» لا «الماهيات» و لا «المعقولات الثانية»:

و موضوعه «المعاني» من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصير به [المعاني] موصلة إلى تحصيل شيء في أذهاننا ليس في أذهاننا، لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان، كجواهر أو كليات أو كليات أو غير ذلك. (منطق المشرّقين ص ١٠).

١. تفسير المعقولات الثانية بـ «أحكام تقييدية أو خبرية» من الأعمري في خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ١٠٥.

٢. انظر الرازي، منطق المختص، ص ١٠.

٣. و ما بعدها: - ب.

٤. كونها: أي كون المعقولات الثانية.

٥. كونها: لم نعرف مرجع الضمير في «كونها» لأن الأمثلة التي ضرب للمعقولات الثانية و الثالثة لا تكون قضايا و لا عكوساً و لا نقائض و لا أقنسة و لا تمثيلات. لكنه سيقول آتياً إن القضية «تعرض لمجموع الموضوع و المحمول و الحكم» و لكن لا يصرح بأن الموضوع و المحمول و الحكم هي من المعقولات الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو غيرها.

٦. تعرضان: عرض ق، يعرض ص، ع، ب.

٧. للناقي: الباقي ب.

٨. تعرضان: - ق، يعرض ص، ع، ب.

عرضي؛ و «القضية» تعرض لمجموع الموضوع و المحمول و الحكم من حيث هي موضوع و محمول و حكم؛ و «القياس» يعرض لمجموع القضايا. هذا ما ذهب إليه المحققون.

[موضوع المنطق عند الخونجي]

و خالفهم قوم من المتأخرين^١ و قالوا:

المنطقي قد يبحث عن «الكلي» و «الجزئي» و «الناتي» و «العرضي» و «الموضوع» و «المحمول» فهي من المسائل. فنأخذ موضوع المنطق أعم من المغتولات الثانية لتدرج هذه الأحوال في المنطق. فالصواب أن نقول: موضوع المنطق المعلومات التصورية و التصديقية لا من حيث هي بل من حيث إنما توصل:

١. إلى مطلوب تصوّري:

a. إيصلاً قريباً و بهذا الاعتبار تسقى قولاً شارحاً،

b. أو بعيداً ككونها كلية و جزئية و ذاتية و عرضية و جنساً و فصلاً و خاصة و عرضاً عاماً،

٢. أو إلى مطلوب تصديقي:

a. إيصلاً قريباً و بهذا الاعتبار تسقى حجة،

b. أو بعيداً ككونها قضية و عكس قضية^٢ و نقيض [قضية]^٣ أخرى و أمثال ذلك،

c. أو أبعد ككونها موضوعات و محمولات و أشباهها.

هذا ما ذكره^٤

١. قوم من المتأخرين: هم أفضل الدين الخونجي و من تابعه كثير الدين الأنحري.

٢. قضية: - ب.

٣. [قضية]: الزيادة من شرح التسطاس.

٤. انظر الخونجي: كشف الأسرار ص ٨-٩ و الأنحري، خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ١٠٥.

[خللان في رأي الخونجي]

و لعلهم غفلوا عن كونها^١ من المبادئ كما قررنا.
ومع ذلك يلزمهم فساد آخر: وهو أن كل ما يبحث المنطق عنه فهو إما معلوم من المعلومات
التصورية أو التصديقية. فلو جعل موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لصار بحث
المنطق عن نفس الموضوع لا عن عوارضه.
هذا تحقيق هذا الموضوع.

[تقدم القول الشارح على الحجة]

و القول الشارح يستحق التقديم^٢ على الحجة وضعاً، لوجوب تقدم التصور على التصديق طبعاً،
إذ كل تصديق مسبوق بثلاث تصورات، لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور.^٣

[حاجة الحكم إلى «التصور بوجه»]

و يمكن تصورها بوجه ما، كما^٤ نحكم على جسم معين بأنه شاغل لحيز معين و^٥ ليس بشاغل لحيز
آخر، مع أننا لا نعلم حقيقته بل نتصوره بوجه ما.^٦

[شبهة المجهول المطلق]

فإن قيل: لو استدعى الحكم على الشيء تصوره بوجه^٧ ما لصدق «كل مجهول مطلقاً يمتنع الحكم
عليه». و التالي باطل لأن المحكوم عليه فيه:
١. إن كان مجهولاً مطلقاً فقد أمكن الحكم على المجهول مطلقاً فتناقض.

١. كونها: الظاهر أن المقصود من الضمير هو المعلومات التصورية والتصديقية، أو التصور والتصديق فإثما
من مبادئ المنطق ولا يبحث عنها في المنطق.

٢. التقديم: التقدم ب.

٣. الخونجي: كشف الأسرار ص ٩ س ٥-٣.

٤. كما: + لو ع.

٥. و: - ب.

٦. الخونجي: كشف الأسرار ص ٩ س ٩-٦.

٧. بوجه: لوجه ب.

٢. وإن كان معلوماً بوجه ما - وكلّ معلوم بوجه ما أمكن الحكم عليه - فالحكموم عليه بامتناع الحكم عليه صحّ الحكم عليه.^١

[جواب الخونجي عن الشبهة بانقسام القضية إلى الخارجية والحقيقية]
فأجابوا^٢ بأن:

١. التالي^٣ إن أخذ خارجياً؛ منعنا استلزام المقدم إياه لانتفاء موضوعه في الخارج، لأنّ كلّ موجود في الخارج فهو معلوم بأنّه موجود وشيء؛
٢. وإن أخذ حقيقياً فالاستلزام حقّ؛ لكنّ التناقض مدفوع لأنّا حكمنا عليه حال كونه معلوماً بأنّه «لو وجد و كان مجهولاً مطلقاً امتنع الحكم عليه» ولا تناقض فيه.^٤

[وجوه الخلل في جواب الخونجي]

أقول: هذا الحلّ ضعيف من وجوه:

- أ: لو أخذ التالي سالباً لبطل هذا الحلّ كما يقال «لا شيء من المجهول^٥ مطلقاً يصحّ الحكم عليه» لأنّه حينئذ غيبي عن الموضوع فيصدق خارجياً.
- ب: وجود الشيء في الخارج لا يوجب العلم به؛^٦ والعلم بوجود الطرفين غير شرط^٧ في القضية الخارجية، بل وجودها^٨ فيجوز كونه خارجياً^٩ مع كونه مجهولاً مطلقاً.

١. الخونجي: كشف الأسرار ص ٩ س ١٠-١٤. راجع أيضاً الرازي، منطق المختص ص ٨: الأعمري، خلاصة الأفكار ص ٩٨-١٠٠.

٢. فأجابوا: وأجابوا ب.

٣. التالي: أي تالي هذه القضية: لو استدعي الحكم على الشيء تصوّره بوجه ما لأصقّ «كلّ مجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه».

٤. خارجياً: خارجاً ب. أي قضية خارجية.

٥. الخونجي: كشف الأسرار ص ١٠.

٦. المجهول: مجهول ع، ق.

٧. وجود الشيء في الخارج لا يوجب العلم به: استحسن هذا القول قطب الدين الرازي:

وما يقال - من أنّ العلم بصفة الموجودية والشئئية لا يستلزم العلم بالموجودات، لما ظهر من الفرق بين العلم بوجه و بين العلم بالشيء بوجه - فكلام سديد. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٢ س ٧-٩).

٨. شرط: مشروط ص.

٩. بل وجودها: أي بل الشرط وجودها لا العلم بوجودها.

١٠. خارجياً: خارجاً ب.

ج: لو جاز كونه معلوماً بوجه فلم لا يجوز أن يكون خارجياً؟ وإن لم يجز فكيف يمكن هذا الحل؟

[حلّ المصنف للشبهة بانقسام القضية إلى الوصفية والذاتية]

بل حلّه أنّ التالي^١ قضية وصفية لأن ذات الموضوع^٢ لا يقتضي امتناع الحكم؛ بل مقتضي هو الوصف، معناه «كل مجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه ما دام مجهولاً مطلقاً»^٣ فيكون نقيضه قولنا: «بعض المجهول^٤ مطلقاً لا يمتنع الحكم عليه حين هو مجهول مطلقاً». وحينئذ لا يلزم التناقض لو كان المحكوم عليه معلوماً بوجه ما، سواء أخذ التالي موجباً أو سالباً.

فإن قلت:

نحن نقول هكذا: لو صح ما ذكرتم لأصدق «كل مجهول مطلقاً دائماً يمتنع الحكم عليه دائماً». و التالي كاذب لأنه حينئذ لا يمكن أن يكون المحكوم عليه معلوماً بوجه - وإلا يلزم أن لا يكون مجهولاً مطلقاً دائماً وهو خلاف المقدّر - فيكون مجهولاً مطلقاً و يلزم التناقض.

قلت:

«كون الموضوع معلوماً باعتبار أنّه مجهول مطلقاً» أمر ضروري، سواء قيّد الموضوع بالدوام أو بالضرورة أو لم يقيّد. بل تكون أمثال هذه القيود جارية مجرى جعل الشيء موصوفاً بنقيضه.

١. التالي: أي قولنا: «كل مجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه» لأنه تالي هذه القضية الشرطية: «لو استدعى الحكم على الشيء تصوّره بوجه ما لأصدق «كل مجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه»».

٢. ذات الموضوع: أي الشيء الذي هو مجهول مطلقاً.

٣. راجع الأنحري خلاصة الأفكار وثقافة الأسرار ص ١٠٠ س ١٤-١٦.

٤. المجهول: مجهول ع، ق.

٥. أو: و ب.

المقالة الأولى

في اكتساب التصورات

و فيها فصول:

[الفصل الأول]

في دلالة الألفاظ

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

[أقسام الدليل و الدلالة]

«الدليل»^١ هو الذي يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول. و «الدلالة» هي كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول.

[أقسام الدليل]

و الدليل إما لفظ أو غيره.

١. «الدليل»: لفظ «الدليل» يستعمل في المنطق في ثلاثة معاني: عام و خاص و أخص. أما العام فهو معنى «النال» المذكور في المتن هاهنا. و أما الخاص فهو معنى «الاستدلال» أو «الحجة» المبحوث عنه في مباحث التصديقات. و أما المعنى الأخص فهو قسم من «البرهان الإني» و هو الذي يكون الحد الأوسط معلولاً للنتيجة، أي لنسبة الأكبر إلى الأصغر. أما المعاصرون قد يستعملون «الدليل» في قبال «العلّة». أما الدليل و العلامة عند أرسطو هو «σημείον» (semion) و «τεκμήριον» (tekmerion) (راجع أرسطو، التحليلات الأولى، المقالة الثانية، الفصل ٢٧، تصحيح عبد الرحمن بدوي صص ٣١٣-٣١٤).

والثاني إما غير وضعي و يسمى «دليلاً عقلياً» كالأقيسة؛ أو وضعي و يسمى «[دليلاً] حسيّاً» كالعقود والإشارات و الثُّبُوب.
و الأول إما وضعي أو غير وضعي. و ما هو غير وضعي^١ إن كان بالطبع كـ«آخ»^٢ على الوجود^٣ يسمى «طبيعياً»؛ و لا ذـ«حدسياً» - و سماء بعضهم «عقلياً» أيضاً - كاللفظ البالّ على الالفاظ.^٤

[أقسام الدلالة الوضعية]

و إن كان وضعياً فدلالته على تمام ما وضع له «مطابقة» و على جزئه «تضمّن» و على الخارج «التزام»^٥ لكن «من حيث هي كذلك»^٦ احتراز عن اللفظ المشترك بين الكلّ و الجزء و بين الملزوم و اللازم.

١. و ما هو غير وضعي: - ق.

٢. كـ«آخ»: كالآخ ق، كآج ب.

٣. «آخ» على الوجود: هذا المثال للشيخ من دون أن يستقيه بالدلالة الطبيعية (الشفاء، العبارة، ص ٩).

٤. تقسم الدلالة على الوضعية و العقلية و الطبيعية (أو كما يقول المصنف، الوضعية و الحدسية و الحسية) كأنه يرجع إلى الإمام الرازي لكنه يطابق الوضعية بالمطابقة و العقلية بالتضمينية و الالتزامية:

دلالة اللفظ على المعنى إما أن تكون وضعية أو عقلية. و الأول دلالة اللفظ على تمام مسماه لأننا نعلم بالضرورة أن دلالة كلّ لفظ على تمام مسماه غير واجبة عقلاً. و الثاني دلالة اللفظ على لازم مسماه. و ذلك اللازم إن كان داخلياً فيه فهو التضمن و إلاً فهو الالتزام. (منطق الملخص، ص ٢٠).

الألفاظ الدالة قد تكون دلالتها بالطبع - لا بالاصطلاح - كن يقول «آخ» فيدلّ على الوجود. (شرح الإشارات، ج ١ ص ٣٩).

لكن الذي يفرق بين الدالّتين العقلية و الطبيعية هو الأرموي:

اللفظ البالّ على معنى بالعقل كدلالته على الالفاظ أو بالطبع كدلالة «أف» على الضجر و «آخ» على الوجود خارج عن هذه الأقسام. (بيان الحق و لسان الصدق، ص ١٢).

و نجد هذا التقسيم في ذروة التاج لقطب الدين الشيرازي:

أكر دلالت بر معنى بتوسط علم بوضع نباشد أن را دلالت عقلی خوانند، جون دلالت صوت بر مصوت، یا دلالت طبعی جون دلالت اخ اخ بر تاؤی (ذروة التاج، ص ٣٠٦).

٥. تقسم دلالة الألفاظ إلى المطابقة و التضمن و الالتزام من إبداعات الشيخ لحلّ بعض مشكلات المنطق (الشفاء، المدخل، ص ٤٣).

٦. من حيث هو كذلك: هذا قيد زاده فخر الدين الرازي إلى تعريف دلالة التضمن في منطق الملخص:

[شروط الدلالة]

و في الدليل الوضعي يشترط العلم بالوضع،
و شرط الالتزامية للزوم الذهني - و إلا لم يقد - دون الخارجي، لعدم التوقف عليه كدلالة
لفظ العدم على الملكة.^١

[دلالة الألفاظ المركبة تكون دلالة مطابقة]

و دلالة اللفظ^٢ المركب داخلية في المطابقة إذ المعنى من «وضع اللفظ للمعنى»:

١. وضع عينه لعينه،^٣
 ٢. أو أجزائه لأجزائه بحيث تطابق أجزاء اللفظ أجزاء المعنى.^٤
- و دلالة هيئة التركيبات أيضاً بالوضع؛ و إلا لما اختلفت بالأمم، لأن في لغة قد يقدم المضاف و قد
يؤخر في أخرى.^٥

[الاستلزام بين الدلالات]

و التضيق و الالتزام يستلزمان المطابقة. و لا تستلزم المطابقة التضيق لجواز كون المستقى بسيطاً
و لا الالتزام لجواز أن لا يكون له لازم بين.^٦ و «كونه ليس غيره» غير بين بالمعنى الأخص المعتبر
في ذلك.

[دلالة] اللفظ المفيد إما أن يعتبر بالقياس إلى تمام مفهومه، أو إلى ما اندرج فيه من حيث هو

كذلك، أو إلى الخارج عنه اللازم له في الذهن. فالأول المطابقة، و الثاني التضيق، و الثالث الالتزام.

(منطق الملخص ص ١٥).

١. انظر الرازي، منطق الملخص، ص ٢٠.

٢. اللفظ: لفظ ع، ب.

٣. كما في اللفظ البسيط.

٤. أجزاء المعنى: - ب.

٥. كما في اللفظ المركب.

٦. تقدم المضاف على المضاف إليه كما في العربية و الفارسية (كتاب محمد) و تأخيره عليه كما في التركية و
الإنجليزية (محدث كتابه John's book).

٧. انظر الخونجي، كشف الأسرار، ص ١١ س ٩-١٥.

٨. انظر الخونجي، كشف الأسرار، ص ١٤ س ١-٣.

[محصورية دلالة الالتزام في العلوم]

و قيل:

دلالة الالتزام محصورة في العلوم:

١. لا لما قيل: «إنما ليست وضعية بل عقلية»^١ لأن المراد بالوضعية ما تكون بواسطة الوضع إما ابتداءً أو بواسطة^٢، وإلا لكان التضيق أيضاً محجوراً؛
٢. ولا لما قيل: «إن اللوازم^٣ غير متناهية فاعتبارها يوجب أن يكون اللفظ واحداً مدلولات غير متناهية»^٤ لأن المعتبر هو البينة وهي متناهية؛
٣. بل لأنه لو لم يعتبر كون اللازم يتناً لم يفد. وإن^٥ اعتبر لم يكن المدلول منضبطاً فاته ربما كان يتناً بالنسبة إلى شخص دون شخص.^٦
- و قيل عليه: يجوز أن يعتبر ما يكون يتناً بالنسبة إلى الكل كدلالة لفظ أحد المتضامين على الآخر.^٧

١. انظر معيار العلم للغزالي حيث يقول فيه:

و المعتبر في التعريفات دلالة المطابقة والتضيق. فأنما دلالة الالتزام فلا لأنها ما وضعها واضع اللغة، بخلافها. (الغزالي، معيار العلم، ٤٤).

٢. اللوازم: اللارم ق.

٣. انظر الغزالي، معيار العلم ومحك النظر حيث يقول فيها:

و المعتبر في التعريفات دلالة المطابقة والتضيق. فأنما دلالة الالتزام فلا لأنها ما وضعها واضع اللغة - بخلافها - لأن المدلول فيها غير محدود ولا محصور، إذ لوازم الأشياء و لوازم لوازمها لا تنضبط ولا تنحصر فيؤدي إلى أن يكون اللفظ دليلاً على ما لا يتناهي من المعاني. و هو محال. (الغزالي، معيار العلم، ٤٤).

و إناك أن تستعمل في نظر العقل من الألفاظ ما يدل بطريق الالتزام أو تمكن خصصك؛ بل اقتصر على ما يدل بطريق المطابقة أو التضيق؛ فإن الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حد إذ الحائظ يلزم السقف والأش يلزم الحائظ والأرض تلزم الأش و يتداعى هنا إلى غير نهاية. (الغزالي، محك النظر، ٢٠٧-٢٠٨).

٤. وإن: فإن ق.

٥. منضبطاً: كما رأينا في الهامش السابق، يقول الغزالي في معيار العلم:

لوازم الأشياء و لوازم لوازمها لا تنضبط. (الغزالي، معيار العلم، ٤٤).

٦. انظر الرازي، منطق الملتصص، ص ٢١.

٧. انظر الخوغي، كشف الأسرار، ص ١٣ س ١٤-١٧.

و قيل: إن أريد بكونها محجورة عدّمها^١ فذلك باطل لأننا قد بينّا وجودها. وإن أريد به الاصطلاح على عدم استعمالها فلا حاجة إلى الاستدلال على بطلانها.^٢
و لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن تكون بالاصطلاح و ما قالوه في معرض الاستدلال يكون تنبيهاً على سبب الاصطلاح؟
فإن قلت: أ ليس دلالة الحدّ الناقص و الرسم^٣ على الماهية بالالتزام؟ فلا تكون الالتزامية محجورة.

قلت: سلّمنا أن دلالتها^٤ على الماهية بالالتزام لكن لا يقصد الراسم و المحدّد بالحدّ الناقص^٥
محمداً التعريف^٦ الماهية بل مدلولها لأنّ في أمثال هذه التعريفات إنّما يقصد ما يميّز الماهية عما عداها
و ذلك هو مدلولها^٧ المطابق.

تذيب

[الخاص والعام]

اللفظ إمّا أن يكون موضوعاً لشيء مشخّص أو لغير مشخّص:
و الأول هو «القلم» و أكثره بالوضع الجديد.

و الثاني إمّا أن يصحّ إطلاقه على المشخّصات أو لا يصحّ:

و الأول كأكثر المشتقات و أسماء الإشارات و المضمرات و غيرها؛ فإنّ «المتحرك» مثلاً وُضِعَ
لشيء له الحركة؛ فكلّ^٨ شيء حصل له الحركة صحّ إطلاقه عليه. و «هذا» وُضِعَ للإشارة إلى

١. عدّمها: أي عدم وجود الدلالة الالتزامية في العلوم.

٢. انظر الخونجي، كشف الأسرار، ص ١٣ س ١٧-٢٠ و الأرموي مطالع الأنوار:

فإن أريد به عدم الدلالة فقد بان بطلانه إذ لا معنى لدلالة اللفظ على المعنى إلّا فهمه منه؛ و إن أريد

به الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في مدلوله الالتزامي فكيف يطلب بالحجّة؟ (الأرموي،

مطالع الأنوار، شرح المطالع ص ٧١).

٣. الرسم: + الناقص ص.

٤. دلالتها: + دلالتها ص.

٥. الناقص: + و الرسم ص.

٦. محمداً التعريف: محمداً التعريف ص.

٧. مدلولها: مدلولها ع.

٨. فكلّ: و كلّ ص.

المعين الحاضر و «هو» ضمير للغائب و «أنا» للمتكلم و «أنت» للمخاطب؛ فكل شيء كذلك يصح إطلاقها عليه.
و الأشبه أن دلالتها على المعينات من جهة كونها معاني لهذه الألفاظ بطريق الحقيقة و من جهة كونها معاني معينة بطريق المجاز. فدلالة «أنت» على زيد المخاطب من جهة أنه مخاطب بالحقيقة و من جهة أنه مخاطب معين بالمجاز. و كنا في البواقي.
و الثاني مثل لفظة «العالم» و «المطلق» و غيرها.

[المبحث الثاني]

[المفرد و المركب]

البال^١ بالمطابقة:

١. إن قصد يميزه الدلالة على جزء معناه فهو «المركب».
 ٢. و إلا فـ «المفرد».
- و إنما قيد بـ «المطابقة» لأن اللفظ الواحد قد يكون بالنسبة إلى التضمن مفرداً و مركباً معاً فلا ينضبطان. و ذلك في مثل قولنا: «الحيوان الماشي»:
١. فإن هذا المجموع يدل على «الحيوان» بالتضمن و لا تدل أجزاؤه على أجزاء المعنى^٢ بالمطابقة أو التضمن؛^٤ فيكون مفرداً.^٥
 ٢. و أيضاً يدل على «الجسم الماشي» بالتضمن مع دلالة الأجزاء؛ فيكون مركباً.^٦
- لكن يخرج بهذا القيد مثل قولنا: «تكلم بذر» و «رمى أسد»^٧ مع أن الفصحح من الكلام - نظراً كان أو نثراً - أكثره من هذا القبيل.

١. البال: + على الماهية ب.

٢. معاً: - ق.

٣. أجزاء المعنى: أي أجزاء معنى «الحيوان».

٤. [المطابقة أو التضمن]: الزيادة من شرح القسطاس.

٥. فيكون مفرداً: أي فيكون قولنا «الحيوان الماشي» مفرداً.

٦. فيكون مركباً: أي فيكون قولنا «الحيوان الماشي» مركباً.

٧. هنا خلط المصنف التأمل بين الحقيقي و المجازي بالتأثر بين المطابقة و التضمن و الالتزام. و هذا خطأ لأن كلا من الحقيقي و المجازي ينقسم إلى هذه الثلاثة.

[المبحث الثالث]

[قسمة اللفظ المفرد إلى الاسم والكلمة والأداة]

المفرد إما اسم أو كلمة أو أداة.

[تعريف الاسم والكلمة عند الشيخ]

قال الشيخ في الشفاء:

الاسم لفظ مفرد وُضِعَ لمعنى مجزئ عن الزمان.^١

و

الكلمة لفظ مفرد يدلّ - مع ما يدلّ عليه - على الزمان ويكون أبداً دليلاً على ما

يقال على غيره.^٢

يعني «على ما يقوم بغيره».^٣

فأدخل الأداة في حدّ الاسم و قال:

الأدوات توابع الأسماء كالكلمات الوجودية للأفعال.^٤

١. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ٧: «فالاسم لفظة دالة بتواطئ مجزئة من الزمان و ليس واحد من أجزائها دالاً على الاتفراد».

٢. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٧.

٣. ما يقوم بغيره: فسر المصنف هذه العبارة في شرح القسطاس بـ «الحدث». و الظاهر أنّه أخذ «ما يقال على غيره» بمعنى «ما يوجد في غيره» فإنّ الأوّل هو «المحمول» و الثاني هو «العرض» و «الحدث». راجع الفرق بين «المقول على موضوع» و «الموجود في موضوع» في الشفاء، المقولات، ص ٢٢.

٤. الأدوات توابع الأسماء كالكلمات الوجودية للأفعال: لم نجد هذه العبارة في كتاب الشفاء بل وجدنا عبارة قريبة منها:

الأدوات و الكلمات الوجودية توابع الأسماء و الأفعال. فالأدوات تسبّتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال. (الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ٢٩).

[اعتراضات على تعريف الكلمة]

و يُنْصَحُ حَذَّ الكلمة بمثل «المتقدم» و «الصباح» و «الماضي» و «أمس» و أساء الأفعال وكثير من المصادر كـ «الضح»^١ و «السرى»^٢ و ما يُشْتَقُّ منها^٣ من الأسماء كـ «الصاخب» و «الساري». و أجاب الشيخ^٤ بأن:

المعتبر الدلالة على زمان ليس هو نفس المعنى و لا جزءاً منه. و الزمان فيها: إما نفس

مفهومها كـ «أمس» أو جزؤه كـ «المتقدم»^٥.

و منع صاحب الكشف خروج الزمان عن نفس الكلمة^٦.

ثم قال:

يمكن أن يجاب عن ذلك^٧ «بتلخيص القيود التي ذكرها الشيخ في حذَّ الكلمة»^٨.

فقال:

١. إن لفظة «مَشَى» تدلّ على وجود المشي و نسبته إلى موضوع و زمان تلك النسبة.

و لا شك أن الزمان خارج عن ذلك الحدث و عن نسبته إلى الموضوع، و إن كان

داخلياً في مدلول «مَشَى». و ذلك هو المراد بخروج الزمان.

١. الضح: صبح القوم يصبح صباحاً أي أُنْأَمَ صباحاً.

٢. السرى: سرى يسري سُرًى و سُرًى و سُرًى و سُرًى و سُرًى و سُرًى أي سار ليلاً.

٣. منها: منها ع.

٤. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثاني ص ١٥-١٦.

٥. فيها: جاء في كشف الأسرار للخونجي: «في تلك الأسامي».

٦. هذه الفقرة ليست في كتاب الشفاء بل منقولة من كشف الأسرار للخونجي ص ١٦ س ٩-١١.

٧. نفس الكلمة: الظاهر أن في ضبط هذه العبارة وقع خطأ في جميع النسخ فإن كلام الخونجي هو هذا: «إن ذلك إما يصح إن لو خرج الزمان من مفهوم الكلمات و ذلك ممنوع». و الظاهر أن تلك العبارة كانت «نفس معنى الكلمة» أو «معنى الكلمة» أي «معنى الفعل»، و يؤيد هذا بكلام الشيخ المنقول في المتن إذ يقول: «نفس المعنى» (العبارة ص ١٥-١٦) و بكلام المصنف يأتي من بعد: «بل الحق أن مراد الشيخ بخروج الزمان عن المعنى أن الزمان خارج عن المعنى الذي دلّ عليه لفظ الكلمة بمادته».

٨. الخونجي، كشف الأسرار، ص ١٦ س ١٣.

٩. عن ذلك: - ق.

١٠. الخونجي، كشف الأسرار، ص ١٧ س ٢. ما جاء بين [] زيادة من متن كشف الأسرار.

٢. ولا كذلك «المتقدم» فإنه يدل على حدث وهو التقدم وعلى نسبته إلى موضوع ولا يدل على زمان لتلك النسبة خارج عن ذلك الحدث وتلك النسبة.
٣. و «الصباح» و أمثاله لا تدل على النسبة إلى الموضوع لأن المراد بهذه النسبة نسبة^١ تصدق على الموضوع صدق «مضى» على زيد. وهو المراد بقوله^٢ «و يكون أبداً دليلاً على ما يقال على غيره». ولا كذلك «الصباح» فإنه يجعل اسماً للشراب الذي يشرب وقت الصباح أو لشرب الشراب في ذلك الوقت.

هنا ما ذكره^٣

و فيه نظر:

١. لأنه حينئذ يصير حد الكلمة أمّا «لفظ مفرد يدل - مع ما يدل عليه - على الزمان و على حدث تكون نسبته إلى الغير نسبة «مضى» إلى زيد». و ذلك تعريف الشيء بالأخفى^٤ أو بنفسه.
٢. و أيضاً لو يفيد ذلك فلا حاجة إلى ما ذكره أولاً.
٣. و لئن سلمنا ذلك و لكن كيف يخرج عنه «هيهات» و أمثاله من أسماء الأفعال؟ فإنها أيضاً كذلك.

[دلالة الكلمة بماتته على الحدث و محيئته على الزمان]

بل الحق أن مراد الشيخ بخروج الزمان عن المعنى:

١. أن الزمان خارج عن المعنى الذي دل عليه لفظ الكلمة بـ «مادته»^٥ لأن لفظ الكلمة إثنا يدل بمادته على حدث ما^٦.

١. نسبة: + محاق.

٢. و هو المراد بقوله: جاء في كشف الأسرار للخوانساري: «و هنا معنى قول الشيخ: و يكون أبداً دليلاً على ما يقال على غيره» (كشف الأسرار، ص ١٧ س ١٠). و نجد هذه العبارة في العبارة من الشفاء (ص ١٧ و ٢٤). لكننا نجد نفس العبارة في كلمات أرسطو: «و هي أبداً دليل ما يقال على غيرها» (أري/إرمينياس، 1667، راجع منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي ١٩٨٠ ج. ١ ص ١٠١).

٣. الخوانساري، كشف الأسرار، ص ١٧ س ١٢-٣.

٤. بالأخفى: بأخفى ق.

٥. مادته: - ق.

٦. ما: - ق.

٢. و أما الدلالة على الزمان و النسبة فليست لماذته^١ بل لـ «صيفته»^٢: إما بالتام^٣ أو ببعض الحركات و السكنات^٤ أو بزيادة و نقصان^٥ أو مع الماذة^٦.
٣. فيكون الزمان خارجاً عن معنى ماذة الكلمة.
- و حينئذ سقط جميع النقوض إذ في الكل تدلّ الماذة على الزمان.
- هذا هو تحقيق ما ذكره الشيخ.
- لكنّ ذلك إنّما يتمّ إن لم يكن في شيء من اللغات لفظ مفرد دالّ بمادته على الزمان^٧ و إلا لما كان التعريف جامعاً.
- و قيد بعضهم دلالاته بصيفته و وزاينه على الزمان، لتندفع النقوض^٨ لأنّها إنّما تدلّ بالمواذ^٩.
- و لقائل أن يقول: هذا في لغة العرب صحيح. و أما في الكل فلا؛ إذ قد توجد في بعض اللغات صيغة و زنة مشتركة بين الماضي و المستقبل كما يقال في الفارسية «آمّد» بمعنى^{١٠} «جاء» و «آيّد» بمعنى «يجيء» و الصيغة مشتركة بينهما. و نظر المنطق في الأمر الكلّي^{١١}.

١. لماذته: بمادته ع.

٢. لصيفته: بصيفته ع.

٣. بالتام: أي بجميع الحركات و السكنات، كما في صيغة «فعل» التي تدلّ على النسبة إلى الماضي في العربية. (من شرح القسطاس).

٤. كما في «خوزذ» البالّ على الماضي و «خوزذ» البالّ على الحال في الفارسية. (من شرح القسطاس).

٥. كما في «زذ» البالّ على الماضي و «زئذ» البالّ على الحال في الفارسية. (من شرح القسطاس).

٦. كما في «آمّد» البالّ على الماضي و «آيّد» البالّ على الحال في الفارسية. (من شرح القسطاس).

٧. كما في «آمّد» البالّ على الماضي و «آيّد» البالّ على الحال في الفارسية. (من شرح القسطاس).

٨. النقوض: أي «المتقدم» و «الصحيح» و «الماضي» و «أمس» و أسماء الأفعال و كثير من المصادر ك«الضح» و «الشرى» و ما يُشتق منها من الأسماء ك«الصانع» و «الساري».

٩. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، المخطوطة رقم ٨٦٤ بمكتبة فاضل أحمد باشا، تحاية الباب الأول «في مباحث الألفاظ» ص ١٢١٥-٢.

١٠. بمعنى: يعني ب.

١١. الخونجي، كشف الأسرار، ص ١٦ س ١٣ إلى ص ١٧ س ١.

و قال صاحب الكشف: يمكن إصلاح ذلك بأن نقول: «لا شك أن الكلمات العربية تدلّ على الزمان بصيغتها». حينئذ نقول: «الكلمة لفظ مفرد دالّ على معنى تامّ مع دلالة على الزمان بصيغته و وزانه أو ما يرادف هذا اللفظ»^٢.

و في هذا الإصلاح أيضاً نظر: لأنّه تعريف الماهية بالأفراد. و لو جعلناه تعريف الأفراد لا الماهية يلزم تعريف الشيء بالأخفى، لأنّه حينئذ يكون تعريف الكلمة الغير العربية أمّها: «لفظ مفرد مرادف للفظ كلمة من لغة أخرى دلّ بصيغته على الزمان». و لا شك أن العلم بـ«كون اللفظ الغير العربية مرادفاً للفظ كلمة من لغة أخرى دلّ بصيغته على الزمان» أخفى من العلم بـ«كونه كلمة في تلك اللغة».

[أقسام الكلمة]

و الكلمة:

١. إمّا «حقيقية» تدلّ على حدّث و نسبته إلى موضوع و زمانها، كـ«مَشَى».
٢. و إمّا «وجودية» تدلّ على الآخرين فقط، كـ«كان».

[نسبة «الكلمة» في المنطق و «الفعل» في النحو العربي]

و قال الشيخ^٤ في الشفاء:

ليس كلّ «فعل» عند العرب «كلمة» عند المنطقيين؛ فإنّ لفظ المضارع غير الغائب فعلٌ عندهم و ليس كلمةً عند المنطقيين لكونه مركّباً، لاحتماله الصدق و الكذب و لدلالة الهزمة و التاء و النون على معنى زائد. و كذلك في الماضي غير الغائب^٥.

و قال:

-
١. مع: - ب.
 ٢. أو ما يرادف هذا اللفظ: أي الألفاظ الغير العربية المرادفة للأفعال العربية، كـ«آمد» و «آيد» في الفارسية، المرادفين لـ«جاء» و «يجيء» في العربية.
 ٣. الخونجي، كشف الأسرار، ص ١٨ س ١-٢. ما جاء بين [] زيادات من متن كشف الأسرار.
 ٤. الشيخ: - ب.
 ٥. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٨.

لو ظُنَّ أنَّ الياء في «يمشي» أيضاً تدلُّ على موضوع ماء، والتعَيَّن^١ بحسب الأفراد ليس بشرط في أن يكون الدالُّ دالًّا - لأنَّ العامَّ أيضاً معنى متعَيَّن في نفسه - فيكون معنى «يمشي» «شيء ما يمشي» فيكون مركَّباً.^٢

فيجيب بأنَّه:

لو كان معناه كذلك لما صحَّ حمله على زيد. بل معناه أنَّ ما حصل له المشي شيء متعَيَّن في نفسه معلوم عند القائل دون السامع وليس لِلْفَظِّ دلالة عليه. فما لم يُصرَّح به لا يحتمل الصدق والكذب.^٣

أقول فيه نظر:

لأنَّه لا يلزم من كون الشيء موضوعاً لشيء منكر امتناع حمله على معيَّن كما مرَّ من مثل «المتحرك».

وأيضاً إن اعتبر احتمال الصدق والكذب مطلقاً لا بالنسبة إلى السامع فلا شك في احتماله. وإن اعتبر بالنسبة إليه يلزم أن لا يكون مثل قولنا «جاء واحد» محتملاً للصدق والكذب أيضاً، لعدم علمه بالموضوع. وذلك باطل اتفاقاً.

[كون الكلمات والأسماء المشتقة من اللفظ المركب]

وقال أيضاً:

الماضي والاسم المشتق - لتركيبه من المصدر مع صيغة خاصة^٤ يدل كل واحد منها على بعض المعنى - يجب كونه مركَّباً.^٥

١. أيضاً تدل: تدل أيضاً ص.

٢. التعيَّن: التعيين ع.

٣. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٩.

٤. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٩.

٥. لتركيبه من المصدر مع صيغة خاصة: يقول الفارابي في كتاب الحروف:

وكل مشتق فإنه يُجَنَّبُ بُنْيَتَهُ [= صيغته و هيئته] - في ما يدل عليه - [١] موضوعاً لم يصرَّح

به و [٢] معنى المصدر الذي منه اشتق في ذلك الموضوع. (كتاب الحروف، ص ١١٣).

و الظاهر من هنا أن الفارابي من القائلين بتركيب المشتق بل أول من قال بهذا، إلا أنه يستتي «الموجود» من هذا الحكم (نفس المصدر).

٦. واحد: - ق.

٧. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٩.

و أجاب عنه:

بأن المعنى من التركيب أن يكون هناك أجزاء متعاقبة^١ إما ألفاظ أو حروف أو مقاطع مسموعة يلتئم منها جملة.^٢ والمصدر مع الصيغة ليس^٣ كذلك.
و قال أيضاً: «الاسم المعرب مركّب لدلالة الحركة الإعرابية على معنى زائد»^٤
و من هذا بالغ بعض المتأخرين و قال: «لا كلمة في لغة العرب»^٥.

[المحصار الإخبار بالاسم]

قالوا: و من خواص الاسم أن يصحّ الإخبار عنه^٦ دون الفعل و الحرف.
و قيل: لو صحّ أنّ «الفعل لا يخبر عنه» يلزم كذبه؛ لأنّ الخبر عنه فيه إن كان اسماً كذب؛
و إن كان فعلاً تناقض.^٧
و أجيب بأنّ المراد أنّه لا يكون مخبراً عنه^٨ بمجرّد لفظه.^٩

١. متعاقبة: - ص، پ.

٢. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ٢١. هنا نقل بمضمون و نصّ كلام الشيخ هو هذا:
و أما حديث الهيئة التي اقترنت بمادة حروف «المشي» في «مَشَى» أو في «مَاشَى» فكان جزءاً من الجملة يدلّ على موضوع، فلا يجب أن يلتفت إلى مثل هذا الجزء، فإنّه إنّما يُعنى بـ«الجزء» هاهنا جزء من جملة أجزاء تترتّب فتلتئم منها الجملة فهي أجزاء المسموع ألفاظاً أو مقاطع أو حروفاً مصوّتة أو غير مصوّتة. (الشفاء، العبارة، ص ٢١).

٣. ليس: - پ.

٤. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل الثالث ص ١٣.
٥. راجع سهلان الساوي: و إذ تحقّق هذا فعلاً لغة العرب تخلو عن الكلمات المستقبلية فإنّما بأسرها مركّبة لا بسيطة. (البصائر النصيرية، محمد عبده ص ٤٨ س ٢)، (رفيق العجم ص ٩٧-٩٨)، (حسن المراغي ص ١٦٥).

٦. الخونجي، كشف الأسرار، ص ٢١ س ١.

٧. الرازي، منطق الملّخص، ص ٢٤.

٨. عنه: + معبراً ص.

٩. كشف الأسرار، ص ٢١ س ١٠-١٢: مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٨٧ س ١٢-١٠).

و يُقَضُّ ذلك بقولنا «ضَرَبَ» لا يُخْبِرُ عن معناه^١ فإنه يلزم الإخبار عن معنى الفعل معبراً
بمجرد لفظه، سواء صدق هذا القول أو لم يصدق.
و أجب بأن الخبر عنه لفظ «ضَرَبَ» لكون الضمير عائداً إليه.^٢
ثم يُقَضُّ بقولنا: «معنى "ضَرَبَ" لا يُخْبِرُ عنه».
و أجب بأنه منضمٌ مع غيره و هو لفظه «معنى»^٣.
ثم يُقَضُّ بقولنا «ضَرَبَ» فعلٌ ماضٍ و «في» حرف جرّ^٤.
و أجب بأن الخبر عنه مجموع اللفظ و المعنى، لا المعنى فقط.

[المبحث الرابع]

[أقسام اللفظ المفرد]

[أقسام المفرد ذي معنى واحد]

المفرد:

١. إن اتحد معناه بالشخص: فهو «عَلِمَ». و لا يرد عليه «المضمر» لأنه واحد بالنوع كما مرّ.
٢. و إن اتحد لا بالشخص: فإن استوت أفراده المتوهمّة في معناه فهو «المتواطىء» و إلاّ فـ «المشكك».

[أقسام المفرد ذي معاني متعدّدة]

و إن تعدّد معناه بالوضع الأوّل - و يندرج فيه «المرتجل» و هو ما وُضع لمعنى ثم نُقل إلى الثاني
لا لمناسبة بينهما - سمي بالنسبة إليهما^٥ «مشتزكاً» و بالنسبة إلى كلّ واحد «مجملاً».

١. فإنه: بانه ع.

٢. كشف الأسرار، ص ٢١ س ١٢-١٨؛ مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٨٧ س ١٢-١٤).

٣. معنى: المعنى ب. يقصد لفظه «معنى» في: «معنى "ضَرَبَ" لا يُخْبِرُ عنه».

٤. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٨٧ س ١٤-١٧).

٥. كشف الأسرار، ص ٢١ س ٢-٣.

٦. إليهما: إليها ب. الظاهر أنّ الأفضل أن يكون «إليهما» بضمير التثنية راجعاً إلى المعنيين الأوّل و الثاني، و إن كان الممكن إرجاع ضمير التانيث في «إليها» إلى المعاني المتعدّدة للفظ.

و إن وضع لأحدهما ثم نقل إلى الثاني للمناسبة: ^١

١. فإن غلب استعماله في الثاني سُمي لفظاً «منقولاً»: شرعياً أو اصطلاحياً أو عرفياً باختلاف الناقلين

٢. وإلا سُمي بالنسبة إلى الأول «حقيقة» وإلى الثاني «مجاراً» - و «مستعاراً» أيضاً - إن كانت المناسبة للاشتراك في بعض الأمور.

[اللفظان ذوا معنى واحد أو معنيين]

ثم المفرد إن وافقه لفظ آخر في الحقيقة سُمي «مترادفين» وإلا فـ «متباينين».

[المبحث الخامس]

[أقسام المركب]

أما المركب فهو:

١. إما «كلام»: إن أفاد المستمع، بمعنى «صحّة السكوت عليه» ^٢.

a. فإن احتمل الصدق والكذب سُمي «قضيّة» و «خبراً» و «قولاً جازماً»؛ و هو الذي يفيد في اكتساب التصديقات.

b. وإلا فإن دلّ على طلب شيء دلالة أوليّة:

i. فإن دلّ على طلب الفهم فهو «الاستفهام».

ii. وإن دلّ على طلب الفعل فهو:

١. مع الاستعلاء «أمر» و «نهي».

٢. و مع الخضوع «سؤال» و «دعاء».

٣. و مع التساوي «التماس».

٤. وإلا فهو «التنبيه» و يندرج فيه «التمني» و «الترجي»

و «القسم» و «النداء».

٢. وإما غير كلام: إن لم يفده. و هو:

١. للمناسبة: لمناسبة ع.

٢. بمعنى صحّة السكوت عليه: لا يظهر من هذه العبارة أنّ المقصود «سكوت المستمع» أو «سكوت المتكلم» وإن كان الأظهر هو الأول لأنّ لفظة «المستمع» موجودة في المتن دون «المتكلم».

- a. إِمَّا «حكم تقيدي» إن تركب من اسمين، أو اسم وفعل، فَيُجَدُّ الأول بالثاني، وهو الذي يُسْتَعْمَلُ به في اكتساب التصورات،
 b. أو لا يكون كذلك، كالمركب من اسم وأداة، أو فعل وأداة.

[أجزاء الكلام]

وقيل: إنَّ الكلام لا يتألف إلا من اسمين أو اسم وفعل.^١
 و يُقْصَرُ بالنداء.

و أُجِيبُ بأنَّ النداء في تقدير الفعل.^٢

و اعترض عليه^٣ بأنه لو كان كذلك لاحتمل الصدق والكذب^٤ و لجاز الخطاب مع الثالث.^٥

و أُجِيبُ بأنَّ ما في تقدير الفعل إمَّا يكون كذلك إن لو كان إخباراً، لا إنشاءً مثل «بعث»

و أمثاله.^٦

١. الإمام الرازي ينسب هذا القول إلى المشهور (منطق الملتخص، ص ٢٤) و نجد في الإشارات ما يقرب

منه:

و المركب هو ما يخالف المفرد، و يسمى قولاً: فنه قول تام و هو الذي كل جزء منه لفظ تام

الدلالة: اسم أو فعل. (شرح الإشارات ج. ١ ص ٣١).

٢. منطق الملتخص، ص ٢٤.

٣. اعترض عليه: أُجِيبُ عنه ص، ق.

٤. منطق الملتخص، ص ٢٤.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٣ س ٧.

٦. كشف الأسرار، ص ٢٣ س ٧ إلى ص ٢٤ س ٢. و أسند الخونجي هذا الجواب إلى «بعض المحصلين

من أهل العربية».

الفصل الثاني

في الكلّي والجري

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

مفهوم الشيء:

١. إن منع نفس تصوّره من الشركة فهو الجري.

٢. وإلا فهو الكلّي.

a. امتنع وجود أفرادهِ المتوقّعة في الخارج،

b. أو لم يمتنع، ولم يوجد،

c. أو وُجد واحدٌ فقط، مع إمكان مثله أو امتناعه،

d. أو كثيرٌ، متناهٍ أو غير متناهٍ.

[المبحث الثاني]

[حمل المواطة و حمل الاشتقاق]

المعتبر في حمل الكلّي على جزئياته:

١. حمل المواطة و حمل الاشتقاق: تقسيم الحمل إلى المواطة و الاشتقاق من الشيخ (الشفاء، المدخل، ص ٢٨) لكنه يرجع إلى بداية كتاب المقولات لأرسطو حيث يفرق بين هذه الثلاثة: ١. المتفقّة أسأوها، ٢. المتواطئة أسأوها، و ٣. المشتقة أسأوها (المقولات، ١٥-١٥١، راجع منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي ١٩٨٠ ج. ١ ص ٣٣-٣٤). و لكنّ هذه لا تتعلّق بالحمل بل هي صفات الأشياء ذات اسم مشترك لفظي أو مشترك معنوي أو ذات اسمين أحدهما اشتقّ من الآخر. فالذهب و البصر و الينبوع مشتقة أسأوها لأنّ لفظة «عين» مشتركة لفظية بينهما؛ و الإنسان و الفرس و الثور متواطئة أسأوها لأنّ لفظة «الحيوان» مشتركة معنوية بينهما؛ و الشجاعة و الشجاع مشتقّ أسأوها لأنّ اسم الثاني اشتقّ من اسم الأولى.

١. حمل المواطة و هو أن يحمل الشيء على الشيء بـ«هو هو»؛ كقولنا: «الإنسان هو حيوان».

و معناه أن الشيء الذي هو الموضوع^١ هو بعينه المحمول^٢، سواء كان ذلك الشيء أمراً ثالثاً أو أحدهما. و يلزم أن يكون هناك شيء واحد هو بعينه كل واحد منهما.

٢. لا حمل الاشتقاق و هو أن لا يحمل بـ«هو هو» بل يحمل بـ«هو هو ما يشتق منه» أو «المركب منه و من النسبة».

كـ«العلم» بالنسبة إلى «الإنسان»؛ فإنه لا يصح أن يقال «الإنسان هو علم» بل «هو عالم» أو «ذو علم». فحينئذ لا يقال لـ«الإنسان» إنه من جزئيات «العلم»، بل لئلا يحمل عليه بالمواطة^٣.

[اعتراض صاحب/المعتبر]

و اعترض عليه صاحب/المعتبر بأن لفظة «ذو» للنسبة و هي خارجة عن المحمول. فالمحمول بالحقيقة هو «العلم»^٤.

١. الموضوع: إنسان ع، ب.

٢. المحمول: حيوان ع، ب.

٣. لما يحمل «العلم» عليه بالمواطة: كالطب و النحو و المنطق و الحكمة، فإنما من جزئيات «العلم» و يحمل «العلم» عليها بالمواطة.

٤. المعتبر في الحكمة، ج ١، ص ٢٢. راجع أيضاً منطق المخلص، ص ٨٨ حيث عدّ هذا النزاع بحثاً لفظياً. و الظاهر أن هذا النزاع معلول لزعهم أن «البياض» غير «الأبيض» في المعنى و أن معنى الأول جزء من معنى الثاني. و هذا الزعم باطل لأن «البياض» هو نفس «الأبيض»؛ إلا أن الأول يستعمل في موضع الموضوع و الثاني في موضع المحمول، كما تقول: «زيد أبيض» و «البياض وصف لزيد» بدلاً من قولنا «الأبيض وصف لزيد». و ما زعموا من أن قولنا «زيد بياض» قول كاذب، معلول لخلطهم بين الحمل الأولي الثاني و الحمل الشائع الصناعي؛ لأن قولنا «زيد بياض» يمكن أن يفسر بمعنيين:

١. بالحمل الأولي الثاني: «زيد هو البياض» («زيد = البياض»);

٢. بالحمل الشائع الصناعي: زيد موصوف بالبياض و مصداق له.

و الكاذب في هذا المثال هو الحمل الأولي و الصادق هو الحمل الشائع. فلما لم يتضح للشيخ و تابعيه الفرق بين الحملين الأولي و الشائع حق الانضاح، التجأوا إلى الفرق بين الحملين المواطة و الاشتقاق. فالحق أن الميز بين الحملين المواطة و الاشتقاق هو من خطأ الشيخ و تابعيه لعدم نبيلهم إلى الفرق بين الحملين الأولي و الشائع.

و جوابه أن الخارجة ما يربط المحمول بالموضوع؛^١ وهذه جزء المحمول، فهي غيرها.^٢

[المبحث الثالث]

والجزئي قد يقال على كل أخص تحت أعم ويسمى جزئياً إضافياً والأول^٣ حقيقياً وهذا :

١. غير الأول لإمكان كونه كلياً دون الأول،
٢. و أعم منه لاندراج كل جزئي تحت ماهيته الكلية،
٣. وليس جنساً له لإمكان تعقله دونه،
٤. و بينه وبين «الكلي» عموم من وجه.

[النسب الأربع]

و كل مفهومين: إما بينهما مساواة، أو عموم مطلقاً، أو من وجه، أو مباينة كلية؛^٤ لأنه:

١. لو صدق كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر تساوا،
٢. وإلا فإن صدق أحدهما على كل الآخر فبينهما عموم مطلقاً.

١. أن الخارجة ما يربط المحمول بالموضوع؛ أي أن اللفظة الخارجة عن المحمول هي الرابطة، أي ما يربط المحمول بالموضوع.

٢. راجع الخونجي، كشف الأسرار، ص ٢٤-٢٥. و الحق أن الفرق بين الرابطة وبين «ذو» والاشتقاق ليس إلا أمراً لفظياً لا مستند له في البرهان العقلي كما صرح به فخر الدين الرازي؛ فإن اللغات قد تختلف في هذه الأمور، كما أن اللغات الصناعية تختلف فيها فإن لغات «المنطق الرياضي» المتعددة تأخذ الرابطة و «ذو» كجزء من المحمول حيث يترجم فيها قولنا «زيد أبيض» بـ Ba و أما لغة «منظرية المجموعات» تأخذ الرابطة و «ذو» خارجاً عن المحمول و يترجم فيها نفس القول بـ $a \in B$.

٣. الأول: أي المعنى الأول لـ «الجزئي» الذي قد سبق في المبحث الأول حيث قال: «مفهوم الشيء: إن منع نفس تصوّره من الشركة فهو الجزئي».

٤. ماهيته: ماهية ص.

٥. تقسيم النسب بين الكليين إلى الأربع المشهورة المذكورة في المتن نجدّها عند الفارابي (الألفاظ المستعملة في المنطق ص ٥٩-٦٣) ثم عند الخونجي (كشف الأسرار، ص ٢٥). لكن الإمام الغزالي ذكر أربعة غير مشهورة في معيار العام (سلطان دنيا ١٩٦١ ص ٢٥) و (أحمد شمس الدين ص ٦٣). راجع البحث عن تاريخ النسب الأربع إلى مقالة اسدالله فلاحي، «تباركشناسي نسبت های چهارگانه»، منعلق، عروص، السنة السابعة، العدد الأول، ١٣٩٥ ش، ص ١٠١-١٢٧.

٣. و «إلا فإن صدق على البعض فيبينها عموم من وجه»
 ٤. و «إلا فتباينا بالكلية»^١

[النسب بين النقيضين]

١. و نقيضا المتساويين متساويان،^٢
 ٢. و نقيض الأعم مطلقاً أخص من نقيض الأخص مطلقاً.^٣

[شبهة الكائي]

فإن قلت:

إنما يتساوى نقيضا المتساويين إن لو صدق كلّ منها على كلّ ما صدق عليه الآخر. و
 إنما يعمّ نقيض الأخص إن لو صدق على كلّ ما صدق عليه نقيض الأعم. و ذلك غير
 لازم لجواز أن يكون المساوي و الأعمّ أعمّ الأشياء تحقيقتاً و تقديراً كـ «الإمكان العام» و
 «الشيئية»؛ فلو فرض انتفاؤه لما بقي شيء يصدق نقيضه عليه.^٤

قلت:

المساوي أو الأعمّ لا يخلو من أن يكون عديمياً أو وجودياً:
 a. فإن كان عديمياً يكون نقيضه وجودياً فيصدقان عليه.

١. مطالع الأنوار (انظر لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٠٤).

٢. الخوئي، كشف الأسرار، ص ٢٦ س ٦-٧.

٣. الشفاء، العبارة، ص ٨٥.

٤. الكائي، المطارحات المنطقية، راجع منطق و مباحث الفاظ، ص ١٨٣-١٨٤؛ شرح كشف الأسرار، المخطوطة رقم ١٤١٧ بمكتبة فاضل أحمد باشا، ص ٢٢-٢٣ و ١١٦.

b. وإن كان وجودياً فيكون نقيضه سلبياً^١ و السلب يصدق على المعدومات.^٢
و ستعلم تحقيق ذلك في عكس النقيض^٣ إن شاء الله تعالى.^٤

[النسب بين النقيضين]

٣. و بين نقيضي^٥ الأعم من وجه مباينة جزئية^٦،
إذ يصدق نقيض كل واحد^٧ منها مع عين الآخر. فإن صدق مع نقيضه أيضاً تبايناً جزئياً و إلا
فكلياً. فالجزئية لازمة.

١. وإن كان وجودياً فيكون نقيضه سلبياً: الظاهر أن المصنف يخلط بين معنيين لـ «العدمي» و «الوجودي»؛
لأن المقصود إما أن يكون «المعدوم» و «الموجود» أي فاقد المصاديق الموجودة و واجدها و إما أن يكون
«المعدول» و «المحصل». و الذي يظهر ثماً سيجيء في الفصل الرابع «في العدول و التحصيل» أن المقصود هو
هذا المعنى الثاني:

فمحول القضية إن كان وجودياً سُميت القضية «محسلة» و «بسيطة»؛ و إن كان عدمياً سُميت
«معدولة» و «متغيرة».

و أيضاً كلامه هاهنا في المتن - أي «و إن كان وجودياً فيكون نقيضه سلبياً» - يوافق هذا الاصطلاح لأن
معناه حينئذ «و إن كان محصلاً فيكون نقيضه معدولاً». و هنا لا يوافق المعنى الأول لأنه لا يصدق قوله
السابق في المتن - أي «و إن كان موجوداً فيكون نقيضه معدوماً» - لأنه يجوز أن يكون المحمول و نقيضه
موجودين كالحَيوان و اللاحيوان فإن كليهما موجودان. و لكن كلامه السابق في المتن «فإن كان عدمياً يكون
نقيضه وجودياً» لا يوافق هذا الاصطلاح لأن المعدول لا يكون نقيضه محصلاً بل سلبياً؛ لأن «ليس بغير
ناطق» لا يتلزم مع «الناطق» لأن تصرع المصنف في المتن هو أن «السلب يصدق على المعدومات» و لكن
«الناطق» لا يصدق على المعدومات على رأيه.

٢. هذا الجواب غير متبع للخلط المذكور في الهامش السابق. و الحق أن شبهة الكناهي واردة و دعوى المنطقيين
للنسب المذكورة بين نقيضي المتساويين و بين نقيضي الأعم و الأخض مطلقاً غير صحيح.

٣. راجع ص ٢٢٢ البحث الأول تحت العنوان [الذبت عن الشيخ] في الفصل التاسع «في عكس النقيض»
من المقالة الثانية، حيث يقول فيه:

نقيض الشيء نفيه و سلبه فقط، لا نفيه مع صدقه على شيء، لأن ذلك أخض من النقيض.
٤. إن شاء الله تعالى: - ق.

٥. نقيضي: نقيض ب.

٦. الخونجي، كشف الأسرار، ص ٢٦.

٧. واحد: - ق.

وليس بينهما عموم [لا مطلقاً] ولا من وجه^١ لأن تقيض الخاص قد يكون أعم من عين العام من وجه^٢ مع المباينة الكلية بين تقيضيهما.^{٤،٣}

٢. و بين تقيضي المتباينين مباينة جزئية^٥ كما يتبين بين تقيضي الأعم من وجه.

[النسب بين أحد المفهومين و تقيض الآخر]

١. و بين تقيض^٦ أحد المتساويين و عين الآخر،

٢. و تقيض الأعم و عين الأخص مطلقاً:

مباينة كلية.^٧

١. الزيادة من شرح القسطاس.

٢. تقيض الخاص قد يكون أعم من عين العام من وجه: أي تقيض الخاص مطلقاً قد يكون أعم من وجه من عين العام مطلقاً، كما في الإنسان و الحيوان فإنّ اللانسان أعم من الحيوان من وجه. و قال «قد يكون» ولم يقل «يكون البتة» فلعله يقصد مفاهيم أخص و أعم مطلقاً ليس بين تقيض الأخص و عين الأعم عموم من وجه، بل مطلقاً، كما في «الإنسان» و «الشيء» فإنّ «اللانسان» أخص مطلقاً من «الشيء»، لأنّ «الشيء» من المفاهيم الشاملة يشمل جميع الناس و غيرهم.

٣. تقيضها: تقيضها ب.

٤. مع المباينة الكلية بين تقيضيهما: أي المباينة الكلية بين «الإنسان» و «اللاحيوان» اللذين هم تقيضا «اللانسان» و «الحيوان» المذكورين في الهامش السابق.

٥. الخونجي، كشف الأسرار، ص ٢٦. هنا أيضاً نجد شبهة مشاعمة بشبهة الكائني و هو أنّ لو اعتبرنا «الامتناع» و «اللاشيئية» - اللتين هما تقيضا المفهومين الشاملين «الإمكان العام» و «الشيئية» - وجدناهما متباينين لأنهما لا يصدقان على شيء فضلاً أن يصدقا على شيء مشترك. لكننا نجد تقيضيهما - أي المفهومين الشاملين «الإمكان العام» و «الشيئية» - وجدناهما متساويين لا متباينين بالمباينة الجزئية.

و كذلك إن اعتبرنا «الامتناع» و «اللاجزرية» - اللتين هما تقيضا المفهوم الشامل «الإمكان العام» و المفهوم غير الشامل «الجزرية» - وجدناهما متباينين لأنّ الأول لا يصدق على شيء فضلاً أن يصدق على شيء مشترك بينه و بين الثاني. لكننا نجد تقيضيهما - أي المفهوم الشامل «الإمكان العام» و المفهوم غير الشامل «الجزرية» - وجدناهما أعم و أخص مطلقاً لا متباينين بالمباينة الجزئية.

٦. تقيض: - ب.

٧. زين الدين الكنتي، حقائق الحقائق، المخطوطة رقم ٨٦٤ بمكتبة فاضل أحمد باشا، ص ٢٨ ب ١١-٢٠.

٣. و بين عين الأعم و نقيض الأخص ، عموم و خصوص من وجه.^١

٤. و الأعم من وجه يباين نقيض صاحبه [تبايناً] جزئياً؛^٢

a. إذ هو غير مستصحب له،^٣ و إلا امتنع صدقه مع صاحبه،

b. فيكون أعم منه مطلقاً أو من وجه.

c. و على التقديرين يباينه جزئياً؛^٤

٥. و المباين بالكليّة^٥ أخص من نقيض الآخر أو مساو له.

١. هنا أيضاً نجد شبهة مشاحنة بشبهة الكائني و هو أننا لو اعتبرنا المفهوم الشامل «الإمكان العام» و المفهوم غير الشامل «اللاحصرية» وجدناها أعم و أخص مطلقاً. لكننا نجد بين عين الأول و نقيض الثاني - أي المفهوم الشامل «الإمكان العام» و المفهوم غير الشامل «اللاحصرية» - أعم و أخص مطلقاً لا من وجه.

٢. و الأعم من وجه يباين نقيض صاحبه [تبايناً] جزئياً: هنا خطأ، لأن «الإنسان» و «الحيوان» بينهما عموم و خصوص من وجه و ليس بين عين أحدهما و نقيض الآخر (كالإنسان و اللاحويان، أو كالحويان و الإنسان) إلا عموم و خصوص مطلقاً؛ فليس بينهما تباين جزئي أو كلي.

٣. غير مستصحب له: الظاهر أن المقصود «غير مستلزم له»: أي الأعم من وجه غير مستلزم لنقيض صاحبه.

٤. و على التقديرين يباينه جزئياً: الظاهر أن هنا منشأ الخطأ المذكور في الهامش السابق لأنه ليس بين الأعم و الأخص مطلقاً تباين جزئي؛ لأن التباين الجزئي ليس إلا بين الأعم و الأخص من وجه أو بين المتباينين باتباع الكلي. و لو أخذنا «التباين الجزئي» بحيث يشمل الأعم و الأخص مطلقاً أيضاً كان خلافاً لاصطلاح المتأخرين كقطب الدين الرازي الذي عرّفه بسالبتين جزئيتين فإن هاتين لا تصدقان بين الأعم و الأخص مطلقاً. و حينئذ يجب أن نعرّف «التباين الجزئي» بسالبة جزئية واحدة خلافاً لقطب الدين الرازي. فنعلم من هذا أن له «التباين الجزئي» اصطلاحين في كلمات المنطقيين: اصطلاحاً لقطب الدين الرازي الذي هو بمعنى التركيب العطفى بين سالتين جزئيتين و اصطلاحاً آخر لشمس الدين السمرقندي الذي هو بمعنى التركيب الفصلي

(المانع من الخلق) بين سالتين جزئيتين.

٥. بالكليّة: بالكلي ص، ع، ق، ب.

تنبيه

[عدم اشتراط النوام و الفعلية في النسب الأربع]

يجب أن تعلم أن المراد بالمفهومين و النسبة أعظم من أن يكون «دائماً» أو «غير دائم»، و^١ «بالفعل» أو «بالقوة»؛ و إلا لم تنحصر الأقسام في الأربعة؛ إذ:

١. قد يكون الطرفان دائمين^٢ كصدق «الحيوان» على «الإنسان»،

٢. و قد لا يكون:

a. كصدق «النائم بالفعل» على «الإنسان»،

b. و كصدق «الكتاب بالقوة» عليه،

c. و كصدقها على «الضاحك بالفعل و القوة»^٣.

[وجوب رعاية شرائط التناقض في النسب بين تقيضي المفهومين]

و تجب أيضاً رعاية التناقض بين تقيضي الطرفين فإن عدم الالتفات بذلك يضرّ في كثير من المواضع.

١. و: - پ.

٢. دائمين: دائماً ص، ع، ق، پ.

٣. كصدقها على «الضاحك بالفعل و القوة»: يمكن قراءة هذه العبارة هكذا: (كصدقها على «الضاحك بالفعل» و «الضاحك بـ [القوة]»)، و إن كان ما أثبتناه في المتن أرجح إلا إذا منعنا اجتماع الفعل و القوة في شيء واحد في زمان واحد.

المبحث الرابع

[الذكي الطبيعي والمنطقي والعقلي]

مفهوم «الحيوان» - مثل - «نير» «كونه ذكياً» و «إلا فالنسية بنفس المنسب» فقير مركب منها،
و الأول هو الذكي الطبيعي والثاني المنطقي والثالث العقل.^١

١. هذا التقسيم الثلاثي لا نجده قبل الشيخ فإن الغاراني بحث عن المنطقي والطبيعي والهندسي وغيرها:
فهذه هي الأجناس الأجناس العالية التي تعم جميع الأشياء المحسوسة، وهي أعم معقولات الأشياء
المحسوسة. وهذه الأجناس والأنواع التي تحت كل واحد منها قد تؤخذ على أنها معقولات للأشياء
المحسوسة الموجودة، ومثلاً في النفس الأمور الموجودة، فإذا أخذت هكذا كانت هي الموجودات
المعقولة، ولم تكن مطلقة، ومثلاً أخذت على أنها معقولات كلية تعرف الأشياء المحسوسة، ومن
حيث تدل عليها الألفاظ كانت مطلقة، وحيث معقولات، فعند ذلك تكون لها نسبتيان: نسبة
إلى الأشخاص ونسبة إلى الألفاظ، وهاتين النسبتين تدبر مطلقة، وكذلك متى أخذت على
أن بعضها أعم من بعض، وبعضها أضيق من بعض، أو أخذت محمولة أو موصولة، أو أخذت من
حيث بعضها معرف لبعضها بأحد أنحاء التعارف التي ذكرناها، وهو تعريف ما هو الشيء، وأنى
شيء هو، كانت مطلقة، وأما إذا أخذت مجردة عن هذه التعارف كلها بأن تؤخذ معقولات الأمور
الموجودة، كانت طبيعية أو هندسية أو في غيرها من الصناعات النظرية، ولم تسم معقولات.
(المفاتيح للغاراني، ج ١، ص ٦٧).

الشيخ أورد الذكي الطبيعي والمنطقي والعقلي كإقسام لـ «الذكي» والزمام الرازي أوردتها كإقسام لـ «الذكي» فتبعه
من بعده في إيرادها في مباحث «الذكي».

٢. مركب: المركب ح

٣. الأول: أي الحيوان.

٤. الثاني: أي كونه ذكياً.

٥. الثالث: أي المركب من «الحيوان» و «كونه ذكياً».

٦. لم نجد الذكي العقل (أو الجنس العقلي) أثراً في كلمات الفلاسفة والمنطقيين من قبل الشيخ ويبدو لنا أنه
من محترعه. لكننا نجد «الجنس المنطقي» و «الجنس الطبيعي» في كلمات معاصري الشيخ كحسن بن سوار
(٣٣١-٣٢١ ق.) و أبو الفرج ابن الطنيز (م. ٣٣٥ ق.).

جملة ما أوردته فرفوربوس في أمر «الجنس المنطقي» هو هذا: قال: «إنه المحمول على كثيرين مختلفين
بالنوع من طريق ما هو». (حسن بن سوار في هامش في كتاب منطق أرسطو ج ٣، ص ١٠٦٢،
تصحيح عبد الرحمن بدوي).

[وجود الكلّي الطبيعي في الخارج عند الإمام الرازي] قالوا:

وجود الطبيعي يقين لأنّ في هذا الحيوان الموجود مثلاً حيواناً ما موجود. فهو إما نفس «الحيوان» من حيث هو أو هو مع قيد آخر^١ و يعود الكلام. فـ«الحيوان» بلا شرط شيء موجود و تصوّره لا يمنع من الشراكة. فقد وجد في الخارج ما لا يكون نفس تصوّره مانعاً من الشراكة؛ فالكلّي موجود في الخارج.^٢
أقول: هذا تصرّح بأنّ الحيوان الموجود في الخارج كلّي.

[عدم وجود الكلّي الطبيعي في الخارج عند المصنّف] و ذلك ضروري البطلان لأنّ الموجود في زيد مثلاً:

١. إن كان هو عين الموجود في بكر فقد وجد^٣ جسم واحد في آن واحد في مكانين^٤.
 ٢. و إلّا فكيف يكون عامّاً؟ إذ العام شيء واحد.
- و لعلمهم ما عرفوا أنّ «الوجود الخارجي» من جملة القيود التي تنافي العموم.

فاسم «الجنس» يستقى به اثنا عشر معنى: ... والثالث: الجنس المنطقي، وهذا هو الصورة الحاصلة في النفس التي من شأنها أن «تركّب تحتها النوع». ... والمعنى الثاني عشر من معاني «الجنس» هو الهوية التي فرضها أرسطوطاليس قابلة لسائر الصور الطبيعية ... وهذا ينظر فيه الرجل الطبيعي. (أبو الفرج ابن الطيّب، تفسير كتاب إيساغوجي لفرغوريوس، ص ٦٠-٦٢، تحقيق كوازي جيكي).

١. آخر: - ص، ع، ب.
٢. فخر الدين الرازي، منطق الملتخص، ص ٢٧ حيث قال:
٣. وجد؛ يوجد ع.
٤. مكانين: المكانين ب.

٥. فقد وجد جسم واحد في آن واحد في المكانين: الخطأ في هذا البيان هو أنّ وجود الوصف الكلّي في موصوفين و في مكانين لا يستلزم وجود موصوف واحد في مكانين. فوجود الوصفين الكلّيين «الحيوان» و «الجسم» في زيد و بكر لا يستلزم وجود حيوان واحد أو جسم واحد في مكانين. و الظاهر أنّ الخلط وقع في استعمال الوصفين «الحيوان» و «الجسم» بالحمّلين الأولي الثاني و الشائع الصناعي؛ لأنّ «الحيوان» يطلق على نفس «الحيوان» بالحمّل الأولي الثاني و على زيد و بكر بالحمّل الشائع الصناعي. فالحيوان و الجسم بالحمّل الأولي يقعان في مكانين و لكن الحيوان و الجسم بالحمّل الشائع لا يكونان في مكانين.

- و الشيخ قد كثر في مواضع بأنّ معنى قولنا «الكلّي موجود في الخارج» أن:
١. الطبيعة التي تعرضها الكلّيّة في العقل - على معنى أنّها شيء واحد مشترك فيه بين الكثيرين - موجودة في الخارج.^١
 ٢. أمّا وجودها في الخارج مع هذا الوصف فممتنع.
- فلنمّ أن المدعى غير ما ظنّوه ولا حاجة فيه إلى ذلك البرهان؛ بل وجود الكلّي بمخذا المعنى يقين.

[وجود الكلّي المنطقي]

و عرف من ذلك أنّ وجود المنطقي ممتنع في الخارج.

[وجود الكلّي العقلي]

و أمّا وجود العقلي فموقوف على تحقّق الوجود الذهني.^٢

١. ما وجدنا هذه العبارة في آثار الشيخ إلا ما يقرب منها في عيون الحكمة و هو ذا:
الكلّي لا وجود له - من حيث هو واحد مشترك فيه في الأعيان - و إلا لكانت الإنسانية الواحدة بعينها مقارنة للأضداد. (عيون الحكمة، تحقيق عبد الرحمن بدوي ١٩٨٠م. ص ٧٠، في رسائل ابن سينا، انتشارات بيدار، ١٤٠٠ق. ص ٥٦، شرح عيون الحكمة، تحقيق محمد مجازي أحمد علي سقا، ١٣٧٦ش. ج. ٣ ص ٩٧).
- و قريب ممخذا البيان ما جاء في إلهيات الشفاء:

و ليس يمكن أن يكون معنى هو بعينه موجوداً في كثيرين، فإنّ الإنسانية التي في عمرو إن كانت بذاتها - لا بمعنى الحدّ - موجودة في زيد، كان ما يعرض لهذه الإنسانية في زيد لا محالة يعرض لها و هي في عمرو، إلا ما كان من العوارض ماهيته معقولة بالقياس إلى زيد. (الشفاء، الإلهيات، طبيعة القاهرة، ص ٢٠٨).

٢. راجع منطق الملتخص ص ٢٩. قال المصنّف في شرح القسطاس:
و أمّا وجود الكلّي العقلي فموقوف على الوجود العقلي: فمن أنكر الوجود العقلي أنكر تحقّق الكلّي العقلي و من أقر به - و هو الحق - اعترف به. و البحث عن الوجود العقلي موكل إلى نظر الحكم.

و اعترض عليه قطب الدين الرازي:

فإن قلت: العقلي أيضاً فرع الإضافة ... فالأولى حمل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجوده الذهني بناءً على مسألة الوجود، فنقول: ... أمّا حمل الاختلاف على الذهني لا توجيه له إذ لا يخض به و لا بالكلّيات؛ بل يعمّ سائر الأشياء. (لواعع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١١٨ س ١٥-١٢).

[الكلي قبل الكثرة ومع الكثرة وبعد الكثرة] و الكلي:

١. إما قبل الكثرة وهو الصورة المعقولة في المبدأ الفتياض^١.
٢. وإما معها وهو الذي في ضمن الجزئيات^٢.
٣. وإما بعدها وهو المنتزع من الجزئيات بجذف المشخصات^٣.

١. الصورة المعقولة في المبدأ الفتياض: هذا البيان يحذفه العبارة بعينها مأخوذ من الخونجي في كشف الأسرار ص ٣٥ س ١١؛ وهو مأخوذ من كلام الرازي هنا:

فالذي قبل الكثرة، زعموا أنه الصورة المعقولة للمعارف الفتياضة. (منطق الملخص، ص ٧١).

و الظاهر أن هنا مأخوذ من كلام الشيخ في مدخل الشفاء:

فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمذك من الأمور الطبيعية موجوداً قبل

الكثرة. (الشفاء المدخل ص ٦٩ س ١١-١٢).

٢. في ضمن الجزئيات: يبدو لنا أنه يجب أن يكون فرق بين «الكلي في الكثرة» و «الكلي مع الكثرة» - وإن لم نجد هذا الفرق في كلمات المنطقيين - فإن الأول موجود في الخارج ومشترك بين الكثيرين واقع فيها والثاني موجود في الذهن حاله عن الكثيرين الموجودة الحاضرة. فإن كان هذا الفرق صحيحاً فنقول إن الشيخ صرح في مدخل الشفاء بأن المقصود ليس هو «الكلي في الكثرة» بل «الكلي مع الكثرة»:

ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة فيحصل في الكثرة. ولا يتحد فيها بوجه من الوجوه

إذ ليس في خارج الأعيان شيء واحد عام؛ بل تفريق فقط. (الشفاء المدخل ص ٦٩ س ١٣-

١٥).

فهذا الكلام يدل دلالة واضحة على أن الكلي في الكثرة ليس واحداً في الخارج، فليس عاماً في الخارج، فليس كلياً في الخارج؛ بل ما هو في الكثرة الخارجية ليست إلا جزئيات أو شخصيات. فعلى هذا، لا بد أن نفسر «الكلي في الكثرة» في كلمات الشيخ بـ «الكلي مع الكثرة» الذي هو في العقل، إن أردنا أن نورد وجهاً مقبولاً لتسمية «الكلي في الكثرة» بـ «الكلي»، وإلا لا بد لنا أن نقول باشتراك لفظي للفظ «الكلي» في اصطلاح «الكلي في الكثرة» لأنه أطلق على الجزئيات لا على الكليات.

٣. قسمة «الكلي» إلى ما قبل الكثرة وما معها وما بعدها مأخوذة من قسمة «الجنس» إلى هذه الثلاثة في كلمات الشيخ في مدخل الشفاء وفي كلمات الإمام الرازي في منطق الملخص. وأول من اعتبر هذه القسمة لـ «الكلي» ونقلها من بعد مباحث «النوع» و «الجنس» إلى مباحث «الكلي» هو الخونجي في كشف الأسرار ص ٣٥.

و أيضاً قسمة «الكلي» إلى ما قبل الكثرة وما معها وما بعدها إما تقسيم منطقي وإما تقسيم لفظي. فإن كان الثاني فمعناه أن لفظ «الكلي» مشترك بين ثلاثة معان؛ وإن كان الأول فمعناه أن مفهوم «الكلي» مشترك معنوي بين ثلاثة أقسام.

و بين التقسيمين بون بعيد فإن في التقسيم اللفظي لا يلزم أن تكون أية مناسبة بين معاني اللفظ المشترك، لا في المفهوم و لا في المصاديق؛ ولكن في التقسيم المنطقي لا بد من مناسبة بين الأقسام في المفهوم و في المصاديق، كـ«التباين بين الأقسام» في المصاديق و «التساوي بين المقسم و مجموع الأقسام» في المصاديق و غيرها. لكننا لا نجد هذه المناسبات بين أقسام «الكلّي» الثلاثة: «ما قبل الكثرة» و «ما معها» و «ما بعدها»:

١. أمّا «التساوي بين المقسم و مجموع الأقسام» فلأنّ هناك كليّات خارجة عن هذه الأقسام الثلاثة: كالكليّات المتنّعة (كشريك البارئ) و المدعومة دائماً (كالعقلاء) و المنفردة (كواجب الوجود) فإنّ هذه إمّا معدومة أو ليست بكثيرة فلا تكون قبل الكثرة و لا مع الكثرة و لا بعدها. و أيضاً ليس لهذه الكليّات صورة معقولة في المبدأ الفياض لأنّها لم تنشأ من مبدأ فياض لأنّها إمّا معدومة (كالمثاليين الأوّلين) أو غير معلولة (كواجب الوجود الذي لا مبدأ له يُقيضه).

٢. و أمّا «التباين بين الأقسام» فلأنّ بعض الكليّات تكون «قبل الكثرة» و «معها» و «بعدها» كثير من المصنوعات البشرية التي تصوّرها صانعوها قبل صنعها و حينه و بعده. فعلى هذا، يبدو لنا أنّ تقسيم «الكلّي» إلى ما قبل الكثرة و ما معها و ما بعدها ليس إلّا تقسيماً لفظياً يدلّ على أنّ لفظ «الكلّي» مشترك بين معاني عدّة.

و أيضاً لم يتعرض المناطقة على النسبة بين قسمة «الكلّي» إلى الطبيعي و المنطقي و العقلي و قسمته إلى ما قبل الكثرة و ما معها و ما بعدها؛ إلّا أنّ إبراهيم المذكور صرح بأنّ التقسيمين واحد: و من هنا نشأت الأقسام الثلاثة للجنس: طبيعي قبل الكثرة، و عقلي في الكثرة، و منطقي بعد الكثرة. (مقدمة مدخل الشفاء ص ٦٤).

و الذي يخطر ببالنا نحن بدوّاً غير هذا و هو أنّ:

الكلّي الطبيعي = الكلّي في الكثرة = الكلّي مع الكثرة؛
الكلّي العقلي = الكلّي قبل الكثرة + الكلّي بعد الكثرة؛
الكلّي المنطقي = ؟.

هنا مبنّى على أنّ «الكلّي في الكثرة» هو «الكلّي مع الكثرة». فإنّ خالفنا هذا و فرقنا بين الكلّيين و أخذنا «الكلّي في الكثرة» الكلّي الموجود في المصاديق في الخارج و «الكلّي مع الكثرة» الصورة المعقولة منها في الذهن في زمان وجود المصاديق (لا قبلها أو بعدها) فكانت النسب بين التقسيمين هكذا:

الكلّي الطبيعي = الكلّي في الكثرة؛
الكلّي العقلي = الكلّي قبل الكثرة + الكلّي بعد الكثرة + الكلّي مع الكثرة؛
الكلّي المنطقي = ؟.

لكن في كلا البيّانين ضعفاً فإنّ «الكلّي المنطقي» له مصاديق كثيرة (إمّا في الذهن أو في الخارج، على اختلاف الآراء في وجود الكليّات) (التي هي مصاديق «الكلّي المنطقي» بالحقيقة))؛ فلا بدّ أن نصفه مصداقاً له «الكلّي في الكثرة» أو «الكلّي مع الكثرة».

و على كل حال، جميع ما قلنا يخالف ظاهر كلام الشيخ في المدخل من الشفاء فيبدو أنه يقسم الطبيعي
تنسباً منطقياً إلى ما قبل الكثرة وفيها ومعها:

لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين:

١. فإنه ربما كان معقولاً أولاً ثم حصل في الأعيان و حصل في الكثرة الخارجة، كمن يعقل أولاً
شيئاً من الأمور الصناعية ثم يحصله مصنوعاً؛

٢. و ربما كان حاصلأً أولاً في الأعيان ثم يتصور في العقل، كمن عرض له أن رأى أشخاص
الناس و استثبت الصورة الإنسانية. (الشفاء المدخل ص ٦٩ س ٢-٦).

فالمقسم هاهنا هو «الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول» و يبدو لنا أن المقصود من هذه العبارة هو «الجنس
الطبيعي» لا «الجنس العقلي»، و إن كان للتفسير الثاني أيضاً وجه. فالذي نستنتج من كل هذا أن في البحث
غرضاً لا يفهم ما قلناه هاهنا؛ فعلى الأذكاء أن يحدونا السبيل.

الفصل الثالث

في الماهية وأجزائها

و فيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

«ماهية» الشيء هي ما به الشيء هو هو.^١ و ترادفه «الذات» و «الحقيقة» و «الجوهر». و قد تُخصّص «الذات» بالموجودات و «الماهية» بالمركبات.

[الماهيات البسيطة و المركبة]

و كلّ حقيقة:

١. إما بسيطة و هي التي لا تكون عبارة عن مختلفات^٢ الحقائق،
٢. و إما مركبة و هي التي تكون كذلك.

[الأجزاء المحمولة و غير المحمولة]

و أجزاء المركب:

١. قد تكون محمولة عليه، كـ «الحيوان» و «الناطق» على «الإنسان»،
 ٢. و قد لا تكون، كـ «السقف» و «الجدار» على «البيت».
- و ليس في كتب القوم بيان ذلك.

[التركيب الحقيقي الخارجي و الاعتباري العقلي]

و تحقيقه أنّ الماهية:

١. هو هو: هو هو ع.

٢. مختلفات: المختلفات ب.

١. إذا كانت عبارة عن «الشيء المجمع من عدة أشياء»^١ - وهو التركيب الحقيقي المتعارف عند القوم - فممتنع حمل تلك الأجزاء عليها بالمواطأة؛ إذ يمتنع أن يقال: «إن هذا الشيء المجمع من هذا المختلفات هو بعينه هذا الجزء»؛ بل إننا^٢ يصح بالاستقراق أو التركيب^٣.
٢. وأما إذا لم تكن كذلك بل تكون عبارة عن «الشيء الموصوف بهذه الأشياء»^٤ صدق عليها أجزاؤها. وهذا التركيب ليس إلا في العقل إذ ليس في الخارج إلا شيء واحد صدق عليه أنه هنا وذاك وذاك. بل العقل يركب هذه الماهية من هذا المجمع^٥.

[الدلائل والعرضيات]

و أما كيفيته صيرورة الشيء موصوفاً بهذه المعاني أن الشيء:

١. إذا حصل له معاني وأُمُور تَحْصُلُ منها مفهومات صادقة عليه بـ«هو هو»؛ وهو يصير باعتبار حصولها «ماهية» و «حقيقة».
٢. وهذه المفهومات قد تستتبع مفهومات أخرى^٦ وهي تكون من «الصفات».

١. كلفهم «الإنسانية» المجموعة من «الحياة» و «النطق» و كـ«البيت» المجمع من الجدران و السقف.

٢. إننا؛ إنحاط.

٣. بالاستقراق أو التركيب: كـ«الناطق» و «ذو النطق». و في مثال «الإنسانية» لا يمكن إلا التركيب: «ذو الإنسانية» الذي هو معنى «الإنسان» الذي هو مبدأ لفظ «الإنسانية» و مادته.

٤. كلفهم «الإنسان» الموصوف بـ«الحَيَوان» و «الناطق».

٥. الظاهر من هذا البيان أن الفرق بين التركيب الحقيقي والاعتباري (أو بين التركيب الخارجي والعقلي) الفرق بين حمل «ذو هو» و حمل «هو هو» (أو حمل الاشتقاق و حمل المواطأة)، أو إن لم يكن الفرقان واحداً بالحقيقة فبينهما ارتباط وثيق. وأيضاً هناك فرق آخر مرتبط بالفرقين المذكورين وهو الفرق بين اعتبارات الماهية «بشرط شيء» و «بشرط لا» و «لا بشرط»، التي طرحها الشيخ الرئيس أولاً فيما نعلم.

لكننا نرى - خلافاً للمصنف - أن هذه الاعتبارات و الفروق لا ترتبط بالفرق بين الأجزاء المحمولة و الأجزاء غير المحمولة؛ لأن هناك أجزاءً غير محمولة لا تُحمل بالاستقراق أو بالتركيب أو بشيء من الخيل كـ«بشرط شيء» أو «بشرط لا» أو «لا بشرط».

فتلاً لاحظ مثال المصنف: «البيت» المركب من «الجدار» و «السقف» الذين لا يحملان بوجه على «البيت»، أو انظر إلى المفاهيم السلبية كـ«اللامتناهي» و «بلا واسطة» الذين لا يحمل عليها جزأها الإيجابيان بوجه، أو تأمل في تعريف «المثلث» بـ«شكل محصور بين ثلاثة أضلاع» فإنه لا يحمل عليه «الضلع» أو «الأضلاع» أو «الثلاثة» بوجه من الوجوه.

٦. أخرى: آخر ص.

و ذلك كالإنسان مثلاً فإن له مادة:

١. حصل لها عدة من المعاني كـ «الاستغناء عن الموضوع» و «الأبعاد» و «النمو» و «الحس» و «الحركة بالإرادة» و «النطق» فصارت لها «جوهرًا جسمانيًا ناميًا حساسًا متحركًا بالإرادة ناطقًا».

٢. و هي استتبعت معاني أخرى كـ «المتعجبة» و «قابلية الصناعات» و غيرها^١.
و المتبوعات هي الناتيات و التوابع^٢ العرضيات.

[الاشتراك اللفظي في معنى الكل و الجزء]

فلفظ «المركب» - و «الجزء» - مقل بالاشتراك على المركب الحقيقي و العقلي - و على أجزائها.

[أعمية المركب الاعتباري العقلي من المركب الحقيقي الخارجي]

و العقلي أعم من الحقيقي إذ كل مركب مندرج تحت مقولة عند الحكماء. فلا بد له من الجنس و الفصل المحمولين عليه بالمواطأة.

[تشخص الماهية في الخارج بالأعراض]

ثم الماهية إذا وجدت في الخارج فلا بد و أن يخالطها معاني و أمور أخرى يتحصل^٣ لها كل واحد واحد من أشخاص تلك الماهية.
هذا هو تحقيق هذا الموضع.

[شبهة في كون الإنسان مركبًا حقيقيًا أو عقليًا]

لكن يشكل ذلك بالماهيات^٤ النفسانية كـ «الإنسان» مثلاً؛ فإنه:

١. غيرها: غيرها ص، ع، ب.

٢. هي: و ب.

٣. يتحصل: فيحصل ص.

٤. ذلك بالماهيات: ذلك في الماهيات ص، في ذلك الماهيات ب.

١. لو أريد به «الحيوان الذي هو الناطق» فقد جعل «الحيوان» ناطقاً. لكن «الناطق» عندهم جوهر مجرد^١ هذا خلف.
٢. وإن أريد به المركب من «الحيوان» و «الناطق» فممتنع حمل الأجزاء عليه بالمواطأة. ولعل هذه الشبهة دعت المثالة^٢ إلى اتحاد النفس بالبدن إلا أن يقال: الحيوان بسبب تعلّق النفس به يصير ناطقاً^٣. وهذا قريب من الحق لكنه ما سمع ذلك من كلامهم^٤.

[المبحث الثاني]

[الجزء المتقدم على الكلّ و الجزء المتأخر عن الكلّ]

جزء الشيء إما أن يكون متقدماً عليه أو متأخراً عنه. و الأول كأجزاء الماهية و الثاني كأجزاء المقدارية إن قلنا إنّ الجزء ممتنع.

[المبحث الثالث]

في الفرق بين الذاتي و العرضي

و نغني بـ«الذاتي» هاهنا جزء الماهية و بـ«العرضي» الخارج عنها.

١. تجزّد «الناطق» و جوهريته عند الشيخ الرئيس يعلم من كلمات له في كثير من المواضع تجعل «الناطق» وصفاً للنفس التي هي جوهر مجرد عن المادّة: «مثل كونه ناطقاً، أي ذا نفس ناطقة». (الشفاء، المدخل، ص ٢٩). هذه الكلمات كلها تدلّ على أنّ «الناطق» عنده جوهر مجرد.
٢. المثالة: المتأكد ق. يقصد منه فرفوربوس كما صرح به في شرح التسطاس.
٣. الحيوان بسبب تعلّق النفس به يصير ناطقاً: نجد مثل هذا الكلام في آثار الشيخ أيضاً: و هذا كـ«النطق» لـ«الإنسان» فإنّ القوّة التي تسمّى «نفساً ناطقة» لما اقترنت بالمادّة فصار حينئذ «الحيوان» ناطقاً. (الشفاء، المدخل، ص ٧٥-٧٦).
٤. عدم سماع ذلك من كلام الحكماء عجيب فإنّ ما حكينا عن الشيخ في الهامش السابق يخالفه.

١. و قد قيل في التمييز بينهما: «إنّ الثاني ما لا يصحّ توهمه مرفوعاً مع بقاء الماهية ماهية»^١. فخرجت اللوازم لأن رفعها إنّما يتمتع مع بقاء الماهية موجودة لا مع بقاء الماهية ماهية. و أشار الشيخ بذلك في الإشارات: «و ما لا يمكن تصوّر الماهية إلّا بعد تصوّره»^٢.
- a. فالناتي يتقدّم^٣ على الماهية في الوجود الذهني و العيني؛ و كنا في العدمين^٤ لكن بالنسبة إلى جزء واحد^٥.
- b. بخلاف العرضي اللازم فإنّه لا يتحقّق إلّا بعد تحقّق الماهية و لا ينفي إلّا و أن تنفي الماهية أولاً كـ «الفردية» لـ «الثلاثة» مثلاً.
٢. و قيل أيضاً: «لأنّ الذاتي ما لا تحتاج الماهية في اتصافها به إلى علّة مغايرة لئانها كاللون للسواد مثلاً فإنّ السواد لذاته لون لا شيء آخر يجعله لوناً»^٦. و هذه خاصّة إضافية

١. الشفاء، المدخل، ص ٣٣.

٢. ما وجدنا هذه العبارة في الإشارات، و لكن وجدناها في باب الإشارات لفخر الدين الرازي حيث يقول: فلنأخذ السبب قالوا: «الناتي هو الذي لا يمكن تصوّر الماهية إلّا بعد تصوّره» (باب الإشارات، ص ٢٢).

٣. يتقدّم: يقدم ب.

٤. العدمين: أي العدمين الذهني و العيني، أي عدم الماهية في الذهن و عدمها في العين.

٥. بالنسبة إلى جزء واحد: الظاهر أنّ المصنف يقصد في جانب الوجود أنّ الكل إنّما يتحقّق إذا تحقّق جميع الأجزاء و في جانب العدم أنّ الكل إنّما ينعدم إذا انعدم بعض الأجزاء (أي جزء واحد على الأقل). يقول المصنف في شرح التسطّار:

يكون الناتي متقدّماً على الماهية في الوجود الذهني و العيني. أمّا الذهني فلما عرف من تعريفه؛ و أمّا العيني فظاهر لأنّ الجزء ما لم يتحقّق لم يتحقّق الكل.

و كنا عدم الناتي يكون متقدّماً على عدم الماهية في الذهن و العين لامتناع عدم الكل مع تحقّق جميع الأجزاء. لكن يكفي عدم جزء واحد، بخلاف الموجود فإنّه ما لم يتحقّق جميع الأجزاء لم يتحقّق الكل.

٦. ما وجدنا هذه العبارة إلّا في شرح نصير الدين الطوسي لـ «الإشارات»:

و ثانيها أنّ الشيء لا يحتاج في اتصافه بما هو ذاتي له إلى علّة مغايرة لذاته فإنّ السواد هو لون لذاته لا شيء آخر يجعله لوناً، فإنّ ما جعله سواداً جعله أولاً لوناً. (الطوسي، شرح الإشارات، ج. ١، ص ٤٠).

لكن المألّف هادي السبزواري نسب هذا القول إلى الشيخ: «قال الشيخ ما جعل الله المشمش مشمشاً و لكن أوجده». (شرح المنظومة، ج. ٢، ص ٢٢٣-٢٢٤).

إذ بعض العوارض كذلك كالزوجية للأربعة فإنها لناعما زوج، لا شيء آخر يجعلها كذلك.^١

[العلم الإجمالي والتفصيلي]
قال الشيخ في الشفاء: «إن الشيء قد يكون ملحوظاً إليه في العقل و لم تُلحظ أجزاؤه على التفصيل وإن كانت داخلة في ماهيته»^٢. فجعل العلم على قسمين: تفصيلي وإجمالي.
و الإمام أنكر الإجمالي و قال: «كل واحد من أجزائه إن كان معلوماً فقد تميز عن الآخر في الذهن و إلا لبطل وجوب تصور الأجزاء قبل تصور الماهية»؛ لكن هذا^٣ ضروري^٤.
و ذلك ضعيف:

لا لما قيل: «إنه يستدعي العلم بالامتياز و امتياز الامتياز لأن امتياز الشيء عن غيره في الذهن لا يوجب العلم بامتياز»^٥.^٦ لأن العلم «حصول صورة الشيء في الذهن» لا «حصول نفسه».

١. من هنا نعلم أن هذا التعريف ليس بخاصة حقيقية لـ «الناتي» بل هو عرض عام له لأنه يشمل بعض العوارض أيضاً (أي العرضيات اللازمة). لكن لقاتل أن يقول إن المقصود من هذا التعريف ليس تعريف «الناتي» من باب إيساغوجي بل هو تعريف لـ «الناتي» من باب البرهان الذي يشمل الناتيات و العرضيات اللازمة. فالتعريف خاصة حقيقية لـ «الناتي» من باب البرهان.

٢. راجع الشفاء، المدخل:
و قد علمت أنني لست أعني في هذا التعقل أن تكون إذا تصوّرت الشيء بالفعل ملحوظاً إليه تكون مع ذلك تصوّرت أفراد المقومات له أيضاً بالفعل، فربما لم تُلحظ الأجزاء بذهنك. (المدخل، ص ٢٥).

٣. هذا: أي لزوم تصور الأجزاء قبل تصور الماهية.

٤. راجع منطق المتكسر:
و فيه نظر؛ لأن كل واحد من بسائط الماهية المركبة إن كان معلوماً فلا بد و أن تميز عن غيره في الذهن، لأننا متى عقلنا ماهيتين مختلفتين فمن الممتنع أن لا يعقل امتياز إحداها عن الأخرى حال علمناهما؛ وإن لم تكن معلومة مع أننا نعلم الذات، فذلك يقدر في أن تصوّر الذات متوقّفة على تصوّر أجزائها، مع أن ذلك معلوم بالضرورة. (منطق المتكسر ص ٤٣).

٥. بامتياز: - ق.

٦. الخونجي، كشف الأسرار. عبارة الخونجي يختلف عن هنا لا في قليل:

بل لأنَّ الضرورة في العلم التفصيلي حقٌّ و أمَّا في الإجمالي فلا؛ و البحث فيه.

[المبحث الرابع]

[معاني «الناتي» في غير كتاب إيساغوجي]

و في غير كتاب إيساغوجي قد أطلقوا «الناتي» على المحمول، و على الحمل، و على إيجاب السبب، و على الموجودة.

١. أمَّا المحمول [الناتي] فكلُّ ما:

- a. يمتنع انفكاكه عن الشيء، كـ «المتعين» للموجود،
- b. أو عن ماهيته،^٢ كـ «تساوي الزوايا» للمثلث؛
- c. أو يمتنع رفعه عن الماهية، أي إذا تصوّر مع الماهية يمتنع سلبه عنها، كـ «الزوجية» للأربعة؛^٣
- d. أو يجب إثباته لها، أي لا يمكن تصوّر الماهية إلا مع تصوّره كـ «الحيوانية» للإنسان.

و كلٌّ منها أخضّ تما قبله.^٤

٢. و أمَّا الحمل الناتي فإذا:

- a. استحقّ الموضوع موضوعية الشيء،
- b. أو كان المحمول؛

و جوابه أن ذلك غير لازم لأنّه يمكننا تصوّر الشيء مع الذهول عن امتيازه عن غيره. و لو لزم ذلك لزم العلم بامتيار ذلك الإمتياز أيضاً لمغايرته الامتياز الأول، و هكذا إلى غير النهاية. فيجب حصول علوم غير متناهية عند العلم بشيء واحد. (كشف الأسرار، ص ٣٠).

١. الضرورة: أي وجوب تصوّر الأجزاء قبل تصوّر الماهية.

٢. ماهيته: ماهية ب.

٣. لم نعرف الفرق بين «امتناع الانفكاك» عن الماهية و «امتناع الرفع» عن الماهية كما لم نعرف الفرق بين «تساوي الزوايا للمثلث» و «الزوجية للأربعة». و الذي أشار إليه في شرح التسطاس هو أن «امتناع الانفكاك» هو في الأعيان و «امتناع الرفع» هو في الأذهان. فالفرق هو أن الأول يعنّ البدعي و غير البدعي و لكن الثاني يختصّ بالبدعيات.

٤. كشف الأسرار، ص ٣٠، س ٩-١١.

- i. أعمّ منه،
- ii. أو حاصلًا له بالذات،
- iii. أو باقتضاء طبعه،
- iv. أو دائماً،
- v. أو بلا وسط،
- vi. أو كان مقوماً له،
- vii. أو لاحقاً لا لأمر أعمّ أو أخصّ.^١

و يقال لهذا الأخير في كتاب البرهان «عرضاً ذاتياً».^٢

٣. و أما الإيجاب [الناقي] فإذا كان ترتّب الأثر على السبب دائماً أو أكثريةً.^٣

و «العرضي» ما كان بمقابلات هذه الأشياء.^٤

٤. و أما الموجودية [اللاتية] فـ «القائم بذاته» موجود بذاته و «القائم بالغير»^٥ موجود بالعرض.^٦

١. يعدّ الشيخ في الشفاء معنيين للعرض الناقى في البرهان:

و قد تطلق لفظة «بذاته» و «الناقي» و يعنى به «العارض المأخوذ في حدّه الموضوع أو ما يقومه» على ما قيل. و ربما قيل على معنى أخصّر و أشدّ تحقّقاً و يعنى به «ما يعرض للشيء أو يقال عليه لذاته و لما هو هو»، لا لأجل أمر أعمّ منه، و لا لأجل أمر أخصّ منه. (الشفاء، البرهان، ص ١٢٨).

لكنّ هذه العبارة دالة على أن قيد «لا لأمر أعمّ أو أخصّ» ليس من تعريف «الناقي» بل هو خارج لازم.

٢. كشف الأسرار، ص ٣٠ س ١١ - ص ٣١ س ٢.

٣. كشف الأسرار، ص ٣١، س ٣-٤.

٤. كشف الأسرار، ص ٣١، س ٢.

٥. بالغير: بغيره ع.

٦. كشف الأسرار، ص ٣١، س ٥-٦.

الفصل الرابع

في تقسيم الكليات و ما يتعلق بها

[أقسام الكلي]

الكلي: إما تمام ماهية الشيء أو جزؤها أو خارج عنها.

[١] [أقسام تمام الماهية]

و الأول إما تمام ماهية شيء واحد أو أشياء أو كليهما^١.

١. و الأول هو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كـ «الحدة» بالنسبة إلى المحدود.

٢. و الثاني بحسب الشركة المحضة كـ «الجنس» بالنسبة إلى أنواعه.

٣. و الثالث بحسب الشركة و الخصوصية معاً كـ «النوع» بالنسبة إلى أفراد.

و يستقى هذه الثلاثة دالاً على الماهية.

١. هذا التقسيم للشيخ الرئيس أوردته مبهماً في الشفاء، المدخل، ص ١٢-٢٠، و صريحاً في الإشارات و التمهيدات، النهج الأول، الفصل السادس عشر (راجع شرح الإشارات للطوسي ص ٦٩-٧٥) و في منطق المشرفين، ص ١٦. ثم أوردته الإمام الرازي في منطق الملخص ص ١٦، إلا أنه غير القسم الأول (بحسب الخصوصية المحضة):

١. من «الحدة» المقول في جواب السؤال عن ماهية مفهوم كلي واحد

٢. إلى «النوع» المقول في جواب السؤال عن ماهية شيء واحد جزئي.

و لم يبقه في هذا غير تلميذه زين الدين الكشي في حقائق الحقائق ص ٢٨ب ١٢-١٣ و رجع الخونجي و الأرموي و المصنف في هذا الموضع من تقسيم الأمام الرازي في منطق الملخص، إلى تقسيم الشيخ في الإشارات و منطق المشرفين.

[٢][أجزاء الماهية]

[المحصار جزء الماهية في الجنس والفصل]

و أمّا الثاني - و هو أن يكون جزء الماهية - فهو إما جنس أو فصل.

[وجوة في المحصار جزء الماهية في الجنس والفصل]

[الوجه الأول]

لأنه:

١. إن لم يكن مشتركاً بين الماهية و نوع ما يخالف لها في الحقيقة كان فصلاً لأنه يصلح لتمييز الثاني عما يشاركها في الجنس أو الوجود.
٢. و إن كان مشتركاً:

a. فإن كان «تمام المشترك بينهما» كان جنساً لصلاحيته أن يقال في جواب ما هو بحسب الشركة؛

b. و ألا فكان «بعضاً من تمام المشترك»:

- i. فإن كان مساوياً لتمام المشترك كان فصلاً له؛^١
- ii. و ألا لصار مشتركاً بين الماهية و نوع آخر لا يشاركها في تمام المشترك المفروض. و لا يجوز أن يكون «تمام المشترك بينهما»^٢ - لأن المقتر خلافه - بل «بعضه». و يعود الكلام.
١. فإما أن يذهب إلى غير النهاية ،
٢. أو ينتهي إلى ما يكون مساوياً له، فيكون فصل جنس؛ و هو يصلح أن يميز الماهية في الجملة فيكون فصلاً.^٣

[ضعف الوجه الأول]

و ذلك ضعيف:

١. له: - ب.
 ٢. بينهما: منها ب.
 ٣. كشف الأسرار، ص ٢٧ من ٢-١ و ٩-١٤؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٢٥-١٢٦).

١. لأنه لو كان تمام المشترك فإنما يكون جنساً إن لو كان ذاتياً لذلك النوع أيضاً و محمولاً عليه، لجواز أن يكون من الأجزاء التي لا تحمل على ذلك النوع.
٢. و أيضاً عدم التناهي غير لازم لأنه يكفي في كونه عاماً وجدانه في تمام المشترك.^٢

[الوجه الثاني في بيان انحصار الجزء في الجنس و الفصل]
بل الطريق في ذلك أن يقال: «الجزء المحمول»:

١. إن كان مقولاً على الماهية و نوع ما يخالف لها في جواب «ما هو؟» فهو الجنس.
 ٢. و إلا فهو الفصل لأنه لا يكون جزءاً لجميع الموجودات لبساطة بعضها. فحينئذ يميز الماهية عما لا يكون جزءاً منه.^٣
- و هو المطلوب.

[الوجه الثالث في بيان انحصار الجزء في الجنس و الفصل]
و نقل عن القدماء:

أن الماهية إذا تركبت من الأجزاء المحمولة تركبت من الجنس و الفصل؛ لأنها تُشارك أحد جزئيهما في طبيعته و تخالفه في طبيعة الآخر. و جزؤها مغاير لها. فقد اشتركت مع

١. على: في ص، ب.

٢. المشترك: المشتركين ص، ع. قال المصنف في شرحه على هذه العبارة:

قوله: و يعود الكلام قائماً أن ينتهي إلى ما يساويه أو يذهب إلى غير نهاية.
قلنا: لا نسلم أنه لو لم ينته إلى ما يساويه ذهب إلى غير نهاية؛ إذ العام يكفي لعمومه فردان فصاعداً؛
فيكفي في كون ذلك البعض أعم من تمام المشترك الثاني أن يوجد في تمام المشترك الأول بدونه. و
حينئذ يكون منتهياً إلى ما يساويه و إلا يذهب أيضاً إلى غير نهاية.
فها هنا يبحث عن مشتركين: المشترك الأول و المشترك الثاني.

٣. نجد قطب الدين الرازي أخذ هذا الوجه الثاني كأخصر التقريرات لبيان وجه الانحصار:
و الأخصر من التقريرات أن يقال: الثاني إن كان تمام المشترك بين الماهية و نوع ما مبين فهو
الجنس؛ و إلا الفصل، لاستحالة أن يكون جزءاً لجميع الماهيات، فهو يميز الماهية عن بعضها فيكون
فصلاً لها. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٢٩ س ١٤-١٧).

غيرها في ذاتي و تخالفت في ذاتي. فما به الاشتراك هو الجنس و ما به الامتياز هو الفصل.^١

أقول:

١. لو اشترط^٢ أن يكون لذلك الغير فصل زائد على ما به الاشتراك ليصير نوعاً آخر فلا يكون مثل هذا المشترك جنساً؛
٢. وإن لم يشترط فيكون جنساً؛ وهذا يوجب أن يكون للماهية بحسب طبيعة كل جزء جنس و فصل.^٣

[أقسام الجنس و الفصل]

و الجنس:

١. إما قريب: إن كان الجواب عن الماهية و عن كل ما يشاركها فيه واحداً؛
 ٢. أو بعيد: إن تعدد.^٤
- و كلما زاد جواب زاد مرتبته في البعد؛ و كلما تباعد الجنس كان الجواب بذاتيات أقل.
و الفصل أيضاً:
١. إما قريب: إن ميز الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس أو الوجود؛

١. ما وجدنا هنا النقل في كلمات المنطقيين كما لم نجد الناقل أو الناقلين. و لكن وجدنا قريباً من هذا البيان في كلمات الرازي:

إشارة: الماهيتان إذا اشتركتا في بعض الذاتيات و امتازت إحداها عن الأخرى من الذاتيات فتمام ما به الاشتراك هو الجنس، و تمام ما به الامتياز هو الفصل. فالجنس هو كمال الجزء المشترك و الفصل هو كمال الجزء المميز. (لباب الإشارات، ص ٢٦).

٢. اشترط: اشترك ق.

٣. جنس و فصل: جنساً و فصلاً: ق، ب.

٤. أو: و ع، ق، ب.

٥. كـ «الجسم» فإنه جنس بعيد لـ «الإنسان» لأن الجواب بـ «ما هو؟» عن الإنسان و الفرس هو «الحيوان» و هو غير الجواب عن الإنسان و الشجر، الذي هو «الجسم النامي»، و غير الجواب عن الإنسان و الحجر، الذي هو «الجسم».

٦. كلها: كما ق.

٢. أو ' بعيد: إن مَرُوحاً عن البعض.

[تفسير «البالّ على الماهية» بـ«الناقي الأعم»]

و نقل الشيخ عن الأقدمين أنّهم قالوا: «البالّ على الماهية هو الناقي الأعم»،^٢ زاعمين أنّ البالّ على الماهية إمّا نوع أو جنس؛ وكلّ منها ذاتي أعمّ: أمّا النوع فبالقياس إلى الأشخاص^٣ و أمّا الجنس فظاهر.

[معنيان لـ«الناقي»]

و هذا فاسد لأنّ «الناقي»:

١. كما يطلق على «جزء الماهية»،

٢. فقد أطلق المنطقيون - بحسب الاصطلاح - على معنى أعمّ من ذلك. و أفاده الشيخ

في الشفاء: «و هو كلّ كلّ إذا فرض معدوماً لشيء من جزئياته لا يتّبع ذات ذلك

الجزئي "بسببه"»^٤.

١. أو: و ب.

٢. تفسير «البالّ على الماهية» بـ«الناقي الأعم» نجده في الإشارات:

فإن اشتمى بعضهم أن يميّز، كان الذي ينول إليه قوله هو: أنّ «المقول في جواب ما هو» من جملة الذاتيات ما كان مع ذاتيته أعمّ. (الإشارات والتنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص ٦٧).

و أمّا في الشفاء فما وجدناه فيه و إن وجدنا تفسيره بعبارات قريبة كـ«الناقي المشترك» و «أعمّ الذاتيات المشتركة» (راجع الشفاء، المدخل، ص ٣٧ س ١٨؛ ص ٣٩ س ٩).

٣. الأشخاص: أشخاص ب.

٤. أفاده: أي أفاد «المعنى الأعمّ» الذي أطلق عليه المنطقيون لفظ «الناقي» بحسب الاصطلاح.

٥. بسببه: أي بسبب فرض الكلّي معدوماً.

٦. ما وجدنا هذه العبارة أو قريبة منها في الشفاء. و لكنّ المعنيين الذين ذكرها الخوئي و نسب كليهما إلى الشيخ فيها «جزء الماهية» و «ما ليس بعرضي». (كشف الأسرار، ص ٢٨ س ٣-٦).

و ذلك القيد^١ يخرج اللوازم^٢ لأن ارتفاع اللوازم لا يكون سبباً لارتفاع الماهية بل بالعكس كما سبق. فعلى هذا تكون الماهية «ذاتية»^٣.

[عدم صحة تفسير «الدال على الماهية» بـ «الناقي الأعم»]

و على كل تفسير ، لا يصح تفسير «الدال على الماهية» بـ «الناقي الأعم»:

١. أما بالمعنى الأول^٤ فلكون «الدال على الماهية» أعم من «الناقي الأعم»^٥ عموماً من

وجه لأن «الناطق» و «الحساس» عندهم ذاتي أعم^٦ و ليس شيء منها دالاً على

الماهية.

٢. و أما بالمعنى الثاني^٧ فلكون «الناقي الأعم» أعم من «الدال على الماهية» مطلقاً^٨

و لا تكفي دلالتها على الماهية بالالتزام لأن المراد بـ «المقول في جواب "ما هو؟"» ما يدل

على الماهية بالمطابقة؛ و كل جزء منه مقول في طريق "ما هو" إن ذكر مطابقة و داخل في

جواب "ما هو؟" إن ذكر تضمناً.

[٣] أقسام الخارج عن الماهية

و أما الثالث و هو أن يكون خارجاً عن الماهية فهو:

١. إما خاصة إن اختص بطبيعة واحدة،

٢. و إلا فعرض عام.

و أيضاً فهو:

١. ذلك القيد: الظاهر أن المقصود قيد «بسيبه».

٢. اللوازم: لزوم پ.

٣. ذاتية: ذاته پ.

٤. بالمعنى الأول: أي بالمعنى الأول لـ «الناقي» و هو «جزء الماهية».

٥. الأعم: - پ.

٦. «الناطق» و «الحساس» عندهم ذاتي أعم: هذان عند حكماء يونان كثر فور يوس فصلان بعيدان لأنهما فصلان للجنسين: «الحيوان الناطق» و «الحيوان» لأنهم يعرفون «الإنسان» بـ «الحيوان الناطق المانت» لا بـ «الحيوان الناطق» فقط. فـ «الحيوان الناطق» جنس عندهم لا نوع.

٧. بالمعنى الثاني: أي بالمعنى الثاني لـ «الناقي» و هو تعريف الشيخ، أي: «كل كشي إذا فرض معدوماً لشيء من جزئياته لا تبقى ذات ذلك الجزئي بسيبه».

٨. كشف الأسرار، ص ٢٨ س ١٣-١٤.

١. إما لازم إن امتنع انشكاه عن معروضه،
٢. وإما غير لازم إن لم يتمتع.

[أقسام اللازم]

و اللازم:

١. إما للوجود كالأسود للحبشي،
٢. أو للماهية.

[وكلّ منهما:]^١

١. إما بوسط،

٢. أو بغيره،^٢

كما تقتضي الماهية - من حيث هي - صفةً و تلك الصفةُ [صفةً]^٣ أخرى. و «الوسط» ما يقرن بقولنا «لأنّه» حين يقال «لأنّه كذا».

[وجود اللازم بوسط و بغير وسط]

و هما موجودان؛ وإلا:

١. لما تجلّ حمل الشيء على غيره إن كان الكلّ بغير وسط،
٢. أو لما علّم إن كان بوسط، للزوم التسلسل حينئذ في الأوساط التي هي ° المبادئ للعلم. و ذلك لأنّ اللازم الخارج :

a. خارج عن الوسط،^٤

b. أو الوسط خارج عن الماهية.^٥

١. [وكلّ منهما]: الزيادة من شرح القسطاس.

٢. بغيره: أي بلا وسط.

٣. [صفةً]: الزيادة من شرح القسطاس.

٤. هما: أي اللازم بوسط و اللازم بلا وسط.

٥. هي: من ب.

٦. فينبذ يحتاج الخارج اللازم إلى وسط بينه و بين الوسط.

٧. فينبذ يحتاج الوسط إلى وسط بينه و بين الماهية.

فيعود الكلام في الخارج الآخر^١

[كون اللازم بغير وسط يتنا بالمعنى الأعم لا بالمعنى الأخص]
وكل لازم قريب - أي بغير وسط - بين الثبوت للملزوم بمعنى «أن تصورها يكفي في الجزم
بنسبته إليه»؛^٢ وإلا احتاج إلى وسط.^٣
وغير القريب غير بين^٤ وإلا لم يكن بوسط.^٥

[احتجاج الإمام الرازي]
واحتج الإمام بأنه لو لم يكن «كل لازم قريب يتنا» لامتنع تعرّف المجهول، لأن ما يُجهل ثبوته
لموضعه كان خارجاً عنه. فهو إما يُعلم بوسط خارج عن الموضوع أو خارج عنه^٦ المحمول؛ فيفتقر
إلى وسط شأنه ذلك وتسلسل.^٧
وجوابه: أنه لا يلزم من نفي «الموجبة الكلية»^٨ «السالبة الكلية»^٩ بل «الجزئية»^{١٠} فقد
ينتهي إلى لازم بين.

١. منطق الملتخص، ص ٥٣.

٢. تصورها يكفي في الجزم بنسبته إليه: راجع المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات» الباب الثاني «في
القياس» نهاية الفصل الأول «في تعريف القياس» تحت العنوان [جواب الشك الثاني] ص ٣٩٩.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٣ س ١٤-١٦.

٤. غير القريب غير بين: هذا عكس النقيض لهذا الحكم: «كل بين قريب» أو «كل بين الثبوت لازم قريب» و
هو عكس الحكم السابق: «كل لازم قريب بين».

٥. كشف الأسرار، ص ٣٣ س ١٦-١٧.

٦. عنه: عن ب.

٧. منطق الملتخص، ص ٥٣.

٨. الموجبة الكلية: «كل لازم قريب بين الثبوت».

٩. السالبة الكلية: «لا شيء من اللازم القريب بين الثبوت» المفهومة من العبارة «لامتنع تعرّف المجهول».

١٠. السالبة الجزئية: «بعض اللازم القريب ليس بين الثبوت».

١١. قس هذا الجواب بجواب الخوئي في كشف الأسرار، ص ٣٣ س ١١-١٤.

[عدم اشتراط كون اللازم بلزم وسطاً بيقاً بالمعنى الأخص] و قيل: «تصوّر الملزوم يقتضي تصوّر لازمه القريب لأنه معاول للماهية و تصوّر العلة يوجب تصوّر المعلول»^١.

و فيه نظر: لأنه حينئذ يلزم من تصوّر لازمه القريب تصوّر لازم ذلك^٢ اللازم و على هذا، و حينئذ لا يجهل ثبوت شيء لشيء لأنه إن كان قريباً له فذاك و إلا فيكون قريباً للقريب فيكون أيضاً معلوماً^٣.

[التسلسل في اللزوم]

و شكك الإمام في نفي اللزوم بأن لزوم الشيء لغيره غيرهما لكونه نسبة بينهما. فإن لزم أيضاً تسلسل و إلا أمكن انفكاك الملزوم عن اللازم.

و أجب بمنع امتناع مثل هذا التسلسل فإنه في الأمور الاعتبارية؛ إذ «الواحد» يلزمه كونه «نصف الاثنين» و «ثلث الثلاثة» و هلم جزءاً^٤.

و لقائل أن يقول: اللزوم لا يخلو من أن يكون في الخارج أو لا:

١. فإن كان، يلزم التسلسل في الأمور الحقيقية من طرف المبدأ، إذ كل لزوم حينئذ يفتقر إلى لزوم آخر قبله؛

١. لم نجد لهذا القول قائلًا و إن وجدناه منقولاً في منطق الملتخص:

د: في أن كل من تصوّر الماهية فإنه لا بد و أن يعقل لازمها القريب. قيل: لأن الماهية علة للارتما القريب و العلم بالعلة علة للعلم بالمعلول. (منطق الملتخص ص ٥٢-٥٣).

٢. ذلك: + الملزوم ق.

٣. نجد في منطق الملتخص أن الرازي يذكر هذا الجواب و يجيب عنه:

لا يقال: «لازم اللازم لازم قريب لذلك اللازم. فلو كان اللازم بين الثبوت للشيء و يلزم من العلم به العلم بلازم اللازم فيلزم أن يكون جميع اللوازم بينة الثبوت».

لأننا نقول: إننا ندعي أن كل لازم قريب فهو بين الثبوت للملزوم إلا بشرط حصول تصوّره في الذهن. و لما لم يجب ذلك لم يجب كون اللوازم بأسرها بينة. (منطق الملتخص ص ٥٣-٥٤).

٤. ما وجدناه الشك و الجواب هذين في منطق الملتخص و أقرب ما يوجد فيه هو هذه الفقرة:

د: اللوازم منها حقيقية، كالعرض للجوهر؛ و منها اعتبارية، ككون الواحد نصفاً الاثنين و ثلثاً للثلاثة و هلم جزءاً. و الأول موجود في الخارج و متناه في العدد، و الثاني لا وجود له في الخارج و إلا لزم

حصول صفات غير متناهية في الشيء مع أن لكل واحد منها أيضاً صفات أخرى غير متناهية. (منطق الملتخص ص ٥٧).

٢. وإن لم يكن في الخارج فهو المدعى.
بل جوابه أن «لزوم الزوم نفسه» كما أن «وجود الوجود عينه».^١

[الزوم للذات وللنفصل]

- واعلم أن لزوم الشيء لشيء آخر، بسيط كان أو مركباً:
١. قد يكون لذات أحدهما، بوسط أو غيره،
٢. وقد يكون لمنفصل كلزوم محمول التالي لموضوعه بواسطة ثبوت المقدم.^٢

وما قيل «أن نسبة المنفصل إلى الكل واحد» ممنوع.^٣ ولئن سلم فليُفهم لا يجوز أن يختلف بسبب القابل؟

-
١. وجود الوجود عينه: هذا قريب بآراء صدر المتألهين في حكمه بأصالة الوجود و أن الوجود موجود بذاته.
٢. راجع منطق الملخص حيث يقول:
فأ: اللازم:

١. قد يكون لزومه لنفسه كالعرض، فإنه لذاته يلزم الجوهر؛

٢. وقد يكون للمعلوم وهو إذا كانت طبيعة اللازم غنية عن ذلك المعلوم ولكن طبيعة المعلوم متممة لامتلاكه عن اللازم، فالمعلوم إذا اقتضى اللازم عرض لذلك اللازم كونه لازماً لذلك المعلوم. ولزوم ما في كل نوع من الجنس لفصله ليس إلا على هذا الوجه.

٣. وقد يكون لأمر منفصل، كالوجود للعالم عند من يرى وجوب تأثير المؤثر فيه. (منطق الملخص ص ٥٥).

٣. راجع مطالع الأنوار للأرموي: «وقيل «لا لزوم لأمر منفصل لأن نسبته اليها كنسبته ثم غيرها». و جوابه منع تساوي النسبتين». (انظر لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٢٥).
٤. سلم: سلمنا ق.

[امتناع استلزام البسيط للآزم]

و ما قيل «أن البسيط لا يلزمه لازم و إلا لصار مصدراً لأثرين»^١ ممنوع؛ لأننا لا نسلم فاعلية الملزوم،^٢ و بتقدير تسليمه امتناع التالي.^٣

١. البسيط لا يلزمه لازم و إلا لصار مصدراً لأثرين: الظاهر من هذا الدليل الذي جاء به المصنف أن المقصود هو أن «البسيط لا يلزمه لازمان» لا أنه «لا يلزمه لازم». لكن ما في شرح التسطاس لا يوافق هذا الظاهر. قال في الشرح:

و قال قوم من الحكماء: إن البسيط لا يجوز أن يلزمه لازم و إلا لصار مصدراً لأثرين: ذلك للآزم و كونه قابلاً له. و ذلك محال. و قد يتنوا ذلك في الحكمة بما لا يمتد عليه.

و لم نجد من التزم بأن «البسيط لا يلزمه لازم» بل وجدنا منقولاً أن بعضهم اعتقدوا بأن «البسيط لا يلزمه لازمان» و نسب الرازي هذا الرأي إلى المشهور. راجع منطق الملخص:

ز: في أن البسيط هل يلزمه لازمان معاً؟ المشهور إنكاره، «لأن البسيط لا يصدر عنه أكثر من واحد». و هذه المقدمة عندنا باطلة؛ و لئن سلمناها لكن لم لا يجوز أن يلزمه لازمان أحدها لأناته و الآخر لعموم الفيض المفارق لأي العقل الفعّال؟ (منطق الملخص ص ٥٥).

و جمع الأرموي صاحب المطالع بين الرأيين:

و قيل: «لا يلزم البسيط لازم و إلا لكان قابلاً و فاعلاً» و «لا يلزمه لازمان و إلا لكان مصدراً لأثرين معاً و هو محال».

و جوابه منع امتناع التالي؛ و بتقدير تسليمه منع وجوب فاعليته. (انظر لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٢٥).

٢. لا نسلم فاعلية الملزوم: قال في شرح التسطاس:

و الجواب أنه إنا يصير مصدراً للآزم إن لو كان فاعلاً له و هو ممنوع. و لئن سلمنا أنه فاعل لكن لا نسلم أنه لا يجوز كون البسيط مصدراً لأثرين. و ما ذكره في الحكمة ممنوع.

٣. امتناع التالي: الظاهر أن المقصود من «امتناع التالي» هو قاعدة الواحد: «البسيط لا يصدر عنه أكثر من واحد». و نجد الجوابين المذكورين في المتن في مطالع الأنوار للأرموي:

و قيل: «لا يلزم البسيط لازم و إلا لكان قابلاً و فاعلاً» و «لا يلزمه لازمان و إلا لكان مصدراً لأثرين معاً و هو محال».

و جوابه منع امتناع التالي؛ و بتقدير تسليمه منع وجوب فاعليته. (انظر لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٢٥).

هذا لزوم الحمل و أما لزوم الاتصال فسيجيء بعد.

[انقسام غير اللازم]

و غير اللازم:

١. إما مفارق بالقوة كـ «سواد الحبشي»^١

٢. أو بالفعل:

a. سهل الزوال كان أو غيرَه^٢

b. سريعه أو بطيئه^٣

كـ «القعود» و «العشيق» و «الحبلى» و «الشباب».

[خلاصة الفصل: انقسام الكلّي إلى الكلّيات الخمسة]

فظهر أنّ الكلّيات خمس: نوع و جنس و فصل و خاصّة و عرض عام.

١. راجع مباحث الشرطية المتصلة في المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات» الفصلين العاشر ص ١٩٩ و الحادي عشر ص ٣٦٩. أما تفكيك بين لزوم الحمل و لزوم الاتصال - كما أشار إليه في شرح القسطاس - تعريض بمخلط هذين عند الإمام الرازي حيث يقول:

فأ: في حدّ اللازم الخارجى. قال الشيخ «إنّه الذي يصحب الماهيّة و لا يكون جزءاً منها». و هو منقوض بالمفارق إلا أن يفهم من الصحة دواهما، و حينئذ ينتقض بالأشياء التي يدوم كلّ واحد منها مع الآخر على سبيل الاتفاق، كقولك «كلّما كان الإنسان ناطقاً فالخمار ناهق»، إلا أن يحمل ذلك على الصحة المائمة الواجبة. (منطق الملخص ص ٥٠).

نقول: لزوم الحمل لا يفارق لزوم الاتصال؛ بل الأول لا بدّ و أن يفسر بالثاني لأنّ قولنا «الناطق يستلزم الضاحك» لا يعني إلا «أنّ كون الشيء ناطقاً مستلزم لكون ذلك الشيء ضاحكاً». فنرى أنّ الحقّ مع الإمام الرازي لا مع المصنّف. و نرى أيضاً أنّ منشأ الخطأ هو تفكيك الشيخ الرئيس لمباحث التصورات عن مباحث التصديقات (أو لمباحث المفاهيم عن مباحث القضايا)؛ فهذا التقسيم - و إن استحسنه كثير من معاصرينا - نجده منشأ لأخطاء كثيرة في مباحث المنطق.

٢. عسره: عسرة ب. (عسره: أي عسر الزوال).

٣. سريعه أو بطيئه: سريعه أو بطيئه ب. (سريعه أو بطيئه: أي سريع الزوال أو بطيء الزوال).

الفصل الخامس

في الجنس

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

[تعريف «الجنس»]

فأ: في تعريفه

رُسم بأنه «المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب "ما هو؟"».
فـ «المقول» كالجنس البعيد^١ و «المقول على كثيرين» كالجنس للخمسة.
و قولنا «مختلفين بالنوع» يُخرج النوع و «في جواب "ما هو؟"» الثلاثة الباقية.

[شكوك على تعريف «الجنس»]

و على التعريف شكوك:

فأ: لو كان «المقول على كثيرين» جنساً لـ «الجنس»^٢ لكان:

١. لكونه جنساً للخمسة، أخض من مطلق «الجنس»،

٢. و لكونه جنساً له، أعم منه.

و جوابه: أن الأعم هو الطبيعي و الأخض المنطقي.^٣

١. في: - ب.

٢. البعيد: - ع.

٣. الشكوك الثلاثة الأولى من الخمسة التي في المتن راجعة إلى كون «المقول على كثيرين» جنساً لـ «الجنس» و جميعها متخذة من شك طرحه الشيخ في مدخل الشفاء (ص ٥٠) بعبارة مغلقة جداً تختل معاني متعددة و جوابه عن الشك (ص ٥٠-٥١) أكثر إغلافاً و إحصاءاً. فراجع.

٤. هذا الجواب يمكن أن يفسر بتفسيرين:

١. إن الأعم هو [الكلي] الطبيعي و الأخض [هو الكلي] المنطقي.

- ب: لو كان جنساً لكان متقدماً على مطلق «الجنس» لكونه جزءاً له فيلزم تقدم «الجنس» المطلق على نفسه.
- و جوابه أن المتقدم على مطلق «الجنس المنطقي» هو الطبيعي وكونه جنساً منطقياً نسبةً بينه وبين مطلق «الجنس» فيتأخر.
- ج: لو كان جنساً فيعرضه «الجنس المنطقي» فيكون هو جنساً لعارضه فلا يكون العارض عارضاً.
- و جوابه أن جنس العارض عرضه لا هو^١ أن المركب من المعارض والعارض عارض.^٢

٢. إن الأعم هو [الجنس] الطبيعي والأخص [هو الجنس] المنطقي.

لكن ما في شرح التسطاس يوافق الثاني. والظاهر أن كلا التفسيرين له وجه.

١. أما على الأول، فالكلّي المنطقي - أي «المقول على كثيرين» - أخص من الجنس المنطقي لأنه

مصدق له و موصوف به؛ وأعم منه لأن الجنس المنطقي مصداق للكلّي المنطقي و موصوف به؛ ولهذا كان الجنس المنطقي كلياً طبيعياً (أي مصداقاً للكلّي المنطقي) فيكون أخص منه.

٢. أما على الثاني، فالكلّي المنطقي جنس طبيعي (أي مصداق للجنس المنطقي، لأنه جنس لـ «الجنس»)

فهو أخص منه فالجنس الطبيعي أعم من الكلّي المنطقي. وكذلك، الجنس المنطقي أخص من الكلّي المنطقي لأنه مصداق له و موصوف به.

والظاهر أن الجواب الحقيقي عن الشك المذكور في المتن هو التمييز بين معنيين لـ «العموم» و «الخصوص». لأن العموم والخصوص بين «الحيوان» و «الإنسان» يختلف عن العموم والخصوص بين «النوع» و «الإنسان»، أو بين «الإنسان» و «زيد» المتشخص في الخارج، فإن العموم والخصوص بين «الحيوان» و «الإنسان» يكون بمعنى اندراج الإنسان في الحيوان (أي اتصاف جميع مصاديق الإنسان بوصف الحيوانية) لكن العموم والخصوص بين «النوع» و «الإنسان»، أو بين «الإنسان» و «زيد» المتشخص في الخارج يكون بمعنى اتصاف نفس الإنسان (لا مصاديقه) بالنوع واتصاف زيد الخارجي بالإنسان.

إذاً يتبين هنا التأخر أمكننا أن نقول العموم والخصوص بالمعنى الأول لا يجتمعان في كلّي واحد بالنسبة إلى كلّي آخر، أي لا يمكن أن يكون كلّي أعم وأخص مطلقاً بهذا المعنى من كلّي آخر. لكن العموم والخصوص بالمعنى الثاني يجتمعان في كلّي واحد بالنسبة إلى كلّي آخر، أي يمكن أن يكون كلّي أعم وأخص بهذا المعنى من كلّي آخر، بل يمكن أن يكون كلّي أعم وأخص بهذا المعنى من نفسه، أي يتصف بنفسه، كما نقول «الكلّي المنطقي كلّي» أي مصداق لنفسه و موصوف بها.

١. أن جنس العارض عرضه لا هو: - ع، ق؛ + هامش ع.

٢. المركب من المعارض والعارض عارض: - ص. و أما نص شرح التسطاس مختلف في النسخ و مختلف أيضاً عن الجواب في المتن بكثير؛

د: النوع يُعرّف بالجنس فتعريف الجنس به دور.

و أجاب الشيخ في الشفاء: بأن المراد بـ «النوع» «الحقيقة» إذ «النوع» قد يقال لحقيقة كل شيء و صورته.^١

هـ: الجنس:

١. إن كان موجوداً لم يكن مقولاً على كثيرين لتشخصه.

٢. و إلا لم يكن مقوماً للجزئي الموجود في الخارج.

و جوابه أنه موجود في الخارج و قد مر معنى «وجود الكلّي في الخارج»^٢ و كفيته و^٣ صدقه على كثيرين.

[تعريف الجنس حدّ أم رسم؟]

و قال الشيخ في الشفاء: «هذا التعريف حدّ لأنّا حصلنا معنى هذا التعريف و جعلنا لفظ «الجنس» اسماً له».^٤

و جوابه لا نسلم أنّ الجنس المنطقي العارض لمطلق «المقول» عارض بتمامه. كيف و فيه حصة من مطلق «المقول» و الحصة مشتملة على المطلق ضرورة؟ (ق. ص ٣٨١-٢؛ راغب پاشا ١٣٢٩-١٥).

و جوابه: لا نسلم أنّه لو كان جنساً للجنس المنطقي أيضاً لكان جنساً لعارضة. بل جنس عارضه أيضاً يكون عارضه لأنّه متى غرضه الجنس المنطقي - أي «المقول على كثيرين مختلفين بالنوع» - غرضه «المقول على كثيرين». فهذا «المقول على كثيرين» جنس لعارضة، لا هو. (فيض الله أفندي ١٢٩٦-٢؛ برلين ١٢٨٨-٣٩).

و نحتمل نحن أنّ اختلاف النسخ قد يرجع إلى تغيير في رأي المصنّف في زمان متأخّر فأدخل رأيه الحديث في نسخة عنده فاختلفت بسببه النسخ.

١. الشفاء، المدخل ص ٥١-٥٢. أقول: هذا الشكّ و جواب عنه كانا من فرفوريوس صاحب إيساغوجي (راجع الترجمة العربية في منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي ١٩٨٠ ج. ٣ ص ١٠٦٤ و الترجمة الفارسية في إيساغوجي تأليف فرفوريوس و مقولات تصنيف أرسطو، ترجمة محمد خوانساری، ١٣٨٣ ش. ص ٦٧). و الشيخ بعد ما بين الأخطاء في جواب فرفوريوس أتى بجواب عنه.

٢. راجع تحاية «الفصل الثاني في الكلّي و الجزئي»، المبحث الرابع «في الطبيعي و المنطقي و العقلي» ص ١٣٩.

٣. و: - ق.

٤. الموجود في كتاب الشفاء هو هذه العبارة:

و منهم من منع حديثه؛^١ فلعلة ما فهم كلام الشيخ.

[المبحث الثاني]

[في تقويم الجنس للنوع]^٢

وكلّ جنين موصوف بهذه الصفة؛ لأنّا حصلنا معنى هذا الحدّ وجعلنا لفظ «الجنس» اسماً له. نقول: نجد الشيخ غير محتم بالفرق بين «الحدّ» و «الرسم» في تعريف المفاهيم المنطقية فإنّه يقول في تعريف «الجنس»:

و عرّسونه بأنّه «المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو». و قبل أن نشرع في شرح هذا التحديد، فيجب أن نشير إشارة خفيفة إلى معنى الحدّ و الرسم، و نوخّر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان. (الشفاء، المدخل، ص ٤٧-٤٨).

و الظاهر أنّ أوّل من اهتم بهذا البحث في تعريف «الجنس» هو الرازي في منطق المتخصّص إذ يقول:

ب في أنّ هذا التعريف حدّ أو رسم.

المشهور في الكتب أنّه رسم فإنّهم يقولون «رسم الجنس بكذا وكذا».

و اعلم أنّ هذا التعريف ليس إلّا للجنس المنطقي و كأنّه لا ماهية له وراء هذا القدر، فإنّه لا معنى لكون «الحيوان» جنساً إلّا لكونه مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب «ما هو؟»؛ فهو بالحدود أشبه لأنّه إنّما يكون رسماً لو كان الجنس المنطقي حقيقة مغايرة لهذا الاعتبار و ملزومة له، لكنّه ليس كذلك. (منطق المتخصّص، ص ٦٢-٦٣).

١. راجع كشف الأسرار للخونجي (ص ٣٨) و مطالع الأنوار للأرموي (لوائح الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٠).

٢. الظاهر أنّ هذا البحث نشأ من هذه العبارات في مدخل الشفاء:

فالجنس المنطقي تحته شيان:

١. أحدهما أنواع من حيث هو جنس،

٢. و الآخر أنواع موضوعاته التي يعرض [الجنس المنطقي] لها.

أمّا:

١. أنواعه: فلأنّ «الجنس» المطلق أعمّ من «جنس عال» و «جنس سافل» فهو يعطي كلّ

واحد ممّا تحته من الأجناس المتقرّرة حدّه و اسمه؛ إذ يقال لكلّ واحد منها «إنّه جنس»

و يُحدّد بحدّ «الجنس».

و أمّا:

ب: في تقويمه للنوع

«الجنس المنطقي» لا يقوم:

١. النوع الطبيعي^١ لأنه^٢ نسبة بينه وبين الجنس الطبيعي فيتأخر عنه.^٣

٢. ولا النوع المنطقي:

a. أما الإضافي فلتضاييفها^٤.

٢. أنواع موضوعاته: فلا يعطيها لا اسمه ولا حدّه. وذلك لأنّ «الإنسان» الذي هو نوع

الحيوان من جهة أنّه حيوان فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية

لا اسماً ولا حداً؛ فإنّ «الإنسان» لا يجب أن يصير جنساً من جهة حمل الحيوانية عليه

لا باسم ولا بمحدّد، كما يجب أن يصير جسماً من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحدّد.

فإن صار شيء من الأنواع جنساً، فذلك له لا من جهة طبيعة جنسه الذي فوقه بل من

جهة الأمور التي تحته. (مدخل الشفاء، ص ٦٧-٦٨).

١. الشفاء، المدخل، ص ٦٧ س ١٨ إلى ص ٦٨ س ٦.

٢. لأنه: أي لأنّ الجنس المنطقي.

٣. منطق الملخص ص ٧١. في عبارة المصنّف هاهنا غموض ليس في كلمات الإمام الرازي:

النوع الطبيعي هو الإنسان مثلاً ومنه مفهوم الجنسية ليس جزءاً من مفهوم الإنسان لوجهين:

١. أما أولاً: فلأنّ الإنسان - من حيث أنّه إنسان - غير مضاف والجنس - من حيث

هو جنس - مضاف، وغير المضاف لا يتقوم بالمضاف.

٢. أما ثانياً: فلأنّ الجنس المنطقي حالة نسبية تعرض للجنس الطبيعي بالنسبة إلى النوع

الطبيعي. والعوارض متأخرة عن المضافين.

فالجنس المنطقي متأخر عن تحقّق النوع الطبيعي. والمتأخّر عن الشيء لا يكون مقوماً له. (منطق

الملخص ص ٧١).

٤. فلتضاييفها: أي لتضاييف النوع والجنس المنطقيين.

٥. منطق الملخص ص ٧١ وكشف الأسرار للخوئي ص ٣٩. يقول الإمام:

النوع المنطقي والجنس المنطقي حالتان نسبيتان:

١. لا تجتمعان في الشيء الواحد من الجهة الواحدة،

٢. والمتقابلان لا يتقوم أحدهما بالآخر. (منطق الملخص ص ٧١).

لكن هذا الدليل ضعيف من وجهين:

و لا يرد عليه «الجزء» و «الكل»؛ لأن الباغل^١ هو الطبيعة، و المضاف هو الوصف.^٢
b. و أما الحقيقي فلا يمكن تصوّره دون^٣.

١. لأنه ليس جميع المتضامين من المتقابلين؛ بل بعض المتضامين يجتمعان في الشيء الواحد من الجهة الواحدة:

a. كـ«الحب» و «المحوب» فإن إنساناً واحداً يمكن أن يحب نفسه،

b. و كـ«الراني» و «المرئي» فإن إنساناً واحداً يمكن أن يرى نفسه،

c. و كـ«الضارب» و «المضروب» فإن إنساناً واحداً يمكن أن يضرب نفسه،

d. و كـ«القاتل» و «المقتول» فإن إنساناً واحداً يمكن أن يقتل نفسه.

٢. و لأن كثيراً من المتقابلين يتقوم أحدهما بالآخر كما في المتناقضين: الإنسان و اللاإنسان، و الملكة و العدم: البصير و الأعمى، فإن الوجودي منها جزء مقوم من السليبي منها.

نعم، يبدو أن المضافين لا يتقوم أحدهما بالآخر و هنا كالدعوى. و يمكن أن يستدل عليه بأن المضافين ليسا إلا المركب من نسبة و سور جزئي و ارد على أحد موضوعيه؛ فمثلاً لاحظ نسبة الحب: Lxy (أي x يحب y)، فالمضافان «الحب» و «المحوب» ليسا إلا هذين المحمولين: $Lxy \vee Lxy$ (أي شيء يحب شيئاً) و $\exists y Lxy$ (أي شيء يحبته شيء) و معلوم أن أحدهما ليس بجزء للآخر.

١. الباغل: أي الباغل منها في الآخر؛ أي الجزء الذي هو داخل في الكل.

٢. هنا إشكال مقدّر و هو أن «الجزء» و «الكل» متضايقان و الأول يقوم الثاني؛ فالحكم الكلّي بأن «كل متضامين فلا يتقوم أحدهما بالآخر» خطأ. و جواب المصنف هو أن هذين «الجزء» و «الكل» وصفان لهما موصوفان؛ أما الوصفان مضافان و لكن الموصوفان أحدهما يتقوم بالآخر؛ فلا يتقوم مضاف بمضافه.

و على وتيرة المثال السابق، لاحظ نسبة الجزئية: Pxy (أي x جزء لـ y)، فالمضافان «الكل» و «الجزء» ليسا إلا هذين المحمولين: $Lxy \vee Pxy$ (أي شيء هو جزء لشيء) و $\exists x Pxy$ (أي شيء له جزء) و معلوم أن أحدهما ليس بجزء للآخر.

٣. كشف الأسرار ص ٣٩ و مطالع الأنوار للأرموي (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٦). و لكن عبارة الخونجي تختلف عن عبارة الأرموي و المصنف في دقّة لطيفة:

و أما النوع الحقيقي فلا يمكن تصوّر كلّ من الاعتبارين مع الذهول عن الآخر. (كشف الأسرار ص ٣٩).

و أما [النوع] الحقيقي فلا يمكن تصوّره دون. (مطالع الأنوار في لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٦ س ٥).

يبدو أن هاهنا وقع خلط للأرموي و المصنف بين مفهوم «الجنس المنطقي» و «النوع المنطقي الحقيقي» و مصاديقها؛ فإن لاحظنا مفهوميهما نجد أن كلّ واحد منهما يمكن تصوّره دون صاحبه كما تفتن إلى الخونجي؛

٣. و لا العقلي لتركبه من أمرين هذا خارج عنها^١.
و «الجنس الطبيعي»:

١. يقوم النوع الطبيعي الإضافي^٢ دون الحقيقي لجواز كونه بسيطاً.
 ٢. و لا يقوم النوع المنطقي لأن مقوم المعروض لو كان مقوماً للعارض لا يكون العارض بالحقيقة عارضاً بل بعضه.
 ٣. و يقوم النوع العقلي لكونه جزءاً لجزئه.
- و «الجنس العقلي» لا يقوم شيئاً من الأنواع و إلا لقومه «الجنس المنطقي»^٤.

[المبحث الثالث]

[في مراتب الجنس]

ج: الجنس:

١. إما فوقه و تحته جنس و هو «الجنس المتوسط».
٢. أو لا فوقه و لا تحته و هو «[الجنس] المفرد».
٣. أو تحته فقط و هو «جنس الأجناس».
٤. أو فوقه فقط و هو «الجنس السافل»^٥.

و أما إن نظرنا إلى المصاديق - كما يبدو من كلمات الأرموي و المصنف - وجدنا أنه يمكن أن يكون بعض مصاديق «النوع المنطقي الحقيقي» أنواعاً مفردة لا جنس فوقها و لكن لا يمكن أن يكون مصداق لـ «الجنس المنطقي» دون أن يكون تحته مصداق لـ «النوع المنطقي الحقيقي».

١. لتركبه من أمرين هذا خارج عنها: أي لتركب النوع العقلي من النوع الطبيعي و النوع المنطقي؛ مع أن الجنس المنطقي خارج عن النوع الطبيعي و النوع المنطقي فهو خارج عن المركب منهما. و هذا الدليل أيضاً ضعيف لأن الشيء يمكن أن يكون خارجاً عن كلا الجزئين و داخلياً في المركب منهما.

٢. مطالع الأنوار (لواعب الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٦ س ٥-٦).
٣. الشفاء، المدخل، ص ٦٨ س ٦-٧.

٤. مطالع الأنوار (لواعب الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٦ س ١٠). هذا خلاف لما جاء في الشفاء:
و أما [الجنس] العقلي ففيه أيضاً موضوع و جنسية و تركيب. و حكم جميع ذلك في العقل كحكم [الجنس] الطبيعي. (الشفاء، المدخل، ص ٦٨ س ١٧-١٨).

٥. هذا التقسيم الرباعي لمراتب الجنس من الإمام الرازي فإنه يصرح بأن المنطقيين تركوا الجنس المفرد:

[كون «الجنس» جنساً لمراتب الجنس]

قال الإمام رحمه الله:

الجنس ليس جنساً لهذه الأربعة لأن:

١. ثلاثة منها عدمية فلا تكون نوعاً؛
 ٢. و الشيء لا يكون جنساً بالنسبة إلى نوع واحد.
- و فيه نظر:
١. لجواز أن يكون هذا التعريف رسماً لا حداً؛

في مراتب الأجناس، و هي أربعة: لأن الجنس إما [١] لا يكون فوقه جنس و يكون تحته جنس و يسمى جنس الأجناس، و إما [٢] أن لا يكون تحته جنس، و فوقه جنس و هو الجنس الأخير. و إما [٣] أن لا يكون تحته جنس و لا فوقه جنس و هو الجنس المفرد، و هذا القسم مما تركوه. و إما [٤] أن يكون فوقه جنس و تحته جنس و هو المتوسط. (منطق الملتخص، ص ٦٤).

١. رحمه الله - ق.

٢. عبارة الإمام بنصه هي هذه:

ثم لا يجوز جعل «الجنس» المطلق جنساً لهذه الأربعة لأن:

١. الأول و الثاني لا يتقرران إلا بأمرين أحدهما عدي، و المجموع المركب من الثبوت و عدم لا يكون نوعاً للأمر الثبوتي.
٢. و أما الثالث فليس له إلا أصل الجنسية مع سلب وصفين آخرين عنه، فيكون القول فيه كما فيها.
٣. بقي الرابع لكن الشيء لا يصير جنساً بالنسبة إلى النوع الواحد. (منطق الملتخص، ص ٦٤).

و الظاهر أن هذا البحث نشأ من هذه الفترة من مدخل الشفاء:

فالجنس المنطقي تحته شيان:

١. أحدها أنواعه من حيث هو جنس،

٢. و الآخر أنواع موضوعاته التي يعرض [الجنس المنطقي] لها.

أما أنواعه: فلأن «الجنس» المطلق أعم من «جنس عال» و «جنس سافل» فهو يعطي كل واحد مما تحته من الأجناس المتفردة حده و اسمه؛ إذ يقال لكل واحد منهما «إنه جنس» و يُحدَّ بحذ «الجنس». (مدخل الشفاء، ص ٦٧).

و يبدو أن الرازي خالف الشيخ في هذا الموضع.

٣. كشف الأسرار ص ٣٩ و مطالع الأنوار للأرموي (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٥٨).

٢. و لأنه يصح تعريفها بالوجودي كما يقال «الجنس العالي هو أعم الأجناس» و «السافل هو الأخص» و «المفرد هو القريب البسيط».

الوالم لكون «الجنس» جنساً لمراتب الجنس

فلو قلنا: إنه جنس لها فكانت هي أنواعاً له. و كل^١ منها عارض لطبائع مختلفة:

١. فإن اقتضى اختلاف المعروضات تنوع العوارض كان لكل^٢ منها أنواع أخيرة؛
٢. و إلا لكان كل منها نوعاً أخيراً و فوق كل منها «الجنس» و فوقه «المقول على كثيرين» و فوقه «المقول» و فوقه «المضاف». فـ «المضاف» جنس الأجناس؛^٣ و الأربعة^٤ إما أنواع أخيرة أو متوسطة.^٥

و هذا البحث كما أتى في الأجناس الأربعة فهو آت في سائر الكليات المنطقية من النوع و الفصل و غيرها. و الإمام خصصه بالجنس العالي.

١. و كل: فكل ع.

٢. هذه الفقرة منقول من كلام الإمام الرازي في منطق الملخص كوازم فاسدة على كلام الشيخ في أخذه «الجنس» جنساً لمراتبه:

ثم إن جعلنا هذه [المراتب] الأربعة أنواعاً لـ «الجنس» فـ «جنس الأجناس» لا ينقسم إلا إلى جنس أجناس هو «جوهر» و جنس أجناس هو «كم» و غيرها.

١. فإن قلنا إن اختلاف معروضات الأمور الإضافية تقتضي تنوع الإضافات، لم يكن «جنس الأجناس» نوعاً أخيراً.

٢. و إن لم نقل بذلك، كان نوعاً أخيراً و فوقه «الجنس»، و فوقه «المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق»، و فوقه «المقول على كثيرين بالفعل»، و فوقه «المقول على كثيرين بالصلاحية» و هو «الكلية»، و فوقه «المضاف». فـ «المضاف» جنس الأجناس و «جنس الأجناس» نوع الأنواع. (منطق الملخص، ص ٦٤-٦٥).

و الظاهر أن الرازي يستنتج من الجملتين الأخيرتين جملة لم يذكرها و هي: «فالمضاف نوع الأنواع؛ هذا خلف». و الجدير بالذكر أن الحونجي و الأرموي نقلوا كلام الإمام من دون أن يتلقاه بالقبول أو الرد. لكن يبدو أن المصنف نقل كلام الرازي كوازم لكلام الشيخ لا كوازم فاسدة لأن المصنف لا يرى كلام الشيخ فاسداً و لأنه لم ينقل كبرى قياس الرازي: «و «جنس الأجناس» نوع الأنواع».

٣. الأربعة: للأربعة ق.

٤. و [المراتب] الأربعة إما أنواع أخيرة أو متوسطة: هذا الكلام يدل على أن المصنف لم يتلق الفقرة المنقولة من الإمام كوازم فاسد لكلام الشيخ.

[كون «الجنس» من مقولة «المضاف»]

فعلم أنَّ الكليات الخمسة المنطقية من مقولة «المضاف».

فإن قلت: لو كان «الجنس المنطقي» من مقولة «المضاف» لكان أخص منه. لكنه أعم، لصده على المضاف وعلى غيره.

قلت: «المضاف»:

١. أعم من «الجنس» لا بشرط شيء،^١

٢. وأخص منه بقيد الإطلاق؛^٢

فلا منافاة.^٣

المبحث الرابع

د: في المقولات

و البحث عنها وإن كان خارجاً عن المنطق؛ لكن معرفتها تفيد زيادةً ثمكين^٤ على تحديد الأشياء لأنه إذا علم أنَّ المطلوب في^٥ تحت أي جنس من الأجناس فلا شكَّ أنه يُصير معرفة^٦ ذاتياته أسهل.^٨

١. أعم من «الجنس» لا بشرط شيء: أي مفهوم «المضاف» - من حيث هو - أعم من «الجنس». (من شرح القسطاس). هذا الكلام يدل على أنَّ «لا بشرط شيء» قيد لـ «المضاف» لا لـ «الجنس»!

٢. أخص منه بقيد الإطلاق: إذ المضاف ما لم يوجد مطلقاً لا يصدق عليه الجنس. (من شرح القسطاس).

٣. لم نعرف جواب المصنف لأننا لم نعرف الفرق بين القيدين: «لا بشرط شيء» و «الإطلاق»! و الظاهر أنَّ «المضاف» و «الجنس» ليس أحدهما أعم أو أخص من الآخر بل كل واحد منهما مصداق للآخر؛ و هناك فرق بين «المصادقية» و «الأخصية» فإنَّ المصادقية نسبة يمكن أن تتحقَّق بين شيئين من الجانبين (بل بين شيء و نفسه) بخلاف «الأخصية» فإنَّها لا تتحقَّق بين شيئين من الجانبين (و لا بين شيء و نفسه).

٤. الشفاء، المقولات، ص ٤-٥.

٥. زيادةً ثمكين: يمكن قراءة هاتين الكلمتين هكذا: «زيادةً ثمكين».

٦. في: - پ.

٧. يُصير معرفة: يمكن قراءة هاتين الكلمتين هكذا: «تُصير معرفة».

٨. لكن الشيخ يذكر في فائدة البحث عن المقولات - بدل «التمكن على تحديد الأشياء و التسهيل في معرفة الذاتيات» - «الإحاطة بالأمور و الاقتدار على إيراد الأمثلة». (الشفاء، المقولات، ص ٥ س ١٧-١٨).

وهي عشر^١:

أحداها الجوهر: وهو موجود لا في موضوع.
والباقية كلها أعراض. وقُسمت بأن العرض:

١. إما أن يقتضي قسمة،

٢. أو نسبة،

٣. أو لا هذا ولا ذاك.

و الأول هو الكم وهو الذي يقبل الانقسام لذاته^٢.

و الثالث الكيف وهو العرض الذي لا تكون ماهيته بالقياس إلى الغير ولا تقتضي الانقسام لذاته.

و الثاني سبعة أقسام؛ منها:

١. المضاف وهو النسبة المتكررة^٣ كالأبوة.

١. عشر: عشرة ق.

٢. لذاته: بذاته ب.

٣. النسبة المتكررة: هي النسبة التي تكون في مقابلته نسبة أخرى. وهذا مأخوذ من المقولات من الشفاء: وليس كل نسبة إضافة ... فإن أخذت النسبة مكررة في كل شيء صارت له إضافة. ومعنى قولي «مكررة» أن يكون النظر لا في النسبة فقط، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن الشيء نسبة من حيث له نسبة، وإلى المنسوب إليه كذلك؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التي له فكان مستقراً على الحائط ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط، بل من حيث هو مستقر عليه؛ فعلاقة السقف بالحائط - من حيث الحائط حائط - نسبة، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه والسقف بنفسه منسوب، فهو إضافة. وهذا معنى ما يقولون: «إن النسبة تكون لطرف واحد، والإضافة تكون للطرفين». (الشفاء، المقولات، ص ١٢٦).

الظاهر من هذا البيان أن الأضافة هي المحمول ذو موضعين (binary predicate) كالأبوة والبنوة والظرفية والمظروفية. ولكن النسبة أعم من هذه وتشمل المحمولات ذات موضع واحد (monadic predicates) التي حصلت من المحمولات ذات موضعين بجعل أسم في أحد الموضعين كـ «أبوة زيد» و «بنوة عمرو» و «المظروفية في المكان» (وهو الأين) و «المظروفية في الزمان» (وهو المتى) و «المظروفية في العمامة» (وهو التعقم) و «المظروفية في التقيص» (وهو التققص) (وهذان المثالان الأخيران من مقولة الملك). لكن يشكل هنا في الفعل والافعال (كالقطع والانتطاع) فإنهما يشبهان «الإضافة» لأنهما نسبتان متكررتان. والأشبه أن ليس فرق حقيقي بين الإضافة والنسبة وما تكلف الشيخ في هذا الموضع غير مرضي.

٢. و الأين و هو الحصول ' في المكان.

٣. و متى و هو الحصول في الزمان كـ «الفتاقة»^١ و «الحداثة».

٤. و الوضع و هو هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى البعض و إلى

الأمر الخارجة كـ «القيام» و «العود».

٥. و الملك و هو نسبة الشيء إلى ملاصق ينتقل بانتقاله كالتعمق و التقصص.

٦. و أن يفعل و هو التأثير كالتقطع.

٧. و أن يتفعل و هو التأثير كالانقطاع.

و لا دليل على الانحصار فيها سوى الاستقراء.

[حصر المقولات في أربع]

و^٢ بعضهم جعلها أربعاً: الجوهر و الكم و الكيف و النسبة.

١. الحصول: حصول الجوهر ع.

٢. الفتاقة: أي التقدم أو التقدمة.

٣. و: - ق.

٤. بعضهم: المشهور أن الرواقين اعتقدوا بالمقولات الأربع. راجع:

Menn, Stephen, (1999), 'The Stoic Theory of Categories,' *Oxford Studies in Ancient Philosophy*, Volume XVII: 1999, (Oxford, Oxford University Press), pp. 215-47.
Brunschwig, Jacques, (2003), 'Stoic Metaphysics', *The Cambridge Companion to the Stoics*, ed. Brad Inwood, Cambridge University Press, p. 228.

و الشيخ شهاب الدين السهروردي صاحب الإشراق اقرب من هذا الرأي في كتبه المشائية، إلا أنه جعل

المقولتين «الفعل» و «الانفعال» تحت مقولة خامسة و هي «الحركة». (التلويحات اللوحية و العرشية ص ١١؛

المشارع و المطارحات ص ٢٧٨-٢٧٩؛ المقامات ص ١٤٦). لكن السهروردي في كتابيه الأخيرين نسب

إلى صاحب البصائر القول بتقريب المقولات العشر إلى الأربع:

و لما حصرنا المقولات المشهورة في كتاب التلويحات في خمسة وجدنا بعد ذلك في موضع لصاحب

البصائر حصرها في أربعة: في الجوهر و الكم و الكيف و النسبة، و اذا اعتبرت هذا الحصر انتهى

ذكره لا تجده صحيحاً. (المشارع و المطارحات ص ٢٧٨).

و صاحب البصائر قد حصرها في أربعة في بعض المواضع: في الجوهر و الكم و الكيف و النسبة.

و خرج عنها الحركة لأنها ليست بكمية و إن عرض لها تكتم، و لا نسبة و إن عرض لها نسبة، و

لا شيء مما عدوا. أما نحن فقد حصرناها في خمسة على ما يتنا في التلويحات و فصلناه في المطارحات.

(المقامات ص ١٤٦).

و هذا القول قريب من الحق لأننا لو أمعنا النظر في مفهوم النسب السبع نعلم أننا لو رفعنا مفهوم «النسبة» عنها لما بقيت حقيقتها، وهي متخالفة بالحقيقة، فيلزم أن تكون «النسبة» داخلة في ماهيتها.

و حينئذ يمكننا الحصر في هذه الأربع لأن الموجود:

١. إن وجد لا في موضوع فهو «الجوهر»؛
٢. وإلا فإن كانت ماهيته بالقياس إلى الغير فهو «النسبة»؛
٣. وإن لم يكن فإن قيل الانقسام لذاته فهو «الكَم»؛
٤. وإلا فهو «الكيف».

[كون «الجوهر» جنساً للجواهر]

فإن قلت:

١. لا يجوز أن يكون «الجوهر» جنساً للجواهر؛
- a. وإلا لكان لها فصول جوهرية أيضاً - لأن جزء الجوهر لا يجوز أن يكون عرضاً وإلا لاحتاج الجوهر إلى موضوع لاحتياج جزئه -

لكننا نحن ما وجدنا في البصائر ما يدل على ما نسبته إليه السهروردي؛ بل وجدنا ما يخالفه حيث يقول في «الأين»:

و هذا أشد اشتباهاً بـ «المضاف» من سائر ما عددناه. و في التحقيق ليس هو مجرد «نسبة إلى المكان»، بل هو أمر و هيئة تتم بالنسبة إلى المكان». فإننا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافاً حقيقياً و هي «كون المتكهن محوياً». (البصائر النصيرية، (محمد عبده ص ٣٣ س ٦-٩)، (رفيق العجم ص ٧٠ س ٨-١٠)، (حسن المراغي ص ١٢٧)).

و هذا يدل صراحة على أن «النسبة إلى المكان» هو من المضاف الحقيقي؛ لكن هذا ليس هو الأين فإن الأين هو «هيئة تتم بالنسبة إلى المكان». فالظاهر أن السهروردي لم يمتنع لهذه الدققة في البصائر النصيرية أو وجد ذلك القول في موضع من كتاب آخر لصاحب البصائر. و الله أعلم. و أخيراً أهتم محمود هدايت‌افزا بأن يبرز لكلام السهروردي و يجد في البصائر ما يدل على تقليل المقولات إلى أربع. لكن سعيه مخيب غير واف بالمقصود. (راجع: هدايت‌افزا و مهشتي ١٣٩٥ ش. «پیشینه‌ها و نوآوری‌های سهرودی در تقلیل مقولات» ص ١٩٧-١٩٨).

- b. و حينئذ يكون «الجوهر» أيضاً جنساً لتلك الفصول. فلها فصول أخرى و تسلسل.
٢. وكذا القول في سائر الأعراض.
٣. فيلزم نفي المقولات كلها.

قلت:

«الجوهر» الذي هو الفصل هو بعينه «الجوهر» الذي هو الجنس. و التغاير بينهما إنما يكون بالأعراض إذ «الجوهر» الذي هو الحساس مثلاً هو بعينه «الجوهر» الذي هو الجسم؛ لكنه باعتبار حصول الحس صار حساساً^١. و قد مر تحقيق ذلك في الأجزاء المحمولة^٢. و الله أعلم^٣.

١. هذا الجواب لا يرتبط بالسؤال في بادئ النظر لأن السؤال كان عن جنسية «الجوهر» للجواهر جميعاً و للفصول الجوهرية خصوصاً و لكن الجواب ليس إلا وحدة الجواهر الجنسية و الفصلية. و الذي زاده المصنف في شرح القسطاس يفيد الارتباط بين السؤال و الجواب:

و الجواب: لا نسلم أن «الجوهر» جنس للفصول لما مرّ في الأجزاء المحمولة [من] أن الجنس خارج عن ماهية الفصول لأن «الحساس» مثلاً «شيء ذو حس» و كونه جوهرًا أو جسماً خارج عنه. و لئن سلمنا أن «الجوهر» جنس للفصول الجوهرية لكن لا نسلم لزوم الفصل لها بل الفصول إنما تكون للأنواع لا للفصول لأن «الجوهر» الذي هو الفصل هو بعينه «الجوهر» الذي هو الجنس... (من شرح القسطاس).

و الظاهر أن الجواب الحقيقي هو أن «الجوهر» ليس بجنس لجميع الجواهر بل بعضها فقط، أي للجواهر الشخصية و النوعية فقط. فـ «الجوهر» ليس بجنس للجواهر الفصلية و هذا يقلع أصل السؤال.

٢. راجع ص ١٣٥ المبحث الأول «في الماهية و أجزائها» من الفصل الثالث «في الماهية و أجزائها».
٣. و الله أعلم - ق.

الفصل السادس

في النوع

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

[تعريف النوع]

فأ: في تعريفه:

اسم «النوع» قد يطلق على معنيين بالاشتراك يسقى أحدهما «حقيقياً» و الآخر «إضافياً». و رُسِمَ «[النوع] الحقيقي» بآثَه «المقول على كثيرين، مختلفين بالعدد فقط، في جواب "ما هو؟"»^١ و القيد الأول يخرج الجنس و الأخير الثلاثة الباقية. و رَسَمَ الشيخ «[النوع] الإضافي» بآثَه^٢ «الكلّي، الذي يقال عليه و على غيره الجنس في جواب "ما هو؟"، قولاً أولياً»^٣ و القيد الأخير يخرج «الصف»^٤ و هو «النوع المقيّد بقيد عرضي».

و رسمه المثالهُ صاحب الكلّيات^٥ بآثَه «المرتبّ تحت الجنس»^٦ و زيّمه الشيخ في الشفاء بآثَه: ١. إن عني بـ «المرتبّ تحت الجنس» ما يكون «أخصّ منه»^٧ فيدخل فيه الشخص و النوع و الفصل و الخاصّة.

١. فرفوربوس، الإيساغوجي (راجع منطق أرسطو، تصحيح عبد الرحمن بدوي، ص ١٠٦٤).

٢. بآثَه: انه ق.

٣. الإشارات و التنبيهات، (شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكات، ج. ١، ص ٩٤)؛ الشفاء، المدخل، ص ٥٤ س ١٦-١٧.

٤. كشف الأسرار، ص ٤١ س ٩-١٢.

٥. المثالهُ صاحب الكلّيات: هو فرفوربوس صاحب الإيساغوجي.

٦. فرفوربوس، الإيساغوجي (منطق أرسطو، ص ١٠٦٣).

٧. أخصّ منه: أي «أخصّ من الجنس».

٢. و إن عني به «الكلبي» فقد عني ما هو خارج عن مقتضى اللفظ و بقيت الثلاثة الأخيرة.^١

٣. و إن عني به ما هو أخص^٢ و لا متوسط بينهما بقي النوع و الفصل.^٣

٤. و إن عني به «خاصاً مركباً من الجنس و الفصل»^٤ فاختص حينئذ بـ«النوع». لكن لفظة «المرتب» لا تدلّ على هذا المعنى لا بالوضع و لا بالنقل.

هذا ما ذكره.^٥

و يمكن دفع هذه الأسئلة بتحريك قيود التعريف بأن نقول مفهوم «المرتب تحت الجنس» «ما يوجد بعد الجنس، ملاصقاً له». و حينئذ يخرج الكلّ دون النوع:
١. أمّا الفصل فلكونه إما معاً أو متقدماً^٦ بالعلية^٧ كما ذهبوا إليه.

١. الثلاثة الأخيرة: أي النوع و الفصل و الخاصة، لأن الشخص خرج بـ«الكلبي».

٢. ما هو أخص: أي أخص من المراد في الفترة السابقة؛ أي أخص من «الكلبي الأخص من الجنس».

٣. هنا خلاف ما جاء في الشفاء فإن المصنف لحص فترتين من الشفاء في فترة واحدة. و أمّا نص الشيخ هو هنا:

و إن لم يعن بـ«المرتب» هذا، بل عني به ما هو «أخص و ملاصق لا بتوسط شيء بينهما» و هو «ما يتلوه في المرتبة»، خرج الشخص أيضاً و دخل الخاصة و الفصل.

و إن عني بـ«المرتب» ما كان «ملاصقاً» - ليس في ترتيب العموم فقط بل و - «في ترتيب المعنى أيضاً»، خرجت الخاصة و دخل الفصل. (الشفاء، المدخل، ص ٤١ س ٣-٤).

٤. هنا أيضاً خلاف ما جاء في الشفاء فإن المصنف لحص عبارة مطوّلة من الشفاء في عبارة ملخصة جداً. و أمّا نص الشيخ هو هنا:

و إن عني بـ«المرتب» ما يكون «خاصاً مدخولاً في طبيعته»، أعني «ما يكون ما فوقه مضمناً في معناه»، اختص هذا الرسم بالنوع. فإن الجنس ليس داخلياً في طبيعة الفصل و لا [في طبيعة] الخاصة، بل هو شيء كال موضوع لما ليس داخلياً فيها. و نسبته إليها نسبة الأمر اللازم الذي لا بدّ منه، ليس نسبة الباطل في الجوهر، على ما علمت. (الشفاء، المدخل، ص ٤١ س ٦-١٠).

٥. الشفاء، المدخل، ص ٤٠ س ١٦ إلى ص ٤١ س ١٣.

٦. بتحريك: بتلخيص ص، بتجويز ق.

٧. متقدماً؛ + ما ب.

٨. إما معاً أو متقدماً بالعلية: أي مع الجنس في الرتبة أو متقدماً على الجنس في الرتبة بأن يكون علة للجنس. فعلى التقديرين، ليس الفصل «بعد الجنس» لأنه إما معه أو قبله.

٢. و أما الخاصة و الشخص فلكون النوع متوسطاً^١ بينها و بين الجنس.^٢

[وجوه الفرق بين النوع الحقيقي والإضافي]

و الحقيقي و الإضافي متغايران:

١. لجواز تصوّر كلّ منها دون الآخر،
٢. و لأنّ الأوّل مقيس إلى ما تحته و الثاني إلى ما فوقه،
٣. و لوجوب تركّب الثاني من الجنس و الفصل دون الأوّل،
٤. و لتحقيقه في البسائط دون الثاني،
٥. و بالعكس في الأجناس المتوسطة^٣.

[المبحث الثاني]

[في مراتب النوع]

ب: في مراتبه:

أما الإضافي فمراتبه أربع كما في الجنس؛^٤ إلا أنّ السافل نوع الأنواع فإنّ نوعيته بالقياس إلى ما فوقه و جنسيّة الجنس بالقياس إلى ما تحته.^٥

و القول في كون النوع المطلق جنساً لهذه الأربعة مع ما يتبعه كالقول في الجنس.^٦

[النسب بين مراتب النوع]

و النوع الحقيقي:

-
١. متوسطاً: متوسط ب.
 ٢. النوع متوسط بينهما و بين الجنس: أي الخاصة و الشخص ليستا «ملاصقاً للجنس».
 ٣. المتوسطة: المتوسط ق، ب. و بالعكس في الأجناس المتوسطة: أي لتحقيق النوع الإضافي دون النوع الحقيقي في الأجناس المتوسطة.
 ٤. كشف الأسرار، ص ٤١-٤٢.
 ٥. راجع المبحث الثالث «في مراتب الجنس» من الفصل السابق؛ و أيضاً منطق الملخص، ص ٦٩.
 ٦. كشف الأسرار، ص ٢٢ س ٥-٧.
 ٧. راجع المبحث الثالث «في مراتب الجنس» من الفصل السابق؛ و أيضاً منطق الملخص، ص ٦٩.

١. بالقياس إلى النوع الحقيقي مفرداً، إذ لا يكون الحقيقي تحت حقيقي؛^١
٢. و بالقياس إلى المضاف:
 - a. إما مفرد، كما في البسائط،
 - b. أو فوقه نوع، كما في غيرها.^٢

[النسب بين مراتب الجنس والنوع]

و الجنس العالي و المفرد يباين جميع مراتب النوع.

و النوع السافل و المفرد يباين جميع مراتب الجنس.

و بين كل واحد من الباقيين من الجنس و كل واحد من الباقيين من النوع عموم من وجه.^٣

[اعتبارات ثلاثة للنوع السافل]

و النوع السافل يكون:

١. حقيقياً، إذ لا نوع تحته،
٢. و إضافياً، لقول الجنس عليه،
٣. و باعتبارهما كان «نوع الأنواع»، لأنَّ «نوع الأنواع» ما لا يكون تحته نوع و يكون فوقه.^٤

[المبحث الثالث]

ج: [في تعيين النوع الذي أحد الكليات الخمسة]

الذي هو أحد الخمسة هو الحقيقي و إلا لوجد كلي خارج عن الخمسة.

و احتج الإمام بأنَّ أحد الخمسة هو الحقيقي لأنَّ أحد الخمسة يجب أن يكون محمولاً لكونها

أنواعاً لـ «الكلي» الذي هو محمول بالطبع و المضاف هو موضوع.^٥

و جوابه: أنه مع كونه موضوعاً محمول أيضاً لكونه كلياً.^٦ و الله أعلم.^٧

١. منطق الملتخص ص ٦٨ س ١؛ كشف الأسرار، ص ٢٢ س ٧-٩.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٢ س ٩-١٠.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٢ س ١١-١٤.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٢ س ١٥-١٦.

٥. منطق الملتخص ص ٦٨.

٦. كشف الأسرار، ص ٢٣ س ٣-٦.

٧. و الله أعلم - ق.

الفصل السابع

في الفصل

و فيه مبحثان:

[المبحث الأول]

فأ: في تعريفه

قيل: إنَّ «الفصل»:

١. في لغة الأقدمين كان لكل معنى - لازم أو مفارق - يميّز به الشيء عن شيء، كلياً كان أو جزئياً.
٢. ثم نقل إلى ما يميّز به الشيء في ذاته.
٣. و المنطقيون كانوا يستعملون في كلّ واحد منهما.
٤. لكنّ المستعمل في زماننا إنّما هو الثاني.^١

[تعريفان للفصل عند الشيخ]

و رسمه الشيخ:

١. في الإشارات بأنّه «الكلي الذي يحمل على الشيء في جواب "أي شيء هو في جوهره"»^٢.

خرج بالقيد الأول الثلاثة^٣ غير الخاصة و بالثاني هي.

٢. و في الشفاء بأنّه «الكلي المتقول على النوع في جواب "أي شيء هو في ذاته من جنسه"»^٤.

١. الشفاء، المدخل، ص ٧٢ س ١٣-١٥.

٢. الإشارات و التنبيهات، (شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٩٢).

٣. الثلاثة: أي الجنس و النوع و العرض العام.

٤. جواب: + ما هو ب.

٥. الشفاء، المدخل، ص ٧٦ س ٨-٩.

و الأول أعم من الثاني^١.

[اختيار الخوحي تعريف الشيخ في الإشارات]

و آخر المتأخرون^٢ الأول لأن الثاني يُبطل انحصار الجزء في الجنس و الفصل، لجواز تركب الماهية من أمرين يساويانها فلا يكون شيء منهما جنساً و لا فصلاً.

و يحذف المظنة زيقوا^٣ ما قال الإمام أنه «كمال الجزء المميز»^٤ و ما قيل^٥ «أن الجنس العالي لا يكون له فصل مقوم»^٦.

هذا ما ذكره.

[بحث في مستند الخوحي في اختيار تعريف الإشارات]

و فيه بحث: لأن هذه الماهية المركبة إما أن تكون:

١. جوهرًا، و حينئذ يكون الجوهر جنساً لها،

٢. أو عرضاً، فيكون أحد التسعة على مذهبهم - أو أحد الثلاثة على المذهب المختار -

جنساً لها^٧.

فعلى هذا لا يبطل الانحصار في الجنس و الفصل إذا فسرنا «الفصل» كما في الشفاء.

١. لأن الرسم الأول محمول على مطلق «الشيء» و الرسم الثاني على «النوع» فقط؛ و لأن الرسم الثاني مقيد

بقيد ثالث و هو «في جنسه» فيخرج الفصل الذي ليس له نوعه جنس.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٥ س ١٥.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٥ س ١٥ إلى ص ٢٦ س ٧.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٦ س ٧-١٠.

٥. منطق الملخص، ص ١٦، ٥٨.

٦. قيل: قال ع. و هذا خطأ لأن المصنف قال في شرح القسطاس: «و هذا التجويز زيقوا أيضاً ما قال الحكماء

أن الجنس العالي لا يكون له فصل مقوم». لكن من هؤلاء الحكماء؟ و هل الإمام منهم؟ لأنه صرح بهذا القول:

«الجنس العالي له فصل مقوم يقسمه إلى أنواعه. و ليس له فصل مقوم» (منطق الملخص، ص ٧٦).

٧. منطق الملخص، ص ٧٦.

٨. أو عرضاً ... جنساً لها: - ق.

[فساد تعريف الإشارات]

ولئن سلم ذلك لكنّ التعريف الأوّل فسادُه الخُش من ذلك لأنّ مطلب «أَيّ» إنّما يُطلَب به التميّز المطلق عن المشاركات في معنى «الشيئية» أو أخَص منها كـ «الجوهر» و «الجسم» وغير ذلك. وقد نصّ الشيخ في الإشارات بهذه العبارة فإنّ «أَيّ شيء؟» إنّما يطلب التميّز^١ المطلق في المشاركات في معنى الشيئية فما دونها. فحينئذ لو لم يقيد بقولنا: «أَيّ شيء هو من جنسه؟» يكون معناه «أَيّ شيء هو من الأشياء؟» فيدخل فيه «الفصل» و «الجنس» و «الماهية» لأنّه لو سُئل عن «الإنسان» أنّه «أَيّ شيء هو؟» من الأشياء؟ فلا فرق بين أن يقال في جوابه «الناطق» أو «الحيوان»^٢ أو «الحيوان الناطق».

[تعريف الفصل عند بعض المنطقيين]

و فسر^٤ بعضهم بأنّه «الناقي الذي يميّز الماهية عمّا يشاركها في الجنس أو الوجود»^٥. وما يتنا من الفساد على التفسير الأوّل بعينه وارد على هذا التفسير.

[المبحث الثاني]

ب: [في الفصل المقوم و المقسّم]

الفصل:

١. بالقياس إلى النوع مقومّ له.
٢. مقومّ العالي مقومّ السافل، من غير عكس كلياً.
٣. و بالقياس إلى الجنس مقسّم له.
٤. مقسّم السافل مقسّم العالي، من غير عكس كلياً.

١. التميّز: التمييز ص.

٢. هو: - ق.

٣. أو الحيوان: - ق.

٤. فسر: فُسر ق.

٥. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٢٥-١٢٦).

[طية الفصل لحصة النوع من الجنس]

٣. و بالقياس إلى ما هو 'حصة' النوع 'علة' لوجودها،^٢

a. لأن أحدهما إن لم يكن علة للآخر استغنى كل منهما عن الآخر فلم يحصل

التركيب.

b. وليس الجنس علة للفصل، وإلا استلزمه،

c. فتقترن العكس.

هكذا نقل عن الشيخ.^٤

[أجوبة عن طية الفصل لحصة النوع من الجنس]

[جواب الخوئي والأرموي]

و أجيب بأنه:

١. إن أراد بـ«العلة» العلة النائمة فلا نسلم أنه لو لم يكن شيء منها علة للآخر يلزم

الاستغناء.

١. ما هو: - ق.

٢. حصة: خاصة ب.

٣. طية الفصل لحصة النوع من الجنس ظهر في كتب المنطقيين شيئاً فشيئاً إلى أن نسب الإمام الرازي إلى الشيخ الرئيس:

الفصل يقوم به [= النوع] موجوداً بالفعل - وإن لم يدخل في حده و ماهيته دخوله في أئنته -

كثير من العلل كالصورة للمادة. (الشفاء، المدخل، ص ١١٠ س ١٣-١٤).

فقد عرفت هذا أن اعتبار كون الفصل ذاتياً للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتياً للنوع المقوم به فإن

ذاتيته بالنسبة إليهما على اختلاف، أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه، وأما إلى طبيعة

الجنس التي هي حصة هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط، إذ لو لا

الفصل لما تصور تقوُّمها أصلاً. (البصائر النصيرية، (محمد عبده ص ١٥ س ١٠-١٣)، (رفيق العجم

ص ٢٥ س ٨-٥)، (حسن المراغي ص ٨٣)).

الفصل ... بالقياس إلى حصة النوع من الجنس ذهب الشيخ إلى أن الفصل يجب أن يكون علة

لوجودها. (منطق الملخص، ص ٧٣).

٤. كشف الأسرار، ص ٢٤ س ١٢-١٣؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٧٧ س

١٠-١٢).

٢. وإن أراد محمداً الأعم:

- a. فلا نسلم أنه لو كان الجنس علة يلزم الاستلزام؛
b. ولا نسلم أن الحصة^١ ليست بمستلزمة له والكلام فيها.^٢

[جواب المصنف]

وهاهنا فساد آخر وهو أن^٣ مذهب أرسطو والشيخ ومن تابعهما «أن البدن شرط لحدوث النفس عن العقل الفعّال». فإما أن أرادوا به «الجسم» أو «الجسم النائي» أو «الحيوان». وعلى كل تقدير، لو توقّف الجنس على الفصل يلزم الدور، لأن «الجسم» حينئذ يكون متوقفاً على «النائي» و «النائي» على «الحساس المتحرك بالإرادة» فيلزم أن يكون «الناطق» متوقفاً على «الحيوان». فلو توقّف «الحيوان» عليه لزم الدور.

فإن قلت: لعل مراد الشيخ أن الفصل علة لبقاء الجنس لا لحدوثه - كما في الصورة والهيولى - لأن تلازم بقاء كل منهما مع الآخر يقتضي افتقار بقاء أحدهما إلى الآخر. لكن الفصل مع المفارق^٤ يستغني عن الغير. فتعين افتقار بقاء الجنس إليه.

قلت: لا نسلم أنه مع المفارق يستغني عن الغير؛ إذ هو في الحدوث احتاج إلى الجنس؛ فلم لا يجوز أن يكون في البقاء أيضاً كذلك؟ والحق هذا، لأن الجنس مع المفارق سبب تام له والسبب التام يكفي في البقاء أيضاً.

هذا ما سنح لي في هذا الموضع.

[جواب الإمام الرازي]

وقال الإمام رحمه الله: «إن الفصل قد يكون صفة^٥ وهي تمتنع أن تكون علة للموصوف»؛^٦ وذلك في كماله الحقيقية ممنوع. والله أعلم.

١. الحصة: الحصة ب.

٢. كشف الأسرار، ص ٤٦ س ١٤ إلى ص ٤٧ س ٢؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٧٧ س ١٢-١٣).

٣. أن: - ب.

٤. المفارق: أي العقل الفعّال الذي هو علة الفصل، كما صرح به في شرح التسطاس.

٥. رحمه الله: - ق.

٦. صفة: الظاهر أن المقصود من «الصفة» هو «العرضي» في مقابل «النائي». راجع ص ١٤٦ البحث تحت عنوان [الذاتيات والعرضيات] من المبحث الأول من الفصل الثالث «في الماهية وأجزائها».

٧. منطق المختص، ص ٧٣-٧٤.

٨. والله أعلم: - ب.

[تفريعات على علية الفصل لخصّة النوع من الجنس]

و فرعوا على العلية:

١. أن الفصل الواحد بالنسبة إلى النوع الواحد لا يكون جنساً أيضاً، لامتناع صيرورة

المعلول علة،

٢. ولا يقارن إلا جنساً واحداً، لامتناع تخلف المعلول عن العلة.

و حينئذ يلزم أن:

٣. لا يَقَوِّمُ إلا نوعاً واحداً،^١٤. ولا يكون القريب إلا واحداً، لامتناع توارد علتين على معلول واحد.^٢

و قال الإمام:

٥. لأنّ الفصل كمال الجزء المميّز فلا يكون إلا واحداً.^٣

[بطلان هذه التفريعات]

و في هذه التفاريع نظّر لأنّها إنّما تصحّ في العلة التامة. و الفصل لا يكون علة تامة - على تقدير
عليته - لأنّ أجزاء الجنس وغيرها^٤ داخلة فيها. و التخلف و التوارد إنّما يمتنع في العلة التامة.

تذييب

[في كون «الناطق» جنساً لـ«الإنسان» و «المملك»]

قيل: «الناطق» ليس فصلاً لـ«الإنسان» مطلقاً. بل هو جنس له بالنسبة إلى «المملك»؛ و
«الحيوان» فصل. و زادوا «المائت» في فصله.^٥

١. منطق الملتخص، ص ٧٤-٧٥.

٢. منطق الملتخص، ص ٧٧.

٣. منطق الملتخص، ص ٧٨.

٤. غيرها: غيرها پ.

٥. هذا رأي أرسطو و فرفوريوس:

إن وُصف الفصل على أنّه جنس، مثال ذلك إن وُصف «غير المائت» بأنّه جنس لـ«المملك» و ذلك
أنّ «غير المائت» فصل لـ«الحي»^١، لأنّ الحيّ منه ما هو مائت و منه ما هو غير مائت، فمن البين
أنّ الذي يفعل ذلك قد غلط و ذلك أن ليس يكون فصل شيء من الأشياء جنساً. و الأمر في

وقال الشيخ: ^١ لا حاجة إليه لأن «الناطق» هو «جوهر ذو نطق»، و قول «الجوهر» على الإنسان و الملك باشتراك ^٢ اللفظ ^٣، و المشترك إنَّها هو «النطق» و هو ليس بفصل.

أن هذا حقٌّ بيّنٌ إذ كان ولا واحد من الفصول يدلّ على «ما الشيء؟» لكن على «أَيُّ شيء؟»
 بمنزلة «المشاء ذي الرجلين». (أرسطو، الجدل (المواضع)، (منطق أرسطو، ص ٨٥٣ س ٨-٣).
 و تحت «الحَيّ» «الحَيُّ الناطق» و تحت هذا «الإنسان». (فرفوريوس، إيساغوجي (منطق
 أرسطو، ص ١٠٦٤ س ١٧)).

١. راجع الشفاء، المدخل، ص ٦٤. و في نقل المصنف عن الشفاء تشويش نشير إليه في الهامش التالي.
 ٢. باشتراك: بالاشتراك ع، ص، ق.
 ٣. اللفظ: اللفظي ع، ص.
 ٤. و قول «الجوهر» على الإنسان و الملك باشتراك اللفظ: لم يقل الشيخ بأن «الجوهر» مشترك بين الإنسان و الملك، بل «الناطق» مشترك:
- و كذلك إذا قيل «ناطق» للإنسان و للفلك لم يكن إلا باشتراك الاسم. و «الناطق» الذي هو فصل مقوم للإنسان غير مقول على الملائكة. و إذا كان كذلك لم يكن «الحَيُّ الناطق» جنساً للإنسان و الملائكة، و لا «الجسم ذو النفس» جنساً للنبات و الملائكة و الحيوانات. (الشفاء، المدخل، ص ٦٤).

الفصل الثامن

في الخاصة

و فيه مبحثان:

[المبحث الأول]

[في تعريف الخاصة]

فأ: في تعريفها

قال الشيخ: إنه موضوع عند المنطقيين لمعينين:

١. أحدهما «ما يختص^١ الشيء بالإضافة إلى بعض ما يغيره فقط» و سمي «خاصة إضافية».
٢. و الثاني «ما يختص الشيء بالقياس إلى كل ما يغيره» و سمي «خاصة مطلقة».^٢ و رسمها:

a. في الإشارات بأنها «الكلّي، المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط، قولاً غير ذاتي».^٣

خرج بالتقيد الأول العرض العام و بالآخر الثلاثة الباقية.

- b. و في الشفاء بأنها «المقول على أشخاص نوع واحد، في جواب «أي شيء هو؟»، قولاً غير ذاتي».^٤

١. يختص: يختص ق.

٢. الشفاء، المدخل، ص ٨٣ س ٤.

٣. الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج ١، ص ١٠٥.

٤. الشفاء، المدخل، ص ٨٣ س ٩-٨.

و هو أخص من الأول^١ و يخرج منه خاصة الجنس العالي لعدم كونه نوعاً. و الأول يعم الكل فيهو
أولى.

[المبحث الثاني]

[في أقسام الخاصة]

ب: الخاصة على ثلاثة أقسام:

١. شاملة لازمة
٢. و شاملة مفارقة
٣. و غير شاملة.

[تخصيص اسم «الخاصة» بالشاملة اللازمة]

و خصص بعضهم^٢ اسم «الخاصة» بالأول و سمي الباقيين بـ«العرض العام» لثلاً يطل التقسيم
المختص.

و أبى الشيخ ذلك بأنه:

١. تقع هذه التسمية^٣ حينئذ هذراً لأنهما^٤ إنما تحسن لما يكون أكثر شمولاً من الخاص لا
أقل؛ لأن «العام» إنما يطلق عليه بالنسبة إلى «الخاص» الذي هو الخاصة.
٢. و أيضاً ذلك التخصيص خروج عن مفهوم اللفظ من غير ضرورة تدعو إليه، لأن المفهوم
من «خاصة الشيء» كونه حاصلأ له دون غيره، سواء وجد في كل أفرادها أو في بعضها،
دائماً أو غير دائم^٥.

فالتى هي أحد الخمسة هي الخاصة المعروفة بالرسم المذكور المنقسم إلى الثلاثة.

١. أخص من الأول: أقول: هذا صحيح إن كان «النوع» في التعريف الثاني أخص من «الطبيعة» في التعريف
الأول؛ فإن أخذنا أحدهما مرادفاً للآخر فالرسمان متساويان.

٢. فرفور يوس

٣. أي تسمية الخاصة المفارقة و الخاصة غير الشاملة بـ«العرض العام».

٤. لأنهما: لأنهما ب.

٥. راجع الشفاء، المدخل، ص ٨٤.

[أشرف الخواص هي الشاملة اللازمة]

و أشرف الخواص اللازمة الشاملة البينة ، لكونها نافعة في الرسوم^١ ٢.

[الخاصة المركبة و البسيطة]

و الخاصة:

١. قد تكون مركبة من أمور كل منها أعم مما هو خاصة له و سميت «خاصة مركبة».

كالرسوم المعروفة للأجناس العالية؛

٢. و قد لا تكون كذلك و سميت «بسيطة»^٣.

و الله أعلم^٤.

١. الرسوم: الرسم ص.

٢. كشف الأسرار، ص ٥٢ من ١-٢.

٣. كشف الأسرار، ص ٥٢ من ٢-٤.

٤. و الله أعلم: - ق.

الفصل التاسع

في العرض العام

قال الشيخ في الإشارات: إنه «المقول، على ما تحت طبيعة واحدة و على غيرها،^١ قولاً غير ذاتي».^٢
خرج بالأول الخاصة و الأخير الثلاثة الباقية.

[الفرق بين «العرض العام» و «العرض» القسم لـ «الجوهر»]
و هذا العرض ليس القسم للجوهر - كما زعم بعضهم^٣ - لأنه قد يكون جوهرًا و محمولاً على الجوهر بالمواطأة^٤ و ذلك^٥ قد يكون جنساً لموضوعه^٦ دون هذا^٧.

١. غيرها: غيره ب.

٢. الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكات، ج. ١، ص ٩٤.
٣. بعضهم: هم أرسطو و فرغوريوس و تابعهما، فإنهم عزفوا «الخاصة» و «العرض» بمعنى «اللازم» و «المفارق»، خلافاً لابن سينا الذي عزفها بـ «الخاص» و «العام». يقول أرسطو في كتاب الجدل من الأرغنون في تعريف «الخاصة»:

و الخاصة هي ما لم يدلّ على ماهية الشيء و كان موجوداً للأمر وحده و راجعاً عليه في الحمل. مثال ذلك «قبول علم النحو» للإنسان، فإنه ممّا كان الإنسان موجوداً فـ «القابل لعلم النحو» موجود و ممّا كان «القابل لعلم النحو» موجوداً فالإنسان موجود. و ذلك أنه ليس أحدٌ يقول: إنَّ الخاصّة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصّة بمنزلة «النوم» للإنسان لا و لو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات. (أرسطو، طوبيكا (الجدل) 102a20-23 و منطق أرسطو، ١٩٨٠م، ص ٤٩٦).

أما قيد «الرجوع في الحمل» في تعريف أرسطو يدلّ على «التساوي» بين النوع و الخاصّة و التمثيل بـ «قبول علم النحو» بدل «الحصول على علم النحو بالفعل» يدلّ أيضاً على «المساوي». و القيد الأخير: «لا و لو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات» يدلّ على كون الخاصّة «دائمة» أي «لازمة» للنوع. و أنا قول أرسطو في تعريف «العرض»:

و العرض:

١. هو ما لم يوجد واحداً من هذه: لا حدّاً و لا خاصّة و لا جنساً و هو موجود في الشيء.

تنبيه

فصل «الإنسان» مثلاً «الناطق» لا «الناطق»، و خاصته «الضاحك» لا «الضحك». وكذا في الباقي لأنّ المعبر ما يحمل بالمواطاة لا بالاشتقاق كما مرّ.

خاتمة

[في المشاركات والمناسبات بين الكليات الخمسة]

[المشاركات بين الكليات الخمسة]

قد تقع بين هذه الكليات مشاركات إما بين كلّ اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة. وتسمى ثنائية و ثلاثية و رباعية و خماسية. وذلك لا يخفى على المحصل.^٧

٢. أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحد بعينه - كأننا ما كان - و ألا يوجد،

a. بمنزلة «الجلوس» فإنه يمكن أن يوجد لواحد بعينه - كأننا ما كان - و ألا يوجد،

b. وكذلك «الأبيض» فإنه ليس مانع يمنع أن يكون شيء واحد بعينه مرة أبيض و مرة غير أبيض.

و الثاني من حدّي «العرض» أجود من الأول. (أرسطو، طوبيقا (الجدل) 102b4-10 و منطق أرسطو، ١٩٨٠م، ص ٣٩٧).

و هذا التعريف صريح في كون المقصود بـ «العرض» في كليات أرسطو هو «العرض المفارق» لا «العرض العام» الذي جعله الشيخ ابن سينا. راجع أيضاً: فرفوربوس ١٩٨٠م، ج. ٣ ص ١٠٨٦ حيث أتى بتعريف أرسطو للعرض لكنّه مع ذلك قسم العرض إلى «مفارق» و «غير مفارق» و مثل لغير المفارق «السود» الذي لا يفارق الغراب و الزنجي. و هذا أوهم الشيخ أنّ العرض غير «المفارق» فيبدل تعريف أرسطو بـ «العرض العام».

١. لأنّه قد يكون جوهرًا: أي لأنّ العرض العام قد يكون جوهرًا كـ «الحيوان» الذي هو عرض عام لـ «الناطق».

٢. بخلاف «العرض» القسم للجوهر، الذي لا يحمل على الجوهر إلا بالاشتقاق.

٣. أي «العرض» القسم للجوهر.

٤. كـ «اللون» الذي هو جنس لـ «البياض».

٥. دون هذا: أي دون العرض العام، لأنّ العرض العام لا يكون جنسًا لمصاديق، لأنّ العرض العام عرضي و الجنس ذاتي.

٦. قد: فقد ب.

٧. الشفاء، المدخل، ص ١٠٩ س ١٠-١٥: مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٤٠).

[المناسبات بين الكليات الخمسة]

و قد تكون الكليات بعضها نسبة إلى البعض:

١. كما أن الجنس و الفصل و الخاصة و العرض العام إنما كانت كذلك بالنسبة إلى النوع؛^١
٢. و الجنس عرض عام للفصل و الفصل خاصة له؛^٢
٣. و كل من الخاصة الشاملة و الفصل خاصة بالنسبة إلى الآخر؛
٤. و العرض العام عرض عام للفصل و الفصل خاصة له.

[اجتماع الكليات الخمسة في مفهوم واحد]

و على هذا قد يجمع في شيء واحد بعضها أو كلها باعتباريات كما أن «الحساس» نوع من «المدرک» و «جلس» لـ «السامع» و «البصير» و فصل لـ «الحيوان» و خاصة لـ «النائي» و عرض عام لـ «الناطق».^٣

[نسبة الكليات الخمسة إلى الأفراد و إلى الحصص في الأفراد]

ثم كل واحد منها:

١. بالقياس إلى حصصه التي توجد في أفرادها، «نوع حقيقي».^٤

١. الشفاء، المدخل، ص ١٠٩ س ١٨-٢١.

٢. الشفاء، المدخل، ص ١١٠ س ١٠-١٢.

٣. الشفاء، المدخل، ص ١١٠ س ١-٣.

٤. هذا تفسير الخوارجي في كشف الأسرار ص ٥٨ س ١٢-١٥ من كلام الشيخ في مدخل الشفاء ص ١١١ س ٦-١٦؛ فإن الشيخ لم يتكلم عن «الحصص» و «النوع الحقيقي» بل عن «هذا الحيوان من حيث هو حيوان الخلق به الإشارة و لم يعتبر فيه النطق» و «هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية» و «هذا الضحك من غير أن يعتبر إنساناً» و «هذا الأبيض من حيث هو أبيض مثلاً إليه» و الخوارجي عبر عن جميع هذه «الحصص» مع الاختلاف الكثير في تعابرها عند الشيخ. و إليك كلام الشيخ بدقائه:

و «الحيوان» نسبته إلى «هذا الحيوان» - من حيث هو حيوان الخلق به الإشارة و لم يعتبر فيه «النطق» - نسبة النوع إلى الأشخاص، فإنه مقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص، لا نسبة الجنس. بل إنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة.

و كذلك «الناطق» بالقياس إلى «هذا الناطق» غير مأخوذ معه الحيوانية، فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل. بل هو فصل لأشخاص الحيوان من حيث هي حيوان.

٢. و إنما تختلف «جنساً» و «فضلاً» و «خاصة» و «عرضاً عاماً» بالقياس إلى أفراده الحقيقية.^١

a. و المعتبر هو ذلك؛ و إلا لكان كل كلي من العالي و غيره نوعاً حقيقياً.^٢ و الله أعلم.^٣

و «الضخالك» أيضاً فإنه كالنوع لـ «هذا الضخالك» من غير أن يعتبر إنساناً. و إنما هو خاصة لـ «الإنسان» و لأشخاص الناس.

و كذلك «الأبيض» أيضاً لـ «هذا الأبيض» من حيث هو أبيض مشابهاً إليه فإنه كالنوع له. و العرض العام [كـ «الأبيض»] إنما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الأبيض، لا لـ «هذا الأبيض» من حيث هو هذا الأبيض. (الشفاء، المدخل، ص ١١١ س ٦-١٦).

١. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ١٩٤).

٢. الظاهر أن المتن هاهنا مأخوذ من كلام الخونجي في كشف الأسرار ص ٥٩ س ٤-١١ في تخطئة كلام الرازي في منطق الملخص ص ٦٧ حيث حكم بوجود النوع الحقيقي دون النوع المضاف في الأجناس العالية.

٣. و الله أعلم: - ق.

الفصل العاشر

في المقاصد

و هو الكلام في الحدود و الرسوم و لواحقها

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

في تعريفها

قال قوم من المتأخرين: «المعترف» للشيء «ما يكون تصوّره سبباً لتصوّر الشيء أو لتمييزه»^١.
و فيه نظر: لأنّه يوجب أن تكون الملزومات^٢ معترفات للوازمها البيّنة - كـ «السقف» للجدار
و «الدخان» للنار - لكون تصوّراتها أسباباً لتصوّرات لوازمها.

١. لتمييزه: لتمييزه ب.

٢. نجد هذا البيان عند الأحمري في كشف الحقائق:

المعترف لماهية الشيء هو الذي يوجب تصوّره تصوّرها أو يميّزها عن كلّ ما عداها. (الأحمري،
كشف الحقائق في تحرير البقائق، ص ٢٧).

و في كلمات الشهرزوري و قطب الدين الشيرازي في شرحها لحكمة الإشرافي للسهروردي:
أقول: المعترف للشيء هو ما يكون معرفته سبباً لمعرفة الشيء أو يميّزه على كلّ ما عداه.
(الشهرزوري، شرح حكمة الإشرافي، ص ٥٢).
معترف الشيء ما ... تكون معرفته سبباً لمعرفة ذلك الشيء أو لتمييزه عن كلّ ما عداه. (قطب الدين
الشيرازي، شرح حكمة الإشرافي، ص ٥٢).

و إن نجد الجزء الأول من هذا البيان في كلام الخوئي أيضاً:

المعترف للشيء هو ما يكون معرفته سبباً لمعرفة الشيء. (كشف الأسرار، ص ٦١ س ٢).
و الجدير بالذكر أن المصنف بذل «المعرفة» بالتصوّر و تبعه في هذا قطب الدين الرازي (لوامع الأسرار في
شرح مطالع الأنوار ص ١٩٦).

٣. الملزومات: أي الملزومات باللزوم البيّن بالمعنى الأخضّ المعترف في الدلالة الالتزامية.

[لزم كون المفرد مركباً]

ثم جؤزوا تعريف الشيء بالفصل المجؤد وبالخاصة كذلك.^١

وذلك غير صحيح، إذ المفرد لا يصلح أن يكون معرفاً،^٢ لأنه:

١. إن دل على الماهية بالمطابقة كان اسماً لها مرادفاً لآخر،^٣

٢. وإن دل عليها بالتضمن أو^٤ بالالتزام^٥ - فمع كونه أخفى - يكون انتقال الذهن إلى معناه

أسبق من انتقاله إلى الماهية. فلو لم يذكر من الماهية وصف آخر يلزم اختلال الفهم.

حينئذ لا بد من التركيب.^٦

١. كشف الأسرار، ص ٤١ س ٨ و ١٠.

٢. المفرد لا يصلح أن يكون معرفاً: صرح محنا الكلام نصير الدين الطوسي:

بعض المحدثين زعموا أن الفصل والخاصة مفردين يفيدان تعريفاً حدياً أو رسمياً ناقصاً. وإلى هذا ذهب صاحب الكتاب [الأخري]. و أما المحققون من المنطقيين فقد بيتوا أن الفصل والخاصة - كالناطق والضاحك للإنسان مثلاً - لا يدلان إلا على شيء ما هو «ذو نطق» أو «ذو ضحك» من غير تقييد. وفيها تجوز أن يكون ذلك الشيء أتم من الإنسان أو أخص منه أو مساوياً له أو على وجه غير ذلك. فإذا مجردهما لا يفيد تصوؤ حقيقة الشيء ولا يتميز عما عداه ما لم يتقيد بما تقيؤ تخصيصها بالنوع كالجنس أو لم يقترن بشيء آخر يفيد التخصيص. والعلم بالتقيؤ المغاير لها أو ما يجري مجراه غير العلم بكل واحد منهما وحده. فإذا لا أقل في كل تعريف من علمين من حيثها أن يدل عليها لفظان. ولذلك عدوا التعريف في جملة الأقوال المؤلفة ولم يجعلوه ألفاظاً مفردة ولم يقسموه أيضاً إلى قسمين: الأول أقوال والثاني ألفاظ. (الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٢٤).

٣. مرادفاً لآخر: مرادفاً لاسمها ص.

٤. أو: و ب.

٥. بالالتزام: + كان دلالته عليها أخفى من دلالة اسمها عليها ب.

٦. حينئذ لا بد من التركيب: هذا الكلام رفضه قطب الدين الرازي بشدة:

والإشكال الذي استصعبه قوم بأنه لا يتناول التعريف بالفصل وحده ولا بالخاصة وحدها مع أنه يصح التعريف بأحدهما على رأي المتأخرين حتى غيروا التعريف إلى تحصيل أمر أو ترتيب أمور فليس من تلك الصعوبة في شيء. أما أولاً فلأن التعريف بالمفردات إما يكون بالمشتقات كالناطق والضاحك والمشتق وإن كان في اللفظ مفرداً إلا أن معناه شيء له المشتق منه فيكون من حيث المعنى مركباً وأما ثانياً فلأن الفصل والخاصة لا يدلان على المطلوب إلا بقرينة عقلية موجبة لانتقال الذهن إليه فالتركيب لازم. (لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٠٧).

[تعريف المعرّف]

و إذا عرفت ذلك فنقول: «المعرّف» هو «القول الدالّ على ما يميّز الشيء عما عداه».

[أقسام المعرّف]

و هو إما حدّ أو رسم.^١

و الحذف^٢

١. إمّا تامّ و هو «القول الدالّ على ماهيّة الشيء». و هو إمّا يتمّ بالجنس و الفصل القريبين.
٢. و إمّا ناقص و هو القول المشتمل على الفصل القريب و على غيره دون الجنس القريب.^٣
- و أمّا الرسم، و هو «القول الدالّ على ما يميّز الشيء عما سواه لا بالنات»، فهو أيضاً:^٤
٣. إمّا تامّ و هو المركّب من الجنس القريب و الخاصّة.

و هذا الكلام لتطلب الدين آثار نقداً من الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح المطلع و هو بدوره أثار بحثاً واسع الجوانب في الفلسفة و أصول الفقه تحت عنوان «بساطة المشتقات و تركيبها». راجع مقالة السيد مصطفى محقّق داماد: «بساطت و تركيب مشتقات در بستر ادبيات علوم عقلی اسلامي» و مقالة سيد أحمد حسيني سنكجال و محمد سعيدي مهر «بررسی انتقادی استدلال سيدشريف جرجاني بر بساطت مشتق». ١. تقسيم المعرّف إلى الحدّ و الرسم لم نجده في أرسطو و لكن نجده عند الفارابي من دون أن يشير إلى التقسيم أي المعرّف (راجع المنطقيات للفارابي ج. ١ ص ١٧).

٢. تقسيم الحدّ إلى التامّ و الناقص من الشيخ في منطق المشرقيين، ص ٣٠ الذي يستفي الحدّ الناقص «حدّاً خداجاً» و في الشفاء، البرهان، ص ٥٢ و ٢٨٨.

٣. فعلى هذا التعريف، للحدّ الناقص أربعة أقسام:

١. الجنس البعيد + الفصل القريب،

٢. الفصل البعيد + الفصل القريب،

٣. العرض الخاصّ + الفصل القريب،

٤. العرض العامّ + الفصل القريب.

و الثلاثة الأخيرة لا تعدّ من «الحدّ الناقص» عند غير المصنّف.

٤. تقسيم الرسم إلى التامّ و الناقص من الشيخ في منطق المشرقيين، ص ٣٠ الذي يستفي الرسم الناقص «رسماً خداجاً» و في الشفاء، البرهان، ص ٥٢.

٥. إمّا: - ب.

٤. أو ناقص و هو المركب من الخاصة و غيرها دون القريين^١.

[التعريف بالمثال و المقايسة]

و من الرسوم تعريف الشيء بالمثال و بالمقايسة.

١. أما الأول فكما يقال الإنسان هو مثل زيد و عمرو و بكر.
 ٢. و أما الثاني فكما يقال النفس هي التي تقوم من البدن مقام الزئبان من السفينة^٢.
- و التمثيل ليس بتعريف حقيقي بل هو كالتعريف و قد يقع الغلط فيه كثيراً^٣.

[شرائط المعرف]

ولما وجب أن يكون المعرف معلوماً قبل المعرف، لزم أن يكون:

١. غيره،

٢. و غير معرف به،

٣. و أجل منه^٤.

و ينبغي أن يكون:

٤. مساوياً له في الصدق، لأن:

a. الأعم يقصر عن تعريف الأخص و يدخل فيه غير المعرف، فلا يكون مانعاً و مطرداً؛^٥

١. فعلى هذا التعريف، للرسم الناقص أيضاً أربعة أقسام:

١. الجنس البعيد + العرض الخاص،

٢. الفصل البعيد + العرض الخاص،

٣. العرض الخاص + عرض خاص آخر،

٤. العرض العام + العرض الخاص.

و الثلاثة الأخيرة لا تعدّ من «الرسم الناقص» عند غير المصنف.

٢. منطق المشرقيين، ص ٣١.

٣. منطق المشرقيين، ص ٣١-٣٢.

٤. كشف الأسرار، ص ٦١ س ٢-٥.

٥. مطرداً: هذه الكلمة من الأضداد بمعنى «المانع» و «الجامع».

b. و الأخَصَّ أخفى، و يوجد المعرّف بدونه، فلا يكون جامعاً و منعكساً.^١
و هذه الشرائط عامّة في جميع المعرّفات.^٢

[التعريف بحسب الاسم و بحسب الحقيقة]
و التعريف إمّا بحسب الاسم أو بحسب الحقيقة:^٣

[التعريف بحسب الاسم]
و الأول كما يؤلّف شيء من المعاني و يوضع له اسم، ثمّ يقال لمجموعها أنّه المراد بهذا اللفظ.
و يعلم خطاه بقبول الزيادة عليه أو النقصان عنه، كما يقال «الجنس: كلّي مقول على كثيرين»
فيقال له: «ألست تعني "على كثيرين مختلفين بالحقائق"؟» فيقول «نعم». اللهمّ إلّا أن لا يريد محذا
القول دلالة أوليّة على ذلك المفهوم بل جعلها علامات له فكأنّه قال «أريد به الشيء الذي يعرضه
كذا و كذا» حينئذ يكون ذلك «رسماً بحسب الاسم» لا «حدّاً».^٤

[التعريف بحسب الحقيقة]
و الثاني و هو تعريف أمر موجود في الخارج.^٥
و الأول بعينه يصير الثاني إذا تحقّق وجود المعرّف في الخارج.

١. منعكساً: لما كان منع الأغيار و الاطراد في التعريف بمعنى هذه الموجبة الكلّية: «كلّ ما ليس بفرد من
المعرّف فليس بفرد من التعريف» و هي تُساوي بعكس النقيض هذه الموجبة الكلّية: «كلّ فرد من التعريف
فرد من المعرّف» فعكس هذه الجملة هو «كلّ فرد من المعرّف فرد من التعريف» و هذا بمعنى كون التعريف
جامعاً لأفراد المعرّف. فالمنعكس هو الجامع للأفراد. راجع تعريف «الطرد» و «العكس» هامشنا ص ٤٠٥.

٢. المعرّفات: التعريفات ع.

٣. منطق المشرقيين، ص ٣٤، س ٥-٦.

٤. منطق المشرقيين، ص ٣٤، س ٨ - ص ٣٥ س ٨.

٥. منطق المشرقيين، ص ٣٥، س ١٧؛ منطق الملخص، ص ٨٩، ١١١.

[المبحث الثاني]

على التعريف شكوك:

[الشك الأول]

فأ: مفهوم الحد:

١. إن كان عين مفهوم المحدود يكون «تعريف الشيء بنفسه»^١.
٢. وإن كان غيره فكيف يصح أن يقال «مفهوم المحدود و حقيقته هو هذا المفهوم»^٢؟
و جوابه: أن مفهوم الحد مغاير لمفهوم المحدود باعتبار التفصيل لا بالحقيقة،^٣ إذ حقيقة مفهوم الحد نفس حقيقة مفهوم^٤ المحدود. لكن يكون الأول^٥ مفضلاً و الثاني^٦ مجملًا؛ فيصح أن يقال «مفهوم المحدود هو هذا المفهوم».

[الشك الثاني]

ب: لما كان المركب عبارة عن مجموع البسائط لكان معرفة ماهيته موقوفة على معرفة ماهياتها^٧. لكن ماهياتها^٨ غير معلومة لكونها مرسومة^٩. بل المعلوم منها^{١٠} إنما يكون صفات خارجية؛ فيلزم أن لا يكون المعلوم من المركب أيضاً إلا صفات خارجية. و حينئذ لا يكون المركب محدوداً بل مرسوماً.

-
١. منطق الملخص، ص ١٠١.
 ٢. منطق الملخص، ص ١٠٣-١٠٤.
 ٣. منطق الملخص، ص ١٠٦. حيث يقول: لا نعي بـ «التعريف» إلا «تفصيل مادل الاسم عليه (إجمالاً)».
 ٤. مفهوم: - ص، ق، ب.
 ٥. الأول: أي حقيقة مفهوم الحد.
 ٦. الثاني: أي حقيقة المحدود.
 ٧. ماهياتها: ماهيتها ب.
 ٨. ماهياتها: ماهيتها ب.
 ٩. ماهيتها غير معلومة لكونها مرسومة: أي لما كانت البسائط لا أجزاء لها فلا حدود لها فليست تعريفاتها إلا رسوماً لها. فحينئذ ماهيات البسائط مجهولة.
 ١٠. منها: أي من البسائط.

و جوابه: أنَّ المراد من «الحَذِّ» ليس إلا تفصيل أجزاء الحدود،^١ سواء كانت معلومة بالرسم أو بغيره.

[الشك الثالث]

[شبهة منون]^٢

ج:

١. إن كان الشيء معلوماً بجميع جهاته امتنع طلبه؛
٢. وإن كان مجهولاً كذلك امتنع أيضاً، لامتناع التوجه نحوه؛
٣. والمعلوم من وجه يمتنع طلب تحتيه لما قلنا.^٣

[جواب شرف الدين المراغي]

وقيل على ذلك بأنَّ المقدمتين لا تصدقان معاً لانعكاس عكس نقيض كلٍّ منهما بعكس المستوي إلى نقيض الأخرى.^٤

[ردّ الخونجي على جواب المراغي]

و أجابوا: بأنَّ المراد :

١. كلّ تصوّر معلوم يمتنع طلبه،
 ٢. وكلّ تصوّر غير معلوم يمتنع طلبه.
- و حينئذ لا يكون عكس عكس^٥ نقيض شيء منها مناقضاً للآخر،^٦ لكون موضوعه أعم من موضوع الآخر. إذ عكس الأولى مثلاً هو قولنا:

١. منطق الملتخص، ص ١٠٦. حيث يقول: لا نغني به «التعريف» إلا «تفصيل مادل الاسم عليه إجمالاً».

٢. ينسب قطلب الدين الرازي هذه الشبهة إلى منون: «أول من أورد هذا الشك مانن مخاطباً به لسقراط في إبطال الاكتساب». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٠٧).

٣. منطق الملتخص، ص ١٠٣-١٠٤؛ تلخيص المحصل، ص ٧.

٤. الجواب للإمام شرف الدين المراغي كما صرح المصنف باسمه شرح القسطاس. انظر أيضاً إلى تصريح الكاظمي في شرحه لكشف الأسرار، ص ٦٢، الهامش.

٥. عكس - ق.

٦. للآخر: لآخر پ.

١. بعض «ما ليس بتصوّر معلوم» لا يمتنع طلبه،
و القضية الثانية قولنا:

٢. كلّ «تصوّر غير معلوم» يمتنع طلبه.
فموضوع الأولى^١ أعمّ من موضوع الثانية^٢ إذ يجوز صدقه بانتفاء كونه تصوّراً دون الثاني.^٣

[بيان آخر في توجيه كلام الخوارجي]

و يمكن توجيه ذلك بطريق آخر و هو أن يقال:

١. موضوع الأولى هو «المعلوم من جميع الجهات». فنقيضه رفع ذلك و هو لا يقتضي أن يكون «مجهولاً من جميع الجهات»؛ بل أعمّ منه.^٤
٢. و موضوع الثانية هو كذلك.^٥
- فيكون^٦ الأول أعمّ من الثاني.

[خلل في هذا البيان]

و لقاتل أن يقول فحينئذ لا يخلو من أن يكون مجهولاً «من جميع الجهات» أو «من بعضها دون البعض».

١. فإن كان الأول صدق «بعض المجهول مطلقاً لا يمتنع طلبه»؛ فبطلت الثانية.
٢. و إن كان الثاني صدق «بعض المجهول من وجه دون وجه لا يمتنع طلبه»؛ فبطلت الثالثة و هي قولكم «كلّ مجهول من وجه يمتنع طلبه».

[جواب المصنف عن شبهة منون]

و جواب الأول أن المعلوم من وجه، للعلم ببعض اعتباراته، يمكن التوجّه نحوه، كما في طلب ماهيّة «الملّك» و «الجنّ».

١. موضوع الأولي: أي «ما ليس بتصوّر معلوم».

٢. موضوع الثانية: أي «تصوّر غير معلوم».

٣. كشف الأسرار، ص ٦٤-٦٦.

٤. أعمّ منه: لأن نقيض «المعلوم من جميع الجهات» أعمّ من «المجهول من جميع الجهات» و «المجهول من بعض الجهات فقط».

٥. كذلك: أي «مجهول من جميع الجهات».

٦. فيكون: و يكون ب.

[الشك الرابع]

د: لا يمكن تعريف الشيء:

١. بنفسه،
 ٢. ولا بجميع أجزائه، لأنه هو،
 ٣. ولا ببعضها، لأن معرف المركب معرف لكل جزء؛ ففي تعريفه به تعريف الشيء بنفسه؛
 ٤. ولا بالخارج، لأن الخارج إنما يعرف الشيء إذا علم اختصاصه به. والعلم باختصاصه به يتوقف:
- a. على العلم به وإثباته دور،
 - b. وعلى العلم بما عداه مفضلاً وهو محال.^١

[الجواب]

و جوابه:

١. لا نسلم أن التعريف بجميع الأجزاء «تعريف بنفسه». بل «التعريف بنفسه» هو «تعريف الشيء بما تكون دلالة على المعرف بعينها كدلالة لفظ المعرف عليه» كتعريف «الإنسان» بأنه «بشر» وتعريف «الحركة» بأنها «نقلة». وأما إذا كان على سبيل التفصيل فلا يكون ذلك «تعريف الشيء بنفسه».
٢. وأيضاً معرف الكل لا يجب أن يعرف الجزء، إنما لأنه غني عن التعريف أو لأنه عرف بغيره.
٣. والتعريف بالخارج لا يتوقف على العلم بالاختصاص إذ العلم بالخاصة قد^٢ يوجب العلم بالماهية مع عدم العلم بالاختصاص.
٤. ولئن سلمنا ذلك لكن العلم بالاختصاص قد يكفي فيه تصور الماهية بوجه من الوجوه، كما يعلم اختصاص جسم معين بشغل حيز معين ولا يعلم حقيقته ولا حقيقة ما سواه^٣ مفضلاً.

[المبحث الثالث]

١. الشك الرابع شبيه بعض الشيء بشك أورده الإمام الرازي في منطق الملخص ص ١٠٢-١٠٣.

٢. قد: - ب.

٣. سواء: سواء ب.

[تعريف البسائط و المركبات]

ج: ما يراد تعريفه إما بسيط أو مركب.

١. و المركب إما مركب^١ حقيقي أو اعتباري.

a. و الحقيقي:

i. إما صناعي، كالسير و المعجون،

ii. أو غير صناعي، كالإنسان و العدد.

b. و الاعتباري:

i. إما ماهيته^٢ بالقياس إلى الغير، كالأب و الجار،

ii. أو لا، كالجسم الأبيض.

٢. أما البسيط:

a. فلا يحدّ؛

b. بل يرسم بالنسب و الأعراض اللازمة لذاته؛

c. و ربما ينبت عليه باسم مرادف لاسمه يكون أكثر وضوحاً منه.

و أما المركبات فلها حدّ و هو إما يتم بذكر جميع الذاتيات المحمولة^٣.

[تعريف المركبات الحقيقية ليس إلا بالجنس و الفصل]

و قال الشيخ في الإشارات: «الحدّ التام لا بدّ و أن يتركب من الجنس و الفصل»^٤.

١. مركب: - ق.

٢. ماهيته: ماهية ب.

٣. و أما المركبات فلها حدّ و هو إما يتم بذكر جميع الذاتيات المحمولة: - ق.

٤. نقض كلام الشيخ يختلف عن هذا:

و لا شك في أنه يكون مشتملاً على مقوماته أجمع، و يكون لا محالة مركباً من جنسه و فصله لأن مقوماته المشتركة هي جنسه و المقوم الخاص فصله. (الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص ٩٦).

و اضطرب آراء القوم في ذلك فاستنقص^١ ذلك بعضهم^٢ بالأجزاء الغير المحمولة كما للعدد و البيت، و ذهب بعضهم إلى أن مراده بعض الحدود.^٣

و الحق أن الشيخ لما ذهب إلى أن كلّ مركّب حقيقي لا بدّ و أن يندرج تحت مقولة من العشر اندراج النوع تحت الجنس فلذلك حكم بوجود الجنس و الفصل في كلّ مركّب حقيقي، و أما على المذهب المختار فقد عرفت انحصار المركّبات في الأربعة^٤، فينشد يكون لكلّ مركّب جنس و فصل، سواء وجدت فيه الأجزاء الغير المحمولة أو لم يوجد.

كـ «العدد» مثلاً؛ فإنّه مع كونه مركّباً من الأجزاء الغير المحمولة فهو أيضاً مركّب من الأجزاء المحمولة؛ إذ «العدد» مندرج تحت «الكمّ»، فيقال في تعريفه: إنه «كمّ مركّب من الآحاد». فـ «الكمّ» جنس و «المركّب من الآحاد» فصل.

و كذا «البيت» مندرج تحت «الجوهر» و «الجسم»؛ فيقال في تعريفه: إنه «جسم مركّب من السقف و الجدار».

فعلم أن كلّ مركّب لا بدّ و أن يكون مركّباً من الجنس و الفصل.^٥

١. فاستنقص: فاستنقص ب.

٢. بعضهم: الظاهر أن القائل هو فخر الدين الرازي - في شرحه لمنطق الإشارات - و الرازي ينسب هذا إلى الشيخ في الحكمة المشرقية و إلى «بعض المتأخرين»:

و قوله: «يكون لا محالة مركّباً من جنسه و فصله»؛ فاعلم أن هذا كلام مشهور، و الشيخ رجع عنه في الحكمة المشرقية و قال ما هذا حكاية ألفاظه: «...» و هذا الفصل إلى هاهنا نقلناه بعبارة الشيخ، و إنّما فعلنا ذلك لأنّ بعض المتأخرين لما عثر على هذا الكلام أورد في كتابه و جعله استدراكاً على كتاب الإشارات، و لو أنصف لاعتزف أنّه إنّما أخذه من الشيخ و استفاده من كتيبه و كان يستحي أن ينسبه إلى نفسه. لكنّه بما جاء في الحكمة النبوية: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت». (الرازي، شرح الإشارات، ص ١١٠).

٣. القائل كما صرح به شرح القسطاس هو نصير الدين الطوسي في شرح الإشارات حيث قال: فقول الشيخ: «الحدّ قول دالّ على ماهية الشيء» يدلّ على تخصيص الحدّ بملوات الماهيات التي هي المركّبات العقلية فلذلك قال «و يكون - يعني الحدّ - لا محالة مركّباً من جنسه و فصله». و إذا ثبت هذا فقد سقط الشكّ الذي يورد عليه و هو قولهم «ليس كلّ حدّ مركّباً من جنس و فصل». (الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكات، ج. ١، ص ٩٧).

٤. راجع ص ١٧٦ البحث تحت عنوان [حصر المقولات في أربع] في المبحث الرابع «في المقولات» من الفصل الخامس «في الجنس».

٥. اعترض قطب الدين الرازي على هذا الرأي بما يلي:

و من الناس من زعم أن كل مركب فهو مركب من الجنس و الفصل، لا المركب العقلي فقط. و أما المركب الخارجي فلاندراجة تحت جنس من الأجناس العشرة. و إذا كان له جنس كان مشتملاً على الجنس و الفصل، و تركيبه من الأجزاء الغير المحمولة لا ينافي تركيبه من الأجزاء المحمولة فإن العدد مثلاً مع كونه ذا أجزاء غير محمولة مركب أيضاً من الأجزاء المحمولة فإنه يندرج تحت مقوله الكيف؛ فحده أنه كم مركب من الوحدات. و البيت مندرج تحت الجوهر و تحت الجسم. فإذا كان تمام حقيقة المركب مجموع الجنس و الفصل فما لم يجتمعا لم يتم حده. هنا.

و فيه نظر؛ لأن المركب إذا تركيب من الأجزاء الغير المحمولة و جعل تلك الأجزاء بأسرها في العقل فلا شك أنه تحصل ماهية المركب في العقل. فالقول البتة على مجموع تلك الأجزاء لا بد أن يكون حذاً تاماً. ثم الأجزاء المحمولة إن لم تشتمل على تلك الأجزاء لم تحصل منها صورة مطابقة لماهيته، ضرورة أن الصورة المطابقة هي الملتزمة من صور تلك الأجزاء. و إن اشتملت عليها فإن لم تشتمل على أمر زائد فهي تلك الأجزاء و إن اشتملت على أمر زائد فذلك الأمر الزائد إن دخل في حقيقته يكون الحذ التام - بل حقيقة المركب - قابلاً للزيادة و النقصان و هو محال. و إن لم يكن له دخل في الحقيقة لزم اعتبار الأمر الخارجي في الحذ التام؛ هنا خلف.

و الحاصل أن مجموع الأجزاء الغير المحمولة تمام حقيقة المركب في العقل، كما أنه تمام الحقيقة في الخارج. فلو كان له أجزاء محمولة مغايرة لتلك الأجزاء بوجه ما لكان مجموعها أيضاً تمام حقيقة المركب في العقل [أو] يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان في العقل و إنه محال.

لا يقال: المركب من الأجزاء الغير المحمولة يلتم من جزء يخصه كالجزء الأخير و من جزء مشترك بينه و بين غيره. و الجزء الخاص إذا اشتق يكون فصلاً؛ و العام إذا اشتق يكون جنساً. فكل مركب خارجي إذا اعتبر بالقياس إلى العقل يكون مركباً من الجنس و الفصل.

لأننا نقول: الاشتقاق يخرج الجزء عن الجزئية لأنه اعتبار الجزء مع نسبة هي خارجة عن مفهوم الكل، ضرورة خروج النسبة بين الشئين عنها؛ و الجزء مع الخارج خارج. نعم إننا يصح الحمل فقط.

فقد بان أن الماهية المركبة من الأجزاء الغير المحمولة لا تكون مركبة من الأجزاء المحمولة و بالعكس. بل الماهية المركبة من الأجزاء [الغير] المحمولة لا تكون إلا بسيطة. (الحكايات بين شرعي الإشارات، هامش شرح الإشارات و التنبيهات مع الحكايات، ج. ١، ص ٩٦-٩٨).

[المركبات الاعتبارية لا تحذف بالجنس والفصل]

وأما الماهيات الاعتبارية فلا يجب فيها ذلك.

وإلى هذا أشار الشيخ في الحكمة المشرقية: ^١ إن الحذف قد يكون مركباً من الجنس والفصل وقد لا يكون كما في الماهيات الاعتبارية كحذفنا «الجسم المأخوذ مع البياض» ^٢ فإنك تحتاج إلى تعريف «الجسم» و«البياض» و«حصول البياض للجسم».

[المركبات الإضافية تحذف بالجنس والفصل]

وأما الماهيات الإضافية فيجب في تعريف كل من المتضامين إيراد المعنى الذي حصل به التضايغ بينها على وجه يختص بما يراد تعريفه؛ كما يقال: «الأب» هو «إنسان تولد إنسان آخر من نطفته» ^٣ فقولنا ^٤ «تولد» من نطفته هو المعنى الذي حصل به التضايغ بينها. وبعضهم قال: «الأب من ^٥ له ابن». وذلك تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة.

[المركبات الصناعية تحذف بالعلل الأربعة]

وأما الصناعية فلوضوح أغراضها وصورها المختصة بها وزيادة التشابه في تركيبها قد تذكر أغراضها. وذكر أغراضها لا يتجرد عن الملاحظة إلى الفاعل. فتولف تعريفاتها من العلة الأربع، مثل ما يقال: «الترس جسم عريض مستدير مصنوع لدفع الضرب» ^٦.

تنبيه

[المركبات التي تحذف بالترتيب والاستحالة]

ربما يقع بين إسائط المركبات تركيب آخر معنوي يحتاج في التعريفات إليه:

١. إلى هذا: نحنا ص، ق، ب.

٢. راجع منطق المشرقيين، ص ٤٠-٤١.

٣. راجع منطق المشرقيين، ص ٤١ و منطق المختصر، ص ٨١.

٤. راجع منطق المشرقيين، ص ٤٣.

٥. فتولنا: - ق.

٦. تولد: فتولد ق.

٧. من: ما ص، ق، ب.

٨. راجع منطق المشرقيين، ص ٤١-٤٢.

١. كما في «السريز» فإنه لا يتم بتركيب^١ أجزاء الخشب ما لم يكن معها ترتيب^٢ في الوضع؛
٢. و تركيب الأسطقصات في الكائنات فإنها لا يتم بتركيب أجزاء الأسطقصات ما لم يكن معها استحالة و امتزاج.
- فكان الترتيب و الاستحالة أحد أجزاء المركب في المفهوم و إن لم يكن جزءاً قائماً بنفسه.^٣

[المركبات الشخصية]

و أما الشخصيات:

١. فإذا سئل عنها بـ«ما» فإنها يطلب به عرفاً و لغة تمام ماهيتها بحسب النوع لا بحسب الشخص.
٢. أما إذا سئل بـ«من» في ذوي العقول و بـ«أي» في غيرهم فإنها يطلب به ما يميزه عن غيره في نوعه. فلو يجاب بماهيتها النوعية لكان خطأ.
٣. فإذا سئل عن شخص إنساني بـ«من هو؟» فلا يصح أن يقال: «إنه حيوان ناطق».
- بل يقال ما يخصه أنه «فلان» أو «ابن فلان» أو «هو الذي يعلم أو يصنع كذا» و أمثال ذلك مما هو أعرف عند السائل.
٤. و كذا إذا سئل مثلاً عن حجر بأنه «أي حجر؟» فيقال: إنه «الذي لأجل المصلحة الفلانية» أو «الذي ينفع أو يضر لكذا».

[المركبات العدمية و الوجودية]

و أما المركبات الاعتبارية:

١. فمنها ما هو أعدام كـ«العمى» و «العجز» و «السكوت».
- و هي أعدام مخصوصة بملكاتها؛ كـ«العجز» فإنه «عدم القدرة» لا «العدم» مطلقاً. فحينئذ لا يتم تعريفاتها إلا بتركيبها مع الإضافة بملكاتها.
٢. و منها وجوديات كـ«البصير» و «القادر» و «المتكلم» إلى غير ذلك.
- فيؤخذ في تعريفاتها «الشيء» مع الحدث المشتق منه؛ كما يقال «البصير: شيء له البصر» و على هذا.

١. ترتيب: تركيب ق، پ.

٢. بتركيب: تركيب ع.

٣. راجع منطق المشركين، ص ٤١-٤٢ و ٤٥.

[المبحث الرابع]

[مغالطات التعريف]

د: الخلل في التعريف^١ إما أن يكون من جهة المعنى أو من جهة اللفظ أو من جهةيها.

[المغالطات المعنوية]

و الأول:

١. إما خاص و هو رفض شرط من الشروط المختصة بقسم قسم من أقسام التعريف كما سبق ذكره؛

٢. أو عام و هو الذي لا يختص بشيء منها؛ كما عُرِف الشيء:

a. بغير المساوي في الصدق، فإنَّ ذلك يُخلُّ إما في كون المعرّف^٢ جامعاً أو في^٣ كونه مانعاً،

b. أو بالمساوي في المعرفة و الجهالة كما يقال «الأب: ما له ابن»،

c. أو بالأخفى كما يقال: «النار: أسطقص^٤ شبيه بالنفس»،

d. أو بنفسه كما يُعرّف الشيء باسم مرادف لاسمه مثل أن يقال: «الإنسان: بشر» و «الحركة: نقلة».

e. أو بالمعرّف به:

i. إما بمرتبه، كما يقال^٥ «الشمس كوكب نحاري»، ثم يقال: «النهار:

زمان ضوء الجوّ بسبب طلوع الشمس»،

ii. أو بمراتب، كما يقال «الاثنان: هو الزوج الأول» و «الزوج الأول:

ما ينقسم بمفردين» و «ما ينقسم بمفردين: هو الاثنان».

و كلّ واحد من هذه الأقسام أردأ مما قبله.

١. التعريف: التعريفات ب.

٢. كون المعرّف: كونه ب.

٣. في: - ب.

٤. أسطقص: أسطقس ب.

٥. يقال: - ب.

٤. و منها تقديم المميز على الجنس، لأن الجنس يجب تقديمه ليفيد الذات؛ ثم يُميز بالمميز.

[المغالطات اللفظية]

و أما من جهة اللفظ فكما:

١. تُستعمل ألفاظٌ مجازية أو غريبة غير ظاهرة الدلالة بالنسبة إلى السامع،
٢. أو يقع التكرار من غير حاجة،
٣. أو يُطوّل بدون فائدة.

تنبيه

[المغالطة في تعريف الشيء بالعلل والمعلولات]

من الخلل تعريف الشيء بلوازم وجوده الغير القائمة به من العلل والمعلولات:

١. مثل أخذهم «توسط الأرض» في «الحسوف» فيقولون: هو «خلق جرم القمر عن شعاع الشمس لتوسط الأرض بينهما».

a. وفيه فساد: لأن مفهوم «الحسوف» ليس إلا «ذلك الخلق في وقت من شأنه في مثله أن لا يخلو عنه». و أما «أنه كان مستندراً عن شعاع الشمس و انقطع بتوسط الأرض» فأمر خارج عن مفهوم الحسوف و مع ذلك أخفى منه.^٢

b. و هو ليس كما يقال في «الليل»: إنه «زمان ظلمة جو الأفق بسبب غروب الشمس» لأن اسم «الليل» موضوع بإزاء تركيب الظلمة مع اعتبار غروب الشمس؛ فإن الجوّ إذا أظلم بسبب غيم شديد الارتكام أو بسبب كسوف تام لم يسم «ليلاً» إلا بطريق المجاز.^٣

١. في مثله أن: أن في مثله ص، ع، ق، ب. صحّناه بما في منطق الشرقيين، ص ٣٩.

٢. منطق الشرقيين، ص ٣٩.

٣. منطق الشرقيين، ص ٣٩.

٢. وكحدّهم «الغضب» بأنّه «شوق انفعالي إلى الانتقام يغلي منه دم القلب»: فإنّ غليان دم القلب سبب لـ «الغضب». و اسم «الغضب» موضوع يازاء «التشوّق»^١ الانفعالي للانتقام» وإن جاز أن يُحدّد^٢ معه القلب.^٣

[تعريف الشيء بالعلل الأربعة]

١. وقد يحدّ الشيء بـ «سببه»، لغلط الذهن بسبب تلازمهما:
 - a. مثل أن يقال: «الوجع: تفرّق الاتصال» وهو سبب الوجع وغير محمول عليه، و شرط التعريف أن يكون محمولاً.
 - b. وكما يقال «الشكّ: تساوي الأفكار».
 ٢. وقد يحدّ بالسبب الغائي: كما يقال: «النكاح هو: الاستيلاد».
 ٣. وبالسبب المادّي: مثل أن يقال: «الإنسان هو: لحم وعظم» وإنّ «الكرسي: عود».
 ٤. وبالسبب الصوري: كما يقال «الروح: حرارة غريزية»^٤ و «الحلم: اقتدار على الصبر على الغيظ»^٥.
- و عكس ذلك أن يؤخذ في تعريف الشيء معلوله.^٦

١. التشوّق: الشوق ع.

٢. يُحدّد: تحدّد ب.

٣. منطق المشرقيين، ص ٤٠.

٤. غريزية: غريزة ق؛ غريزة ب. صحّناه بما في منطق المشرقيين، ص ٣٩.

٥. جميع الأمثلة من منطق المشرقيين، ص ٤٧ س ٩-١.

٦. منطق المشرقيين، ص ٤٧ س ١٠-١١.

خاتمة

[اكتساب الحدّ بالبرهان]

ذهب أنكسافراطيس^١ و قوم من المتقدمين إلى أن الحدّ يكتسب بالبرهان و ذكروا فيه وجوهاً ضعيفة نذكرها في موضعه^٢ إن شاء الله.

[اكتساب الحدّ بالتركيب]

و أقوى الطرق في تحصيل الحدّ طريق التركيب و هو أن:

١. تؤخذ عدة:

a. من أشخاص ذلك المحدود، إن كان المحدود نوعاً،

١. أنكسافراطيس: أنكسافراطيس ع، ص، پ.

أنكسافراطيس: Ξενοκράτης (Xenocrates) فيلسوف يوناني من تركيا اليوم عاش ٣٩٦-٣١٤ قبل الميلاد و اشتهر اسمه بالعربية بصور كثيرة منها: «كسافراطيس»، «كسافراطس»، «أنكسافراطيس»، «أنكسافراطيس». أتى باسمه أرسطو في كتابه الجدل (المواضع) 112a37 ناقلاً عنه هذه الجملة: «إنّ الجند الحدّ هو الذي نفسه فاضلة» (منطق أرسطو، تصحيح عبد الرحمن بدوي، ص ٥٣٨). و يحكي عنه الفارابي ناقداً موضعه في اكتساب الحدّ بالبرهان:

و أما ما يظنّ به أنّه نافع في التحديد، فإنّ المأخوذ منها عن القدماء ثلاثة طرق:

١. أحدها طريق كسافراطيس، و هو أن يبرهن أنّ شيئاً ما هو حدّ لأمر ما بالبرهان المطلق.

٢. و الثاني طريق القسمة التي كان يختارها أفلاطون.

٣. و الثالث طريق التركيب الذي ذكره أرسطوطاليس. (المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ٣٠١).

و قيل إنّ كسافراطيس كان من المعتدلين بـ«الجزء الذي لا يتجزأ» (المباحث المشرقية في علم الإلهيات و الطبيعيات، ج ٢، ص: ٩؛ كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، ١٩٦٢م، ج ١، ص: ٢٥٩، س ١٩؛ ١٩٩٦م، ج ١، ص: ٥٦٥، س ١١). قال رفيق العجم، مصحح كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم: الأرجح أنّه أنكساغوراس (- ٤٢٨ ق.م). فيلسوف يوناني ولد قرب أزمير بتركيا اليوم، اتبع التفسير العقلي للوجود و اعتبر الوجود يقوم على اتصال و انفصال الجواهر الموجودة بالفعل. و ترجيحنا مرّدة إلى إمكانية وقوع تصحيح في الاسم. كرم، الفلسفة اليونانية، أنكساغوراس. (المصدر الأخير، ١٩٩٦م، ج ١، ص: ٥٦٥، هامش ١).

٢. موضعه: موضوع پ. راجع المقالة الثانية «في التصديقات»، الباب الثالث «في توابع القياس»، المسلك العاشر «الحدّ لا يكتسب بالبرهان» ص ٥٩٣.

- b. أو من أشخاص أنواعه، إن كان جنساً،^١
 ٢. و يُعرّف أنّها باعتبار كونها هذا المحدود من أية مقولة،
 ٣. و تؤخذ جميع محمولاتها المقومة التي هي من تلك المقولة،
 ٤. و يترك جميع ما لزمها في الوجود،
 ٥. و يفصل المشترك و المختص ليحصل الجنس و الفصل.
- و هذا الطريق موقوف على معرفة الذاتيات. و عُسر التحديد إنّما هو لغسرها.

[صعوبة التعريف و سهولته]

- و اعترف الشيخ بصعوبة التحديد لغسر الإطلاّع على الذاتيات.^٢
- و اعترض عليه أبو البركات بأنّ ذلك في غاية السهولة؛ لأنّ المحدود حدود لمفهوم الأسماء؛ و الأسماء أسماء للأُمور المعقولة؛ و كلّ أمر معقول يعقل منه كمال الجزء المشترك و كمال الجزء المميّز؛ فيحصل العلم بالجنس و الفصل القرينين.^٣
- و الحق أنّ الأمر على خلاف ما زعم؛
١. لأنّ ذلك إنّما يصحّ فيما يكون الحدّ بحسب الاسم.
 ٢. أمّا إذا كان بحسب الحقيقة فغاية ما في الباب أن يعقل من المحدود مفهوم موصوف بمعاني و لواحق. لكن كيف يُصيّز الذاتي منها عن العرضي ليعلم تمام المشترك و تمام المميّز الذاتيين؟^٤

و الإنصاف أنّ قصارى سعينا في صناعة التحديد ليس إلا أن:

١. نتأمل في ذلك الشيء،
٢. و ننظر في^٥ الأمور الحاصلة له ما هو أقرب إليه و أظهر ثبوتاً له و أليق به،
٣. و نُقرّر منها ما يختص به و ما يشمل غيره،

١. جنساً: جنسياً ب.

٢. راجع المقدمة من كتاب الحدود لابن سينا (تجدها في المصطلح الفلسفي عند العرب، (تصحیح عبد الأمير الأعسم). انظر ابن سينا ١٩٨٩م..

٣. المعتبر في الحكمة، ص ٦٤-٦٩.

٤. منطق المختص، ص ١١٨.

٥. و: أو ق.

٦. في: إلى ق.

٢. و نوردّه في تحديده.

و أنت تعرف أنّ هذا «لا يسمن ولا يغني من جوع»^١. والله أعلم.

المقالة الثانية

في اكتساب التصديقات

وفيه أبواب :

[الباب الأول:]

في أقسام القضايا و أجزائها و أحكامها

وفيه فصول :

[الفصل الأول]

في أقسام القضية

[القضية الشرطية والحملية]

القضية لا بدّ فيها من محكوم عليه و محكوم به:

١. فإن كانا قضيتين عند حذف ما يدلّ على العلاقة بينهما من النسبة الحكمية، سُميت القضية «شرطية»، ويسمّى المحكوم عليه «مقدّمًا» و المحكوم به «تاليًا»،
٢. وإلا سُميت «حملية» و سُمّي به «الموضوع» و «المحمول»، سواء كانا مفردين أو في حكمه، كقولنا: «إني رأيت زيداً ضرب عمرواً».

[الشرطية المتصلة والمنفصلة]

والشرطية:

١. إمّا متصلة إن حكم فيها باستصحاب أحدهما للآخر أو بسلبه،
٢. و إمّا منفصلة إن حكم فيها بالتباين بينهما - إمّا في الصدق أو الكذب أو فيها - أو بسلب ذلك.

[خروج «المتصلة السالبة الاتقافية» و «المتصلة السالبة التالي» من تعريف «المنفصلة»]
و حينئذ خرجت المتصلة «السالبة التالي» و «سوالبتها الاتقافية» من عناديات المنفصلة و
اتقافياتها. مثل قولنا:

«إذا كان الشيء إنساناً لم يكن حجراً»^٢

و «ليس البتة إذا كان الشيء إنساناً فهو حجر»^٣

لأن أمثال ذلك ليس تحكم بالتباين^٤ بين الجانبين، بل نفي جانب واحد^٥ و لو لزم ذلك^٦ في الذهن
فإنها يلزم بالالتزام و المراد بالحكم ما يدل بالمطابقة.

[الحملات الشبيهة بالشرطيات]

و زعم الإمام أن مثل قولنا: «طلوع الشمس يلزمه وجود النهار» أو «يعانده وجود الليل» أو
«قضيتة كذا تلزمها قضيتة كذا» أو «تعاندها» حكم بين القضيتين باللزم و العناد مع عدم كونها
شرطية.^٧

و هذا ليس بشيء، لأنك قد عرفت أن أمثال ذلك في حكم المفرد.

[البسيط من أقسام التضمنا]

و لما كانت الشرطية تنتهي بالتحليل إلى الحملية، سميت الحملية «قولاً جازماً بسيطاً».
و أبسطها الموجبة، لأن «السلب» لا يعقل و لا يذكر إلا مضافاً إلى إيجابه، دون «الإيجاب».^٨
و قد عرفت تحقيق ذلك في صدر الكتاب.^٩

١. السالبة: السالب ص، ع، ق، ب.

٢. إذا كان الشيء إنساناً لم يكن حجراً: هذه الشرطية على صورة: $Ax \rightarrow \sim Hx$.

٣. ليس البتة إذا كان الشيء إنساناً فهو حجر: هذه الشرطية على صورة $(Ax \& Hx) \sim$.

٤. بالتباين: بالعناد ص.

٥. نفي جانب واحد: الظاهر أن الجانب الواحد في المثال الأول هو التالي و في المثال الثاني هو النسبة بين
المقدم و التالي أي التركيب العطفي بينهما.

٦. لو لزم ذلك: أي لو لزم التباين بين الجانبين من نفي جانب واحد.

٧. الرازي، شرح عيون الحكمة، ج. ١ ص ١٢٢-١٢٣.

٨. الشفاء، العبارة، ص ٣٤.

٩. راجع ص ١٠٢ البحث تحت العنوان [تقدم الإيجاب على السلب في التعقل] في الفصل الأول من المقدمة.

[الحقيقة و المجاز في تسمية أقسام القضايا]

و تسمية الموجبات بـ«الحلي» و «المتصل» و «المنفصل» بطريق الحقيقة، و تسمية السوالب بها بالمجاز للمشاهدة.^١

و تسمية المتصلة بـ«الشرطية» بالحقيقة لما فيها من معنى الشرط و أدواته، و تسمية المنفصلة بها بالمجاز لمشاحتها في التركيب^٢ و لأنه يلزم منها وضع أو رفع بشرط وضع أو رفع.

[تقدم مباحث الحلية على مباحث الشرطية]

و لما تقدمت الحلية الشرطية طبعاً، استحقت التقديم عليها وضعاً، فلنتكلم^٣ فيها أولاً.

١. منطق الملخص، ص ١٢٥.

٢. منطق الملخص، ص ١٢٥-١٢٦.

٣. فلنتكلم: فليتكلم.

الفصل الثاني

في أجزاء القضية

وفيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

[أجزاء القضية المحلية]

ماهية المحلية إنها تتم بأمور ثلاثة:

١. الموضوع،
٢. والمحصل،
٣. وإيقاع النسبة الإيجابية أو رفعها.

[النسبة الحكيمة والرابطة]

و يسمى كل منها 'نسبة حكيمة'؛ و من حقها أن يدلّ عليها أيضاً لفظاً. و يسمى ذلك اللفظ «رابطة» و هي من قبيل الأدوات، لأنها إنما تدلّ على نسبة و هي لا تستقلّ بنفسها.

[الرابطة الزمانية و غير الزمانية]

و الرابطة:

١. قد توجد في قالب الكلمة من الوجوديات: ك«كان» و «وُجد»، و تسمى «زمانية»،
٢. و قد توجد في قالب الاسم من المضمرات: ك«هو» و «هي»، و تسمى «غير زمانية».

١. منها: أي النسبة الإيجابية و النسبة السلبية.

[القضية الثنائية و الثلاثية]

فإن صُرح بها تسمى القضية «ثلاثية»،
و إن حذفت في بعض اللغات - اعتماداً على شعور الذهن بمعناها بحسب تلك اللغة - تسمى «ثنائية».

[اشتغال الأفعال و المشتقات على الرابطة]

و الثنائيات قد اقتصرت عن الواجب فيها، إلا أن تكون محمولاتها كلياً أو أسماء مشتقة، لا فيها من الدلالة على نسبة إلى موضوع ما، بخلاف الاسم الجامد.

[عدم اشتغال الأفعال و المشتقات على الرابطة إلى موضوع معين]

لكن لما لم يكن موضوع تلك النسبة^١ معيناً، نحتاج إلى ما يربط بالمعين ربطاً يشير إليه. و في لغة العرب غير الزمانية تكون كذلك،^٢ دون الزمانية فإنها أيضاً تدل^٣ على غير معين.^٤

[انقسام القضية إلى ثلاثية تامة و ثلاثية ناقصة و ثنائية]

فحينئذ انقسمت القضية إلى ثلاثة أقسام:

١. ثلاثية تامة، إن ذُكرت فيها الرابطة الغير الزمانية؛
٢. و ثلاثية ناقصة، إن ذُكرت الزمانية؛
٣. و ثنائية، إن لم يذكر شيء منها.

[جواز حذف الرابطة في العربية و منعه في الفارسية]

و قد اختلفت اللغات في استعمالها:

١. فقد يجوز الحذف كما في العربية،

١. تلك النسبة: قال في شرح القسطاس: «النسبة التي في الكلم و الأسماء المشتقة».

٢. تكون كذلك: أي تربط بالمعين ربطاً يشير إليه.

٣. أيضاً تدل: تدل أيضاً ص، ع، ق، پ. صحتها بما في شرح القسطاس.

٤. دون [الرابطة] الزمانية فإنها أيضاً تدل على غير معين: لا يريد المصنف بكلمة «أيضاً» أن يقول: «لأن الرابطة غير الزمانية تدل على غير معين» فإنه صرح بخلافه، بل يريد أن الرابطة الزمانية تشبه الرابطة المضمرة في الأفعال و المشتقات في دلالتها على موضوع غير معين. فعلى هذا، الرابطة الزمانية تحتاج إلى الرابطة غير الزمانية و يكون قولنا «زيد كان عالماً» في حاجة إلى هذا التفصيل: «زيد هو كان عالماً».

٢. و قد لا يجوز كما في الفارسية، فإنهم لا يقولون: «زيد نويسنده»، و روابطهم:
- a. إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ زَائِدِ زَمَانِي، كَقَوْلِهِمْ: «يُود» و «بَاشَد»،
 b. أَوْ غَيْرِ زَمَانِي، كَقَوْلِهِمْ: «أَسْت»، و «هِي»^١،
 c. و إِمَّا بِمَحْرَكَةٍ فِي آخِرِ الْمَحْمُولِ، كَقَوْلِهِمْ: «فَلَانِ چِنِين» بِالْكَسْرِ.

[استعمال الرابطة الزمانية في معنى غير زمني أو غير معين]

و قد تستعمل الزمانية:

١. فِيمَا لَا يَكُونُ زَمَانِيًّا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾^٢،
 ٢. و فِيمَا لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ أَرْبَعَةٍ تَكُونُ زَوْجًا».

[دلالة الأفعال و المشتقات على الرابطة]

و زعم الإمام أَنَّ الْقَضِيَّةَ الَّتِي مَحْمُولُهَا كَلِمَةٌ أَوْ اسْمٌ مُشْتَقٌّ، ثَنَائِيَّةٌ فِي اللَّفْظِ ثَلَاثِيَّةٌ بِالطَّبَعِ لَكُونِ النِّسْبَةِ مَدْلُولًا عَلَيْهَا تَضَمُّنًا؛ فَذَكَرَهَا يُوجِبُ التَّكْرَارَ.^٣

و جوابه:

١. أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ هَذَا لَا يَفِيدُ تَعْيِينَ الْمَوْضُوعِ؛ فَيَحْتَاجُ لِذَلِكَ إِلَى الرَّابِطَةِ.^٤
 ٢. و لِأَنَّ مَا يَتَضَمَّنُهُ الْمَحْمُولُ مِنَ الضَّمِيرِ:

- a. هُوَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ؛
 b. و مَوْضِعُهُ آخِرُ الْمَحْمُولِ؛
 c. و هُوَ اسْمٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ؛
 d. و دَلَالَتُهُ عَلَى النِّسْبَةِ إِلَى مَوْضُوعٍ مَا؛

١. الظاهر أَنَّ لَفْظَةَ «هِي» بِسُكُونِ الْيَاءِ كَانَ مَعْنَى «يَكُونُ» فِي الْفَارْسِيَّةِ فِي الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَجْرِيِّ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ مُجْجورٌ فِي هَذَا الزَّمَانِ إِلَّا فِي بَعْضِ الْمَنَاطِقِ كِمَاحِظَةِ لَرِسْتَانِ بِإِيرَانَ.

٢. الْقُرْآنُ، النِّسَاءُ، الْآيَتَيْنِ ١٥٨ و ١٦٥؛ الْفَتْحُ، الْآيَتَيْنِ: ٧ و ١٩.

٣. مَنْطِقُ الْمُتَخَصِّصِ: ص ١٣٠.

٤. رَاجِعِ الْبَحْثَ الْمَاضِي فِي الْفَصْلِ الْخَاضِرِ ص ٢٢٦ تَحْتَ عُنْوَانِ [اِسْتِمَالُ الْأَفْعَالِ وَ الْمَشْتَقَّاتِ عَلَى الرَّابِطَةِ].
 أَيْضًا انْظُرْ ص ١٣٢ الْبَحْثَ تَحْتَ عُنْوَانِ [اِعْتِرَاضُ صَاحِبِ الْمُعْتَبَرِ] فِي الْفَصْلِ الثَّانِي «فِي الْكَلْبِيِّ وَ الْجَزْئِيِّ» مِنْ الْمَقَالَةِ الْأُولَى «فِي التَّصَوُّرَاتِ». وَ هَذَانِ الْبَحْثَانِ مِنْ مَنَاشِئِ الْبَحْثِ عَنْ بَسَاطَةِ الْمَشْتَقِّ وَ تَرْكِيبِهِ وَ مَنَشَأِ
 آخِرُ تَجَدُّدِهِ فِي ص ٢٠٠ الْبَحْثَ تَحْتَ عُنْوَانِ [الرُّومُ كَوْنُ الْمَعْرِفِ مُرَكَّبًا] فِي بَدَايَةِ الْفَصْلِ الْعَاشِرِ.

٣. بخلاف الرابطة:

a. فإنهم اختلفوا في اسميتها؛

b. و موضعه الوسط.

و قد وجد في القرآن التصريح بالرابطة مع كون المحمول متضمناً للنسبة، كقوله تعالى: ﴿كنت أنت الرقيب﴾^١.

و هذا البحث بالحقيقة خارج عن نظر المنطقي، إذ ليس عليه^٢ إلا أن يوجب ذكر ما يدل على موضوع معين. فإن كانت المشتقات في العربية كذلك لم يجب ذكر الرابطة، و إلا فيجب.

[المبحث الثاني]

[النسب بين طرفي القضية]

[النسبة بين طرفي القضية بالموضوعية والمحمولية]

نسبة أحد الطرفين إلى الآخر بالموضوعية غير نسبته إليه بالمحمولية، و إلا كانت جهة الأصل و العكس واحدة.^٣

و كذلك نسبة أحد الطرفين إلى الآخر بالموضوعية غير نسبته إليه بها،^٤ إذ قد تختلفان بالوجوب.

و كذلك نسبة أحدهما إلى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه إليه بالمحمولية،^٥ و قد تختلفان أيضاً بالوجوب، إذ:

١. قد تجب الموضوعية دون المحمولية كما في الواجب الأعم،

١. القرآن، المائدة، الآية ١١٧.

٢. عليه: أي على المنطقي.

٣. منطق الملتخص، ص ١٣٠.

٤. نسبته إليه بها: أي نسبة الطرف الآخر إلى الطرف الأول بالموضوعية.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٨ س ٨-٩.

٦. قد: - ب.

٢. و بالعكس كما في الخاصة المفارقة.^١

و استدلل الإمام على اختلافها بمخالفة الأصل للعكس^٢ في الجهة.^٣

و فيه نظر؛ لأن ذلك إما يلزم إن لو كانت نسبة المحمول عند العكس أيضاً بالمحمولية، و ليست كذلك بل هي بالموضوعية.

[النسبة التي هي جزء القضية]

و اضطرب آراؤهم في أن جزء القضية هل هو الموضوعية أو المحمولية؟

١. فذهب الإمام في الملخص إلى أنه الموضوعية، و المحمولية خارجة لازمة.^٤

٢. و قال في شرح الإشارات: إن الرابطة تعتبر بنسبة المحمول إلى الموضوع، فلذلك كانت كيفيتها حجة القضية.^٥

١. مطالع الأنوار (لواعب الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٣٦ س ١٣-١٦). هاهنا خالف الأرموي صاحب الكشف في رابطة النسبتين (أي نسبة أحد الطرفين بالآخر بالموضوعية و نسبة الآخر إلى الأول بالمحمولية) فإن الخوئي جعلها رابطة التلازم و الأرموي عدم التلازم و تبعه المصنف.

٢. للعكس: العكس ق، ب.

٣. منطلق الملخص، ص ١٣٠.

٤. كلام الإمام في الملخص فيه شيء من الغموض و فشره المصنف بما جاء في المتن. فإليك بنص الإمام: لكن النسبة التي هي جزء ماهية القضية «موصوفية ذات الموضوع بالمحمول»، و [النسبة] الأخرى خارجة لازمة. (منطلق الملخص، ص ١٣٠).

٥. كلام الرازي في شرح الإشارات لا يدل إلا على الفرق بين نسبة الموضوع إلى المحمول و نسبة المحمول إلى الموضوع و لم يدل على الفرق بين نسبة الموضوع إلى المحمول «بالموضوعية» و نسبة المحمول إلى الموضوع «بالمحمولية». بل الظاهر من كلامه أنه يفرق بين نسبة الموضوع إلى المحمول و بالعكس كلاهما «بالمحمولية» و لسائل أن يسأل فيقول: لماذا قال الشيخ: نسبة المحمول إلى الموضوع إما بالوجوب أو الإمكان أو الامتناع، و لم يعتبر ذلك التقسيم في نسبة الموضوع إلى المحمول؟

فنقول: لأن الاعتبار في كون القضية ضرورية و ممكنة بنسبة المحمول إلى الموضوع لا بنسبة الموضوع إلى المحمول، لأنك إذا قلت: «بالضرورة كل كاتب إنسان»، فالقضية ضرورية لأن المحمول ضروري للموضوع، و إن كان الموضوع غير ضروري للمحمول. و إذا قلت: «يمكن أن يكون الإنسان كاتباً»، فالإمكان محقق في نسبة المحمول إلى الموضوع، لا في نسبة الموضوع إلى المحمول، فإن الإنسان ضروري للكاتب، و لأجل ذلك كان الحق أن عكس الضروري لا يجب أن يكون ضرورياً و لا

و بينهما تناقض.^١

و وافقه بعض علماء زماننا على الأول.^٢

و لعل ذلك بناء على أنها:

١. لما كانت ضرورية كانت القضية ضرورية - و إن كانت المحمولى غير ضرورية - كما في الواجب الأعم؛

٢. و إذا كانت غير ضرورية كانت القضية غير ضرورية - و إن كانت المحمولى ضرورية - كما في الخاصة المفارقة.

هذا غاية تقرير كلامهم في هذا الموضع.

و الحق أن النسبة التي هي جزء القضية غير الموضوعية و غير المحمولى، إذ هي إيقاع النسبة الإيجابية أو رفعها كما صرح الشيخ في الشفاء حيث بين أجزاء القضية^٣ و هي غير الموضوعية و المحمولى لتأخرهما عنها، إذ الموضوعية و المحمولى إنما تتحققان بعد الحكم الذي هو عين الإيقاع أو الرفع. و علم من ذلك أن تحققها بعد تحقق القضية أو مع تحققها فيمتنع كونها جزءاً لها. و الله أعلم.

عكس الممكن يجب أن يكون ممكناً. فظهر أن الاعتبار في حمات القضايا بانتساب محولاتها إلى موضوعاتها لا بانتساب موضوعاتها إلى محولاتها. (شرح الإشارات، ص ١٧٨-١٧٩).

١. كما بينا في الهامس السابق لا تناقض بين كلامي الإمام.

٢. مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٣٠).

٣. هذا نص كلام الشيخ:

فأما الذي يجب بحسب الأمر في نفسه فهو أن القضية المحلية تتم بأمور ثلاثة فإنما تتم بمعنى الموضوع و معنى المحمول و بنسبة بينهما. و ليس اجتماع المعالي في الذهن هو كونها موضوعة و محمولة فيه، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد - مع ذلك - النسبة التي بين المعنيين بإيجاب أو سلب (الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل السادس ص ٣٧-٣٨).

[المبحث الثالث]

في تحقيق الموضوع والمحول والمحل

[في تحقيق المحل]

إذا قلنا: «إن ج هو ب»، فليس معناه أن حقيقة ج هي حقيقة ب، بل معناه أن الشيء الذي يقال له إنه ج هو بعينه يقال له إنه ب، سواء كان ذلك الشيء في نفسه معنى ثالثاً أو أحدهما.^١ وإذا قلنا: «ليس ج ب»، معناه «ليس الذي يقال له إنه ج يقال له إنه ب». هذا هو معنى المحل إيجاباً وسلباً.

[في تحقيق الموضوع والمحول]

والذي يقال له إنه ج هو المستى «ذات الموضوع» و هو الموضوع في الحقيقة.^٢ والمحول هو «مفهوم المحل».

١. له: لأنه في.

٢. الإشارات والتنبيهات (الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ١٦٠). هاهنا أخطأ المصنف فبدل مثال الشيخ للموجبة الكلية «كل ج ب» بالمهمة «إن ج هو ب» والخطأ في القول الممهل هو أنه قد يستعمل بمعنى «أن حقيقة ج هي حقيقة ب» كما في قولنا «إن الإنسان هو البشر» أو «إن الإنسان هو الحيوان الناطق» أو «الشيخ الرئيس هو ابن سينا» أو «ابن سينا هو بو علي» أو «هذا الجالس هو الشيخ الرئيس». أما كلام الشيخ صريح بأنه في المحصورات (بل في الموجبة الكلية)، والحق أن المحل الممهل يستعمل في معان كثيرة لم يميز بينها المناطقة التقليدية حتى التمييز وأقلها هذه الخمسة:

$a = b$	الحل الاتحادي	هذا زيد
Ba	الحل الاتصافي	هذا إنسان
$Ca b$	الحل الترتيبي	هذا أبو ذاك
$\forall x (Ax \rightarrow Bx)$	الحل الاستدراحي	الإنسان حيوان
$\exists x (Ax \& Bx)$	الحل الاجتماعي	الإنسان أبيض

و هذه الأقسام كما ترى ذات صور منطقية متفاوطة جداً وإن أمكن أن نرجع بعضها ببعض ببعض من الحيل،
٣. كشف الأسرار، ص ٨٣، ٢٠٣.

و مفهوم ما عبّر به عن «ذات الموضوع» يسقى «وصف الموضوع» و «عنوانه»^١.
و هما قد يتحدان، و قد يتغايران كما عرفت.
و قد يدوم الوصف بدوام الذات و قد لا يدوم^٢.

[شبهة في فائدة الحمل]

و إذا عرفت معنى الحمل سقط ما قيل:

إن المحمول:

١. إن كان عين الموضوع فلا فائدة في الحمل.
 ٢. و إن كان غيره فكيف يصح أن يقال «إن الموضوع هو المحمول»؟^٣
- لأنه حينئذٍ جاز أن يتغايرا و يصدق أحدهما على ما صدق عليه الآخر، لجواز صدق المفاهيم المتغايرة على ذات واحدة.^٤

١. التفرقة بين «ذات الموضوع» و «وصف الموضوع» (أو مفهومه أو عنوانه) في قضية واحدة نجدها أولاً في كلمات الإمام الرازي:

كل قضية ففيها لا محالة ذات الموضوع و ذات المحمول و النسبة التي بينهما. (منطق الملتخص، ص ١٢٩).

المحمل الذي يدوم بدوام وصف الموضوع، إما أن لا يدوم وصف الموضوع بدوام ذات الموضوع، كقولنا «كل متعفن الأخلاط محوم»، أو يدوم، و هو إما أن يكون أزلياً، كقولنا «الله عالم»، أو لا يكون، كقولنا «كل جسم قابل للعرض». (منطق الملتخص، ص ١٦٥).

أما أن «الذات» و «الوصف» يدلان على «حقيقة الشيء» و «الخارج عن حقيقة الشيء» أو يدلان على «مصاديق الوصف» و «نفس الوصف» فليس واضحاً في كلمات المنطقيين لأنهم قد يقولون — كما سيتناول المصنف آنفاً — إن «ذات الموضوع» و «وصف الموضوع» قد يتحدان كما في «كل إنسان حيوان» و قد لا يتحدان كما في «كل إنسان قابل الكتابة». لكن هذا الكلام غير صحيح لأن المفهوم من «كل إنسان حيوان» ليس أن حقيقة «الإنسان» هي حيوان، بل أن «كل فرد فرد من أفراد "الإنسان" هو حيوان».

٢. كشف الأسرار، ص ٨٣ س ٧-٤.

٣. هذه الشبهة منقولة في كشف الأسرار، ص ٨٣ س ٨-١٠ و لم نجد قائلها.

٤. كشف الأسرار، ص ٨٣ س ١٠-١١. و الجواب الحق فيما نرى هو أنه إن كان المحمول عين الموضوع ففي الحمل فائدة كما يقول لمن لا يعرف هذا الجالس: «هذا هو زيد». وكذلك حينما ننظر المنجمون أن هيسبروس هو فوسفوروروس (و هما اسمان لكوكب الزهرة) و أعلنوا هذا الحكم كان في حكمهم هذا فائدة لا تخفى. و أما إذا لم يكن المحمول عين الموضوع فليس الحمل من باب «هو هو» بل من باب «هو موصوف نحو» (ليس من

فإن قلت: زادت الشبهة حينئذٍ، لأنهما بعينها تتوجه في صدق كلٍّ منهما على تلك الذات.
قلت: حينئذٍ يجب تمهيد أصل يزول هذه الشبهة و يفيد تحقيق هذا الموضع.^١ فنقول:

[حصول الصفة للذات يستلزم حمل المشتق أو الفعل على الذات بحمل المواطأة]

الشيء إذا حصلت له صفة مباينة له بالذات، فإنه يصدق عليه بالمواطأة أنه «شيء له تلك الصفة» مع أن مفهوم ذلك الشيء مغاير لهذا المعنى. وقد يعبر عن ذلك المعنى بلفظ مفرد كاسم الفاعل و^٢ المفعول أو الفعل، و يحمل ذلك المفرد بالمواطأة كالحركة مثلاً إذا حصلت لجسم، فإنه يصدق عليه أنه «شيء له الحركة»، ثم يعبر عنه بـ«المتحرك» أو بقولنا «تتحرك» و يحمل عليه.

فإن قلت: كيف يمكن حمل قولنا «تتحرك» بـ«هو هو»؟

قلت: لأن معنى «تتحرك» أنه «شيء حصل له الحركة في الماضي»، و هذا المعنى محمول بـ«هو هو».

فعلم من ذلك أن المتغيرين قد^٣ يحمل أحدهما على الآخر بـ«هو هو». و أمّا تلك الصفة فلا تحمل إلا بالاستتقاق أو التركيب. ففي كل حمل لا بد من هذين القسمين.^٤

[انثناء الصفة عن الذات يستلزم حمل المعدول على الذات]

وكذلك إذا كان الشيء قد عُدِمَ له صفة، فيصدق عليه أنه «شيء عُدِمَ له تلك الصفة»، مثل قولنا: «زيد هو لا كاتب» أو «هو غير كاتب» و سُميت القضية حينئذٍ «معدولة». و قد ظن بعضهم أن المحمول هو «عدم الكاتب». و ذلك غلط، لأن عدم الشيء كيف يصح حمله على شيء بـ«هو هو»؟

الحمل الاتحادي بل من الحمل الانصافي). و هذا الأخير قريب بجواب المصنف في ما يأتي آنفاً و ليس هو بالضغط.

١. الموضع: الوضع ب.

٢. و: أو ص، ع.

٣. قد: فلا ق.

٤. هذين القسمين: أي الحمل بالاستتقاق و بالتركيب.

الفصل الثالث

في الخصوص والإهمال والحصص

و فيه مباحث:

[المبحث الأول]

[المخصوصة والمهملة والحصورة]

فأ: في انقسام القضية إليها

كل مفهوم أمكن عروض الكلية له فهو من حيث هو:

١. غير كلي وإلا امتنع حمله على جزئياته،
٢. و غير جزئي وإلا امتنع حمله على كثيرين^١.

بل هو:

١. في نفسه معنى،
 ٢. و مأخوذاً كلياً معنى،
 ٣. و مأخوذاً جزئياً معنى،
 ٤. و مأخوذاً عاماً أي صادقاً على كثيرين معنى؛
- و هو في نفسه صالح لجميع ذلك^٢.

١. هنا الاستدلال جاء في كلمات الشيخ ببيان آخر:

و لو كانت لا تصلح للخصوص لم تكن تصلح أن تكون مثلاً إنسانية واحدة عما زيد إنساناً واحداً.

و لو لم تكن تصلح عامة في العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون. (الشفاء، العبارة، ص ٤٨).

٢. لم تعرف الفرق بين أخذ المفهوم كلياً و أخذه عاماً؛ و الشيخ أيضاً لم يفرق بينهما:

و هذه الطبيعة في نفسها معنى، و أتمها مأخوذة عامة معنى، و أتمها مأخوذة خاصة معنى. و هي في

نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك. (الشفاء، العبارة، ص ٤٨).

١. فإن أخذ جزئياً وجعل موضوعاً سُميت القضية «مخصوصة» و «شخصية» موجبة كانت أو سالبة.
٢. وإن أخذ عاماً سُميت القضية «طبيعية»^١ كقولنا: «الإنسان نوع» و «الحيوان جنس».
٣. وإن أخذ من حيث هو:
 - a. فإن لم يقرن به السور - وهو اللفظ البال على كمية أفراد الموضوع - سُميت «محملة».
 - b. وإلا سُميت «محصورة» و «مسورة».

[أقسام المحصورة]

وهي:

١. إما موجبة كلية، و سورها «كل»؛
٢. أو [موجبة] جزئية، و سورها «بعض» و «واحد»؛
٣. وإما سالبة كلية، و سورها^٢ «لا شيء» و «لا واحد» و «كل ليس»؛

[سور «كل ليس» للسالبة الكلية]

كقولنا: «كل ج ليس هو ب»، لأن لفظة «كل» ليست للإيجاب بل للسور المعيم. فإن جاء بعده الإيجاب محضاً أو معدولاً كانت القضية موجبة كلية؛ وإن جاء السلب كانت سالبة كلية. هذا ظاهر فيما إذا تأخرت الرابطة عن كلمة السلب؛ أما إذا تقدمت، فهل تكون القضية سالبة أو موجبة؟ فيه بحث:

و الشيخ صرح في الشفاء بأنها سالبة حيث قال:

و المصنف أيضاً لم يفرق إلا بين ثلاثة اعتبارات: أخذه «جزئياً» و «عاماً» و «من حيث هو» لتكون القضية الشاملة له «شخصية» و «طبيعية» و «محملة أو محصورة» فنجد المصنف أيضاً لم يستطع أن يميز بين أخذ المفهوم «كلياً» و «عاماً». لا يقال: أخذ المفهوم «كلياً» هو أخذه «من حيث هو» لأننا نقول: أخذ المفهوم «من حيث هو» هو أخذه «في نفسه» و هو الاعتبار الأول من الاعتبارات الأربعة المذكورة في المتن و هو غير اعتبار أخذ المفهوم «كلياً».

١. طبيعية: هذا الاصطلاح للأحراري: منتهى الأفكار ص ١٠٩ و ٢١٦؛ خلاصة الأفكار ص ١٢٤.
٢. و سورها: فسورها ق.

قولنا: «لا شيء من ج ب» لا يفيد السلب المطلق، بل كَوْن الباء مسلوباً بدوام وصف الجيم. فإن أردنا صيغة تفيد ذلك قلنا: «لا شيء من ج إلا و يتنفي عنه ب»، أو نقول: «كل ج هو ليس ب»^١.

فقد جعلها سالبة.

و جعلها قوم موجبة^٢ بناءً على أن ما بعد الرابطة يكون محمولاً. و الحق أنما «موجبة سالبة المحمول»، و هي في قوة السالبة بمعنى تلازمها^٣. و ذلك لأن «ليس» إنما وضعت لإفادة سلب خبرها عن اسمها؛ فلا يضرها التقديم و التأخير في تلك الإفادة. و لذلك جعل الشيخ تلك القضية من السوالب. هنا إذا كانت بعد الرابطة «ليس». أما إذا كان «لا» أو «غير» فهي موجبة بلا خلاف؛ لأنهما ما وُضعا وُضع «ليس». و يقرب منها «ليس واحد» فيجوز استعماله في السلب الجزئي.

[السالبة الجزئية]

٤. أو سالبة جزئية.

[أسوار السالبة الجزئية]

و سورها: «ليس كل» و «ليس بعض» و «بعض ليس». و الأول يفيد سلب «الحكم الكلي» بالمطابقة و «الجزئي» بالالتزام^٤.

١. الشفاء، العبارة، المقالة الأولى، الفصل السادس ص ٧٩-٨١.

٢. كشف الأسرار، ص ١٥٤.

٣. تلازمها: يلزمها ب. الظاهر أن تلازم الموجبة السالبة المحمول و القضية السالبة من آراء المصنف المختصة به و لم نجد في كتب من قبله من صرح بذلك، إلا سراج الدين الأرموي في مطالع الأنوار حيث قال: «و الموجبة السالبة المحمول لشبهها بالسالبة لا تقتضي وجود الموضوع». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٢٨٤). و كلام الأرموي هنا، و إن لم يدل بالمطابقة على تساوي الموجبة المذكورة و السالبة المحصلة في القوة، فقد دل عليه بالالتزام لما يبدو من أن كلامه يستلزم تساويهما.

٤. كشف الأسرار، ص ٧٩ س ٨-٩.

و الأخران بالعكس. و الأول منها قد يكون للسلب الكلّي إذا جُعل «البعض» مطلقاً،^١ إذ المطلق في سياق النفي يفيد العموم.^٢ فيصير كقولنا: «لا شيء» و لا يستعمل للإيجاب.^٣ و الثاني بالعكس.^٤ و في كلّ لغة سور ينقضها.^٥

[الموضع الطبيعي للسور]

و من حقّ السور أن يرد على «الموضوع»،^٦ لأنّ الحكم قد يُشكّ في كونه على كلّ أفراد «الموضوع» أو على بعضها.^٧

١. مطلقاً: قال في شرح القسطاس: «أي يعتبر البعض من حيث هو البعض».
٢. المطلق في سياق النفي يفيد العموم: المشهور أنّ التكرار في سياق النفي تفيد العموم. فعلى هذا، يمكن أن يفهم «الإطلاق» في كلام المصنف بمعنى «التكرار». فحينئذ، «عدم الإطلاق» يكون بمعنى «المعرفة». فسور «البعض» إن كان معرفة فسور «ليس بعض» بمعنى السالبة الجزئية و إن كان نكرة فهمي السالبة الكلّية.
٣. لا يستعمل للإيجاب: أي لا يستعمل في معنى «الموجبة السالبة المحمول» لأنّه سلب للسور الإيجابي.
٤. و الثاني بالعكس: أي سور «بعض ليس» بعكس سور «ليس بعض» فإنّه لا يصير كقولنا: «لا شيء» و قد يستعمل للإيجاب بمعنى «الموجبة السالبة المحمول».
٥. كشف الأسرار، ص ٧٩ س ٨-٩.
٦. الشفاء، العبارة، ص ٥٢-٥٣.
٧. كشف الأسرار، ص ٧٩ س ١٥. لم نجد هنا الدليل في كلام الشيخ بل دليله لا يرتبط بالشك و اليقين: و السور الكلّي يدلّ على كلّية الحكم بحسب «الموضوع» لا بحسب «المحمول»، فإنّ المحمول و إن كان كلياً فليس السور يدلّ على أنّ النسبة لكلّيته بل على أنّ نسبته إلى كلّية الموضوع. و إذا قلت «كلّ إنسان حيوان» لم تكن أنّ الحيوان بكلّيته للإنسان، بل أنّ الحيوان لكلّية الإنسان. فإن احتجت أن تدلّ على ذلك لم تدلّ عليه بمحمول السور، بل تحتاج أن تورّد لفظاً آخر يدلّ على الكمّ، كما نقول «كلّ إنسان هو كلّ حيوان». و إن حذفت هذا السور فقلت «الإنسان كلّ حيوان» لم تكن هذا اللفظ المذكور شيئاً في الدلالة على كلّية الحكم. (الشفاء، العبارة، ص ٥٢-٥٣).

[سور المحمول في القضية المنحرفة]

و قلنا يعرض ذلك^١ في المحمول^٢ فإذا اقترن به، فقد انحرف عن الواجب، فسميت القضية «منحرفة»^٣.

و أقسامها أربعة، لأنَّ المحمول المسوّر إمّا شخصي أو كلي؛ وكيف كان، فموضوعه أيضاً كذلك^٤.

١. ذلك: أي السور.

٢. سور المحمول نجده عند أرسطو «كلّ إنسان كلّ حيوان» (17b14-16) ثمّ عند أمونيوس ساكاس (م. ٢٢٣م) - أستاذ أفلوطين (٢٠٤-٢٧٠م) - الذي بحث عن أقسام ستة عشر للقضايا ذات أسوار المحمولات التي تعرض عليها الشيخ في الشفاء العبارة ص ٥٣-٦٤ و سماها «منحرفة». انظر مقالة أحمد الحساوي:

Hasnawi, Ahmad, (2008), "Avicenna on the Quantification of the Predicate (with an Appendix on Ibn Zora)", *The Unity of Science in the Arabic Tradition: Science, Logic, Epistemology and their Interactions*, Edited by Shahid Rahman, Tony Street and Hassan Tahiri, Springer.

و قد بحثنا نحن عن هذه القضايا و اتساقها في المنطق الرياضي في كتابنا منطق تطبيقي ص ٢٢١-٢٢٥.

٣. الشفاء العبارة ص ٥٣.

٤. كشف الأسرار، ص ٨٠ س ٥-٣. أقسام المنحرفة التي سبيحت المصنّف عنها في الفقرة التالية أكثر من الأربعة المذكورة في المتن بكثير، لأنّه يسوّر الموضوع و المحمول في كلّ واحد من الأقسام الأربعة بأسوار المحصورات الأربعة فتحدث في كلّ واحد من الأقسام الأربعة المذكورة ١٦ قضية، حاصلة من ضرب ٢ في ٢ فيبلغ العدد ٦٤ قضية. زد إلى هذه أيضاً الموادّ الثلاث (الوجوب و الإمكان و الامتناع) حتّى تبلغ العدد ١٩٦ تخاتياً!

فإن كان الموضوع و المحمول كلاهما كليّين في مادّة الوجوب (الإنسان - الحيوان) فالأمثلة هي هذه:

القضايا المنحرفة	الكليات الموضوع	الموجبات الموضوع
كلّ إنسان كلّ حيوان	بعض الإنسان كلّ حيوان	الموجبات الموضوع
كلّ إنسان بعض الحيوان	بعض الإنسان بعض الحيوان	
كلّ إنسان لا شيء من الحيوان	بعض الإنسان لا شيء من الحيوان	
كلّ إنسان ليس بعض الحيوان	بعض الإنسان ليس ببعض الحيوان	
لا شيء من الإنسان بكلّ حيوان	ليس بعض الإنسان بكلّ حيوان	السالبات الموضوع
لا شيء من الإنسان ببعض الحيوان	ليس بعض الإنسان ببعض الحيوان	
لا شيء من الإنسان لا شيء من الحيوان	ليس بعض الإنسان لا شيء من الحيوان	

[الضابط في صدق القضايا المنحرفة وكدها]

و الضابط فيها أن الموضوع سواء كان شخصياً أو كلياً، فالمحمول المسؤور:

١. إن كان شخصياً، أو موجباً كلياً أو سالباً جزئياً:

a. صدقت القضية في جميع المواد إن اختلف الطرفان في دخول السلب «معنى»:

i. بأن يكون في أحدهما دون الآخر،

ii. أو يكون في أحدهما فرداً و في الآخر زوجاً^١

و قولنا «معنى» احتراز عن اختلافها لفظاً لا معنى؛ فإنه حينئذ يكون كاذباً كقولنا: «ليس ليس

الإنسان كل الحيوان» فإن اختلافها بحسب اللفظ دون المعنى، لأن سلب السلب إيجاب^٢.

b. وإن اتفقا كذبت القضية في جميعها،

i. لأن الشخص لما لم يكن له أفراد فلا يمكن حمل بعضها أو كلها على شيء.

| لا شيء من الإنسان ليس ببعض الحيوان | ليس بعض الإنسان ليس ببعض الحيوان

و جدير بالذكر أنه إذا كان المحمول شخصياً تركبت المواد فزادت على الثلاث لأننا إذا قلنا «كل إنسان زيد» نجد المادة تركيباً من الوجوب والامتناع (فإن زيدا يجب حمله على واحد من الناس و يمتنع حمله على غيره). أيضاً إذا قلنا «كل إنسان هذا الكاتب» لا ندري هل المادة هي الإمكان الصرف أو التركيب من الوجوب والامتناع، فإن لكل من الاحتمالين وجهاً. ولهذا الإجماع تأثيره في الضابط الذي سيذكره المصنف آنفاً و سنشير إلى هذا التأثير في هامش في ما يلي.

١. بعض الأمثلة لهذه المنحرفات الصادقة هي هذه:

كل إنسان ليس ببعض الحيوان	كل زيد ليس ببعض الحيوان
لا إنسان بكل حيوان	لا زيد بكل حيوان

كل إنسان ليس ببعض الكاتب	كل زيد ليس ببعض الكاتب
لا إنسان بكل كاتب	لا زيد بكل كاتب

كل إنسان ليس ببعض الحجر	كل زيد ليس ببعض الحجر
لا إنسان بكل حجر	لا زيد بكل حجر

٢. اعترض قطب الدين الرازي على هذا التفسير. (راجع لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٥٤ س ٨-٣).

ii. وكذلك كل أفراد المحمول - إذا كان موجبا كلياً، لا يمكن جملة:

(a) على معين،

(b) أو على واحد واحد إن كان الموضوع مسوراً،

(c) أو على الطبيعة إن كان محملاً.

iii. وكذا السلب الجزئي إذا صدق على الموضوع كذب سلبه.

فإن قلت: حينئذ يصدق «الإنسان ليس بعض الحيوان»^١ و ذلك باطل.

قلت: هذا حق، لأن «بعض أفراد الحيوان مسلوب عن الإنسان ضرورة».

فإن قلت: لو جُوز تعيين المحمول لَصَدَقَ «لا شيء من الإنسان بحيوان».

قلت: الكلام في المنحرفات في أفراد المحمول فلا بد من التعرض إلى البعض للسلب^٢ و

الإيجاب؛ بخلاف غيرها فإن الكلام في الغير في نفس المحمول لا في أفرادها.

٢. وكذا صدقت المنحرفة:

a. باختلاف الطرفين إن كان المحمول سالبا كلياً أو موجبا جزئياً:

i. في مادة الامتناع،

ii. و في الإمكان إن لم يكن المحمول حاصلًا؛

b. و باتفاقهما:

i. في مادة الوجوب،

ii. و في الإمكان إن كان المحمول حاصلًا.^٣

١. الإنسان ليس بعض الحيوان: لو قيد الموضوع بسور «الكل» و قيل: «كل الإنسان ليس بعض الحيوان» لكان أقرب إلى الفهم.

٢. للسلب: بالسلب ع. قال في شرح القسطاس: «لأجل السلب».

٣. الظاهر أن الأحكام التي ذكرها المصنف ليست بشاملة فهناك أمثلة مشكوك فيها:

كل حيوان بعض الإنسان كل إنسان بعض زيد

بعض الحيوان بعض الإنسان بعض الإنسان بعض زيد

فهذه المنحرفات هل هي صادقة على أصول المصنف التي أعطاها في المتن؟ أم هي كاذبة على تلك الأصول؟

فالظاهر أن الجواب موقوف على أن المادة في مثال «الحيوان - الإنسان» هل هي من الوجوب؟ أم

الإمكان؟ أم الامتناع؟ وكذلك في مثال «الإنسان - زيد». فإن كانت المادة هي الوجوب أو الإمكان فعلى

أصول المصنف جميع تلك الأمثلة الأربعة صادقة و إن كانت هي الامتناع فجميعها كاذبة. لكننا نجد أن الصادق

من الأربعة إما هو «بعض الحيوان بعض الإنسان» و الباقي كاذبة. ففي الأصول التي أعطاها المصنف خلل.

و قد يراد بـ«البعض» و «الكل» الجزء و المجموع، كتولنا: «اليد بعض البدن»، و ليس أمثال ذلك من المنحرفات.^١

[المبحث الثاني]

في تحقيق المحصورات

[اعتبارات السور]

إذا قلنا: «كل ج ب» فلا نعني بـ«الكل»:

١. «الجيم الكلي».
٢. ولا «الكل» من حيث هو كل».
٣. بل «كل واحد».^٢

[الفرق بين اعتبارات «الكل»]

و الفرق بين الاعتبارين ظاهر لأن:

١. «كل واحد» جزء لـ«الكل» من حيث هو»؛^٣
٢. و «الجيم الكلي»:

١. الشفاء العبارة ص ٥٤-٥٥.

٢. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ٧-٥. هنا مطابق لكلام الخوئي. لكن الشيخ ذكر «كلية ج» بدل «الكل» من حيث هو كل»:

اعلم أنا إذا قلنا «كل ج ب» فلسنا نعني به أن «كلية ج» أو «الجيم الكلي» هو ب، بل نعني به أن «كل واحد واحد» (الإشارات و التسميات، (شرح الإشارات و التسميات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٩٤)).

فهل «كلية ج» هي نفس «الكل» من حيث هو كل؟ ففيه شك لأن الأول هو «الكلي المنطقي» عند المناطقة و الثاني «الكلي الطبيعي». فهذا الشك ينشأ من أن قيد «من حيث هو» غير واضح المعنى عند المناطقة و عند الحكماء فإنهم يستعملون هذا القيد في كل سياق بمعنى:

٣. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ٧-٨.

- a. إن أخذ طبيعياً فهو^١ جزء لـ «كل^٢ واحد»^٣
 b. و إن أخذ عقلياً فهو مفهوم ذهني لا تحقق له في الخارج، دون الاعتبارين
 الأخيرين.^٤

[عدم تعني الحكم في الاعتبارين الأولين]

و لو عتينا به أحد الأولين^٥ لم يتخذ الحكم من الأوسط إلى الأصغر، لأن ثبوت حكم لأحد الكتين لا يوجب ثبوته للآخر، إذ يصدق:

«الإنسان الكلي حيوان كلي»^٦

و «الحيوان الكلي جنس»

و لا يصدق:

«الإنسان الكلي جنس»^٧.

وكذا ثبوت الحكم لمجموع لا يقتضي ثبوته لمجموع آخر، إذ يصدق:
 «كل عضو بدن»^٨ على معنى «الكل من حيث هو»

١. فهو: - ق.

٢. لكل: للكل ق.

٣. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ٧.

٤. الأخيرين: الآخرين ب. المقصود من «لا اعتبارين الأخيرين» هو «الكل من حيث هو كل» و «كل واحد».

٥. الأولين: المقصود هو «الجسم الكلي» و «الكل من حيث هو كل».

٦. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ١١-١٢.

٧. كلي: - ص، ع، ق، ب.

٨. في صدق هذه المقدمة شك لأن «الإنسان الكلي» كلي عقلي فليس بحيوان لأن الحيوانات أجسام و الأمور العقلية ليست بأجسام.

٩. المثال الصحيح لعدم تعني الأوسط في الكلي العقلي هو هذا:

«الإنسان» الكلي نوع

و «النوع» مفهوم إضافي

و لا يصدق:

«الإنسان» الكلي مفهوم إضافي.

١٠. كشف الأسرار، ص ٨٢ س ١٠٠-٩.

و «كل البدن - أيضاً بذلك المعنى - مركب من الأبدان»
و لا يصدق:
«كل عضو مركب من الأبدان»^١

[اعتبارات الموضوع]

و لا نفي بـ«ج» ما حقيقته «ج»، و إلا لم يتعد الحكم من الأوسط إلى الأصغر، لأن ثبوت حكم
لإحدى الحقيقتين لا يوجب ثبوته للأخرى، إذ يصدق:
«كل ما حقيقته إنسان فهو حيوان»
و «كل ما حقيقته حيوان و«الناطق» خارج عنه»،
و لا يصدق:

«كل ما حقيقته إنسان و«الناطق» خارج عنه»،
و لا ما هو موصوف بـ«ج»^٢، و إلا لخرج بعض القضايا مثل «كل إنسان حيوان»،
بل ما^٣ صدق عليه «ج»:

١. بالنقل،
٢. في الذهن أو في الخارج،
٣. وقت الحكم أو غيره ولو في المستقبل،
٤. من جزئياته.

هكذا ذكره الشيخ.^٤

١. هذا الاستدلال بمعنى ما يلي:

«مجموع الأعضاء بدن»

«مجموع الأبدان مركب من الأبدان»

و لا يصدق:

«مجموع الأعضاء مركب من الأبدان».

٢. الظاهر أن «الموصوف» هاهنا أخذ بمعنى «الموصوف بالوصف العرضي» و الظاهر أنه مأخوذ من كلام
الخوئي في كشف الأسرار، ص ٨٢ س ١٥.

٣. ما: كل واحد واحد فما ص.

٤. الشفاء، القياس ص ٢٠-٢١. لم نجد قيد «من جزئياته» في كلمات المناطقة من الشيخ إلى الخوئي. بل
الأرموي هو أول من زاد هذا القيد في مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٥٦ س ٩).

خرج بالقيد الأول مذهب الفارابي، إذ هو اكتفى بما هو «ج بالإمكان»^١.

١. «ج بالإمكان»: أخذ الإمكان في عقد الوضع من الآراء المنسوبة إلى الفارابي. وفي هذه النسبة اختلاف؛ والظاهر أن أول من أسند هذا الرأي إلى الفارابي بالاسم والرسم هو ابن رشد في تلخيص كتاب القياس حيث يصرح باسم الفارابي بقبه «أبو نصر» ويعتري إليه القول بأخذ الإمكان في عقد الوضع وبأنه باسم الإسكندر الأفروديسي وينسب إليه القول بأخذ الفعلية في عقد الوضع:

وأما المقدمة الممكنة الكبرى فإنه يوجد فيها في جميع المواد الشرط الذي ظن به أبو نصر أنه شرط أرسطو [في] «المقول على الكل» [في جميع أصناف المقدمات. وذلك أن قولنا «كل ما هو ب فهو آ بإمكان» يصدق على ما كان بالقوة أو بالفعل ب. ولذلك متى كانت الكبرى ممكنة. كانت النتيجة ممكنة في أي ضرب كان من الاختلاط على ما سيأتي بعد.

فليس إذن شرط «المقول على الكل» في جميع المقدمات الثلاث - أعني المطلقة والضرورية والممكنة - هو واحد على ما ظنه أبو نصر من أن يكون المحمول بإطلاق أو بالضرورة أو بإمكان على كل ما هو ب بأي واحد كان من هذه الأصناف الثلاثة - أعني بإمكان أو باضطرار أو بالفعل. ولا هو أيضاً ما ذكره [تفلاً] عن الإسكندر من أن شرط القول على الكل المستعمل في هذا الكتاب هو أن تكون آ محمولة باضطرار أو بإمكان أو بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فقط. فإنه لو كان الأمر هكذا لم تنتج التي من يمكنين بحسب «المقول على الكل». (تلخيص كتاب القياس، ص ١٢٤-١٢٥).

وهذا يدل على أن ابن رشد نقل هذين القولين من كتاب الفارابي. وكذلك نجد الإمام في الملخص يذكر اسم الفارابي وينسب إليه هذا القول:

ه: زعم الفارابي أنه ليس يعتبر في قولنا «كل ج» حصول الجسمية بالفعل، بل كل ما أمكن اتصافه بها. (منطق الملخص، ص ١٤٢).

وفي شرح عيون الحكمة، يستند إليه مأخذ هذا الحكم:

الشرط الخامس: زعم الشيخ أبو نصر الفارابي أن قولنا: «كل ج» أي «كل ما لا يمنع أن يكون ج».

و إما اختار هذا التفسير حتى يصير القياس المركب من المقدمتين الممكنتين قياساً شيئاً. مثل قولنا: «كل ج يمكن أن يكون ب» ثم قلنا: «و كل ب [يمكن] أن يكون أ». فهذا ينتج إنتاجاً شيئاً: أن «كل ج يمكن أن يكون أ»؛ لأن الصغرى دلت على أن الأصغر ممكن الاتصاف بالأوسط؛ ثم إذا قلنا: «و كل أوسط فإنه يمكن أن يكون موصوفاً بالأكبر» و عينا به: «كل ما يمكن أن يكون موصوفاً بالأوسط فإنه يمكن أن يكون موصوفاً بالأكبر»، فينبغي أن يدخل الأصغر تحت الأوسط دخولاً شيئاً ويكون القياس كاملاً. (شرح عيون الحكمة، ج ١، ص: ١٢٩).

والظاهر أن الإمام أسند هذا إلى الفارابي مستنداً إلى كلام للشيخ في القياس من الشفاء:

و دخل بالتالي موضوع الموجبات و السوالب الغير الخارجية، إذ لا يشترط فيه وجوده في الخارج.
و بالتالي ما لا يمكن كونه "ج" عند الحكم، مثل قولنا "بعض المتحرك ساكن".

و أننا إن أخذ الموضوع على السبيل الذي اختاره الفاضل من المتأخرين، حتى يكون ج ما يصح أن يكون ج، حتى يدخل فيه ما يصح أن يكون ج، و إن جاز أن يوجد و يعدم و لا يكون حاصلًا له أنه ج. (الشفاء، القياس، ص ٨٥). (راجع أيضاً نفس المصدر ص ٢١، ١٩١).
لكننا نجد لمحمد يوسف بن حسين الطبراني (قرن ١١ ق). كلاماً في تخطئة إسناد «أخذ الإيمان في عقد الوضع» إلى الفارابي:

و ما اشتهر من أن صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المعتمدة في العلوم به «الإمكان» فهو خطأ، بل هو اشتراط الصدق فعلاً و قوة معاً، بمعنى اعتبار الأفراد الفعلية و الإمكانية جميعاً، كما قررنا. و إرادة الإمكان العام بعيدة من كلامه كما ستعرف في مقامه. (نقد الأصول و تلخيص الأصول، ص ٤٣).

و في حماية كلامه بذعي الطبراني أن كلام الفارابي هو بعينه نفس كلام الشيخ:

أقول: هذا الذي ذهب إليه الشيخ راجع إلى مذهب الفارابي و لا فرق إلا بمجرد المفهوم و الاعتبار. مثلاً إذا قلنا «كلّ أبيض كذا» دخل فيه ما هو أبيض «بالقوة مطلقاً» عند الفارابي و «بشرط أن يفرض العقل أبيض» عند الشيخ. فالتقول باختلاف الأحكام بناء على المذهبين سهوٌ بين. (نقد الأصول و تلخيص الأصول، ص ٤٤).

و ظلُّ أحد فرامرز قراملكي خطأ في حاشية له في منطق الملتصص ص ٢٠١ أن هذا يوجد في الجلد الثاني من المنطقيات للفارابي ص ٧٢-٧٣ وكذلك خالد الروحبح في هامش له في كشف الأسرار ص ٨٣ أنه يوجد في شرح الفارابي للعبارة ص ٧٥-٧٦. و أننا نحن فلم نجد في آثار الفارابي ما يدل على أخذ الإيمان في عقد الوضع. و الذي نختل أن قراملكي و الروحبح يشيران إليه هو هذه العبارة:

و مع ذلك فإننا لسنا نريد به المعنى الكلي ما قد حصل فيه من جزوياته أكثر من جزو واحد بالفعل. بل إننا نغني به الكلي ما شأنه أن يحمل على أكثر من واحد، حتى يكون لو لم يبق من أشخاص الناس إلا اثنان كان قولنا «الإنسان أبيض» معناه «كلّ إنسان أبيض» لأن المعنى الكلي لا يصير معنى كلياً بأن ينحصر من أشخاصه تحت اثنان بالفعل و أكثر، بل الذي شأنه أن يكون محمولاً على أكثر من واحد و إن لم يحصل بالفعل. (المنطقيات للفارابي، ص ٧٤).

لكن هذه العبارة لا تدل إلا على أن الكلي يمكن أن لا يحمل على شيء و لا تدل على أن في القضية المحصورة لا بد أن يعتبر المصاديق الممكنة.

[دليلان لإخراج المستقى من الموضوع]

- وخرج بالبراع مستقى "ج" وإن صدق عليه "ج" بالفعل^١، وإنا أخرجه:
١. ليوافق العرف واللغة لأننا قلنا مثلاً "كل إنسان ضاحك" - أو نائم - بالفعل^٢، فإنما يفهم منه عرفاً ولغة أن كل فرد من جزئياته التي توجد خارجاً أو ذهنياً هو كذلك.
 ٢. ولأنه أخذ المستقى مجزئاً، فحكمه قد يخالف حكمه مع التعيين، فيكذب كثير من القضايا الكلية كقولنا "كل إنسان نائم بالفعل"، لأن:
- a. المجزئ المتع في الخارج يتمتع أن يوصف بأحكام المعينات.
 - b. وإن أخذ من حيث هو فالحكم عليه يكون الحكم على الجزئيات، إذ هو - من حيث هو - موجود في الجزئيات؛ حينئذ لا فائدة في إدراجه^٣.
- هذا تحقيق ما ذهب إليه الشيخ^٤.

[فسادان عظيمان في إخراج المستقى من الموضوع]

- لكن يلزم منه فساد عظيم، وهو:
١. عدم انعكاس "السالبة الكلية" و"الموجبة الجزئية".
 ٢. وعدم إنتاج "ضرب من الأول".^٥

[١] [عدم الانعكاس]

وذلك لأنه حينئذ يصدق بالضرورة:

١. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٥٤ س ٩-١٠). راجع أيضاً كشف الأسرار، ص ٨٤ س ١٠٣.
٢. خارجاً أو ذهنياً: خارجياً أو ذهنياً ص.
٣. هذه الفقرة نقلها قطب الدين الرازي و ردّ عليه من غير أن يذكر اسم المصنف (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٤٠ س ٣-١٣).
٤. الشفاء، القياس ص ٢١-٢٠.
٥. أجاب عن هذين الفسادين قطب الدين الرازي (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٧٤ س ٦-٧) وذكر جواباً آخر ورفضه بجواب و أحال لأجوبة أخرى إلى رسالته في المحصورات (نفس المصدر ص ١٦).

«لا شيء من الإنسان بنوع»^١ ضرورة أو دائماً،

مع كذب:

«لا شيء من النوع بإنسان»

لصدق تقيضه و هو:

«بعض النوع إنسان»^٢

١. لا شيء من الإنسان بنوع: ذكر الخوفاي هذه القضية في صورة موجبة معدولة:
و الفرق بين الاعتبارين أنه يصدق بالاعتبار الثاني «كل إنسان فهو غير نوع» و «كل حيوان فهو
غير جنس». (كشف الأسرار، ص ٨٢ س ٦-٧).

٢. هنا اختلط الحمل الأولي الثاني بالحمل الشائع الصاعى فإن قولنا «بعض النوع إنسان» صادق بالحمل الأولي
و كاذب بالحمل الشائع:

١. $\exists x (Nx \& x = I)$ صادق

٢. $\exists x (Nx \& !x)$ كاذب

فإن التفسير بالحمل الأولي يعني أن بعض الأنواع هو عين مفهوم «الإنسان» و هو صادق و لكن التفسير
بالحمل الشائع يعني أن بعض الأنواع موصوف أو متصف بمفهوم «الإنسان» و مصادق له و هذا كاذب. فإذا
كان الأمر على هذه الوثيرة فنقيض هذا القول - أي قولنا «لا شيء من النوع بإنسان» - كاذب بالحمل الأولي
و صادق بالحمل الشائع:

٣. $\sim \exists x (Nx \& x = I)$ كاذب

٤. $\sim \exists x (Nx \& !x)$ صادق

أو:

٥. $\forall x (Nx \rightarrow x = I)$ كاذب

٦. $\forall x (Nx \rightarrow \sim !x)$ صادق

فإن التفسير بالحمل الأولي يعني أن لا شيء من الأنواع هو عين مفهوم «الإنسان» و هو كاذب و لكن التفسير
بالحمل الشائع يعني أن لا شيء من الأنواع موصوف أو متصف بمفهوم «الإنسان» و مصادق له و هذا صادق.
و أمّا عكس هذه القضية، أي قولنا «لا شيء من الإنسان بنوع»، صادق بالحمل الأولي و كاذب بالحمل الشائع:

٧. $\forall x (!x \rightarrow \sim x = I)$ صادق

٨. $\forall x (!x \rightarrow \sim Nx)$ صادق

فإن التفسير بالحمل الأولي يعني أن لا أحد من الناس هو عين مفهوم «النوع» و هو صادق و كذلك التفسير
بالحمل الشائع فإنه يعني أن لا شيء من الناس موصوف أو متصف بمفهوم «النوع» و مصادق له و هذا أيضاً
صادق. لكن النظر في صورة القضيةين الأخيرتين يفيدنا أن قضية (٧) ليست بعكس (٥) لأن عكس (٥)
يكون على الصورة التالية:

و علم منه أن الموجبة الجزئية أيضاً لا تنعكس، إذ يصدق «بعض النوع إنسان» و لا يصدق «بعض الإنسان نوع».

و كذا في كل قضية طبيعية مثل قولنا: «لا شيء من الحيوان نجس»^٩.

[دفع دخل]

فإن قلت: الموضوع هو «الإنسان الموجود في الأفراد» و محمول العكس يجب أن يكون عين موضوع الأصل. فحينئذ يصدق «لا شيء من النوع بإنسان موجود في الأفراد».

قلت: لا نسلم وجوب كون محمول العكس عين موضوع الأصل. بل المعتبر مفهومهما مطلقاً. لأن التقييد في أحكام المنطق غير جائز و إلا لانعكس قولنا: «بعض الحيوان ليس بإنسان» إلى قولنا: «بعض الإنسان ليس بحيوان».

[٢] [عدم الإنتاج]

و أيضاً صدق:

«بعض النوع إنسان»

$$9. \quad \forall x (x = A \rightarrow \neg Nx)$$

كاذب

و (٩) كاذب لأنه يعني أن كل ما هو عين مفهوم «الإنسان» فهو ليس بنوع و تعلم أن هذا كاذب لأن مفهوم «الإنسان» عين مفهوم «الإنسان» و هو نوع.

فعلم أن إبطال العكس المستوي ناشئ من خلط الحمل الأولي بالحمل الشائع.

نعم. يبتطل العكس المستوي إن شرحنا في جانب الموضوع الحمل الشائع و في جانب المحمول الحمل الأولي (أو شرطنا في جانب الموضوع الحمل الشائع و في جانب المحمول المفهوم الأنعم من الحمل الأولي و الشائع) و يمكن أن يفسر كلام المصنف على هذا و إن كان بيانه لا يدل عليه دلالة صريحة.

١. لا شيء من الحيوان نجس: ذكر الخوئي هذه القضية أيضاً في صورة موجبة معدولة كما مر في هامش سابق:

و الفرق بين الاعتبارين أنه يصدق بالاعتبار الثاني «كل إنسان فهو غير نوع» و «كل حيوان فهو

غير جنس». (كشف الأسرار، ص ٨٤ من ٧٠٦).

لكن المصنف اعتبر أمثال هذه القضايا من «القضية الطبيعية» و هو من العجائب لأن الملاك في تعيين أصناف القضايا هو عقد الوضع لا عقد الحمل، فإن النظر في عقد الوضع: «كل إنسان» أو «لا شيء من الإنسان» أو «لا شيء من الحيوان» يكفينا لنعلم أنها من القضايا المحصورة لا من القضايا الطبيعية و هاها لا يعتبر النظر في عقد الحمل، أي: «النوع» أو «الجنس» اللذين هما من المعقولات الثابتة المطلقة.

و «لا شيء من الإنسان يصدق»

مع عدم التبريد

[ادخل مغزلاً]

فإن قلنا:

١. المراد بـ «الجزئية» الجزئيات الفردية.

٢. و ما يصدق عليه «الوجود» ليس محزناً للمنفق بل المنفق مع قيد الكمية.

٣. و المنفق مع قيد الجزئية حتمي، يصدق في حيزه المنفق فيدرج في الجزئيات.

٤. فلا يصدق «لا شيء من الإنسان يصدق».

قلت: لا، بل المراد من الجزئيات:

١. اشترط أن يكن الموضوع نوعاً شاملاً.

٢. أو اشترط أن يكون حشاً.

هذا ما استدل به من القصد في إخراج المنفق وإخراجه.

[إصلاح التناقضين بأشراط «تتعلق الموضوع والحصول في المرتبة»]

و يمكن إصلاح ذلك بأن يشترط في انحصورة المستعملة في أحكام العكوس والأقيسة أن لا

يكون عنوان موضوعها محالفاً لمفهوم مجهولها في الكمية والجزئية بأن يكون مثلاً أحدهما كلياً و

الأخر غير كلي، أو مخصصاً و الآخر غير مخصص.

و بهذا يدفع أيضاً ما قيل:

١. إنه يصدق «بعض الإنسان زيد» و لا يصدق «بعض زيد إنسان»؛

١. قيد الجزئية: القيد ص.

٢. هذا مأخوذ من قول الشيخ في الشفاء: «الحكم هو على واحد واحد من الجزئيات الشخصية: أو النوعية الشخصية معاً إن كان المعنى حشياً». (الشفاء. القياس. ص ٢٠).

٣. في: - ق.

٤. الجزئية: + و غيرها ص.

١. وصدق «لا شيء» من زيد بالإنسان - «الكذب طبعه» - مع كذب قولنا «لا شيء» من الإنسان زيد» - أو الله أعلم.

[المبحث الثالث]

[الحقيقية والخارجية والذهنية]

وإذا عرفت ذلك، فاعلم أنه:

١. قد يحكم العقل على أن الموضوع في الخارج وجد له المحمول فيه،
كما يقال: «ذلك ما وجد» في الخارج صادقاً عليه ج. فهو ب في الخارج.

١. هذا أيضاً اختصار الحمل الأولي بالحمل الشائع فإن قولنا «بعض الإنسان زيد» صادق بالحمل الأولي، وكذب بالحمل الشائع:

1. $\exists x (Ax \& x = a)$ صادق

2. $\exists x (Ax \& ax)$ كاذب

فإن التفسير بالحمل الأولي يعني أن بعض الناس هو عين زيد وهو صادق، ولكن التفسير بالحمل الشائع يعني أن بعض الناس موصوف أو متصف بزيد ومصادق له وهذا كاذب. فنبين هذا القول - أي قولنا «لا شيء» من الإنسان زيد» - كاذب بالحمل الأولي، وصادق بالحمل الشائع:

3. $\exists x (Ax \& x = a)$ كاذب

4. $\exists x (Ax \& ax)$ صادق

أو:

5. $\forall x (Ax \rightarrow x = a)$ كاذب

6. $\forall x (Ax \rightarrow ax)$ صادق

فإن التفسير بالحمل الأولي يعني أن لا شيء من الناس هو عين زيد وهو كاذب، ولكن التفسير بالحمل الشائع يعني أن لا شيء من الناس موصوف أو متصف بزيد ومصادق له وهذا صادق.

وحديثنا بالذکر أن مثل هذه القضايا انتهت إلى كشف التمايز بين الحملين عند حلول الدين البرهاني وصرح الدين الدشتكي وولده غياث الدين.

٢. وجد: «و ص، ع، ب».

زيادة حرف الواو هاهنا خطأ صرح به قطب الدين الرازي في كتابين له:

٢. وقد يحكم على أنه [أو وجد] الموضوع [وجد له المحمول]

فيمكن أن يكون ما لو وجد صدق عليه أنه ج. فهو بحيث لو وجد صدق عليه أنه ب. ١

٣. وقد يحكم باعتبار الوجود الذهني:

أي يمكن ما وجد في الذهن صدقاً عليه ج. فهو ما في الذهن. ٢

لنرمز لنقول يمكن ما لو وجد يمكن ج. يجب أن يكون معنى الواو لأنه لو أورد الواو بدلاً للعطف
والعطف. كما أن العطف فلائق سرف الشرط يحتاج إلى الواو. وقلنا «فهو بحيث لو وجد» غير
المشقة. أما المعنى فقدمه لأم الكلام حيث قيل يمكن ما لو وجد وكان. «الواو مع الأسرار في شرح
مطالع الأنوار، ص: ٢٢٦»

و قد وقع في بعض النسخ: يمكن ما لو وجد وكان ج. والواو العاطفة وهو خطأ واضح. لأن
يمكن ج. لازم لوجود الموضوع على ما هنتره به. ولا معنى الواو العاطفة بين اللزوم والمزوم.
على أن ذلك ليس مشابهاً أيضاً على أهل العربية. فإن الواو - سرف بشرط ولا بد له من جواب.
و سواء ليس قولنا: «فهو بحيث» لأنه غير المشقة. بل «كان ج.» و جواب الشرط لا يعطف
عليه (المعجم المفرد المصطلح في شرح الرسالة الشمسية، ص: ٢٥٧)

و يعطف اللفظ الشرطي الموقفي كلام هاهنا في كتابه بالفارسية:

بعضهم من حاشران كنهه في مراد من موضوع. ما يمكن ما لو وجد وكان ج. باشد الواو عطف
في اشراطك أن خبر مزوم حيث باشد. يا أي واو عطف لا معنى أين باشد كي هر ج مزوم
ج است جبري و جبري است. هناك محمول على التقديرين مزوم به است. هناك كنهه (كي)
«فهو لو وجد كان ب.»

بني أكثر مراد أول باشد موجه على كي يمكن ما لو وجد وكان مع وجوده ج فهو بحيث لو وجد
كان ب. موجه ضروري كنه «بعض ما لو وجد وكان مع وجوده ب فهو مزوم لج» منعكس
[اشود] و هیچ غلطی و افتراضی بر آن دلالت نکند. چه شاهدی کی جبری کی مزوم ج است
بیانند. (درة الناجح ص: ٣٦٢).

١. كشف الأسرار، ص ١٢٨ س ١٥. هذه القضية الحقيقية شرطية الطرفین:

$$\forall x [(E!x \rightarrow .Jx) \rightarrow (E!x \rightarrow .Bx)]$$

فعل هذا. يكون القضية الخارجية عطفية الطرفین:

$$\forall x [(E!x \& .Jx) \rightarrow (E!x \& .Bx)]$$

و هذان التفسيران من الحقيقية والحارجية من [بداعات الخوارجي. إلا أن المصنف كما ستري عن قريب. سيأتي
بتفسير جديد لم يسبقه ولم يلحقه أحد.

٢. أثير الدين الأحمري، منتهى الأفكار، ص ١٠٩ س ١٢-١، ص ٢١٨ س ١٨-٢١؛ خلاصة الأفكار، ص
١٧٨ س ١٢-٩؛ تنزيل الأفكار (الطوسي)، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٦١.

هكذا وجد في الشكاف^١

و أما المصنف فلا يراه

١. إن اشترط صدق الطرفين على الموضوع في الخارج فهو الأول.

٢. و إلا فإن اشترط إمكان صدقها عليه في الخارج فهو الثاني.

٣. و إلا فهو الثالث.

و القضية بالاعتبار الأول حقيقت «خارجية» و بالاعتبار الثاني «حقيقية» و بالثالث «ذهبية».

١. الشكاف، التماس، ص ٢٠٢. لكن أبس في الشكاف هذا المفصل الذي في الحق بل هو من مخترعات الإمام الرازي و الأصول الخوئي و الأثير الأعرجي.

٢. بهذا خاط المصنف بين تعريف القضية الحقيقية عما للخوئي و الأثيري فإن التعريف الأول يندرج بشرط من الخوئي، الذي رفضه الأثيري و اشترط إمكان صدق الموضوع في الحقيقة. و كان المصنف لم يعطى للعرق بين التعريفين.

٣. هذا أيضاً خاط المصنف بين تعريف القضية الذهنية لأن التعريف الأول كان معنى «كل ما وجد في ذهن صادقاً عليه ج» فهو «ب» في ذهن «و هو يشمل على اشتراط الوجود الذهني» مزدوج و لكن التعريف الثاني خارج عن كل شرط. (التعريف الأول هو «بشرط شيء» و الثاني «لا بشرط».)

٤. بالاعتبار: باعتبار ق.

٥. بالاعتبار: باعتبار ق.

٦. لم نعلم مقصود المصنف من اشتراط صدق الطرفين أو إمكان صدقها فإنه هل يشترط هما القسيتين الخارجية و الحقيقية؟ أم يشترط هما عقد الوضع و عقد الوضع في تلك القسيتين؟ فإن يسها بون بعيد فإليك تفسيرها في المنطق الريانتي:

فإن اشترطنا نفس القضية حصلنا على هذه الصور:

- | | | |
|----|---|----------|
| 1. | $\forall x (Jx \rightarrow Bx) \& \exists x Jx \& \exists x Bx$ | الخارجية |
| 2. | $\forall x (Jx \rightarrow Bx) \& \exists x Jx \& \exists x Bx$ | الحقيقية |
| 3. | $\forall x (Jx \rightarrow Bx)$ | الذهنية |

و إن اشترطنا عقدي الوضع و الحمل حصلنا على هذه الصور:

- | | | |
|----|---|----------|
| 4. | $\forall x [(Jx \& E(x) \rightarrow Bx) \& E(x)]$ | الخارجية |
| 5. | $\forall x [(Jx \& \exists E(x) \rightarrow Bx) \& \exists E(x)]$ | الحقيقية |
| 6. | $\forall x (Jx \rightarrow Bx)$ | الذهنية |

أو لخسانها على ما يلي:

[النسب بين القضايا الثلاث]

و الأول أخض من الثاني^١ و هو من الثالث إذا كانت موجبة.^٢
و بالعكس إذا كانت سالبة لأن نقيض الأعم أخض من نقيض الأخض.
هذا معنى الموجبة.

[شروط صدق القضايا الثلاث في السالبة]

أما السالبة، فسالبة كل قسم هي رفع موجبه - لتقابل السالبة الموجبة - لا إثبات السلب
فإنه أخض من رفعيا فلا تتباين.

١. فالسالبة الخارجية تصدق:

a. تارة بانتفاء الموضوع، و إن كان المحمول نفسه أو لازماً له، كقولنا: «لا شيء
من الحلاء بعد»^٣

7.	$\forall x (Jxk \rightarrow Bxk)$	الخارجية
8.	$\forall x (\Diamond Jxk \rightarrow \Diamond Bxk)$	الحقيقية
9.	$\forall x (Jx \rightarrow Bx)$	الذهنية

حيث يدل قيد «k» على «الصدق في الخارج».

كل هذا على أن الخارجية مشروطة بـ «صدق الطرفين في الخارج» و أن الحقيقية مشروطة بـ «إمكان
صدق الطرفين في الخارج» و أن الذهنية غير مشروطة بشيء. أما إذا اعتبرنا التعريف الأول الذي نشأ من
مباحث المنطقي و الأخرى بلغنا صوراً أخرى بحثنا عنها في مواضع أخرى لا نرد فيها هاهنا. (انظر كتابنا
منطق خوني ص ١٠٥-١٧ و كتابنا منطق تطبيقي ص ١٦٠-١٦٦، ٢١٩-٢٨٦، ٢٩٠-٣٢٣، ٣٢٩).

١. الأول أخض من الثاني: كون الخارجية أخض من الحقيقية خلاف لمثال يأتي به المستف ص ٤٥٧ و هو
قولنا «كل حيوان لا عتاء» فإن هذا لو صدق خارجياً كما صرح به لصدق حقيقياً أيضاً. لكنه لا يصدق حقيقياً
لأن «بعض الحيوان عتاء» يصدق حقيقياً.

٢. هاتان النسبتان (أي أخضية الخارجية من الحقيقية و أخضية الحقيقية من الذهنية) تناسبان التعريف الثاني
لهذه القضايا الثلاث الذي ورد في بيان حصر هذه القضايا. أما النسب بين هذه القضايا في تعريف الخونجي و
الأخرى مقابلة لهاتين النسبتين بحثنا عنها في غير هذا الموضوع؛ فليراجع.

٣. صدق السالبة الخارجية بانتفاء الموضوع (أو المحمول) يناسب الصورة الأولى لها في المنطق الرياضي التي
اقترحناها للتعريف الأول للخارجية: فعدم الموضوع (أو المحمول) في الخارج يستلزم كذب الموجبة الخارجية و
صدق السالبة الخارجية في تلك الصورة.

- b. و تارة بانتفاء الحكم.
٢. و السالبة الحقيقية تصدق:
- a. بانتفاء الشرائط المذكورة،^١
- b. و بامتناع الطرف.^٢
٣. و كذلك السالبة الذهنية.

[رفض المتأخرين القضية الذهنية مع كثرة استعمالها في العلوم]
و رفض المتأخرون^٣ الذهني، مع أن كثيراً من القضايا المستعملة في العلوم لا تصدق إلا محذا الاعتبار، مثل قولنا:

١. «كل نوع كلي»
 ٢. و «كل جنس عام»
 ٣. و «اجتماع النقيضين ممتنع»
 ٤. و «الممتنع معدوم»
 ٥. و «المعدوم غير محسوس»
- و أمثال هذه.^٤

١. بانتفاء الشرائط المذكورة: أي بانتفاء الموضوع أو بانتفاء الحكم.
٢. الطرف: الموضوع ص. صدق السالبة الحقيقية بامتناع الطرف يناسب الصورة الأولى لها في المنطق الرياضي التي اقترحناها للتعريف الأول للحقيقة؛ فامتناع الموضوع أو المحمول في الخارج يستلزم كذب الموجبة الحقيقية و صدق السالبة الحقيقية في تلك الصورة.
٣. راجع أنير الدين الأخرى منتهى الأفكار، ص ١٠٩ س ١٠-١٢؛ نصير الدين الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٦٥.

٤. هناك فرق ظاهر بين المثاليين الأولين و الثلاثة الأخيرة فإن الموضوع و المحمول في المثاليين الأولين من المعقولات الثانية المنطقية و ليست كذلك في الثلاثة الأخيرة فإنها من المعقولات الثانية الفلسفية عندهم؛ اللهم إلا أن نعتبر الاجتماع (بمعنى العطف المنطقي) و النقيض و الممتنع و المعدوم (و كذلك الممكن و الواجب و الموجود) من المعقولات الثانية المنطقية كما هو الحق عندنا.

و هناك فرق آخر و هو أن المثاليين الأولين مسقوران بالسور الكلي فيها من المحصورات و لكن الثلاثة الأخيرة غير مسقورة فهي إما محملة أو طبيعية: أما المحملة لأننا يمكننا أن نقول مثلاً «كل اجتماع النقيضين ممتنع» و أما الطبيعية فلأن المحمول في القضايا الطبيعية لا بد و أن يكون من المعقولات الثانية المنطقية و على الرأي

[اعتبار القضية الذهنية فقط عند الشيخ والأقدمين]

و لعل اُحَقِّقَ من الأقدمين إنها اعتبروا هذا القسم فقط. وكلام الشيخ في الإشارات يؤكد هذا المعنى، حيث قال:

الإيجاب الجملي هو مثل قولنا: «الإنسان حيوان»؛ ومعناه أن الشيء الذي يفرضه
الذهن إنساناً - كان موجوداً في الأعيان أو لم يكن - فيجب أن يفرضه حيواناً و يحكم
عليه بأنه حيوان. وكذا السلب الجملي وحاله تلك الحال.^٢

فعلّم أن الشيخ إنها اعتبر هذا القسم دون الباقي.

خاتمة

[المهلة في قوة الجزئية]

المهلة في قوة الجزئية الموافقة لما في الكيف، لأنّها:

١. إما أن تصدق كلية أو جزئية؛
٢. لأن الحكم في المهلة على «المتنبيوم من حيث هو»^٣،
٣. و «المتنبيوم من حيث هو» موجود في الجزئيات،
٤. فنصدق حينئذٍ إما كلية أو جزئية،
٥. و على التفسيرين تكون الجزئية صادقة.

الحقّ «المتنبي» و «المدعوم» من هنا القليل، و أنا «غير المحسوس» قيل هو من المعقولات الأولى أو من
الثانية المنطقية أو الفلسفية ففيه بحث.

١. كذلك، كذلك ق.

٢. الإشارات والتنبيهات، النهج الثاني، الإشارة الثانية. العبارة منقولة باختصار و نصّ الشيخ هو هذا:
إشارة إلى السلب والإيجاب.

الإيجاب الجملي مثل قولنا «الإنسان حيوان» ومعناه أن الشيء الذي يفرضه في الذهن إنساناً -
كان موجوداً في الأعيان أو غير موجود - فيجب أن يفرضه حيواناً و نحكم عليه بأنه حيوان من غير
زيادة «سقي» و «في أي حال»، بل على ما يعمّ الموقت والمتنبد ومقابلها. و السلب الجملي هو
مثل قولنا «الإنسان ليس بجسم» وحاله تلك الحال. (الإشارات والتنبيهات، انظر: الطوسي،
شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ١١٥).

٣. كشف الأسرار، ص ٨٥ من ١٥.

[دفع دخل]

قلت: هنا يقتضي أن تكون المهملة في قوة الكنية، لأن موضوع الحكم:

١. إذا كان «المفهوم من حيث هو».

٢. و «المفهوم من حيث هو» موجود في جميع الجزئيات.

٣. فيكون الحكم أيضاً ثابتاً لجميع الجزئيات.

قلت: الحكم في المهملة إنما يكون على المفهوم «في الجملة» - لا بطريق «الدوام» و «اللزوم» حتى يلزمه «في كل صورة» - كقولنا: «الإنسان كاتب بالفعل». و لو لزم ذلك في صورة من الصور فذلك يكون زائداً على حكم المهملة.

[استلزام الجزئية للمهملة]

و قيل: إن الجزئية أيضاً تستلزمها^١.

و ما وجد ذلك في كلام الشيخ.

و يُطْلَق قولنا: «بعض الحيوان غير مشترك فيه»، فإنه لا يصح أن يقال: «الحيوان غير مشترك فيه»^٢، إذ هو^٣ باعتبار معين^٤ و هو الجزئية. و الله أعلم.

١. كشف الأسرار، ص ٨٦ س ٩٠٥.

٢. فيه: + فإنه لا يصح أن يقال الحيوان غير مشترك فيه ق.

٣. أن يقال الحيوان غير مشترك فيه: + أن يقال الحيوان غير مشترك فيه ق.

٤. هو: - پ.

٥. باعتبار معين: للكلي خمسة اعتبارات: مأخوذاً كلياً و جزئياً و عاقماً و معيناً و من حيث هو، كما صرح به الخونجي (انظر كشف الأسرار، ص ٨٦ س ١). فالمصنف يبدو أنه ناظر إلى هذه الخمسة الاعتبارات و مقصوده من «اعتبار معين» هو الاعتبار الثاني أي «المأخوذ جزئياً».

الفصل الرابع

في العدول والتحصيل

[إيجاب القضية و سلبها إثباتاً يعتبر:

١. إثباتات شيء لآخر أو سلبه عنه.
٢. لا يكون الموضوع أو المحمول وجودياً أو عدمياً.

فمحمول القضية:

١. إن كان وجودياً، سُميت القضية «محصلة» و «بسيطة»:
 ٢. و إن كان عدمياً، سُميت «معدولة» و «متفجرة»^١.
- و كل منهما إما موجبة أو^٢ سالبة، فيذه أربع قضايا.

[حاجة الموجبة إلى وجود الموضوع]

و لما كان الإيجاب عبارة عن الحكم بثبوت المحمول للموضوع^٣، و هو وجوده له، فمن المنع أن يُحكم على المعدوم - حال كونه معدوماً - بأن شيئاً موجوداً له، لأن ثبوت الصفة للموصوف فرع ثبوت الموصوف.

١. كشف الأسرار، ص ٨٦ س ١٥-١٤. الظاهر أن «الوجودي» و «العدمي» في تعريف الخونجي و كثير من المتأخرين له المحصلة» و «المعدولة» ناظر بوجود أدوات النفي و عدمها في المحمول، و لا يرتبط باصطلاح «العدم» في مقابل «الملكية» فإن بعض القدماء كالفارابي يبحثون عن ثلاثة قضايا: «المحصلة» و «العدمية» و «المعدولة». لكن المصنف سيخلط الباحثين إذ يقول في بحث سيأتي:

و جوابه: أننا قد بينا أن معنى «المحمول العدمي» هو «شيء سلب عنه الملكية». و هذا المعنى يمكن حمله على شيء آخر.

٢. أو: و إثباتاً.

٣. المحمول للموضوع: الموضوع للمحمول. ص.

فكأن موضوع الإيجاب - سواء كان المحمول وجودياً أو عدمياً - يجب أن يكون موجوداً حال ثبوت المحمول له، إما في العين أو في الذهن.

[عدم حاجة الموجبة «السالبة المحمول» إلى وجود الموضوع]
إلا إذا كانت الموجبة «سالبة المحمول» فأثبتنا في قوة السالبة كما مر.

[عدم حاجة السالبة إلى وجود الموضوع]
وأما السلب فقد يصدق على الموجود، وقد يصدق على المعدوم حال كونه معدوماً، إن لم يكن سلب سلب، فإنه في قوة الإيجاب.

[شك الإمام الرازي في صدق السالبة بانتفاء الموضوع]
قال الإمام في الملخص:

هاهنا شك، وهو أنهم:

١. إن عنوا بذلك أن السلب يصح عن «المعدوم في الخارج و الذهن»، فذلك باطل؛ لأن ما لا يكون في الذهن امتنع الحكم عليه سواء كان بالسلب أو بالإيجاب.
٢. وإن عنوا أن السلب يصح عن «المعدوم في الخارج» إذا كان موجوداً في الذهن، فيينا لا يترق بينه وبين الإيجاب؛ لأن الإيجاب أيضاً يصح على «المعدوم في الخارج» إذا كان موجوداً في الذهن.

و جوابه:

١. أن الإيجاب لا يصح إلا على الموجود بأخذ الوجودين حال وجوده؛
٢. دون السلب فإنه يصح في حال الوجود و في حال العدم. و ذلك:
- a. بالنسبة إلى الوجود الخارجي ظاهر.
- b. و أما بالنسبة إلى الوجود الذهني، فقد يصدق السلب عند انتفاء الوجود الذهني أيضاً، دون الإيجاب،

١. راجع الفصل الثالث «في الخصوص والإجمال و المصير» ص ٢٣٦ في البحث تحت عنوان [سور «كل» ليس» للسالبة الكلية].

٢. عن: على ع.

٣. منطق الملخص، ص ١٣٦.

- i. كقولنا: «ليس المعدوم مطلقاً بمنصور».
- ii. ولا يقال: «لا منصور» بالعدول لما مر من اقتضائه وجود الموضوع.

فظهر الفرق.

[شك الإمام الرازي في كذب الموجبة المعدولة بانتفاء الموضوع]

و قال أيضاً:

الموجبة^١ المعدولة لا توجب وجود الموضوع، لأن عدم «المحمول الوجودي»:

١. إن صدق على الموضوع المعدوم، فذاك؛
٢. وإلا فقد يصدق هو عليه،^٢ ويلزم المحال. و بتقدير تسليمه المطلوب^٣.

و جوابه:

١. منع الحصر لجواز أن لا يصدق عليه عدم المحمول ولا المحمول، بل يصدق سلب المحمول،

١. الموجبة: الموجدية ق.

٢. يصدق هو عليه: أي يصدق المحمول الوجودي على الموضوع المعدوم.

٣. في العبارة المنقولة عن الملخص غموض كبير فأليك بنص كلام الرازي الواضح المبين جئاً:

أما الثانية، و هو أن الإيجاب المعدول لا يصح إلا على موضوع موجود.

ففيها شك، لأننا إذا قلنا «زيد هو غير بصير» فالحمول بالحقيقة هو العدم بخصوص أعني «عدم البصر». لكنه لما لم يمكن الإشارة إلى العدم بخصوص إلا بذكر الإيجاب الذي في مقابلته، لا جرم ذكرنا ذلك الإيجاب لتتمكن بواسطته من الإشارة إلى العدم بخصوص الذي أردنا حمله. و إذن كان المحمول بالحقيقة العدم، فنقول:

العدم لا يقتضي محلاً ثابتاً.

أما أولاً، فلأن ذلك العدم بصير موصوفاً بأنه ثابت لذلك الموضوع الموجود، فلو كان الإثبات يقتضي موصوفاً موجوداً لزم التناقض.

أما ثانياً، فلأن الموضوع المعدوم:

[a] إما أن يصدق عليه عدم المحمولات الوجودية،

[b] أو لا يصدق.

فإن كان الأول لم يكن عدم الصفة مقتضياً وجود الموصوف و هو المطلوب.

و إن كان الثاني وجب أن يصدق عليه وجود تلك المحمولات فيلزم اتصاف المعدوم بالصفة الموجودة و هو محال. و بتقدير تسليمه فهو يتناقض أصل الكلام. (منطلق الملخص، ص

٢. أو نقول: الصادق حينئذ السالبة المدعولة، وهي أعم من الموجبة المحصلة، فلا تستلزمها.

[المدعولة في الحقيقة سالبة]

و قال في شرح الإشارات:

إنَّ العدم لا يمكن حمله على الشيء، لأنَّ ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه، بل يكون هناك سلب الملكة، فتكون القضية سالبة.^١
و جوابه: أنا قد بقنا أنَّ معنى «المحمول العدمي» هو «شيء سلب عنه الملكة». وهذا المعنى يمكن حمله على شيء آخر.

[النسب بين القضايا، باعتبار العدول و التحصيل، و الإيجاب و السلب]

و إذا عرفت ذلك، فنقول:

كلّ قضيتين:

١. توافقتا في العدول و التحصيل و تخالفتا في الكيف تناقضتا لو استجمعنا شرائط

التناقض.^٢

٢. و إن كانتا على العكس:^٣

a. تعاندتا صدقاً [إيجاباً]^٤

b. و كذباً سلباً.^٥ إن اتحد موضوعهما و ناقض محمولهما.

١. الظاهر من هذه العبارة أنَّ القضية العدمية سالبة و لكنَّ كلام الرازي يدلُّ على أنَّ المدعولة سالبة. أمَّا ضمير

كلام الرازي فهو هنا:

و هاهنا بحث لا بدَّ منه و هو أنَّ لقائل أن يقول: المقول من كون الشيء وصفاً لغيره ثبوته للغير

و ثبوته للغير فرع على ثبوته في نفسه، فما لا ثبوت له في ذاته يستحيل أن يكون له ثبوت لغيره.

محمول المدعولة أمر عدمي إذ اللابصرية طبيعة عدمية فيستحيل ثبوته للغير، فالمعدولة لا تكون

موجبة. (شرح الإشارات، ص ١٥٨-١٥٩).

فيعلم أنَّ الرازي لا يفرق بين القضايا العدمية و المدعولية.

٢. أي إذا اختلفتا في الكم و اتحدتا في الوحدات المعتمدة (الثمان أو غيرها).

٣. و إن كانتا على العكس: أي تخالفتا في النوع (العدول و التحصيل) و توافقتا في الكيف (الإيجاب و السلب

٤. تعاندتا صدقاً [إيجاباً]: أي إن كانتا موجبتين كانتا مانعتي الجمع.

٥. تعاندتا كذباً سلباً: أي إن كانتا سالبتين كانتا مانعتي الخلو.

٣. و إن تخالفنا فيها،^١ و الشرط^٢ بحاله،^٣ كانت الموجبة أخض من السالبة.^٤ و ذلك إما مَر من توقُّف الإيجاب على وجود الموضوع دون السلب.

١. فيها: أي في النوع (العدول و التحصيل) و الكيف (الإيجاب و السلب).

٢. الشرط: الشرائط ص.

٣. الشرط بحاله: أي أئخذ الموضوعان و تناقض المحمولان، كما في قولنا: «زيد كاتب» و «زيد ليس بلا كاتب» (أو «زيد لا كاتب» و «زيد ليس بكاتب»).

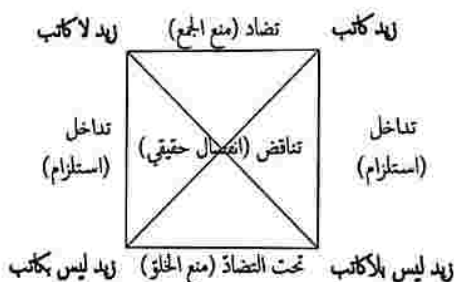
٤. في بيان المصتف غموض، فنذكر مستندها من الخونجي:
إن القضيةين:

١. إن اختلفتا في الكيفية و توافقتا في العدول و التحصيل تناقضتا،

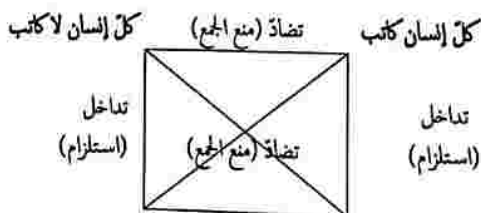
٢. و إن كانتا بالعكس تعاندتا صدقاً حالة الإيجاب و كذباً حالة السلب،

٣. و إن اختلفتا فيها كانت الموجبة أخض من السالبة. (كشف الأسرار، ص ٨٨ س ٤-٦).

و جميع هذه الأحكام تلخص في هذا المربع:



كل هذا إذا كانت القضيةين شخصيتين. أما إذا كانتا كليتين تبدل التناقض بالتضاد و إذا كانا جزئيتين تبدل التناقض بتحت التضاد:



ولا التباس بين أقسام القضايا إلا بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة. والفرق بينهما أن القضية:

٢. وإن تأخرت، كانت سالبة لسلب حرف السلب الربط الذي بعده.

a. النية،

i. كتحصيص لفظ «لا» و «غير» بالعدول

ii. و «ليس» بالسلب.

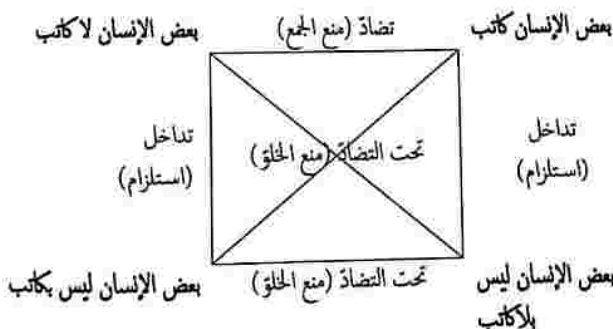


لا شيء من الإنسان
يلاكتب

تحت التضاد (منع الخلق)

لا شيء من الإنسان
يلاكتب

و



١. الموجبة: موجبة ق.

٢. بالعدول: بالإيجاب ص.

[الفرقة بين الموجبة المعدولة و السالبة المحصلة بأنواع الوقت أو باصناف الشائية]
و فرق قوم من الأولين بينهما:

١. بأن الموجبة المعدولة هي التي يكون محمولها عدم أمر - عما من شأنه أن يكون له - وقت الحكم.
٢. و قيل: فيه أو قبله أو بعده.
٣. و قيل: من شأنه أو من شأن نوعه أو جنسه القريب أو البعيد.^١

[بطلان هذه التفاريق عند الشيخ]

و أبطل الشيخ الكل بأن قولنا:

«الجوهر ليس بعرض» أو «لا عرض»

و «كل ما ليس بعرض - أو لا عرض - غني عن الموضوع»

ينتج

«الجوهر غني عن الموضوع».

و لا ينتج إلا و الصغرى موجبة، مع أن العرض ليس من شأن الجوهر و لا من شأن جنسه.^٢

[رأي سراج الدين الأرموي في إيجاب صغرى قياس الشيخ]

و لقاتل أن يقول: لم لا يجوز أن تكون موجبة «سالبة المحمول» لا معدولة؟ فلذلك أنتجت.^٣

[رأي الخونجي في اشتراط تكرر النسبة السلبية في القياس]

و قيل: إن الصغرى السالبة:

١. إننا لم تنتج إذا لم تتكرر النسبة السلبية، كقولنا: «لا شيء من ج ب» و «كل ب آ»؛

٢. أما إذا تكررت - كما إذا قلنا «لا شيء من ج ب» و «كل ما ليس ب فهو آ» فتنتج

بالضرورة.^٤

و هذا قريب مما ذكرنا.

١. المنطقيات للفارابي، ج ١، ص ١٠٣-١٠٤.

٢. الشفاء، العبارة، المقالة الثانية، الفصل الأول، ص ٨١.

٣. الأرموي، مطالع الأنوار، شرح المطالع ص ٢٨٤.

٤. كشف الأسرار، ص ٩٠، س ١٠٠٥.

[اعتراض الخونجي على اشتراط وجود الموضوع في القياسات]
و اعترض قوم على ذلك بأن ذلك يوجب أن لا يكون وجود الموضوع شرطاً في الموجبة لإنتاج قولنا:

«الحلاء ليس بموجود»

و «كل ما ليس بموجود ليس بمحسوس».

فيلزم أن تكون الصغرى موجبة مع عدم الحلاء.^١

و فيه نظر؛ لأن الموضوع لا يشترط وجوده في الخارج، بل يجوز في الذهن كما مر في الذهنية.^٢

خاتمة

[التضاي المعدولة الموضوع]

قد يعتبر العدول في جانب الموضوع مع قلة فائدته و يفرق بين «الموضوع المعدول» و «السلب»:

١. بضم حرف السلب على السور في السلب،

٢. و بالعكس في العدول^٣ كما في الرابطة^٤.

و إن اقترن بالموضوع^٥ لنظرة «ما» أو ما في معناها^٦ جفلة معدولاً^٧.

١. كشف الأسرار، ص ٩٠، س ٤٠١.

٢. راجع بحث [الحقيقة و الخارجية و الذهنية] ص ٢٥١.

٣. العدول: الإيجاب ص.

٤. كشف الأسرار، ص ٩١، س ١٥-١٦.

٥. بالموضوع - العدول ص.

٦. ما في معناها: كالألف و اللام و «الذي». من شرح الفسطاس.

٧. كشف الأسرار، ص ٩١، س ١٥-١٦. هنا كما في «ما ليس بنبي فهو جاد» و «اللاحق جاد» و «الذي

ليس بنبي فهو جاد». من شرح الفسطاس. لكن الخونجي لم يعتبر هذه التضاي «معدولاً» بل اعتبرها «إيجاباً»:

و إذا دخل لنظرة «ما» أو الألف و اللام أو ما في معناها على حرف السلب خصصه

بالإيجاب. كشف الأسرار، ص ٩١، س ١٦-١٧.

و فرق بين معدولة الموضوع و سالبة الموضوع في مباحث عكس التقيض.

[الموضع الطبيعي لأجزاء القضية]

وضع القضية الطبيعي:

١. أن يتقدم الموضوع على المحمول.

٢. و يجاوز السور الموضوع.

٣. و الرابطة:

a. المحمول.

b. و الجهة في الرباعية.

٤. و حرف السلب:

a. المحمول في الثنائية.

b. و الرابطة في الثلاثية.

فإن تغيرت عن هذا الترتيب، يكون على سبيل التوضيح، كما يقال «قام تقوم كلهم».

و مصنفنا أيضاً لا يعتبر هاهنا هذا الفرق لكنه في مباحث العكس يفرق بينها (راجع الفصل الثامن) في العكس المستوي» تحت العنوان [١] «عدم انعكاس السالبة الكلية» - «سالبة الموضوع معدومة المحمول» في الخارجيات و الحقيقات ص ٣١٣ و راجع أيضاً الفصل التاسع «في عكس النقيض» المبحث الثاني «في عكس نقيض النضام» تحت العنوان [قسمة الموجبة الكلية إلى ستة منعكسة و ثلاثة غير منعكسة] ص (٣٢٦).

١. وضع القضية الطبيعي أن «يتقدم الموضوع على المحمول»: هذه الجملة تناقض نفسها لأن محمولها و هو فعل «يتقدم» قد تقدم على موضوعها و هو «الموضوع». بل الأمر في العربية بعكس مدعى هذه الجملة فإن الفعل في هذه اللغة يتقدم بالطبع على الفاعل. و أيضاً هذه الجملة خلاف ما يحمل به صاحب المصنف أرسطو إذ قدم المحمول على الموضوع فقال «A يحمل على B» و «B يحمل على Γ» و «A يحمل على Γ».

٢. الثلاثية: + و الجهة في الرباعية ص.

[عدم اعتبار القضية خامسة بدخول السور]

و لم تجعل القضية باعتبار السور خامسة، كما جعلت باعتبار الجهة رابعة، مع خروجها عنها،^١
للزوم الجهة إياها،^٢ دونه كما في الشخصية و الطبيعية. والله أعلم.^٣

١. مع خروجها عنها: أي مع خروج السور و الجهة عن ماهية القضية.
٢. للزوم الجهة إياها: هذا بيان الفرق بين الجهة و السور؛ فإن الجهة دالة على مادة من وجوب و إمكان و امتناع، و لا قضية إلا و له مادة. لكن السور لا يتصور في بعض القضايا كالشخصية و الطبيعية.
٣. والله أعلم: - ق.

الفصل الخامس

في الجهة

و فيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

في القضية الموجهة

اعلم:

١. أن النسبة التي بين الموضوع و المحمول من الوقوع و اللاوقوع في نفس الأمر تستحق «نسبة مادية».

٢. و ما يعتقد العقل منها عند الحكم «نسبة حكيمية».

و هما قد يتغايران و قد يتحدان.

[المادة و الجهة]

و لا بد:

١. للأولى من كَيْفِيَّة في نفس الأمر^١ من الضرورة و الدوام و اللاضرورة و اللادوام و سُميت «مادة» و «عنصراً».

٢. و للثانية عند العقل و سُميت «جهة» و «نوعاً»^٢.

سواء كانت ملفوظة أو معقولة؛ و لذلك قد تخالف جهة القضية مادتها.

١. في نفس الأمر: اعترض فطرب الدين الرازي على هذا القيد. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٩٦ س ١٦-٧).

٢. كشف الأسرار، ص ٩٣، س ٧-٩.

[المطلقة والموجهة]

و القضية التي فيها الجبهة سميت «موجهة» و «منوطة» و «رباعية»، و مقابلتها «مطلقة».

[أقسام الضرورية]

أما الضرورة - و هي امتناع زوال نسبة المحمول إلى ' الموضوع - فخص:

[الضرورة الأزلية والناثية]

فأ: الضرورة الأزلية: و هي التي تكون ذات الموضوع أزلية، كقولنا: «الله تعالى حي» و «الله تعالى ليس بممكن».

ب: الضرورة الناثية: و هي التي تكون الضرورة ثابتة ما دامت ذات الموضوع موجوداً، و هي:

١. إما مطلقة،
 ٢. أو متينة بنفي «الضرورة» أو «الدوام» الأزليتين.
- و المطلقة أعم من الأزلية و المتينة، و الأولى منها^٢ أعم من الثانية^٣ و هما ثبائتان الأزلية^٤.

[الضرورة المشروطة]

ج: المشروطة: و هي التي تكون الضرورة بحسب الوصف.

و هي ثلاثة أقسام: لأن الوصف:

١. إما أن يكون ما عر به الموضوع،
 ٢. أو لا، مثل قولنا: «كل دهن سيال ما دام حاراً».
- و الأول:

a. [بشرط وصف الموضوع] إما أن يُعتبر للوصف مدخل في ثبوت الضرورة ما دام ثابتاً،

b. [ما دام وصف الموضوع] أو لا يُعتبر، بل يعتبر ثبوت الضرورة ما دام الوصف، سواء

كان للوصف مدخل أو لا.

و يتدرج فيه ثلاثة أقسام:

١. إلى: عن ص.

٢. منها: أي من المتينتين بنفي الضرورة أو الدوام الأزلي.

٣. الثانية: + أو من الثانية ق.

٤. كشف الأسرار، ص ٩٤، م ١٠-١٦.

- i. [الأجل وصف الموضوع] ما يكون لدوام الوصف مدخل في دوام الضرورة كما مر؛
- ii. و ما لا يكون لدوامه مدخل، لكن يكون لثبوته بالفعل مدخل فيها،
كقولنا: «كل كاتب غير أُمِّي بالضرورة ما دام كاتباً»؛
- iii. و ما لا يكون له مدخل أصلاً،
كقولنا: «بعض الأبيض حيوان ما دام أبيض»^١.

[النسب بين أقسام المشروطة]

و الأول^٢ يُباين الأخيرين^٣، و الثاني أخض من الثالث مطلقاً.

[النسب بين الضرورية المطلقة و أقسام المشروطة]

و الضرورة المطلقة أخض من الأول و الثالث مطلقاً و من الثاني من وجه.

[المشروطات الخاصة]

و المشروطة قد تكون مقيدة بنفي الضرورة الأزلية أو النائية أو بنفي الدوام الأزلي أو النائي.

[النسب بين أقسام المشروطة الخاصة]

و الأول أعم من الباقية؛ و الثاني و الثالث من الرابع^٤؛ و بينهما عموم من وجه.

١. للفرق بين الأقسام الثلاثة للمشروطة العامة راجع لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٠٠-٣٠١ و ٥٨٨-٥٩٠. و لتأريخ هذه الأقسام من الخوئي إلى كليني راجع الفصل الثاني عشر من كتابنا منطق خوئي نشر مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.

٢. الأول: و هو ما لا يكون الوصف ما عَبر به الموضوع. من شرح القسطاس. فإذاً هذا القسم الأول هو الذي رقبناه بـ (٢) في المتن أي «ما دام الوصف الأجنبي» الذي لم يمتح بها المناطقة بعد المصنف.

٣. الأخيرين: أي الذي اعتبر لدوام الوصف مدخل في ثبوت الضرورة و الذي ما اعتبر. من شرح القسطاس. فإذاً هذان القسمان الأخيرين هما الذان رقبناهما بـ (a) و (b) في المتن، الذين اشتبرا بالمشروطة «بشرط الوصف» و «ما دام الوصف».

٤. كشف الأسرار، ص ٩٥ س ١٤-١٦.

٥. بينهما: أي بين القسم الثاني و القسم الثالث.

[المشروطة بشرط القضية]

و قد توجد مشروطة شرطها غير الوصف، مثل قولنا: «النهار موجود ما دامت الشمس ملالعة»
و «العناصر موجودة ما دامت السماوات».

[الضرورة الوقتية و أقسامها الأربعة]

د: الضرورة بحسب الوقت:

١. معيّنًا

٢. أو غير معيّن.

و هو:

٣. إمّا من أوقات الذات

٤. أو أوقات الوصف.^١

كقولنا: «كلّ متغذّ زائد في مقداره» وقت الاستغناء عن البذل^٢ «لا دائماً».

و كقولنا: «كلّ نام طالب للغذاء» وقتاً ما «لا دائماً».

فهي أربعة أقسام.

و الوقتية إمّا تتحقّق فيما له لازم ضروري يؤدي إليها البتّة ك«الحركة» للقمر المؤدّية إلى

«الانخساف» و «الحرارة الغريزية» المفّضية إلى «النفس».^٣

و هي: إمّا مطلقة أو مقيدة:

بنفي الضرورة الأزلية، أو الذاتية، أو الوصفية،

أو بنفي الدوام الأزلي، أو النائي، أو الوصفي.

فهذه ثمانية و عشرون قسمًا.^٤

١. كشف الأسرار، ص ٩٥ س ١٨ - ص ٩٦ س ٢.

٢. وقت الاستغناء عن البذل: قال في شرح القسطاس: «هو وقت زيادة الغذاء على المتحلّل». و قال قطب الدين الرازي في شرح المطالع: «كلّ متغذّ نام في وقت زيادة الغذاء على بدل ما يتحلّل». (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٠٣).

٣. النفس: النفس ص، ع.

٤. كشف الأسرار، ص ٩٦ س ١.

[الضرورة بشرط المحمول]

هـ: الضرورة بشرط المحمول: وهي ضرورة لاحقة و غيرها سابقة، و لا فائدة فيها لضرورة نسبة كل محمول بشرط وجودها.

و الحصر في هذه الأقسام ظاهر إذا جعلنا المشروطة الأخيرة قسماً آخر، و ذكر الشيخ:

١. في الإشارات: إن الضرورة المطلقة هي الأزلية؛

٢. و في غيرها إنما الذاتية،^٦

إذ في كل منها إطلاق بوجه.

و لا تجوز هذه التسمية لغيرها من الضروريات، لاشتغالها على قيود زائدة.

[أقسام النائمة]

و أما الدوام فتلاثة:

أ: الأزلي: إما مطلقاً أو مقيداً بنفي الضرورة الأزلية.

ب: الباقي: إما مطلقاً أو مقيداً بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي.

ج: الوصفي: إما مطلقاً أو مقيداً بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي أو الباقي.^٦

[معاني الإمكان]

و أما اللا ضرورة، فهو الإمكان و هو سبعة:

١. لا: - ق.

٢. نسبة: - ق.

٣. المشروطة الأخيرة: أي المشروطة بشرط الحكم؛ فإنه قال في شرح القسطاس «المشروطة التي شرطها غير وصف الموضوع».

٤. الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ١٤٥.

٥. الشفاء، القياس، ص ٣٢-٣٣؛ البرهان، ص ١٢٢.

٦. كشف الأسرار، ص ٩٧ س ١-٧.

فأ: الإمكان العامي: وهو «سلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم» أو ما يلازمه،
و هو «سلب الامتناع عن الجانب الموافق»، لأن الجمهور أرادوا بـ«الممكن» «ما ليس بممتنع»، و
هذا الإمكان هو المستعمل عند الجمهور.
ب: الإمكان الخاصي: وهو «سلبها عن الطرفين» جميعاً، وهو المستعمل عند الحكماء.
ج: الإمكان الأخص: وهو «سلب الضرورة المطلقة و الوصفية و الوقعية عن الطرفين»
جميعاً.

و الأول أتم من الثاني و هو من الثالث.
د: الإمكان الاستقبالي: و هو «إمكان الشيء بالنسبة إلى المستقبل».

[معنى الإمكان الاستقبالي]

قال الشيخ في الشفاء:

الممكن الاستقبالي هو الذي حكمه عند ما يتكلم به المتكلم معدوم، لكنه في الاستقبال
يكون ممكن الوجود أو العدم في أي وقت فرض.^١
و التحقيق فيه أنهم لما رأوا أن بعض المحمولات قد يمتنع ثبوتها أو انتفاؤها في الحال - إما لفوات
شرط أو لوجود مانع - و يزول ذلك الامتناع في المستقبل فسقوا ذلك بـ«الإمكان الاستقبالي»،
كـ«ولد الرضيع» إذ يمتنع تولده في الحال، و كـ«إبصار الجرو الذي لم يفتح»، إذ قد يمتنع ذلك عند
عدم التفتيح.^٢

و^٣ إنما اعتبروا هذا الإمكان لأن الممكن في الحال لا يتجرد عن أحد الطرفين و تعيين أحدهما
دون الآخر لا يخلو عن ضرورة ما، و الباقي على الإمكان الصرف لا يكون إلا بالنسبة إلى
الاستقبال، فإنه لا يعرف في أي زمان فرض أنه موجود فيه أو معدوم.

[قراءة الإمكان الاستقبالي من الإمكان الذهني]

و هنا المعنى قريب من «الاحتمال»، أي تردد الذهن، المسمى بـ«الإمكان الذهني».

١. نقل بمضمون و عبارته الشيخ في هذه:

و هو الذي حكمه عند ما يتكلم به المتكلم معدوم، لكنه في المستقبل غير ضروري الوجود أو [غير
ضروري] غير الوجود في أي زمان فرض. (الشفاء، العبارة، ص ١١٧).

٢. التفتيح: التفتيح ب.

٣. و: + قيل ع.

و كلام الشيخ في الشفاء يؤكد هذا المعنى حيث قال: «و يشبه أن يكون المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل و يكون في الوقت معدوماً». هذا لفظ الشيخ^١.

[معنى الإمكان الاستقبالي]

و يفهم مما ذكرنا أنهم إننا اعتبروا الإمكان الأخض، لنألا يكون شيء من الضرورات.^٢
و قال الإمام في الملخص:

لو شرط العدم في الحال لإمكان الوجود في الاستقبال، فقد شرط العدم و الوجود في الحال، لأن الوجود كما يكون ممكناً في الاستقبال يكون العدم أيضاً كذلك.^٣
و فيه نظر؛ إذ العدم في الاستقبال ممكن، لكن لا نسلم أنه ممكن بالإمكان الاستقبالي؛ فإنا هذا الإمكان إننا يكون بالنسبة إلى طرف واحد كما علم من كلامهم.

١. لفظ الشيخ يختلف عما نقله المصنف كثيراً؛

و يشبه أن يكون «المحتمل» إننا يعني به ما هو عندنا كذلك و «الممكن» ما هو في نفس الأمر كذلك.

و يشبه أن يعني به معنى آخر و هو أن «المحتمل» ما يعتبر فيه حال المستقبل و يكون في الوقت معدوماً. (الشفاء، العبارة، ص ١١٤).

فترى أن صدر العبارة الذي يناسب الإمكان الذهني قد حذف في نقل المصنف و أن ذيل العبارة الذي لا يناسب ذلك قد ذكر بدلاً.

٢. لنألا يكون شيء من الضرورات: أي لنألا يوجد شيء من الضرورات: أي لينتهي جميع الضرورات. قال في شرح القسطاس: ليكون جميع الضرورات منتفياً.

٣. ما وجدنا هذه العبارة في منطق الملخص إلا العبارة التالية التي نسبها إلى الشيخ:
و اعلم أن القائلين بالإمكان الاستقبالي اختلفوا في أنه هل من شرط كونه ممكن الوجود في الاستقبال أن لا يكون موجوداً في الحال أم لا؟

و إياه الشيخ، لأنه لو اعتبر في ممكن الوجود أن لا يكون موجوداً في الحال لاعتبر في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً في الحال. لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم، لأن الكلام في الإمكان الخاص. فلما اعتبر في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً وجب أن يعتبر في ممكن الوجود أن لا يكون معدوماً. و ما لا يكون معدوماً كان موجوداً في الحال. فإذا اعتبر في ممكن الوجود أن يكون موجوداً في الحال و قد كانوا شرطوا أن لا يكون موجوداً في الحال. هذا خلف. (منطق الملخص: ص ١٥٦).

[الإمكان الحيني والوقتي والانتشاري]

هـ: الإمكان الحيني، وهو سلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف.

و: الإمكان الوقتي، وهو سلب الضرورة الوقتية عن الجانب المخالف.

ز: الإمكان الانتشاري، وهو سلب الضرورة بحسب جميع الأوقات عن الجانب المخالف.

[الإمكان بمعنى القوة]

و لنفث «الإمكان» قد يطلق على معنى آخر يسمى «قوة»، وهي تنقسم إلى فاعلية و إلى استعدادية.

أما الأولى، فهي ما في الفاعل من التمكن الذي يفيد حصول أحد المتقابلين فقط، كما يقال على الذي يمشي: «إنه يقوى و يمكن على المشي».

و أما الثانية، فهي التي تقبل المتقابلين و تحتاج في خروجها إلى الفعل بالأولى. و شرطها عدم حصول ما هو بالقوة، كما يقال على الذي يمكن على المشي و لا يمشي: «إن مشيه بالقوة». فهذه القوة قسمة للفعل.

[الفرق بين القوة و الإمكان الخاص]

و الفرق بين هذه القوة^١ و الإمكان بالمعنى المذكور أولاً أنهما:

١. أخص منه،
٢. و لا يكون طرفها^٢ الآخر كذلك، بخلاف الإمكان فإنه يكون طرفه الآخر أيضاً ممكناً،
٣. و هي^٤ تنفي دون الإمكان.

[نفي بعضهم الإمكان]

و قد نفى بعضهم الإمكان بأنه إن صدق على الواجب كان الواجب ممكن العدم، و إلا لكان ممتنعاً و جوابه:

١. أنه لا يلزم من صدق الإمكان العام إمكان العدم إن عني به «الإمكان العام»،

١. بين هذه القوة: بينها و بين ص.

٢. أنهما: إن كلا منهما ص.

٣. طرفها: طرفه ص.

٤. هي: كلا منهما ص.

٢. و إن عني به «الإمكان الخاص»، فلا يلزم من عدم صدقه الامتناع.

[فني بعضهم الإمكان الخاص]

و نفي آخر الإمكان الخاص:

١. بأن الشيء إن كان موجوداً امتنع عدمه، و إن كان معدوماً امتنع وجوده.

٢. و بأن علة وجوده إن كانت متحققّة امتنع عدمه، و ألا امتنع وجوده.

و جوابه: أن الضرورة بشرط الوجود أو العدم هي الضرورة بشرط المحمول، و هي و^١ الضرورة بالغير لا تنافي الإمكان بحسب الذات.

[اللا دوام]

و أما اللا دوام، فهو لا دوام الحكم. و قد مرّ في المقتيدات.

المبحث الثاني

في القضية المطلقة

و يُعني^٢ بها ما يفهم^٣ من^٤ القضية المجردة عن جميع القيود.

و هو الذي تكون نسبة المحمول إلى الموضوع «بالفعل» لأن قولنا «كل ج ب» لا يفهم منه عرفاً إلا «ثبوت الباء للجم بالفعل». أما أنه دائم أو غير دائم، ممكن أو غيره، فإنما يفهم بقيد آخر:^٥

١. إما بزيادة على الفعل ك«الضرورة» و «الدوام» و غير ذلك،

٢. أو بتقصان عنه ك«الإمكان».

فهي^٦ أعمّ الفعليات.

١. و: - ص.

٢. يعني: نفني ب.

٣. يفهم: نفهم ب.

٤. من: عن ق، ب.

٥. فإنما: فإن ما ب.

٦. آخر: زائد ص.

٧. فهي: أي المطلقة.

فإن قلت: المطلقة مقابلة للموتجئة، فكيف تكون أغم منها؟
قلت: التقابل بعدم اعتبار الجهة، لا بالذات.

[أقسام المطلقة]

و ما هو بالفعل:

١. قد يكون مجزئاً و هو المطلقة العامة،
 ٢. و قد يكون مقيّداً:
 - a. إما بنفي الدوام و سميّت «وجودية لا دائمة»،
 - b. أو بنفي الضرورة و سميّت «وجودية لاضروية»^١.
- و محذا القدر من معرفة الجهة و الإطلاق يمكنك تركيب الجهة كيف شئت.

تنبيه

هاهنا أبحاث لا بدّ من معرفتها:

[تقسم الضرورة الذاتية إلى «لأجل الذات» و «ما دام الذات»]

فأ: الضرورة الذاتية:

١. قد تعتبر بحيث يكون منشأها «الذات من حيث هي»، كقولنا: «الله تعالى موجود بالضرورة» و «ليس بممكن بالضرورة» و «الإنسان حيوان بالضرورة» و «ليس بجياد بالضرورة»!

٢. و قد تعتبر بحيث تكون «دائمة بدوام الذات»، سواء كان منشأها الذات أو لحوق أمر آخر. كقولنا: «بالضرورة كل كاتب بالفعل غير أقي» و «بالضرورة لا شيء من الكتاب بأقي»^١ فإن ذلك ليس لذات الكاتب بل للحقوق الكتابة.^٢

[تقسم الإمكان العام إلى «لأجل الذات» و «حين الذات»]

و لما كان الإمكان «سلب الضرورة» و «الضرورة» انقسمت على قسمين، فيصير الإمكان أيضاً على قسمين، كل منهما في مقابلة قسم من الضرورة.^٣

[النسبة بين الضروريين و بين الإمكانين]

و القسم الأول من الضرورة أخص من الثاني، فيكون الإمكان الذي في مقابلة القسم الثاني أخص من الإمكان المقابل للقسم الأول.

١. هاتان القضيتان كاذبتان لأن كل كاتب كان أقياً في طفولته فلا يمكن أن نأخذ القضيتين دائمتين فضلاً عن ضرورييتين. نعم هما مشروطتان عامتان كما مثل المصنف بإحداها في أقسام المشروطة العامة و كما مثل بعكس إحداها للمشروطة نصير الدين الطوسي في أساس الاقتباس ص ١٧٢ و ص ٢٣٠ و قطب الدين الرازي في لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٠٥ س ٨.

لكن لنا أن نأتي بأمثلة للمشروطة تصدق بالضرورة الذاتية ما دام الذات و لا لأجل الذات و هو إما يكون إذا كان وصف الموضوع دائماً كما في قولنا «كل إصفهاني إيراني بالضرورة ما دام موجوداً»، أي «كل متولد بإصفهان متولد بإيران» و هذان الوصفان لا يمكن أن يتغيرا.

٢. الفرق بين القسمين يظهر في البيان الصوري لها:

١. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \Box \forall t (E!xt \rightarrow Bxt))$ الضرورية لأجل الذات
٢. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \forall t \Box (E!xt \rightarrow Bxt))$ الضرورية لأجل الذات
٣. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \forall t (E!xt \rightarrow \Box Bxt))$ الضرورية مادام الذات

٣. يمكننا أن نبين القسمين في البيان الصوري كما للضروريين:

١. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \Diamond \exists t (E!xt \& Bxt))$ الإمكان الوقوعي
٢. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \exists t \Diamond (E!xt \& Bxt))$ الإمكان الوقوعي
٣. $\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \exists t (E!xt \& \Diamond Bxt))$ الإمكان حين الذات

و المثال الذي يصدق بالإمكان الوقوعي و يكذب بالإمكان حين الذات هو هذا: «كل إيراني عراقي بالإمكان» بمعنى «كل متولد بإيران أمكنه أن يولد بالعراق».

و العام قد يصدق مع تقيض الخاص؛ فالإمكان المقابل للقسم الأول قد يصدق مع القسم الثاني من الضرورة.

[أولوية القسم الثاني من الضرورة والإمكان]

فلو اعتبرنا في الضرورة الثانية القسم الأول، بطل استدلالنا بـ «الإمكان» على «أن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال»؛ فإن كون الإنسان الكاتب مثلاً أمياً نظراً إلى ذاته أمر ممكن، مع أنه لو وقع يلزم المحال.

أما إذا اعتبرنا القسم الثاني فيصح ذلك الاستدلال، لأنه إذا لم تكن ضرورة أصلاً لا بحسب النيات ولا بغيرها، فلا يلزم من الوقوع محال.^١

و هذا الإمكان يستق بـ «الإمكان الوقوعي»،^٢ و الأول بـ «الإمكان [الناقي]». فالأولى أن يُختار القسم الثاني من الضرورة.^٣

١. في المثال مناقشة كما ذكرنا لأن الكاتب أمي في طفولته فلا يلزم من وقوع أميته محال. بل المثال المناسب كون الإيراني عراقياً أو الإصفهاني تبريزياً. نعم، إن فسرنا «الأمي» لا بـ «من لم يتعلم الكتابة بعد» بل بـ «من لم يتعلم ولن يتعلم الكتابة» كان أمراً دائماً وكفى في الإمكان الوقوعي.

٢. ما وجدنا اصطلاح «الإمكان الوقوعي» في آثار المناطق قبل المصنف و الظاهر أنه أول من جعل هذا الاصطلاح. و أول من اقتبسه، في من وجدنا، هو الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات:

«الإمكان الناقى» هو ما لا يكون طرفه المخالف واجباً بالنيات، وإن كان واجباً بالغير.

«الإمكان الاستعدادي» و يستق «الإمكان الوقوعي» أيضاً و هو ما لا يكون طرفه المخالف واجباً، لا بالنيات و لا بالغير، و لو فرض وقوع الطرف الموافق لا يلزم المحال بوجه. و الأول أم من الثاني مطلقاً. (الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ١٦).

٣. يبدو لنا أن الإمكان الوقوعي هو في مقابلة القسم الأول من الضرورة الثانية؛ لكن المصنف يرى خلاف ما نراه.

[الضرورة المشروطة والإمكان الحيني]

وكذا حكم المشروطة إذا اعتبر مدخل دوام الوصف في الضرورة، فإن الممكنة المتقابلة لها لا تقتضي جواز وقوع الممكن، فإنه يصدق حينئذٍ «بعض الكائنات أئمتي بالإمكان الحيني» - لكنذب قولنا: «لا شيء من الكائنات أئمتي» - هذا الاعتبار مع امتناع الوقوع.

[ثبته في أخذ الوقت في الضروريات السالبة]

[١] [أزلية الموضوع في الضرورة الأزلية و دوام الضرورة في الضرورة النائية]

ب: ما قالوا على الإطلاق:

١. إن الضرورة الأزلية ما تكون الذات أزلية،^١
٢. و النائية ما تكون ثابتة ما دامت الذات موجودة.^٢
- فيه نظر؛ فإن ذلك في الموجبة صحيح. و أمّا في السالبة:

١. يصدق حينئذٍ: حينئذٍ يصدق ب.

٢. بعض: - ب.

٣. «الإمكان الحيني» مأخوذ من «الحينية الممكنة» في اصطلاح الخوئي و هو نقيض «المشروطة العامة». راجع كشف الأسرار ص ١٠٨ س ١ و ص ١٢٥ س ١٦-١٧.

٤. الكائنات: كائن ب.

٥. منطلق المخلص، ص ١٥١: ذات الموضوع إن كانت أزلية كان المحمول أيضاً أزلياً، كقولنا «الله عالم».

٦. النائية ما تكون ثابتة ما دامت الذات موجودة: هذه العبارة تفسر بوجوب:

١. الضرورة النائية ما تكون [الذات] ثابتة ما دامت الذات موجودة

٢. الضرورة النائية ما تكون [الضرورة] ثابتة ما دامت الذات موجودة

التفسير الأول يوافق العبارة السابقة: «الضرورة الأزلية ما تكون الذات أزلية» لكنه يدمي لا يليق بأحد إظهاره لأن كل ذات ثابتة ما دامت الذات موجودة، سواء كانت هناك ضرورة أم لا، وكانت الضرورة أزلية أم ذاتية أم غيرها. أمّا التفسير الثاني يوافق العبارات اللاحقة. و أقرب كلام إلى عبارة المصنف في المتن وجدناه في مطالع الأنوار للأرموي:

الضرورة النائية أي الحاصلة ما دامت ذات الموضوع موجودة. (مطالع الأنوار، في لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٤٠).

١. فلو شرط في الأزلية «أزلية الذات»، لفا كانت الممكنة مقابلة لها، لجواز كذبها معاً إذا كان الموضوع معدوماً، كقولنا: «لا شيء من شريك البارئ بوجود بالضرورة الأزلية» و«بعض شريك البارئ موجود بالإمكان».

٢. وكذا لو اعتبر في السالبة النائية «ضرورة السلب ما دامت الذات»؛^١ فإن ذلك يوجب اعتبار وجود الموضوع في السالبة^٢ وذلك ينافي مذهبهم. وأيضاً لا تقابلها الممكنة في المعلوم.
وكنا حكم الباتمة.

[٢] اللوام الوصفي للموضوع في الضرورة المشروطة والعرفية العامة

ج: السالبة المشروطة:

١. إن اشترط فينا «ضرورة السلب ما دام ذات^٣ الموضوع موصوفاً بالوصف» فقد شرط حال السلب «اتصاف الموضوع بالصفة» واتصافه لا يمكن إلا عند وجوده. فيلزم اشتراط وجود الموضوع في السالبة حالة السلب.
٢. وإن لم يشترط فلا تكون السالبة مشروطة.
وكنا حكم العرفية.

[٣] اللوام الوقي للموضوع في الضرورة الوقتية

وكون الوقت^٤ من أوقات الذات أو الوصف في الموجبة صحيح. فأنما في السالبة فيلزم اشتراط وجود الموضوع في السالبة، ويلزم ما ذكرنا.
وهذه الشبهة إنما ترد على الاعتبار الخارجي والحققي. والله أعلم.

[المبحث الثالث]

١. هذه العبارة توافق التفسير الثاني في الجامش السابق.

٢. فإن ذلك يوجب اعتبار وجود الموضوع في السالبة: لأن «ضرورة السلب ما دامت الذات» في قوة موجبة كلية زمانية: «في كل زمان وجود الذات، الذات ليست بالمحمول بالضرورة» أو في قوة شرطية متصلة موجبة كلية «كلما كانت الذات موجودة فهي ليست بالمحمول بالضرورة».

٣. ذات - ص. ٤٠.

٤. الوقت: الوقتية ص.

فما اعتبروا من القضايا في العكوس و التناقض و القياس و غيرها

[الموجّهات المعتبرة]

و هي ثلاث عشرة قضية:^١

[البسائط الست]

س١ منها بسيطة، و هي التي تكون فيها نسبة واحدة، إمّا إيجابية أو سلبية.

فأ: الضرورية المطلقة: المحكوم فيها بضرورة نسبة المحمول إلى الموضوع ما دامت الذات.

ب: المشروطة العامة: المحكوم فيها بضرورة نسبة المحمول «بشرط وصف الموضوع».^٢

ج: الدائمة: المحكوم فيها بثبوت نسبة المحمول إلى الموضوع ما دامت الذات.

د: العرفية العامة: المحكوم فيها بثبوت النسبة ما دام وصف الموضوع.

هـ: المطلقة العامة: المحكوم فيها بالنسبة الفعلية.

و: الممكنة العامة: المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرف المخالف للحكم.

[المركبات السبع]

و سبع منها مركبة، و هي التي فيها النسبتان معاً.

فأ: المشروطة الخاصة: المحكوم فيها بضرورة نسبة المحمول إلى الموضوع ما دام الوصف،^٣ «لا

دائماً» بحسب الذات.

١. أوّل من اعتبر الموجّهات الثلاث عشرة هو فخر الدين الرازي. راجع منطق الملخص ص ٢٧٢ و صص ١٦٩-١٧٠ حيث اعتبر فيها خمس عشرة قضية تلك الثلاث عشرة مع الممكنتين بالإمكان الأخرى وبالإمكان الاستقبالي. لكنه ترك الأخيرين في مباحث العكوس و الأقيسة في صص ١٨١-١٨٢ و ١٩٧-١٩٩ و (٢٨٠-٣١٢).

٢. بشرط وصف الموضوع: هذا التقيد يدلّ على أنّ المشتق اعتبر المعنى الثاني من معاني «المشروطة» المذكورة في أقسام المشروطة. لكنه سينسب هذا في تعريف «المشروطة الخاصة» حيث يذكر قيد «ما دام الوصف» بدلاً من «بشرط الوصف».

٣. ما دام الوصف: هذا التقيد في المشروطة الخاصة لا بدّ وأن يؤخذ بمعنى «بشرط الوصف» وإلا كان مختلفاً لما جاء في المشروطة العامة من قيد «بشرط وصف الموضوع».

ب: العرفية الخاصة: المحكوم فيها بدوام نسبة المحمول إلى الموضوع ما دام الوصف، «لا دائماً» بحسب الذات.

ج: الوقتية: المحكوم فيها بضرورة نسبة المحمول إلى الموضوع في وقت معين، «لا دائماً» بحسب الذات.

د: المنتشرة: المحكوم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين، «لا دائماً».

هـ: الوجودية اللادائمة: المحكوم فيها بالنسبة الفعلية، «لا دائماً».

و: الوجودية اللاضرورية: المحكوم فيها بالنسبة الفعلية، «لا بالضرورة».

ز: الممكنة الخاصة: المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرفين.

و المراد بـ«اللاادوام» المطلقة العامة و بـ«اللاضرورة» الممكنة العامة.

[نسبة الموجحات الثلاث عشرة بعضها إلى بعض]

و لا يخفى على المحصل نسبة بعضها إلى بعض^١ بـ«العموم» و «الخصوص» و «المباينة» بعد الإحاطة بمعانيها.

و قد يرد في العكس و التناقض و نتائج الأقيسة قضايا خارجة عن الثلاث عشرة تعرف في مواضعها، إن شاء الله تعالى.

[المبحث الرابع]

[جهة الحمل و جهة السور]

الجهة:

١. كما تكون [جهة] للحمل، أي كيفية نسبة المحمول إلى الموضوع، كما مر،
٢. فقد تكون جهة للسور، أي كيفية العموم و الخصوص، كما إذا قلنا: «يمكن أن يكون كل الناس كاتباً»؛ معناه «أن كل واحد واحد من الناس كافتهم يمكن أن يكون كاتباً»^٢.

١. بعض: البعض ص.

٢. عبارة المصنف هاهنا أقرب إلى جهة الحمل منها إلى جهة السور؛ أما مأخذ هذه العبارة في كلمات الشيخ أقرب إلى جهة السور:

و صار الممكن هو أن «كون كل واحد واحد من الناس كافتهم كاتباً» يمكن. (الشفاء، العبارة ص ١١٥).

و الفرق بينها وبين «الجهة بحسب الحمل» أن «ثبوت المحمول للموضوع» و «سلبه عنه» مغاير لـ «عموم أفراد الموضوع» و «خصوصها»؛ فكيفية أحدهما مغايرة لكيفية الآخر.

[تفرقة الشيخ بين اعتباري إمكان السور وإمكان الحمل]

و فرق الشيخ في الشفاء:

بأن الثاني لا يُشكَّ فيه جمهورُ الناس، فإنَّ كلَّ واحدٍ يعلم أنَّه يجوز أن يكون كاتباً. والأول قد يُشكَّ فيه؛ فإنَّ من الناس من يقول: «من المحال أن يتحقَّق أن لا يوجد واحد من الناس إلَّا وأن يكون كاتباً». و أمَّا الجزئتان فتتساويان^١ في الظهور و الخفاء. و لكنَّه قد يُعلم - مع ذلك - التفاضُّل بينها في المفهوم كما في الكلية^٢. و كذا حكم السالبة^٣.

[تفسير الخوئي لجهة السور بالعموم المجموعي]

و من الناس من زعم^٤ أنَّ مراده بـ «العموم» «الكلُّ من حيث هو كلٌّ»^٥ و تُثقلُ بأنَّه يصدق قولنا: «كلُّ من في البلد يُشبعه هذا الرغيف» بحسب الحمل و لا يصدق بحسب السور، لأنَّ مجموع الناس لا يشبعه^٦ هذا الرغيف^٧.

١. واحد: احد ص. قال في شرح القسطاس: «كلُّ واحد فُرض يُعلم أنَّه يجوز أن يكون كاتباً».

٢. فتتساويان: فتتساويان ق، پ.

٣. الشفاء، العبارة، ص ١١٥.

٤. الشفاء، العبارة، ص ١١٥-١١٦.

٥. من زعم: الزاعم هو الخوئي ثم الأرموي.

٦. كل: الكل ق، ص، پ.

٧. يشبعه: يشبعهم ص.

٨. كشف الأسرار، ص ١١٠ س ١٠-١٢؛ مطالع الأنوار، (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٢٣

س ٣-٢).

و ذلك خطأ، و إلا فيكون حكم الجزئي أيضاً كذلك،^١ حينئذ لا تكون الجزئيتان متساويتين مع أن هذا القائل صرح بذلك^٢ كما صرح الشيخ^٣.

[الموضع الطبيعي للجهتين]

و موضع^٤ جهة السور الطبيعي أن تقرن بالسور، و موضع^٥ جهة الحمل الطبيعي أن تقرن بالراطة. فلو عُبِّرَ عن ذلك لكان على سبيل التوسع^٦.

[المبحث الخامس]

[الضرورة و الإمكان الذهنيان]

الضرورة و الإمكان كما تكون بحسب نفس الأمر^٧ كما عرف، فقد تكونان بحسب الذهن و تسمى «ضرورة ذهنية» و «إمكاناً ذهنياً»، و هو تردد الذهن المستقى بـ«الاحتمال».

١. فيكون حكم الجزئي أيضاً كذلك: قال في شرح الفسطاس:

و ضعف هذا الكلام واضح لأن المراد لو كان ما ذكره، لكان حكم الجزئيتين أيضاً كذلك فجاز أن لا تصدق الجزئية التي جهتها بحسب السور و تصدق الجزئية التي جهتها بحسب الحمل؛ لأن بعض من في البلد - كآه رجل - لا يشبعه هذا الرغيف، فلا يصدق حينئذ: «بعض من في البلد يشبعه هذا الرغيف» بحسب السور و يصدق بحسب الحمل «بعض من في البلد يشبعه هذا الرغيف». فلا تكون الجزئيتان متساويتين.

و في هذا البيان مغالطة واضحة لأن صدق السالبة الجزئية «بعض من في البلد لا يشبعه هذا الرغيف» بحسب السور لا يستلزم صدق الموجبة الجزئية «بعض من في البلد يشبعه هذا الرغيف» بحسب السور.

٢. كشف الأسرار، ص ١١٠ س ١٢ - ص ١١١.

٣. الشفاء، العبارة، ص ١١٥.

٤. موضع: موضوع پ.

٥. موضع: موضوع پ.

٦. انظر: الشفاء، العبارة؛

فإن قرن بالسور و لم يزد به إزالة عن الموضع الطبيعي على سبيل التوسع، بل أريد به الدلالة على أن موضعها الطبيعي مجاورة السور، لم يكن جهة للربط بل جهة للتعميم و التخصيص. (الشفاء، العبارة، ص ١١٥).

٧. نفس الأمر: الامر نفسه ص، ع.

١. و الضرورة الذهنية أخض من الخارجية، لأن كل ما جزم ذهن بنسبة محمولها إلى موضوعها بمجرد تصور طرفيها كان في نفس الأمر كذلك. و إلا ارتفع الأمان عن البدهيات.
و لا ينعكس، كما في النظريات.^١
و حينئذ يكون الإمكان الذهني أعم من الخارجي.^٢

-
١. كما في النظريات: إن كان الإمكان الذهني هو «الاحتمال» - كما أشار إليه المصنف سابقاً - فالضرورة الذهنية هو «اليقين». لكن المصنف يفسر «الضرورة الذهنية» هاهنا بـ «البدهي الأولي» أي «ما جزم ذهن بنسبة محمولها إلى موضوعها بمجرد تصور طرفيها» و هذا أخض من اليقين فإن البدهي الأولي محموله من اللوازم البينة بالمعنى الأعم لموضوعه. فـ «الضرورة الذهنية» ثلاثة مراتب: اليقين و اليقين البدهي و اليقين البدهي الأولي. أما الضرورة بمعنى «اليقين» أو «اليقين البدهي» أخض من وجه من الضرورة الخارجة لاحتمال الخطأ فيها، دون «البدهي الأولي» فإنه أخض مطلقاً من الضرورة الخارجة لأنه لا يطرأ عليه خطأ.
٢. حينئذ يكون الإمكان الذهني أعم من الخارجي: لـ «الإمكان الذهني» أيضاً ثلاثة مراتب: الاحتمال في قبال اليقين و الاحتمال في قبال اليقين البدهي و الاحتمال في قبال اليقين البدهي الأولي. فلو اعتبرنا هذا المعنى الأخير كان «الإمكان الذهني» أعم من «الاحتمال» الصرف و شمل كل ما ليس نقيضه بدعياً أولياً و إن كان يقينياً نظرياً كتساوي زوايا المثلث بالثنتين. فقي هذا المعنى، يكون الإمكان الذهني أعم من الخارجي، لكن في المعنيين الأولين، يكون الإمكان الذهني أعم من الخارجي من وجه لأن الأول يشمل الممتعات المتوعدة عند بعض الناس و الثاني يشمل جميع الحقائق الضرورية المعلومة غير البدعية الأولية.

الفصل السادس

في وحدة القضية و تعددها

[تعدّد أطراف القضية يستلزم تعدّد القضية]

مما تعدّد معنى موضوع القضية أو محمولها كتولنا: «الإنسان و الفرس حيوان» أو «الإنسان جسم و ناطق»، أو تركب أحدهما من الأجزاء المحمولة،^١ تعددت القضية.^٢
و التعدّد يحفظ كمية الأصل و كميته و جهته، إلّا التعدّد بحسب أجزاء الموضوع لأنّه لا يحفظ الكلية لجواز كون الجزء أعم من الكل.^٣
و احترزنا بـ «الأجزاء المحمولة» عن مثل قولنا: «العشرة سبعة و ثلاثه» و «السبعة و الثلاثة عشرة» فإنّه لا تعدّد فيه.

١. راجع ص ١٤٥ البحث تحت العنوان [الأجزاء المحمولة و غير المحمولة] من الفصل الثالث «في الماهية و أجزائها» من المقالة الأولى «في التصوّرات».

٢. تعددت القضية: هذا منقوض بأمثلة كثيرة:

١. كما نقول كاذباً: «بعض الحيوان إنسان فرس» فإنّه لا يساوي هذين القولين الصادقين: «بعض الحيوان إنسان» و «بعض الحيوان فرس»؛

٢. و كما نقول كاذباً: «بعض الإنسان الفرس حيوان» فإنّه لا يساوي هذين القولين الصادقين: «بعض الإنسان حيوان» و «بعض الفرس حيوان»؛

٣. و كذلك قولنا الصادق «كل حيوان ناطق إنسان» لا يساوي الميموع من قولنا الكاذب «كل حيوان إنسان» و قولنا الصادق «كل ناطق إنسان»؛

٤. و كذلك قولنا الصادق: «لا شيء من الحيوان بإنسان فرس» فإنّه لا يساوي هذين القولين الكاذبين: «لا شيء من الحيوان بإنسان» و «لا شيء من الحيوان بفرس».

أم المصنّف فقد يشير إشارة ناقصة إلى بعض هذه النقوض تبعاً للوحي. انظر الهامش التالي.

٣. كما في قولنا «كل حيوان ناطق إنسان» و «لا شيء من الفرس بحويوان ناطق» و لا يصدق «كل حيوان إنسان» أو «لا شيء من الفرس بحويوان» لأن الجزء أي «الحويوان» أعم من الكل أي «الحويوان الناطق». راجع كشف الأسرار، ص ١١٦ س ٥-٩ فإنّه فسر «التعدّد» بـ «الاستلزام» لا بـ «التلازم».

هنا في الموجبة صحيح، وأما في السالبة، فغير لازم، وذلك ظاهر^١.

[دفع دخل]

فإن قيل: لا يلزم من كون الشيء محمولاً جملةً كونه محمولاً فرادى، ولا بالعكس:

١. فإنه يصدق على الحيوان المنقوش على الجدار أنه «حيوان منقوش» ولا يصدق عليه أنه «حيوان».

٢. وأيضاً يصدق «زيد طيب» إذا كان طيباً غير ماهر و يصدق «زيد ماهر» إذا كان خياطاً ماهراً؛ ولا يصدق «زيد طيب ماهر».

٣. ولأنه إذا صدق على الشيء «الحيوان» و «الأبيض»، فلو صدق عليه المجموع لصدق عليه المجموع مع كل واحد منهما، فيصدق عليه «الحيوان^٢ الأبيض الأبيض». وذلك يصير مجموعاً آخر وهو يصدق مع كل واحد منهما. وعلى هذا إلى غير النهاية: يُضْمُّ المجموع إلى المفردات حتى يصير مجموعاً آخر، وهلمّ جزءاً. وإنه هذيان^٣.

قلنا:

يصدق المجموع دون الأفراد في المثاليين إنما كان لمخالفة معنى الأفراد حالة الاجتماع معناها حالة الأفراد^٤.

وكون القول «هذياناً» لا يُخرجه عن الصدق^٥.

[تركيبات ثلاثة بين الأجزاء المحمولة وغير المحمولة]

نعم:

١. ظاهر: لما مرّ.

٢. الحيوان: + الحيوان ص.

٣. الشفاء، العبارة، ص ٩٨-١٠٠.

٤. الأفراد: + و ب.

٥. كشف الأسرار، ص ١١٧ س ١٣-١٤.

٦. الأفراد: الأفراد ب.

٧. الشفاء، العبارة، ص ١٠٣-١٠٤.

١. قد لا يصح حمل الشيء وحده و يصح حمل المجموع المركب منه و من غيره،^١ و لا يصح سلب المجموع و يصح سلب الجزء كما في الأجزاء الغير المحمولة:
 - a. فإنه لا يصدق «البيت سقّف» و يصدق «سقّف و جدار»،
 - b. و لا يصدق سلب المجموع و يصدق سلب الجزء.
٢. و قد يصح حمل الشيء فرادى و لا يصح مع الغير و يصح سلب المجموع دون الجزء:
 - a. فإنه يصدق قولنا: «الإنسان حيوان» و لا يصدق «حيوان صهال»،
 - b. و يُسلب هذا المجموع دون الجزء.
٣. و أمّا أن الشيئين يحمل كلّ واحد منهما وحده و لا يحمل المجموع أو بالعكس فذلك^٢ ضروريّ البطلان.^٣

١. كشف الأسرار، ص ١١٧ س ١٣-١٤.

٢. فذلك: و ذلك ق.

٣. كشف الأسرار، ص ١١٨ س ١٦ - ص ١١٩ س ٢.

الفصل السابع

في التناقض

و فيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

في تعريفه و شرائطه

[تعريف التناقض]

التناقض هو «اختلاف القضيتين^١ بالإيجاب و السلب بحيث يقتضي "لذاته" صدق إحداهما و كذب الأخرى».

فقولنا «لذاته» احتراز عن الاختلاف الذي يقتضي ذلك، لكن لا لذاته بل بواسطة سلب المساوي، كقولنا: «هذا إنسان» «هذا ليس بناطق».

و هذا الاختلاف إنما يتحقق إذا كان السلب وارداً على النسبة الإيجابية التي حكم بها في الموجبة بعينها.

[عدد الوحدات المعبرة في التناقض]

و ذلك إنما يحصل بثمانية وحدات.^٢

١. القضيتين: قضيتين ب.

٢. ثمانية وحدات: قد ذكر أرسطو أربعة من هذه الوحدات: وحدة الموضوع و الإضافة و الوضع و الزمان. (أرسطو، كتاب السفسطة، الفصل الخامس 167a28-35، منطق أرسطو ١٩٨٠ ص ٨١٥-٨١٦).

[عدد الوحدات عند الفارابي]

و اكتفى الفارابي بثلاث منها:
وحدة «الموضوع» و «المحمول» و «الزمان»، 'للعلم الضروري بتحقيق' الاختلاف
المذكور حيثئذ.

١. وحدة الموضوع و المحمول و الزمان: الظاهر أن أول من نسب إلى الفارابي الاكتفاء بهذه الوحدات الثلاث هو أفضل الدين الخونجي (كشف الأسرار، ص ١٢٢)؛ ولم نجد في آثار الفارابي ما يدل على اكتفائه بالموضوع و المحمول و الزمان. و الذي وجدنا في آثاره هو الاكتفاء بوحدة الموضوع و المحمول و الشرط: و إنما تكونان متقابلتين بأن يكون

[١] المعنى الموضوع في إحداها هو بعينه المعنى الآخر الموضوع في الأخرى،

[٢] و المعنى المحمول في إحداها هو بعينه المحمول في الأخرى،

[٣] و بأن تكون الشرطية التي تُشترط في إحداها هو بعينه - أو التي سبيلها أن تشتترط في إحداها في اللفظ أو الضمير من زمان أو مكان أو جزء أو جهة أو حال أو غير ذلك هي بعينها - مشترطة أيضاً في الأخرى. (الفارابي، المنطقيات للفارابي، ج ١ ص ١١٩).

أو بالأوليين مع وحدة السلب و الإيجاب:

فإن هاهنا أشياء ينبغي أن يحتفظ بها في كل متقابلين: و هو:

[١] أن يكون موضوع المتقابلين واحداً بعينه،

[٢] وكذلك محمولها،

[٣] ثم أن يكون السلب الواحد مقابلاً لإيجاب واحد،

[٤] ثم أن يكون الإيجاب واحداً و السلب واحداً. (الفارابي، المنطقيات للفارابي، ج ٢ ص ٧٨).

و الحق أن الاكتفاء بوحدة الموضوع و المحمول و الزمان من آراء الإمام الرازي في منطق الملتخص إلا أنه لم يجعل وحدة المكان من وحدة الزمان بل من وحدة المحمول:

و عندي أن وحدة الموضوع و المحمول لا بد منه و إلا لم يتوارد السلب و الإيجاب على مورد واحد.

فإننا وحدة الإضافة فهي داخلة في وحدة المحمول لأننا إذا قلنا «زيد أبو عمرو»، «زيد ليس أبا

خاله» فالمحمول في الأول أبوة عمرو، و في الثاني أبوة خاله، و إحداها غير الأخرى، فلم يكن

المحمول واحداً في الموضوعين.

أو كنا وحدة القوة و الفعل [و إذا قلنا «الحمر مسكر» و عنيما به المسكر بالفعل و «الحمر

ليس بمسكر» و عنيما به كونه بحيث يقتضي الإسكار عند شرط مخصوص [أي المسكر بالقوة] كان

أحد المحمولين غير الآخر.

و كنا وحدة المكان، فإنا إذا قلنا «زيد جالس» أي «على الأرض»، «زيد ليس بجالس»

أي «على السماء»، فالجلوس المحمول بالإيجاب في القضية الأولى غير المحمول بالسلب في الأخرى.

و أمّا:

وحدة «الشرط» و «الجزء والكل»، فتندرج تحت وحدة «الموضوع».

و وحدة «الإضافة» و «القوة والفعل»^١ تحت وحدة «المحمول».

و وحدة «المكان» تحت وحدة «الزمان».

لاختلاف هذه الثلاث باختلافها.^٢

و إنّما لم يعتبر اندراج وحدة الزمان و المكان تحت وحدة المحمول - كما اعتبر قوم من المتأخرين^٣ - لأنّ تعلّق الزمان و المكان بالقضية إنّما يكون بالظرفية، إذ لا بدّ لنسبة المحمول إلى الموضوع من أن يقع في زمان و مكان إن كان الموضوع زمانياً و مكانياً. و الظرفية إنّما تتحقّق بعد حصول النسبة المتأخّرة عن المحمول، فيكون كلّ منهما خارجاً عن المحمول. فلو اعتبر دخوله في المحمول، يلزم أن يكون للزمان زمان آخر و للمكان مكان آخر. و ذلك محال. بخلاف البواقي فإنّها من عوارض المحمول. و إذا كانا خارجين عن المحمول، فلا تندرج وحدتهما تحت وحدة المحمول.

و إنّما اعتبر وحدة الزمان دون المكان، لأنّ وحدة المكان تندرج تحت وحدة الزمان دون العكس. هذا ممّا تحيّر في تحقيقه جميع المتأخرين.

و أمّا وحدة الجزء و الكل، فهي عائدة إلى وحدة الموضوع، لأنّك إذا قلت «الزنجي أسود» أي «كلّ أجزائه» و إذا قلت «الزنجي ليس بأسود» أي «كلّ أجزائه ليس كذلك» فالموضوع في القضية الأولى بعض الأجزاء و في الثانية كلّها.

و كنّا وحدة الشرط، فإنّك إذا قلت «الأبيض منفق للبصر» أي «ما دام أبيض» و «الأبيض ليس بمنفك للبصر» أي «قبل كونه أبيض»، فالموضوع في القضية الأولى الجسم الموصوف بالبياض، و في الثانية الجسم الحالي عنه، فأحد الموضوعين غير الآخر.

نعم، وحدة الزمان مغايرة لوحدة الموضوع و وحدة المحمول، و لا بدّ منه. (منطق الملخص، ص ١٧٧-١٧٩).

١. بتحقيق: يتحقّق ب.

٢. و التعلّق: - ق.

٣. لاختلاف هذه الثلاث باختلافها: أي لاختلاف وحدة الموضوع و المحمول و الزمان باختلاف الحصة الأخرى.

٤. قوم من المتأخرين: اعتبار وحدة المكان من وحدة المحمول قول الإمام الرازي و الحونيني و الأرموي (منطق الملخص، ص ١٧٨ و كشف الأسرار، ص ١٢٢ و لواعب الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٤١).

و قال «يمكن ردّ الكلّ إلى وحدة النسبة الحكيمية لاختلافها عند اختلافها»^١ و يعني بما أن يكون السلب وارداً على النسبة التي عما حكم في الموجبة بعينها.

[اختلاف الجهة و الكمية]

و يُعتبر أيضاً:
اختلاف الجهة، لكذب الدوام الأربع^٢ و صدي غير الدوام^٣ - إيجاباً و سلباً - في مادة اللادوام،^٤
و في المحصورات:

اختلاف الكم أيضاً، لصدي الجزئيتين و كذب الكليتين فيما يكون المحكوم عليه أعم.
فإن قلت: عدم التناقض بين الجزئيتين إنما كان لعدم اتحاد الموضوع، فلو جعل متحداً، تناقضتا.
قلت: تعيين الموضوع قيد زائد على الجزئية و الكلام في مطلقها.

[المبحث الثاني]

[نقائض القضايا]

القضية إما حالية أو شرطية.
و الحلية إما بسيطة أو مركبة.

١. هذه العبارة بعينها للأرموي في مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٤١) و حكى الخونجي عن الفارابي عبارة أخرى:

و ذكر الفارابي «يمكن أن يردّ الشرائط كلّها إلى أمر واحد» فيمكن أن يكون مراده بذلك الاتحاد في النسبة الحكيمية فإن باختلاف الثلاثة المذكورة تختلف النسبة. (كشف الأسرار، ص ١٢٣).

أما نحن فلم نجد في آثار الفارابي ما يدلّ على ردّ الشرائط كلّها إلى أمر واحد.

٢. الدوام الأربع: هي الباتمة و الضرورية المطلقتان و العرفية و المشروطة العامتان.

٣. الدوام: الباتم ق.

٤. في مادة اللادوام: كما في مادة «القمر - المنكسف» فإنّ الإيجاب و السلب الباتمين كاذب فيها: «القمر منكسف دائماً (أو بالضرورة، أو ما دام قرأ)» و «القمر ليس بمنكسف أبداً (أو بالضرورة، أو ما دام قرأ)». أما الإيجاب و السلب المطلقين غير الباتمين في هذه المادة صادقتان: «القمر منكسف (وقتما ما) لا دائماً» و «القمر ليس بمنكسف (وقتما ما) لا دائماً».

[نقيض الموجحات البسيطة]

أما البسيطة فنقيضها أيضاً بسيطة.

١. فنقيض الضرورية^١ المطلقة «الممكنة العامة» وبالعكس؛ لأن الإمكان هو سلب الضرورة المخالفة.
٢. ونقيض الدائمة «المطلقة العامة» وبالعكس؛ لأن الثبوت دائماً يناقضه السلب بالنقل وبالعكس.
٣. ونقيض المشروطة العامة «الحينية الممكنة» المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالإمكان في بعض أوقات وصف الموضوع.
٤. ونقيض العرفية العامة «الحينية المطلقة» المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالنقل في بعض أوقات وصف الموضوع.

[نقيض المركبات الكلية]

وأما المركبة، فإما كلية أو جزئية.

والكلية نقيضها المفهوم المردّد بين نقيضي جزئها، إذ كلّ من النقيضين و مجموعها جاز أن يكذب مع المركبة حيث تكذب المركبة بكذب أحد جزئها، فلا يكون شيء من النقيضين ولا مجموعها نقيضاً لها.

١. فنقيض المشروطة الخاصة «الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة».
٢. ونقيض العرفية الخاصة «الحينية المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة».
٣. ونقيض الوقتية «الممكنة الوقتية المخالفة أو الدائمة الموافقة».
٤. ونقيض المنتشرة «الممكنة الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة».
٥. ونقيض [الوجودية] اللادائمة «الدائمة المخالفة أو الموافقة».
٦. ونقيض [الوجودية] اللاضرورية «الدائمة المخالفة أو الضرورية الموافقة».
٧. ونقيض الممكنة الخاصة «الضرورية المخالفة أو الموافقة».

[نقيض المركبات الجزئية]

وأما المركبة الجزئية:

١. الضرورية: الضرورة ق.

١. فلا يكفي التردد بين نقيضي جزئها، لجواز كذبها مع كذب الأصل فيما إذا ثبت المحمول لبعض أفراد الموضوع دائماً و انتفى عن الباقي دائماً، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، فيكذب «بعض الحيوان إنسان لا دائماً»^٢ مع كل من نقيضي الجزئين.^٣

٢. بل يردّد بين نقيضي الجزئين في كل واحد واحد من أفراد الموضوع، لأنه حينئذ يلزم ثلاثة مفهومات: نقيضا الجزئين^٤ و قولنا: «بعض الحيوان إنسان دائماً»^٥ و بعضه ليس بإنسان دائماً؛^٦ و أحدها يساوي نقيض الجزئية قطعاً.^٧

فإن قلت: لو كذبت الجزئية^٨ فلا بد و أن يكذب أحد جزئها. و حينئذ يصدق نقيض ذلك الجزء.^٩ فيكفي التردد بين الكلّيتين.^{١٠}

قلت: إنّما يلزم ذلك إن لو كان كل من جزئها نقيضاً لإحدى الكلّيتين. و ليس كذلك فإن الجزء الثاني - وهو اللادوام - لكون موضوعه مقيداً، أخض من نقيض الكلية الثانية. و لا يلزم من كذب الأخض كذب الأعم. فلو كذبت الجزئية بكذب الجزء الثاني، لا يلزم صدق الكلية الثانية.

[طريقة الخوحي في أخذ نقيض المركبات الجزئية]

و قال صاحب الكشف:

إن أردت قضية تُساوي نقيض الجزئية مرددة بين الكلّيتين، قُيِّدَتْ موضوع أحد الشقيْن^١

١. عن: غير ق.

٢. هذه القضية «وجودية لا دائمة» بحسب اللفظ لأنها مركّب من قضية مطلقة عامة و مع قيد «اللا دوام».

٣. نقيضي الجزئين: هما «لا شيء من الحيوان إنسان دائماً» و «كلّ حيوان إنسان دائماً» فإنهما أيضاً كاذبان.

٤. نقيضا: نقيض ق.

٥. نقيض الجزئين: هما «لا شيء من الحيوان إنسان» و «كلّ حيوان إنسان» فإنهما أيضاً كاذبان.

٦. دائماً: لا دائماً ص.

٧. و: أو ب.

٨. أحدها يساوي نقيض الجزئية قطعاً: لا يعني محضاً أنّ واحداً من هذه الثلاثة المفهومات بعينه يساوي نقيض الجزئية؛ بل يعني أنّ واحداً منها لا على التعيين - أي المفهوم المردّد بين هذه الثلاثة - هو يساوي النقيض. و هذا المفهوم المردّد أيضاً يساوي «الترديد بين نقيضي الجزئين في كل واحد واحد».

٩. لو كذبت الجزئية: أي قوله: «بعض الحيوان إنسان دائماً» و بعضه ليس بإنسان دائماً».

١٠. نقيض ذلك الجزء: أي «لا شيء من الحيوان إنسان» أو «كلّ حيوان إنسان».

١١. التردد بين الكلّيتين: أي قوله: «لا شيء من الحيوان إنسان أو كلّ حيوان إنسان».

الشقيين^١ بالمحمول. فنقيض:

«بعض ج ب لا دائماً»

يساوي:

«لا شيء من ج ب دائماً أو كل ج ب،^٢ ب دائماً»؛^٣

لأنه:

١. مهما صدق الأصل كذب كل منها، وذلك ظاهر.

٢. ومهما كذب صدق أحدها، لأنه:

a. إن لم يكن شيء من ج ب أصلاً صدق الأول.

b. وإن كان شيء من ج ب يلزم أن يكون كل ج الذي هو ب، ب دائماً؛

و إلا لصدق نقيضه و يصدق الأصل. هنا خلف.

هذا ما ذكره.^٤

[اختصاص طريقة الخوفاي إلى الوجودية اللادائمة]

وهو إنما يصح في الوجودية اللادائمة. وأما في غيرها فلا، لجواز كذب الأصل مع كل واحدة منها، مثلاً في العرفية الخاصة، كقولنا: «بعض الجسم متحرك ما دام جسماً لا دائماً» و «لا شيء من الجسم^٥ متحرك حين هو جسم^٦، أو كل^٧ جسم متحرك، متحرك دائماً».

[تعميم طريقة الخوفاي إلى المركبات الكلية]

و إذا عرفت ذلك، فنقول: يمكننا أن نحصل قضية واحدة تساوي نقيض المركبة، كلية كانت المركبة أو جزئية.

١. الشقيين: الشقيين ع، ب.

٢. ب: - ع، ب.

٣. «لا شيء من ج ب دائماً أو كل ج ب، ب دائماً»: يقرأ: «لا شيء من جيم باء دائماً أو كل جيم باء، باء دائماً». هاهنا زدنا التنوينات ليعلم ما هو الموضوع وما هو المحمول. كذلك نعمل في ما يلي إذا وجدنا هنا مفيداً.

٤. كشف الأسرار، ص ١٢٧-١٢٨.

٥. الجسم: الجيم ق.

٦. جسم: جيم ق.

٧. أو كل: فكل ع، ق؛ و كل ص، ب.

لإرجاع الموجحات المركبة إلى الموجحات البسيطة]

و ذلك لأن كل مركبة - كلية كانت أو جزئية، موجبة أو سالبة - ترجع إلى قضية واحدة موجبة:

١. جمعها جهة الجزء الأول من المركبة،
 ٢. يجعل الموضوع مقيداً بنقيض المحمول، و المحمول محمول، إذا كانت المركبة موجبة،
 ٣. و يجعل الموضوع مقيداً بالمحمول، و يجعل المحمول نقيض المحمول، إذا كانت سالبة.
- مثلاً:

١. قولنا: «كل ج، ب لا دائماً» يرجع إلى قولنا: «كل ج لا ب بالفعل، هو ب بالفعل»،
٢. و قولنا: «لا شيء من ج، ب بالفعل لا دائماً» يرجع إلى قولنا: «كل ج ب بالفعل، هو لا ب بالفعل».

[تعميم طريقة الخوفاي]

و إذا رجعت المركبة إلى موجبة واحدة بسيطة، فنقيض تلك الموجبة يساوي نقيض المركبة. فنقيض المركبة - سواء كانت المركبة موجبة أو سالبة - يكون أبداً سالبة مناقضة للجزء الأول في الجهة والكم.

١. موجبة: موجهاً ق.

٢. تعميم المصنف لطريقة الخوفاي إلى المركبات الكلية خطأ لأن:

١. قوله: «كل ج، ب لا دائماً» لا يرجع في الحقيقة إلى قوله: «كل ج لا ب بالفعل، هو ب بالفعل»،
٢. وقوله: «لا شيء من ج، ب بالفعل لا دائماً» لا يرجع في الحقيقة إلى قوله: «كل ج ب بالفعل، هو لا ب بالفعل».

لأن «كل ج فهو ب و د» لا يلزم «كل ج د فهو ب» لأن هاتين الحليتين معادلتان لهاتين الشرطيتين: «إن كان هذا ج فهو ب و د» و «إن كان هذا ج و د فهو ب»؛ و هاتان الشرطيتان لا تتلازمان لأن الأولى تستلزم الثانية من غير عكس.

هنا بخلاف الجزئيات فإن «بعض ج هو ب و د» يلزم «بعض ج د هو ب» لأن هاتين الحليتين معادلتان لهاتين العطفيتين: «هذا ج و (ب و د)» و «هذا (ج و د) و ب»؛ و هاتان العطفيتان تتلازمان بوضوح.

٣. أ. و ب.

[أمثلة من نقيض الوجودية اللادائمة]

١. فيساوي^١ نقيض قولنا «كل ج، ب لا دائماً» قولنا «ليس بعض ج لا ب بالفعل، ب دائماً».
٢. و نقيض قولنا «لا شيء من ج، ب بالفعل لا دائماً» «ليس بعض ج ب بالفعل لا ب دائماً».
٣. و يساوي نقيض قولنا «بعض ج، ب ما دام ج لا دائماً» قولنا «لا شيء من ج لا ب، ب حين هوج»؛ لأن الأصل يرجع إلى قولنا: «بعض ج لا ب، ب ما دام ج» و بينهما تناقض.
٤. وكذا يساوي نقيض قولنا «ليس بعض ج، ب ما دام ج لا دائماً» قولنا «لا شيء من ج ب، لا ب^٢ حين هوج»؛ لأن الأصل يرجع إلى قولنا: «بعض ج ب، لا ب ما دام ج» و بينهما تناقض.

[الضابط الكلي للطريقة المعقمة]

و الضابط أن المركبة:

١. إن كانت موجبة - كلية كانت أو جزئية - تُركَّب قضية:
 - a. موضوعها موضوع الأصل مقيداً بنقيض المحمول،
 - b. و محمولها عين محمول الأصل،
 - c. مناقضة للجزء الأول من الأصل في الجهة و الكم.
٢. و إن كانت سالبة - كلية كانت أو جزئية - تُركَّب قضية:
 - a. موضوعها موضوع الأصل مقيداً بالمحمول،
 - b. و محمولها نقيض محمول الأصل،
 - c. مناقضة للجزء الأول في الجهة و الكم.^٤

١. فيساوي: و يساوي ب.

٢. لا: - ق.

٣. ب: - ب.

٤. قطب الدين الرازي نقل طريقة المصنّف و أخطأ طريقته في الكلّيات (راجع لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٥٣-٣٥٥).

هذا حكم الحملات.^١

[نقيض الشرطيات]

و أما الشرطيات فتناقضها كتناقض الحملات في الشرائط، إلا أنه يشترط فيها الاتحاد في اللزوم و العناد و الاتفاق.

تنبيه

[الفرق بين النقيض و مساوي النقيض]

اعلم أن نقيض الشيء هو رفعه فقط من غير قيد و اعتبار آخر، سواء كان الشيء قضية أو منرداً. فما ذكرنا في نقيض القضايا^٢ ليس شيء منها نقيضاً، بل مساوياً^٣ للنقيض. و ذلك لأنهم لما احتاجوا في البراهين إلى الاستدلال بنقيض القضايا على مطالبهم فحصلوا لكل قضية قضية تساوي نقيضها ليصح عليها طريان الأحكام في العكوس و الأقيسة و غيرها لصعوبة طريانها على الرفع المجرد.

[المبحث الثالث]

[شك في تناقض القضايا الخارجية و الحقيقية]

[شك في تناقض القضايا الخارجية]

و هاهنا بحث: و هو أنه:

١. إن شرط في السالبة الخارجية وجود الموضوع،^٤ فيجوز ارتفاع الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية، و السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية، لو كان الموضوع معدوماً.

١. الحملات: الجملتان ق.

٢. القضايا: قضايا ق.

٣. مساوياً: + على مطالبهم ق.

٤. الموضوع: + محيى ب.

٢. وإن لم يُشترط، يلزم أن يكون موضوع السالبة أعم من موضوع الموجبة، لجواز السلب عن المعلوم حالة العدم، فيجوز صدق الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية، فينتفي التناقض.^١

[شك في تناقض القضايا الحقيقية]

و كذلك في الحقيقة - إن شرط الإمكان في أفراد الموضوع^٢ - فإنه:

١. إن شرط ذلك في السالبة أيضاً، فيجوز ارتفاعها فيما يتمتع الموضوع، كقولنا: «كل شريك البارئ عالم» «بعض شريك البارئ ليس بعالم».
٢. وإن لم يشترط كان موضوع السالبة أعم من موضوع الموجبة، ويلزم ما مر في الخارجية.^٣

[دفع دخل]

فإن قلت: لا يشترط وجود الموضوع في السالبة الخارجية ولا إمكانه في الحقيقة. لكن يُعتبر اتحاد الموضوع،^٤ و حينئذ يسقط ما ذكرتم.

قلت: هنا قيد زائد على^٥ مفهوم القضية. و نقيض المقيد لا يكون نقيض المطلق. و أبحاث المنطق جارية على مطلقها؛ لأنه لو جُوزوا القيد، لبطل كثير من الأحكام في العكوس وغيرها و لجُوزوا التناقض بين الجزئيتين. و ليس كذلك. فعمل أن رعاية الإطلاق واجبة في أحكام المنطق، فتوجه الشكوك.

-
١. أجاب عن هذا الشك قطب الدين الرازي (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٩٢).
 ٢. إن شرط الإمكان في أفراد الموضوع: هذا الشرط اعتبره أثر الدين الأحمري في كتبه المنطقية المتأخرة، منها: منتهى الأفكار، ص ١٠٩ س ١٢-١، ص ٢١٨ س ١٨-٢١؛ خلاصة الأفكار، ص ١٢٨ س ٩-١٢؛ تنزيل الأفكار (الطوسي)، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٦١.
 ٣. هذا الشك أيضاً يمكن أن يجاب بمثله ما أجاب به قطب الدين الرازي عن الشك السابق في الخارجية.
 ٤. يعتبر اتحاد الموضوع: أي يعتبر اتحاد مفهوم الموضوع في الموجبة و السالبة.
 ٥. على: إلى ب.

الفصل الثامن

في العكس المستوي و ما يتعلق به

و فيه مبحثان:

[المبحث الأول]

[في تعريف العكس المستوي]

فأ: في تعريفه:

و هو تبديل كل من طرفي القضية، الذي^١ في الذكر، بالآخر مستقبياً للكيف و الصدق مجالهما. قلنا: «طرفي القضية» - و لم نقل «الموضوع و المحمول» كما ذكر بعضهم^٢ - ليدخل فيه عكس الشرطيات.^٣ و زدنا قولنا «في الذكر» ليندفع ما يقال إن طرفي الأصل ذات الموضوع و وصف المحمول و طرفي العكس بخلاف ذلك. فلا يكون العكس تبديلاً لطرفي^٤ الأصل. و قد يطلق اسم «العكس» على القضية التي تحصل بعد التبديل، مجازاً.

[المبحث الثاني]

في عكس القضايا

[عكس القضايا الموجبة]

أما الحملات الموجبة فبأية كمية كانت تنعكس جزئية، لاحتمال كون المحمول أعـ.

١. الذي: التي ق. الظاهر أن اسم الإشارة «الذي» راجع إلى «كل» لا إلى «القضية».

٢. الشفاء، القياس، ص ٩٤.

٣. منطق المختص، ص ١٨٥.

٤. تبديلاً لطرفي: تبديل طرفي ع، ص.

أما البائتمان والعاطان، فتعكس كل منهما حينية مطلقة.^١

و تدلّ عليه وجوه:

فأ:^٢ أن نفرض «ذات ج التي هي ب ما دام ج» في العرفية^٣ «د». ف«د ب ما دام ج»؛
لكنه «ج» بالفعل. فب وج حينئذ^٤ يجتمعان فيه^٥ ضرورة؛ ف«بعض ب ج حين هو^٦ ب».
واستعان بعضهم^٧ في هذا البرهان بالشكل الثالث. وذلك إثبات للأجلى بالأخفى.
ب: أن يضمّ نقيض العكس إلى الأصل^٨ لينتج من الأول سلب الشيء عن نفسه.
ج: أن يعكس نقيض العكس ليتردّد إلى نقيض الأصل أو ضده.
ولا يلزم الأخص كالعرفية مثلاً، لجواز انفكاك موضوع الأصل عن وصف محموله، كما في
قولنا: «كلّ ضاحك بالضرورة إنسان».

والخاصتان تنعكسان حينية لا دائمة.^٩

١. أمّا الحينية، فللرومها العامة كما مرّ.

٢. و أمّا اللادوام، فلأنّ «ذلك البعض من ب الذي هو ج حين هو ب»^{١١} ليس ج
بالإطلاق؛ وإلا لكان «ج دائماً»^{١٢} ف«ب دائماً»؛^{١٣} هنا خلف. فيكون هو ج حين هو
ب لا دائماً.

١. كشف الأسرار، ص ١٣٩ س ١٤.

٢. فأ: + الأول ق.

٣. العرفية: المقصود هو «كلّ ج هو ب ما دام ج».

٤. ج: - ق.

٥. حينئذ: - ب.

٦. فيه: فيها ق.

٧. حين هو: هو حين ق.

٨. سراج الدين الأرموي في مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٥٨ س ٦).

٩. إلى الأصل: - ق.

١٠. كشف الأسرار، ص ١٤٠ س ١٦.

١١. ذلك البعض من ب الذي هو ج حين هو ب: المقصود هو موضوع العكس الحيني: «بعض ب ج حين هو ج» المذكور في عكس العرفية العامة: «كلّ ج ب ما دام ج».

١٢. ج دائماً: هنا نقيض «ليس ج بالإطلاق».

١٣. ب دائماً: هنا نتيجة «ج دائماً» المفروض و «كلّ ج ب ما دام ج» وهو الجزء الإيجابي من الأصل.

و اللوقيتان و الوجوديتان و المطلقة العامة إنما تنعكس كل منها مطلقة عامة بالوجوه المذكورة.^١ و لا يلزم الأخض كالحنينية المطلقة مثلاً، لجواز تباین^٢ الوصفين، كما في قولنا: «كل منخسف مضيء بالتوقيت لا دائماً».

و أما الممكتتان فلا تنعكسان،^٣ لجواز أن لا يمكن الموضوع لما صدق عليه المحمول بالفعل، و العكس هو ذلك. مثل قولنا: «كل أُمِّي كاتب بالإمكان» مع كذب قولنا: «بعض الكاتب أُمِّي بالإمكان».^٤

احتجوا على انعكاسها بالوجوه الثلاثة.

و جواب الأول أن ذلك يوجب أن يصدق الموضوع بالفعل لما يمكنه المحمول إلا أن يمكن الموضوع لما صدق عليه المحمول بالفعل، و العكس هو ذلك.
و جواب الثاني: منع إنتاج الصغرى الممكنة في الأول.
و جواب الثالث: منع انعكاس السالبة الضرورية ضرورية.

[عكس السوالب الكلية]

و أما السوالب الكلية:

[عكس النوائم الست]

فالبائتمان^٥ تنعكسان إلى الدائمة المطلقة،^٦

١. كشف الأسرار، ص ١٣٩ س ٣-٧.

٢. تباین: مباين ق.

٣. كشف الأسرار، ص ١٤٤ س ١٠.

٤. مع كذب قولنا: «بعض الكاتب أُمِّي بالإمكان»: دعوى المصنف كذب هذا القول عجيب لإصدي قولنا: «كل كاتب أُمِّي بالإمكان»؛ إلا أن المصنف قسم كلاً من الضرورة النائية و الإمكان العام إلى قسمين و اعتبر قولنا: «بعض الكاتب أُمِّي بالإمكان» من أحد قسمي الإمكان العام. راجع التنبيه صص ٢٧٨ و ٢٨٠ من الفصل الخامس «في الجهة».

٥. فالبائتمان: أي الدائمة و الضرورية المطلقتان.

٦. اتفق المناطقة قبل الخونجي على انعكاس الضرورية كنفسها؛ و أما هو ادّعى انعكاسها إلى الدائمة. راجع كشف الأسرار (ص ١٣٥ س ٣-٤، ١٢-١٥).

و العاقتان^١ إلى العرفية العامة^٢ بالوجهين الآخرين.
ولا تنعكس الضرورية و المشروطة كنفسيهما - كما زعم بعضهم^٣ - لصدق قولنا: «لا شيء
من الكائن بأئني بالضرورة الذاتية» و الوصفية أيضاً^٤ - إن جعل المحمول ذات الأئني - مع كذب
العكس كنفسيهما.

و الخاصتان تنعكسان إلى العرفية العامة مع قيد «اللادوام في البعض»^٥.

١. أما العرفية العامة، فلما مر.
٢. و أما «اللادوام في البعض»، فلأنه لو لم يثبت، لثبت الدوام في الكل^٦ و انعكس^٧ إلى
ضدّه الأصل دائماً^٨؛ هذا خلف.

١. العاقتان: أي العرفية و المشروطة العاقتان.
٢. اتفق المناطقة قبل الخوئجي على انعكاس المشروطة العاقة كنفسها و كذلك هو في كشف الأسرار. في
مباحث العكس المستوي (ص ١٣١ س ١٠-٣)؛ و أما في مباحث المختلطات أنكر هذا الحكم (ص ٢٧١
س ١٦-٣). و كذلك الأرومي ادّعى هذا الحكم في مباحث العكس و رفضه في مباحث المختلطات. مطالع
الأنوار (وامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٣٨٥ س ١٠، ص ٥٨٨ س ٧-١٢).
٣. بعضهم: أي جميع المناطقة قبل الخوئجي و الأرومي و أيضاً هما في بعض المواضع من كتبهما. راجع الهامش
السابق.

٤. الذاتية و الوصفية أيضاً: ذاتية كانت أو وصفية ص.
٥. إلى العرفية العامة مع قيد «اللادوام في البعض»: فعكس «لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً» هو «لا
شيء من ب ج ما دام ب لا دائماً في بعض أفراد ب». و هذا معناه: «لا شيء من ب ج ما دام ب و بعض
ب ج [حين هو ليس ب]».

٦. الدوام في الكل: أي «لا شيء من ب ج دائماً».

٧. و انعكس: - ب.

٨. ضد: - ع، ق، ب.

٩. ضد الأصل دائماً: الأصل هو «لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً» و هذا ملازم لمجموع قضيتين: «لا
شيء من ج ب ما دام ج» و «كل ج ب بالفعل». و ضد القضية الثانية هو «لا شيء من ج ب دائماً».

و يمكننا أن نحذف كلمة «ضد» كما في بعض النسخ و نقول: نقيض «اللادوام في البعض» هو «الدوام
في الكل» أي «لا شيء من ب ج دائماً». و هذا ينعكس إلى الأصل دائماً لأن الأصل هو «لا شيء من ج
ب» مع قيد «الدوام الوصفي و اللادوام الذاتي»؛ فلو بدلنا هذا القيد بـ «الدوام الذاتي» حصل لنا «لا شيء من
ب ج دائماً».

و لا تنعكسان مع اللادوام في الكل، إصدق قولنا: «لا شيء من الماشي ساكن ما دام ماشياً لا دائماً» مع كذب قولنا: «لا شيء من الساكن يمشي ما دام ساكناً لا دائماً»، لأن بعض الساكن ليس يمشي دائماً كالجليل؛

و إن أريد بـ«اللاادوام» «اللاادوام في الكل» لا «في كل واحد واحد» - كما نُقل عن الشيخ^٢ - انعكستا كنفسيهما. و يشبه أن يكون مراد المتقدمين بـ«اللاادوام»^٣ هذا، حيث قالوا بانعكاسهما كنفسيهما.^٤

[انعكاس الضروريتين كنفسيهما عند الإمام الرازي]

و احتجوا على انعكاس السالبة الضرورية و المشروطة كنفسيهما بالوجوه المذكورة - و قد عرفت جوابها - و بوجهين آخرين^٥ ذكرهما الإمام في الملخص:

فأ: إنه لو لم يصدق «لا شيء من ج بالضرورة» لأصدق «بعض ج بالإمكان»،

١. و الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال، و قد يلزم هاهنا؛ لأنه لو صدق «بعض

ج بالفعل» لأصدق «بعض ج بالفعل» و قد «كان لا شيء من ج ب

بالضرورة»؛ هذا خلف.

٢. أو نضّمه مع الأصل لينتج المحال.^٦

و كذا حكم المشروطة.^٧

و جوابه:

١. اللادوام في الكل لا في كل: - ق.

٢. نُقل عن الشيخ: كشف الأسرار، ص ١٣٤ س ٩.

٣. باللاادوام: - ق.

٤. كشف الأسرار، ص ١٣٤ س ١١-١٢.

٥. آخرين: الأخيرين ق.

٦. منطق الملخص، ص ١٩٢-١٩٣.

٧. منطق الملخص، ص ١٩٥.

١. أنه إذا فرض «صدق الجيم على الباء بالفعل»، فقد زيد في أفراد الجيم شيء كان خارجاً عنها حال السلب. فصِدقُ الباء على هذا الفرد الزائد لا ينافي سلبه عن الأفراد التي كانت أولاً تحت حكم السلب، فلا تناقض^١.
 ٢. ومع الأصل إنما ينتج المحال إن لو اندرج الأصغر تحت الأوسط. وقد عرفت بيان ذلك الآن.
- و المتأخرون ذكروا في حلّ هذه المغالطة وجوهاً^٢ قاصرة عن حدّ الإفادة^٣ لا يليق إيرادها بهذا الكتاب.
- و زعم بعضهم^٤ أنّ هذا البيان^٥ حقّ و جوابه مغالطة.
- ب: المنافاة إنّما تتحقّق من الجانبين.
- و استحسّنه الإمام^٦.
- و ذلك أوّهن من الأوّل لأنّ المنافاة في الأصل بين ذات الموضوع و وصف المحمول، و المطلوب في العكس هو المنافاة بين ذات المحمول و وصف الموضوع. فأين أحدهما من الآخر^٧؟
- و كذا حكم المشروطة. نعم، لو كان للوصف مدخل في السلب فتعكّس كنفسها بهذا البرهان.

[عدم انعكاس السوالب السبع الباقية]

و أمّا السبع الباقية، فلا تنعكس لعدم انعكاس أخصّها^٨ و هي الوقتية، إذ يصدق: «لا شيء من

١. تناقض: يناقض ب.
٢. هذا الجواب مأخوذ من كشف الأسرار، ص ١٣٦ س ١١-١٣.
٣. كشف الأسرار، ص ١٣٦ س ١٣-١٤.
٤. الإفادة: - ق.
٥. بعضهم: لم نجد هذا البعض.
٦. البيان: البرهان ص. في الهامش: البيان.
٧. و استحسّنه الإمام: ما وجدنا هذا الاستحسان في منطق الملتخص إلا إذا اعتبرنا ما يلي من كلامه استحساناً: «الضرورة تنعكس سالبة ضرورية لما تقرّر في أوائل العقول أنّ أحد الشيتين إذا استحال حصوله مع الآخر استحال حصول الآخر معه» (ص ١٩٨).
٨. كشف الأسرار، ص ١٣٦ س ١٥-١٦؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٣٧٥ س ١٤-١٦).
٩. منطق الملتخص، ص ١٩٧-١٩٨.

القمر بمنخسف بالتوقيت» مع كذب عكسه بالإمكان، إذ «كلّ منخسف قمر بالضرورة». و عدم انعكاس الأخض يستلزم عدم انعكاس الأعم؛ لأن انعكاس الأعم يوجب انعكاس الأخض.

[انعكاس السوالب السبع الحقيقية عند الخونجي]
قالوا:

لو أخذت القضية حقيقية بحيث تدخل في موضوعها الممتعات انعكست السبع جزئية دائماً؛

١. لأنه حينئذ إذا صدق «لا شيء من ج ب بالفعل» صدق «لا شيء من ب دائماً ج دائماً».

a. و إلا فـ «بعض ب دائماً ج بالإطلاق» فـ «بعض ج ب دائماً» و قد كان «لا شيء من ج ب بالفعل»؛ هذا خلف.

٢. وإذا صدق هذا جُعلَ كبرى^١ لمقدمة صادقة في نفس الأمر - وهي قولنا: «كلّ ب دائماً ب بالفعل» - لينتج من الثالث «بعض ب ليس ج دائماً»؛ و هو المطلوب.^٢

و إذا كان الأصل ممكناً، فنقتد موضوع الوسط بـ «الضرورة» بدل «الدوام» و نترك الباقي بحاله.^٤

و النقض بهذا الاعتبار غير وارد؛ لأننا نمنع كذب العكس بهذا الاعتبار، فإنّ المنخسف الدائم أو المنخسف الذي ليس بقمر - وإن كان ممتنعاً - فهو ليس بقمر بهذا الاعتبار.^٥ و هذا ضعيف من وجهين:

١. كبرى: الكبرى ص.

٢. كشف الأسرار، ص ١٢٩، س ١٢-٦؛ مطالع الأنوار (لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٣٧٨).

٣. موضوع الوسط: الظاهر أنّ الصحيح أحد هذين:

١. الموضوع وسطاً: أي الحدّ الذي وُضِعَ و أُتخذ وسطاً

٢. الموضوع الوسط: أي الحدّ الوسط الذي هو موضوع في المقدمتين من الشكل الثالث.

٤. كشف الأسرار، ص ١٢٩، س ١٢-١٣.

٥. كشف الأسرار، ص ١٣٠، س ١١-٦؛ لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٣٧٩.

أما أولاً، فلأن العكس ما لزم من الأصل فقط، بل منه مع الغير وهو المقدمة الأجنبية.^١ فلا يكون عكساً.^٢
 و أما ثانياً، فلأنه لا يتم في الخارجي والحقيقي المستعمل عند الجمهور، لأن قولهم «كل ب دائماً هو ب بالفعل» لا يلزم صدقه حينئذ.^٣
 ويمكن بيان هذا البرهان على وجه يتم في الخارجي والحقيقي، ولا يحتاج إلى الأجنبية. وذلك لأنه:

١. إذا صدق الأصل، صدق قولنا: «لا شيء من ب دائماً ج دائماً» كما مر.^٤
٢. وإذا صدق هذا صدق قولنا: «ليس بعض ب بالفعل ج دائماً» - وهو العكس - لأن ما هو «ب» دائماً فهو «ب» بالفعل بحسب الذهن.^٥ وقد عرفت في تحقيق الموضوع أن صدق وصف الموضوع أعم من أن يكون بحسب الذهن أو الخارج، فيصدق «ليس بعض ب بالفعل ج دائماً».

[عدم انعكاس السوالب الجزئية]

و أما السوالب الجزئية:

١. فلا ينعكس شيء منها لجواز كون الموضوع أعم.
٢. إلا الخاصتين لأنهما تنعكسان كنفسيهما، لأنه لا بد من صدق الوصفين على ذات واحدة للادوام سلب المحمول، ومن تباينهما^٦ فيها. ويلزم من ذلك صدق العكس.^٧

١. المقدمة الأجنبية: راجع ص ٣٨٤ لتعريف «المقدمة الأجنبية» في مباحث تعريف «القياس» في الباب الثاني من الباب الثاني في «اكتساب التصديقات».

٢. الأرموي، بيان الحق ولسان الصدق، ج ١، ص ١٥٦ س ١٠-١٤؛ الأحمري، عنوان الحق وبرهان الصدق، ص ٥٩١ س ٢-١٢، الكاظمي، منطق العين، ص ١٩٢.

٣. الأرموي، بيان الحق ولسان الصدق، ج ١، ص ١٥٦ س ١٤-١٧.

٤. كما مر: انظر إلى الرقم (١) أعلاه في ما نقل من كشف الأسرار.

٥. ما هو «ب» دائماً فهو «ب» بالفعل بحسب الذهن: أي قضية «كل ب دائماً ب بالفعل» قضية ذهنية صادقة. وهذا نفس ما ادعاه الخوئي.

٦. تباينهما: تنافيهما ص.

٧. كشف الأسرار، ص ١٣٧، س ٣-٧.

تنبيه

[١] «عدم انعكاس السالبة الكلية» سالبة الموضوع معدومة المحمول» في الخارجيات والحقيقيات
إذا كانت السالبة «سالبة^١ الموضوع معدومة^٢ المحمول» لا تنعكس - إلا إذا أخذت ذهنية - و
إلا^٣ يلزم «سلب السلب عن المعدوم» المستلزم للإيجاب و ذلك محال. فإنه يصدق:
«بالضرورة لا شيء مما ليس إنساناً بشريك البارئ»

و «لا شيء مما ليس بوجود خلافاً ما دام ليس بوجود»
مع كذب قولنا:

«لا شيء من شريك البارئ ليس بإنسان» ،
و إلا لصدق:

«كل شريك البارئ إنسان».^٤

فإن قيل: لو لم يلزم العكس يلزم سلب الشيء عن نفسه،^٥ وإته محال.
قلنا: إنما يكون محالاً إن لو كان ذلك الشيء موجوداً؛ أما إذا لم يكن، فيجوز سلبه عن
نفسه، فيصدق «لا شيء من شريك البارئ بشريك البارئ».

١. سالبة: سالب ب.

٢. معدومة: معدوم ب.

٣. إلا: لا ص.

٤. كل شريك البارئ إنسان: هذه القضية الموجبة لزمّت من فرض صدق هذه السالبة: لا شيء من شريك
البارئ ليس بإنسان». لكن نعلم أنّ السالبة لا تستلزم الموجبة. فنقول: استنتاج الموجبة من السالبة السالبة
المحمول مبني على أنّ السالبة الحقيقية أو الخارجية مقيدة بوجود الموضوع كما أشار إليه المصنف في ضمن شبهة
أوردّها في تنبيه في فصل «التناقض». أما الحقّ هو أنّ السالبة ليست بمقيدة بوجود الموضوع ولو كانت سالبة
المحمول.

٥. يلزم سلب الشيء عن نفسه: لأنّه لو كذب «لا شيء من شريك البارئ ليس بإنسان» صدق «بعض
شريك البارئ ليس بإنسان»، وهذا مع الأصل: «لا شيء من الإنسان بشريك البارئ» ينتج: «بعض شريك
البارئ ليس بشريك البارئ» وهذا سلب الشيء عن نفسه. نقول: هذا موجبة سالبة المحمول؛ فلو اعتبرناها
مقيدة بوجود الموضوع يلزم سلب الشيء عن نفسه؛ أما إذا لم نعتبرها مقيدة بوجود الموضوع لم يلزم ذلك.

٦. إنما: فإنّما ق.

[عدم انعكاس الموجبات «سالبات المحمول» في الخارجيات والحقيقات]
و يُعلم من ذلك النقض أنَّ الموجبة الكلية والموجبة الجزئية إذا كانتا «سالبتي المحمول» لا تنعكسان أيضاً،^١ إلا بحسب الذهن.

[٢] [انعكاس الشرطيات]

و أما الشرطيات:

١. فالموجبة المتصلة - كلية كانت أو جزئية - تنعكس جزئية، بالخلف و عكس نقيض العكس،^٢ كما مر.
 ٢. و السالبة الكلية تنعكس كنفسها، بها أيضاً.
 ٣. و أما السالبة الجزئية فلا تنعكس، لجواز كون المقدم أعم كما في الحملات.
- و أما المنفصلات، فلا يتصور لها العكس طبعاً، بل وضعاً.

[٣] [طريقتان لإثبات عدم الانعكاس: النقض و جواز النقض]

و يجب أن تعلم أنَّ من تمام البرهان على العكس و نتائج الأقيسة بيان عدم الزائد على المدعى. و يكفي فيه إيراد صورة من صور النقض. و قد راعينا ذلك فيما مر.

و ما ذكر أحد من العلماء سوى النقض طريقاً آخر في ذلك.

و قد يمكن فيه طريق آخر: و هو أنه إذا جاز صدق نقيض ما أريد نفيه مع الأصل أو القياس - بأن لا يلزم من مجموعها محال - عُلم أنه غير لازم لأن نقيض اللازم يمتنع أن يصدق مع اللازم. و هذا طريق حسن.

[٤] [شبهة الإمام الرازي على انعكاس السالبة المائمة]

و أورد الإمام شبهة على انعكاس «السالبة الدائمة» «دائمة» بأن:

١. الكتابة ممكنة للإنسان؛

٢. فأمكن سلبها^٣ عنه دائماً؛

١. لا تنعكسان أيضاً؛ لصدق قولنا: «بعض شريك البارئ ليس بإنسان» و كذب عكسه: «بعض ما ليس بإنسان فهو شريك البارئ» بحسب الخارج أو الحقيقة.
٢. عكس نقيض العكس: المراد ليس «عكس النقيض» للعكس بل هو «العكس المستوي» لنقيض العكس.
٣. فأمكن سلبها: - ق.

٣. فلو وقع هذا الممكن مع انعكاس «السالبة البائدة» دائمة، لَصَدَقَ «لا شيء من الكتب بإنسان»؛
 ٤. و ذلك محال؛
 ٥. و لا يلزم ذلك من فرض الممكن؛
 ٦. فهو من الانعكاس.^١

١. منطق الملخص، ص ١٨٨-١٩٠ و ١٩٨. إيراد الإمام على انعكاس السالبة البائدة إنما هو في الحقيقة و ليست في الخارجية:

و أما السالبة البائدة، فإنما أن يؤخذ موضوعها بحسب الحقيقة، أو بحسب الوجود الخارجي. فإن كان الأول لم تنعكس للوجوه التي قدمنها. و الخلف و الافتراض اللذان ذكرهما إنما يتقرران إذا كان موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي، و ذلك غير ما نحن فيه. و إن كان الثاني انعكس مثل نفسه بالافتراض و الخلف المذكورين. و إذا عرفت الكلام في البائدة، فقس عليه الكلام في عكس السالبتين العرفيتين. (منطق الملخص، ص ١٩٨).

«ب» [الشبهة الثانية]، و هو الوجه اللتي، أن قولنا «كل ج ب» لا نعني به أن كل ج دخل في الوجود و حصل له الباء، بل نعني به أن الجيم حقيقة لا يوجد فرد من أفرادها إلا و وصف الباء حاصل له. و قولنا «لا شيء من ج ب» معناه أن الجيم حقيقة لا يوجد فرد من أفرادها إلا و الباء غير حاصل له. و من المحتمل أن يكون سلب الشيء عن الشيء دائماً ممكناً و لا يكون سلب الآخر عن الأول ممكناً، فإذا لم يجب صحة هذا العكس. (منطق الملخص، ص ١٨٩).

فالإمام يقول بانعكاس البائدة الخارجية:

$$\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \forall t \sim Bxt)$$

$$\therefore \forall x (\exists t Bxt \rightarrow \forall t \sim Jxt).$$

و يرفض انعكاس البائدة الحقيقية:

$$\forall x (\Diamond \exists t Jxt \rightarrow \forall t \sim Bxt)$$

$$\therefore \forall x (\Diamond \exists t Bxt \rightarrow \forall t \sim Jxt).$$

و كذلك يفعل الإمام في نقيض هاتين البائتين (أي في الموجبة المطلقة العامة الخارجية و الحقيقية) بل في الموجبة الضرورية الخارجية و الحقيقية:

أما الموجبات: فنقول إن موضوع القضية إما أن يكون مأخوذاً بحسب الحقيقة أو بحسب الوجود الخارجي. فإن كان الأول كان عكس الموجبة الضرورية ممكنة طائفة بالبيان الذي تقدم، و إذا كان كذلك كان عكس المشروطة العامة و العرفية العامة و البائدة و المطلقة العامة و الممكنة، ممكنة طائفة لما ثبت أن عكس الأعم لا يجوز أن يكون أخض من عكس الأخض. و إذا ثبت ذلك في الضرورية

المطلقة فبان يكون عكس الوجوديتين و الممكنة الخاصة و أشباهها ممكنة عامة أولى. و البيان فيه ظاهر فما مَرَّ.

و أما إن كان موضوع القضية مأخوذاً بحسب الوجود الخارجي، كان عكس الموجبة الضرورية، مطلقة عامة و إلا صدق السلب الباطم، فحينئذ ينعكس سالباً دائماً. لأن الموضوع مأخوذ بحسب الوجود الخارجي و قد عرفت أن العكس في هذه الصورة واجب. و كذا القول في جميع القضايا التي يعتبر فيها حصول محولاتها لموضوعاتها بالفعل كالوجوديتين و الوقتيتين. (منطق الملخص، ص ١٩٩).

و إلى هنا يشير كلامه في الوجه الثالث لمدعاه في انعكاس السالبة الكلية العامة:

«ج» [الشبهة الثالثة]، المذهب الحق و هو الذي اختاره الشيخ في الإشارات و ارتضاه المتأخرون أن عكس الموجبة الضرورية لا يجب أن يكون مطلقة عامة، بل الواجب أن يكون ممكنة عامة، و لو ثبت أن عكس السالبة الباتمة سالبة دائمة لنا استمر هذا المذهب. لأن له أن يقول: إذا صدق «بالضرورة كل ج ب» صدق «بالإطلاق العام بعض ب ج» و إلا «فناشأ لا شيء من ج ب» فينعكس «دائماً لا شيء من ج ب» و «قد كان بالضرورة كل ج ب». هذا خلف.

[٢-٢] فأما الموجبة الكلية المطلقة عند الإطلاق، فنعدم تنعكس موجبة جزئية للدلالة المذكورة في المطلقة العامة، لكن لا يجب أن تنعكس كنفسها لاحتمال أن يكون ثبوت المحمول للموضوع ضرورياً و ثبوت الموضوع للمحمول لا يكون ضرورياً، كقولنا «كل كاتب إنسان بالضرورة» مع أن «كل إنسان كاتب بالإمكان» بل يجب أن يكون مطلقاً عاماً. و كلامنا فيه ما مَرَّ.

فالموجبات الفعلية (مطلقة كانت أو ضرورية) في رأي الإمام تنعكس إلى المطلقة العامة إذا كانت خارجية:

$$\forall x (\exists t Jxt \rightarrow \exists t Bxt) \text{ \& } \exists x \exists t Jxt$$

$$\therefore \exists x (\exists t Bxt \text{ \& } \exists t Jxt)$$

و لا تنعكس إلى المطلقة العامة إذا كانت حقيقية:

$$\forall x (\Diamond \exists t Jxt \rightarrow \exists t Bxt) \text{ \& } \exists x \Diamond \exists t Jxt$$

$$\therefore \exists x (\Diamond \exists t Bxt \text{ \& } \exists t Jxt)$$

بل تنعكس إلى الممكنة العامة:

$$\forall x (\Diamond \exists t Jxt \rightarrow \exists t Bxt) \text{ \& } \exists x \Diamond \exists t Jxt$$

$$\therefore \exists x (\Diamond \exists t Bxt \text{ \& } \Diamond \exists t Jxt).$$

و من هنا يعلم أن الحقيقة عند الإمام الرازي هو «أخذ الإمكان في عقد الوضع» الوضع الذي ينسب هو و غيره من مناطق الإسلام إلى الفارابي. راجع منطق الملخص ص ١٤٥ و ٢٨٧. راجع أيضاً هامشنا ص ٢٤٥ في اختلاف الأقوال في نسبة «أخذ الإمكان في عقد الوضع» للفارابي في البحث تحت عنوان [اعتبارات

[جواب الخوئي عن شبهة الإمام]

و أجيب بأنه:

قد يلزم من اجتماعها، فإنّ الممكنتين قد يستلزم اجتماعهما محالاً كـ «كتابة زيد» و عديها.^١
و في هذا الجواب نظر:

لأنه حينئذ لا يخلو من أن يكون اجتماعها مستلزماً للمحال أو لا:

١. فإن كان حينئذ على تقدير صدق الأصل يمتنع صدق العكس، و هو المطلوب؛

٢. و إن لم يكن فالمستلزم هو الانعكاس كما قلنا.

[جواب المصنف عن شبهة الإمام]

بل جوابه أن الكتابة لو كانت مسلوية عن الإنسان دائماً، يكون «الكتاب»^٢ بالفعل «معدوماً دائماً، فيصدق سلب «الإنسان» عنه دائماً.

[٥] [شبهة على انعكاس القضايا الطبيعية و الشخصية]

و أمّا الشبهة التي ترد على عكس السوالب و الموجبات الجزئية في القضايا الطبيعية و الشخصية مثلاً:

١. من عدم انعكاس قولنا: «لا شيء من الإنسان بنوع» و «لا شيء من زيد بإنسان»^٣

٢. و من عدم انعكاس قولنا: «بعض النوع إنسان» و «بعض الإنسان زيد»

فقد استوفينا الكلام فيها في فصل تحقيق المحصورات.^٤ فمن أحب ذلك فليطلبه ثمة.

الموضوع [ذيل البحث «في تحقيق المحصورات» في المبحث الثاني من الفصل الثالث «في الخصوص و الإهمال و الحصر» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

١. كشف الأسرار، ص ١٣٢، س ٨-٥.

٢. الكتاب: الكتابة ق.

٣. بإنسان: + من عدم انعكاس قولنا: «لا شيء من الإنسان بنوع» و «لا شيء من زيد بإنسان» و ق.

٤. راجع ص ٢٤٧ و ٢٥٠ البحث تحت العنوانين [فسادان عظيمان في إخراج المستى من الموضوع] و [إصلاح الفسادين ...] في المبحث الثاني «في تحقيق المحصورات» من الفصل الثالث «في الخصوص و الإهمال و الحصر».

[٦] [شبهة على انعكاس الشرطيات]

و أيضاً ترد شبهة على انعكاس الشرطية؛ وذلك لأن:

١. كل كَلِّ يستلزم جزئه و أما استلزام الجزء الكل فغير محقق؛ فإن العشرة مثلاً تستلزم

الثلاثة و لا يوجد زمان أو تقدير تكون الثلاثة مستلزمة للعشرة؛

٢. وكذا كل خاصة مفارقة تستلزم النوع دون العكس؛ لأن الإنسان لا يستلزم الكاتب

في شيء من الأوقات و التقادير.

و ذلك يوجب القبح في إنتاج الأقيسة الشرطية. و هذا الموضع يستدعي زيادة بحث، فلنؤخره

إلى قسم الشرطيات.^١

خاتمة

[الغلط في العكس بسبب الغلط في تشخيص المحمول]

قد يغلط في العكس إذا كان أحد طرفي القضية «نسبة إلى أمر محصل» فيظن كون ذلك المحصل موضوعاً أو محمولاً فقط، كقولنا:

١. «كل مَلِكٍ على السرير»

٢. و «كل وتد في الحائط»

٣. و «كل شيخ كان شاباً».^٢

فيُظن في العكس:

١. «بعض السرير على المَلِك»

٢. و «بعض الحائط في الوتد»

٣. و «بعض الشاب كان شيخاً».^٣

١. راجع الفصل العاشر «في الشرطية و أجزائها و جزئياتها»، المبحث الخامس «قيما وجدنا في عكس الشرطيات» ص ٣٥٥.

٢. هذه القضايا الثلاث تنسّق في المنطق الرياضي على صورة بسيطة $\forall m \exists s \ Ams$ أو صورة مغلقة:

$\forall x [Mx \rightarrow \exists y (Sy \ \& \ Axy)]$.

٣. الشاب: شاب ق.

٤. هذه القضايا الثلاث تنسّق في المنطق الرياضي على الصورتين التاليتين:

$\exists s \exists m \ Asm$

$\exists x [Sx \ \& \ \exists y (My \ \& \ Axy)]$.

فإذا عُلِمَ أَنَّ المحمول في هذه القضايا نسبة، زالت الشبهة؛ لأنه صدق:

١. «بعض ما على السرير قليل»
 ٢. و «بعض ما في الحائط وتد»
 ٣. و «بعض ما كان شاباً شيخ»^١.
- و إثباتنا بـ «أمر محصل» لأنه لو كان نسبة إلى غير محصل لصدق، كقولنا:
١. «بعض الإنسان على غير الفرس»
 ٢. أو «بعض غير الإنسان على الفرس»،
- فإنه يصدق:

١. «بعض غير الفرس على الإنسان»
٢. و «بعض الفرس على غير الإنسان»^٢.

[مثال الكشي للغلط في العكس بسبب الغلط في تشخيص المحمول]
و روى الكشي عن الأقدمين^٣ مغالطة من هذا النوع، و هو:
أنه يصدق:

١. «لا شيء من الجسم ممتد في الجهات إلى ما لا نهاية»^٤
مع كذب عكسه:
٢. «لا شيء من الممتد في الجهات إلى غير النهاية يجسم»
ضرورة أن:
٣. «كل ممتد في الجهات إلى غير النهاية جسم»^٥.

١. هذه القضايا الثلاث تتسق في المنطق الرياضي على الصورتين التاليتين:

$\exists x \exists y Axy$

$\exists x [\exists y (Sy \& Axy) \& Mx]$.

٢. هذا منقوض بأمثلة كثيرة، منها: «بعض الإنسان يعبد غير واجب الوجود» فـ «بعض واجب الوجود يعبد غير الإنسان».

٣. الجدير بالذكر أن الكشي في حقائق الحقائق لم يرو هذه المغالطة عن الأقدمين، بل ذكرها كغالطة من دون أن يُسندته إلى أحد.

٤. ما لا نهاية: غير النهاية ص.

٥. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ٢١٨-٢٢٠.

و ذكر في حلّه:

أنّ المسلوب عن الجسم ليس إلا «اللانهاية»، لأنّ «الممتدّ في الجهات» لا يمكن سلبه عن الجسم، و حينئذٍ يصدق: «لا شيء مما لا نهاية له بجسم».^١
و ذلك ضعيف؛ لأنّ المجموع لما لم يكن صادقاً عليه فيكون مسلوباً عنه ضرورة، فيعود الإشكال.^٢
بل جوابه أنّها:

١. إن أخذت خارجية أو حقيقية، منعنا كذب العكس، إذ يكذب حينئذٍ نقيض العكس؛
٢. و إن أخذت ذهنية منعنا صدقها،^٣ إذ يصدق نقيضها حينئذٍ بحسب الذهن.^٤ و الله أعلم.

١. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ٢٢٨٥٨ - ٣٦٥٨.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٢٨، س ١٦ - ص ٢٢٩، س ٢.

٣. صدقها: صدق الأصل، ص، پ.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٢٩، س ٣-٩.

الفصل التاسع

في عكس النقيض

و فيه مبحثان:

[المبحث الأول]

[في تعريف عكس النقيض]^١

فأ: في تعريفه:

و هو جعل كل من نقيضي الطرفين بدلاً عن الطرف الآخر.

[تعريف الشيخ]

و قال الشيخ:

هو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعاً و ما يناقض الموضوع فيجعل محمولاً.^٢
و هذا غير شامل للشرطيات، إلا إذا بُدِّلَ «الموضوع» بـ «المحكوم عليه» و «المحمول» بـ «المحكوم به».^٣

[عدم رعاية الشيخ تعريفه في عكس نقيض السالبة الكلية]

و زعم الإمام و قوم من المتأخرين^٤ أن في كلام الشيخ تناقضاً، لأنه جعل في بعض الصور عين الموضوع محمولاً و نقيض المحمول موضوعاً، حيث قال:

١. أول من بحث عن عكس النقيض كمادة منطقية فيما وجدنا هو برقلس (Proclus) ثم يحيى النحوي (John Philiponus) و سمبليخيوس (Simplicius) ثم الفارابي و الشيخ.

٢. الشفاء، القياس، ص ٩٣.

٣. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ١٤٨-١٤٦.

٤. قوم من المتأخرين: هم الخوارجي و تابعوه.

قولنا «لا شيء من الإنسان بحجر» يلزمه «بعض ما ليس بحجر إنسان».^١
فقد جعل عين الموضوع محمولاً.^٢

[خطأ الشيخ في عكس نقيض الموجبة الكلية]

و أيضاً قال في عكس الموجبة الكلية:

إذا صدق قولنا: «كل ج ب» يلزمه «كل ما ليس ب ليس ج» و إلا لصدق «بعض ما

ليس ب ج».^٣

فإن أخذ المحمول في هذه القضية معدولاً كانت القضية موجبة «معدولة الطرفين». و حينئذ يكون نقيضها سالباً «معدول الطرفين».^٤ فلا يلزم من كذب العكس صدق قولنا: «بعض ما ليس ب ج»، لأنه ليس نقيضاً للعكس^٥ و لا لازماً لنقيضه، لكونه أخض كما عرفت؛ لكنه صرح بلزومه. و إن أخذ العكس سالباً فلا يكون نقيض الموضوع محمولاً بل عينه.^٦

[تعريف الخوارجي]

ثم قالوا:

بل الحق أن يقال: عكس النقيض هو «حمل الموضوع أو نقيضه على نقيض المحمول».^٧

١. الشفاء، القياس، ص ٩٤.

٢. منطق المختص، ص ٢٠٠ و ٢٠٣؛ كشف الأسرار، ص ١٤٧ س ٣-٦.

٣. و إلا لصدق «بعض ما ليس ب ج» - ص، ع، ب. هذه الزيادة نجدها في شرح الفسطاس أيضاً، كما نجدها في الشفاء.

٤. إذا قلنا «كل ج ب» لزم منه أن «كل ما ليس ب ليس ج»، و إلا فليكن «بعض ما ليس ب ليس ليس ج»، فهو ج. ف«بعض ما ليس ب ليس ب هو ج».

٥. الشفاء، القياس، ص ٩٣.

٦. سالباً معدول الطرفين: سالبة معدولة الطرفين ب.

٧. للعكس: للأصل ق.

٨. منطق المختص، ص ٢٠٠-٢٠١؛ كشف الأسرار، ص ١٤٧ س ٦-١٢.

٩. كشف الأسرار، ص ١٤٨ س ٨-٩.

[تعريف البامياتي]

وقال بعضهم: إن الشيخ جعل نقيض المحمول موضوعاً و عين الموضوع محمولاً مخالفاً لكيفية الأصل.^١
و به قال أبو البركات.^٢

[الذب عن الشيخ]

والحق أن الأمر بخلاف ما زعم الفريقان.

أما الثاني^٣ فلأن كلام الشيخ لا يدل على ذلك،^٤ بل على خلافه.

وأما الأول^٥ فلا تناقض في كلام الشيخ ولا يلزم شيء^٦ مما ذكره من أخذ ما ليس بنقيض ولا لازم للنقيض مقام النقيض أو اللازم، إذ يمكن تفسير كلام الشيخ على وجه تسقط جميع الشبهة ويشهد صريح العقل بأن الحق هو ذلك. وهو أن نقول: إن العكس عند الشيخ عبارة عن:

«جعل نقيض المحمول موضوعاً^٧ ونقيض الموضوع محمولاً موافقاً للأصل في الكيف والصدق».

١. كشف الأسرار، ص ١٤٧ س ١٥-١٦. راجع هامش الكاظمي في نفس الصفحة حيث نسب هذا القول إلى أفضل الدين البامياتي.

٢. الاعتبار في الحكمة، ص ١١٢. ليس كلام أبي البركات في الاعتبار يدل على ما نسبته إليه المصنف هاهنا فإن أبا البركات عرّف عكس النقيض بـ«سلب الموضوع عن نقيض المحمول» لا بما حكاه المصنف عن البامياتي نقلاً عن الخونجي. بل أبو البركات صرح بخلاف ذلك:

وقد سبق القول في عكس النقيض وهو أن يجعل مقابل «المحمول» بالإيجاب أو السلب موضوعاً ومقابل «الموضوع» محمولاً. (المعتبر، ص ١٧٤).

٣. الفريق الثاني هو أبو البركات والبامياتي.

٤. لا يدل على ذلك: أي لا يدل على تعريف البامياتي.

٥. الفريق الأول هو الإمام والخونجي.

٦. شيء: - ق.

٧. و: + جعل ص.

ولكن هاهنا دقيقة أوقعهم ذهلها في الاعتساف، وهي أن الشيخ قد أخذ نقيض الطرفين بمعنى «السلب» لا بمعنى «العدول»، لأن نقيض الشيء «نقيضه و سلبه» فقط، لا «نقيضه مع صدقه على شيء»^١، لأن ذلك أخص من النقيض.

[تعريف الخوحي ليس بعكس النقيض]
و من ذلك عُلِمَ أن ما أخذه المتأخرون ليس بعكس النقيض، بل لازم آخر.

[الجواب عن اعتراض الخوحي على الشيخ في الموجبة الكلية]
و على هذا تزول جميع الشبه، لأنه حينئذ إذا صدق قولنا: «كل ج ب» ينعكس إلى قولنا: «كل ما ليس ب هو ليس ج» موجبة سالبة الطرفين^٢، وإلا لصدق «ليس كل ما ليس ب هو ليس ج»^٣.

١. و يلزمه «بعض ما ليس ب ج»؛ وإلا لصدق «لا شيء مما ليس ب ج» و يلزمه «كل ما ليس ب ليس ج» لما عرفت أن السالبة مساوية للموجبة السالبة المحمول^٤.
٢. أو نقول: إذا صدق «ليس كل ما ليس ب ليس ج» يتحقق وجود ما ليس «ب» - وإلا لصدق «لا شيء مما ليس ب ج» لصدق السلب عن المعدوم، و يلزمه «كل ما ليس ب ليس ج» - وإذا وُجِدَ صدق «بعض ما ليس ب ج».

١. شيء: + آخر ع.

٢. اقتبس قطب الدين الرازي في شرح المطالع هذا الجواب من المصنف من غير أن يذكر اسمه: ومناطق الشبهة هاهنا أنهم حملوا «النقيض» على المعدولة وليس كذلك فإن نقيض الباء سلبه لا اثبات اللاباء. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٨٦).

٣. اقتبس قطب الدين الرازي هذا الجواب أيضاً من المصنف من غير أن يذكر اسمه: و المأخوذ في عكس [نقيض] الموجبة «موجبة سالبة الطرفين» و في عكس [نقيض] السالبة «سالبة سالبة الطرفين»؛ لكن لما خُصِّلَ مفهومها كانت موجبة محضلة المحمول لأن سلب السلب إيجاب. فلها أخذها نقيض الموجبة و عكس السالبة. و من تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في باله أن مراده ما ذكرناه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٨٦).

٤. راجع المقالة الثانية، الباب الأول، الفصل الثالث «في الخصوص والإهمال والمصر» ص ٢٣٦ في البحث تحت عنوان [سور «كل ليس» للسالبة الكلية] و الفصل الرابع «في العدول والتحصيل» ص ٢٤٠ في البحث تحت عنوان [عدم حاجة الموجبة «السالبة المحمول» إلى وجود الموضوع].

٣. أو نقول: لو كَذَّبَ العكس لكَذَّبَ ما يساويه، وهو السالبة المركبة من عين موضوعه و نقيض محموله كما عرفت - وهي التي جعلها المذهب^١ الثاني عكساً - فيلزم نقيضها وهو الموجبة المذكورة بعينها.

و من العجب أنهم اعترفوا بلزوم هذه السالبة للأصل^٢ و سلموا أن تلك الموجبة في قوة السالبة^٣ - لاستغنائها عن وجود الموضوع - و مع ذلك منعوا لزومها للأصل^٤.

[الجواب عن اعتراض الإمام على الشيخ في السالبة الكلية]

و أما قولهم «إنه جعلَ عينَ الموضوع محمولاً في السالبة»^٥ فليس كذلك، لأنه إذا صدق قولنا «لا شيء من الإنسان بجبر» ينعكس إلى قولنا: «ليس كل ما ليس بجبر ليس بإنسان» سالبة الطرفين؛ لكنه لما كان بمعنى قولنا «بعض ما ليس بجبر إنسان» و ضَعَّه الشيخ موضع العكس تخفيفاً في اللفظ. فَعَلِمَ أنه لا تناقض في كلام الشيخ أصلاً. و إذا عرفت أن هذه الموجبة تساوي تلك السالبة فلزومها للأصل يوجب لزومها له. فَمَنْ جَعَلَ تلك السالبة عكساً فلا مناقشة معه.^٦

١. المذهب: مذهب ص، ع، ق، ب.

٢. كشف الأسرار، ص ١٥٨ س ٩-١٢، حيث جعل الخوئي عكس نقيض «كل ج ب»: «لا شيء مما ليس ب د» دائماً في الخارج ج دائماً في الخارج.

٣. نسب المصنف في شرح القسطاس هذا الرأي إلى «صاحب الكشف» و «صاحب المطالع». لكننا ما وجدنا في كشف الأسرار للخوئي ما يشهد بأن الموجبة السالبة الموضوع في قوة السالبة السالبة الطرفين وإن وجدنا ما يقرب منه في مطالع الأنوار للأرموي حيث يقول: «و الموجبة السالبة المحمول لشبهها بالسالبة لا تقتضي وجود الموضوع». (لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٢٨٤). و كلام الأرموي هذا، و إن لم يدل بالمطابقة على تساوي الموجبة المذكورة و السالبة في القوة، فقد دل عليه بالالتزام لما يبدو من أنه يستلزم تساويهما.

٤. لاستغنائها: لاستغنائها ب.

٥. لزومها للأصل: أي لزوم تلك الموجبة للأصل.

٦. منطق الملتخص، ص ٢٠٠ و ٢٠٣؛ كشف الأسرار، ص ١٤٧ س ٣-٦.

٧. هذا الجواب بالاختصار نجده عند قطب الدين الرازي من دون أن يذكر اسم المصنف:

و مناط الشبهة هاهنا أنهم حملوا النقيض على المعدولة. و ليس كذلك فإن نقيض الباء سلبه لا إثبات اللباء. فالماخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين و في عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين. لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محضلة المحمول لأن سلب السلب إيجاب. فلها أخذها نقيض الموجبة و عكس السالبة. و من تأمل في عبارة الشيخ يتضح في باله أن مراده ما ذكرناه.

المبحث الثاني^١

في العكس [التقيض]

استطال بعضهم في هذا الباب بخلط العدول و التحصيل و السلب و الاعتبارات للطرفين في الأصل و العكس.^٢

و الشيخ إنما تساهل في هذا الباب و أسقط من بعض كتبه لقلّة احتياج المنطق إليه. و نحن إنما نعتبر في عكس الخارجيات خارجية و الحقيقيات حقيقية و الذهنيات ذهنية^٣ و نشترط أن نأخذ تقيض كل من الطرفين - سواء كان محضاً أو معدولاً أو سلباً - بمعنى السلب لا العدول. فلو كان الطرف سلباً نأخذ^٤ محضه لأن سلب السلب إيجاب.

[قسمة الموجبة الكلية إلى ستة منعكسة و ثلاثة غير منعكسة]

و إذا عرفت ذلك، فنقول: لا يخلو من أن يكون كل من الطرفين محضاً أو معدولاً أو سلباً أو ممتزجاً. فهذه تسعة أقسام:

١. ستة منها و هي التي يكون:

كل من الطرفين محضاً أو معدولاً،

أو أحدهما محضاً و الآخر معدولاً،

أو المحمول سالباً و الموضوع إما محصل أو معدول،

تنعكس إلى موجبة سالبة المحمول.

٢. و ثلاثة و هي التي يكون:

(لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٨٦ س ١٠-١٤). و مناط الشبهة هاهنا أنهم حملوا التقيض على المعدولة. و ليس كذلك فإن تقيض الباء سلبه لا إثبات اللاباء. فالأخذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين و في عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين. لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محضلة المحمول لأن سلب السلب إيجاب. فلها أخذها تقيض الموجبة و عكس السالبة. و من تأمل في عبارة الشيخ يتقدح في بابه أن مراده ما ذكرناه. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٣٨٦ س ١٠-١٤).

١. الثاني: - ق.

٢. كشف الأسرار، ص ١٢٨-١٥٨ و ١٩٤.

٣. راجع مطالع الأنوار في لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٣٨٥.

٤. [تقيضه]: مأخوذ من شرح القسطاس.

كلّ من الطرفين سالباً،
أو الموضوع سالباً و المحمول إمّا محضّل أو معدول،
لا تنعكس إذا كانت خارجية أو حقيقية.

[انعكاس الستة غير السالبة الموضوع]

أمّا الأول، فلاّته إذا صدق «كلّ ج ب» يلزمه «كلّ ما ليس ب ليس ج» و الّا لصدق «ليس
كلّ ما ليس ب ليس ج» و يلزمه «بعض ما ليس ب ج» كما مرّ. و الموجبة المحصلة المحمول
تستدعي وجود الموضوع و المحمول:

١. فنتيج^١ مع الأصل حمل الشيء على نقيضه،^٢
٢. و أيضاً تنعكس^٣ إلى قولنا: «بعض الموجود الصادق عليه ج هو ليس ب»؛ و قد كان
«كلّ ج ب» هذا خلف.

[عدم انعكاس الثلاثة السالبة الموضوع]

و أمّا الثاني، فلاّته تصدق:

١. «كلّ ما ليس ببعده ليس بخلاء» خارجياً و حقيقياً،
مع كذب العكس.^٤ و كذا يصدق:
٢. «كلّ ما ليس بممكن بالإمكان الخاصّ هو ممكن بالإمكان العامّ»،
و تصدق أيضاً:
٣. «كلّ ما ليس بخلاء فهو لا جزء» إن خصّصنا الموضوع بالموجودات،
- و إلّا فلا يصدق الأصلان^٥ أصلاً لدخول المعدومات و امتناع التحصيل و العدول
على المعدومات -

١. فنتيج: أي فنتيج تلك الموجبة الجزئية المحصلة: «بعض ما ليس ب ج» مع الأصل: «كلّ ج ب». و النتيجة
هي أنّ «بعض ما ليس ب هو ب».

٢. حمل الشيء على نقيضه: أي حمل «ب» على «ما ليس ب».

٣. تنعكس: أي تنعكس تلك الموجبة الجزئية المحصلة: «بعض ما ليس ب ج» إلى «بعض ج هو ما ليس ب»؛
و هذا نقيض الأصل.

٤. العكس هو «كلّ خلاء فهو بعد».

٥. الأصلان: هذا الأصل ص.

مع كذب العكس فيها.

[دفع دخل]

فإن قيل:

- البرهان الذي ذكرتم في الأول قائم بعينه على انعكاس هذه الثلاثة - فهو إن كان صحيحاً وجب العكس هاهنا وإلا لا يفيد ثمة أيضاً - لأنه إذا صدق «كل ما ليس ج ب» يلزمه «كل ما ليس ب ج»، وإلا لصدق «بعض ما ليس ب ليس ج» كما ذكرتم. و:
١. تُنتج مع الأصل المحال المذكور،
٢. و تنعكس أيضاً إلى قولنا: «بعض ما ليس ج ليس ب»؛ وقد كان «كل ما ليس ج ب». هذا خلف.

قلت:

١. لا نسلم إنتاج القياس، لأن قولكم «بعض ما ليس ب ليس ج» سالية المحمول وهي لا تستدعي^١ وجود الموضوع والمحمول، فلا يلزم اندراج الأصغر تحت الأوسط الموجود.
٢. ولا يلزم أيضاً صدق قولنا «بعض الموجود الصادق عليه "ليس ج" هو "ليس ب"» كما لزم من برهاننا. فيجوز أن يكون موضوع السالبة غير موضوع الموجبة الكلية، فيجوز صدقها معاً.

[عكس نقيض السالبات]

هذا حكم الأقسام التسعة، إذا كانت موجبة.

أما إذا كانت سالية،

١. فتعكس الجميع في المركبات الفعلية كما يجيء،
٢. و تنعكس هذه الثلاثة في البسائط الفعلية،
٣. دون الستة الباقية كما يأتي،

لكون الموضوع في هذه الثلاثة^٢ سلبياً؛ لأنه:

١. سالية المحمول وهي لا تستدعي: سالب المحمول وهو لا يستدعي ب.
٢. راجع هذا الفصل البحث الثاني ص ٣٢٦ تحت عنوان [قسمة الموجبة الكلية إلى ستة منعكسة وثلاثة غير منعكسة].

إذا صدق «لا شيء مما ليس ج ليس ب بالفعل»
صدق على ما ليس ج «أنه ب» لِمَا مَرَّ،
فيصدق «بعض ب ليس ج بالفعل»
و يلزمه «ليس بعض ب ج بالفعل»، و هو المطلوب.
و كذا في القسمين الباقيين.

[عكس نقيض الموجّحات]

[الموجّبات الكلّية]

و إذا تقدّم ذلك، فنقول:

[انعكاس النوائم الست]

الموجّبات الكلّية بأيّ اعتبار كانت من الثلاثة:^١

[١ و ٢] فالباثمتان تنعكسان «دائمة»،

[٣ و ٤] و العاقتان «عرفيّة عاقّة» بعين ما ذكرنا من البرهان.

و لا تنعكس الضرورية كنفسها لصدق قولنا: «بالضرورة كلّ كاتّب ليس بأُمّي» مع كذب قولنا:

«بعض الأُمّي ليس بكاتّب بالضرورة» لصدق ما ينافيه و هو قولنا «كلّ أُمّي كاتّب بالإمكان».

و بهذا النقض أيضاً علّم أنّ المشروطة لا تنعكس^٢ كنفسها، كما مرّ في العكس المستوي. نعم

لو أخذت المشروطة بحيث يكون للوصف فيه مدخل، تنعكس كنفسها، لأنّ الوصف إذا كان

مستلزماً للمحمول يكون انتفاء المحمول مستلزماً لانتفاء الوصف.

[٥ و ٦] و الخاصّتان تنعكسان إلى «العرفيّة العاقّة» مع قيد «اللا دوام في البعض».

a. أمّا لزوم «العاقّة»، فلما مرّ.

b. و أمّا لزوم اللا دوام و هو قولنا: «بعض ما ليس ب ج بالفعل» فلاّنه لو لم

يصدق، لصدق «لا شيء مما ليس ب ج دائماً» و ينعكس بالعكس المستوي

إلى منافي اللا دوام في الأصل.

و لا تنعكسان كنفسها، لِمَا مَرَّ في العكس المستوي.

١. الثلاثة: أي الخارجيّة و الحقيقيّة و الذهنيّة.

٢. و هو قولنا «كلّ أُمّي كاتّب بالإمكان». و بهذا النقض أيضاً علّم أنّ المشروطة لا تنعكس: - ق.

[عدم انعكاس السبع الباقية الغير الدوائم]

و أما السبع الباقية، و هي الوقتيتان و الوجوديتان و الممكنتان و المطلقة العامة، فلا تنعكس لعدم انعكاس أخضها و هو الوقتية؛ إذ يصدق «كلّ قمر هو ليس بمنخسف بالتوقيت لا دائماً» مع كذب «بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان»، إصدق قولنا: «كلّ منخسف قمر بالضرورة». و قد عرف أنّ عدم انعكاس الأخضر يوجب عدم انعكاس الأحمر.^١

[عكس النقيض المقيد الموضوع بنقيض جهة الأصل عند الخونجي]

هذا إذا كان موضوع العكس نقيض محمول الأصل مطلقاً.

أما إذا كان مقيداً بقيد «ينافي موضوع الأصل»^٢ فقول بانعكاس هذه السبع إلى «موجبة جزئية دائمة»^٣، لأنه:

١. إذا صدق «كلّ ج ب بالفعل»
٢. لزمه «كلّ ما ليس ب دائماً ليس ج دائماً»؛
 - a. و إلّا لصدق «بعض ما ليس ب دائماً ج بالفعل»،
 - b. و ينتج مع الأصل حمل «ب بالفعل» على «ما ليس ب دائماً»،
 - c. أو ينعكس إلى نقيض الأصل.
٣. فإذا صدق «كلّ ما ليس ب دائماً ليس ج دائماً»،
٤. و «كلّ ما ليس ب دائماً، فهو ليس ب بالفعل»،
٥. فيصدق «بعض ما ليس ب بالفعل هو ليس ج دائماً»، و هو المطلوب.

١. المنطق المختصر، ص ١٩٧. راجع أيضاً الفصل الثامن «في العكس المستوي» ص ٣١٠ تحت العنوان [عدم انعكاس السوالب السبع الباقية].

٢. بقيد ينافي موضوع الأصل: في كشف الأسرار نجد هذا القيد بهذه العبارة: «هما يناقض جهة القضية». (كشف الأسرار، ص ١٥٨، س ٧).

٣. موجبة جزئية دائمة: ما وجدنا من قال بانعكاس السبع الباقية إلى هذه الموجبة؛ فأما الخونجي قال بانعكاس السبع إلى سالبها، أي «السالبة الجزئية الدائمة». (كشف الأسرار، ص ١٥٨، س ٦ - ص ١٥٩ س ٣).

٤. فإذا: و إذا ع، ص، ب.

٥. ب: ج ص.

و في الممكنة يقتد موضوع الوسط^١ بـ «الضرورة» بدل «الدوام»^٢.
و النقيض غير وارد حينئذ لما عرفت في العكس المستوي^٣.
و لا تلزم هذه القضية كليةً. و ذلك ظاهر^٤.

[الموجبات الجزئية]

أما الموجبات الجزئية فما عدا «الخاصتين» لا تنعكس، لجواز أن يكون الموضوع واجب الصدق لنقيض المحمول.

١. فالمحمول إذا لزم لبعض أفراد الموضوع، صدقت «البوائم الأربع»،

٢. و إذا فارق «السبع الباقية»،

مع امتناع العكس فيها.

أما الأول، فمثل قولنا: «بعض الموجود ممكن العدم» مع كذب قولنا: «بعض ما ليس بممكن العدم ليس بموجود».

و أما الثاني، فمثل قولنا: «بعض الإنسان ليس بكتاب» مع كذب قولنا «بعض الكتاب ليس بإنسان».

[عكس نقيض الموجبة الجزئية عند الشيخ]

احتج الشيخ على انعكاسها بأنه:

لا بدّ و أن يوجد شيء من الموجودات أو المعدومات خارجاً عن «ج» و «ب»،
فيصدق «بعض ما ليس ب ليس ج»^٥.

و هذا غير لازم:

١. موضوع الوسط: الظاهر أن الصحيح أحد هذين:

٣. الموضوع وسطاً: أي الحدّ الذي وُضع و أُخذ وسطاً

٣. الموضوع الوسط: أي الحدّ الوسط الذي هو موضوع في المقدّمتين من الشكل الثالث.

٢. كشف الأسرار، ص ١٥٨، س ١٣-١٤.

٣. راجع ص ٣١١ الفصل الثامن «في العكس المستوي» البحث الثاني تحت عنوان [انعكاس السوالب السبع الحقيقية عند الخوئي].

٤. كشف الأسرار، ص ١٥٩، س ٣-٩.

٥. الشفاء، القياس، ص ٩٥.

١. إذ يصدق «بعض الموجود ممكن العدم»، مع أنه لا يوجد شيء خارج عنها، موجوداً كان أو معدوماً.^١
٢. وبتقدير تسليمه^٢ لا يلزم كونه عكساً ما لم يبين لزومه من الأصل.^٣

[عكس نقض الموجبة الجزئية من الخاصتين]

و «الخاصتان» تنعكسان كنفسيهما:

١. لأنه إذا صدق «بعض ج ما دام ج لا دائماً»
٢. لا بدّ وأن يوجد شيء هو «ج» و «ب» و «ليس ج»
٣. و «ليس ب» بالفعل،
- a. و «لا لكان ب دائماً»، وقد كان «لا دائماً».
٤. و يكون «ليس ج ما دام ليس ب»
- a. و «لا لكان ج حين هو ليس ب»، فلا يكون «ب ما دام ج». هنا خلف.
٥. فيصدق «بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائماً»، وهو المطلوب.^٤

[السوالب الكلية]

و أما السوالب الكلية، فالبسانط و الممكنة الخاصة لا تنعكس، لجواز كون الموضوع معدوماً و منافياً لنقيض المحمول:

[السوالب الكلية البسيطة الفعلية]

أما الفعليات، فكقولنا: «لا شيء من الخلاء يبعد» مع كذب قولنا: «ليس بعض ما ليس ببعد ليس بخلاء»، إذ يلزمه «بعض ما ليس ببعد خلاء»، و هو كاذب.

١. كشف الأسرار، ص ١٧٩ س ١٣-٦؛ مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٤٠١ س ١١-٨).

٢. و بتقدير تسليمه: أي و بتقدير تسليم وجود شيء خارج عنها أي عن «الموجود» و «ممكن العدم».

٣. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٤٠١ س ٣-٤).

٤. كشف الأسرار، ص ١٧٧ س ١١ - ص ١٧٨ س ٢؛ مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٤٠١ س ٣-٢).

[عكس نفي السوالب الكلية عند الشيخ]

و احتج الشيخ بأنه:

١. إذا صدق «لا شيء من ج ب بالإطلاق».
٢. يلزمه «بعض ما ليس ب ج بالفعل».
- و هو معنى قولنا: «ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل» -
٣. و إلا لصدق «لا شيء مما ليس ب ج دائماً».
٤. و يتعكس «لا شيء من ج ليس ب دائماً».
٥. و يلزمه «كل ج ب دائماً».
٦. و كن «لا شيء من ج ب بالإطلاق». هنا خلف.

[اعتراض الخوئي على الشيخ في عكس نفي السوالب الكلية الخارجية]

وقال صاحب الكشف:

١. لا نسلم أن قولنا: «لا شيء من ج ليس ب في الخارج» يستلزم «كل ج ب في الخارج».
٢. و إنما يلزم ذلك إن لو كان سلب «السلب في الخارج»، لا سلب «الإيجاب الخارجي السالب المحمول».
٣. لأنه يكون معناه: «ليس شيء من الجهات "موجودة في الخارج" مع "سلب الباء عنه"».

١. هو: - ق.

٢. معناه: أي معنى قولنا: «لا شيء من ج ليس ب في الخارج» الذي هو من السالبة الكلية السالبة المحمول.
٣. العبارة مغلقة و الظاهر من معناها هو أحد هذين المعنيين:

$$\sim \exists x (Jx \& (E!x \& \sim Bx));$$

$$\sim \exists x (Jx \& \sim (E!x \& Bx));$$

و هما يلزمان المعنيين التاليين:

$$\forall x (Jx \rightarrow \sim (E!x \& \sim Bx));$$

$$\forall x (Jx \& \rightarrow \sim \sim (E!x \& Bx));$$

وهذان لآخرين:

$$\forall x (Jx \rightarrow (E!x \rightarrow Bx));$$

$$\forall x (Jx \rightarrow (E!x \& Bx)).$$

و لا يدل أحد هذين الأخيرين على وجود جهات في الخارج! لأن الوجود الخارجي (E!) في الأول جزء من الشرط و في الثاني جزء من الجزاء؛ و صدق الشرطي لا يدل على صدق أجزائه، فضلاً عن أجزاء أجزائه.

٢. ولا يلزم منه «وجود جياتٍ في الخارج ثابتة لها الباء»، لجواز أن لا يكون للجيم وجود أصلاً.^١

[الجواب عن اعتراض الخوئجي]

أقول:

لا نسلم أن معناه كذلك، بل معناه: «ليس شيء من الجيات مسلوباً في الخارج عنها الباء»^٢ لأنه أخذ موضوع العكس سلبياً^٣ كما عرفت، فحينئذ تلزم الموجبة السالبة.

[جواب المصنف عن انعكاس السوالب عند الشيخ]

بل جوابه:

أنا قد بينّا في العكس المستوي أن السالبة «السالبة» الموضوع المدعومة المحمول لا تنعكس،^٤ فلا ينعكس قولنا: «لا شيء مما ليس بـ ج دائماً» إلى قولنا: «لا شيء من ج ليس بـ دائماً»، لجواز كون الجيم معدوماً، كما في النقض.

١. كشف الأسرار، ص ١٨٣ س ١-٦.

٢. الظاهر من عبارة المصنف أنه يعني المعنى الثاني الذي جئنا به في هامش ألفاظ الخوئجي:

$\sim \exists x (Jx \ \& \ \sim (E!x \ \& \ Bx))$.

و رأينا أنه أيضاً لا يدلّ على الوجود الخارجي للجيات. إلا أن المصنف لما وجد هذا المعنى معادلاً للمعنى الكلي التالي:

$\forall x (Jx \rightarrow (E!x \ \& \ Bx))$

ظنّ أنه يدلّ على وجود الجيات في الخارج.

٣. لأنه أخذ موضوع العكس سلبياً: استمسك قطب المتن الرازي بهذا الجواب و قال:

و هذا المنع ضعيف لما مرّ أن المراد من النقيض السلب و سلب السلب إيجاب. بل المنع على موضع آخر. (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٤٠٥ س ١٢-١٣).

٤. السالبة: السالب ق، پ.

٥. المدعومة: المدوم پ.

٦. راجع الفصل الثامن «في العكس المستوي» البحث الثاني ص ٣١٣ تحت عنوان [تنبيه] [عدم انعكاس السالبة الكلية «سالبة الموضوع مدعومة المحمول» في الخارجيات و الحقيقات].

هذا إذا كان العكس بحسب الخارج أو الحقيقة؛ أما إذا كان بحسب الذهن، فلا يرد النقيض. فلعلّ الشيخ إنّما اعتبر هذا القسم كما عرفت من قبل.^١

[عكس نقيض السالبة الجزئية عند الشيخ]

و أيضاً برهن على انعكاس السالبة الجزئية إلى السالبة الجزئية «السالبة^٢ المحمول»، بأنّه:

١. إذا صدق «بعض ج ليس بـ بال فعل»،
٢. يلزم «ليس^٣ كلّ ما ليس بـ ليس ج بال فعل»،
٣. و إلاّ لصدق «كلّ ما ليس بـ ليس ج دائماً»،
٤. و يتعكس إلى قولنا: «كلّ ج ب دائماً». هذا خلف.^٤

و جوابه:

أنا قد بينّا أنّ الموجبة «السالبة^٥ الطرفين» لا تنعكس بعكس النقيض.^٦

[السوالب الكلية الممكنة]

و أمّا الممكنتان، فلا تنعكسان في شيء من الاعتبارات الثلاثة،^٧ لجواز أن يكون الموضوع ضروريّ السلب عن نقيض المحمول، كقولنا: «لا شيء من الزنجي بأسود بالإمكان الخاص» مع كذب «ليس بعض ما ليس بأسود ليس بزنجي بالإمكان العام»، إذ «كلّ ما ليس بأسود ليس بزنجي ضرورة».

١. كما عرفت من قبل: راجع ص ٢٥٦ [اعتبار القضية الذهنية فقط عند الشيخ والأقدمين] في نهاية المبحث الثالث «في الحقيقية والخارجية والذهنية» من الفصل الرابع «في الخصوص والإجمال والخصر».

٢. السالبة: السالب ق، ب.

٣. ليس: - ق.

٤. الشفاه، القياس، ص ٩٥.

٥. السالبة: السالب ق، ب.

٦. راجع هذا الفصل البحث الثاني ص ٣٢٧ تحت عنوان [عدم انعكاس الثلاثة السالبة الموضوع].

٧. الاعتبارات الثلاث: أي القضايا الخارجية والحقيقية والذهنية.

و استدلوأ على انعكاسها - بما مر من البرهان في غيرها من السوالب - بناءً على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها. و قد عرفت حاله.^٢

[المركبات الفعلية غير الخاصتين]

و أما باقي المركبات لما عدا الخاصتين^٣ - كلية كانت أو جزئية - بأي اعتبار كان من الثلاث؛ تنعكس إلى «المطلقة العامة» الجزئية بالبرهان المذكور.

و يندفع المنع:^٤

١. لأن السالبة «السالبة^٦ الموضوع» حينئذ تنعكس، لوجود محمولها. و ذلك لوجود الموضوع في الأصل، لتقيده^٧ باللا دوام.

٢. أو نقول: إذا صدق «ليس بعض ج ب لا دائماً» يوجد شيء صدق عليه «ج» و «ليس ب». و نج موجود؛ فيصدق «بعض ما ليس ب ج».

و كذا حكم الكلّي.

[الخاصتان]

و أما الخاصتان، فبأية كمية كانتا، تنعكسان إلى «الحينية المطلقة اللادائمة»^٨ و هي قولنا: «بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لا دائماً».

١. أما الحينية،

a. فبالبرهان المذكور السالم عن المنع لوجود ج حينئذ،

b. و بأنه يوجد شيء صدق عليه:

١. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ٢٨٥٢-١٥.

٢. راجع الفصل الثامن «في العكس المستوي» البحث الثاني ص ٣٠٧ تحت عنوان [عكس السوالب الكلية] [عكس البوائم الست].

٣. أي الوقتية و المنتشرة و الوجودية اللادائمة و الوجودية اللا ضرورية.

٤. الثلاث: أي القضايا الخارجية و الحقيقية و الذهنية.

٥. المنع: أي المنع المذكور في انعكاس السوالب الكلية البسيطة و الممكنة الخاصة و هو «جواز كون الموضوع معدوماً و منافياً لتقيض المحمول».

٦. السالبة: السالب ق، ب.

٧. لتقيده: ليقيده ب.

٨. كشف الأسرار، ص ١٩٣-١٩٤.

- i. «ج» و «ب» لللادوام،
 - ii. و «ليس ج بالفعل»، و «لا لكان» «ليس ب دائماً»،
 - iii. و أيضاً «ليس ب بالفعل» لسلب الباء،
 - iv. و يكون «ج حين هو ليس ب»؛ لأنه كان «ليس ب ما دام ج».
٢. و أمّا اللادوام، فلكونه ليس ج بالفعل.
- و كل ذلك ظاهر.

[السوالب الذهنية]

و أمّا السوالب الذهنية:

فتعكس الفعليات منها - كلية كانت أو جزئية - إلى «المطلقة» التي ذكرها الشيخ بالبرهان المذكور السالم؛^١ لأنه:

١. إذا صدق «ليس بعض ج ب»، بأية جهة كانت،
٢. صدق «ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل»،
٣. الذي معناه «بعض ما ليس ب ج بالفعل»،
- a. و «لا لصدق» «لا شيء مما ليس ب ج دائماً»،
- i. و يتعكس إلى منافي الأصل،
- ii. أو نجعله كبرى لللازم الأصل، و هو «بعض ج ليس ب»،
- iii. لينتج سلب الشيء عن نفسه دائماً.

[دليل صحة عكس النقيض في القضايا الذهنية دون الخارجية والحقيقية]
و إنّما يلزم الأصل ذلك :

١. لوجود الموضوع بهذا الاعتبار "حينئذٍ:
- a. لصدق قولنا بهذا الاعتبار «كل ج ج»،
٢. دون غيره من الاعتبارات، فإنه يصدق^٢ «لا شيء من ج ج»:

١. الشفاء، القياس، ص ٩٥.

٢. يصدق: لا يصدق ع.

- a. "في الخارج" إذا لم يكن "ج" في الخارج،
 b. و "بحسب الحقيقة" إذا لم يكن ممكناً.
 و حكم الخاصتين هاهنا حكمها ثمة.

[عكس نقيض الشرطيات]

و أما الشرطيات:

١. فالمتصلة:

- a. الموجبة الكلية اللزومية تنعكس كنفسها، لأنَّ انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم.
 b. و [الموجبة] الجزئية لا تنعكس، لجواز كون المقدم أعم من نقيض التالي.
 c. و أما السالبة - كلية كانت أو جزئية - تنعكس إلى سالبة جزئية، و إلاَّ لَصَدَقَت الموجبة الكلية و تنعكس بعكس النقيض إلى منافي الأصل.
 ٢. و أما المنفصلات، فلعدم التميز بين طرفيها، لا يقال للمنافاة التي بين نقيضي طرفيها «عكس النقيض»، بل تُعدّ من لوازم أُخرى. و سيجيء ذلك^١ إن شاء الله تعالى.

١. راجع ص ٣٧١ و ٣٧٤ «تلازم المنفصلات» من الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تعاندها».

الفصل العاشر

في الشرطية و أجزائها و جزئياتها

و فيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

[أقسام الشرطية]

الشرطية:

١. إما متصلة،

وهي التي حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت أخرى، أو بسلب هذا الثبوت. و الأول هو الموجبة والثاني هو السالبة.

٢. وإما منفصلة،

وهي التي حكم فيها بتباين^١ قضية لأخرى:

a. إما وجوداً و^٢ عدماً، وتسمى «حقيقية»،

b. أو وجوداً فقط وتسمى «مانعة الجمع»،^٣

١. بتباين: بمعاندة ص.

٢. و: أو ب.

٣. أو وجوداً فقط وتسمى «مانعة الجمع»: هذا التعريف يحتمل تفسيرين: تفسير أخض لا يشمل الحقيقية و تفسير أعم يشملها. فالأول بشرط لا والثاني لا بشرط؛ أي بشرط عدم منع الخلق ولا بشرط منع الخلق. قال في شرح القسطاس:

c. أو عدماً فقط ونستى «مانعة الخلق»؛^١

أو بسلب هذا التباين.^٢

و الأول موجبة و الثاني سالبة.

[أجزاء الشرطية]

و الجزء الأول من الشرطية مطلقاً يستى «مقدماً» و الثاني «تالياً»، و من المتصلة الموجبة للرومية «ملزوماً» و «لازماً».

و المقدم و التالي:

١. إنا أن يتشاركا بطرفيها، كاستلزام القضية عكسها المستوي،
٢. أو بأحد طرفيها، كاستلزام ثبوت محمول لشيء ثبوت محمول آخر^٣ له،^٤
٣. أو يتباينا فيها، كاستلزام القضية عكس نقيضها.

أو وجوداً فقط - أي يحكم بأنهما لا يصدقان معاً من غير التعرض إلى أنهما يكذبان أو لا يكذبان - ونستى «مانعة الجمع». و هي محذا التفسير أعم من الحقيقة. و قد فسروها بأخص من هذا، و هي أن يحكم فيها بأنهما لا تصدقان معاً لكن يجوز كذبهما، و هي محذا التفسير مبينة للحقيقة.

١. أو عدماً فقط و تستى «مانعة الخلق»: هذا التعريف أيضاً يحتمل تفسيرين: تفسير أخض لا يشمل الحقيقة و تفسير أعم يشملها. فالأول بشرط لا و الثاني لا بشرط؛ أي بشرط عدم منع الجمع و لا بشرط منع الجمع. قال في شرح القسطاس:

أو عدماً فقط - أي يحكم بأنهما لا يكذبان معاً من غير التعرض إلى أنهما يصدقان أو لا يصدقان - ونستى «مانعة الخلق». و هي محذا التفسير أعم من الحقيقة. و قد فسروها بأخص من ذلك، و هي أن يحكم فيها بأنهما لا يكذبان معاً لكن يجوز صدقيهما، و هي محذا التفسير مبينة للحقيقة.

و هذان التفسيران صرح بهما قبل المصنف نصير الدين الطوسي: «كل نوع ينقسم ثلاثة أقسام: حقيقة و مانعة جمع و مانعة خلق. و الأخيران قد يؤخذان بسيطين يشملان الحقيقة و قد يؤخذان مركبين يكونان قسمين لها» (تعدلي المعيار في نقد تنزيل الأفكار ص ١٧٨ س ٣-١؛ ص ١٧٩ س ١٣-١٥؛ ص ٢٢١ س ١٦-١٧). و المصنف تفطن في قسطاس الأفكار بالفرق بينها في مباحث الأقيسة الاقتراعية الشرطية ص ٢٩١ تحت عنوان [إنتاج الحقيقتين عند الحوخي] و إن غفل عن فروق بينها في الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تعاندها» في البحث تحت عنوان [تلازم المتصلات و المانعات الجمع] (راجع هامشنا ص ٣٧٦).
٢. هذا التباين: هذه المنافاة ص.

٣. آخر: الآخر ب.

٤. آخر له: أجزائه ق.

[تركيب الشرطيات]

وكل من المتصلة والمنفصلة إما أن يتركب من:

١. حليتين
٢. أو متصلتين
٣. أو منفصلتين
٤. أو حملية ومتصلة
٥. أو حملية ومنفصلة
٦. أو متصلة ومنفصلة.

ولما كان:

١. المقدم في المتصلة متميزاً عن التالي بالطبع، لأن نسبته إلى التالي بالاستصحاب ونسبة التالي إليه بالمصاحبة،
٢. دون المنفصلة، إذ نسبة كل منهما إلى الآخر بالمنافة والامتنياز إنما يكون بالوضع، صارت الأقسام في المتصلة تسعة، وفي المنفصلة ستة.

[المبحث الثاني]

[اللزومية والعنادية والاتفاقية]

الشرطية:

١. إن كانت بين طرفيها علاقة تقتضي اقتضاء المقدم للتالي أو عناده إياه، تسمى:
 - a. المتصلة «لزومية»،
 - b. والمنفصلة «عنادية»،
 ٢. وإلا ف«اتفاقية».
- وتلك العلاقة إنما تتحقق إن لو كان المقدم:
١. علة للتالي أو لمقابله،
 ٢. أو كان معلولاً له،
 ٣. أو معلولاً لعلته؛^١

١. الشفاء، القياس، ص ٢٣٣ س ١٧ - ص ٢٣٤ س ٤.

لأن امتناع الانفكاك إنما يوجد إذا افتقر أحدهما إلى الآخر أو إلى ما يفتقر إليه الآخر.

١. والمراد بـ«العلّة» هاهنا ما يتوقف عليه الشيء،^١
٢. فيندرج في الثاني استلزام الكلّ للجزء والمشرط الشرط^{٢،٣}
٣. وفي الثالث تلازم المتضايين؛ إذ كلّ منهما معلول للمعنى الذي أوجب الإضافة بينهما.^٤

[حالات صدق الشرطية وكدها]

[١] [المتصلة اللزومية]

و المتصلة الموجبة اللزومية الصادقة تتركّب عن:

١. صادقين،

٢. وكاذبين،

١. الظاهر أنّ هذا جواب لاعتراض الطوسي على دعوى الأنحري بأنّ الكلّ يستلزم الجزء. راجع الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٧٤، حيث ينكر الطوسي استلزام الكلّ للجزء والمشرط للشرط إذا كان الجزء اجنبياً للجزء الآخر.

٢. [استلزام] المشرط الشرط: استلزام المشرط للشرط نجده في كلمات ابن رشد في تحافت التهافت: «نجد من حلق في صناعة الكلام قد لجأ أن ينكر الضرورة التي بين الشرط والمشرط و بين الشيء وحده، و بين الشيء و علته، و بين الشيء و دليله». [تحافت التهافت، ص ٣٠٢].

٣. استلزام الكلّ للجزء والمشرط للشرط: استلزام الكلّ للجزء، كقولنا: «كلّما كان الإنسان موجوداً فالحيوان موجود» و استلزام المشرط للشرط كقولنا: «كلّما كان الشيء علماً فهو حي». من شرح القسطاس.

هذان منقوضان بأمثلة أخرى: «كلّما كان الإنسان نوعاً فالحيوان نوع» و «كلّما كان كلّ إنسان ناطقاً فكُلّ حيوان ناطق» و «كلّما كان كلّ عالم حاكماً فكُلّ حي حاكم».

٤. الظاهر أنّ معلولية المتضايين للمعنى الذي أوجب الإضافة بينهما نشأ من كلمات الشيخ في الشفاء، المدخل، ص ٥٢-٥٣ والإشارات والتنبيهات، نهاية النهج الثاني (شرح الإشارات للطوسي ص ١١٠-١١١) في الفرق بين «ما يعلم الشيء به» و «ما يعلم الشيء معه». لكنّ الشيخ نفسه في فنّ القياس من الشفاء لم يجعل الإضافة من العلّة والمعلولية بشيء بل جعله قسماً لها (القياس، ص ٢٣٤ س ٢) وهذا هو الحقّ لأنّ الأمر الذي يوجب الإضافة بين شيئين لا يمكن إلّا أن يكون إضافة بين شيئين فإنّ المفاهيم غير الإضافية لا يمكنها أن توجب أمراً إضافياً، وأيضاً الإضافات البسيطة لا يمكن أن تكون إضافة أخرى توجبها فإنّ أصغرية الواحد من الاثنين إضافة لا يوجبها شيء آخر.

٣. و مقدم كاذب و تال صادق.
و عكسه محال إذ الصادق لا يكون ملزوماً للكاذب.^١
و الكاذبة تقع على الأنحاء الأربعة.^٢

[٢][المتصلة الاتفاقية]

و الاتفاقية الصادقة:

١. إن كانت عامة، و هي التي يكون صدق التالي فيها كافياً،
إنما تتركب عن:

- a. صادقين،
b. و تال صادق «بشرط أن لا يكون منافياً للمقدم».^٣
و تكذب:

- c. عن^٤ الباقيين،^٥
d. و عن الأولين^٦ أيضاً إن كانت علاقة.^٧
٢. و إن كانت خاصة، و هي التي يكون طرفاها صادقين معاً،
فهي إنما تتركب:

- a. عن صادقين،
و تكذب:
b. عن الباقية،
c. و عن صادقين إن كانت علاقة.

١. الشفاء، القياس ص ٢٦٠ س ١٦ - ص ٢٦١ س ٦؛ منطق المخلص، ص ٢٢٢.

٢. منطق المخلص، ص ٢٢٢-٢٢٣.

٣. كشف الأسرار، ص ١٩٨-١٩٩، ص ٣٢٣-٣٢٤، ص ٣٢٧ س ٢.

٤. عن: - ق.

٥. الباقيين: أي الكاذبين و تال كاذب.

٦. الأولين: أي الصادقين و تال صادق

٧. و عن الأولين أيضاً إن كانت علاقة [لرومية]: - ب.

[٣] [المنفصلة العنادية]

١. و الحقيقة الصادقة العنادية إنما تتركب: عن صادق وكاذب،
 ٢. و مانعة الجمع: منه و من كاذبين،
 ٣. و مانعة الخلط: منه و من صادقين.
- وكاذبتها تقع على الوجوه الأربعة.^١

[٣] [المنفصلة الاتفاقية]

و الاتفاقية:

١. الصادقة - حقيقية كانت أو مانعة الجمع أو مانعة الخلط - إنما تتركب مما^٢ تتركب عنادياً.
 ٢. و الكاذبة تتركب:
- a. عن الأقسام التي تكذب فيها العناديات قطعاً،^٣
 - b. و عما صدقت إن كان علاقة.^٤
- هذا حكم تركيب الموجبات.

[٥] [السوالب]

و أما تركيب السوالب، فبعكس ذلك؛ أي: تصدق سالبة كل قسم مما^٥ كذبت موجبته و تكذب مما صدقت.

[معيار الإيجاب و السلب في الشرطيات]

و اعتبار إيجاب الشرطية و سلبها:

١. يثبت الحكم من اللزوم و العناد و الاتفاق و سلبه،
٢. لا بإيجاب الطرفين و سلبها.

١. منطق الملخص، ص ٢٢٣.

٢. مما: ما ق.

٣. قطعاً: - ق.

٤. و عما صدقت [العناديات فيه] إن كان علاقة: - ب.

٥. مما: ما ق.

[المبحث الثالث]

[أقسام التقابل بين جزئي المنفصلة]

[أو تركب المنفصلة من أكثر من جزئين]

[تقابل التناقض بين جزئي المنفصلة الحقيقية]

الموجبة الحقيقية تتركب من قضيتي و نقيضها أو المساوي لنقيضها،^١ لأنه حينئذ يتمتع اجتماعها و ارتفاعها معاً.^٢

[امتناع تركب الحقيقية من أكثر من جزئين]

و لا تتركب إلا من جزئين:^٣

١. إذ يُعتبر الانفصال الحقيقي بين أي جزئين كانا؛
٢. فلو تراكبت من ثلاثة أجزاء مثلاً يلزم عدم الانفصال بين جزئين منها؛
٣. فإن الأول يستلزم نقيض الثاني؛

١. منطق الملخص، ص ٢٠٨؛ كشف الأسرار، ص ٢٠٠ س ٢.

٢. يتمتع اجتماعها و ارتفاعها معاً؛ فالتقابل بين جزئي المنفصلة الحقيقية هو من تقابل التناقض.

٣. الشيخ قد جوز تركب الحقيقية من ثلاثة أجزاء و أكثر (الشفاء، القياس ص ٢٥٥) تابعاً لجالينوس الطبيب (Galen, *Insititio Logica*, English translation by S. Kieffer 1964, p. 36). أمّا أول من قال

بعدم جواز تركب الحقيقية من ثلاثة أجزاء هو الإمام الرازي في الملخص:

التحقيق أن هذه المنفصلة هي التي حكم فيها بوقوع المعاندة بين قضيتين، و هي بالذات لا تتحقق إلا بين النقيضين، فالمنفصلة الحقيقية لا يكون إلا ذات جزئين؛ لكن من الجائز أن ينقسم أحدهما أو كلاهما إلى قسمين، فيحصل هناك أجزاء ثلاثة أو أربعة، فإذا تراكبت المنفصلة منها ظن في الظاهر أنها ذات أكثر من جزئين و ليس الأمر كذلك، بل هناك منفصلات بالقوة مترتبة، ليس لكل واحدة منها إلا جزآن فقط. (منطق الملخص، ص ٢١١).

و تبعه الخونجي في كشف الأسرار، ص ٢٠٠ و استدل عليه بدليل حسن.

٤. إذ يُعتبر الظاهر أن الصحيح: «إذا اعتُبر» كما جاء في شرح القسطاس ما في معناه: «لو اعتبر». فهذه العبارة ليست جزءاً من الدليل و شرطه، بل جزء من المدعى و شرطه. هذا كله إذا سلمنا أن المصنف لم يتغير رأيه فيما بين الكتابين.

١١. فلو لم يكن نقيض الثاني مستلزماً لعين الثالث، لا يكون بين الثاني و الثالث انفصال حقيقي،

١٢. و إن كان، يكون الأول مستلزماً للثالث، فلا يكون بينها انفصال حقيقي.^١
نعم قد تتركب من حلية و منفصلة، فيظن تركبها من ثلاثة أجزاء، كقولنا: «الجسم إما متحرك إلى المركز أو عنه أو عليه».^٢

[صنف التقابل بين جزئي المانعة الجمع]

و المانعة الجمع تتركب من قضية و أخص من نقيضها^٣ ليمتنع اجتماعها و يجوز ارتفاعها.^٤

١. هذا الدليل ناقص. فراجع كشف الأسرار، ص ٢٠٠.
٢. الجسم إما متحرك إلى المركز أو عنه أو عليه: أي الجسم إما متحرك عمودياً - إلى الأسفل أو إلى الأعلى كالجر و النار - و إما أفقياً حول المركز كالأفلاك.
تركب الحقيقة من حلية و منفصلة في التي هي ذات ثلاثة أجزاء أو أكثر جاء في كشف الأسرار، ص ٢٠٠ و هو مأخوذ من منطق الملخص:

فإذا تراكبت المنفصلة منها ظن في الظاهر أنها ذات أكثر من جزئين و ليس الأمر كذلك، بل هناك منفصلات بالقوة مترتبة، ليس لكل واحدة منها إلا جزآن فقط. (منطق الملخص، ص ٢١١).
و هذا أيضاً مأخوذ من كلام للشيخ في القياس من الشفاء:

و مثال الثالث من المتصلات [المركبة من منفصلتين]: إن كان (الجسم إما ساكناً و إما متحركاً) فلبعض الجواهر إما ساكن و إما متحرك). و من المنفصلات: إما (أن تكون هذه الحمى إما صفراوية و إما دموية)، و إما (أن تكون هذه الحمى إما بلغمية أو سوداوية). و هذه قرينة القوة من منفصلة واحدة معمولة من هذه الأجزاء. إلا أن التي أشرنا إليها توقع القسمة الثانية بعد الأولى على تدرج. و لو جعلت منفصلة من الأجزاء كلها بقسمة واحدة لما كان للتقسيم تدرج. (الشفاء، القياس، ص ٢٥٣-٢٥٤).

لكن كل هذا خطأ لأن الحقيقية ذات أكثر من جزئين ليست في قوة حقيقة ذات جزئين حملي و منفصل أو ذات جزئين منفصل. فلو جعلنا علامة «i» للانفصال الحقيقي فالحكمان التاليان باطلان:

$$(p \uparrow q \uparrow r) \leftrightarrow (p \uparrow (q \uparrow r))$$

$$(p \uparrow q \uparrow r \uparrow s) \leftrightarrow ((p \uparrow q) \uparrow (r \uparrow s)).$$

راجع كتابنا: منطق تطبيقي ص ٤١-٦٠.

٣. منطق الملخص، ص ٢٠٩؛ كشف الأسرار، ص ٢٠١ س ١.

٤. ليمتنع اجتماعها و يجوز ارتفاعها: فالتقابل بين جزئي المانعة الجمع هو من تقابل التضاد.

[تركّب مانعة الجمع من أكثر من جزئين]

و يجوز تركّبها من أجزاء كثيرة - وإن شرطنا منع الجمع بين كلّ جزئين - لامتناع الجمع بين كلّ معيّنين،^١ ضرورة كون كلّ معيّنين أخص من نقيض الآخر، كقولنا: «الشيء إما أن يكون إنساناً أو فرساً أو عقاباً».^٢

[صنف التقابل بين جزئي المانعة الخلق]

و المانعة الخلق تتركّب من قضيّة و أعم من نقيضها،^٣ ليمتنع الخلق و يجوز الاجتماع؛^٤

[تركّب مانعة الخلق من أكثر من جزئين]

و يجوز تركّبها من أجزاء كثيرة - وإن شرط منع الخلق بين كلّ جزئين - لأن نقائض المعيّنات^٥ لا يمكن الخلق بين كلّ اثنين فرض، و إلا يلزم اجتماع المعيّنين،^٦ و قد عرفت امتناع ذلك.

[رأي الإمام الرازي في امتناع تركّب مانعة الخلق من أكثر من جزئين]

و ذكر الإمام في الملخص:

إنه لا يمكن تركّب مانعة الخلق بأكثر من جزئين،

١. لأن حاصلها أن يذكر في مقابلة الشيء^٧ اللازم الأعم لنقيضه.

٢. فحينئذ لو تركّبت من ثلاثة أجزاء مثلاً، كان كلّ اثنين منها لازماً لنقيض الآخر.

٣. فلا يمكن إدخال حرف^٨ الانفصال عليهما^٩ أصلاً؛

١. معيّنين: معنيين ع، پ. قال في شرح القسطاس في هذا الموضع: «الماهيات المتباينة».

٢. المثال من كشف الأسرار، ص ٢٠٢ س ١١-١٢.

٣. منطق الملخص، ص ٢٠٩؛ كشف الأسرار، ص ٢٠١ س ١٢.

٤. ليمتنع الخلق و يجوز الاجتماع؛ فالتقابل بين جزئي المانعة الخلق هو من تقابل الداخلين تحت التضاد.

٥. المعيّنات: قال في شرح القسطاس في هذا الموضع: «الماهيات المتباينة».

٦. إلا: لا ص.

٧. المعيّنين: المعنيين ص، ع، پ. قال في شرح القسطاس في هذا الموضع: «الماهيتين المتباينتين».

٨. حاصلها: أي حاصل معنى «مانعة الخلق».

٩. الشيء: - پ.

١٠. حرف: جزء ق.

١١. عليها: عليها ص، ق.

٢. إذ يصح اجتماعها وارتفاعها،^١

٥. فلا يتحقق منع الخلق ولا منع الجمع.^٢

وذلك ضعيف:

لأننا لا نسلم جواز ارتفاع لازمي الشيء معاً في جميع الصور، بل قد يمتنع^٣ كما مر من المثال^٤.

[المبحث الرابع]

في حصر الشرطيات وخصوصها وإهمالها

و الاعتبار في هذه الأحوال في الشرطيات إنما يكون بالفروض والأزمنة.

فكلية اللزوم والعناد بعمومها^٥ جميع الأزمنة والفروض وخصوصها بتخصيص ذلك،

لا بعموم المقدم وخصوصه ولا بتعميم المرات^٦ فإنه ربما كان المقدم أمراً ثابتاً أزلاً.^٧

[معنى الحصر في الموجبة الكلية اللزومية عند الشيخ]

فالمقتضى الموجبة اللزومية إنما تكون كلية إن لو لم التالي للمقدم في كل الأزمان والأحوال:

وهي الأحوال التي تلزم فرض المقدم أو يمكن أن تفرض معه أو تكون معه:

١. إما بسبب^٨ محمولات على موضوع المقدم إن كان حلياً،

١. وارتفاعها: - ب.

٢. منطلق الملخص، ص ٢١٢.

٣. بل قد يمتنع: - ب. أي قد يمتنع ارتفاع لازمي الشيء معاً في بعض الصور كنع الخلق بين تقاض الأنواع المعينات كما في المثال الذي يأتي في الهامش التالي.

٤. المثال: أي «الشيء» إما أن لا يكون إنساناً أو لا يكون فرساً أو لا يكون عقاباً». المثال من كشف الأسرار، ص ٢٠٢ س ١٢-١٣.

٥. بعمومها: بعمومها ب.

٦. المرات: المراد ع، ب.

٧. الشفاء، القياس، ص ٢٦٥.

٨. بسبب: بحسب جميع النسخ. صححناه بما في الشفاء، القياس، ص ٢٧٢.

٢. أو بسبب مقارنة^١ مقدمات أخرى^٢ إن لم يكن حلياً، أعني المقدمات التي يمكن أن تصدق معه ولا تكون محالاً، وإن كان محالاً في نفسه.^٣
وكذا حكم المنفصلة في العناد.
هكذا ذكره الشيخ وقال:

لو لم يعتبر ذلك لا تصدق الكلية؛ لأن هاهنا أوضاعاً للمقدم لا يلزمه التالي، كما في المتصلة إذا فرض المقدم مع عدم التالي أو مع عدم اللزوم.^٤
وكذا في المنفصلة إذا فرض المقدم مع التالي^٥ أو مع عدم المعاندة ينافي^٦ العناد بينهما.^٧

[اعتراض الأحمري على بيان الشيخ]

وقيل عليه بأنه:

١. مقارنة: مقارنات في الشفاء، القياس، ص ٢٧٢. والظاهر أن الصحيح هو «مقارنة» لا «مقارنات».

٢. أخرى: أجزائه ق؛ أحواله پ.

٣. أن: - ق.

٤. الشفاء، القياس، ص ٢٧٢-٢٧٣.

٥. الشفاء، القياس، ص ٢٧٣. هذا البيان يحتمل النض غير موجود في الشفاء، بل هو منقول من كشف الأسرار ص ٢٠٥ والمتأخرون إننا نقلوا عنه دون أن نراجعوا الشفاء أنفسهم. والجدير بالذكر أن «أخذ المقدم مع عدم التالي» قد اعتبره الخونجي؛ لكن «أخذ المقدم مع عدم لزوم التالي» اعتبره الإمام الرازي في منطق المختصر، ص ٢٢٥؛ فكان الخونجي أخذ منه هذا الاعتبار وأبدله باعتبار أبسط وأسهل.

٦. أو مع عدم اللزوم وكذا في المنفصلة إذا فرض المقدم مع التالي: - پ.

٧. ينافي: تنافي پ.

٨. ينافي [هذا الفرض] العناد بينهما. الظاهر أن فاعل هذا الفعل راجع إلى «الفرض» وهو مصدر الفعل في جملة الشرط. ويجدر بالذكر أن نض شرح القسطاس في هذا الموضع يؤول هذا الفعل بفعل آخر وهو «استحال» وزاد على الفاعل كلمة «تحقق»:

«وكذا في المنفصلة إذا فرض المقدم مع التالي - أو مع عدم العناد بينهما في الحقيقة ومائة الجمع،

ومع عدم العناد بينهما في مائة الخلق - استحالة تحقق العناد بينهما».

تقول: لما كان فعل «استحال» ماضياً فمضى كان الفعل في متن قسطاس الأفكار أيضاً ماضياً، أي كان المتن هكذا: «تنافي العناد بينهما» بمعنى «استحال العناد بينهما» وهو بعيد جداً.

لا يلزم من أخذ المقدم مع عدم التالي - أو مع عدم لزوم التالي في اللزومية^١ - كذب الموجبة الكلية، لجواز استلزام الشيء للنقيضين^٢ فإن المجموع المركب من ملزوم شيء مع نقيض ذلك الشيء يستلزم «الملزوم»^٣ و «عدم الملزوم»، كما في قياس الخلف^٤. وكذا هذا^٥ التجويز قائم في العناديات.

[جواب المصنف عن الأحمري]

والجواب:

١. أن المدعى أنه «لو لم يُعتبر تلك الأوضاع لم يحصل الجزم بكلية الشرطية»^٦.
٢. وما ذكرتم - وإن كان جائزاً - لكنه غير واجب.

[اعتراض الأرموي على بيان الشيخ]

وقال بعضهم:

إن الموجبة الكلية إنما تصدق إذا كانت طبيعة المقدم من حيث هي مقتضية للتالي. وإذا كان كذلك، فكلمة فرض المقدم مع أية أحوال كانت يلزمه التالي - سواء كانت تلك الأوضاع ممكنة الاجتماع معه أو لم تكن - وإلا لما كان^٧ المفروض هو تلك الطبيعة. غاية ما في الباب أن يلزمه مع لزوم التالي شيء آخر؛ فإن «الإنسان» مثلاً إذا فرض

١. في اللزومية: - ق.

٢. راجع ص ٣٦٩ البحث تحت عنوان [نقض التالي] في بداية الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات وتعادنها» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

٣. الملزوم: اللزوم پ.

٤. أثير الدين الأحمري، راجع كشف الحقائق في تحرير البقائق، ص ٧٢؛ منتهى الأفكار في إيانة الأسرار، التحرير الأول، ص ١١٣-١١٤. راجع أيضاً التحرير الثاني ص ٢٢٣ نفس المصدر للآراء الجديدة للأحمري.

٥. هذا: من پ.

٦. ما وجدنا في كلمات الشيخ في هذا الموضع ما يدل على «الجزم» بكلية الشرطية. إنها هو في كلمات الأحمري (منتهى الأفكار، ص ١١٤).

٧. كان: + له ق.

مع «لزوم عدم الحيوان»، فكما يلزمه «عدم الحيوان» يلزمه «الحيوان» أيضاً، وإلا لما كان المفروض هو «الإنسان».^١
وكذا حكم العناديات، فليس ما ذكره الشيخ في محل الحاجة.^٢

[جواب المصنف عن اعتراض الأرموي]

و الجواب أنه:

١. حينئذ لا يلزم الجزم باللزوم، كما مر.
 ٢. ولئن سلم أن ذلك لا يضر الملازمة لكن يلزم من ذلك لزوم ما لا يلزم و حينئذ:
 - a. تلزم الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا،
 - i. لأن الموجبة الكلية إذا اعتبر فيها أي وضع كان - ممكناً أو ممتنعاً - فتصدق الموجبة الجزئية على بعض تلك الأوضاع - كما ستعرف أن الجزئية تصدق على بعض ما يصدق عليه الكلية - و من جملة تلك الأوضاع:^٣ أوضاع لو اعتبر المقدم معها، يلزم للمقدم شيء لا يكون لازماً له أصلاً، لأن «الإنسان» مثلاً على وضع «كونه حجراً» يلزمه «كونه جهاذاً»، فيصدق «قد يكون إذا كان الشيء إنساناً فهو جهاداً».
 - b. و يلزم حينئذ كذب السوالب الكلية،
 - c. و تنحيط الأحكام.
- فعلم أن ما ذكره الشيخ لا بد من رعايته.
هذا حكم الموجبة الكلية.

[الموجبة الجزئية]

أما الموجبة الجزئية، فتصدق إذا كان اللزوم و العناد على بعض منها، كقولنا:
«قد يكون إذا كان الشيء حيواناً فهو إنسان»،

١. الأرموي، بيان الحق و لسان الصدق، ج. ١، ص ٢٣٩. نسب المصنف ما جاء في المتن إلى الأرموي في كتابه الإيضاح.

٢. الحاجة: الخاصة ع.

٣. كما ستعرف أن الجزئية تصدق على بعض ما يصدق عليه الكلية. و من جملة تلك الأوضاع: - ق.

و «قد يكون إما أن يكون الشيء نامياً أو جماداً»،
و «قد يكون إما أن يكون الشيء متحركاً أو ساكناً».

[الشرطية المخصوصة]

و المخصوصة إن كان على وضع معين أو زمان معين، مثل:
«إن جئني اليوم - أو ركباً - أكرمك»،
و «إما زيد في هذه الساعة كاتب أو غير كاتب».

[المحصلة الاتفاقية]

و الكلية الاتفاقية تصدق:^١

بصدق التالي، إن كانت عامة،
أو الطرفين، إن كانت خاصة،
بحسب الحقيقة في الحملات.^٢

١. تصدق: - ق.

٢. بحسب الحقيقة في الحملات: أي لا بدّ في الاتفاقية من صدق التالي أو الطرفين بحسب الحقيقة لا بحسب الخارج؛ لأنّ التالي أو الطرفين إذا صدقا بحسب الخارج لم يجزم بصدق الاتفاقية دائماً فلا يجزم بصدق الاتفاقية دائماً كلية.

و أوّل من ادّعى هذا الشرط هو الإمام الرازي في منطق الملتخص ص ٢٢٤-٢٢٥ و تبعه زين الدين الكشي في حقائق الحقائق ص ٥٥٢-٥٥٣ و الخونجعي في كشف الأسرار ص ٢٠٥ س ٩-١١.

و كلّ هذا راجع إلى كلام الشيخ في القياس من الشفاء:

و أما إذا قلنا: «كلّما كان الإنسان ناطقاً فالجماد ناهق» فعسى يقع لأحد من الناس أنّه لا يمكن في صدق هذه القضية أن يكون قولنا: «كلّ جماد ناهق» صادقاً فقط؛ بل يجب أن يكون صادقاً دائماً الصدق من وجهين: أحد الوجهين أن يصدق على كلّ ما يوصف بأنّه جماد أنّه ناهق، و الثاني من جهة اعتبار السور أيضاً. فإنّ كلّ جماد إذا كان ناهقاً لم يمنع ذلك أن يكون وقت من الأوقات لا جماد فيه. ففي تلك المزة و الحال و الشرط، يمكن أن يظنّ أن قولنا: «كلّما كان كلّ إنسان حيواناً كان كلّ جماد ناهقاً» كاذباً. لأنّ في تلك الكثرة لا جماد ناهق. لكن هذا ظنّ باطل. و ذلك لأنّ قولنا: «كلّ جماد ناهق» قد يصدق و إن عُذِم الخير. فإنا، كما علمت، لا نريد بقولنا: «كلّ جماد ناهق»، «كلّ جماد موجود حاصل». فإنّ عيننا هذا، فليس يتبادر أنّ كلّما كان «كلّ إنسان ناطقاً»

و يعتبر في كليتها الأوضاع و التقادير الواقعة. و لا تعتبر حملاتها بحسب الخارج.

[الشرطية السالبة]

و السالبة الكلية هي التي ترفع اللزوم أو العناد أو الاتفاق على كل وضع من الأوضاع المذكورة. و الجزئية على بعضها.

[موضع السلب في الشرطية السالبة]

و الموجبة اللزومية يقابلها «سلب اللزوم» لا «ثبوت نقيض التالي مع المقدم»^١ - كما زعم^٢ بعضهم - لجواز كذبتها^٣ معاً.

و كذا العنادية^٤ الموجبة لا يناقضها «العناد بين أحد الطرفين و نقيض الآخر»، لجواز ارتفاعها^٥. بل يناقضها «سلب العناد».

صدقاً، صدق معه «كل حمار موجود في ذلك الوقت فهو ناهق». و ليس أيضاً على سبيل اللزوم،

كان بين اللزوم أو لم يكن بين اللزوم بل يكون مما يبين بنظر. (الشفاء، القياس، ص ٢٦٥-٢٦٦).

١. ثبوت نقيض التالي مع المقدم: لفظة «مع» هاهنا يمكن تفسيرها بأمرين: اللزوم و الاجتماع:

ثبوت نقيض التالي مع المقدم: $p \rightarrow \sim q$

ثبوت نقيض التالي مع المقدم: $p \& \sim q$

و الظاهر أن المصنف قصد المعنى الأول و إن احتمل المعنى الثاني أيضاً.

فإن كان المعنى المقصود هو الأول فالمصنف هاهنا يريد أن يفرق بين «سلب اللزوم» و «لزوم السلب»

و يعتبر الأول (= «سلب اللزوم») نقيضاً للزوم.

و إن كان المقصود هو التفسير الثاني فإن المصنف يريد أن يفرق بين تفسيرين لـ «سلب اللزوم» و هما

«ثبوت نقيض التالي مع المقدم» و «جواز ثبوت نقيض التالي مع المقدم» و محذا يريد إنكار التفسير الأول و

تأييد التفسير الثاني. و هذا مستلزم للفرقة بين تفسيرين للزوم: «انقضاء نقيض التالي مع المقدم» و «امتناع

نقيض التالي مع المقدم» (و هما «الاستلزام المادي» الفيلوفي و «الاستلزام الأكيد» اللوينسي) و ينكر التفسير

الأول و يؤيد التفسير الثاني.

٢. زعم: ذهب ص.

٣. كذبحاً: أي كذب الموجبة اللزومية و «ثبوت نقيض التالي مع المقدم».

٤. العنادية: المنفصلة ص.

٥. ارتفاعها: أي ارتفاع العنادية الموجبة و «العناد بين أحد الطرفين و نقيض الآخر».

[أسوار الشرطيات]

و سور الإيجاب الكلي في المتصلة «كلما» و «دائماً» و «مهما» و «متى»، و في المنفصلة «دائماً».
 و سور السلب الكلي فيها «ليس البتة»،
 و سور الإيجاب الجزئي فيها «قد يكون»،
 و سور السلب الجزئي فيها «قد لا يكون» و بإدخال كلمة السلب على سور الإيجاب الكلي
 مثل «ليس كلما» و «ليس دائماً».^١

[إهمال الشرطيات وخصوصها]

و باقي الكلمات - نحو «إن» و «إذا» و «لو» في المتصلة و «إما» وحده في المنفصلة - للإهمال.
 إلا إذا اقترن به وضع أو زمان معين، فتصير القضية شخصية كما مر.

[الجهة في الشرطيات]

و الجهة و الإطلاق قد تعتبر في الشرطيات كما في الجمليات:^٢

١. فقد تكون المتصلة «ضرورة مطلقة»، كقولنا: «كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان»،

٢. و قد تكون «وقتية» أو «منتشرة»، كقولنا:

a. «كلما طلعت الشمس فتنتهي إلى نصف النهار»،

b. و «إن كان الشيء إنساناً فهو متنفس»،

٣. و قد تكون «وجودية»، كقولنا: «إن كان الشيء إنساناً فهو ضاحك بالفعل»،

٤. و قد تكون «ممكنة»، كقولنا: «إن كان الشيء إنساناً فهو كاتب بالإمكان».

[جحة الشرطية جحة تاليها في الحقيقة]

و هذه الجهات بالحقيقة جهات التوالي. فلو صرفت إلى النسبة التي هي جزء الشرطية فقد لا
 تصدق، لأن هذه التوالي بدون هذه الجهات قد لا تلزم هذه المقدمات:

١. دائماً: + في المتصلة و الثاني في المنفصلة خاصة و «قد لا يكون» فيها ب.

٢. الشفاء، التياس، ص ٢٩١-٢٩٢؛ منطق الملخص، ص ٢٣٥-٢٣٦؛ أساس الاقتباس، ص ١٧٦.

١. لأننا إذا قلنا: «إن كان الشيء إنساناً فهو بالفعل ضاحك» - على أن الفعل يكون جملة الاتصال - لا يصدق، إذ «الضاحك» لا يلزم «الإنسان» على كلّ وضع وفي كلّ زمان بالفعل،

٢. بل يلزمه «الضاحك بالفعل»، إذ المراد به ما يكون الضحك حاصلًا له بالفعل^١ في الجملة.

وكذا حكم المنفصلات.

وهذا يعرفك تركيب الشرطيات من الحملات.

[وجوب رعاية جمات التوالي في القياس الاستثنائي]

و تجب رعاية جمات التوالي في القياس الاستثنائي عند استثناء تقيض التالي، إذ الدهول عن ذلك قد يوقع في الغلط. فإنا^٢ إذا قلنا: «إن كان هذا إنساناً فهو متمنّس بالفعل»، ثم نقول: «لكنه ليس بمتنّس بالفعل» لا ينتج. وإنا ينتج إن لو قلنا: «لكنه ليس بمتنّس دائماً».

[المبحث الخامس]

فيما وعدنا^٣ في عكس الشرطيات^٤

[تحقيق الموجبة اللزومية الكلية]

قد بينّا أن الموجبة اللزومية:

إنا^٥ كانت «كلية» إن لو لزم التالي المقدم في كلّ زمان مع كلّ حال ممكن للمقدم.

١. بالفعل: - ع، ص.

٢. فإنا: فاما ع.

٣. وعدنا: وجدنا ق.

٤. راجع الفصل الثامن «في العكس المستوي» البحث تحت عنوان [شبهة على انعكاس الشرطيات] ص ٣١٨.

٥. إنا: ان ق.

و ذلك إما يتحقق إن لو كانت طبيعة المقدم من حيث هي مقتضية للتالي.^١ حينئذٍ كلما^٢
فرض المقدم مع أي حال كان - من الأحوال المذكورة - يلزمه التالي.^٣
و هذا ظاهر.

[تحقيق الموجبة للزومية الجزئية]

و أما الموجبة الجزئية، ففيها أبحاث عميقة يتوقف^٤ عليها كثير من الأحكام لا بد من معرفتها.
فنقول:

الجزئية إما في ضمن الكلية أو مجردة عنها.^٥
و الأولى ظاهرة.^٦

و أما الثانية، فيعلم بالضرورة أن طبيعة المقدم فيها^٧ لا تكون من حيث هي مقتضية للتالي،
و إلا لما كانت مجردة^٨،

[الحاجة إلى أمر زائد على طبيعة المقدم في الموجبة للزومية الجزئية]

بل الإقتضاء إما يكون بشرط أمر زائد على الطبيعة. و حينئذٍ يكون المقتضي للتالي بالحقيقة هو
المجموع. فتكون الملازمة بالنسبة إلى المجموع كلية، و بالنسبة إلى الجزء الأول جزئية.^٩
فعل أن مقدم الجزئية المجردة لا يستلزم التالي^{١٠} إلا بشرط انضمام أمر آخر معه.
فنقول:

١. الأرموي، بيان الحق ولسان الصدق، ج ١، ص ٢٣٩ س ١٣-١٤؛ الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٧٥ س ٢٢ - ص ١٧٦ س ٧.
٢. كلما: كما ص.
٣. نفس المصدر.
٤. يتوقف: توقف پ.
٥. الشفاء، التماس، ص ٢٧٥ س ١٥ - ص ٢٧٦ س ٥.
٦. الأولى ظاهرة: الأول ظاهر ص.
٧. فيها: فيها ق.
٨. الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، ص ١٧٦ س ١٢.
٩. التالي: + لمقدم الكلية ص.

[شرط ضرورة الأمر الزائد للمقدم في تحقق الملازمة الجزئية]

[الدليل الأول: لزوم كذب الملازمات الجزئية]

حصول ذلك الأمر للمقدم لا يخلو من أن يكون ضرورياً في تلك الحالة أو لا.
١.

٢. فإن لم يكن لا تتحقق الملازمة الجزئية؛ لأن من خواص الملازمة وجوب^١ انتفاء المقدم

عند^٢ انتفاء التالي. وذلك غير لازم هاهنا، لجواز أن يفتني ذلك الزائد عند انتفاء التالي:

a. كما إذا أخذ المقدم مع «ملزوم التالي»، كأخذ الحجر مع الإنسان فإنه لا يلزم

استلزام^٣ الحجر للحيوان؛

b. أو أخذ المقدم مع «التالي»، كأخذ زيد على وضع أن يكون مع عمرو؛ فإن

اجتماعهما لا يوجب تلازمهما؛

c. أو أخذ مع «شيء يصير معه مستلزماً للتالي»، كأخذ الثلاثة على وضع أن

تكون مجمعة مع السبعة؛ لأن ذلك لا يوجب الملازمة بين الثلاثة والعشرة.

[الدليل الثاني: لزوم صدق الموجبات الجزئية وكذب السالبات الكلية]

و أيضاً لو لم يعتبر كون ذلك الأمر ضرورياً للمقدم:

١. تلزم الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا، فإن زيدا مثلاً على تقدير كونه متصفاً باجتماعه

مع بكر يلزم أن يكون حينئذ مستلزماً لبكر.

٢. و يلزم كذب السوالب الكلية، مع أنهم صرحوا في كتبهم بصدقها.

[اعتراض وجواب]

فإن قلت: هذا الأمر - وإن كان ممكناً - لكن زمان حصوله يكون ضرورياً له، لامتناع عدمه مع كونه موجوداً.

١. وجوب: و جواب ص.

٢. عند: عدم ص.

٣. يلزم استلزام: يستلزم ص.

٤. التسعة: السبعة ق.

قلت: هذه الضرورة على تقدير الحصول و هو^١ لا ينافي بالاحصول في جميع الأزمان بحسب نفس الأمر.

[الدليل الثالث: اندفاع الفسادات باشتراط الضرورة]

أما إذا شرطنا كونه ضرورياً فتدفع هذه الفسادات و تتحقق الملازمة الجزئية و استلزام نقيض التالي لنقيض المقدم لأنّ التالي حينئذٍ إذا انتفى يلزم إما انتفاء المقدم أو^٢ انتفاء ذلك الأمر. و على التقديرين يلزم انتفاء المقدم.

[اعتراض و جواب]

فإن قلت: ضرورة ثبوت ذلك الأمر:

١. إن كانت لذات المقدم، يلزمه ذلك الأمر دائماً و يلزم من لزومه لزوم التالي للمقدم، فتقلب المجردة غير مجزئة.

٢. و إن كانت لأمر آخر فثبوت ذلك الأمر:

a. إن كان ضرورياً للمقدم، عاد الكلام فيه؛

b. و إلا أمكن انفكاكه عن المقدم و يلزم الفساد المذكور.

قلت:

[١] [الضرورة لفرد من الطبيعة]

قد يكون عروض ذلك الأمر ضرورياً لفرد من أفراد تلك الطبيعة. و حينئذٍ لا يلزم الانقلاب، لأنّ الملازمة حينئذٍ:

١. تكون بالنسبة إلى تلك الطبيعة «جزئية»،

٢. و إن كانت بالنسبة إلى ذلك الفرد «كلية»؛

و المعتبر هو الأول.

كقولنا: «قد يكون إذا كان الشيء حيواناً فهو إنسان» و «قد يكون إذا كان الشيء متنفساً فهو فرس».

١. هو: هـ، ع، ق، پ.

٢. أو: و ق.

[٢] [الضرورة من ترتب الأسباب]

وقد تعرض ضرورة لتلك الطبيعة مطلقاً في زمن من الأزمان؛ وذلك لا يكون لأجل ذلك الزمان قطعاً. ولا يلزم رجحان أحد طرفي الممكن لا المرجح لتساوي الأزمنة في تمام الماهية، بل يكون ذلك لترتب أسباب - بعد كل سابق لاحقه - إلى أن ينتهي إلى عروض ذلك الأمر، كقولنا: «قد يكون إذا كان الشيء حيواناً فهو واقف في النمو» و «قد يكون إذا كان الشيء إنساناً فهو شاب» و «قد يكون إذا كان القدر موجوداً فهو منخفض» و أمثال ذلك.

[خلاصة البحث]

فقد عرفت في بيته:

١. أن مقدم كلية بذاته يقتضي التالي.
٢. بخلاف الجزئية المجردة فإن المقدم فيها لا يستلزم التالي إلا بشرط أمر آخر.
٣. فيكون ثبوت تلك الملازمة مشروطاً بثبوت ذلك الأمر.
٤. فإذا فقد ذلك الأمر في نفس الأمر دائماً، فقدت تلك الملازمة أيضاً في نفس الأمر. و ذلك ظاهراً.

[ظن الخونجي في التفرقة بين الملازمة الجزئية الأزمانية والأحوالية]

فبطل ظن من زعم:

أن المقدم لو لم يكن مستلزماً للتالي أبداً، لا يلزم من ذلك أن لا يكون مستلزماً له في الجملة، لجواز أن يكون مستلزماً له على وضع لم يثبت أبداً.^٣

[إبطال ظن الخونجي]

فقد علمنا مما سبق أن الأمر الموجب لاجتماع المقدم مع التالي:

١. بعد: بعد ع.
٢. لاحقه: للاخه ص. ب.
٣. كشف الأسرار، ص ٣٢٠ من ٩٠٤.

١. لو لم يكن ضرورياً:

a. لا يحصل الجزم بإنتاج القياس الاستثنائي إذا كانت الشرطية فيه جزئية.

b. ولا تتحقق الملازمة،

c. و يتتدبر تسليمه يلزم ثبوت الملازمة الجزئية بين كل شيئين،

٢. وإن كان ضرورياً تندفع هذه التسادات، لكن يظهر الخلل في كثير من القواعد كما نبين

الآن^١ إن شاء الله تعالى.

وإذا كان الفساد لازماً على التقديرين، فرعاية ما هو الحق منها أولى. ولو ظهر الفساد في شيء،

فذلك لا يكون من رعاية الحق، بل يكون^٢ ذلك الشيء فاسداً في نفس الأمر.

[عدم انعكاس المتصلة الموجبة]

وإذا ثبت ذلك، فقد تحقق ما ذكرنا في العكس أن المتصلة الموجبة لا تنعكس:

[الميل الأول]

وذلك، لأن استلزام الشيء لذاته شيئاً آخر لا يوجب أن يكون ذلك الشيء أيضاً مستلزماً له،

لا بحسب ذاته ولا بحسب وضع من الأوضاع، لجواز أن لا يحصل له وصف ضروري موجب

للاستلزام كما أن العشرة مثلاً تستلزم^٣ الثلاثة استلزاماً كلياً وليست الثلاثة مستلزمة لها أصلاً،

لا بحسب ذاتها ولا بحسب وصف ضروري يعرضها في شيء من الأزمان والأحوال.

[الميل الثاني]

وأيضاً لو لزم العكس لزم الملازمة بين كل شيئين، لأن مجموعها مستلزم لأحدهما؛ فلو لزم

العكس يلزم استلزام ذلك الواحد للمجموع^٤، والمستلزم للمجموع مستلزم لكل واحد من أجزائه.

فيلزم استلزام ذلك الواحد للآخر^٥.

١. كانت: كان ق.

٢. راجع نهاية هذا المبحث الخامس ص ٣٤٢ تحت العنوان [عقمة بعض الضروب من الأقبسة الشرطية].

٣. يكون: لكون ص.

٤. تستلزم: لا تستلزم ص.

٥. للمجموع: المجموع ب.

٦. للآخر: لآخر ع، ق؛ الآخر ب؛ لاي جزء ص.

[الدليل الثالث]

و يلزم كذب السوالب الكلية كما مر.

[الدليل الرابع]

و عدم إنتاج الأقيسة الشرطية لكذب مقدماتها الكلية حينئذٍ بهذا الطريق.

[لزوم كذب الموجبات الكلية]

فإن قلت:

سلمنا أنه يلزم بما ذكرتم كذب السالبة الكلية؛

لكن لا نسلم^١ أنه يلزم كذب الموجبة الكلية؛ لأن أقصى الباب أن تتحقق الملازمة الجزئية بين المقدم و تقيض التالي، و ذلك ليس تقيض الموجبة الكلية. فلا يلزم من صدقه كذب الموجبة الكلية، لجواز أن يكون المقدم أمراً محالاً فيستلزم التقيضين.

قلت:

١. سلمنا جواز ذلك،^٢ لكنه غير واجب، فجاز أن تكذب الموجبة الكلية، و حينئذٍ

لا يحصل الجزم بالإنتاج.

٢. و لأن سلمنا أن هذا لا يرد في القضايا الممتنعة المقدم، لكنه لا خفاء في أنه يرد في

الممكنة المقدم. و هذا القدر كافٍ في الفساد.

فظهر أن الموجبة لا يجب لها العكس.

[عدم انعكاس المتصلة السالبة]

و إذا لم يكن عكس الموجبة الكلية صادقاً، يكون تقيض العكس - و هو السالبة الكلية - صادقاً.

و يعرف من ذلك عدم انعكاس السالبة الكلية أيضاً.

١. لا نسلم: لم قلتم ص، ب، + حينئذٍ ع.

٢. جواز ذلك: أي جواز كون المقدم أمراً محالاً و مستلزماً للتقيضين.

[عدم انعكاس المتصلة الجزئية]

و إذا عرفت حال الكليتين في الانعكاس، فلا يخفى عليك حال الجزئيتين. فيلزم عدم انعكاس الكل.^١
و اعثر بما ذكرنا كلبية المنفصلات و جزئيتها.

[فهم بعض الضروب من الأقيسة الشرطية]

و إذا عرفت هذه القواعد، فقد نبين لك أن بعض الضروب من الأقيسة الشرطية غير منتج و لنفصله هاهنا:

أما الشكل الأول، فلا ينتج منه إلا الضربان اللذان تركباً من موجبتين، مع أن قوماً قد قدحوا أيضاً في إنتاجهما كما نجيء^٢، و ذلك لأن الأوسط إذا لم يكن مستلزماً لشيء، فلا يلزم أن لا يكون الأصغر مستلزماً له، فإنه يصدق:

١. «كلما كانت العشرة موجودة فالثلاثة موجودة»

٢. و «ليس البتة إذا كانت الثلاثة موجودة فالسبعة موجودة»

٣. مع أن العشرة مستلزمة للسبعة.

و أما الشكل الثاني فلا ينتج منه إلا اللذان صغراها سالبة؛ لأن الشيء إذا كان مستلزماً لشيء آخر، لا يجب أن لا يكون مستلزماً لغيره؛ لأنه يستلزم تاليه؛ لأنه يصدق:

١. «كلما كانت العشرة موجودة فالسبعة موجودة»

٢. و «ليس البتة إذا كانت الثلاثة موجودة فالسبعة موجودة»

٣. مع استلزام العشرة الثلاثة.

و أما الشكل الثالث، فلا ينتج إلا و أن تكون كبراه سالبة؛ لأن استلزام الشيء لشيئين لا يوجب استلزام أحدهما للآخر؛ لأنه يصدق:

١. «كلما كانت العشرة موجودة فالثلاثة موجودة»

١. الكل: الكلي ص.

٢. قوماً: منهم بل أولهم (و آخرهم ٢) أثر الدين الأحمري في كيبه المنطقية الأخيرة مثل منتهى الأفكار، ص ٢١٣-٢١٤.

٢٥٣ كشف الحقائق، ص ١٥٥-١٥٦؛ خلاصة الأفكار، ص ٣٢٣؛ تنزيل الأفكار، ص ٢١٣-٢١٤.

٣. راجع الحافتين: ص ٣٦٥ خاتمة هذا الفصل العاشر «في الشرطية و أجزائها» و ص ٤٦٩ [تشكيك

الأحمري على الشكل الأول] في القسم الأول من الأقيسة الاقترازية الشرطية و ص ٦٢٠ خاتمة القسم الأول

من الفصل الثاني عشر «في البحث و المناظرة» من الباب الثالث «في توابع القياس».

٢. و «كلما كانت العشرة موجودة فالسبعة موجودة»
 ٣. مع عدم استلزام الثلاثة السبعة.
 و أما الشكل الرابع، فلا يُنتج شيء منه بما ذكر من النقص.
 فهذه الأبحاث و التدقيقات مما يشهد به صريح العقل. فمن أنكرها و عاند عليها فقد أوقع نفسه في الغلط، فله ما يشاء: ﴿و الله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾.^١

[المبحث السادس]

و: في تعدّد الشرطية^٢

[تعدّد أجزاء المتصلة]

تعدّد تالي المتصلة:

١. إن كانت موجبة، يقتضي تعدّدّها؛ لأنّ ملزوم الكلّ ملزوم الجزء؛
 ٢. دون السالبة، فإنّه لا يلزم من سلب الكلّ سلب الجزء.^٣
- و أما تعدّد المقدم في الموجبة:
- فقد قالوا: إنّّه يوجب التعدّد، لكن جزئياً، بالشكل الثالث و الأوسط المقدم.^٤
- و قد عرفت فساد ذلك.^٥
- فأما في السالبة، فيقتضي جزئياً.^٦

١. سورة البقرة الآية ٢١٨.

٢. راجع ص ٢٨٧ الفصل السادس «في وحدة القضية و تعدّدّها» من الباب الأول «في أقسام القضايا».

٣. كشف الأسرار، ص ٢٠٣ س ١٢-١٣ و ص ٢٠٤ س ٥.

٤. الأوسط المقدم: أي الأوسط مقدم الأصل. من شرح القسطاس.

٥. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٤٣٥).

٦. راجع نهاية المبحث السابق (الخامس) الذي أنكر فيه المصنف الضروب الموجبة من الشكل الثالث من القياس الشرطي.

٧. فيقتضي جزئياً: فلا يقتضي شيئاً ص.

[تعدد أجزاء المنفصلة]

وتتعدد أجزاء مانعة الخلق يقتضي تعددها لاستلزام نقيض كل جزء عين الآخر واستلزام الكل الجزء.^١

ولا يقتضيه في مانعة الجمع؛ لأن أحد الجزئين وإن استلزم نقيض الآخر، لكن نقيض الآخر لا يستلزم نقيض كل أجزائه.^٢

هذا إذا كانتا موجبتين،
أما إذا كانتا سالبتين، فالتعدد لازم في مانعة الجمع دون مانعة الخلق.
وحكم الحقيقية موجبة وسالبة مركب من حكميهما.^٣

تنبيه

[الشرطية الشبيهة بالحملية]

قد يؤخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم، فتصير الشرطية «شبيهة بالحملية».^٤

١. كشف الأسرار، ص ٢٠٣ س ١٥- ص ٢٠٤ س ١.

٢. أجزائه: أجزاء پ.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٠٤ س ١-٢.

٤. قال الخونجي: وأما الحقيقة فيتضمن تكرر كل واحد من جزئها مانعة الخلق بين كل واحد من أجزاء كل واحد من الطرفين وعين الآخر وكل واحد من أجزاء ذلك الآخر. ولم يتضمن حقيقة أو مانعة الجمع. (كشف الأسرار، ص ٢٠٤ س ٢-٥).

٥. الشفاء، القياس، ص ٢٥٧-٢٥٨. لكن الشيخ لا يستوي هذه الشرطية «شبيهة بالحملية» بل يقول «فهذه القضية مترددة بين أن تُعنى شرطية وبين أن تُعنى حمليّة». وأول من خالف الشيخ وسمي هذه القضية «حمليّة» هو ابن البديع البندهي في شرحه لمقدمة الكشي (ص ٤٨٦ س ١٢-١٤) ثم أنير الدين الأنحري في كتابه عنوان الحق و برهان الصديق (مخطوط ٢٥٧٢ مجلس شورای اسلامی ص ٥٨٩). ثم جاء دور ملا عبد الله البردي البهابادي (م. ٩٨١) في القرن العاشر وسمي هذه القضية «الحمليّة المرددة المحمول» في حاشيته لتحديد النطق لسعد الدين التفتازاني (٧٢٢-٧٩٢ق.) واشتهر في كتب المعاصرين بهذا الاسم. راجع بحثنا عن هذه القضية في كتابنا منطق تطبيقي ص ١٥٨-١٦٠. وأيضاً قد اعترف المصنف تبعاً للخونجي بعدم كون هذه الشرطية شرطية بل حمليّة. راجع ص ٥٠٦ تحت عنوان إخطأ الشيخ في استنتاج الحمليّة من المنفصلتين.

١. لكن المتصلة تبقى بمعناها،^١
٢. دون المنفصلة^٢ فإن مائة الجمع إذا كانت مركبة من كيتين مشتركين في الموضوع، فإذا أُجِر حرف الانفصال، تنقلب «حقيقية»،^٣ كقولنا: «دائماً إما أن يكون كل حيوان إنسان أو كل حيوان ليس بإنسان»؛ وذلك لأن الحكم بأحد المحمولين حينئذ يقع على كل واحد واحد من أفراد الموضوع.

خاتمة

[شبهة في إثبات الملازمات في العكوس و النتائج]

قد أوردوا شبهة^٤ على إثبات الملازمات في العكوس و النتائج و غيرها حيث يقال:
لو لم يصدق العكس مثلاً على تقدير صدق الأصل - أو النتيجة على تقدير صدق
القياس - لصدق تقيضه و يلزم المحال.

فقالوا:

١. المتصلة تبقى بمعناها: هذا الحكم ليس كلياً فإن المتصلة الصادقة قد تنقلب كاذبة كما في قولنا:

١. كلما كان كل حيوان إنساناً فلا حيوان يملك فرساً،

فإذا انقلب بالحملية كذب:

٢. كل حيوان إذا كان إنساناً فلا يملك فرساً.

أو كما في قولنا:

٣. كلما كان كل حيوان إنساناً فكل حيوان يشارك جميع الحيوانات في النوع،

فإذا انقلب بالحملية كذب:

٤. كل حيوان إذا كان إنساناً يشارك جميع الحيوانات في النوع.

٢. المنفصلة: المتصلة ق.

٣. تنقلب «حقيقية»: هذا الحكم أيضاً ليس كلياً فإن مائة الجمع قد لا تنقلب حقيقية كما في قولنا:

١. دائماً إما أن يكون كل حيوان إنساناً أو كل حيوان فرساً

فإذا انقلبت بالحملية بقيت مائة الجمع:

٢. كل حيوان إما أن يكون إنساناً أو يكون فرساً

٤. شبهة: + و اشتهر ص.

١. إن عنيتم بـ «الملازمة» «صدق التالي مع صدق المقدم» كيف ما كان، فذلك لا يكون لزومية؛

٢. و إن عنيتم به «استلزام المقدم للتالي»، فلا يلزم من كذب الملازمة صدق نقيض التالي مع عين المقدم، لجواز أن لا تكون بين الشئين 'ملازمة' مع صدقها في نفس الأمر، كما في الاتفاقيات.

و الجواب:

أن من المعلوم أن ذات المقدم إذا امتنع اجتماعها مع نقيض التالي، يكون المقدم مستلزماً للتالي. فمرادنا بقولنا: «لو لم يكن بينها ملازمة، لصدق عدم التالي مع المقدم»

١. الشئين: أي المقدم و نقيض التالي.

٢. ذات المقدم: الظاهر أن «ذات المقدم» هاهنا مقتبس من الفرق في القضايا الحملية بين «ذات الموضوع» و «وصف الموضوع»؛ فكأنه يوجد فرق مشابه بين «ذات المقدم» و «وصف المقدم»؛ و الظاهر أن المصنف أخذ هذه العبارة من قبله لأن السيد ركن التين الأسترابادي ينسب «ذات المقدم» و «وصف المقدم» إلى فخر الدين الرازي و المتأخرين حيث يستل النصير الدين الطوسي الفرق بينهما:

السابع [الشرطية]

قال الإمام و المتأخرون: كل واحدة من المتصلات و المنفصلات، اللزومية و الاتفاقية و العنادية، قد يكون بحسب ذات المقدم موجوداً كقولنا: «كلما كان آ ب فج د مادام ذات آ ب موجودة» و قد يكون بحسب وصف المقدم كقولنا «كلما كان آ ب فج د مادام ذات آ ب متصفة بوصف آ ب دائماً». و كذلك اللاضرورة. و قد يكون الحكم بحسب وقت معين أو غير معين. كل ذلك على ما في الحملات الموجهة. ليس العبد [الفقيه] يعرف توجيه هذا الكلام، و المتوقع بيان توجيهه. (منطق و مباحث الفاظ، ص: ٢٥٩) (أجوبة المسائل النصيرية - ٢٠ رساله، ص: ٥٥-٥٤).

و كذلك نرى نفس الاصطلاحين عند الشهرزوري:

[إحجة القضية في الشرطيات]

و كل قضية شرطية ذكر فيها «اللزوم» أو «العناد» أو «الاتفاق» لفظاً فهي «موجهة»؛ و الخالية عن الثلاثة في اللفظ المحتملة لكل من الثلاثة هي «المطلقة العامة». و كل واحد من الثلاثة قد يعتبر بحسب ذات المقدم، و قد يعتبر بحسب الوصف له. و الذي بحسب الذات: إن كانت النسبة ضرورة فهي «الضرورة الذاتية» و ألا فهي «الباتمة المطلقة». و الذي بحسب الوصف: إن كانت النسبة ضرورة فهي «المشروطة العامة»؛ و إن قيدت بالادوام بحسب الذات فهي «المشروطة الخاصة»؛ و إن كانت النسبة غير ضرورة فهي «العرفية العامة»؛ و إن قيدت بالادوام بحسب

أن الملازمة لو كانت منتفية، لما امتنع عدم التالي مع المقدم؛ وقد امتنع إذ يلزم المحال إذا فرضناه معه. فبينهما ملازمة.

الذات في «العرفية الخاصة»؛ وإن كانت الضرورة بحسب وقت فهو إما معين أو غير معين على ما فصلناه في الحملات. (رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الرثائية، ص ١٧١).
و الظاهر أن الشهرزوري قد صنف كتابه رسائل الشجرة الإلهية بين السنين: ٦٧٨-٦٨٠ ق. و هي بعد وفات نصير الدين الطوسي و قبل تأليف السمرقندي لكتابه قسطاس الأفكار. لكننا لا نجد «وصف المقدم» عند السمرقندي و يمكن أن يكون هذا دليلاً على أنه لا يعتبر «ذات المقدم» في قبال «وصف المقدم» بل لا يريد منه إلا المعنى اللغوي و هو «نفس المقدم»؛ فلعل كلمة «ذات» في «ذات المقدم» في كلمات المصنف ليس إلا للتأكيد فقط. و يؤكد هذا جواب نصير الدين الطوسي للأستاذ آبادي:

الجواب (السابع)

لا شك أن الاعتبارات المذكورة أو غيرها مما يمكن أن تلاحظ في الشرطيات، و قد وعد الشيخ الرئيس بيانها في كتاب «اللاحق»، لكنها لما كانت قليلة الفائدة لم يشتغل أحد من المحققين بالشروع فيها و في تعريفها، و أنا ما وجدت لأحد فيها كلاماً مفيداً و ما اتفق أيضاً لي فكر فيها إلى الآن. و الله الموفق. (منطق و مباحث الفاظ، ص: ٢٥٩) (أجوبة المسائل النصيرية - ٢٠ رساله، ص: ٥٥).

١. اجتماعها: اجتماعه ص.

الفصل الحادي عشر

في تلازم الشرطيات و تعاندها

وفيه مباحث:

فأ

[المبحث الأول]

في تلازم المتصللات

[العكس المستوي]

أما استلزامها لعكسها، فقد عرفت ما فيه. وأما غير ذلك:

[نقض التالي]

فقد ذكر الشيخ:

أَنَّ كُلَّ مُتَّصِلَتَيْنِ تَوَافَقَتَا فِي الْكَمِّ وَالْمَقْدَمِ وَتَخَالَفَتَا فِي الْكَيْفِ وَتَنَاقَضَتَا فِي التَّالِي تَلَازَمَتَا وَتَعَاكَسَتَا^١.

[تخطئة الخوارجي لنقض التالي]

وهو غير لازم:

١. لجواز ملازمة النقيضين لمقدم واحد، كما عرفت؛ فلم تلزم السالبة الموجبة؛

١. الشفاء، القياس، ص ٣٦٦-٣٦٨.

٢. و جواز أن لا يلزم واحد من النقيضين مقدماً واحداً،^١ فلا تلزم الموجبة السالبة.^٢
و إذا عرفت ذلك، فنقول:

[أحكام الموجبة الكلية]
كل متصلة موجبة كلية لزومية:

[١] [تعدي اللزوم]

تستلزم مثلها:

١. من مقدّمها و لازم تاليها،
a. و بالعكس إن كان التاليان^٣ متلازمين،
 ٢. و من ملزوم مقدّمها^٤ و لازم تاليها،
a. و بالعكس إن كان تلازم المقدّم و التالي منعكساً،
 ٣. و من ملزوم مقدّمها و عين تاليها،
a. و بالعكس إن كان تلازم المقدّم منعكساً.^٦
- كل ذلك على أن ملزوم الملزوم ملزوم.^٧

[٢] [لوازم عكس النقيض]

و تستلزم مثلها :

١. من ملزوم نقيض تاليها و نقيض مقدّمها^٨
٢. و من نقيض تاليها و لازم نقيض مقدّمها.^٩

١. فلم تلزم السالبة الموجبة و جواز أن لا يلزم واحد من النقيضين مقدماً واحداً: - ق.
٢. كشف الأسرار، ص ٢٠٨ س ٨ - ص ٢٠٩ س ٤.
٣. التاليان: التاليات ق.
٤. مقدّمها: مقدّمها ق.
٥. إن: و إن ب.
٦. كشف الأسرار، ص ٢٠٩ س ١٥ - ص ٢١٠ س ٩.
٧. مطالع الأنوار (لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٥٥).
٨. كشف الأسرار، ص ٢١٢ س ٧-٩.
٩. كشف الأسرار، ص ٢١٣ س ٥-٦.

و ذلك لاستلزام نقيض التالي نقيض المقدم.

[أحكام السالبة الجزئية]

و يعرف من ذلك حكم «السوالب الجزئية» بعكس نقيض هذه المللزمات.

[أحكام الموجبة الجزئية]

و أما «الموجبة الجزئية» اللزومية، فيستلزم مثلها:

١. من مقدّمها و لازم تأليها،
٢. و بالعكس إن كان التاليان متلازمين.

[أحكام السالبة الكلية]

و «السالبة الكلية» بعكس ذلك بحكم عكس النقيض.

[المبحث الثاني]

في تلازم المنفصلات المتحددة الجنس

[تلازم الحقيقيات]

كل حقيقة موجبة:

١. تستلزم «مثلها»:
- a. من نقيضي طرفيها،^١
- b. و من مساويين لنقيضي طرفيها،
- c. و من مساوي^٢ لنقيض أحد الطرفين و نقيض الآخر،
٢. و بالعكس؛

١. كشف الأسرار، ص ٢١٤ س ١١.

٢. مساوي: مساوي ق، پ.

لأن امتناع الجمع و الخلق بين الشئين يوجب امتناعها بين^١ نقيضي^٢ الشئين^٣ و بين مساوي^٤ النقيضين،

٣. و تستلزم «سالبه» حقيقة من نقيض أحد جزئيه^٥ و عين الآخر أو ما يساوي عين الآخر،

لامتناع معاندة الشيء للنقيضين معاندة حقيقة،

٤. دون العكس،

لجواز أن لا يعانده شيء واحد كلاً من^٦ النقيضين^٧.

[تلازم المانعات الجمع]

و كل موجبة مانعة الجمع:

١. تستلزم «مثلها»:

a. من ملزومي طرفيها،

b. و من ملزوم أحد طرفيها و عين الآخر،

٢. و بالعكس إن تعاكس اللزوم،

لأن:

امتناع الجمع^٨ بين اللازمين يوجب امتناع الاجتماع بين الملزومين،

و امتناع الاجتماع بين الشيء و لازم غيره يوجبه بينه و بين الغير^٩.

٣. و تستلزم «سالبه» مانعة الجمع:

a. من نقيضي طرفيها،

١. بين: عن ق.

٢. نقيضي: نقيض ب.

٣. كشف الأسرار، ص ٢١٤ س ١١-١٣.

٤. مساوي: مساوي ب.

٥. جزئيه: جزئها ص.

٦. كلاً من: من كلا ق.

٧. كشف الأسرار، ص ٢١٤ س ٤-١٠.

٨. الجمع: الاجتماع ع.

٩. كشف الأسرار، ص ٢١٧ س ٣-٨.

لا يمكن ارتفاع جزئي مانعة الجمع؛

٤. دون العكس،

لجواز اجتماع الشئيين مع إمكان اجتماع نقيضيهما^١.

[تلزام المانعات الخلق]

وكل موجبة مانعة الخلق:

١. تستلزم «مثلها»:

a. من لازمي طرفيها،

b. و من لازم أحد طرفيها^٢ و عين الطرف الآخر،

٢. و بالعكس إن تعاكس اللزوم،

لأن:

a. امتناع الخلق بين الملزومين يوجبه بين اللازمين،^٤

b. و امتناع الخلق بين الشيء و ملزوم الغير يوجبه بينه و بين الغير.^٥

٣. و تستلزم «سالبة» مانعة الخلق:

a. من نقيضي طرفيها،

لا يمكن اجتماع جزئي مانعة الخلق؛

٤. دون العكس،

لجواز خلق الشئيين مع إمكان خلق نقيضيهما^٦.

١. نقيضيهما: نقيضها ب.

٢. كشف الأسرار، ص ٢١٧ س ٩-١١.

٣. طرفيها: طرفيه ص.

٤. اللازمين: التلازمين ق.

٥. كشف الأسرار، ص ٢١٨ س ٣-٩.

٦. نقيضيهما: نقيضها ب.

٧. كشف الأسرار، ص ٢١٨ س ١٠-١٢.

[المبحث الثالث]

في تلازم مختلفات الجنس

كل موجبة حقيقية تستلزم:

١. موجبة مانعة الجمع مثلها في الكم:

a. من ملزومي الجزئين،

b. و من أحد الجزئين و ملزوم الآخر،

٢. و موجبة مانعة الخلؤ كذلك:

a. من لازمي الجزئين،

b. و من أحد الجزئين و لازم الآخر.^١

و كل من مانعة الجمع و مانعة الخلؤ:

١. تستلزم الآخر من تقيضي جزئيه^٢ لأن منع الجمع بين الشئين يقتضي^٣ منع الخلؤ بين

تقيضيها^٤ و بالعكس.^٥

٢. و إن توافقا في الجزئين و تخالفتا في الكيف و الكم و تكون الجزئية سالبة،

a. لزمت السالبة الموجبة و إلا انقلبت الموجبة حقيقية،

b. من غير عكس،^٦

c. و لا تستلزم السالبة الموجبة لإمكان اجتماع الشئين مع إمكان ارتفاعها.^٧

١. كشف الأسرار، ص ٢١٩ س ٢-٥.

٢. جزئيه: جزئه ق.

٣. يقتضي: تقيضي ب.

٤. تقيضيها: تقيضيها ب.

٥. كشف الأسرار، ص ٢١٩ س ١٢-١٣.

٦. من غير عكس: قال في شرح القسطاس: أي لو كانت الجزئية موجبة لا يجب لزومها للسالبة.

٧. كشف الأسرار، ص ٢٢٠ س ١-٢.

[المبحث الرابع]

في تلازم المتصلات والمنفصلات

[تلازم المتصلات والحقيقات]

كل حقيقة موجبة:

١. تستلزم متصلة موجبة:

a. من نقيض كل من طرفيها أو ملزوم نقيضه و عين الطرف الآخر أو لازمه، لاستلزام نقيض كل جزء عين الجزء الآخر؛

b. و من عين أحد طرفيها أو ملزومه و نقيض الطرف الآخر أو لازم نقيضه، لاستلزام كل جزء منها نقيض الآخر.

و لا تنعكس، لجواز كون تالي المتصلة أعم من مقدّمها^١.

٢. و تستلزم متصلة سالبة:

a. من طرفيها،^٢ لامتناع العناد و اللزوم معاً بين الشئين.^٣

و لا تنعكس، لجواز ارتفاعها.

b. و من نقيضي^٤ طرفيها،^٥

١. كشف الأسرار، ص ٢٢٠ س ٩-١٣.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ س ٣-٤.

٣. لامتناع العناد و اللزوم معاً بين الشئين: هذا الحكم مأخوذ من الخوحي (كشف الأسرار، ص ٢٠٣ س ٢، ص ٢٢٢ س ٤، ص ٢٢٣ س ٩-١٠، ص ٢٢٥ س ٢) كلها على مذهب الجمهور و للخوحي فيه نظر و عذ ذكره في الرسالة المخصوصة بهذا الباب (ص ٢٢٥ س ١٥-١٦)) و هو خطأ فإنّ العناد و اللزوم قد يجتمعان بين النقيضين كما بين قولنا: «لا شيء من القضايا بصادقة» و «بعض القضايا صادقة» فإنّ صدق الأول مستلزم لصدق الثاني و كما بين قولنا «المعدم المطلق لا يخبر عنه» و «المعدم المطلق يخبر عنه» فإنّ الأول يستلزم الثاني على رأي و كما بين قولنا: $p \sim p$ و $p \& p$ فإنّ صدق الأول مستلزم لصدق الثاني مع أنّها متناقضان (أي أحدهما يساوي نقيض الآخر) و كما بين قولنا «لا يجب التفلسف» و «يجب التفلسف» فالمشهور أنّ المعلم الأول ادّعى أنّ الأول مستلزم للثاني.

٤. نقيضي: نقيض ق، ب.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ س ٦-٧.

c. و من أحد طرفيها و ملزوم الطرف الآخر.^١

[تلازم المتصلات و المانعات الجمع]

و المانعة الجمع إذا كانت موجبة:

١. تستلزم متصلة موجبة:

a. من أحد طرفيها و نقيض الطرف الآخر،

b. و بالعكس،^٢

لاستلزام كل من جزئي المنفصلة نقيض الآخر و امتناع الجمع بين مقدم المتصلة و نقيض
تاليها،^٣

c. و من أحد طرفيها أو ملزومه و لازم نقيض الطرف الآخر،

d. و من ملزوم أحد طرفيها و نقيض الطرف الآخر،^٤

e. و ينعكس إن تعاكس اللزوم.^٥

٢. و تستلزم متصلة سالبة:

a. من طرفيها،

b. و من أحد طرفيها و ملزوم الآخر،

c. من غير عكس.^٦

[تلازم المتصلات و المانعات الخلق]

و المانعة الخلق إذا كانت موجبة:

١. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ س ١١-٨.

٢. و بالعكس: أي تستلزم المتصلة المنفصلة المانعة الجمع. و هذا الحكم إيجاباً يتم إذا كانت المانعة الجمع بالمعنى البسيط لا المركب (و هي التي يحكم فيها بمنع الجمع بين الطرفين من دون أن يحكم بجواز الخلق بين الطرفين؛ بخلاف المانعة الجمع بالمعنى المركب التي يحكم فيها بأمرين: منع الجمع و جواز الخلق). و أما أكثر الأحكام الماضية للمانعة الجمع بالمعنى المركب لا البسيط. راجع هامشين لنا ص ٣٣٩ تحت تعريف «مانعة الجمع» و «مانعة الخلق» في بداية الفصل العاشر «في الشرطية و أجزائها و جزئياتها».

٣. كشف الأسرار، ص ٢٢٢ س ١٢-١٥.

٤. الطرف: - ق.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٢٣ س ١-٦.

٦. كشف الأسرار، ص ٢٢٣ س ٧-١٣.

١. تستلزم متصلة موجبة^١

a. من نقيض أحد طرفيها^٢ و عين الآخر،

b. و بالعكس^٣.

لاستلزام نقيض كل من جزئي المتصلة عين الآخر و امتناع الخلق عن نقيض مقدم المتصلة و عين^٤ نالها^٥.

c. و من نقيض أحد طرفيها^٦ أو ملزوم نقيضه و لازم الآخر،

d. و من ملزوم نقيض أحد طرفيها^٧ و عين الآخر^٨.

٢. و تستلزم متصلة سالبة:

a. من طرفيها^٩.

b. و من أحد طرفيها و ملزوم الآخر.

و تعلم من هذه الملازمات بحكم^{١٠} عكس نقيضها ملازمات أخر، كما عرفت.

١. موجبة: سالبة ب.

٢. طرفيها: جزئها ص، ع، ب.

٣. و بالعكس: أي تستلزم المتصلة المنفصلة المانعة الخلق. و هذا الحكم إنما يتم إذا كانت المانعة الخلق بالمعنى البسيط لا المركب (و هي التي يحكم فيها منع الخلق بين الطرفين من دون أن يحكم بجواز الجمع بين الطرفين؛ بخلاف المانعة الخلق بالمعنى المركب التي يحكم فيها بأمرين: منع الخلق و جواز الجمع). و أننا أكثر الأحكام الماضية للمانعة الخلق بالمعنى المركب لا البسيط.

٤. عين: تحقق ق.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٢٤ س ٧-١٠.

٦. طرفيها: طرفيها ق.

٧. طرفيها: طرفيها ق.

٨. كشف الأسرار، ص ٢٢٤ س ١١-١٤.

٩. كشف الأسرار، ص ٢٢٥ س ١-٢.

١٠. بحكم: يحكم ب.

[المبحث الخامس]

في تعاند المتصلات و المنفصلات مجانسة و مختلطة

كل قضيتين:

١. تلازمتا و تعاكستا، عائد عين كل منهما نقيض الأخرى صدقاً و كذباً؛

٢. و إن لم تتعاكسا، عائد:

a. عين الملزومة نقيض اللازمة صدقاً

b. و نقيض الملزومة عين اللازمة كذباً.^١

تذنيب

[في الملازمة بين المحلية و الشرطية]

كل محلية، موجبة كانت أو سالبة:

١. تستلزم متصلة، موافقة لها في الكم، مركبة من حليتين مشتركين في الموضوع:

a. تاليها موجتهاً بجهة المحلية و مكبتهاً بكيفيتها إن كانت المتصلة موجبة،^٢

b. و بنقيض جهة المحلية و كيفيتها إن كانت سالبة؛

فإن قولنا: «كل إنسان كاتب بالإمكان» يستلزم:

c. «كلما كان الشيء إنساناً فهو كاتب بالإمكان»

d. و «ليس البتة إذا كان الشيء إنساناً فهو ليس بكاتب بالضرورة».

٢. و تستلزم أيضاً مانعة الجمع و مانعة الخلو موجبة و سالبة لاستلزام المتصلة إياها. و قد

يبتأ ذلك.

و لا تنعكس لجواز امتناع موضوع المقدم، إلا إذا أخذت المحلية ذهنية.

١. كشف الأسرار، ص ٢٢٦ س ١-٤.

٢. هذا الحكم بكليته ممنوع في الحليات الجزئية فإن قولنا «بعض الأبيض خلّو» لا يستلزم «قد يكون إذا كان الشيء أبيض فهو حلو» لأنه يشبه مثال الخونجي «قد يكون إذا كان أكل زيد شرب عمرو» (كشف الأسرار، ص ٣١٩ س ١٤-١٦) فكما لا تكون علاقة بين أكل زيد و شرب عمرو، لا تكون علاقة بين بياض الشيء و حلاوته، فلا يلزم أحدهما الآخر و لو بملازمة جزئية.

خاتمة

[الشرطيات المحرّفة]

الشرطيات قد تُغيّر عن أوضاعها اللفظية و تستقى «محرّفة»،

١. كقولنا: «لا يكون آ ب و يكون ج د»:

a. و هو في قوّة عناد الجمع بين «آ ب» و «ج د»،

b. و في قوّة استلزام «آ ب» لـ «لا يكون ج د».

و إذا بَدَلَت الـ«واو» بـ«أو»:

٢. مثل قولنا: «لا يكون آ ب أو يكون ج د»،

a. يكون في قوّة^٢ عناد الخلق بين «لا يكون آ ب» و «ج د»

b. و في قوّة استلزام «آ ب» لـ «ج د».

و كنا إذا بَدَل بـ«حتى» و «إلا» مع الدلالة على السور الكلّي:

٣. كقولنا: «لا يكون آ ب حتى يكون ج د» أو «إلا يكون ج د».

[الحمليات المركّبة]

و قد تلحق الحملية هيآت تُفيدها زيادة أحكام:

١. كـ«الألف» و «اللام» تدخل:

a. على الموضوع فيفيد العموم أو العهد في لغة العرب،

b. و على المحمول فيفيد الحصر، لكن يجب ذكر الرابطة لئلا يُشعر بالتقييد،

i. كقولنا: «الإنسان هو الضاحك».

و كذا:

٢. تقديم الخبر على المبتدأ،

٣. و دخول «إنّما» في الحملية،^٣

١. لا: و قد ق.

٢. قوّة: - ب.

٣. في الحملية: - ع.

٣. كقولنا: «إنما الإنسان كاتب».

٤. و تكرر الراجعة في الفارسية:

٥. كقولنا: مزيد است كه دوبر است».

ففي أمثال هذه النضاب إيجابان: أحدهما «إيجاب المحمول للموضوع»، والثاني «إيجاب الحصر».

و إذا دخل كلمة السلب على هذه النضاب، أفاد رفع الحصر عرفاً، لا رفع الحمل، كقولنا:

«ليس الإنسان هو الضاحك». وإن أريد به رفع المحمول، يصح و يقع رفع الحصر تبعاً.

٥. و دخول حرف السلب على الموضوع و حرف الاستثناء على المحمول يخبئ:

٥. انحاز الموضوع و المحمول تارة،

٥. و تلازمتها أخرى،

كقولنا:

٥. «ليس الإنسان إلا البشر».

٥. أو «الناطق».

٥. و دخول ملأ على الشرطية:

مع إفادته الاتصال، يفيد حجية المقدم؛ فيكون هناك إيجابان:

٥. أحدهما اللزوم،

٥. و الثاني استثناء المقدم.

٥. و دخول حرف السلب عليه يفيد سلب اللزوم فقط.

فلم يتقابل سلبه و إيجابه، لكنهما معاً إذا كان اللزوم ثابتاً بنون حجية المقدم.

و الله أعلم.

الباب الثاني^١

في القياس

وفيه فصلان:

١. الباب الثاني: المقصد الثاني ع، ق، پ. الصحيح هو «الباب» لا المقصد، لأن المصنف قسم المقالة الثانية إلى «أبواب» لا إلى «المقاصد» (راجع ص ٢١٩) وسيأتي الباب الثالث في توابع القياس (ص ٥٥٩) وليس هناك مقصد أول ولا ثالث.

[الفصل الأول]

[في تعريف القياس]

فأ في تعريفه،

[تعريف القياس]

و هو «قول مؤلف من قضايا متى سُلمت لزم لئانه قول آخر»^١.
ف«القول» كالجنس، و الباقي كالفصل.

و المراد بـ«القول» هاهنا أعم من أن يكون ملفوظاً أو معقولاً.
و نغني بـ«القضايا» فوق واحدة،^٢

١. فتخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها و سائر لوازمها.

٢. و الشرطية ليس طرفاها قضيتين، لعدم الصدق و الكذب فيهما.

و قولنا «متى سُلمت» يفيد شمول التعريف للقياس الصادق المقدمات و كاذبها.^٣

١. أرسطو، التحليلات الأولى، 24b18-28؛ المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ١٢٤؛ الشفاء، القياس، ص ٥٢. هذا نص أرسطو:

فأما القياس فهو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها. و أعني «بذاتها» أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي أُلّف منها القياس إلى شيء آخر غير تلك المقدمات. (منطق أرسطو، ص ١٤٢-١٤٣).

و جدير بالذكر أن المصنف حذف قيد «بالاضطرار» أو «بالضرورة» من تعريف القياس.

٢. فوق واحدة: فوق الواحدة ع، ما يكون أكثر من واحد ص، ب.

٣. فعلى هذا، أخطأ شرف الدين المسعودي في رسالة «المختلطات» حيث أنكر قياسية الأقيسة الكاذبة المقدمات كما في اختلاط الصغرى الضرورية و الكبرى العرفية الوجودية (أو و الكبرى المشروطة الخاصة) و نسب هذا القول إلى الشيخ (انظر: المسعودي، رسالة المختلطات، منطق در ايران سده ششم، ص ٢٦٧-٢٦٨). و أما الشيخ لم يعد هذا الاختلاط إلا بـ«ما لم ينتظم منه قياس صادق المقدمات» و لم ينكر قياسيته. (راجع الإشارات و التنبيهات، النهج السابع، شرح الإشارات، ص ٢٥٢). و إلى خطأ المسعودي هذا أشار الخوئي في كشف الأسرار، ص ٢٨٨.

و قولنا: «لناته» أي لذات القول، احترازاً عما لا يكون بذاته موجباً للنتيجة، بل بواسطة مقدمة غريبة.^١ وهي:

١. إما أجنبية،^٢

٢. أو لازمة^٣ لإحدى المقدمتين.

[١] القياس بمقدمة أجنبية

أما الأجنبية:

١. فكما في قولنا:

قياس المساواة

a. «أ مساوي لب»

b. و «ب مساوي لـ ج».

فإنه يلزم منه:

c. «أ مساوي لـ ج»؛

لكن لا لذات هذا التأليف والهيئة،^٤ و إلا لكان هذا النوع من التأليف منتجاً دائماً؛ وليس كذلك لأنه إذا بذلت^٥ «المساواة» بـ «المخالفة» أو «النصفية» لا ينتج؛ بل إننا يلزم من هذا التأليف لذاته قولنا:

١. مقدمة غريبة: أول من وجدناه قد استعمل اصطلاح «المقدمة الغريبة» هو الفارابي في شرحه لقياس أرسطو (المنطقيات للفارابي، ج. ٢، ص ٣٤٢).

٢. أجنبية: أول من وجدناه قد استعمل اصطلاح «المقدمة الأجنبية» هو الخوئي في كشف الأسرار، ص ٢٣١، س ١٤. راجع ص ٣٨٤ من هذا الكتاب لتعريف «المقدمة الأجنبية» في مباحث تعريف «القياس».

٣. لم نجد قبل المصنف من استعمل اصطلاح «المقدمة الغريبة اللازمة لإحدى المقدمتين».

٤. هذا التأليف والهيئة: أي هيئة: «أ د لب» و «ب د لـ ج» و «أ د لـ ج». و في المنطق الرياضي:

Dab, Dbc ⊢ Dac.

لكن غير الدين الرازي أذعن بأن قياس المساواة منتج بالذات:

بداية العقول قاضية بأنه إذا كان «أ مساوياً لب» و «ب مساوياً لـ ج» وجب أن يكون «أ مساوياً لمساوي ج»، و إن لم يخطر بالبال ما قلتموه. (شرح الإشارات لفخر الدين الرازي، ج. ١ ص ٢٨٦).

٥. بذلت: تدلت في.

d. «آ مساو لما يساوي ج».

فإذا ضمّمناه إلى قولنا:

e. «وكل ما هو مساو لما يساوي ج، فهو مساو لـ ج».

١. آ مساو لما يساوي ج: فالبينة هاهنا هي: «آ د لب» و «ب د لـ ج» فـ «آ د لما هو د لـ ج». و في المنطق الرياضي:

$$Dab, Dbc \vdash \exists x(Dax \& Dxc).$$

هذه النتيجة قد أشار الشيخ إليه إشارة مبهمّة:

فلنك إذا قلت: «ج مساو لب» و «ب مساو لد» «لـ ج مساو لد» إنّا يكون تم لك هذا بأن استشعرت أنّ «ج مساو لمساوي د» و «مساويات المساويات مساوية». (الشفاء، القياس ص ٥٩).

٢. كل ما هو مساو لما يساوي ج، فهو مساو لـ ج: فبينة هذا هي «كل ما هو د لما هو د لـ ج فهو د لـ ج». و في المنطق الرياضي:

$$\forall y [\exists x(Dyx \& Dxc) \rightarrow Dyc],$$

أو:

$$\forall y \forall x [(Dyx \& Dxc) \rightarrow Dyc],$$

أو:

$$\forall z \forall y \forall x [(Dyx \& Dxz) \rightarrow Dyz],$$

أو:

$$\forall x \forall y \forall z [(Dxy \& Dyz) \rightarrow Dxz].$$

و هذا الأخير أقل مناسبة إلى عبارة المصنف، بل هو مناسب تماماً إلى عبارة الشيخ الرئيس في الشفاء: «و مساويات المساويات مساوية» و في الإشارات: «و مساوي المساوي مساو». (الشفاء، القياس ص ٥٩، س ١٧؛ شرح الإشارات للطوسي، ص ٢٧٩). ثم سنرى أنّ الخونجي أورد عبارة أخرى ثالثة: «كل مساو لب مساو لكل ما يساويه ب»، التي جدير بأن يتسّق في المنطق الرياضي بهذه البينة:

$$\forall x [Dxb \rightarrow \forall z (Dbz \rightarrow Dxz)].$$

و سنرى أنّ الخونجي يستدلّ على أنّ هذا النمط من المقدمة الغربية الأجنبية أحسن حفظاً لشرط «مكرر الأوسط». و الظاهر أنّ الخونجي اقتبس هذه الطريقة من كلام الرازي في شرحه للإشارات: فإن قيل: هذا القياس و إن كان في الظاهر كما ذكرتموه، لكن عند التحقيق الأوسط فيه مكرر لأنّ تقديره هكذا:

«آ مساو لب»،

و «كل ما هو مساو لب فهو مساو لـ ج».

ينج

ينصح المطلوب.
و كذا كل ما يكون على هذا النمط:
٢. كقولنا:

[قياس الملازمة]

- a. «أ ملزوم لب»
b. و «ب ملزوم لـج»،
فإنه يلزمه:
c. «أ ملزوم لـج»،
كما مر.
٣. و كذا:

[قياس الجزئية]

- a. «أ جزء لب»
b. و «ب جزء لـج».
و على هذا.

[دفع دخل]

فإن قلت:

١. إن عنيت بـ«عدم إنتاج قياس المساواة بالذات» «عدم لزوم نتيجة له»، فذلك معلوم البطلان.
٢. و إن عنيت أنه لا يظهر إنتاجه إلا بواسطة مقدمة أخرى فلا نسلم؛ لأن إنتاج قياس المساواة من جملة البدعيات قطعاً^١.

^١ «أ مساو لـج». (شرح الإشارات لفخر الدين الرازي، ج. ١ ص ٢٨٥).

و هنا شبهه جنأ بالقياس الثاني للخونجي كما سنرى في المتن؛ إلا أن الرازي يبطل هذا القياس بوجهين (نفس المصدر، ص ٢٨٦).

١. راجع شرح الإشارات لفخر الدين الرازي حيث يقول:

٣. وأيضاً يرد هذا عليكم في الأشكال الثلاثة لاحتياجها في الإنتاج إلى العكس والخلف وغيره.

قلت:

١. المراد بـ«الإنتاج بالذات»^١ ما لا يكون بواسطة «مقدمة غريبة». ونعني بها ما يكون طرفاه مغايراً لحدود القياس، وحينئذ لا يكون العكس والخلف غريباً.^٢
٢. ولا نسلم أن إنتاج قياس^٣ المساواة بدعي؛ بل البدعي ما يتوقف هو عليه وهو قولنا: «مساوي المساوي مساوي». ولما لزم هذه المقدمة له في العقل يُظنُّ كونه بدعيّ الإنتاج.

[اعتراض الخونجي على الشيخ في إثباته لقياس المساواة]

واعترض قوم:

- بأنكم سلمتم أن قياس المساواة يستلزم بالذات قولنا: «آ مساوي لما يساوي ج»؛^٤
١. فإن كان قياساً بالنسبة إلى هذه النتيجة، فبطل ما قلتم: «إن كل قياس اقتراني يتركب من مقدمتين يشتركان في حدٍّ»؛ لعدم الاشتراك هاهنا.^٥

الثالث؛ هب أننا إذا جعلنا الأوسط فيه مشتركاً أنتج، ولكنه بدون ذلك أيضاً ينتج، فإن بداهة العقول قاضية بأنه إذا كان «آ مساوياً لب»، و«ب مساوياً لج»، وجب أن يكون «آ مساوياً لمساوي ج»، وإن لم يخطر بالبال ما قلتموه. (شرح الإشارات لفخر الدين الرازي، ج. ١ ص ٢٨٦).

وجدير بالذكر أن الرازي أول من تفتن بعدم وجوب «تكرر الأوسط» في القياس. راجع شرح الإشارات ج. ١ ص ٢٨٥-٢٨٩.

١. الإنتاج بالذات: هذا مقابل لـ«الإنتاج لا بالذات». راجع الخاتمة في «قياس النسبة» ص ٥٥٢ (في نهاية البحث عن القياس الاقتراني في الفصل الثاني من الباب الثاني «في القياس») حيث يبحث عن أقسام الإنتاجين بالذات ولا بالذات.

٢. غريباً: غريبان ص.

٣. قياس: القياس ق.

٤. يُظنُّ: فظنَّ ق.

٥. الشفاء، القياس ص ٥٩، س ١٦.

٦. لعدم الاشتراك هاهنا: أقول: «عدم الاشتراك» واضح في كلام الشيخ دون المصنف فإن الثاني أتى بقياسين «وجود الاشتراك» واضح في القياس الثاني:

٢. و إن لم يكن قياساً، مع أنه يستلزم قولاً آخر بالذات فقد بطل الحد.^١

[بيان الخوحي في إثبات قياس المساواة]

ثم قالوا:

بل الطريق في إخراج قياس^٢ المساواة عن ذلك الحد، هو أن يقال:

[القياس الأول:]

إنما ينتج قياس المساواة بواسطة قولنا:

١. «كل مساو لب مساو لكل ما يساويه ب».^٣

القياس الأول:

a. «آ مساو لب»

b. و «ب مساو لج»

c. «آ مساو لما يساوي ج».

القياس الثاني:

a. «آ مساو لما يساوي ج».

b. «وكل ما هو مساو لما يساوي ج، فهو مساو لج».

c. «آ مساو لج».

لكن الشيخ أتى بقياسين لم يتكرر الأوسط في شيء منهما:

القياس الأول:

a. «آ مساو لب»

b. و «ب مساو لج»

c. «آ مساو لما يساوي ج».

القياس الثاني:

a. «آ مساو لما يساوي ج».

d. «و مساويات المساويات مساوية».

e. «آ مساو لج».

و هذا لب اعتراض الخوحي قد صاغه المصنف في عبارة غامضة.

١. كشف الأسرار، ص ٢٣١-٢٣٢.

٢. قياس: القياس ق.

٣. هذا ما وعدنا من مقدمة غريبة أجنبية أتى بها الخوحي حفظاً لتكرار الأوسط و هو في المنطق الرياضي:

$$\forall x [Dxb \rightarrow \forall z (Dhz \rightarrow Dxz)].$$

فإنه إذا انضم إلى المقدمة الأولى:

٢. «آ مساو لب»

أنتج:

٣. «آ مساو لكل ما يساويه ب».

و يلزمه:

a. «كل ما يساويه ب فأ مساو له»^١.

و المقدمة الثانية و هي قولنا:

b. «ب مساو لـ ج»

يلزمها:

[القياس الثاني:]

١. «ج يساويه ب».

فنجعله صغرى لقولنا:

٢. «كل ما يساويه ب فأ مساو له»

لينتج:

٣. «ج: آ مساو له».

و يلزمه:

a. «آ مساو لـ ج».

و هو المطلوب.

فيكون الأوسط مكرراً في هذين القياسين ، و لم يكن مكرراً في أحد ما ذكره من

القياسين^٢.

هذا ما ذكره^٣.

١. هذا القول في المنطق الرياضي:

$\forall z (Dhz \rightarrow Daz)$.

٢. القياسين: أي القياسين للشيخ لا للمصنف، كما أشرنا إليه سالفاً.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٣٢.

[جواب المصنف عن اعتراض الخوئي]

و فيه بحث، لأن غرضهم من هذه التكاليف:

١. إن كان دفع الاعتراض المذكور^١ فذلك باطل، لبقاء الاعتراض كما كان.^٢
٢. وإن كان غرضهم تصحيح الواسطة،^٣ بناءً على أن ما ذكروه^٤ لا يصلح أن يكون واسطة لإنتاج قياس المساواة، فذلك أيضاً باطل لأن إبطالهم تلك الواسطة:

- a. إما أن يكون على أن الأوسط غير مكرر في أحد ما ذكروه من القياسين، كما تعرضوا به،
 - b. أو لأن ما قالوه لا ينتج مع قياس^٥ المساواة بالذات.
- و كل منهما باطل:

أما الثاني فظاهر؛ لأن ما ذكروه أوضح عند العقل في إنتاج هذا القياس من هذه التكاليف.

و أما الأول ف كذلك؛ لأنه ليس في تعريف القياس ما يشعر بوجود تكرار الوسط؛ وإلا لما احتاجوا - في إخراج قياس المساواة وغيره عن هذا الحد - بشيء آخر، لخروجه حينئذٍ لعدم تكرار الوسط.

فعلم أن ما ذكروه مستدرك.^٦

[الاحتراز عن قياس الضمير البسيط بقيد «لناته» في تعريف القياس]

و إذا عرفت ذلك، فنقول: قولنا: «لناته» يقع أيضاً احترازاً عن مثل قولنا:

١. «فلان يتكلم» ف«هو حي».

١. الاعتراض المذكور: أي الاعتراض الذي ذكره الخوئي و هو عدم تكرار الأوسط في إنتاج قياس المساواة لقضية «أ مساوٍ لمساوي ج» بالذات.

٢. لبقاء الاعتراض كما كان: لأن قصارى جهد الخوئي إثبات تكرار الأوسط في إنتاج قياس المساواة لقضية «أ مساوٍ لج» لا لقضية «مساوٍ لمساوي ج».

٣. تصحيح الواسطة: أي الإتيان بقياسين ذوي أوسطين مكررين، تصحيحاً لقياسي الشيخ غير ذوي أوسط مكرر.

٤. ذكره: ذكرهم ق.

٥. قياس: القياس ق.

٦. مستدرك: أي زائد أو خطأ أو قابل للخطئة. استدرك عليه القول: أي خطؤه فيه.

٢. و «هذا محسوس» فـ«هو موجود»،
 ٣. و لما كانت «الشمس طالعة» كان «النهار موجوداً»؛
 لأنها إنَّما تنتج بواسطة مقدمات محذوفة.^١

[دفع دخل]

فإن قيل: أمثال ذلك خرجت بقولكم «مؤلف من قضاها»،
 يقال: خروجها بذلك لا ينافي خروجها بذلك.

[٢] القياس بمقدمة غريبة لازمة

و أما الغريبة^٢ اللازمة:

١. فقد يكون الإنتاج بواسطتها وحدها،
 ٢. و قد يكون بواسطتها مع مقدمة محذوفة.

[١-٢] القياس بمقدمة غريبة لازمة وحدها

أما الأول فإن قولنا:

١. «جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر»،
 ٢. و «كل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر»،
 يستلزم:

٣. «جزء الجوهر جوهر»
 بواسطة عكس نقيض الكبرى، و هو قولنا:
 ٤. «ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر».^٣

١. الشفاء، القياس، ص ٦٠.

٢. الغريبة: الخارجية ص، ع، ب.

٣. أرسطو، التحليلات الأولى، 47a25-28؛ الشفاء، القياس، ص ٦١ و ٤٦٩. لكن أرسطو و الشيخ لم
 يتعرضا بقاعدة «عكس النقيض» و إليك بنصهما:

و من الكلام ما تسهل فيه المعرفة بما فيه من النقصان و منه ما يجوز المعرفة و يُظن أنه قياس من
 جهة أنه يعرض منه شيء اضطراري. مثل أنه إن قُدم «أن يبطلان غير جوهر ليس يبطل جوهر»
 و «يبطلان أجزاء الجواهر تبطل الجواهر»، لأنه إذا قُدم ذلك فإنه يعرض أن يكون «جزء الجواهر

[دفع دخل]

فإن قلت:

١. سلمنا أنه ليس قياساً في الأول؛ لكنّه قياس في الثاني بعينه، فيكون منتجاً بالذات.
٢. ولئن سلمنا؛ لكن إنتاجه بالخارجية لا ينافي إنتاجه بغيرها. فإنّ الخلف يدلّ على إنتاجه؛ لأنّه إذا صدق «جزء الجواهر ليس بجوهر» نضمّه إلى المقدّمة الثانية، لينتج «جزء الجواهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر»، وقد كان يوجب؛ هذا خلف.

قلت:

١. سلمنا كونه من الثاني؛ لكن لا بالنسبة إلى النتيجة المذكورة، بل بالنسبة إلى قولنا: «جزء الجواهر ليس^١ ليس بجوهر». وأحدهما غير الآخر وإن كانا متلازمين.
 ٢. والصغرى في الخلف المذكور:
- a. إن جعلت السالبة التي هي نقيض قولنا «جزء الجواهر جوهر»، صارت الصغرى في الأول سالبة، وسيجيء أنّها لا تنتج.

بالضرورة جوهرًا؛ غير أنّ ذلك ليس هو مجتمعاً من هذه المقدمات ولكن تنقصه مقدمات. (منطق أرسطو، ص ٢٢٨).

بل هي مقدّمة تركت هي وأخذ بدلها ما هو في قوّتها فيلزم اللازم بسبب تلك التي حذفت بالذات وبسبب هذه بالعرض، لا عن ذاتها؛ كمن يقول: الدليل على أنّ جزء الجواهر جوهر، هو أنّ:

١. جزء الجواهر يوجب رفعه رفع الجواهر.
٢. وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجواهر.
٣. فإنّ جزء الجواهر جوهر.

وهذا لازم عن هذا القول لا بحالة، فإنّه لا يكون ما قيل مسلماً إلّا وهذا لازم. لكن ليس يلزم عنه لذاته؛ بل إنّما يلزم عن مقدّمة أخرى يجب أن تترن بالأولى، وتلك الأخرى هي:

٤. أنّ ما يوجب رفعه رفع الجواهر فهو جوهر،
- لكن قوّة المذكور

٥. أنّ ما ليس بجوهر لا يوجب رفعه رفع الجواهر،
- هي في قوّة هذه المقدّمة. (الشفاء، القياس، ص ٦١).

١. جزء الجواهر ليس؛ ليس جزء الجواهر ص.

b. و إن جعلت لازم تلك السالبة - وهو الموجبة السالبة^١ المحمول - فقد احتاج إنتاج هذا القياس إلى أجنبية؛ إذ تلك الموجبة خالفت بمحمولها^٢ حدود القياس. فحينئذ لا يكون إنتاجه بالذات.

[اعتبار تغير الحدين لا واحد منها]

و لقائل أن يقول:

قد بين الشيخ القياس «المركب من مانعة الجمع و مانعة الخلو» باستلزام «الأصغر» «نقيض الأوسط» المستلزم لـ «الأكبر»^٣؛ فقد استعمل فيه مقدمتين كل واحدة منها خالفت بأحد حدّهما^٤ حدود القياس. و الممنوع إنّما هو استعمال مقدمة تُغايّر بحدّها حدود القياس،^٥ لا بأحد حدّهما.^٦

[٢-٢] [القياس بمقدمتين غريبتين: لازمة و أجنبية]

و أمّا الثاني فمثل قولنا:

١. «هذا أبيض»

٢. و «كل زنجي أسود دائماً»

فإنّه يلزمه:

٣. «هذا ليس بزنجي»

لكن بواسطة عكس نقيض الثانية و مقدّمة محذوفة، كما نقول:

١. «هذا أبيض»

١. السالبة: السالب ق، پ.

٢. بمحمولها: محمولها پ.

٣. بين الشيخ القياسات المركبة من منفصلتين في الشفاء، القياس، في صفحات ٣١٩-٣٢٤ و لم نجد فيها القياس المركب من مانعة الجمع و مانعة الخلو؛ بل من مانعتي الخلو فأرجعها إلى متصلتين و استخرج من هاتين نتيجة متصلة ثم أرجع هذه المتصلة إلى منفصلة سالبة (راجع ص ٣٢٣-٣٢٤).

٤. بأحد حدّهما: بأحدهما ق، بأحد جزئها ع.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٣٣، س ١٢.

٦. التفرقة بين تغير الحدين كليهما أو أحدهما لم نجدها في كلمات الشيخ و إن نسبها إليه الخونجي في كشف

الأسرار، ص ٢٣٣، س ١١-١٢.

٢. و «كل أبيض ليس بأسود»،
 ٣. و «كل ما ليس بأسود فهو ليس برنجي»،
 فينتج المطلوب.

[الاحتراز بعيد «قولاً آخر» في تعريف القياس]
 و قولنا: «قولاً آخر»، أي تكون النتيجة مغايرة لكل واحدة من تلك القضايا التي بالفعل،^١ و [لا] لكان مجموع كل قضيتين كيف ما كان قياساً؛ لاستلزامه كل واحدة منهما.^٢

- [المراد بـ«اللزوم» في تعريف القياس]
 ١. و المراد بـ«اللزوم» أتم من البين و غير البين، ليندرج فيه:
 a. القياس الكامل و هو ما يظهر عنه المطلوب من غير تغيير^٣ في شيء، مما في القياس؛ و هو الشكل الأول و القياس الاستثنائي.
 b. و [القياس] غير الكامل، و هو الذي يبين لزوم النتيجة عنه بتغيير وضع الحدود، كالأشكال الثلاثة الباقية.
 ٢. و المراد بـ«اللزوم» اللزوم عن مجموعها لا عن البعض.^٤ فلا يقال للمجموع من القياس و غيره «قياساً».^٥

[شبهتان على إخراج «اللزوم عن البعض» عن تعريف القياس]
 فإن قيل: اللازم^٦ قد يكون بعض ما وُضع في القياس:

١. القضايا التي بالفعل: هذه في قبالة القضايا بالقوة كالمقدم و التالي من الشرطية فإنهما قضيتان بالقوة.
 ٢. كشف الأسرار، ص ٢٣٢، س ١٥. فعلى هذا، $P \& Q$ ينتج P و لكن لا يستقي «قياساً».
 ٣. تغيير: تعبير ص.
 ٤. الشكل: شكل ق.
 ٥. كشف الأسرار، ص ٢٣٥، س ١٠؛ ص ٣٠٣ س ٨.

٦. المجموع من القياس و غيره: كقولنا: «كل آ ب» و «كل ب ج» و «زيد قائم» مثلاً فـ«كل آ ج». فإن أردت مثلاً ظريفاً لهذا راجع كشف الأسرار، ص ٣٠٣ س ١٥-٣ و أيضاً في هذا الكتاب راجع ص ٤٤٤ التنبيه [ظن الكثرة عدم إنتاج اختلاط الممكنة مع الحاصتين] في نهاية البحث عن [اختلاطات الشكل الثاني].
 ٧. اللازم: اللزوم ب.

١. كالقياس الاستثنائي إذا كان المطلوب تحقق اللزام فإلته موجود في الشرطية. مثل:

a. قولنا: «كلما كان آ ب ج د»، لكن «آ ب»؛ فـ«ج د».

b. و قولنا: «دائماً إما آ ب أو ج د»، لكن «ليس آ ب»؛ فـ«ج د».^١

٢. وكذلك:

a. في قولنا: «كل ج ب» و «كل ب ب»؛ فإنه ينتج «كل ج ب» و هو بعينه الصغرى.

b. وكذلك «كل ج ج» و «كل ج ب».^٢

[الجواب عن الشبهة في القياس الاستثنائي]

و جواب الأول: أن قولنا «قولاً آخر» نعني به «قولاً مغايراً للقضايا التي هي بالفعل قضية»؛ و التالي ليس كذلك.^٣

فإن قلت: لو قلنا: «إن كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة»، لكن «الحركة موجودة»؛ فـ«الحركة موجودة»، تكون النتيجة عين المقدم المستثنى الذي هو^٤ قضية بالفعل.^٥
قلت: قد منع الشيخ في الشفاء قياسية^٦ ذلك لعدم إفادته يقيناً^٧ زائداً.^٨

[جواب الخوحي عن الشبهة في القياس الاحترازي]

و أجابوا عن الثاني، بأن المقدمة مغايرة للآزم، لكونها بوصف التأليف^٩ مع:

١. الشفاء، القياس، ص ٦٦ س ١٥-٧.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٣٦، س ٦-٧.

٣. الشفاء، القياس، ص ٦٧ س ٥-١٢.

٤. المقدم المستثنى الذي هو: كذا في النسخ و في شرح التسطاس و الظاهر أن الصحيح هو «المقدمة المستثناة التي هي».

٥. الشفاء، القياس، ص ٦٦ س ١٤-١٥.

٦. قياسية: قياسه ب.

٧. يقيناً: شيئاً ص، ع، ب.

٨. الشفاء، القياس، ص ٦٨، س ١٣ إلى ص ٦٩، س ٣. راجع أيضاً ص ٣٥٣ حيث فرق الشيخ بين الإنتاج والإفادة و منع الاحتجاج بعدم الإفادة على عدم الإنتاج. راجع أيضاً المختصر الأوسط ص ١٦٧ حيث بحث عن الإنتاج والإفادة في القياس الاستثنائي عند أرسطو.

٩. بوصف التأليف: هذه العبارة مأخوذة من الأرموي:

١. الأخرى.
٢. ومعنى العطفية.
٣. والوضع المعين بالقياس إلى المطلوب،
إذ لكلٍّ من الصغرى والكبرى وضعٌ معيَّن في القياس بالنسبة إلى النتيجة.^١
واعترضوا على ذلك، بأنَّ مجموع التفضيتين أيضاً كذلك بالنسبة إلى إحدهما؛ فينبغي أن يكون قياساً.^٢
وأجاب عنه صاحب الكشف، بأنَّ المقدمة مع الوضع المعين بالقياس إلى المطلوب؛ وليس كذلك في مجموع التفضيتين.^٣
قلت: ذلك باطل؛ لأنه قد علم من القياسين المتقدمين أنَّ «ج ب» وقع تارةً صغرى وأخرى كبرى، مع اتِّحاد النتيجة.
بل الجواب أنَّه قد مرَّ أنَّ النتيجة ما يلزم عن المجموع؛ والتفضية الواحدة بالنسبة إلى التفضيتين^٤ ليست كذلك؛ فلا يرد النقص.

خاتمة

[شكَّان للإمام الرازي على إنتاج القياس في ذهن]

ذكر الإمام في الملخص شكَّين على إنتاج القياس:

أحدهما:

أنَّ الموجب للنتيجة:

١. إمَّا مجموع العلوم،

والمقدمة ... في قولنا «كل ج ب و كل ب ب فكل ج ب» ليست «كل ج ب» بل هو يوصف

تألفه مع الآخر. راجع مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٤٠).

١. كشف الأسرار، ص ٢٢٧، س ٤-٦ و ١٥-١٦. راجع أيضاً الشفاء، القياس، ص ٦٨-٦٩.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٢٧، س ١٧ - ص ١٣٨ س ١.

٣. كشف الأسرار، ص ١٣٨ س ١-٢.

٤. وقع وضع ق.

٥. قد مرَّ: راجع ص ٣٩٢ تحت العنوان [المراد به «اللزوم» في تعريف القياس].

٦. التفضيتين: - ق.

٢. أو كلّ واحد منها،
٣. أو بعضها دون البعض؛
- ولا سبيل إلى شيء منها.
١. أما الأول:

- a. فلاستحالة وجود المجموع في الذهن دفعة،
 - i. لأننا نعلم بالضرورة أننا إذا وُجِّهنا الذهن نحو معلوم، استحالة متنا في تلك الحالة توجيه الذهن إلى معلوم آخر. و متى لم يوجد المجموع أصلاً لم يكن علةً لحصول النتيجة، لامتناع كون المعلوم علةً لشيء.
 - b. ولأنّ مجموع العلوم المرتبة ليس إلّا الفكر. والفكر في الشيء ينافي العلم به، فلا يجتمع معه؛ والعلة يجب وجودها مع المعلول بالزمان.
 - c. ولأنّ كلّ واحد منها،^١ لما لم يكن موجِباً، فعند اجتماعها:
 - i. إن لم يحصل أمر زائد - إمّا بزوال ما كان أو بحصول شيء ما كان - امتنع موجبية المجموع عند الاجتماع.
 - ii. وإن حصل، فالموجب له لا يجوز أن يكون شيئاً من تلك العلوم - لأنّ هذا الزائد ما كان قبل^٢ الاجتماع - بل يكون المجموع.
 - iii. فإن لم يحصل حالة الاجتماع ما لم يكن حالة الانفراد، لم تحصل الموجبية.^٣
 - iv. وإن حصل عاد الكلام فيه وتسلسل.
٢. والثاني - وهو «أن يكون كلّ واحد موجِباً» - باطل، للعلم الضروري.
 ٣. وكذا الثالث، وإلا لصار غير ذلك البعض مستدرَكًا^٤.

١. منها: منها ص.

٢. قبل: مثل ص.

٣. الموجبية: الموجبة ص، ب.

٤. مستدرَك: أي زائداً غير محتاج إليه. لم نجد هذا المعنى في كتب اللغة ولكنه مفهوم من سياق الجملة. ولعلّ أقرب معنى لهذا في تلك الكتب هو التلافي والجبران: استدرَكْتُ القوم أي تلافيتهم؛ واستدرَكْتُ ما فات أي تداركته.

٥. منطلق الملخص، ص ٢٤٥-٢٤٧.

[الشك الثاني:]

العلم يلزم النتيجة و المقدمتين:

١. إن كان ضرورياً، اشترك كل الناس في العلم بالنتيجة، لأنّ اللازم بالضرورة عن الضروري ضروري.
٢. و إن كان أحدهما كسبياً أو كلاهما، عاد الكلام في منتجه^١ فلا بدّ من الانتهاء إلى الضروري لاستحالة التسلسل. و حينئذ يعود الإلزام^٢.

[جواب الشك الأول:]

و جواب الأول:

١. أن الموجب هو المجموع،
 - i. و أنّها تجتمع في الذهن،^٣ لأنّا نحكم:
 - ii. بثبوت التالي للمقدّم
 - iii. و ثبوت المحمول للموضوع
 - iv. و غيرهما من النسب؛
 و يمتنع ذلك بدون تعقل الطرفين معاً.
٢. قوله: «و لأنّ المجموع المرتّب هو الفكر و الفكر ينافي العلم»؛
 - a. قلنا: لا نسلم أن المجموع المرتّب هو الفكر. بل الفكر هو ترتيب ذلك المجموع للتوصل^٤ إلى المطلوب^٥.
٣. قوله «فإن حصل حالة الاجتماع ما لم يكن، فوجبه^٦ إما كلّ واحد، أو بعضها، أو المجموع»؛

١. منتجه: منتجة ب.

٢. الإلزام: اللازم ص.

٣. منطق المختص، ص ٢٤٧.

٤. منطق المختص، ص ٢٤٧.

٥. بثبوت ب.

٦. للتوصل: للتوصل ص، ق.

٧. منطق المختص، ص ٢٣٧-٢٤٨؛ كشف الأسرار، ص ٢٤١ س ١١ - ص ٢٤٢ س ٣.

٨. فوجبه: أي موجب ما لم يكن و حصل حالة الاجتماع.

a. قلنا:

- i. عند الاجتماع تحصل الهيئة المجموعية بالضرورة.^١ وهي مغايرة لكل واحد من الأجزاء و غير موجودة حالة الافراد.^٢
- ii. و موجبها أمر خارجي و هو القوة العاقلة، كما في سائر المركبات، لأنّ العلة الفاعلية لا تكون داخلة في المعلول.^٣

[جواب الشك الثاني]

و جواب الثاني أن يقال:

١. إن عنت بـ«الضروري» المعنى الأعم،^٤ فلا نسلم اشتراك الكل فيه لأنه حينئذ يكون المعنى من كون المقدمتين «ضرورية» أنه «لو تُصوّر طرفاهما» و نسبة أحدهما إلى الآخر عِلْمٌ حصول تلك النسبة». و المعنى من «كون اللزوم ضرورياً» أنه «لو تُصوّرَت المقدمتان مع المطلوب و نسبة المطلوب إليهما عُرِفَ لزومه عنها». فكلاً لم تحصل هذه التصورات لم يلزم حصول المطلوب؛ فلا يلزم اشتراك الكل فيه.^٥

١. منطق الملتصص، ص ٢٤٧-٢٤٨.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٤٢ س ٨-٩.

٣. المعلول: المعلوم ق.

٤. راجع كشف الأسرار، ص ٢٤٢ س ١٠-١٢؛ مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٠٨، س ١٦).

٥. الضروري بالمعنى الأعم: هو «اللزوم البين بالمعنى الأعم» و هو الذي يكون جزم الذهن موقوف على تصوّر اللازم و الملزوم و النسبة بينهما، بخلاف «اللزوم البين بالمعنى الأخص» الذي تصوّر الملزوم كافي في تصوّر اللازم و الجزم بالنسبة بينهما. راجع المقالة الأولى «في أكتساب التصورات» الفصل الرابع «في تقسيم الكليات و ما يتعلق بها» ص ١٦٠ و ١٦١ تحت العنوانين «كون اللازم بغير وسط يتأ بالمعنى الأعم» [عدم اشتراط كون اللازم بغير وسط يتأ بالمعنى الأخص].

٦. طرفاهما: طرفها ق.

٧. كشف الأسرار، ص ٢٤٣ س ٢-٥؛ مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٠٨-٥٠٩).

٢. و إن عنيبت به المعنى 'الأخص' فلا نسلم التسلسل؛ لجواز أن ينتهي إلى ما يكون ضرورياً بالمعنى الأعم. والله أعلم.

١. به المعنى: بالمعنى ص.

٢. الضروري بالمعنى الأخص: هو «اللزوم البين بالمعنى الأخص» الذي تصوّر الملزوم كافٍ في تصوّر اللازم و الجزم بالنسبة بينهما. راجع المقالة الأولى «في اكتساب التصورات» الفصل الرابع «في تقسيم الكلّيات و ما يتعلق بها» ص ١١٧ تحت العنوان [الاستلزام بين الدلالات].

الفصل الثاني

في أقسام القياس

القياس على قسمين:

١. اقترائي إن لم تكن النتيجة و لا نقيضها مذكوراً فيه بالفعل،
a. كقولنا: «كل ج ب» و «كل ب آ» فـ«كل ج آ».
٢. و استثنائي إن كان أحدهما مذكوراً،
a. كقولنا: «إن كان آ ب فج د» لكن «آ ب» فـ«ج د»
b. أو «ليس ج د» فـ«ليس آ ب»^١.

أما الاقترائي فقسمان:

الأول في القياسات الحلية و هي المركبة من العمليات الصرفة؛
و الثاني في القياسات الشرطية و هي المركبة من الشرطيات المحضة أو منها و من العمليات.

١. تقسم القياس إلى الاقترائي و الاستثنائي بل و تسعيتها تحذين الاسمين من الشيخ فإتجها كانا يستبان من قبل «القياس الحلي» و «القياس الشرطي» و لم نجد في آثار المنطقة من سبق الشيخ من استعمال اصطلاح «القياس الاقترائي» و «القياس الاستثنائي». فلما تفتن الشيخ بأن هناك قياسات شرطية شبيهة بالقياسات الحلية وضع تحذين الاصطلاحين و قسم القياس بدوا إليهما ثم قسم الاقترائي إلى حلي و شرطي. يقول الشيخ في المختصر الأوسط:

و من عاذهم أن يستوا الاقترائي «حلياً» و «الاستثنائي» «شرطياً»، لكننا وجدنا «اقترانياً غير حلي» و «شرطياً غير استثنائي». (المختصر الأوسط، ص ١١٩-١٢٠).

و في الشفاء:

و هذا اسمه «استثنائياً» و الجمهور يستونه «شرطياً». و إنما لم اسمه «شرطياً» إذ من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران. (الشفاء، القياس، ص ١٠٦).

القسم الأول:

في القياسات الحملية

وفيه مباحث :

[المبحث الأول]

في المقدمات

قال الشيخ:

كل قياس اقتراني حملي بسيط:

١. يتركب من مقدمتين:

a. تشتركان في حدّ يسقى «الأوسط» لتوسطه بين طرفي المطلوب.

b. وتنفرد إحداها بحّد يسقى «الأصغر» وهو موضوع المطلوب؛

i. وسميت لذلك بـ«الصغرى».

c. والثانية بحّد يسقى «الأكبر» و«الأعظم» وهو محمول المطلوب؛

i. ولذلك سميت بـ«الكبرى» و«العظمى».

٢. والقضية التي هي جزء القياس تسمى «مقدمة».

٣. وما تنحلّ إليه المقدمة، كالموضوع والمحمول دون الرابطة، «حدّاً» للقياس.

٤. وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين «شكلاً».

٥. واقتزان الصغرى بالكبرى «قرينة» و«ضرباً».

٦. والقول اللازم:

a. «مطلوباً» إن سبق منه إلى القياس؛

١. إحداها: أحدهما ب.

٢. سبق: سبق ب.

b. و «نتيجة» إن سبق^١ من القياس إليه.

٧. و القرينة المنتجة لهذا القول «قياساً».

هذا ما ذكره الشيخ^٢.

[تكرار الأوسط]

وفيه بحث:

١. لأن تعريف القياس غير مشعر بـ «تكرر الأوسط»؛^٣ وإلا:

a. لكان حكم القياس الاستثنائي أيضاً كذلك،^٤

b. ولما احتاجوا أيضاً في إخراج قياس المساواة وغيره إلى تكلف آخر^٥.

٢. و أيضاً ذلك ليس بشرط في الإنتاج^٦:

a. لأنك قد عرفت أن قياس المساواة تنتج بالذات: «أ مساو لما يساوي ج»

بدون هذا الشرط.

b. وكذا الأقيسة التي من بابها^٨.

١. سبق: سبق پ.

٢. الشفاء، القياس، ص ١٠٧، س ٢ إلى ص ١٠٨، س ٥.

٣. راجع منطق الملخص، ص ٢٢٩، حيث استبدل الرازي على أن تعريف القياس مستلزم لوجود الحد الأوسط (بل لوجود الحدين الأصغر والكبير) في ضمن القياس. فحكى الحونجي هذا الكلام (كشف الأسرار، ص ٢٣٥، س ١١-١٣) ثم أنكره، كما سيأتي.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٢٥، س ١٦ - ص ٢٢٦ س ١. هذا لأن نتيجة القياس الاستثنائي - حينما تكون حلية - تشمل على الأصغر (موضوع المطلوب) و الأكبر (محمول المطلوب) و ليس في القياس الاستثنائي حد أوسط بين هذين الحدين.

٥. تكلف: حكم ص.

٦. راجع ص ٣٨٤ بداية الفصل السابق «في تعريف القياس» حيث بين المصنف أن تكلف قيد «لذاته» في تعريف القياس لإخراج قياس المساواة فإن هذا القياس ينتج نتيجته لا بالذات بل بمقدمة أجنبية.

٧. كما ذكرنا سالفاً، الرازي هو أول من تفتن بعدم وجوب «تكرر الأوسط» في القياس. راجع شرح الإشارات ج. ١ ص ٢٨٥-٢٨٩.

٨. راجع «خاتمة» البحث عن القياس الاقتراني «في قياس النسبة»، ص ٥٥٢ قبيل البحث عن القياس الاستثنائي في نهاية هذا الفصل.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الافتراضي - في القياسات المحلية ٣٠٥

c. و كذا قولنا: «الجسم فيه سواد» و «كل سواد لون» فإنه يلزم بالذات «الجسم فيه لون».

d. و كذلك قولنا: «كل ج ب» و «كل آ لا ب»، يلزمه «لا شيء من ج آ» بالخلف.

و حينئذ يكون التقييد به مستدرَكاً^٢ و مخرجاً لبعض القياسات عن القياسية.

[حصر الكلام فيما يتكرر الأوسط]

اللهم إلا أن يقال:

القياس الافتراضي المحلي - و إن كان أعم من أن يكون متكرر الوسط أو لم يكن - لكن لما كان بهذا الشرط كفي الإنتاج^٣ معلوم البرهان، مضبوط القواعد و الأحكام في الطرد و العكس،^٤ بخلاف الباقي، و كان مغنياً^٥ في تحصيل الطالب عن الباقي، فاختاروه و تركوا الباقي لصعوبة ضبطها.

١. يلزم: يستلزم ص، ب.

٢. مستدرَكاً: أي زائداً، أو خطأً أو قابلاً للخطئة. من «استدرك عليه القول»: أي خطئه فيه.

٣. الإنتاج: النتائج ق.

٤. «الطرد» و «العكس» فقد عرّفه الشيخ في الشفاء و في تعقب الموضع الجدي بما يلي:

إن قوماً من الذين يستعملون «المستدلّين من الشاهد على الغائب» يطلبون القياسات كلها من العلامة و يحصلون مقدّمة كلية من العلامة و الحد الأكبر؛ فترى يصحّون ذلك بالاستقراء المستوي، و مرة بالاستقراء المعكوس، و هو الذي يكون على عكس النقيض للمطلوب. و ذلك الأول يستونه «طرداً» و هذا الثاني يستونه «عكساً» و يستون العلامة «علّة». (الشفاء، القياس، ص ٥٧٦).

و أمّا طريق «الطرد و العكس» فهو أضعف من هذا. و يعنون به «الطرد» أن يحصوا ما يحضرهم من مشاهدات الأصل في العلّة فيأخذونه مشاعاً له في الحكم. و يعنون به «العكس» أنهم يتعقبون فيجدون ما لا يكون له تلك العلّة لا يكون له ذلك الحكم. و كان العكس عندهم مؤكداً للطرد. و المعتمد المقدم هو الطرد. (تعقب الموضع الجدي، ص ٦٥).

«المستدلّون من الشاهد على الغائب» هم الفقهاء و المتكلمون، كما صرح به الفارابي (المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ١٧٥). و أمّا «العلامة» هو قسم من الدليل و الدالّ بحث عنه المعلم الأول في نهاية كتابه التحليلات الأولى (انظر إلى الفصل ٢٧ من المقالة الأولى من التحليلات الأولى).

٥. مغنياً: معينا، ص، ب؛ معصاً ص.

و هذا قريب من الحق.

[الأشكال الأربعة]

و إذا عرفت هذا فنقول: الأوسط:

١. إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى، فهو «الشكل الأول».
٢. و إن كان بالعكس فهو «الشكل الرابع».
٣. و إن كان محمولاً فيها فهو «الشكل الثاني».
٤. و إن كان موضوعاً فيها فهو «الشكل الثالث».

[اختلاف الأشكال]

و الأولُ يخالف الثاني في الكبرى و الثالث في الصغرى و الرابع فيها.
و الثاني يخالف الثالث فيها، و الرابع في الصغرى.
و الثالث يخالف الرابع في الكبرى.
و كل شكل يرتد إلى الآخر بعكس ما تخالفاً فيه.^٢

[نسبة الأشكال بالشرف و الخسة]

و الشكل الأول هو القياس الكامل الطبيعي:

١. لكونه بدسيئي الإنتاج، لأن الأوسط فيه لما كان حاصلًا للأصغر كان الحكم الذي في الكبرى بعينه وارداً على الأصغر، فلا يحتاج إلى زوئية أخرى.
٢. و لاختصاصه بإنتاج المطالب الأربعة.

و يتلوه الثاني:

١. لأن ما ينتجه و هو الكلّي، أشرف - و إن كان سلباً - عن الجزئي الذي ينتجه الثالث - و إن كان إيجاباً - لكونه أنفع في العلوم.

١. الشكل: - ق.

٢. تخالفاً: مخالفاً.

٣. كشف الأسرار، ص ٢٤٦، س ٧-١٢.

٢. ولأنه يوافق الشكل الطبيعي في أشرف المقدمتين و هو الصغرى^١.
و يتلوه الثالث - دون الرابع - لموافقة الأول في إحدى المقدمتين.

دون الرابع:

١. لأنه خالفه فيها.

٢. ولذلك^٢ بغد عن الطبع.

٣. ولا يتبين إنتاجه^٣ إلا بتغيير كثير.

و الفاضل الفارابي و الشيخ الرئيس الغيا^٤ من بين الأشكال:

١. لهذه العلة،

٢. وقلّة الاحتياج إليه،

٣. و الاستغناء بالأشكال الثلاثة عنه.^٥

١. الشفاء، القياس، ص ١١٢، س ٩-٤. كون الصغرى أشرف من الكبرى غريبٌ جداً! فلن المعلم الأول سقى الكبرى هذا الاسم لشرفه و مكانته. و لم نجد من بين وهما لشرافة الصغرى - كما ادّعاء الشيخ - إلا قلب الدين الرازي في شرحه لـ الرسالة الشمسية للكاتبي القزويني و لمطالع الأنوار للأرموي؛ فتحكي قصة من الثاني:

و هي أشرف المقدمتين:

١. لاشتغالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف [من المحمول]:

a. لأن المحمول في الأغلب يكون خارجاً تابعاً،

b. و المتبوع المعروض أشرف.

٢. و لأن المحمول إما هو مذكور - [أو] مطلوب في القضية - لأجله حتى يرتبط عليه بالإيجاب

أو السلب. (لواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، ص ٥١٦-٥١٤).

٢. لذلك: كذلك ق.

٣. يتبين إنتاجه: منه بنتاجه ق.

٤. الغيا: الغيا ع، ق، ب. الصحيح ما أثبتناه فإن الخونجي قال في كشف الأسرار ص ٢٤٨ س ١: «الفاضل الفارابي و الشيخ فقد الغيا بعد إيجاعها إياه» و قال الشيخ في الشفاء، القياس، ص ١١١: «لأنه لاني لأنه بعيد عن الطبع جداً».

٥. الشفاء، القياس، ص ١٠٧، س ١١-١٣: ص ١١١، س ٧-١. أنا الخونجي فبعد نقل جميع هذا، يستدل على أن الأفضل تبعية المتأخرين في البحث عن الشكل الرابع (كشف الأسرار، ص ٢٣٨). و أول من تعرض

[القواعد العامة في الأشكال]

و نشتزك الأشكال في:

١. أنه لا قياس:

a. عن جزئيتين،

b. و لا عن سالتين،

c. و لا عن سالبية صغرى و جزئية كبرى.

٢. و أن النتيجة تدفع أخس المقدماتين في الكم و الكيف.

و كل ذلك عرف بالاستقراء.

المبحث الثاني

في شرائط إنتاج الأشكال الأربعة

بحسب كمية المقدمات و كفيتهما

[الشكل الأول]

[شرائط إنتاج الشكل الأول]

أما الشكل الأول، فيشتزط لإنتاجه:

١. إيجاب الصغرى، و إلا:

a. لم يندرج الأصغر تحت الأوسط،

b. و لم يتعد الحكم منه إليه،

c. فجاز ثبوت الأكبر تارة للأصغر و أخرى سلبيه. كقولنا:

i. «لا شيء من الإنسان بجبر» و «كل حجر جسم»

ii. أو جباد.

و الصادق في الأول الإيجاب، و في الثاني السلب، فلم يتعين أحدهما؛

بالبحث عن الشكل الرابع في العلماء المسلمين هو أبو الصلاح الهمداني (م. ٥٢٢ق.هـ). راجع: مقالة في الشكل الرابع، الفصل الثالث من منطق در ابران سده ششم حقه و قدم عليه علامرضا دادخواه و أسد الله فلاحي.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الاقتراضي - في القياسات المحملة ٣٠٩

٢. وكلية الكبرى، وإلا:
فلا يكون القياس منتجاً لأنَّ المعنى بـ«الإنتاج» استلزام القياس^١ لأحدهما.

a. لجاز أن يكون^٢ البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر،^٣

b. و جاز أن لا يكون،

c. فيحصل الاختلاف، كقولنا:

i. «كل إنسان حيوان» و «بعض الحيوان ناطق»

ii. أو فرس».

و الحق في الأول الإيجاب، و في الثاني السلب.

[الضروب المنتجة]

فإذن المنتج من الضروب الستة عشر - الحاصلة من ضرب المحصورات الأربع في نفسها - أربعة.
وهي الحاصلة من ضرب الموجبتين صغرى في الكلّيتين كبرى.

الأول: من موجبتين كلّيتين، ينتج موجبة كلية. كقولنا: «كل ج ب» و «كل ب آ» فـ«كل ج آ»^٤.

الثاني: من كلّيتين و الكبرى سالبة، ينتج سالبة كلية. كقولنا: «كل ج ب» و «لا شيء من ب آ» فـ«لا شيء من ج آ».

الثالث: من موجبتين و الصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية.

والرابع: من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية.
ومثالها ظاهر.

و هذه القياسات كاملة يثبتة بأنفسها.

١. استلزام القياس: استلزامه ق.

٢. يكون: - ق.

٣. به على الأصغر: الظاهر أن الصحيح هو «عليه بالأصغر»، لأنَّ «البعض» في عبارة المصنف يرجع إلى الأفراد و الأفراد محكوم عليها بالأصغر و الأوسط و الأكبر في الحقيقة، و إن كان الظاهر أن عنوان الأكبر محكوم به على عنوان الأوسط و أن عنوان الأوسط محكوم به على عنوان الأصغر.

٤. آ: ب ق.

و قد يلزم الضرورية المنتجة في جميع الأشكال لوارث هي عكوس نتائجها. و يظهر أثرها عنها بعكس النتيجة. لكنها ليست قياسات كاملة بالقياس إليها.

[شكوك في فائدة شرائط الإنتاج]

فإن قلت:

موجبة^١ الصغرى، ليست مفيدة في الإنتاج:

١. لإنتاج القياس مع كون الصغرى سالبة.

٢. و عدم إنتاجه مع كونها موجبة.

و كنا كلية الكبرى غير مفيدة.

٣. إذ قد يحصل الإنتاج مع جزئيتها^٢.

٤. و قد لا^٣ يحصل مع كليتها.

أما الأول فإذا كان الأوسط مساوياً للأكبر كقولنا:

«لا شيء من الإنسان بفرس» و «كل فرس صهال».

فإنه يلزمه: «لا شيء من الإنسان بصهال».

و أما الثاني فكقولنا:

«بعض الجنس حيوان» و «لا شيء من الحيوان يقول على مختلفي الحقائق».

مع كذب قولنا: «بعض الجنس ليس يقول على مختلفي الحقائق».

و الثالث فإذا كان الأوسط مساوياً للأصغر. كقولنا:

«كل إنسان ناطق» و «بعض الناطق كاتب».

فإنه ينتج: «بعض الإنسان كاتب».

و أما الرابع فكما مر في الثاني.

[أجوبة عن الشكوك]

و الجواب عن الأول و الثالث:

١. موجبة: موجبة ب.

٢. يحصل الإنتاج مع جزئيتها: - ج.

٣. لا: - ص.

١. أنه وإن كان حقاً، لكن القياس مع هذا الشرط^١ أقلّي الوقوع بالنسبة إلى ما ذكرنا.
٢. ومع ذلك، معرفة هذا الشرط أصعب من معرفة موجبية الصغرى أو كلية الكبرى^٢.
فرعاية ما ذكرنا أولى.

و عن الثاني والرابع:

١. أنه قد مرّ في العكس^٣ وفي تحقيق المحصورات^٤ تمام الكلام فيه.

[شك في أخذ ضروب الشكل الرابع في الشكل الأول]

و أورد الشيخ شكاً وهو أن قولنا:

«لا شيء من ج ب» و «بعض ب آ»،

عديم فيه الشرطان، مع إنتاجه:

«بعض آ ليس ج» بالخلف^٥.

و جوابه، أنك قد عرفت أن الشكل إنما يتعين بتعيين الصغرى والكبرى و هما إنما تتعنتان بتعيين الأصغر والأكبر. فعلم أن القياس له نسبة مخصوصة إلى النتيجة:

١. فإن قيس هذا القول إلى هذه النتيجة^٦ يكون شكلاً^٧ رابعاً منتجاً.

١. هذا الشرط: أي كون الأوسط مساوياً للأكبر.

٢. معرفة هذا الشرط أصعب من معرفة موجبية الصغرى أو كلية الكبرى: الحق أن شرط «تساوي الأوسط والأكبر» شرط معنوي (semantical) وإيجاب الصغرى وكلية الكبرى شرطان لفظيان (synatactical) والمقصود من شرائط الإنتاج هو الشرائط اللفظية لا المعنوية؛ لأن الشرائط المعنوية يجب أن تذكر في المقدمات فإن تساوي الأوسط والأكبر يعبر عنه بمحتامين القضيتين: «كل الأوسط أكبر» و «كل الأكبر أوسط» فالقضية الأولى هي الكبرى والقضية الثانية يجب أن تؤخذ كقائمة ثالثة.

٣. انظر ص ٣١٧ البحث تحت عنوان [شبهة على انعكاس القضايا الطبيعية والشخصية] في نهاية البحث الثاني من الفصل الثامن «في العكس المستوي» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

٤. انظر ص ٢٤٧ و ٢٥٠ البحث تحت العنوانين [فسادان عظيمان ...] و [إصلاح الفسادين ...] في نهاية البحث الثاني من الفصل الثالث «في الخصوص والإهمال والحصر» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

٥. الشفاء، القياس، ص ١١٠، س ٩-١٤.

٦. فإن قيس هذا القول إلى هذه النتيجة: - ق.

٧. شكلاً: شكاً ق.

٢. و إن قيس إلى عكس هذه النتيجة، كان شكلاً أولاً غير منتج.^١
هذا حكم المحصورات.

[حكم المهملات في القياس]
و أمّا المهملات فحكمها حكم الجزئيات.

[حكم الخصوصيات في القياس]
و الخصوصيات حكمها حكم الكليات. و لهذا:

١. ينعقد القياس عن مخصصتين، و مخصوصة و جزئية.
٢. و تصلح أن تكون كبرى الشكل الأول و الثاني.^٢

-
١. شكلاً أولاً: شكاً أو ق.
 ٢. الشفاء، القياس، ص ١١٠، س ٧-٨.
 ٣. الشفاء، القياس، ص ١٠٩، س ١٢-١٥؛ ص ٣٧٢، س ١٤-١٦. زاد الشيخ في ص ١٠٩ «و لكن النتائج تكون مخصوصة». و هذا الكلام يدل على أن الخصوصيات ليست في حكم الكلية في نتائج الأقيسة فإن النتيجة من مقدمتين كليتين قد تكون كلية (كما في الشكلين الأولين) و قد تكون جزئية (كما في الشكلين الآخرين) و لكن النتيجة من مقدمتين مخصصتين مخصوصة غالباً (أي في الشكلين الأولين دائماً و في الشكلين الآخرين إذا كان الأصغر مفهوماً جزئياً حقيقياً) و إن أمكن أن تكون كلية أو جزئية أحياناً أي في الشكلين الآخرين إذا كان الأصغر كلياً حقيقياً؛ فإن كانت الصغرى موجبة كانت النتيجة جزئية كما نقول:
«الشيخ الرئيس فيلسوف»
و «الشيخ الرئيس طبيب»
ف«بعض الفيلسوف طبيب».
 - أما إذا كانت الصغرى سالبة، كانت النتيجة كلية، كما نقول:
«الشيخ الرئيس ليس بسلاطناً»
و «الشيخ الرئيس هو ابن سيناء»
ف«لا أحد من السلاطين هو ابن سيناء».
 - فنجد أن الشكل الثالث قد ينتج كلياً، خلافاً لجميع المناطقة الأقدمين! و قد ينتج و صفراء سالبة! و هذا إننا يقع إذا كان الأكبر مفهوماً جزئياً حقيقياً. و هذا لا يختص بالخصوصيات فقد يكون في المحصورات أيضاً؛ كما نقول:

«لا شيء من واجب الوجود يمكن الوجود»
و «كل واجب الوجود هو الله»

[الشكل الثاني]

[شرائط إنتاج الشكل الثاني]

أما الشكل الثاني، فيشترط لإنتاجه:

١. اختلاف مقدمتيه بالكيف،

a. لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين في إيجاب شيء و سلبه،

b. فيحصل الاختلاف الموجب للعدم.

٢. وكلية الكبرى،

a. للاختلاف، كقولنا:

i. «لا شيء من الإنسان بحجر» و «بعض الجسم حجر»،

ii. أو «بعض الجماد حجر».

و الصادق في الأول الإيجاب و في الثاني السلب.

و إن جعلنا الأوسط معدولاً، تصير الصغرى موجبة و الكبرى سالبة.^١

[الضروب المنتجة]

فإن المنتج أربعة أضرب:

الموجبتان مع السالبة الكلية في الكبرى،

و السالبتان مع الموجبة الكلية في الكبرى.

[الضرب الأول من كليتين و الكبرى سالبة،^٢ ينتج سالبة كلية.

كقولنا: «كل ج ب» و «لا شيء من آ ب»، ف«لا شيء من ج آ».

ف«لا شيء من ممكن الوجود بالله».

و لهذا تقارح في العكس أيضاً كانعكاس السالبة المخصوصة إلى السالبة الكلية، كانعكاس هذه القضية: «ليس

زيد بكاتب» ف«لا شيء من الكاتب يزيد».

١. تصير الصغرى موجبة و الكبرى سالبة: يقصد أن الاختلاف المذكور في المثالين - ذوي صغرى سالبة و

كبرى موجبة - بعينها موجود في مثالين آخرين ذوي صغرى موجبة و كبرى سالبة، بتبديل المثالين الأولين

بقاعدة «نقض المحمول» إلى المثالين الآخرين.

٢. السالبة: سالبة ب.

بيانه:

١. بعكس الكبرى،
٢. والخلف، وهو:
 - a. أن يجعل نقيض النتيجة - لا يجاها - صغرى، و كبرى القياس - لكليتها - كبرى، حتى ينتج من الأول نقيض الصغرى.
 - b. و في الشكل الثالث يجعل^١ نقيض النتيجة كبرى - لكليتها -، و صغرى القياس صغرى - لا يجاها -، حتى ينتج نقيض الكبرى.
 - c. و في الشكل الرابع يسلك في المنتج للسلب مسلك الثاني، و^٢ في المنتج للإيجاب مسلك الثالث، مع عكس النتيجة لمخالفة مقدماته للقياس الكامل.

[الضرب] الثاني من كليتين و الصغرى سالبة، ينتج سالبة كلية.

بيانه:

١. بعكس الصغرى و جعلها كبرى ثم عكس النتيجة،
٢. و بالخلف.

[الضرب] الثالث من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية:

١. بعكس الكبرى،
٢. و الخلف،
٣. و الافتراض، كما يجيء.

[الضرب] الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية.

١. و لا يمكن بيانه:

- a. بعكس الصغرى و جعله كبرى، لكونه جزئياً؛
- b. و لا بعكس الكبرى لصيرورة القياس عن جزئيتين.
٢. بل بالخلف،

١. يجعل: - ق.

٢. في المنتج للسلب مسلك الثاني و: - ق.

٣. و الافتراض، و هو أن يسئى البعض^١ الذي هو ليس ب «د». فتحصل كليتان:

a. «كل د ج»

b. و «لا شيء من د ب».

فنضم الثانية إلى الكبرى لينتج:

c. «لا شيء من د آ»،

من الضرب الثاني من هذا الشكل،

ثم نعكس المقدمة الأولى^٢ فنقول:

d. «بعض ج د»

e. و «لا شيء من د آ»

f. ف«بعض ج ليس آ»؛

و هو المطلوب.

[الافتراض قياس مركب]

و الافتراض أبداً يكون من قياسين:

أحدهما من ذلك الشكل بعينه، لكن من ضرب أجلى؛

و الثاني من الأول.

[نظر في الافتراض في المقدمة السالبة]

و في هذا الافتراض نظر؛ لجواز أن لا تصدق المقدمة الأولى^٣ لكذب موضوع السالبة،^٤ إلا أن

تكون السالبة مركبة.

و يمكن أن يبين هذا الضرب بالبرهان اللقي، كما يجيء إن شاء الله.

١. البعض: بعض ق.

٢. المقدمة الأولى: أي الكلية الأولى من الكليتين الحاصلتين من الافتراض.

٣. المقدمة الأولى: أي «كل د ج» الحاصلة من الافتراض أي من تسمية بعض ج الذي هو ب باسم «د».

٤. الصغرى السالبة: أي «بعض ج ليس ب». أما كذب موضوع هذه السالبة فهو احتمال صدق الصغرى

السالبة لانتفاء موضوعه؛ فيختل لا يمكن استنتاج موجبة ك«كل ج د» من سالبة ك«ليس بعض ج ب».

[بيان لمي لإنتاج الضروب]

ذكر الشيخ أن قوماً قالوا:

إنه لاجابة إلى هذه البيانات لأن الوسط لما ثبت لأحد الطرفين و شلب عن الطرف الآخر، يلزم حصول المباينة بين الطرفين؛ فإن «آ» لما كان مابيناً لـ«ب»، و «ج» غير مابين له، لم يكن «ج» «آ»^١.

و زينه بأنه:

١. لو جعلوا ذلك حجة على الإنتاج، لم تزد الحجة على الدعوى لأن ذلك بعينه إعادة الدعوى.

٢. و لو جعلوا ذلك بيتاً بنفسه، لم يفرقوا بين البين^٢ بنفسه و بين القريب منه؛ فإن الذهن يلتفت ضرورة عند الإنتاج إلى أن يقول إن «ج» لما كان «ب» الذي هو مابين لـ«آ» لم يكن «آ». فقد رده إلى البين بنفسه؛ لكنه لما ارتد إليه بفكر لطيف و روية قليلة، اعتقدوا كونه بيتاً بنفسه. و الحق أنه قريب من البين و يكفي فيه أدنى تنبيه. و الإمام يستعمل هذا البيان في سائر الأشكال و يسميه «الميتة»^٣.

[الشكل الثالث]

[شرائط إنتاج الشكل الثالث]

أما الشكل الثالث، فيشترط لإنتاجه:

١. إيجاب صفراء،

a. و إلا لجاز أن يكون الأكبر:

١. الشفاء، القياس، ص ١١٥. من المحتمل أن القوم القائلين بهذا الكلام هم ثيوفراستس و أوديسيوس من تلامذة أرسطو و خليفته بعده فإنما كما صرح بها الإسكندر الأفروديسي، استشكلوا على بيانات الأستاذ في عكس السالبة الكلية و استبدلوها بالبحث عن المباينة. راجع الشفاء، القياس، ص ٢٧ و شرح الإسكندر على التحليلات الأولى لأرسطو:

Alexander of Aphrodisias, (1991), *On Aristotle's Prior Analytics 1.1- 7*, Translated by Jonathan Barnes, Susanne Bobzien, Kevin Flannery, S.J., and Katerina Ierodiakonou, Cornell University Press, Ithaca, New York.

٢. البين: بين ق.

٣. منطق الملخص، ص ٢٦٢-٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٩، ٣٠٩، ٣١١.

i. تارة ثابتاً للأصغر، بأن يكون الأوسط و الأصغر مندرجين تحت الأكبر،

ii. و تارة مسلوباً عنه، بأن يكون الأكبر مساوياً للأوسط.^١
كقولنا:

١. «لا شيء من الإنسان بفرس» و «كلّ إنسان حيوان»،

٢. أو «كلّ إنسان ناطق».

٢. و كلية إحدى مقدماته،

a. و إلا لحصل الاختلاف؛

i. كقولنا: «بعض الحيوان إنسان» و «بعض الحيوان فرس» أو «ليس

بفرس»،

ii. أو «بعض الحيوان ناطق» أو «ليس بناطق».

و الحق في الأول السلب و في الثاني الإيجاب.

فإذن المنتج ستة أضرب:

الموجبة الكلية صغرى مع الأربع كبرى،

و الموجبة الجزئية مع الكليتين في الكبرى.

[الضروب المنتجة]

[الضرب] الأول من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية. كقولنا: «كلّ ب ج». و «كلّ ب

آ». ف «بعض ج آ».

[الضرب] الثاني من كليتين و الكبرى سالبة، ينتج سالبة جزئية.

بيانهما: ^٢ بعكس الصغرى و الخلف.

و لا ينتجان الكلي لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر. كقولنا:

١. «كلّ إنسان حيوان» و «كلّ إنسان ناطق»،

٢. أو «لا شيء من الإنسان بفرس».

و إذا لم تنتجا كلياً، لم ينتجه الباقي، لكونهما أخص من الباقي.

١. مساوياً للأوسط: مباناً للأصغر ص.

٢. بيانهما: بيانهما پ.

[الضرب] الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية،

a. بما مر،

b. و بالافتراض.

[الضرب] الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية، ينتج موجبة جزئية،

a. بما مر،

b. و بعكس الكبرى و جعلها صغرى ثم عكس النتيجة.

[الضرب] الخامس من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية بما مر.

[الضرب] السادس من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى، ينتج سالبة جزئية.

a. و لا يمكن برهانه:

i. بعكس الكبرى، لأنه تصير الصغرى في الأول سالبة،

ii. و لا بعكس الصغرى لصيرورة القياس عن جزئيتين؛

b. بل يمكن بيانه:

i. بالخلف،

ii. و الافتراض.

[نظر في الافتراض في المقدمة السالبة]

و يمكن الطعن في إنتاج هذا الضرب، لجواز أن يكون موضوع الكبرى - لكونها سالبة - مخالفاً لموضوع الصغرى.^١

[فوائد الشكلين الثاني و الثالث]

قال الشيخ:

هذان الشكلان، و إن كانا راجعين إلى الأول، لكنّ لها خاصية و هي أن بعض القضايا كان الحمل^٢ الطبيعي فيها و السابق إلى الذهن أن يكون أحد طرفيها محمولاً و الآخر موضوعاً، حتى لو عكس كان غير طبيعي و غير سابق إلى الذهن. كما إذا كان المحمول عامّاً أو صفة و الموضوع ذاتاً،

١. كقولنا: «الإنسان حيوان» أو «كاتب»،

١. راجع نفس النظر في الضرب الرابع من الشكل الثاني ص ٣١٥.

٢. الحمل: حمل ق.

٢. و قولنا: «لا شيء من النار بارد و ثقيل»^١.
- فلو ترك على طبيعتها و سبقها إلى الذهن، كان انتظامها على أحد هذين الشكلين. و لو رُدَّ إلى الأول، لصار الحمل في المقدمة غير طبيعي. فإذن اشتمل ذكرها على فائدة^٢.
- و أيضاً بعض الضروب منها لا ترتدُّ إلى^٣ الأول؛ و هو:
١. الرابع من الشكل الثاني،
٢. و الضرب السادس من الشكل الثالث.
- و بعض ضروبهما، و إن ارتدَّت إلى الأول، لكن تكون نتيجة الأول عكس نتيجته. فحينئذ قد كُلت فائدة هذين الشكلين.
- و من ذلك تعرف أنَّ حذف الشكل الرابع لا وجه له - إلا بُعدُه عن الطبع - لحصول هذه الفوائد فيه أيضاً.

[الشكل الرابع]

- [شروط إنتاج الشكل الرابع]
- و أمَّا الشكل الرابع، فيشترط لإنتاجه:
١. أن لا تجتمع فيه خيستان - أعني السلب و الجزئي - في مقدِّمة أو في مقدِّمتين،
 ٢. إلا إذا كانت الصغرى موجبة جزئية^٤،
 - a. فإنَّه يجب أن تكون الكبرى سالبة كلية^٥.

[الضروب العقيمة]

- و ذلك لأنَّه لو اجتمعا يلزم الاختلاف، كقولنا:
- ١.

١. هذه الأمثلة ليست في كلام الشيخ بل هي قريبة بعض أمثله مثل قوله: «ليس السماء بخفيفة أو ثقيلة» و «ليست النار المجردة بمرتبة».

٢. الشفاء، القياس، ص ١١٩-١٢٠.

٣. إلى: الشكل ع. كتب تحت كلمة «الشكل» هاهنا في ع: «ينخطه لا».

٤. كشف الأسرار، ص ٢٦٤، س ١٧.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٦٥، س ١.

a. «لا شيء من الإنسان بفرس» و «لا شيء من الحمار بإنسان»،

b. أو «لا شيء من الضفائر بإنسان».

و متى لم^١ ينتج هذا الضرب،^٢ لم تنتج ثلاثة أضرب أخرى لكونه أخص منها. و هي ما يكون:

٢. من سالبتين جزئيتين،

٣. و من سالبة جزئية و سالبة كلية صغرى،

٤. و كبرى.

و كذا لو بدلت الكبرى بقولنا:

a. «بعض الناطق إنسان»،

b. أو «بعض الحيوان إنسان».

و متى لم تنتج:

٥. السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية،

لم تنتج:

٦. السالبة الجزئية مع الموجبة الجزئية.

و كذا:

٧. من موجبتين جزئيتين، كقولنا:

a. «بعض الحيوان إنسان» و «بعض الجسم حيوان»،

b. أو^٣ «بعض الفرس حيوان».

و كذا:

٨. من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى، كقولنا:

a. «بعض الحيوان ليس بإنسان» و «كل ناطق حيوان»،

b. أو «كل فرس حيوان».

و حينئذ لا تنتج:

٩. من سالبة جزئية و موجبة جزئية.

و كذا:

١. لم - ق.

٢. الضرب: + من هذا الشكل ع. كتب فوقه: «بخطه لا».

٣. أو: و ق.

١٠. من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى، كقولنا:
 a. «كل إنسان ناطق» و «بعض الحيوان ليس بإنسان»،
 b. أو «بعض الحجر ليس بإنسان».
 فهذه عشرة أضرب^١ و أيضاً:
 ١١. إذا لم تكن الكبرى سالبة كلية حيث تكون الصغرى موجبة جزئية، يلزم الاختلاف،
 كقولنا:
 a. «بعض الحيوان لإنسان» و «كل فرس حيوان»،
 b. أو «كل ناطق حيوان»^٢.

[الضروب المنتجة]

فإذن المنتج خمسة أضرب:
 الموجبة الكلية مع الثلاث،^٣
 و الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية،
 و السالبة الكلية مع الموجبة الكلية.

[تفصيل الضروب المنتجة]

[الضرب الأول من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية. نحو^٤ «كل ب ج» و «كل آ ب»
 ف«بعض ج آ».
 و لا ينتج كلياً، لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر، كقولنا: «كل إنسان حيوان» و «كل ناطق
 إنسان».

[الضرب الثاني من موجبتين و الكبرى جزئية، ينتج موجبة جزئية.
 [الضرب الثالث من كليتين و الصغرى سالبة، ينتج سالبة كلية.
 [الضرب الرابع من كليتين و الكبرى سالبة، ينتج سالبة جزئية.

١. هذه العشرة أضرب اجتمعت فيها خستان فصارت عقيمة.
 ٢. هذا الضرب الحادي عشر عقيم مع أنه ليست فيه إلا خسة واحدة فلذلك استثنى هذا الضرب بالشرط
 الثاني من شرطي إنتاج الشكل الرابع.
 ٣. مع الثلاث: أي مع الموجبة الكلية و الموجبة الجزئية و السالبة الكلية.
 ٤. نحو: - ق.

لا كلية، لجواز كون الأصغر أعم من الأكبر، فممتنع سلب الأخض عن كل أفراد الأعم. كقولنا: «كل إنسان حيوان» و «لا شيء من الفرس بإنسان».

[الضرب] الخامس من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى، تنتج سالبة جزئية.

[إثبات الضروب المنتجة]

بيان الكل: إما بتبديل المقدمتين، أو عكسها، أو عكس إحداها، أو بالخلف، أو الافتراض.

[إنتاج الأعمري ضرباً عقيمة ثلاثاً بانعكاس السالبة الجزئية في الخاصتين]

و يجب أن تعلم أن:

١. السالبة الجزئية إذا لا تنتج مع الموجبة الكلية حيث لم تنعكس.
٢. فإن انعكست - كما في الخاصتين - أنتجت، إذ بعكسها^١ يرتد:
 - a. إلى الشكل الثاني إن كانت صغرى،
 - b. و إلى الثالث إن كانت كبرى.

و أيضاً:

٣. الصغرى إن كانت سالبة كلية - وهي إحدى الخاصتين - أنتجت مع الكبرى الموجبة الجزئية:

a. بتبديل المقدمتين، ثم عكس النتيجة.^٢

تنبيه

[ضروب منتجة على رأي نجم الدين النخجواني]

قد زاد بعضهم في الأول أربعة أضرب أخرى. وهي قولنا:

١. «لا شيء من ج ب» و «كل ما ليس ب آ»، ف«كل ج آ».

١. بعكسها: بعكسها ع.

٢. الأعمري خلاصة الأفكار وثقافة الأسرار ص ٢٧٢ و ٢٧٥.

٣. هذا صورة التاليف لقياس «جزء الجوهر جوهر»؛ تجده في البحث عن تعريف القياس ص ٣٩١ تحت

عنوان [١-٢] [القياس بمقدمة غريبة لازمة وحدها]؛ فقد نقلناه من أرسطو، التحليلات الأولى، 47a25-28؛

الشفاء، القياس، ص ٦١ و ص ٣٦٩-٣٧٠. و القياس هذا:

«جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاعاً الجوهر».

٢. و «لا شيء من ج ب» و «لا شيء مما ليس ب آ»، ف«لا شيء من ج آ».
 ٣. و ٤. و الثالث والرابع: من الصغرى السالبة الجزئية مع الكبيرين^١ المذكورين.
 و زاد في الأشكال الباقية أضرباً^٢ أخرى على هذا النهج.
 و قد مر أن كلامنا فيما يتكرر الوسط،^٣ و ليس أمثال ذلك من هذا القبيل، فلنتجاوز عنها.

[إنتاج ضروب عقيمة بانعكاس السالبة إلى الموجبة في المونيمات المركبة]
 و أيضاً قد ينتج القياس في الأول و الثالث و الرابع - في الضروب^٤ التي اشترط فيها كون الصغرى موجبة - إذا كانت الصغرى سالبة مركبة. و ذلك بواسطة الموجبة التي تضمنتها.
 و كذا ينتج القياس في الشكل الثاني إذا كانت المقدمتان متفقتين في الكيف و إحداها مركبة.
 لكن لا تكون أمثال هذه قياسات بالنسبة إلى تلك النتائج لأنها ما لزم من المجموع، بل هي مستلزمات لقياساتها.^٥

و «كل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر»،
 ف«جزء الجوهر جوهر».

و أيضاً نجد التأليف المذكور في المتن في بحث آخر أورده الشيخ في الشفاء، العبارة، ص ٨١ و هو هنا:

«كل جسم فإنه غير موجود في موضوع».

و «كل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر».

ف«كل جسم جوهر».

فغيره الخوحي في كشف الأسرار، ص ٨٩ إلى هنا المثال:

«الجوهر ليس بعرض».

و «كل ما ليس فهو غني عن الموضوع».

ف«الجوهر غني عن الموضوع».

و أيضاً نجد انعكاس «لا شيء من الجوهر بعرض» ب«ما ليس بعرض فهو جوهر» و أيضاً انعكاس «لا شيء

من آ ب» ب«كل ما ليس ب فهو آ» في الشفاء، القياس ص ٥٠٨، س ١١-١٢ و ١٦-١٧.

١. الكبيرين: الكبرى ع.

٢. أضرباً: أضرب ب.

٣. راجع الفصل الثاني «في أقسام القياس»، القسم الأول «في القياسات المحلية»، المبحث الأول «في المقدمات»

ص ٢٠٥ تحت عنوان [حصر الكلام فيما يتكرر الأوسط].

٤. الضروب: الضرب ق.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٠٦، س ٦-٩.

المبحث الثالث

في شرائط الإنتاج بحسب جهة المقدمات

و بيان جهة النتيجة في المختلطات

[اختلاطات الشكل الأول]

[شرط الجهة في الشكل الأول]

أما الشكل الأول، فيشترط لإنتاجه:

فعلية الصغرى،^١ وإلا:

- a. لجاز أن لا يكون الأوسط ثابتاً للأصغر بالفعل،
 - b. فلا يندرج الأصغر تحت الأوسط،
 - c. فلم يتعد الحكم من الأوسط إلى الأصغر،
 - d. فجاز ثبوت الأكبر للأصغر تارةً و سلبه عنه أخرى،
 - e. فيلزم الاختلاف.
- و هذا الاحتمال قائم في الاعتبارات الثلاثة.^٢

[عقم الشكل الأول مع المقدمة الممكنة]

[أمثلة من القضايا الخارجية]

و أما في الخارجيات،^٣ فقد يوجد النقص لوجود صفة حصلت لأحد المتباينين «بالفعل» و للآخر «بالإمكان»، فيتحفل ذلك النوع على ما له تلك الصفة بالفعل:

١. «بالضرورة الذاتية»،

١. أول من اشترط «فعلية الصغرى» هو الخونجي في كشف الأسرار، ص ٢٧٠.

٢. الثلاثة: الثلاث ب. ١ اعتبارات الثلاثة: أي القضايا الخارجية و الحقيقة و الذهنية.

٣. اختصار الأمثلة بالقضايا الخارجية مأخوذ من الخونجي في كشف الأسرار، ص ٢٧٧ من ١ و ص ٢٨١ من ١٠-١٤.

٢. و «بشرط^١ الوصف لا دائماً»، إن فارتقت.

فتتألف الصغرى الممكنة:

١. مع الكبرى الضرورية تارة

٢. و مع المشروطة الخاصة أخرى

قياساً مع عدم الإنتاج، لأنه قد يوجد في الخارج أشخاص ما عملوا من الجرف في مدة عمرهم إلا حرفاً واحدة، مع إمكان كون الجرف الأخرى حرفاً لهم.

[اختلاط الصغرى الممكنة والكبرى الضرورية]

و كذلك في الصفات، كـ «ركوب زيد» مثلاً، إذا ثبت للفرس بالفعل فقط فيصدق:

١. «كل حمار مركوب زيد بالإمكان الخاص» و «كل مركوب زيد فرس بالضرورة».

٢. أو^٢ «لا شيء من مركوب زيد يتألف بالضرورة».

مع امتناع الإيجاب في الأول والسلب في الثاني.

[اختلاط الصغرى الممكنة والكبرى المشروطة الخاصة]

و إذا بُدلت الكبرى بقولنا:

١. و «كل مركوب زيد هو "فرس مركوب زيد" بالضرورة ما دام مركوب زيد لا دائماً».

٢. و «لا شيء من مركوب زيد هو "لا فرس" مركوب زيد" بالضرورة ما دام مركوب زيد

لا دائماً».

تصير الكبرى مشروطة، مع امتناع الإيجاب في الأول^٣ و السلب في الثاني^٤.

١. بشرط: يشترط ص.

٢. أو: و ق.

٣. هذا المثال مع تبديل «الفرس» مكان «الحمار» مأخوذ من الخوحي في كشف الأسرار، ص ٣٧٠ س ٥.

٨.

٤. هذا المثال أيضاً مع تبديل «الفرس» مكان «الحمار» مأخوذ من الخوحي في كشف الأسرار، ص ٣٧٠ س ٩-١٠.

٥. لا فرس: فرس ب.

٦. الأول: أي مثال «حمار - فرس مركوب زيد».

٧. الثاني: أي مثال «حمار - لا فرس مركوب زيد».

و صدق الموجبة الكبرى مع امتناع السلب في المثاليين و السالبة الكبرى مع امتناع الإيجاب
ظاهراً. فقد حصل الاختلاف الموجب للعقم.

[عقم الاختلاط من الصغرى الممكنة و الكبريات الأخرى]

و إذا لم ينتج هذان الاختلاطان، لا ينتج شيء من الاختلاطات، لأن هذين الاختلاطين في
هذين^١ الصريين أخص الاختلاطات المنعقدة من الممكنة الصغرى^٢. فعقمها يوجب عقم الكل^٣.

[زعم الشيخ في إنتاج الصغرى الممكنة]

و زعم الشيخ أن الصغرى الممكنة تنتج:

١. مع الضرورية ضرورية،

٢. و مع اللاضروريات^٤ ممكنة خاصة،

٣. و مع المحتمل للضرورة و اللاضرورة - و هو البسائط غير الضرورية - ممكنة عامة^٥.
و تابعة الإمام^٦ و قوم^٧ من المتأخرين.

[١] [أدلة الشيخ على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية]

و استدلل على الأول بوجوده^٨:

١. هذين: هذان ق.

٢. الصغرى: الضرورى ق.

٣. هذا الدليل مأخوذ من الخونفي في كشف الأسرار، ص ٢٧٠ س ٨-٥.

٤. اللاضروريات هي جميع الموجهات المركبة السبعة: المشروطة الخاصة، العرفية الخاصة، الممكنة الخاصة،
الوجودية اللاضرورية، الوجودية اللافائنة، الوقتية و المنتشرة.

٥. الشفاء، القياس، ص ١٨١-٢٠٤. و الجدير بالذكر أن الشيخ لم يقسم اختلاطات الصغرى الممكنة في
الشكل الأول على الثلاثة الأقسام المذكورة: أي مع الكبرى: ١. الضرورية، ٢. لا ضرورية، ٣. المحتملة لها. و
يبدو أن التقسيم من الإمام الرازي في منطق المخلص، ص ٢٧٣.

٦. منطق المخلص، ص ٢٧٣-٢٧٤.

٧. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ١٥٩١-١٣.

٨. الشفاء، القياس، ص ٢٠٢. س ١٧٠٦؛ الإشارات و التنبيهات (راجع شرح الإشارات للعلوسي، ص
٢٢٤).

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الافتراضي - في القياسات الحلية ٢٢٧

فأ) لو صدق نقيض النتيجة، وهو الممكنة العامة، فنفرضه بالفعل و نجعله صغرى، لينتج مع الكبرى الضرورية ضرورة في الشكل الثاني مناقضة للصغرى.
ولا يلزم المحال:^١

١. من فرضنا الممكنة فعلية لأن الممكن لا يلزم من فرض وقوعه المحال.

٢. ولا من الكبرى الصادقة في نفس الأمر.

فيكون لزومه:

٣. من نقيض النتيجة،^٢

فيكون محالاً.

ب) نضم نقيض النتيجة بعد فرضه بالفعل إلى^٣ الصغرى لينتج نقيض الكبرى من الثالث، و يلزم المحال المذكور.

ج) نفرض الصغرى فعلية، و حينئذ يلزم ما يناقض نقيض النتيجة و يلزم اجتماع النقيضين.
و لم يلزم:

١. من فرض الصغرى فعلية لكونها ممكنة

٢. ولا من الكبرى الصادقة.

فيكون:

٣. من المشكوك فيه، و هو نقيض النتيجة.

د) لو فرضت الصغرى فعلية، تلزم النتيجة ضرورة قطعاً لاندراج الأصغر حينئذ تحت الأوسط. فيجب أن يكون في نفس الأمر أيضاً كذلك؛ لأنها لو كانت لازمة، كان التقدير الممكن - و هو كون الصغرى فعلية - مستلزماً لانقلاب اللازم ضرورياً؛ و هو محال.

١. المحال: أي المناقضة بين نتيجة القياس الترضي و صغرى القياس الأصلي.

٢. النتيجة: النتيجة ق.

٣. إلى: ق.

[أجوبة الخوئي عن أدلة الشيخ]

و أجابوا عن الثلاثة الأول بأن المكبات قد يلزم من اجتماعها محال، كما أنَّ طرفي الممكن مع إمكانها يلزم م' أن اجتماعها محال. فحينئذ لا يلزم امتناع نقيض النتيجة.^١
و هذا الجواب ضعيف، لأنَّ المجموع^٢ إذا كان مستلزماً للمحال يكون محالاً. و حينئذ يلزم بالضرورة أن يكون بعض أجزائه محالاً، إما في نفس الأمر أو على تقدير ثبوت البعض الآخر. و الكبرى صادقة في الأول، فيلزم امتناع الوقوع بالفعل. و حينئذ يلزم امتناع^٣ الممكنة التي هي نقيض النتيجة. لأنَّ إمكان المحال محال.
و كذلك نقول في الثاني والثالث.

[أجوبة المصنف عن أدلة الشيخ]

بل جواب الشيخ أن نقول:

لا نسلم أنَّ الصغرى الفعلية مع الكبرى الضرورية - بل من الضروريين - تنتج في الثاني ضرورة^٤؛ و سيجيء البحث عنه.^٥
و عن الثاني: لا نسلم أنَّ الصغرى^٦ الممكنة تنتج في الثالث؛^٧ و سيجيء أيضاً.^٨

١. من: - ق.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٧٣.

٣. المجموع: أي مجموع ثلاثة أمور: الصغرى، الكبرى، و فرض وقوع نقيض النتيجة بالفعل.

٤. مستلزماً: - ق.

٥. امتناع: - ق.

٦. نقيض: لنقيض ق.

٧. كشف الأسرار، ص ٢٧٢ من ٨-٩ و ص ٢٩٦ من ٥-١١.

٨. راجع ص ٢٣٧ تحت عنوان [عدم إنتاج نتيجة ضرورية في الشكل الثاني] من مباحث [اختلالات الشكل الثاني].

٩. الصغرى: - ق.

١٠. كشف الأسرار، ص ٣٠٥ من ١٦.

١١. راجع ص ٢٤٥ [اختلالات الشكل الثالث] حيث يشترط المصنف - تبعاً للخوئي - «فعلية الصغرى» في الشكل الثالث.

و عن الثالث: لا نسلم أن الصغرى لو فُرضت فعلية، لبقيت الكبرى صادقة حتى تنتج: ^١ بل يجوز أن تكذب لازدياد الأفراد حينئذ، كما في المثال المذكور: فإنا إذا فرضنا الحمار مركوب زيد لا تبقى الكبرى صادقة، لأنه حينئذ لا يصدق «كل مركوب زيد فرس». وإذا لم ينتج، ^٢ لا يلزم اجتماع التقيضين. و جواب الرابع يمثل ذلك.

[٢] أدلة الشيخ على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى اللاضورية
و اصحح على أن النتيجة في القسم الثاني «ممكنة خاصة» بالوجود المذكورة بعينها. ^٣ إلا أن قياس الخلف يختلف فيه لأنه:

١. تؤخذ فيه الصغرى الممكنة مع الكبرى الممكنة الخاصة، لكونها أعم اللاضوريات،
٢. و يكون تقيض النتيجة إحدى الضروريتين المخالفة أو الموافقة.
٣. فيُضَمُّ كل واحدة منهما:

a. إلى ما يخالفها في الكيف من جزئي الكبرى:

i. لينتج في الثاني تقيض الصغرى،

b. و إلى الصغرى:

i. لينتج من الثالث تقيض الكبرى.

[٣] أدلة الشيخ على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى المحتملة
و كذا بين القسم الثالث بتلك الوجوه ^٤ و بوجه آخر: و هو أن الكبرى إذا كانت محتملة للضرورة و اللاضورية، فإنا أن تصدق ضرورة أو لا ضرورة.
١. فلو صدقت ضرورة، كانت النتيجة ضرورة،
٢. و إلا فممكنة خاصة. ^٥

١. حتى تنتج: - ق.

٢. لم ينتج: أي لم تصدق المقدمات.

٣. الشفاء، القياس، ص ١٩٥، س ١٠٠٨.

٤. تؤخذ: يوجد ب.

٥. الشفاء، القياس، ص ١٩١، س ٧٠٦؛ إلى ص ١٩٢، س ١١؛ ص ١٩٣، س ٧٠٢.

٦. الإشارات و التنبيهات (راجع شرح الإشارات للطوسي، ص ٢٤٦).

و على التقديرين يكون الإمكان العام لازماً. هذا^١ مذكروه.

[الضابط في جملة نتيجة الشكل الأول]

و أما الضابط في جملة نتيجة هذا الشكل، فهو أن النتيجة:

١. تتبع الكبرى إن كانت الكبرى غير الوصفيات، أعني المشروطتين و العرفيتين.

٢. و إن كانت إحدى الأربع، تتبع الصغرى:

a. في غير قيد «الضرورة» - أي ضرورة كانت - إن لم تكن في الكبرى ضرورة،

i. و إن كانت تتبعها فيها أيضاً،

b. و في غير قيد «الوجود»^٢ إن لم يكن في الكبرى قيد «الوجود».

i. أما إذا كان تتبعها فيه أيضاً.

c. و إن لم يكن في الصغرى قيد «الوجود»، نضقه إليها. فيكون الحاصل جملة

النتيجة.^٤

[تبعية النتيجة لجهة الكبرى في غير الوصفيات]

أما الأول، فلأن الأكبر^٥ إذا كان محمولاً على جملة أفراد الأوساط بحجة معينة، و كان الأصغر من

جملتها، فكان الأكبر محمولاً على الأصغر بتلك الجهة.

١. هنا: - ق.

٢. و إن: فان ع.

٣. قيد الوجود: يعني به «اللا دوام» و «اللا ضرورة»، كما سيحي.

٤. هنا الضابط المعلق مأخوذ من ضابط أبسط أعطاه الخونغبي بيان سهل جداً:

و أما الضابط في جملة نتيجة هذا الشكل فهو أن الكبرى:

١. إذا كانت غير النضاي الأربع - أعني العرفيتين و المشروطتين - كانت النتيجة تابعة للكبرى.

٢. و إذا كانت إحدى الأربع تبعت النتيجة الصغرى إلا في قيد:

a. «اللا دوام» فإنها تتبع الكبرى.

b. و «الضرورة» فإنها تتبع المشترك [بين الصغرى و الكبرى]. (اكتشف الأسرار،

ص ٢٨٢).

٥. الأكبر: الأكبرى ق.

٦. محمولاً: محمولاً ق.

الباب الثاني: في التباس - الفصل الثاني: في أقسام التباس القسم الأول: الافتراضي - في الفيات الحلية ٤٣١

و خالف الكندي هذه القاعدة في الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة فرع كون النتيجة ضرورية:

١. يعكس الكبرى، لينتج من الثاني المطلوب،
 ٢. و يضم^١ نقيض النتيجة مع الكبرى، لينتج من الثاني نقيض الصغرى^٢.
- و جوابه: منع إنتاج:
١. الضرورية مع الدائمة في الثاني ضرورية،
 ٢. و الممكنة مع الدائمة في الثاني ممكنة.

[تبعية النتيجة لجهة الصغرى في الوصفيات]

- و أما الثاني، فلأن وصف الأوسط:
١. إذا كان مستديماً للأكبر، كان ثبوت الأكبر للأصغر بحسب ثبوت الأوسط للأصغر.
 ٢. و إن كان مستديماً له بالضرورة:
- a. فإن كان الأوسط ضرورياً للأصغر، كان الأكبر أيضاً ضرورياً له بحسب ضرورة الأوسط للأصغر، ذاتية كانت أو وصفية أو وقتية.

[عدم تبعية النتيجة للضرورة في الصغرى وحدها]

و إنما لا تتعدى الضرورة من الصغرى وحدها لأن الدائم للضروري لا يجب أن يكون ضرورياً؛
كقولنا:

- «كل متحيز جسم بالضرورة» و
«كل جسم مؤلف من البيولى و الصورة ما دام جسماً».
- و الكبرى عرفية لجواز أن لا يكون الجسم مؤلفاً منها، و إن كان مؤلفاً دائماً على مذهبه.

١. يضم: يضم ب.

٢. زمن الدين الكندي، حقائق الحقائق، ص ١٠٥٩٠-١٢.

٣. مستديماً للأكبر: أي طالياً لإدوام الأكبر (للاوسط). فعلى العبارة في المتن هو «أن الأكبر إذاً كل دائماً على الأوسط».

[عدم تبعية النتيجة لقيد «الوجود» في الصغرى وحدها]

وإنما لا يتعدى قيد «الوجود» - أعني «اللا دوام» و «اللا ضرورة» - من الصغرى وحدها إلى النتيجة لأنّ الأكبر، وإن كان دائماً بدوام الأوسط، لكن ذلك لا ينافي ثبوته للأصغر دائماً، كقولنا:

«كل إنسان ضاحك لا دائماً»

و «كل ضاحك حيوان ما دام ضاحكاً»

مع دوام الحيوانية للإنسان.

وتعدّي^١ «الوجود» من الكبرى إليها يبيّن، لانتظام^٢ الصغرى و «الوجود»^٣ الذي في الكبرى قياساً منتجاً لـ «الوجود».

[عدم تبعية النتيجة للضرورة في الكبرى وحدها]

و لا تتعدّى الضرورة من الكبرى وحدها لجواز أن تكون ضرورة الأكبر مقيدة بالأوسط، فلم يثبت عند انتفاء الأوسط،^٤ كقولنا:

«كل إنسان ضاحك» و

«كل ضاحك متحرك بالضرورة ما دام ضاحكاً».

و لا يلزم:

«كل إنسان متحرك بالضرورة» بشيء من الضرورات.

و زعم الكثي^٥ أن الضرورة مع الكبرى السالبة العرفية العامة تفتيح ضرورة بالعكس و الخلف^٦.

و قد عرفت جوابه.^٧

[دعوى أفضل الدرس البامباني في تبعية النتيجة للضرورة في الكبرى وحدها]

فإن قيل:

١. تعدّي: بعد ص.

٢. لانتظام: الانتظام ق.

٣. الوجود: اللادوام ص. ب.

٤. فلم يثبت عند انتفاء الأوسط: - ق.

٥. قد تم الدرس الكثي. حقائق الخلف: ص ١٠٩٠-١٢.

٦. راجع البحث قبل هذا ص ٢٣٠ تحت العنوان [تبعية النتيجة لجهة الكبرى في غير الوصفيات].

١. الكبرى المشروطة مع الصغرى الباقية تنتج ضرورة. لأن ضرورة الأكبر لما كانت دائمة بدوام وصف الأوسط الباقية ذات الأصغر. لزم دوام ضرورة الأكبر لذات الأصغر.
٢. وكذا إذا كانت الصغرى مطلقة عامة أو إحدى الوجوديتين، تلزم ضرورة الأكبر في بعض أوقات الأصغر.^١

قلنا:

١. هذه الضرورة للأصغر بشرط وصف الأوسط.
 - a. لا مطلقاً.^٢
 - b. ولا بحسب وصفه.^٣
 - والمعتبر أحدهما.^٤
 - c. ولا تلزم أيضاً ضرورة وصية^٥ لما مر أن الضروري بشرط الوصف الجائز الابتكاري^٦ لا يجب أن يكون ضرورياً.
٢. نعم؛ لو كانت الصغرى مطلقة عامة أو إحدى الوجوديتين، تلزم نتيجة^٧ مطلقة وصية^٨ أي وصية عرية^٩ عن الضرورة.

[عدم إنتاج الضرورة مع الوصية]

- فإن قلت: الضرورة مع الوصية لا تنتج - و متى لم ينتج هذا الاختلاط لم تنتج الضرورة مع السبع التي أخضعها الوصية - إذ يصدق:
١. «كل كتابة عرض من الأعراض الإنسانية»

١. هذا القول لأفضل الدين البامباني. انظر هامش كشف الأسرار، ص ٢٨٦ - ١٢٠٨.
٢. مطلقاً: أي ما دام الذات موجودة.
٣. ولا بحسب وصفه: أي ولا بحسب وصف الأصغر.
٤. والمعتبر أحدهما: أي المعتبر في النتيجة: إما الضرورة الذاتية وإما المشروطة العامة. راجع كشف الأسرار، ص ٢٨٧ - ٣٠١. وفي الحقيقة، لم يتفصل المتصنف هنا بالفرق بين المعنى الثلاثة للمشروطة العامة التي بينها الخواص: فإن البامباني أخذ المشروطة العامة هاهنا بمعنى «ما دام الوصف» وأحد الآخرين إنما معنى «بشرط الوصف» وإما معنى «لأجل الوصف». راجع كشف الأسرار، ص ٢٨٧ - ٧٠٣.
٥. وصية: وصية ص.
٦. نتيجة: النتيجة ص.
٧. عرية: عرية ب.

٢. و «لا شيء من الأعراض الإنسانية فيه حركة الأصابع في وقت معين»، وهو وقت كونه ساكن الأصابع،
مع كذب قولنا:
٣. «لا شيء من الكتابة فيه^١ حركة الأصابع في وقت معين».
إصدق قولنا:
٤. «كل كتابة فيه حركة الأصابع^٢ بالضرورة».
قلت: لا نسلم أن النتيجة كاذبة:
١. لأن وقت عدم الكتابة يصدق سلب جميع لوازمها عنها، بل سلب نفسها عنها كما عرفت.^٣
٢. و صدق الموجبة الكلية لا يوجب كذبا كما عرفت.^٤

[إثبات عدم لزوم حجة زائدة]

- و إذا عرفت ذلك، فمن تمام البرهان بيان عدم لزوم الزائد على ما ذكرنا من حجة النتيجة. و طريقته:
١. الإتيان بالنقض في المواد،
٢. أو البيان الذي ذكرناه في العكس المستوي.
و إنما تركناها لكثرة ما ظهرها^٥ عند المحصل.

[اختلاطات الشكل الثاني]

[شرائط إنتاج الشكل الثاني بحسب الجهة]

و أما الشكل الثاني، فشرط إنتاجه بحسب الجهة أمران، كل واحد منهما أحد الأمرين:

١. فيه: فيها ق.
٢. في وقت معين إصدق قولنا كل كتابة فيه حركة الأصابع: - ق.
٣. انظر ص ٢٥٤ البحث تحت عنوان [شرائط صدق التضيائية الثلاث في السالبة] في نهاية البحث الثاني من الفصل الثالث «في الخصوص و الإجمال و الحصر» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».
٤. لم نجد في كلمات المصنف ما يشعر بأن صدق الموجبة الكلية لا يستلزم كذب السالبة الكلية. بل المشهور في المنطق الأرسطي أن الموجبة الكلية و السالبة الكلية متضادتان لا يمكن أن يجتمعا على الصدق؛ فإن صدق أحدهما كذب الأخرى بالضرورة.
٥. تركناها لكثرة ما ظهرها؛ تركناها لكثرة ما ظهرها ص، ق، ب.

الأول: صدق الدوام على الصغرى أو كون الكبرى تما ينعكس سالبة،
و الثاني: استعمال الممكنة مع 'الضرورية الناتية أو مع الكبرى المشروطة'.^١

[بيان الشرط الأول]

أما الأول، فلأنه:

١. لولاه، لبقى اختلاط إحدى عشرة صغرى مع السبع كبرى.
 - a. وأخص الصغريات: المشروطة الخاصة والوقئية،
 - b. وأخص الكبريات: الوقئية.
 ٢. وهما لا تنتجان معها:^٢
 - a. لجواز أن تكون لشيء خاصة مفارقة مباينة لصفة أخرى لذلك الشيء.
 - b. فيصيح:
 - i. سلب تلك الصفة عن تلك الخاصة بالشرط والوقت،
 - ii. وحملها؛
 ١. على ذلك الشيء بالتوقيت تارة،
 ٢. وعلى ما يباين ذلك الشيء أخرى،
- مع امتناع السلب في الأول والإيجاب في الثاني.

٣. كقولنا:

- a. «لا شيء من المنخسف بمضيء بالشرط أو الوقت» و «كل قر مضيء بالتوقيت»
 - b. أو «كل شمس مضيء بالتوقيت»
- مع امتناع السلب في الأول والإيجاب في الثاني.^٣
- و لو جعل الأوسط معدولاً، صارت الصغرى موجبة و الكبرى سالبة.

١. مع: - ق.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٩٣ من ٢-٤.

٣. هما لا تنتجان معها: أي المشروطة الخاصة والوقئية لا تنتجان مع الوقئية.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٩٣ من ١١٠٧.

نعم؛ لو اتحد الوقت في الوقتيتين، أنتج «دائمة» بالحلف. لكنه شرط زائد على الوقتية.^١

[بيان الشرط الثاني]

و أما الثاني، فلأنه:

١. لولادة، بقي:

a. اختلاط الصغرى الممكنة مع العشرة غير الضرورية و المشروطتين،

b. و الكبرى الممكنة مع اثنتي عشرة و هي غير الضرورية؛

٢. و شيء منها غير منبج.

a. أما الصغرى الممكنة مع السبع التي أخضيا الوقتية، فقد مرّ عدم إنتاجها في

الشرط الأول.

i. فبقيت الممكنة مع الدائمة و العرفيتين.

b. و أما الكبرى الممكنة، فقد مرّ عدم إنتاجها مع إحدى عشرة في الشرط الأول.

i. فبقي واحد و هو الصغرى الدائمة مع الكبرى الممكنة.

٣. و أخض هذه الاختلاطات هو الممكنة مع الدائمة،

a. لأن الدائمة أخض من العرفية العامة و العرفية الخاصة أيضاً،

b. إذ لا مدخل لتفيد اللادوام في هذا الشكل،

c. لصيرورة التماس عن متفتتين.

٤. و الدائمة لا تنتج مع الممكنة صغرى و كبرى،

a. لجواز:

i. كون "المسلوب دائماً" ممكناً،^٢

ii. و كون "المسلوب بالإمكان" دائماً،^٣

iii. مع امتناع سلب الشيء عن نفسه.^٤

٥. و عقم الأخض يوجب عقم الأعم.

١. كشف الأسرار، ص ٢٩٣ س ١٢-١٣.

٢. كون المسلوب دائماً ممكناً: هذا إذا كانت المقدمة السالبة دائمة و المقدمة الموجبة ممكنة.

٣. المسلوب: مسكوت في.

٤. كون المسلوب بالإمكان دائماً: هذا إذا كانت المقدمة السالبة ممكنة و المقدمة الموجبة دائمة.

٥. كشف الأسرار، ص ٢٩٤ س ١٢-١٤.

[الضابط في صحة نتيجة الشكل الثاني]

و الضابط في صحة نتيجة هذا الشكل أنه:

١. لو صدق الدوام على كبراه، تكون النتيجة دائمة؛

٢. و إلا فتتبع الصغرى:

a. في غير قيد «الوجود» سواء كان في الكبرى أو لم يكن.

b. و غير قيد «الضرورة» إن لم يكن في الكبرى ضرورةً وصيةً^١

و البيان بالخلف و العكس و الافتراض كما عرفت في المطلقات.

[١] [عدم إنتاج نتيجة ضرورة في الشكل الثاني:]

[عدم إنتاج الضرورية من ضروريتين في القضايا الخارجية]

و إنما لم ينتج هذا الشكل الضرورية من الضروريتين^٢ لجواز:

١. حصول صفة بالفعل لنوع،

٢. و عدم حصولها لنوع آخر مع إمكانية^٣ له.

٣. فيسلب النوع الأول من الثاني بالضرورة،

٤. و يحمل على ما له تلك الصفة بالفعل،

٥. مع امتناع «سلب تلك الصفة عن النوع الثاني بالضرورة».

٦. كقولنا:

١. كشف الأسرار، ص ٢٩٥ س ١٠٠٨.

٢. أول من أنكر استنتاج الضرورية من الضروريتين في الشكل الثاني هو الخوحي في كشف الأسرار، ص ٢٩٦ س ١١٠٣. و يمكن بيان دليله على مأخذ الشيخ في كون عقد الوضع فعلياً، خلافاً للمنسوب إلى الفارابي من أخذ عقد الوضع إمكانيّاً. أمّا في الشكل الثاني يجب أن يكون الشاق بين محمولي المقدمتين مستلزماً للنتيجة بين موضوعيهما أي بين الأصغر و الأكبر. أمّا الأصغر و الأكبر في المقدمتين، على موضع الشيخ، فعلياً؛ فالنتائج بينهما يستلزم الاستلزام من فعلية أحدهما على دوام السلب عن الآخر. أمّا على الموضع المنسوب إلى الفارابي، هما إمكانيان؛ فالنتائج بينهما يستلزم الاستلزام من إمكانية أحدهما على ضرورة السلب عن الآخر. و هذا هو السبب في إعراض الخوحي عمّا حكاه السلف، لأنه اعتمد مأخذ الشيخ في عقد الوضع.

٣. إمكانية؛ مكانه، ص، ب.

- a. «لا شيء من الحمار بفرس بالضرورة» في ^١المثال المذكور ،
 b. و «كلّ مركوب زيد فرس بالضرورة» ،
 ٧. مع كذب:
 a. «لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة» ،
 ٨. لصدق:

a. «بعض الحمار مركوب زيد بالإمكان» .
 و لو جعل الأوسط معدولاً، صارت الصغرى موجبةً والكبرى سالبةً.
 و يعلم من ذلك عدم إنتاج هذا الاختلاط ضرورةً وصفيةً ووقتيّةً.
 [احتجاج الشيخ والإمام الرازي على إنتاج الضرورية من مقدّمة ضرورية]
 احتجّوا بأنّ إحدى المتقدّمتين إن كانت ضروريةً كانت النتيجة ضروريةً:
 لأنّ الأخرى لا تخلو من أن تكون:

١. ضروريةً،
٢. أو لازورية،
٣. أو محتملةً لها.^١

فإن كان الأوّل، يلزم أن يكون الأوسط ضروريّ الثبوت لأحد الطرفين و ضروريّ السلب
 عن الطرف الآخر. فنلزم المناقاة الثانية بين الطرفين. فنلزم النتيجة ضروريةً.^٢
 و إن كان الثاني، ينتج أيضاً ضروريةً، لأنّه حينئذ تكون «ضرورةً الأوسط» ضروريةً
 لطرف^٣ الضرورية^٤ و ضروريّ السلب عن طرف^٥ اللازورية، فيرجع إلى القسم المركّب من
 الضروريتين و ينتج المطلوب.^٦

١. في: - ق.

٢. منطق المختص، ص ٢٩٢-٢٩٣.

٣. منطق المختص، ص ٢٩٣؛ الشفاء، القياس، ص ١٢١ من ١٧-١٣.

٤. ضرورة: ضرورية ق.

٥. لطرف: بطرف ق.

٦. الضرورية: ضرورة ق.

٧. طرف: الطرف ع.

٨. منطق المختص، ص ٢٩٣؛ الشفاء، القياس، ص ١٣٠ من ١٦-١٠.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الافتراضي - في القياسات الحملية ٢٣٩

و إن كان الثالث، فلا يخلو من أن تصدق ضرورة أو لاضروية و على التقديرين تلزم النتيجة ضرورة.^١

[لإبطال الخوفاي حجاج الشيخ والإمام الرازي]

و الأول باطل، لأن:

١. المناقاة إنما حصلت بين ذات الأصغر و ذات الأكبر.

٢. و المطلوبة هي بين ذات الأصغر و وصف الأكبر.^٢

٣. و الأولى^٣ لا تستلزم الثانية،

a. لجواز أن يكون:

i. بين الناتين مناقاة،

ii. و بين ذات الأصغر و وصف الأكبر إمكان،

كما مر من النقض.^٤

نعم يلزم من ذلك كون النتيجة دائمة، لأنه حينئذ لا يثبت وصف الأكبر لذات الأصغر بالفعل -

و إلا لما بقيت الكبرى كلية - و حينئذ^٥ تنجح سائلة دائمة.

و كذا الثاني باطل بعين ما ذكرنا.

[عدم إنتاج الضرورية من الضرورة والمشروطة]

أما إذا كانت الصغرى ضرورة و الكبرى مشروطة:

١. منطق المختص، ص ٢٩٣؛ الشفاء، القياس، ص ٢١٦ س ١٠٠٥.

٢. كشف الأسرار، ص ٢٩٧ س ٦٠٣.

٣. الأولى: الأول، ص، ع، ب.

٤. النقض: أي مثال الحمار و الفرس و مركوب زيد ص ٢٢٥ في البحث عن اختلاط الصغرى المعكنة و الكبرى الضرورية.

٥. حينئذ: أي إذا حصلت المناقاة بين ذات الأصغر و ذات الأكبر.

٦. حينئذ: أي حين عدم ثبوت وصف الأكبر لذات الأصغر بالفعل؛ و ذلك لأن نقض «الفعلية» هو «الدوام». أي «دوام السلب».

١. بحيث يكون للوصف مدخل،^١ فنلزم النتيجة ضرورة لأن المنافاة حينئذ تقع بين ذات الأصفر و وصف الأكبر.^٢

٢. وإن لم يكن للوصف مدخل، لا تنتج الصغرى الضرورية مع المشروطة ضرورة ذاتية ولا وصفية ولا وقتية:
a. لصدق قولنا:

i. «بالضرورة لا شيء من الحمار بـ"فرس مركوب زيد"»

ii. و «كل مركوب زيد هو "فرس مركوب زيد" ما دام مركوب زيد»

b. مع كذب:

i. «لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة» ذاتية و وصفية و

وقتية.^٣

و لو جعل الأوسط معدولاً، صارت الصغرى موجبة و الكبرى سالبة.^٤

[عدم إنتاج الضرورية من الضرورية و الوقتية]

و لو جعلت الكبرى وقتية غلّم عدم إنتاج الصغرى الضرورية^٥ مع الكبرى الوقتية ضرورة ذاتية أو وصفية أو وقتية.

[عدم إنتاج الضرورية من المشروطة و الضرورية]

و أما عدم إنتاج الصغرى المشروطة كيف كانت مع الضرورية الذاتية ضرورة ذاتية أو وصفية أو وقتية فلصدق قولنا:

١. راجع أقسام «المشروطة العامة» ص ٢٧٠ تحت عنوان [الضرورة المشروطة] في الفصل الخامس «في الجهة» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات». أيضاً راجع: كشف الأسرار، ص ٢٧١، ٢٨٧، ٣٠٥؛ مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٩٧، ٣٠١-٣٠٠، ٥٨٨، ٥٩٠).
٢. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٦٧، س ١٤). الظاهر أن المصنف يعتبر «مدخلية الوصف» هاهنا بمعنى «المشروطة العامة لأجل الوصف» لا بمعنى «المشروطة العامة بشرط الوصف»، خلافاً لسائر المواضع حيث اعتبرها بالمعنى الثاني لا بالأول. راجع شرح قطب الدين الرازي لنفس المبحث (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٦٩، س ٢-١٢؛ راجع أيضاً ص ٥٩٠ س ١٤-١٦).
٣. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٨٨، س ١٢-١٥).
٤. الصغرى موجبة و الكبرى سالبة: - ق.
٥. و لو جعلت الكبرى وقتية غلّم عدم إنتاج الصغرى الضرورية: - ق.

«كل زنجي كاتب» "زنجي متحرك الأصابع" ما دام "زنجياً كاتباً" لا دائماً،
و "لا شيء من الأبيض بالفعل" "زنجي متحرك الأصابع" بالضرورة،

مع صدق قولنا:

«كل "زنجي كاتب" هو "أبيض بالفعل" بالإمكان».

[عدم إنتاج الضرورة من الوقتية والضرورة]

و لو جعلت الصغرى وقتية، غلظ عدم إنتاج الصغرى الوقتية^١ مع الكبرى الضرورية المطلقة ضرورة ذاتية أو وصفية أو وقتية.

و إن جعل الأوسط معدولاً، صارت الصغرى سالبة و الكبرى موجبة.

[٢] عدم تبعية النتيجة لـ «الوجود» في الشكل الثاني

و إنما لا يتعدى «الوجود» إلى النتيجة لأنه يصدق:

«كل إنسان متحرك لا دائماً»

و "لا شيء من الفرس الساكن" بمتحرك، ما دام "فرساً ساكناً" لا دائماً.

مع صدق قولنا:

«لا شيء من الإنسان بـ "فرس ساكن" بالضرورة».

و ذلك لعدم اشتغال المقدمتين - بالنسبة إلى «اللا دوام» - على شرائط الإنتاج في الكيف و الجهة.

[زعم الإمام بإنتاج المعكنة مع السك المتعكسة السوالب]

و زعم الإمام أن الصغرى المعكنة - عامة كانت أو خاصة - تنتج مع السك المتعكسة السوالب بمكنة عامة.^١

و احتج بأن الكبرىات:

١. إن كانت سالبة:

ا. فهي مشتركة في الدلالة على أن الأوسط و الأكبر لا تتحملان.

ب. فإذا دلت الصغرى المسكنة على جواز اتصاف الأصغر بالأوسط،

١. الوقتية: الوصفية في.

٢. منطلق الملتخص، ص ٢٩٧.

c. وجب الحكم بجواز خلوه عن الأكبر في تلك الحالة.

d. استدلالاً بإمكان المنافي على إمكان انتفاء^١.

٢. وإن كانت موجبة:

a. فهي مشتركة في الدلالة على أن الأكبر لا ينفك عن الأوسط.

b. فلما حكمنا في الصغرى بجواز خلوه الأصغر عن الأوسط.

c. وجب أيضاً في تلك الحالة جواز^٢ خلوه عن الأكبر.

d. استدلالاً بجواز الخلوه عن اللازم على جواز الخلوه عن المألوم^٣.

[رغم الكثفي بإنتاج الممكنة مع السوالب الست]

و حسب الكثفي أن الصغرى الممكنة لا تنتج إلا مع سوابها بعكس الكبرى ليرتد إلى الأول و بالخلف^٤.

١. منطق المختصر، ص ٢٩٧. الظاهر أن المقصود من «الاستدلال بإمكان المنافي على إمكان انتفاء» هو هذا:

$$\begin{array}{ll} \square (P \rightarrow \sim Q) & \text{منافاة } P \text{ لـ } Q \\ \diamond Q & \text{إمكان } Q \text{ المنافي لـ } P \\ \hline \therefore \diamond \sim P & \text{إمكان انتفاء } P \end{array}$$

فإن كان هنا هو المقصود فهو من أحكام المنطق الوجودي الحديث. ولكن الأظهر أن المقصود هو هذا:

$$\begin{array}{ll} \square (R \rightarrow \sim Q) & \text{منافاة } R \text{ لـ } Q \\ \diamond (P \& Q) & \text{إمكان } Q \text{ المنافي لـ } P \text{ مع } R \\ \hline \therefore \diamond (P \& \sim R) & \text{إمكان انتفاء } R \text{ مع } P \end{array}$$

و هنا أشد مناسبة لما في المتن.

٢. جواز: بجواز ب.

٣. منطق المختصر، ص ٢٩٧-٢٩٨. الظاهر أن المقصود من الاستدلال جواز الخلوه عن اللازم على جواز الخلوه عن المألوم هو هذا:

$$\begin{array}{ll} \square (P \rightarrow Q) & \text{ملازمة } Q \text{ لـ } P \\ \diamond (R \& \sim Q) & \text{جواز خلوه } Q \text{ عن } R \text{ اللازم لـ } P \\ \hline \therefore \diamond (P \& \sim R) & \text{جواز خلوه } R \text{ عن } P \text{ المألوم لـ } Q \end{array}$$

٤. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ١٩٨-٢١٠.

[بطلان زعم الإمام والكشي]

وكلاهما ليس بصحيح، إلا في الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية أو المشروطين كما مر قبل.

١. أما ما قال الإمام في الثلاثة الباقية: وهي الباقية والعرفيتان مع الممكنة:

a. فغير صحيح،

i. لأن «الاستدلال بإمكان المنافي على إمكان الامتناع» إنما يصح إن

لو كانت المنافاة ضرورية.

ii. أما إذا لم تكن، فلا.

b. فجاز أن يكون الأكبر ضرورياً للأصغر كما عرفت من جواز كون المطلوب

عن الشيء دائماً ممكناً له وبالعكس.

c. والأكبر ليس بملزوم في الثلاثة للأوسط^١ لجواز انتكاث الأوسط عنه.

٢. وقد عرفت جواب الكشي أيضاً في:

a. أن الصغرى الممكنة لا تنتج في الأول،

b. وأن الحلف لا يتم.^٢

[رأي الخونجي بعدم إنتاج الضرورية والوقئية]

وقيل:

إن اختلاط الضرورية والواقئية لا تنتج مع الوقئية - التي هي أخضر السبع - فلم يكن

اختلاطها مع شيء من السبع منتجاً.

بيان ذلك أنه يجوز أن يكون الأوسط والأكبر كل واحد منهما دائماً لذات الأصغر و

ضرورياً له مادامت ذاته موجودة. والأصغر ينعدم في وقت معين. وحينئذ لا يثبت

الأوسط له بالضرورة في ذلك الوقت لعدم الموضوع، مع كذب قولنا: «بعض الأصغر

ليس بأكبر بالإمكان».^٣

١. للأوسط: الأوسط ق.

٢. راجع ص ٢٢٨ [أجوبة المصنف عن أدلة الشيخ] في البحث عن [اختلالات لشكر الأول] من صغرى الممكنة.

٣. النقي: الشيء ق.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٩٧، ص ١٥٠٧.

[مثالان لعدم إنتاج الضرورية والوقئية]

و ذكر الشيخ لذلك مثالاً^١ و هو قولنا:

«كلّ "لون كسوف" سواد بالضرورة».

و «لا شيء من "ألوان الأجرام السماوية" يسود بالضرورة في وقت معيّن» و هو وقت

التربيع؛

مع صدق قولنا:

«كلّ "لون كسوف" "لون جرم سماوي" بالضرورة».^٢

فلا تنتج الممكنة التي هي أعمّ الموجّهات.

و كذا يصدق في مثالنا المذكور:

«كلّ كتابة هي شيء فيه حركة الأصابع».

و «لا شيء من الأعراض الإنسانية بشيء فيه حركة الأصابع في وقت معيّن» و هو وقت

كونه ساكن الأصابع.

مع صدق قولنا:

«كلّ كتابة عرض من الأعراض الإنسانية بالضرورة».

[تخطئة المثالين]

و جوابه: أن الكبرى كاذبة لكذب اللادوام.

تنبيه

[ظنّ الكشّي عدم إنتاج اختلاط الممكنة مع الخاصّتين]

لا تظنّ:

أنّ الصغرى الممكنة مع الكبرى^٣ الخاصّة تنتج مطلقةً عامّةً؛ و إلّا لأدّقت دائمةً و ينظم

قياس في الشكل الأول من الصغرى الدائمة و الكبرى^٤ الخاصّة و تلزم النتيجة دائمةً و

١. مثلاً: مثلاً ب.

٢. الشفاء، القياس، ص ١٣٣.

٣. الكبرى: + المشروطة ص.

٤. الكبرى: + المشروطة ص.

لا دائمة. و ذلك محال^١.

لأن:

١. المطلقة العامة إنَّما تلزم من مجرد الكبرى ، لأنَّ الأكبر حينئذ لا يمكن أن يحصل لشيء^٢ من الذوات دائماً و إلا لصدق القياس كما ذكره. و إذا لم تصدق البائنة، تصدق المطلقة العامة.
٢. لكن لا يقال لها «نتيجة القياس» لما عرفت من أنَّ النتيجة إنَّما تكون إن لم لزمت من مجموع ما وضع في القياس، لا من البعض^٣.

[اختلالات الشكل الثالث]

[شرط إنتاج الشكل الثالث بحسب الجهة]

و أما الشكل الثالث، فشرط إنتاجه بحسب الجهة:

فعلية الصغرى، كما في الأول:

١. لجواز أن تكون لكل من المتباينين خاصّة،
٢. و تكون إحداها ممكنة لما حصلت له الأخرى المارقة.
٣. فيلزم القياس من:

a. الصغرى الممكنة الخاصة و

b. الكبرى الضرورية، الذاتية أو الوصفية أو الوقتية،

مع عدم الإنتاج في شيء منها،^٤

c. لأنَّه يصدق قولنا:

- i. «كلّ "كاتب زنجي" أيضاً بالإمكان» و
- ii. «كلّ "كاتب زنجي" زنجي بالضرورة»،

١. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ١٣٦٩١-١٨: كشف الأسرار، ص ٣٠٣ من ٦٠٣.

٢. لشيء: شيء، ص.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٠٣ من ١٥٠٦. راجع أيضاً قسطاس الأفتكار الباب الثاني «في القياس» الفصل

الأول «في تعريف القياس» ص ٣٩٢ تحت العنوان [المراد به «الزوم» في تعريف القياس]

٤. منها: منها ق.

d. أو:

i.

ii. «لا شيء من "الكاتب الزنجي" بـ "لا زنجي" بالضرورة»،

مع امتناع الإيجاب في الأول و السلب في الثاني.

e. و إذا بدلت الكبرى بقولنا:

i. «و كل "كاتب زنجي" "زنجي متحرك الأصابع" ما دام "كاتباً

زنجياً" لا دائماً»

ii. أو ' «لا شيء من "الكاتب الزنجي" بـ "لا زنجي متحرك

الأصابع" ما دام "كاتباً زنجياً" لا دائماً»،

يتمتع الإيجاب في الأول و السلب في الثاني.

و كذا حكم الوقتية.

و إذا لم تنتج هذه الاختلاطات، لم ينتج سواها^١ كما عرفت.

[الضابط في حجة نتيجة الشكل الثالث]

و الضابط في حجة نتيجته أن الكبرى:

١. إن كانت غير الوصفيات الأربع، كانت النتيجة كالكبرى، كما في الشكل الأول.

٢. و إن كانت إحدى الأربع:

a. تتبع النتيجة عكس الصغرى في غير قيد «الوجود»

b. إلا إذا كانت الكبرى مقيدة به.

و بيان الكل بالعكس و الخلف و الافتراض.

و بيان عدم لزوم الزائد بالنقض في المواد.

١. أو: و ص.

٢. الزنجي: - ص.

٣. سواها: سوايتها ق.

[خطأ الإمام في زعمه مشاهدة النتائج في الشكلين الأول والثالث]

و أخطأ من زعم أن النتيجة في هذا الشكل كهي في الشكل الأول من غير فرق،^١ لأن ذلك في القسم الأول^٢ صحيح. و أمّا في الثاني^٣، فنقلًا يوافق القسم الثاني من الشكل الأول.^٤

[خطأ الكشي في نتيجة القسم الثاني]

و زعم الكشي أن النتيجة في القسم الثاني^٥ إمّا «مطلقة عامة» أو «وجودية لا دائمة»^٦ وليس كذلك لأنه قد تكون حينئذ مطلقة لا دائمة.^٧

[اختلاطات الشكل الرابع]^٨

[شرائط إنتاج الشكل الثالث بحسب الجهة]

و أمّا الشكل الرابع فشرط إنتاجه بحسب الجهة ثلاثة أمور:^٩

١. الشكل: - ص، ق، ب.
٢. منطق الملخص، ص ٣٠٥-٣٠٦.
٣. القسم الأول هو ما كانت الكبرى غير الوصفيات الأربع، أي المشروطتين والعريبتين.
٤. الثاني: الثاني ص. القسم الثاني هو ما كانت الكبرى من الوصفيات الأربع، أي المشروطتين والعريبتين.
٥. كشف الأسرار، ص ٣٠٦ س ١١-٩.
٦. القسم الثاني هو ما كانت الكبرى من الوصفيات الأربع، أي المشروطتين والعريبتين.
٧. زين الدين الكشي، حقائق الحقائق، ص ١٠٠-٧٥٩٢.
٨. كشف الأسرار، ص ٣٠٦ س ١١-١٣.
٩. أول من تناول البحث عن اختلاطات الشكل الرابع هو مجد الدين الجيلي في اللامع في الشكل الرابع، ثم تلميذه حجر الدين الرازي في منطق الملخص، ثم تلميذ الرازي، زين الدين الكشي، في حقائق الحقائق. غير أن الجيلي لم يبحث إلا عن اختلاطات ثلاثة موجّحات: الضرورية، الممكنة والعرفية العامة؛ و تلاميذ أوردوا اختلاطات الموجّحات البسيطة الستة بأجمعها؛ و الكشي فضل القول في اختلاطات جميع الموجّحات الثلاثة عشرة، البسيطة منها والمركبة، راجع منطق تدريران سده ششم، ص ١٨٢.
١٠. كشف الأسرار، ص ٣٠٧-٣١٠.

[الشرط الأول]

أحدها: أن لا تستعمل الممكنة أصلاً، موجبة كانت أو سالبة.^١

١. أمّا السالبة فلما^٢ يأتي في الشرط الثاني أن السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب أن تكون منعكسة.

٢. و أمّا الموجبة ، فلأنها:

a. لو كانت كبرى - سواء كانت صفراً موجبة أو سالبة - لا تنتج بما مر من الأمثلة

المذكورة في الشكل الأول^٣ مبذلاً الصغرى^٤ بالكبرى.

b. وإن كانت صغرى:

i. فلا تنتج مع الضرورية:

١. كقولنا:

a. «كل زنجي أبيض بالإمكان»

b. و «كل زنجي كاتب زنجي^٥ بالضرورة»،

٢. أو:

a. [«كل زنجي أبيض بالإمكان»]

b. «لا شيء من اللازنجي زنجي بالضرورة»،

مع امتناع الإيجاب في الأول و السلب في الثاني.

ii. و لا مع المشروطة الخاصة و الوقتية الموجبتين:

١. كقولنا:

a. «كل زنجي متحرك الأصابع أبيض بالإمكان»

b. و «كل زنجي كاتب زنجي متحرك الأصابع» ما دام «زنجياً كاتباً» لا

دائماً.

١. كشف الأثر، ص ٣٠٧ س ٣.

٢. فلما: فيما ص.

٣. راجع أمثلة الفرس و الحمار و مركوب زيد في الشكل الأول ص ٢٢٥ في البحث عن اختلاط الصغرى الممكنة و الكبرى الضرورية.

٤. الصغرى: بالصغرى ص.

٥. زنجي: ق.

- مع امتناع الإيجاب.
- iii. و أما مع السالبة المشروطة فـ
١. لأنه يلزم من يميز الحاضرين سالبة مطلقة عامة كما سنبحث في الشرط الثاني.
- iv. و أما السالبة الوقتية فلا تدخل في هذا الشكل :
١. لوجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه كما تعرف في الشرط الثاني.

[الشرط الثاني]

الثاني: ^١ انعكاس السالبة المستعملة فيه، ^٢

لنقم خلط:

- a. أخض الغير ^٤ المنعكسة، وهي الوقتية،
- b. مع الضرورية و المشروطة الخاصة و الوقتية، التي هي أخض التضاد.
- كانت السالبة الوقتية ^٥ صغرى أو كبرى.
١. أما الصغرى الوقتية مع الكبرى الضرورية: ^٦
- a. فإن الخاصة المفارقة ^٧ للشيء:
- i. إذا سلب عنه وقتاً معيناً بالضرورة لا دائماً،
١. كـ «المنخسف» من «الفقر».
- ii. ثم حمل ذلك الشيء على فصله بالضرورة،
- iii. لم يمكن سلب فصله عن خاصته ^٨.
- b. و لو حمل فصله على خاصته بالضرورة:

١. يميز: - صدق (في مخطوط مجلس ٣٨٥٩).

٢. الثاني: - ق.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٠٨ س ١.

٤. الغير: غير ص. ب: منه غير ع.

٥. السالبة الوقتية: الوقتية السالبة ب.

٦. الضرورية: - الخاصة ب.

٧. المفارقة: - ع.

٨. خاصته: خاصة ق.

- i. صارت الوقتية السالبة كبرى،
 - ii. ولا يمكن سلب الشيء عن فصله.
 ٢. وأما مع المشروطة الخاصة:
 - a. إذا كانت الوقتية كبرى:
 - i. فإن الخاصة المفارقة للشيء:
 ١. إذا حملت على خاصته^١ الأخرى المستلزمة لها المفارقة،
 - a. كـ«المنخسف» على «القمر اللامضي»^٢،
 ٢. وسلبت الأخرى عن الشيء بالتوقيت،
 ٣. يمتنع سلب ذلك الشيء عن خاصته.
 - b. وأما إذا كانت الوقتية صغرى:
 - i. فيلزم من مجرد صدق الخاصتين سالبة كلية مطلقة عامة:
 ١. لاستلزام تقييضا معيا^٣ صدق القياس من الصغرى الدائمة و الكبرى الخاصة في الشكل الأول، كما عرفت في الشكل الثاني.^٤
- فإن قلت:
- سألنا ذلك؛ لكنه ينتج «موجبة جزئية مطلقة عامة» لانتظام الكبرى مع الموجبة المطلقة التي تتضمنها الصغرى بالتبديل قياساً منتجاً لـ«مطلقة كلية» منعكسة إلى «موجبة جزئية مطلقة عامة». وقد استنتج الشيخ من الموجبات سالبة^٥ وبالعكس في الشكل الثاني.^٦
- قلت:

١. خاصته: خاصة ق.

٢. معها: الظاهر أن الصحيح هو «معها».

٣. راجع ص ٤٤٤ التبعية [ظن الكندي عدم إنتاج اختلاط المكملة مع الخاصتين] في نهاية البحث عن [اختلاطات الشكل الثاني].

٤. الشفاء، القياس، ص ١٨٦ س ١٠ - ص ١٨٧ س ١٠؛ ص ١٨٧ س ١٣-١٤؛ ص ٢١٧ س ٧-٨؛ ص ٢٢١ س ١٨-١٧؛ ص ٢٢٦ س ١١-١٣.

٥. كشف الأسرار، ص ٣٠٨ س ١٠-١٢. هذا ما نسبته الحوئي إلى الشيخ ولم نجد في كلمات الشيخ ما يدل بأن السالبتين في الشكل الثاني قد تنتجان موجبة؛ بل نعلم أن الشيخ صرح بأن الشكل الثاني لا ينتج إلا سالبة. فيبدو لنا أن الحوئي والمصنف أخطأ في نسبتها إلى الشيخ إنتاج السالبتين للموجبة.

قد مرَّ أنَّ النتيجة إنَّما تكون^١ إن لو لزم من جميع ما وضع في القياس لا من البعض.^٢

٣. و أمَّا الوقتية مع العاقبتين:

a. فلا تنتج لما مرَّ في المثال الأول مبدلاً الكبرى بالوصفية^٣ قولنا:

i. «لا شيء من القمر بمنخسف بالتوقيت»

ii. و «كلّ ذي قمر بالضرورة ما دام ذا قمر».

مع امتناع السلب.

٤. و أمَّا مع الوقتية الموجبة:

a. إذا كانت صغرى فلصدق قولنا:

i. «لا شيء من "القمر المضيء" بمنخسف بالتوقيت»

ii. و «كلّ قمر "قمر مضيء" بالتوقيت».

b. و إذا كانت كبرى فإنه يصدق:

i. «كلّ "قمر مضيء" منخسف بالتوقيت»

ii. و «لا شيء من القمر بـ "قمر مضيء" بالتوقيت».

مع امتناع السلب فيها.

١. يكون: يمكن ق.

٢. راجع الباب الثاني «في القياس» الفصل الأول «في تعريف القياس» ص ٣٩٤ تحت العنوان

[المتراد بـ «اللزوم» في تعريف القياس]. راجع أيضاً ص [ظنُّ الكشّي عدم إنتاج اختلاط الممكنة

مع الخاصّتين]

٣٩٤ التنبيه [ظنُّ الكشّي عدم إنتاج اختلاط الممكنة مع الخاصّتين] في نهاية البحث عن [اختلاطات الشكل

الثاني]. و راجع ثالثاً كشف الأسرار، ص ٢٣٥ من ١٠؛ ص ٣٠٣ من ٨٠٧؛ ص ٣٠٨ من ١٤-١٥. إلّا

أنّ الخوئي يبدو أنّه رجّع عن هذا الجواب في ص ٣٠٩ من ٢-٤.

٣. بالوصفية: بالوصف ب.

[الشرط الثالث]

الثالث: أن تكون الصغرى السالبة دائمة أو كبراًها لا تنعكس سالبة،^١

١. لأنه لو لا ذلك تكون:

a. الصغرى من الأربع لما مر من الشرط الثاني،

b. والكبرى من السبع.

٢. وأخى الاختلالات منها ما تكون الصغرى مشروطة خاصة و الكبرى وقتية؛

٣. وهو عقيم:

a. لأن النوع إذا كانت له خاصتان متناقضتان متباينتان كـ «المنخفض» و «المنضي»

لـ «القمر»:

i. فيصح سلب إحداها عن الثانية بالضرورة بحسب الوصف لا دائماً،

ii. و حمل الثانية على النوع بالتوقيت؛

iii. مع امتناع سلب ذلك النوع عن "الأولى،

ففي هذه أمور ثلاثة فشرط في إنتاج هذا الشكل بحسب الجيدة.

تنبيه

لا يمكن في هذه الأمثلة بيان امتناع الإيجاب - كما بين "امتناع السلب - حتى يتم الاختلاف كما في سائر الأشكال:

١. لأن ذلك إما يصح إن لو كان الأكبر سلوباً عن الأصغر بالضرورة،

a. ليصح امتناع الممكنة الموجبة التي هي أعم الموجحات.

٢. لكن ذلك محال لأنه لو صدقت سالبة ضرورية؛

a. فلو كانت الصغرى موجبة، فنخرج معنا ما ينافي عكسه: الكبرى.

١. كشف الأسرار، ص ٣٠٩ من ١٢-١٣.

٢. عن: من ق.

٣. بين: بين ق.

٤. عكسه: عكسها ص. ق، ب.

أب ثنية في القياس - حصل ثنية في تقدم القياس - نفسه لأن: المجزئ - في القياس حلية ٣٠٠

b. وإن كانت سالبة، فنعكس ثمة السالبة الضرورية ونتبع مع الكبرى ما يثبت في الأصول الصغرى.

بل في قدم ذلك يستغل ما مر من أن النتيجة تتبع أحسن المقدمات.

[الضابط في حجة نتيجة الشكل الرابع]

و ثمة ضابط في حجة النتيجة، فهو أن:

١. النتيجة الموجبة، وهي ب، تنزله من صغرى الأولى:

a. نتبع عكس صغرى ب، عرفت صغرى عن الضرورة واليوم بوضفين.

b. وإذا تبعت عكس الكبرى ثون فيه وجود.

١. ثنعكس: فعكس ج، ب،

٢. وب: ج، ب،

٣. هذا دليل شخصي غير مستقيم (أي مبني على مذهب خفا) و دليل حلي مستقيم هو أن يثبتين مثلاً في الشكل مربع فتتبع موجبة جزئية مصطفة عامة:

«لا شيء من آ ب بالتوفيق»

و «كل ج آ بالتوفيق»

فـ «بعض ب ج».

«كل آ ب بالتوفيق»

و «لا شيء من ج آ بالتوفيق»

فـ «بعض ب ج».

لأن فيه «لا شيء» في السالبة في التيسير معدومة الموجبة «مصطفة عامة» وتيسر رجوع في حليفة. و الضرب الأول من الشكل مربع فتتبع موجبتين جزئيتين. وهذا هو دليل حلي عدم ممكن غير مستقيم أو يوجب.

٤. النتيجة تتبع أحسن المقدمات: أي في كيف. يعني أن المقدمات الموجبة والسالبة وإن كانت تتبع موجبة جزئية لكنه لا تعتبره كمنهج لأنه لا تتبع أحسن المقدمات في كيف. راجع إغواء معدومة في التشكيك ص ٤٠٨ في محبة البحث الأول «في المقدمات» من نفسه الأول «في القياسات حميدة». لكن صحت دفع هذا أن تبعية النتيجة لأحسن المقدمات ليست بـ «لاستقراء» ولا بـ «استدلال» في منطق. والصحيح أن نقول هذه الصواب نتبع موجبة جزئية وإن كانت إحدى المقدمات سالبة.

c. و يضمّ معه قيد «الوجود» إذا كانت الكبرى وصفية و في الصغرى قيد

«الوجود»^١.

لمية ذلك أنّ هذين الضريين يرتئان بالتبديل إلى الأول و ما يحصل ثمة تكون النتيجة هاهنا عكسه.

٢. و النتيجة السالبة:

a. تكون دائمة^٢ إن صدق الدوام على الكبرى،

b. و إلا تكون كعكس الصغرى:

i. بدون «الوجود» إذا كانت الصغرى موجبة،

ii. و بدون «الضرورة» إن لم تكن في الكبرى ضرورة^٣ وصفية^٤.

لمية ذلك:

١. أنّ المنتج للسلب هو الضروب الثلاثة الأخيرة،

٢. و كلّ منها يرتدّ إلى الثاني بعكس الصغرى،

٣. و قد عرفت أنّ النتيجة في الثاني تتبع «دوام» الكبرى و تتبع الصغرى على الوجه

المذكور.

و إنّما يعتدّ «لادوام» الصغرى السالبة دون الموجبة لأن:

١. «لادوام» السالبة موجب^٥، فينتج مع الكبرى قيد^٦ «اللادوام»،

٢. بخلاف «لادوام» الموجبة فإنه يكون سالباً فلا ينتج مع الكبرى لصيرورة القياس عن

سالبين، لأنّ الكلام في منتج^٧ السلب.

١. مطالع الأنوار (نواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٨٣ س ٨-٩): قس كشف الأسرار، ص ٣١١

س ٥-٣.

٢. دائمة: سالبة ق.

٣. لمية ذلك ... ضرورة وصفية: - ع.

٤. مطالع الأنوار (نواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٥٨٣ س ٩-١١): قس كشف الأسرار، ص

٣١١ س ٨-٥.

٥. موجب: موجب ص.

٦. قيد: هنا ع.

٧. منتج: المنتج ق.

[عدم إنتاج الضرورة من الضرورة والمشروطة]

واعلم أن المشروطة إذا لم يكن لوصفها مدخل في الضرورة، لم تنفتح في هذا الشكل مع الضرورة ضرورة بل دائماً؛ فإنه يصدق من المثال المذكور:

«لا شيء من "فرس مركوب زيد" حمار بالضرورة»،

«وكل مركوب زيد "فرس مركوب زيد" ما دام مركوب زيد لا دائماً»^١.

ولا يصدق:

«بعض الحمار ليس بمركوب زيد بالضرورة»، بل «دائماً»^٢.

ولو جعل الأصغر معدولاً، صار القياس عن موجبتين مع عدم الإنتاج ضرورية^٣.

تمت

[اختلاط الخارجية والحقيقية والذهنية]

إذا كانت الاعتبارات ثلاثة، كان الخلط بينها على تسعة أقسام، من ضرب الثلاثة في نفسها. وحكم ثلاثة منها وهي خلط كل اعتبار مع نفسه قد عرفت ثمة من الاختلاطات، لأن ما مر من أحكام الاختلاطات عام لخلط كل اعتبار مع نفسه.

١. هذه الكبرى ليست بمشروطة عامة - بل هي عرقية عامة - لأنها لا تشتغل على حجة «الضرورة»؛ ولو زيدت هذه الجهة كذبت الكبرى لأن تركيب «الفرسية» و «مركوبية زيد» ليس ضروري بدوام «مركوبية زيد» لأجل الوصف ولا بشرط الوصف ولا ما دام الوصف. نعم، «مركوبية زيد» ضروري بدوام «مركوبية زيد» لأجل الوصف وبشرط الوصف؛ و «الفرسية» في المثال ضروري بدوام «مركوبية زيد» ما دام الوصف؛ لكن تركيبها ليس ضروري بدوام «مركوبية زيد» بأحد المعاني الثلاثة للمشروطة.

٢. مطلع الأنوار (لواعب الأسرار في شرح مطلع الأنوار ص ٥٨٨ س ١٢-١٥). اعترض قطب الدين الرازي في لواعب الأسرار على هذا الكلام بقوله:

و هذا الكلام مشعر بأنه لو اعتبر الضرورة لأجل الوصف انسح [الصغرى] الضرورية مع [الكبرى] المشروطة في الشكل الرابع [نتيجة] ضرورية؛ وفيه ما فيه. (لواعب الأسرار في شرح مطلع الأنوار

ص ٥٩٠ س ١٤-١٦؛ راجع أيضاً ص ٥٦٩، س ٢-١٢).

٣. واعلم ... مع عدم الإنتاج ضرورية: - ع، ق.

٤. تسعة: سعة ص.

فبقيت ستة أقسام وهي خلط كل اعتبار مع ما يخالفه.
والضابط^١ في اعتبار النتيجة في هذه الستة أن النتيجة - موجبة كانت أو سالبة^٢ - يكون اعتبارها كأخص الاعتبارين المحتملين في ذلك القياس حالة الإيجاب^٣.
و نبيّن^٤ ذلك في الأشكال:

أما الشكل الأول:

[اختلاط الخارجية والحقيقة]

١. فإذا كانت الصغرى خارجية:

ا. والكبرى موجبة حقيقية، تلزم النتيجة خارجية:

ا. لأن الكبرى دلّت على أن الأكبر حاصل لكل ما حصل له الأوسط،

١. كتب في هامش ع ما يتلو:

هذا الضابط إلى آخره كان مخطئ المصنف على هذا الوجه الذي غيّرت «المكتوب أولاً» إليه. لكن

تقرير شرحه موافق لما كتبت أولاً. فليعتبره الناظر. هـ.

نقول: هذا الكلام - إن كان مطابقاً للواقع - يدلّ على وجود نسخة المصنف عند الكاتب وهذا يعطي اعتباراً كبيراً لمخطوط ع. لكن في هذا الكلام تشويشاً يمنعنا فهم مقصوده حقّ الفهم؛ والظاهر أن الكاتب استنسخ الكتاب من مخطوط غير نسخة المصنف، ثم حصل على نسخة المصنف فتشطب على بعض العبارات المستنسخة من المخطوط الأول. والظاهر أيضاً أن المصنف كان قد غيّر بعض العبارات من قسطاس الأفكار قبل أن يشرحها لحصل هذه الاختلافات في المخطوطات. و عبارة شرح القسطاس هو هذا:

والضابط في اعتبار النتيجة في هذه الستة في هذه الأشكال الأربعة أن النتيجة - موجبة كانت أو سالبة - يكون اعتبارها كاعتبار المقدمة التي يكون اعتبارها أخص حالة الإيجاب؛ وقد عرف في فصل اعتبار القضايا أن الموجبة الخارجية أخص من الموجبة الجزئية الحقيقية، والموجبة الحقيقية من الموجبة الجزئية الذهنية؛ وبالعكس إن كانت هذه الثلاثة سالبة كلية. و لنفضل ذلك في الأشكال. (شرح القسطاس).

٢. موجبة كانت أو سالبة: ص. ب. ما أبقناه في المتن موافق لمخطوطتين ع، ق و شرح القسطاس.

٣. حالة الإيجاب: وإن كانت سالبة يكون اعتبارها كاعتبار المقدمة السالبة في ذلك القياس ص. ب؛ حالة الإيجاب وإن كانت سالبة يكون اعتبارها كاعتبار المقدمة السالبة في هذا القياس حالة الإيجاب ع. ما أبقناه في المتن موافق لمخطوط ق و شرح القسطاس.

٤. نبيّن: و بيان ص: بين ب.

- ii. لكن الأصغر من جملتها،^١
- iii. و الأصغر ثابت في الخارج؛
- iv. فيلزم ثبوت الأكبر له أيضاً في الخارج،
- v. فتصدق خارجية.
- b. و إن كانت الكبرى سالبة حقيقية، تلزم النتيجة سالبة خارجية؛^٢ و ذلك ظاهر؛
- i. إذ الكبرى دلت على هذا المعنى،^٣
- ii. و تلزمها السالبة الخارجية، لكونها أخض منها كما عرفت؛^٤
٢. و إذا كانت الصغرى حقيقية؛
- ii. و الكبرى موجبة خارجية، لا تمنع شيئاً لصدق؛
- i. «كل عتقاء حيوان» حقيقةً
- ii. و «كل حيوان لا عتقاء» خارجياً
- مع كذب النتيجة.

١. جملتها: ١. و الأصغر من جملتها ص.
 ٢. خارجية: حقيقية ص. ب. الظاهر أن المصنف رأى أن النتيجة سالبة خارجية في قسم القياسات الافتراضية و سالبة حقيقية في الشرح و الاختلاف ناظر إلى هذا.
 ٣. هذا المعنى: أي السالبة الحقيقية.
 ٤. و تلزمها السالبة الخارجية، لكونها أخض منها كما عرفت: ق؛ و تلزمها السالبة الخارجية، لكونها أخض منها كما عرفت ع.
 ٥. راجع ص ٢٥٤ البحث تحت عنوان النسب بين القضايا الثلاث | في نهاية الفصل الثالث «في الخصوم و الإبهام و الحصر» قبيل «الخاتمة» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات»
 ٦. لا تمنع شيئاً: عدم الإنتاج خلاف لما صرح به ص ٢٥٤ من أن الخارجية أخض من الحقيقة فإن أخضت الخارجية تستلزم صدق الكبرى الخارجية حقيقة أيضاً فتصدق المقدماتان حقيقتين فتصدق حقيقة كما صرح به في بداية البحث.

b. وإن كانت الكبرى سالبة، تنتج سالبة خارجية^١ لدلالة الكبرى عليه^٢.

[اختلاط الحقيقة والذهنية]

١. وإذا كانت الصغرى حقيقة والكبرى ذهنية:

a. فإن كانت موجبة، تلزم النتيجة حقيقة،

i. لأن الكبرى دلّت على حصول الأكبر لطبيعة الأصغر،

لكون الأصغر مندرجاً تحت الأوسط؛

ii. والأصغر موضوع الحقيقة؛

iii. فيكون ممكناً في الخارج مع ما يحصل له لطبعه،^٥

iv. فتصدق النتيجة حقيقة.

b. وإن كانت الكبرى سالبة، تصدق سالبة حقيقة^٦ لدلالة الكبرى عليه كما عرفت.

٢. وإن كانت الصغرى ذهنية:

a. والكبرى موجبة حقيقة، فلا تنتج،^٧ لصدق قولنا:

i. «كلّ خلاء بُعد» ذهنياً

ii. و «كلّ بُعد مادّي» حقيقة

١. وإن كانت الكبرى سالبة [خارجية]، تنتج [نتيجة] سالبة خارجية: المثال لهذا الضرب هو هذا:
«كلّ عتاء حيوان» حقيقة

و «لا شيء من الحيوان بعناء» خارجياً

ينتج: «لا شيء من الحيوان بعناء» خارجياً.

٢. لدلالة الكبرى عليه: صدق الأصغر أو لم يصدق ص.

٣. لدلالة الكبرى عليه: أي لدلالة الكبرى على صدق النتيجة سالبة خارجية. قال في شرح التسطاس: «الكبرى دلّت على أن الأكبر مألوف عن الأصغر بحسب الحقيقة».

٤. لطبيعة: لطبيعته ص.

٥. لطبعة: بطبعه ع، بطيعته ص، بطبيعة ب.

٦. حقيقة: ذهنية ص.

٧. فلا تنتج: عدم الإنتاج هاهنا أيضاً خلاف لما صرح به ص ٢٥٤ من أن الحقيقة أخض الذهنية من فإن أخضية الحقيقة تستلزم صدق الكبرى الحقيقة ذهنية أيضاً فتصدق المقدمتان ذهنتين فتنتجان ذهنية كما صرح به في بداية البحث.

مع كذب:

iii. «كلّ خلاف ماذي».

b. وإذا كانت سالبة، تنتج سالبة حقيقية لدلالة الكبرى^١.

[اختلاط الخارجية والذهنية]

وكنّا إذا اختلطت الخارجية مع الذهنية:

فإنّ الذهنية:

١. إن كانت كبرى، تنتج:

a. خارجية موجبة

b. وذهنية^٢ سالبة، كما مرّ.

٢. وإن كانت صغرى:

a. فإن كانت الخارجية موجبة، لا تنتج، بالنقض المذكور قبل ذلك؛^٣

b. وإن كانت سالبة، تنتج سالبة خارجية كما مرّ.^٤

و أمّا الشكل الثاني:

١. فإذا كانت الصغرى موجبة:

a. فإن كانت خارجية والكبرى حقيقية، تنتج سالبة خارجية؛^٥

وإلا لصدقت موجبة خارجية^٦ و تنتج مع الكبرى سالبة حقيقية

مستلزمة لسالبة خارجية^٧ مناقضة للصغرى.

b. وإن كانت حقيقية والكبرى خارجية، تلزم سالبة خارجية.

١. لدلالة الكبرى: أي لدلالة الكبرى على صدق النتيجة سالبة حقيقية.

٢. ذهنية: - ق.

٣. النقص المذكور قبل ذلك: أي مثال «كلّ خلاف بعد».

٤. مرّ: وجد الأصغر أم لا ص.

٥. خارجية: حقيقية ص. نقول: النتيجة الحقيقية خلاف ما صرح به في شرح القسطاس.

٦. خارجية: - ص.

٧. حقيقة مستلزمة لسالبة خارجية: - ق.

و إلا صدقت موجبة خارجية،^١ فيضم^٢ عكسها مع الصغرى^٣ -
 إن كانت الصغرى كلية - لينتج من الأول موجبة خارجية مناقضة^٤
 للكبرى.^٥

٢. وإن كانت الصغرى سالبة:

a. فإن كانت خارجية، تنتج مع الكبرى الموجبة الحقيقية سالبة خارجية،
 و إلا لأنج نقيض تلك السالبة مع الكبرى ما يناقض الصغرى.
 b. وإن كانت حقيقية، تنتج مع الكبرى الموجبة الخارجية سالبة خارجية،^٦
 و إلا لصدقت موجبة خارجية^٧ فنقضها إلى الكبرى^٨ لينتج ما
 يستلزم نقيض الصغرى.^٩

وكذا نبين في خلط الحقيقة مع الذهنية و الخارجية مع الذهنية.

و أما الشكل الثالث: فبعكس الصغرى يرتد إلى الأول و يلزم ما ذكرنا من اعتبار النتيجة.
 و أما الشكل الرابع:

١. و إلا لصدقت موجبة خارجية: - ع، ق؛ + بعكس الكبرى و الخلف ق، ب.

٢. فيضم: فنضم ب.

٣. الصغرى: الكبرى ق، ب.

٤. فيضم عكسها مع الصغرى إن كانت الصغرى كلية لينتج من الأول موجبة خارجية مناقضة للكبرى - ع.

ق، و الذي جاء في شرح التسطاس هو تفصيل يعطي معنى لهذه العبارة و هو ما يلي:

و بالخلف بأن نأخذ نقيض النتيجة:

١. و نضم عكسها مع الصغرى - إن كانت الصغرى كلية = لينتج نقيض

الكبرى.

٢. و نضم عكس الصغرى مع نقيض النتيجة - إن كانت الصغرى جزئية

- لينتج ما يكون عكسه نقيض الكبرى.

٥. خارجية: حقيقة ص، ع، ب. نقول: النتيجة الحقيقية خلاف ما صرح به في شرح التسطاس.

٦. خارجية: حقيقة ع. نقول: النتيجة الحقيقية خلاف ما صرح به في شرح التسطاس.

٧. فنقضها إلى الكبرى: فيضم عكسها إلى الصغرى ص، ب. نقول: ما أئنداه في المتن موافق لما صرح به في

شرح التسطاس.

٨. الصغرى: الكبرى ص. نقول: ما أئنداه في المتن موافق لما صرح به في شرح التسطاس.

١. فالمنتج للإيجاب يرتد بالتبديل إلى الأول و يظهر ما ذكرنا من اعتبار النتيجة.
 ٢. و المنتج للسلب يرتد إلى الثاني بعكس الصغرى و يحصل المطلوب.
- و هذا باب حسن ما مسته^١ الأفكار من قبلي، فافهمه، فإنه يعينك^٢ في حل المغالطات و الشبهات.

خاتمة

[العكس و القياسات على رأي الفارابي]

لو أخذ الموضوع^٣ كما هو رأي الفارابي:

[١] [في العكس:]

- a. انعكست الممكنة ممكنة،
- b. و السالبة الضرورية سالبة ضرورية،

[٢] [في الشكل الأول و الثالث:]

و تنتج الصغرى الممكنة في الأول و الثالث مع الكل كالصغرى الفعلية من غير فرق.
لاندراج الأصغر حينئذ تحت موضوع الكبرى.

[٣] [في الشكل الثاني:]

و تنتج الضرورية الذاتية في الشكل الثاني مع الكل ضرورية، بالخلف.

١. مسته: منه ص. خ. ب.

٢. يعينك: يعينك ق.

٣. الموضوع: الموهوم ق.

٤. راجع هامشنا ص ٢٤٥ في الرئي المنسوب إلى الفارابي في "أحد الممكن في عند الوصح" و ما وقع من الاختلاف في انساب هذا الرئي إليه في البحث تحت عنوان "اعتبرت موضوع" ذيل بحث "في تحقق المفصولات" في البحث الثاني من الفصل الثالث "في الخصوص و الإجمال و حصر" من باب الأول من المقالة الثانية "في أكساب التصديقات".

[٣] في الشكل الرابع:

[١-٣] في الضرب الأولين:

- a. و الصغرى الممكنة في الضربين الأولين من الرابع، تنتج ممكنة عامة.
b. و إن كانت في الكبرى دون الصغرى، تنتج مطلقة عامة بالتبديل.

[٢-٣] في الضرب الثالث:

- a. و الكبرى الممكنة في الضرب الثالث، تنتج مع الضرورية^١ الذاتية ضرورية^٢ ذاتية بالتبديل.

[٣-٣] في الضرب الآخرين:

- b. و في الآخرين^٣ إن كانت السالبة ضرورية تكون النتيجة ضرورية.
و لعل مراد المتقدمين من الموضوع حيث قالوا بهذه الجملة ما ذهب إليه الفارابي^٤ و الله أعلم.

١. الضرورية: الضرورة ق، ب.

٢. ضرورية: ضرورة ق، ب.

٣. الآخرين: الآخرين ب.

٤. راجع منطق الملخص ص ١٤٥ و ٢٨٧ وكشف الأسرار ص ١٤٥ و ٢٧٩.

القسم الثاني

في الأقيسة الشرطية الاقتراطية

[الحاجة إلى الأقيسة الشرطية]

القضايا الشرطية قد تكون فطرية وقد تكون مطلوبة بالبرهان. واستنتاج الشرطية من الحملات متمسّر^١. فيجب على المنطقي أن ينظر في الأقيسة الشرطية.

[تأريخ الأقيسة الشرطية]

والمعلم ما ذكرها في التعليم^٢.

و زعم بعضهم أنه إنما تركها اعتياداً على العلم بالقياسات المحلية في العلم بها^٣. وذلك باطل لكثرة المغايرة والاختلاف في الأحكام بينها.

١. متمسّر: عسر ص.

٢. استنتاج الشرطية من الحملات متمسّر: هذا خلاف ما حكم به في ص ٣٧٨ [في الملازمة بين المحلية و الشرطية] في حيازة الفصل الحادي عشر من الباب الأول من المقالة الأولى في أكسب التصديقات.

٣. يقول الفارابي في شرح العبارة:

[أرسطوطاليس] ليس ينظر في تأليف الشرطي في هذا الكتاب أصلاً و ينظر فيه في كتاب القياس نظراً يسيراً. و قد نظر فيه أصحاب الرواق و أرسطو و غيره من الروافين نظراً مستقصى. و أفرطوا فيه و استقصوا أمر القياسات الشرطية. وكذلك ثاوفرسطس و أوديس بعد أرسطوطاليس. و زعموا أن لأرسطوطاليس كتباً في المقائيس الشرطية. و إنما في المنطق لما تعلم أنه أنفرد قولاً في المقائيس الشرطية. و إنما يوجد ذلك في تفاسير المفسرين بحكوكها عن ثاوفرسطس. (للمنطقيات للفارابي، ج ٢، ص ٢٥).

٤. هذا زعم أي البركات البغدادي فإنه يقول:

و المذهب السليم يعرفها بما قيل. و ألقى [المعلم الأول] ذكرها في كتابه [١] إنما لفظة فندعها في العلوم فكثرة التطويل بها [٢] أو لاعتياده على أن الأذهان التي عرفت الحملات تنتهي منها إليها فتعرفها بما عرفته من الحملات [٣] أو لكليها. (المعتبر ج ١ ص ١٥٥).

و قال الشيخ «لعلّ المعلم ذكرها و لم تُنقل إلى العربية»^١ و اعترض عليه صاحب المعبر بالله «لو ذكرها لُنُقِلَ إلى العربية»^٢ و ذلك غير لازم.^٣

و قال الشيخ في الشفاء:

إنّا قد عملنا^٤ في هذا الباب كتاباً في مدّة ثمانى عشرة سنة. فبعد استخراجه وقع إلينا كتاب في الشرطيات منسوب إلى الفاضل الفارابي؛^٥ و كأنّه منحول عليه لقلة وضوحه و كثرة خطئه^٦ و ضعف براهيته و جعله^٧ ما هو عقيم منتجاً و ما هو منتج عقيماً.^٨ أقول: لعلّ المعلم إنّما حذفها لكونها غير يقينى الإنتاج كما سنبين بعد إن شاء الله تعالى.

١. لعلّ: لعلم ق.

٢. المختصر الأوسط، تصحيح سيد محمود يوسف ثاني، ص ١٢٤.

٣. المعبر ج. ١ ص ١٥٥.

٤. كشف الأسرار ص ٣١٧ س ١٠٠٦.

٥. عملنا: علمنا ص. ع. ق. ب؛ عملنا هامش ع. الصحيح ما أثبتناه لأن الشيخ يقول في الشفاء:

و قد كتنا عملنا في هذا الباب في بلادنا كتاباً كبيراً مشروحاً غاب عنا في أسفارنا و مفارقتنا لأسبابنا و كأنّه موجود في البلاد التي كتنا بها. و بعد أن كتنا استخرجنا هذا الجزء من العلم بقريب من ثمانى عشر سنة. و وقع إلينا كتاب في الشرطيات منسوب إلى فاضل المتأخرين. (الشفاء، القياس، ص ٣٥٦).

لكنّ المصحح لكتاب القياس من الشفاء أثبت «عملنا» على صورة «علمنا» فغيّر المعنى تماماً. أمّا ما أثبتناه مطابق لبعض النسخ كخطوط مجلس شوراي إسلامي رقم ١٣٥ ص ١٠٠١٦٤.

٦. الفاضل الفارابي: اسم «الفارابي» بهذه الصراحة لا نجد في آثار الشيخ. لا سيما في كتاب الشفاء؛ و الذي جاء في القياس من الشفاء في هذا الموضع هو هذا: «منسوب إلى فاضل المتأخرين». و هناك جرى بحث في هوية هذا الفاضل المتأخر هل هو إسكندر الأفروديسي أم أبو نصر الفارابي. فذهب فريق إلى الأول و فريق إلى الثاني. انظر إلى المقالة التالية التي تدعم الفريق الثاني:

Tony Street, (2001) – "The Eminent Later Scholar" in Avicenna's book of the syllogism, *Arabic Sciences and Philosophy*, vol. 11, pp. 205-218.

٧. خطؤه: خطابه ق.

٨. جعله: جعل ص. ع. ب.

٩. منتج: منع ق.

١٠. الشفاء. القياس، ص ٣٥٦-٣٥٧.

[أقسام الأقيسة الشرطية]

و قد عرفت مما مر أن المراد بالأقيسة الشرطية ما تتركب إقاماً من الشرطيات الصرفة^١، أو منها ومن الحملات. فيلزم أن تكون أقسامها خمسة لأنه إما أن تتركب من:

١. متصلتين،
٢. أو منفصلتين،
٣. أو حملية ومتصلة،
٤. أو حملية ومنفصلة،
٥. أو متصلة ومنفصلة^٢.

القسم الأول

ما يتركب من متصلتين^٤

و هو ثلاثة أصناف: لأن المشترك بينهما:

١. إما جزء تام^٥ من كل واحدة منها،
٢. أو غير تام^٦.

١. إما: - ص، ب.

٢. الصرفة: اما صرفة ص.

٣. هذا التقسيم من الشيخ في المختصر الأوسط ص ١٤٨ س ٥-٣؛ قياس الشفاء ص ٣٩٥-٣٥٦.

٤. متصلتين: المتصلتين ص، ب.

٥. جزء تام: الظاهر أن المقصود من «الجزء التام» هو الجزء الذي يفيد معنى يصح السكوت عليه. ثم الجزء الذي هو قضية (عند التحليل).

٦. جزء غير تام: الظاهر أن المقصود من «الجزء غير التام» هو الجزء الذي لا يفيد معنى يصح السكوت عليه. أي الجزء الذي ليس بقضية عند التحليل. وهذا ما فهم زين الدين الكشي من عبارة الشيخ «جزء غير تام أعني جزء مقدم أو جزء نال» (المختصر الأوسط ص ١٤٨) حيث فسر الجزء التام: «تركيب الموضوع والمحمول و فسر «الجزء غير التام» بالموضوع وحده و بالمحمول وحده: «إما أن يكون الشركة في «جزء تام» أعني به «الموضوع مع المحمول» أو في «جزء غير تام» أعني به أحدهما» (الكشي، حقائق الحقائق، المخطوطة رقم ٨٦٤ مكتبة فاضل أحمد ياشا، ص ٩٢ الف). راجع بحثنا عن هذين المعنيين في كتابنا منطق قطبيني ص ٩٣-٩٧ و ٢٠٤.

٣. أو تام من إحداها غير تام من الأخرى.^١

و القسمان الأخيران ما ذكرهما الشيخ؛^٢ بل هما من مخترعات المتأخرين.^٣ و ستعلم بعد ذلك فساد قولهم فيها.

و لكن عبارة الشيخ تبادر معنى آخر من «الجزء التام» و «الجزء غير التام» فكأنه يوم «جزء مقدم أو جزء تال» أن «الجزء غير التام» هو الذي هو «جزء جزء» بخلاف «الجزء التام» الذي هو جزء ليس بجزء جزء. و كأن أفضل الدين الخونجي فهم «الجزء غير التام» بالمعنى الثاني لا بالمعنى الأول إذ زاد قسماً من الافتراضي الشرطي يكون الأوسط فيه جزءاً تاماً في مقدمة و جزءاً غير تام في مقدمة فإن أمراً واحداً لا يمكن أن يكون تاماً و غير تام في التعريف الأول و إن أمكن ذلك في التعريف الثاني. فعلى هذا المعنى الثاني، يمكن أن يكون الأوسط في الحملتين جزءاً تاماً و في الشرطيتين جزءاً غير تام كما في قولنا:

«كلما كان آ ب فكلاً كان ج د (هـ ز)»

و «كلما كان ح ط فكلاً كان (هـ ز) فوى»

ف«كلما كان آ ب و ح ط فوى».

فالأوسط في هذا المثال (أي «هـ ز») جزء تام على التعريف الأول (لأنه قضية عند التحليل) و جزء غير تام على التعريف الثاني (لأنه جزء الجزء و ليس بجزء بلا واسطة).

١. هذا التقسيم الثلاثي من الخونجي في كشف الأسرار ص ٣١٨ س ١١-٨. و للشيخ في المختصر الأوسط تقسيم ثنائي: «هذه إما أن تكون الشركة بينهما في جزء تام - أعني مقدماً أو تالياً - أو (أي) جزء غير تام أعني جزء مقدم أو جزء تال». (المختصر الأوسط ص ١٢٨).

٢. القسمان الأخيران ما ذكرهما الشيخ: الحق أن القسمين ذكرهما الشيخ. أما القسم الثاني ففي المختصر الأوسط ص ١٦٣ و الشفاء، القياس، ص ٣٥٤-٣٥٦. و إن كان مثاله في الحقيقة من القسم الثالث:

«إن كان هذا الشيء كثيراً فهو ذو عدد»

و «كل ذي عدد فإنما زوج و إما فرد»

ينتج:

«إن كان هذا الشيء كثيراً فهو إما زوج و إما فرد».

فإنما القسم الثالث قد ذكره في البحث عن القياسات المؤلفة من الشرطيات و الحملات فإن الحد الأوسط بينهما لا يمكن إلا و أن يكون جزءاً تاماً من الحملة و جزءاً ناقصاً من الشرطية. (المختصر الأوسط ص ١٥٠-١٦٢؛ الشفاء، القياس، ص ٣٢٥-٣٥٤).

٣. المتأخرين: هم أفضل الدين الخونجي و تابعوه. أنا الشيخ و زين الدين الكشي لم يفرقا بين القسمين الثاني و الثالث في شيء من الأقيسة الشرطية الافتراضية فإن أمثلتها ليست مركبة من شرطيتين. بل من شرطية (متصلة أو منفصلة) و حملة مرذدة المحمول و الحد الأوسط جزء غير تام من تلك الشرطية و موضوع لتلك الحملة! فلا نعلم أن موضوع الحملة المرذدة المحمول هل هو جزء تام أو غير تام، فإنما يعتبران الحملة المرذدة

[القسم الأول [من المتصلتين]

و هو أن يكون [الأوسط] جزءاً تاماً منها

ففيه مسلكان:

[المسلك الأول]

ما يتركب من لزوميتين

و تعتقد فيه الأشكال الأربعة، لأن الأوسط:

١. إن كان تالياً في الصغرى، متقدماً في الكبرى فيو الشكل الأول؛

٢. و إن كان بالعكس فيو الرابع؛

٣. و إن كان تالياً فيها فيو الثاني؛

٤. و إن كان مقدماً فيها فيو الثالث.

و شرائط الإنتاج و عدد الضروب و جهة النتيجة و كينيتها و كيتها و بيان إنتاج ما لا يتبين

بنفسه في كل شكل كما في العمليات.

هذا ما قالوه^١.

و قد عرفت فساد ذلك فيما بقى أن أكثر الضروب في اللزوميات غير منتج^٢.

المحول من المنصلة لا من العملية و لأنه ليس هناك تعريف في كلمات الشيخ و الكشي تدل على معنى «الناتج» و «غير الناتج» في العملية المرددة المحول. راجع: المختصر الأوسط ص ١٤٨ س ٣؛ ص ١٤٩؛ ص ١٦٢ س ٦ إلى ص ١٦٣ ص ٦ و قياس الشفاء ص ٣٥٤-٣٥٦؛ حقائق المختلقات، المخطوطة رقم ٨٤٤ مكتبة فاضل أحمد باشا، ص ٢٣٩٤-٢٣ ص ٧٩٧؛ ص ١٠٠ ب.

١. الشفاء، القياس، ص ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٢.

٢. انظر ص ٣٦٢ البحث تحت عنوان «عقم بعض الضروب من الأقيسة الشرطية» في تحفة المبحث الخامس من الفصل العاشر «في العكس المستوي» من الباب الأول من المقالة الثانية «في أحكام التصديقات».

[تشكيك الشيخ على الشكل الأول]

و شكك الشيخ على الشكل الأول في اللزوميتين بأنه يصدق قولنا:

١. «كلما كان الاثنان فرداً كان عدداً»
 ٢. و «كلما كان الاثنان عدداً كان زوجاً»
- مع كذب قولنا:
٣. «كلما كان الاثنان فرداً كان زوجاً»^١.

[حلّ الشك من الشيخ]

و ذكر الشيخ في حله:

أن الصغرى كاذبة، لأن «كون الاثنين فرداً» أمرٌ مستعجّل، تجاز أن يلزمه المحال و هو أن لا يكون - على تقدير كونه فرداً - عدداً.^٢

قال:

بل يجب أن لا نسلم «كونه عدداً» على هذا التقدير، لأنه «ليس شيء من الأعداد هو اثنان فرد»^٣ ف«ليس مما هو اثنان فرد» يعدو.^٤

و فيه نظر: لأن ذلك يقدر في جميع الشرطيات التي يكون المنفرد فيها أمراً مستعجلاً، مع أنه صرح بصدقها في كثير من المواضع؛ و من جملة ما حيث قال يصدق قولنا: «كلما كان الشيء خلاء فهو بعد»^٥.

[حلّ الشك من الخونجي]

و الأولى أن يمنع صدق الكبرى كليةً، إذ لا يلزمه «كونه زوجاً» على جميع أوضاع «كونه عدداً»، لأن من جملة هذه الأوضاع «كونه فرداً» و هذا الوضع يناقض «كونه زوجاً»^٦.

١. الشفاء، القياس، ص ٢٩٦-٢٩٧.

٢. الشفاء، القياس، ص ٢٩٧.

٣. فرداً فرداً.

٤. فرداً فرداً.

٥. الشفاء، القياس، ص ٢٣٩-٢٤٠.

٦. الشفاء، القياس، ص ٢٧٢-٢٧٥، ٢٨٣، ٣٢٤.

٧. كشف الأسرار ص ٣١٩ من ١٢٠٨.

[تشكيك الأنحري على الشكل الأول]

و قوم قدحوا في إنتاج هذا الشكل على وجه آخر بأن قولوا:

إنما ينتج هذا الشكل إن لو بقيت الكبرى صادقة على تقدير مقدم الصغرى. لكن ذلك ممنوع لجواز كذب الكبرى على تقدير مقدم الصغرى، وإن كانت صادقة في نفس الأمر، إذ يصدق قولنا:

«كلما كان الشيء سواداً و يابضاً فهو سواد»

«وكلما كان الشيء سواداً فهو ليس يابض»

أو:

«ليس البتة إذا كان الشيء سواداً فهو يابض»:

مع امتناع قولنا:

«كلما كان الشيء سواداً و يابضاً فهو ليس يابض» في الأول.

و قولنا:

«ليس البتة إذا كان الشيء سواداً و يابضاً فهو يابض» في الشيء:

و ذلك لكذب الكبرى على تقدير مقدم الصغرى.

و المنطقيون تحيروا في جواب ذلك.

[حل شبهة الأنحري]

و جوابه أن:

١. الكبرى الصادقة في نفس الأمر: لو كذبت على تقدير صدق مقدم الصغرى. لكن

مقدم الصغرى منافياً لاستلزام مقدم الكبرى لها.

١. و قوم قدحوا: قد قدح قوم ع.

٢. خلاصة الأفكار. ص ٣٢٣: منتهى الأفكار. ص ٢٥٤-٢٥٥. أيضاً راجع ص ٣٦٥ حاشية الفصل العشر

«في الشرطية و أجزاءها» من الباب الأول «في أقسام القضايا و أجزائها و أحكامها» و ص ٦٢٠ حاشية القسم

الأول من الفصل الثاني عشر «في البحث و المناظرة» من الباب الثالث «في أنواع القياس» في محبة الكتب

الحاضر.

٣. الأمر: في.

٢. لكن استلزام مقدم الكبرى لتالياها طبيعي له.
٣. و ما يكون منافياً لمقتضى طبيعة شيء يكون^١ منافياً له.
٤. فيكون مقدم الصغرى منافياً لمقدم الكبرى.
٥. و حينئذ لا يخلو من أن يكون مقدم الكبرى عين تالي الصغرى أو لا يكون:
 - a. فإن كان، يلزم كذب الصغرى،
 - i. إذ المتقدم لا يكون منافياً لتاليه،
 - ii. و ألا يلزم اللزوم مع سلبه في نفس الأمر،
 - iii. لأنّ المنافاة ملزوم لسلب اللزوم.^٢
 - iv. و حينئذ يلزم خلاف المتقدم.^٣
 - b. و إن لم يكن، فلا يكون الوسط مكرراً. هذا خلف.

[تشكيك الخونجي على الشكل الثالث]

و شكك الشيخ^٤ أيضاً على الثالث بأن:

- كل أمرين لم يكن لأحدهما تعلق بالآخر - كـ «أكل زيد» و «شرب عمرو»^٥ - يصدق
 «كلما ثبت مجموعتهما ثبت الأول»
 و «كلما ثبت مجموعتهما ثبت الثاني»
 مع كذب قولنا:
 «قد يكون إذا أكل زيد يلزم البتة أن يشرب عمرو».^٦
 و منع بعضهم^٧ كذب هذه الجزئية بناء على أنه:
 إذا فرض الأول مع الثاني أو مع ملزومه لزمه الثاني فيكون لازماً على بعض الأوضاع.^٨

١. يكون: - الشيء ص.

٢. اللزوم: الملزوم ص.

٣. المتقدم: المنقتر ص، ع.

٤. هذا الشك ليس من الشيخ بل من الخونجي.

٥. عمرو: - و ب: - كان بينهما ملازمة إذ ع.

٦. كشف الأثر ص ٣١٩ س ١٤-١٦.

٧. بعضهم: ليس هناك من منع هذه الجزئية: بل هذا فرض افترضه الخونجي.

٨. كشف الأثر ص ٣١٩ س ١٧ - ص ٣٢٠ س ١.

و قد بينّا فساد ذلك.^١

و زعم بعض المتأخرين^٢ «أن الملازمة الجزئية ثابتة بين أي أمرين كانا وإن كانا قهضين» محنا البرهان^٣ واعتد في ذلك حتى بنى عليه كثيراً من الأحكام^٤.
و حل ذلك قد عرفت فيما سلف من عدم إنتاج^٥ المرجتين في الثالث^٦.

المسلك الثاني:

في القياسات المركبة من الاتفاقيات الضرفية

و المختلطة مع اللزوميات

[الاتفاقية العامة عند الشيخ]

قد نض الشيخ في الشفاء:

أن الاتفاقية الموجبة لا يتوقف صدقها على صدق المقدم، بل على صدق التالي. فلو كان المقدم كاذباً يكون معنى «موافقة التالي لآء»: ١. «أن التالي موجود في نفسه مع كون المقدم الكذب مفروضاً».

١. انظر ص ٣٥٧ البحث تحت عنوان [السبل الأول: لزوم كذب ملازمة جزئية] في البحث خمس «في ما وجدنا في عكس الشرطيات» من الفصل العاشر «في عكس المستوي» من الباب الأول من المقالة الثانية «في أكساب التصديقات».

٢. بعض المتأخرين: المتأخرون في.

٣. البرهان: الأمر في.

٤. لم نجد من المصنفين من زعم الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا. بل أن قولهم صحيح هذا الأمر كاشك و دفعه بكلام المصنف:

و الخذل أن يقول بأن ذلك ينصبي لزوم الجزئي بين أي شئين كانا. فلا تنصف لآء بكيفية أبداً. لكنهم صرحوا بلب لزوم ككفي في التوفيق. (كشف أفسر ص ٣٢٠ س ١٠٤).

٥. إنتاج - ب.

٦. انظر ص ٣٤٢ اعط بعض ضرور من الألفية الشرطية] في محبة لبحث خمس من الفصل العاشر «في عكس المستوي» من الباب الأول من المقالة الثانية «في أكساب التصديقات».

٢. لا «أنّ التالي موجود مع وجود المقدّم»، فإنّ ذلك حينئذ كاذب دائماً.^١

ثم قال:

فيصدق قولنا: «كلّما كان الإنسان غير ناطق فالإنسان ناطق». أي الأول لو كان مفروضاً على أنّه حق، يكون الثاني في نفسه حقاً.^٢

[عدم اشتراط «عدم المناقاة» في الاتفاقية]

فعلم من كلامه أنّ «عدم المناقاة» ليس بشرط بين المقدّم و التالي في الاتفاقية.^٣

[الاتفاقية العامة عند الشيخ]

ثم قال:

إذا قلنا: «كلّما كان كلّ إنسان ناطقاً فكُلّ حمار ناهق» عنينا بالمقدّم الفرض^٤ و بالتالي الموافقة. فكأنّا قلنا: كلّما فرضنا «أنّ الإنسان ناطق» - إمّا^٥ فرضاً على أنّه حقّ في نفس الأمر،^٦ أو حقّ بحسب الفرض، أو منتظر موقوف - فإنّه يوافقه «أنّ كلّ حمار ناهق».^٧

و لو كان بدل «كلّ حمار ناهق» «كلّ إنسان ضاحك» كان الفرض يلزمه التالي. و بشرط أن في أنّ الفرض يتبعه هذا التالي.^٨

[عدم البأس في أخذ الحقّ مع الفرض في قياس الحلف]

و قال:

١. الشفاء، القياس، ص ٢٦٥ س ١٣-١٤، ص ٢٧٢ س ٢.

٢. الشفاء، القياس، ص ٢٧٢ س ٣-٤.

٣. هنا تعرض على الخوئي حيث اشترط في الاتفاقية «عدم المناقاة بين المقدّم و التالي». راجع كشف الأسرار، ص ٣٢١ س ١٦ إلى ص ٣٢٢ س ٢، ص ٣٢٣ س ٢-١، ٥-٨، ١٣-١٦، ص ٣٢٧ س ١-٢.

٤. الفرض: الفرض.

٥. إمّا: أو ق.

٦. فرضاً على أنّه حقّ في نفس الأمر: أي فرضاً مع أنّه حقّ في نفس الأمر.

٧. ناهق: ناطق ق.

٨. الشفاء، القياس، ص ٢٧٢ س ٧-١٢.

لولا هذا لما يمكننا أن نقيس قياس الخلف مع أنفسنا، فإنا إنما نقيسه بأن نأخذ نقيض
المشكوك فيه ونضيف إليه الحق الذي كان موجوداً ولا نقول: عسى أننا أخذنا نقيض
الحق لم يصدق معه الصادق الآخر.^١

[كون المستثنى حقاً في القياس الاستثنائي]

ثم قال:

و يجب أن لا يغريك أن تقوم يستثنون نقيض التالي ويستثنون به نقيض المقدم، لأن
نقيض التالي حينئذ لا يكون مفروضاً، بل حقاً في نفسه أو عند الخصم، وإلا لا يتم
القياس الاستثنائي.^٢

[إشكالات للخونجي على عدم اشتراط «عدم المناقاة» في الاتفاقية]

فإن قلت في هذا الكلام نظر:

١. لأنه لو لم يشترط «عدم المناقاة»، لما صدقت الملازمة عن الكاذبين البتة، لأنه حينئذ
يكون بين نقيض التالي و عين المقدم موافقة لصيق نقيض التالي مع فرض المقدم، لكن
مصاحبة نقيض التالي للمقدم يوجب بطلان الملازمة بين المقدم و التالي، لأن ذلك من
الأوضاع التي تبطل الملازمة كما ذكره الشيخ.

١. هذا: إشارة إلى كلام الشيخ قبل المنقول في الحق و نحو هذا:

و أما حيث يصح الخلف و يقال إنه محال فلأنه يضل حيث يلزم من شيء محال و إنما لا يكون
باطل بوضع فهوخذ الحق معه في نفسه حقاً - ليس على أنه يكون لازماً أن يكون حقيقاً فرض
ذلك حقاً - فليس في ذلك بأس و لا الكلام محال و لولا هذا - الشفاء، القياس، ص ٢٦٦

ص ٢٠١.

٢. تضيف: يصف ص ٢٠٤.

٣. الشفاء، القياس، ص ٢٦٩ ص ٧٠٤.

٤. الشفاء، القياس، ص ٢٧٢ ص ١٣٠.

٢. و أيضاً قد حكم الشيخ بكون الموجبة المنطقية نعم من الموجبة التزويدية^١ فلو كان نقيض التالي موافقاً للمقدم، لا يكون التالي موافقاً له لكذبهم، وإنما لم يكن التالي موافقاً للمقدم، لا يكون لازماً له^٢.

[الجواب عن الإشكاليين]

قلت:

١. لا نسلم أنهم لو كان نقيض التالي موافقاً للمقدم لم يكن التالي لازماً له^٣. وإنما يكون كذلك إن لو كان نقيض التالي موافقاً لوجود المقدم لا يفرضه، والمراد هذا كما مر من كلام الشيخ، فبذلك نقيض التالي للمقدم على هذا التفسير لا ينفى اللازمة بين المقدم والتالي.

٢. وكلام الشيخ وإن كان مشعراً بكون المنطقية نعم، لكن يجوز أن يقال إن مراده بـ «المنطقية» هذه الكلمة مصدرة.

[الاجتهاد الخاصة عند الرازي والخوئي]

وقوم فسروا «المنطقية» بنقض من ذهب إليه الشيخ، وهو أن يكون وجود التالي موافقاً مع وجود المقدم^٤. و«نسندوا» ذلك إلى الشيخ أيضاً استدلالاً من قوله في فصل التبعيات التي من المصطلحات في المنكر التالي:

إن المقدمتين إن كانتا متتبعيتين والذكرى سلبية، فلا يكون في ذلك يدل شيء على مجهول^٥.

١. يكون: يكون به.

٢. الشفاء، التيسار، ص ٢٣٧ مر ١٥.

٣. ١٠٤ ق.

٤. كشف الأسرار ص ٣٢٣ مر ١٦٠١٤.

٥. لا نسلم أنها لا تكون.

٦. ١٢٠ د ق.

٧. مصطلح الشخص ص ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ذكر ليعلم أن ص ٢٢٦ أخذ بالمنطقية لكونه مذكراً ساطعة.

٨. كشف الأسرار ص ٣٢٣ مر ١٧٠١٦، مصطلح أنوار الومع الأسرار في شرح مصطلح أنوار ص ٢٩٥.

٩. ١٢٠١١ ج.

١٠. الشفاء، التيسار، ص ٢٤٤ مر ١٦٠١٥، ذكر الظاهر أن مراد الخوئي من الإرجاع إلى التسمية بأمر هذا.

الشيء ذكره المصنف: بل هو ص ٣٠٠ مر ١١٠٩.

قلوب:

إن هذا التلخيص لا يمكن إلا أن يكون المراد تصفية حاشية لأنها لو كانت قائمة، ينتج اجتماع
الصغرى مع الكبرى على الصنف لأن الصغرى توجب صنف الأوسط و الكبرى
كذلكه.

[عدم قياسية الشكل الأول في الحقيقة من الموجدين]

وإن عرفت ذلك، فتتولد:

١. الشيخ ذكر في الشفاء أن الشكل الأول:

١. المركب من المتقين أو أن لا يكون قياساً لأن الأكبر إذا كان معلوماً يوجد
في الموجبة والعدم في السالبة، فلا دقة في تليق القياس. لأنه جسد علم وجوده
أو عدمه مع كثر شيء واحد في العلم.

٢. وكذا إذا كانت الصغرى لزومية.

٣. وإذا كانت الصغرى كميّة والكبرى لزومية موجبة، فلا يكون القياس أيضاً
مقيداً، لأن الأوسط لا يكوّن موجبةً أو شبه صنف الكبرى، فلا سواد في العلم
صنف الكبرى منبسطاً، وجسده العلم صنف الأكبر مع كثر الأشياء، فلم يكن الحل
لأنه مقيداً شيئاً يفتقر به.

[إسقاط القياس المختلف في الشكل الأول من الكبرى السالبة لزومية]

وقد:

كبرى إذا كانت سالبة لزومية، ينتج مع وجوده كميّة سالبة لزومية،
لأن أنصافه لا يستلزم الأكبر فإن فرض أنصافه مع الأوسط يرمي الأكبر بأوسطه، فيرمي كبرى
الكبرى.

١. هذا المستند له واحد في آخر استعمل قبل الحنفية.

٢. الشفاء: القياس، ص ٢٩١ من ١٩٠.

٣. الشفاء: القياس، ص ٢٩٧ من ١٩٠.

٤. لا بد من أن يكون العلم صنف.

٥. الشفاء: القياس، ص ٢٩١ من ١٩٠.

٦. الشفاء: القياس، ص ٢٩١ من ١٩٠.

و فيه نظر:

١. لأن فرض الملزوم مع شيء لا يوجب لزوم لازمه^١ إياه؛ و إلا لثبتت الملازمة بين جميع الأشياء.

٢. وأيضاً يصدق:

a. «كلما كان الإنسان حيواناً فالحجر جسم»

b. و «ليس البتة إذا كان الحجر جسماً كان الإنسان جسماً»

مع أنه يصدق:

c. «كلما كان الإنسان حيواناً فهو جسم».

[الشكل الثاني]

و أما الشكل الثاني:

١. فلا يمكن تركبه من اثنايتين، لما عرفت من أنه يلزم ثبوت الأوسط و عدمه.^٢

٢. أما إذا كانت الصغرى موجبة لزومية، فلا تنتج مع الكبرى السالبة الاتفاقية؛

a. لأنه يصدق:

i. «كلما كان الإنسان حجراً فهو جاد»

ii. و «ليس البتة إذا كان الإنسان جسماً فهو جاد»،

و الحق اللزوم.

b. و إذا بدلت الكبرى بقولنا:

i. «ليس البتة إذا كانت الخمسة زوجاً فالإنسان جاد»،

يكون الحق هو السلب.

٣. وكذا إذا كانت الصغرى اتفاقية و الكبرى سالبة لزومية،

a. و التقتض ظاهر.

٤. وكذا إذا كانت الصغرى سالبة لزومية.

٥. أما إذا كانت سالبة اتفاقية، فتلزم النتيجة سالبة اتفاقية.

١. لازمه: لامع ق.

٢. راجع الدليل المنحول إلى الخوحي، المذكور ص ٤٧٤ تحت العنوان: [الاتفاقية الخاصة عند الرازي و الخوحي].

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الافتراضي - في الألفية الشريعية ٤٧٧

a. لأن الأكبر حينئذ يكون معدوماً.

[الشكل الثالث]

و أمّا الشكل الثالث:

١. فمن الافتقائيتين تنتج اتفاقية، سواء كانت الكبرى موجبة أو سالبة.
٢. وكذا إذا كانت الصغرى لزومية و الكبرى اتفاقية - موجبة و سالبة - تنتج اتفاقية للعلم بوجود الأكبر و عدمه.
٣. و أمّا إذا كانت الصغرى اتفاقية، فلا تنتج شيئاً:
a. أمّا إذا كانت الكبرى موجبة،
i. فإنه يصدق قولنا:

١. «كلما كان الحلاء موجوداً فالإنسان موجود»
٢. و «كلما كان الحلاء موجوداً فالبعد المجرد موجود»،
مع أن الحق سلب اللزوم و الاتفاق.
- ii. و إذا بدلت الكبرى بقولنا:

١. «كلما كان الحلاء موجوداً فالبعد موجود»،
يكون الحق إيجاباً لزوماً و اتفاقاً.
- b. و 'كذا إذا كانت الكبرى سالبة لزومية،
i. و النقص ظاهر.

[الشكل الرابع]

و أمّا الشكل الرابع، فغير منبج شيئاً، سواء كان من الاتفاقيات صرفة أو ممتزجة.

القسم الثاني [من مقصليتين]

ما كانت الشركة^١ في جزء غير تام منها^٢و فيه أربعة مسالك: ^٣ لأن الاشتراك فيه:

١. إما بين مقدّمي المقدمتين،

٢. أو بين تالليهما،^٤

٣. أو بين تالي الصغرى و مقدّم الكبرى،

٤. أو بالعكس.

و تتعدد الأشكال الأربعة في كلّ مسلك منها بحسب وضع المتشاركين.

المسلك الأول:

ما كان الاشتراك بين مقدميها

قالوا:

إذا صدق:

«كلّما كان كلّ آ ب فج د»

و «كلّما كان بعض ب ه فوز»

ينسج:

١. الشركة: + فيه ب.

٢. هنا القسم الثاني أبدعه زين الدين الكشي حنايق الحقائق، المخطوطة رقم ٨٦٤ بمكتبة فاضل أحمد باشا، ص ٩٥ و لم نجده عند الشيخ.

٣. أربعة مسالك: هذه المسالك أبدعها الكشي في حنايق الحقائق ص ٩٣-٩٢ و خالفه المصنف في جميعها. و لم نجد هذه المسالك عند الشيخ.

٤. تالليها: تالليها ب.

«قد يكون إذا كان (كلما كان كل آه غ د) ف(كلما كان كل آه فوز)»^٢
و يتنوا ذلك بالخلف وبالشكل الثالث:

[برهان الخلف]

أما الخلف، فقالوا:

لو لم تصدق النتيجة لأصدق نقيضها وهو:

١. «ليس البتة إذا كان (كلما كان كل آه غ د) ف(كلما كان كل آه فوز)»
(ز)

فضمته إلى المتصلة الصادقة في نفس الأمر وهي قولنا:

٢. «كلما كان (كلما كان كل آه فوز) ف(كلما كان كل آه فوز)»

لأنه كلما صدق مقدماتها وهو:

a. «كلما كان كل آه فوز فكل آه فوز»

يصدق:

b. «كلما كان كل آه فوز فكل آه فوز»

١. كل: - ق.

٢. كل: - ب.

٣. كشف الأسرار ص ٣٣١ س ١٠-١١. هذه النتيجة من الخوفاي وأما الكفاي اقترح نتيجة أسطى: «قد يكون إن كان ج د فإن كان كل آه فوز» (حدايق الحفاظ ص ٩٣ ب ٣). أما نتيجة الخوفاي لغريبة - كما يشير المصنف - قد حصلت من المقدمتين هذا النحو: الصغرى نستلزم الشرطية التالية:

١. «كلما كان (كلما كان كل آه فوز فكل آه فوز) ف(كلما كان كل آه فوز)»

والكبرى نستلزم شرطية أخرى:

٢. «كلما كان (كلما كان كل آه فوز فكل آه فوز) ف(كلما كان كل آه فوز)»

وهذان نتيجتان نتيجة الخوفاي من الشكل الثالث:

«قد يكون إذا كان (كلما كان كل آه غ د) ف(كلما كان كل آه فوز)»

٤. كلما كان: - ص، ع، ب.

٥. كلما كان: - ص، ع، ب.

٦. هذا قد استعمل المصنف قاعدة الحذف:

c. و «كلما كان كل آ ب وكل آ ه فبعض ب ه»

و الكبرى هي قولنا:

d. «كلما كان بعض ب ه فوز»

يلزم قولنا:

e. «كلما كان (كلما كان 'كل آ ه فكل آ ب) فكلما كان كل

آ ه فوز»

أنج من الثاني:

٣. «ليس البتة إذا كان (كلما كان كل آ ه فكل آ ب) فكلما كان كل آ ه فـ

(د)»

فذلك باطل لإصدق قولنا:

٤. «كلما كان (كلما كان 'كل آ ه فكل آ ب) فكلما كان كل آ ه فـ (د)»

لاستلزام مقدمها مع صغرى القياس تالياً.^٢

[البرهان المستقيم]

و أما الشكل الثالث، فنظّموا^٤ من^٥ هذه المقدمة الصادقة ثانياً^٦ مع الصادقة أولاً^٧ قياساً منتجاً للمطلوب من الشكل الثالث.^٨

$A \rightarrow B$

(Absorption)

$A \rightarrow (A \& B)$.

و هذه القاعدة غير معتبرة في منطق الربط (Relevance logic) و هذا دليل على أن المصنف لا يلتزم بجميع قضايا و نتائج هذا المطلق.

١. كلما كان: - ص، ع، ق، ب.

٢. كلما كان: - ص، ع، ق، ب.

٣. كشف الأسرار ص ٣٣١ س ١١ إلى ص ٣٣٢ س ٢.

٤. فنظّموا: فضعوا ص.

٥. من: - ص، ب.

٦. المقدمة الصادقة ثانياً: أي القضية رقم ٤ في برهان الخلف: «كلما كان (كلما كان كل آ ه فكل آ ب) فكلما كان كل آ ه فـ (د)».

٧. المقدمة الصادقة أولاً: أي القضية رقم ٢ في برهان الخلف: «كلما كان (كلما كان كل آ ه فكل آ ب) فكلما كان كل آ ه فوز».

٨. كشف الأسرار ص ٣٣٢ س ٣٠٢.

وكذا يتقوا جميع ضروب الأشكال الأربعة في هذا القسم يهذين الطريقين.^١

[فساد المسلك الأول]

و أنت عرفت أن كلاً من البرهانيين^٢ فاسد:

١. أمّا الأول، فلأنه إثم بمقدمتين أجنبيتين^٣؛ و قد عرفت أن أمثال ذلك لا تسعى قياساً^٤.

٢. وكذا الثاني:

a. إثمًا أنتج في الثالث بالمقدمتين المذكورتين.^٥

b. وعلى تقدير تسليمه، قد يتقنا أن الشكل الثالث غير منتج في الشرطيات.^٦

٣. و أيضاً النقض موجود، إذ يصدق قولنا:

a. «كلما كان كل إنسان ناطقاً فكل إنسان مدرك»

b. و «كلما كان بعض الناطق جاداً فجميع أن يكون كل إنسان مدركاً»

و لا يصدق قولنا:

c. «قد يكون إذا كان (كلما كان كل إنسان جاداً فكل إنسان مدرك) ف(كلما كان

كل إنسان جاداً فجميع أن يكون كل إنسان مدركاً)».

المسلك الثاني: ما يكون الأوسط مشتركاً بين تاليفيها^٧

قالوا:

١. كشف الأسرار ص ٣٣٢-٣٤٠.

٢. البرهانيين: - ق.

٣. مقدمتين أجنبيتين: أي القضيتين رقم ٢ و ٤ في برهان الخلف الأخير. و الحق أن هاتين المقدمتين ليستا بأجنبيتين بل هما لازمتان لمقدمتي القياس!

٤. راجع ص ٣٩١ البحث تحت عنوان [القياس بمقدمة أجنبية] في البحث عن احترازات قيد «لداته» في تعريف القياس في بداية الباب الثاني «في القياس».

٥. المقدمتين المذكورتين: أي القضيتين رقم ٢ و ٤ في برهان الخلف الأخير.

٦. انظر ص ٣٦٢ اعتم بعض الضروب من الألفية الشرطية] في بحابة البحث الخامس من الفصل العاشر «في العكس المستوي» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

٧. تاليفيها: ناليفها ع. ق. ب.

إذا صدق قولنا:

«قد يكون إذا كان ج د فكل آ ب»

و «قد يكون إذا كان و ز فبعض ب هـ»

ينتج:

«قد يكون إذا كان (ليس كلما كان ج د فكل آ هـ) ف(ليس كلما كان و ز فكل آ هـ)».

[البرهان المستقيم]

لأنه يصدق قولنا:

١. «كلما كان (ليس البتة إذا كان كل آ هـ فبعض ب هـ) ف(ليس كلما كان و ز فكل آ هـ)»

لإنتاج مقدهما مع كبرى القياس تاليها الذي هو الأكبر.

و أيضاً يصدق:

٢. «كلما كان (ليس البتة إذا كان كل آ هـ فبعض ب هـ) ف(ليس كلما كان ج د فكل آ هـ)»

لإنتاج لازم مقدهما - وهو قولنا:

a. «ليس البتة إذا كان كل آ هـ فكل آ ب» -

مع الصغرى تاليها الذي هو الأصغر.

و يلزم من الثالث المطلوب.^١

و يتنوع ضروب الأشكال في هذا القسم بهذا الطريق.^٢

[فساد المسلك الثاني]

و قد عرفت مما مر فساد هذا الطريق.

المسلك الثالث: ما كان الاشتراك فيه بين تالي الصغرى و مقدم الكبرى

كقولنا:

«قد يكون إذا كان ج د فكل آ ب»

١. كشف الأسرار ص ٣٢١-٣٢٢.

٢. كشف الأسرار ص ٣٤٢-٣٤٣.

و «كلما كان بعض ب ه فكل و ز»

ينتج:

«كلما كان (كلما كان 'ج د فكل آ ه)» (قد يكون إذا كان كل آ ه فكل و ز).

[البرهان المستقيم]

و ذلك لأنه حينئذ يصدق - على تقدير صدق مقدم النتيجة - قولنا:

١. «قد يكون إذا كان ج د فبعض ب ه»

لإنتاج مقدم النتيجة مع الصغرى لئلا:

و هو مع كبرى القياس ينتج:

٢. «قد يكون إذا كان ج د فكل و ز».

فكلما صدق مقدم النتيجة صدقت هذه القضية. و هما تنتجان تالي النتيجة و هو قولنا:

٣. «قد يكون إذا كان كل آ ه فكل و ز»

و هو المطلوب.^١

[فساد المسلك الثالث]

و قد عرفت ما فيه من الفساد، فلا نعيدها.

المسلك الرابع: ما يكون الاشتراك بين مقدم الصغرى و تالي الكبرى

كقولنا:

«كلما كان كل^٢ آ ب فـج د»

و «قد يكون إذا كان و ز فكل ه ب»^٣

ينتج:

«كلما كان (ليس البتة إذا كان كل آ ه فـج د) (ليس كلما كان و ز فكل آ ه)».

١. كلما كان: - ص. ع. ق. ب.

٢. كشف الأسرار ص ٣٤٥.

٣. كل: - ق.

٤. ب: ز ب.

[البرهان المستقيم]

لأنه ينتج مقدّم النتيجة مع الصغرى قولنا:

١. «ليس البتة إذا كان كل آ ه فكل آ ب».

و يلزمه قولنا:

٢. «ليس البتة إذا كان كل آ ه فكل ه ب»

لامتناع صدق نقيضه معه.

و هو ينتج مع الكبرى تالي النتيجة. و هو المطلوب.^١

[فساد المسلك الرابع]

و قد يتنا فساد ذلك كما عرفت.

القسم الثالث [من متصلتين]

ما كانت الشركة في جزء تام من إحدى المقدّمتين غير تام من الأخرى

و ذلك إمّا يصوّر إن لو كان:

أحد طرفي إحدى المقدّمتين شرطية:

هي و المقدّمة الأخرى تشارك^٣ في أحد طرفيها.^٤

و تلك الشرطية: إمّا متصلة، أو منفصلة:

و على التقديرين، فهي: إمّا تالي الصغرى، أو مقدّمها، أو تالي الكبرى، أو مقدّمها.

فتحصل ثمانية أقسام.

و تعتد الأشكال الأربعة في كل واحد من هذه الأقسام.^٥

١. كشف الأسرار ص ٣٤٧.

٢. هي و: و هي ص، ع، ق، ب.

٣. تشارك، + و ق.

٤. طرفيها: طرفيها ق، ب.

٥. كشف الأسرار ص ٣٥١.

[الضابط]

و الضابط فيه أحد الأمرين:

[الشق الأول من الضابط]

أحدهما: اشتغال المتشاركين على تأليف منتج، مع إيجاب المتصلة «الشرطية التالي»^١،
و النتيجة حينئذ:

- a. كَلِمَةٌ إِنْ كَانَ الْمَشَارِكُ^٢ مِنَ الْمُتَّصِلَةِ «الشرطية الجزء»^٣ تَالِيَهَا،
b. وَ لَا عَجْزِيَّةٌ^٤.

[مثالان]

مثال الضرب الأول من الشكل الأول من «متصلة الجزء»:

«كَلِمًا كَانَ ج د ف (كَلِمًا كَانَ آ ب فَوْز)»
و «كَلِمًا كَانَ ز ر غ ط»

ينتج:

«كَلِمًا كَانَ ج د ف (كَلِمًا كَانَ آ ب فِ غ ط)»
و مثاله من^٥ «منفصلة الجزء»:

«كَلِمًا كَانَ ج د ف (دَائِمًا إِنَّا آ ب أَوْ ه ز)»
و «كَلِمًا كَانَ ه ز غ ط»

ينتج:

«كَلِمًا كَانَ ج د ف (كَلِمًا لَمْ يَكُنْ آ ب فِ غ ط)»

١. حينئذ: - ق.

٢. المشارِك: المتشارك ق.

٣. الجزء: و ق. هذه الكلمة إلى حماية قوله: «هذا دلٌّ على أنَّهم ما فهموا كلام الشيخ» من الصفحة ٢٤٢
ساقط من مخطوط ص و يبدو أنَّ الساقط ورقة واحدة من المخطوط.

٤. كشف الأسرار ص ٣٥١.

٥. متصلة: منضما ق.

٦. من: - ق.

٧. ه: و ق.

[الشق الثاني من الضابط]

و الأمر الثاني:

١. إنتاج نتيجة التأليف أو عكسها بكميته^١ مع المتصلة البسيطة^٢ مقدّم المتصلة الكلية
«الشرطية الجزء».

a. من الثالث على التقدير الأول^٣.

b. و الأول^٤ على التقدير الثاني^٥.

٢. أو إنتاج نتيجة التأليف مع البسيطة لتالي^٦ المتصلة السالبة «الشرطية الجزء»:

[أمثلة]

مثال الأول [ما يكون فيه إنتاج نتيجة التأليف]:

«قد يكون إذا كان و ز ف ه ط»

١. بكميته: أي تبدل السور الجزئي لعكس النتيجة بالسور الكلي. نقول: الأصح هو «بكميتهما» بتثنية الضمير، أي بكمية نتيجة التأليف و بكمية عكس نتيجة التأليف. و المقصود أن التأليف بين الجزء الشرطي من مقدّمة و بين المقدّمة الأخرى إن كانت نتيجة أو عكسها جزئية تأخذها كطيين بأن تبدل السور الجزئي فيها بالسور الكلي.

٢. البسيطة: - ق.

٣. تنفيذ الإنتاج بالشكل الثالث على التقدير الأول فما اذعاه الخونجي؛ و هو معتبر إذا كان التأليف بين المتشاركين من الشكل الأول كما في المثال الذي سيأتي آنفاً. أمّا إذا كان التأليف من الشكل الثالث فالمعتبر هو الشكل الأول كما في هذا المثال:

[الصغرى:] و «كلما كان كان ه ط ف و ز» $(P \rightarrow Q)$

[الكبرى:] «كلما كان (كلما كان ه ط ف آ ب) ف د» $(P \rightarrow R) \rightarrow S$

[النتيجة: «كلما كان (كلما كان و ز ف آ ب) ف د».] $\therefore (Q \rightarrow R) \rightarrow S$

٤. و الأول: - ق.

٥. من [الشكل] الثالث على التقدير الأول و [من الشكل] الأول على التقدير الثاني: هذه العبارة و العبارة التي بعدها في المتن تبادلًا موضعها في كشف الأسرار ص ٣٥٢ س ٣.

٦. البسيطة لتالي: بسبلة تالي ق.

و «كلما كان (قد يكون إذا كان ه ط قآب) فـ د»^١

[النتيجة: «كلما كان (كلما كان^١ و ز قآب) فـ د»^٢]

فناخذ نتيجة التأليف و هي قولنا:

«كلما كان و ز قآب»

و نضفه مع البسيطة لينتج من الثالث قولنا:

«قد يكون إذا كان ه ط قآب»

فحينئذ يصدق:

١. «كلما كان (كلما كان^١ و ز قآب) فـ (قد يكون إذا كان ه ط قآب)»

و

٢. «كلما كان (قد يكون إذا كان ه ط قآب) فـ د»

ينتج:

٣. «كلما كان (كلما كان^١ و ز قآب) فـ د».

و مثال الثاني [ما يكون فيه إنتاج عكس نتيجة التأليف]:

«كلما كان (قد يكون إذا كان آب فه ط) فـ د»

و «قد يكون إذا كان ه ط فوز»

١. «قد يكون إذا كان و ز فه ط» و «كلما كان (قد يكون إذا كان ه ط قآب) فـ د»: «كلما كان (قد يكون

إذا كان ه ط قآب) فـ د» و «قد يكون إذا كان و ز فه ط» ب.

٢. كلما كان: - ق.

٣. يمكن بيان صورة هذا المثال هكذا:

[الصغرى: أ] و «قد يكون إذا كان و ز فه ط»

[الكبرى: أ] «كلما كان (قد يكون إذا كان ه ط قآب) فـ د»

[النتيجة: «كلما كان (كلما كان و ز قآب) فـ د»]

∴ (P → R) → S

٤. كلما كان: - ق.

٥. كلما كان: - ق.

[النتيجة: «كلما كان (كلما كان و ز قاب) فج د»].^١
 فنأخذ عكس نتيجة التأليف ونضئه مع البسيطة هكذا:
 «قد يكون إذا كان ه ط فوز»
 و «كلما كان و ز قاب»
 ينتج:

«قد يكون إذا كان ه ط قاب»
 و يلزمه: «قد يكون إذا كان آ ب فه ط».
 فيصدق:

١. «كلما كان (كلما كان^٢ و ز قاب) ف(قد يكون إذا كان آ ب فه ط)»

و
 ٢. «كلما كان (قد يكون إذا كان آ ب فه ط) فج د»
 ينتج:

٣. «كلما كان (كلما كان^٣ و ز قاب) فج د»

مثال الثالث [ما يكون فيه الإنتاج لتالي المتصلة السالبة]:
 «ليس البتة إذا كان ج د ف(قد يكون إذا كان آ ب فه ط)»
 و «كلما كان و ز فه ط»
 [النتيجة: «ليس البتة إذا كان (قد يكون إذا كان آ ب فوز) فج د»].^٤

١. يمكن بيان صورة هذا القياس هكذا:

$\exists(P \rightarrow Q) \rightarrow S$	[الصغرى: «كلما كان (قد يكون إذا كان آ ب فه ط) فج د»]
$\exists(Q \rightarrow R)$	[الكبرى: «قد يكون إذا كان ه ط فوز»]
$\therefore (R \rightarrow P) \rightarrow S$	[النتيجة: «كلما كان (كلما كان و ز قاب) فج د»].

٢. كلما كان: - ع، ق، ب.

٣. كلما كان: - ق، ب.

٤. يمكن بيان صورة هذا القياس هكذا:

$\neg \exists(S \rightarrow \exists(P \rightarrow Q))$	[الصغرى: «ليس البتة إذا كان ج د ف(قد يكون إذا كان آ ب فه ط)»]
$(R \rightarrow P)$	[الكبرى: «كلما كان و ز فه ط»]

فأخذ:

«قد يكون إذا كان آ ب فوز»

و نضّمه مع البسيطة لينتج:

«قد يكون إذا كان آ ب فه ط»

وهو تالي المتصلة السالبة.

ثم نضّم هذه الملازمة مع السالبة لنتج من الثاني:

«ليس البتة إذا كان (قد يكون إذا كان آ ب فوز) فح د»

[فساد الأقسام الثلاثة في الضابط الثاني]

وهذه الأقسام الثلاثة قد بقيت فسادها في القسم الثاني فلا نكرها.

[مشاهدة القسم الثالث من المتصلتين بالمؤلف من المحلي والشرطي]

واعلم أنّ حكم هذه الأقسام حكم المؤلف من المحلي والشرطي، إلا:

١. أنّ المشارك ثمة محليّ و هاهنا شرطيّ.

٢. و نتيجة التاليف هاهنا من قياس شرطي، و ثمة من قياس محلي.

فشرائط الإنتاج و عدة الضروب في كلّ شكل من كلّ قسم تعرف من ثمة. و الله أعلم.

القسم الثاني

[النتيجة: «ليس البتة إذا كان (قد يكون إذا كان آ ب فوز) فح د» $\vdash \neg \equiv ((P \rightarrow R) \rightarrow S)$]

١. ليس الفساد في جميع أصناف الأقسام الثلاثة بل في استعمال الضروب الغير المعترية عند المصنف من الأشكال الأربعة؛ فإنّ المثال الذي أوردناه في هامش سابق منجّح لأنّه ينتج بالضروب المعترية عند المصنف و هو هذا:

[الصغرى: «كلّما كان ه ط فوز» $(P \rightarrow Q)$

[الكبرى: «كلّما كان ه ط فآ ب فح د» $(P \rightarrow R) \rightarrow S$

[النتيجة: «كلّما كان (كلّما كان و ز فآ ب فح د» $(Q \rightarrow R) \rightarrow S$

فإنّ هذا القياس يستعين بإنتاج الضرب الأول من الشكل الأول و هو معتبر عند المصنف.

٢. مطلق الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطلق الأنوار ص ٦٣٢ س ٩٠٦).

٣. و الله أعلم: - ق.

ما يتركّب من منفصلتين

و هو ثلاثة أقسام: لأن الأوسط:

١. إما جزء تامّ من كلّ واحدة منها،
٢. أو غير تامّ من كلّ واحدة منها،
٣. أو تامّ من إحداها غير تامّ من الأخرى.^١

القسم الأول [من منفصلتين]

أن يكون الأوسط جزءاً تامّاً من كلّ واحدة منها

ولا يميّز الصغرى عن الكبرى في هذا القسم بالطبع، بل بالوضع.

[١] [إنتاج الحقيقتين]^٢

[إنتاج الحقيقتين عند الخوئي]

فإن كانت المنفصلتان حقيقتين، أنتجتا:

١. متصّلتين:

a. موجبتين من الطرفين، لاستلزام كلّ واحد منها «تقيض الأوسط» المستلزم للطرف الآخر،

b. و سالبتين من عين أحد الطرفين و تقيض الآخر؛

٢. و مانعتي الجمع كذلك؛^٣

١. هذا التقسيم من الخوئي في كشف الأسرار ص ٣٥٦ س ٤٠٣. و أمّا الشيخ فقد بحث عن القسم الأول تفصيلاً (الشفاء، ص ٣١٩-٣٢٤) و عن التقسيم الأخيرين إجمالاً (الشفاء، ص ٣٥٤-٣٥٦).

٢. [إنتاج الحقيقتين]: الشيخ أنكر إنتاج الحقيقتين رأساً (الشفاء، القياس، ص ٣٢١ س ٨٠٤) كما سيبحث عنه المصنف آنفاً.

٣. مانعتي الجمع كذلك: أي عن عين أحد الطرفين و تقيض الآخر.

٣. و مانعتي الخلق أيضاً إن فسرنا^١ بالمعنى الأعم؛
٢. و يلزم حينئذ^٢ صدق الحقيقتين كذلك، لصدق مانعتي الجمع و مانعتي الخلق؛

[اشكالان للخونجي]

فإن قلت:

هذا باطل من وجهين:

- أما الأول: فلأن هذه البيانات بمقدمات أجنبية،^٣ لأنها خالفت بأحد حدها حدود القياس؛
و الثاني: أن النتائج ما حصلت من الأصغر و الأكبر، بل من أحدهما و تفيض الآخر؛

[جواب المصنف عن الخونجي]

قلت:

المراد بـ«المقدمة الأجنبية» ما يخالف بحددها حدود القياس لا بأحد حدها.
و قد فعل الشيخ مثل ذلك في هذا الفصل حيث قال في «الشفاء»:

١. فسرنا: مرنا ق.

٢. للمعنيين الأعم و الأخض لمائة الخلق راجع هامشين لنا ص ٣٢٩ تحت تعريف «مائة الجمع» و «مائة الخلق» في بداية الفصل العاشر «في الشرطية و أجزاءها و حرياتها» حيث فسرنا المعين لمائة الجمع تأبلي:

١. المائة الجمع بالمعنى الأعم: ما يدل على امتناع الجمع عن الطرفين.

٢. المائة الجمع بالمعنى الأخض: ما يدل على امتناع الجمع عن الطرفين و إمكان الخلق بين الطرفين.

و لمائة الخلق بما يلي:

٣. المائة الخلق بالمعنى الأعم: ما يدل على امتناع الخلق عن الطرفين.

٤. المائة الخلق بالمعنى الأخض: ما يدل على امتناع الخلق عن الطرفين و إمكان الجمع بين الطرفين.

٣. حينئذ: أيضاً ق.

٤. مانعتي الجمع و مانعتي الخلق: مائة الجمع و مائة الخلق ع. ب.

٥. هذه البيانات بمقدمات أجنبية: الظاهر أن المقصود المتصلات اللازمة للفقهاء المستمرة للشيخ المذكور. لكن تلك المتصلات ليست بمقدمات أجنبية بل هي مقدمات لازمة. راجع ص ٣٨٤ لتعريف «المقدمة الأجنبية» في مباحث تعريف «القياس» في الباب الثاني من الباب الثاني في «أكساب التصديقات».

٦. كشف الأسرار ص ٣٥٧ س ١٥-١٤.

٧. كشف الأسرار ص ٣٥٤ س ١٤ إلى ص ٣٥٧ س ٢.

إذا صدق:

١. «دائماً إما أن يكون هـ ز وإما أن يكون ج د» و
٢. «إما أن يكون ج د أو لا يكون آ ب»^١

ينتج:

٣. «إما أن لا يكون هـ ز أو لا يكون آ ب»

لأنه:

٤. «كلما كان هـ ز لم يكن ج د»
٥. و «كلما لم يكن ج د لا يكون آ ب»

فـ

٦. «كلما كان هـ ز لا يكون آ ب»

و يلزم منه:

٧. «إما أن لا يكون هـ ز أو لا يكون آ ب»^٢.

[دعوى الخوفا في قياس الخلف]

و أجاب صاحب الكشف بأن:

المراد بالمقدمة الخارجية ما يخالف بمخالف حدود القياس؛ و إلا لبطل البيان بقياس الخلف «لأن نقيض النتيجة يخالف بموضوعة كبرى القياس و بمحموله صفراء»^٣.

و فيه نظر:

إذ المراد به «المخالف»:

١. ما لا يكون حدّه أو حدّاه من حدود القياس،

١. «إما أن يكون ج د أو لا يكون آ ب» - ق.

٢. «إما» - ق.

٣. الشفاء، القياس، ص ٣٢١ س ٨-٤.

٤. بقياس - ق.

٥. كشف الأسرار ص ٣ س ٤-١. هذه العبارة ليست في الكشف و نقض كلام الخوفا هو هذا:

و يمكن أن يريد [الشيخ] «عدم توسط مقدمة تخالف بمخالف جميع مقدمات القياس» حتى يخرج عنه القياس المذكور و يدخل فيه هذا. و الأولى ذلك و إلا لكان البيان بتوسط قياس الخلف مانعاً من القياسية. (كشف الأسرار ص ٣ س ١-٤).

٢. ما يكون بأحد حذيه مغايراً لإحدى المقدمتين وبالآخر الأخرى.^١

[عدم إنتاج الحقيقتين عند الشيخ]

و ذكر الشيخ في الشفاء:

أن الحقيقتين لا تنتجان، لأن الطرفين:

١. إن تغايرا، كذبت المقدمتان،

a. لأن الصغرى مثلاً إذا يصدق إذا لم يكن قسم ثالث خارج عن طرفيها؛

b. فإذا كان الأكبر مغايراً للأصغر لزم قسم ثالث،

c. وكذبت المقدمتان.

٢. وإن اتحدا أنتج^٢ عناد الشيء لنفسه.^٣

[اعتراض الأرموي]

و أجاب قوم من المتأخرين بأنه:

لا نسلم «أنهما» إن تغايرا كذبت المقدمتان» لجواز أن يكون الطرفان متساويين و

الأوسط يقيض أحدهما. كتولنا:

١. «دائماً إما أن يكون الشيء إنساناً أو لا إنساناً»

٢. و «دائماً إما أن يكون الشيء لا إنساناً أو ناطقاً»

و بتقدير اتحادهما لا يلزم عناد الشيء لنفسه،^٤ بل لزمومه لنفسه. و هذا غير محال.^٥

١. الأخرى: لأخرى ع.

٢. أنتج: استنتج ق.

٣. الشفاء، القياس، ص ٣١٩ س ٤ إلى ص ٣٢٠ س ١.

٤. أنهما: - ق.

٥. لنفسه: بنفسه ق، ب.

٦. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٣٤).

[الجواب عن الأرموي]

قلت: هذا دلّ على أنهم ما فهموا كلام الشيخ؛^١ فإنه صرح في الشفاء:

أنّ الحقيقيّين لا تنتجان «حقيقة» لأنّ الطرفين:

١. إن تغايرا فلا يمكن أن تكون بين الأصغر و الأكبر «منافاة حقيقة»:

a. وإلا لكان:

i. الأصغر منافياً للأوسط و الأكبر معاً

ii. و الأكبر للأوسط و الأصغر معاً

b. و ذلك يوجب كذب المقدّمتين، لأنه حينئذ يلزم:

i. من صدق الأصغر كذب الأوسط و الأكبر،

ii. و من كذبه صدقها،

iii. و كذا من صدق الأكبر و كذبه.

٢. و إن لم يتغايرا فلا تنتج أيضاً «حقيقة»، و إلا يلزم عناد الشيء لنفسه.^٢

فظهر صحة كلام الشيخ و فساد اعتراضهم.

[إنتاج الحقيقيّين وإحداها جزئية]

و إذا كان إحداها جزئية، تنتج متصلة جزئية.

[إنتاج الحقيقيّين وإحداها سالبة]

و إذا كانت سالبة، كلية كانت أو جزئية:

١. لا تنتج نتيجة «مقدّمها من طرف معيّن»،^٣ للاختلاف:

١. كلام الشيخ: من «الجزء تاليها وإلا فجزئية...» في الصفحة ٢٨٥ إلى «ما فهموا كلام الشيخ» هاهنا ساقط من مخطوط ص.

٢. الشفاء، القياس، ص ٣١٩ س ٢ إلى ص ٣٢٠ س ١.

٣. مقدّمها من طرف معيّن: أي من الأصغر الذي هو طرف الصفريّ أو من الأكبر الذي هو طرف الكبرى:

$$\Box (P \uparrow Q)$$

$$\sim \Box (Q \uparrow R)$$

$$\therefore \sim \Box (P \rightarrow R)$$

$$\Box (P \uparrow Q)$$

$$\sim \Box (Q \uparrow R)$$

$$\therefore \sim \Box (R \rightarrow P)$$

و المصنف يريد أن يقول ليس أحد من هاتين النتيجةين نتيجة؛ بل النتيجة ما كان مقدّمها من طرف غير معيّن. يعني منع الحاق بين النتيجةين السالتيين كما سيشير إليه المصنف:

$$\Box (P \uparrow Q)$$

a. أما من طرف الموجبة، فإنه يصدق قولنا:

i. «دائماً إما أن يكون الشيء إنساناً أو لا ناطقاً»

ii. و «ليس البتة إما أن يكون الشيء لا ناطقاً أو لا إنساناً»
مع معانده الطرفين.

و إذا بدلت الكبرى بقولنا:

iii. «ليس البتة إما أن يكون الشيء لا ناطقاً أو لا فرساً»
يكون الحق استلزام الأصغر للأكبر.

b. و أما من طرف السالبة، فإنه يصدق:

i. «ليس البتة إما أن يكون الشيء ناطقاً أو إنساناً» و

ii. «دائماً إما أن يكون الشيء إنساناً أو لا ناطقاً»

مع التعاند.

و إذا بدلت الصغرى بقولنا:

iii. «ليس البتة إما أن يكون الشيء لا حيواناً أو إنساناً»

يصدق القياس مع التلازم.

$$\sim \Box (Q \uparrow R)$$

$$\therefore \sim \Box (P \rightarrow R) \vee \sim \Box (R \rightarrow P)$$

ففي هذه النتيجة ليس المقدم من طرف معين بل هو غير معين.

هنا يخالف المصنف ظاهر كلام الخونجي والأرموي:

و إن كانت إحداها سالبة أنشأ سالبة متصلة جزئية مقدّمها طرف معين و تابعها الطرف الآخر أو عكسها، و إلا لتساوى الطرفان و تحقق العداد الحقيقي بين جزئي السالبة، هذا خلف. (كشف الأسرار ص ٣٥٨ س ١٤-١٦) (راجع أيضاً مطلع الأنوار في لوايح الأسرار في شرح مطلع الأنوار ص ٦٣٥ س ٢-٣).

و الظاهر من عبارتيها أحد الضررين لكنّ الدليل الذي جاء في الكشف يكشف عن أنّ المراد ما صرح به المصنف هاهنا.

١. إنساناً: لا إنساناً ب.

٢. بل تنتج سالبة جزئية: «مقدمها إما طرف [الحقيقية] الموجبة وإما طرف [الحقيقية] السالبة»؛^١ لأنها:

- a. لو لم تصدق لا من هذا الطرف ولا من ذلك،
- b. تلزم مساواة الأصغر للأكبر،
- c. و تنقلب السالبة موجبة حقيقية.
- d. هذا خلف.^٢

[٢ و ٣] إنتاج الحقيقة مع غير الحقيقة

وإن كانت مع الموجبة الحقيقية مانعة الجمع أو مانعة الخلو:

[موجبتان كليتان]

فإن كانتا موجبتين كليتين تلزم «متصلة موجبة كلية» من الطرفين: مقدمها:

١. طرف مانعة الجمع، إن كانت مع الحقيقة مانعة الجمع،
٢. و طرف الحقيقة، إن كانت مانعة^٣ الخلو.

و البيان ظاهر.

ولا يكون مقدم النتيجة خلاف ما ذكرنا و إلا انقلب غير الحقيقة حقيقية لمساواة الأصغر للأكبر حينئذ.

[موجبتان إحداها جزئية]

وإن كانت إحداها جزئية، تنتج^٤ متصلة موجبة جزئية مقدما ما ذكرنا.

١. الظاهر من هذه العبارة أن النتيجة متصلة سالبة جزئية واحدة. لكن الحق أن النتيجة منفصلة مانعة الخلو من متصلتين سالبتين جزئيتين، كما أشرنا إليها في هامش سابق.

٢. يبدو لنا أن قطب السن الرازي أخذ هذا الرأي من المصنف. راجع لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٣٩ س ١٨٠١١.

٣. مانعة: - ق.

٤. تنتج: أنتج ق.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الافتراضي - في الألفية الشرطية ٣٩٧

إلا إذا كانت الجزئية حقيقية والكلمة مانعة الجمع، فإنه لا ينتج شيئاً لا عناداً ولا لزوماً،
لصدق قولنا:

١. «قد يكون إما أن يكون الشيء نامياً أو جماداً» كما في الأجسام.

٢. و «دائماً إما أن يكون الشيء جماداً أو نامياً» مانعة الجمع.

و الحق لزوم.

و إذا بدلت الكبرى بقولنا:

٣. «دائماً إما أن يكون الشيء جماداً أو نفساً».

يكون الحق عناداً.

[كليتان إحداها سالبة]

و إن كان غير الحقيقية سالبة و هما كليتان، تلزم «متصلة سالبة كلية» مقدمها ما ذكرنا بالخلف؛

لأن نقيض الأوسط يساوي عين طرف الحقيقة.

و مساوي اللازم لازم.

و لازم المساوي لازم.

فكذبت السالبة.

و لا يكون مقدم النتيجة خلاف^٢ ما ذكرنا لجواز كون نقيض الأوسط أخض من طرف مانعة

الجمع، و أنتم من طرف مانعة الخلو؛ فيكون الحق موجبة كلية حينئذ فلا يصدق السلب.

و إن كانت السالبة حقيقية، لا تنتج شيئاً:

١. أما مع مانعة الجمع، فلجواز صدق السالبة الحقيقية بين أحد طرفي مانعة الجمع و نقيض

الطرف الآخر تارة و بين أحد طرفيها و اللازم المساوي للطرف الآخر أخرى فيلزم

الاختلاف.

٢. و أما مع مانعة الخلو، فلإمكان صدق السالبة الحقيقية بين أحد طرفي مانعة الخلو و

نقيض الطرف الآخر و بين أحد طرفيها و اللازم المساوي للآخر.

١. إلا: - ب.

٢. شيئاً: - ع، ق.

٣. و مساوي اللازم لازم، و لازم المساوي لازم. فكذبت [المقدمة] السالبة. و لا يكون مقدم النتيجة خلاف:

ق.

و إنما قسمة اللازم بالمساوي كيلا يظن صدق السالبة الجزئية مقدمها اللازم و تأليها الملزوم، لجواز سلب الخاص عن بعض أفراد العام.

[جزئية وسالبة]

و إن كانت إحداها جزئية، أتصح «سالبة جزئية متصلة» مقدمها ما ذكر؛

٣. إلا إذا كانت الجزئية حقيقية و السالبة مانعة الجمع، إذ هو لا ينتج شيئاً عناداً كان أو لزوماً؛ فبته يصدق:

- a. «ليس البتة إما أن يكون الشيء حجراً أو لا أعمى» مانعة الجمع،
- b. و «قد يكون إما أن يكون الشيء لا أعمى أو لا بصيراً» كما في الحيوان، مع أن الحجر يسلطزم كونه لا بصيراً.
- و إذا بثلث الصغرى بقولنا:
- c. «ليس البتة إما أن يكون الشيء بصيراً أو لا أعمى»،
- يكون الحق هو العناد.

[٤] [إنتاج مانعتي الجمع]

و إذا كانت المنفصلتان مانعتي الجمع، لا تنتج متصلة و لا منفصلة. إذ يصدق قولنا:

١. «دائماً إما أن يكون الشيء إنساناً أو لا حيواناً»
٢. و «دائماً إما أن يكون الشيء لا حيواناً أو فرساً»
- و الحق العناد.

١. «ليس البتة إما أن يكون الشيء حجراً أو لا أعمى» مانعة الجمع: هذه المقدمة كاذبة لأن نقيضها - و هو «قد يكون إما أن يكون الشيء حجراً أو لا أعمى» مانعة الجمع - صادق بالبرهان التالي:
- «قد يكون إذا كان الشيء لا أعمى فهو بصير» كما في الحيوان
- «كلما كان الشيء بصيراً فليس بحجر»

ينتجان:

«قد يكون إذا كان الشيء لا أعمى فليس بحجر»

فيرتد إلى المتصلة:

«قد يكون إما أن يكون الشيء لا أعمى أو حجراً» مانعة الجمع

«قد يكون إما أن يكون الشيء حجراً أو لا أعمى» مانعة الجمع.

و إذا بطلت الكبرى بقولنا:

٣. «دائماً إما أن يكون الشيء لا حيواناً أو ناطقاً».

كان الحق للزوم.

و قيل: تلزم «متصلة موجبة جزئية» من هيضي الطرفين، من الثالث و الأوسط بين الأوسط^٢.

و ذلك باطل، لأنه على تقدير إنتاج الثالث لا يكون هذا نتيجة هنا القياس^٣.

[٥] [إنتاج مانعي الخلق]

و أما إذا كانتا مانعتي الخلق، فلا تلزم النتيجة أيضاً لا لزوماً و لا عناداً لصق قولنا:

١. «دائماً إما أن تكون الأربعة موجودة أو لم تكن العشرة موجودة».

٢. و «دائماً إما أن لم تكن العشرة موجودة أو الخمسة موجودة».

مع أن وجود الأربعة لا تستلزم وجود الخمسة و لا تنافي.

و قيل إنه تلزم «متصلة موجبة جزئية»، من الثالث و الأوسط نقض الأوسط^٤.

و قد يفتأ فساد إنتاج الثالث.

[إنتاج مانعي الجمع أو الخلق إحداها سالبة]

و إن كانت إحداها سالبة، تلزم «سالبة جزئية»، مقدمها:

١. طرف السالبة في مانعي الجمع،

٢. و طرف الموجبة في مانعي الخلق،

و إلا لكذبت السالبة.

و لا تلزم مقدمها بخلاف ما ذكرنا لجواز كون طرف السالبة:

١. أنم من طرف الموجبة في مانعي الجمع،

٢. و أخص في مانعي الخلق.

١. نقضي: نقض ق.

٢. كشف الأسرار ص ٣٦٢ من ١١-١٢.

٣. لا يكون هذا نتيجة هذا القياس: لأن المتصلة من نقضي الطرفين (أي من نقض الأصغر و نقض الأكبر) لا تعتبر نتيجة. قال في شرح القسطاس: «لأن النتيجة ما يكون من الأصغر و الأكبر أو من عين أحدهما و نقض الآخر لا من النقيضين».

٤. كشف الأسرار ص ٣٦٢ من ١-٢.

[٦] إنتاج مانعة الجمع و مانعة الخلق

و إن كانت المنفصلتان إحداهما مانعة الجمع و الأخرى مانعة الخلق، لزمّت «متصلة كلية» مقدّمة من مانعة الجمع؛

من غير عكس و إلا لانقلبنا حقيقتين لتساوي الأصغر و الأكبر حينئذ.
و إن كانت إحداهما جزئية:

١. فإن كانت مانعة الجمع، تلزم «موجبة جزئية».

٢. و إن كانت مانعة الخلق، فلا تنتج شيئاً لصدق قولنا:

a. «دائماً إما أن يكون الشيء فلکاً أو ثقیلاً»^١

b. و «قد يكون إما أن يكون الشيء ثقیلاً أو خفيفاً» مانعة الخلق كما في العناصر.
و الحق هو العناد.

و إذا بدلت الصغرى بقولنا:

c. «دائماً إما أن يكون الشيء ناراً أو ثقیلاً»

و الحق اللزوم.

و قيل تنتج «متصلة جزئية» من نقيضي الأصغر و الأكبر^٢.

و قد عرفت فيما مرّ فساد ذلك.

و إن كانت إحداهما سالبة، لم تنتج شيئاً،

١. لأنّ الأخض من نقيض الشيء قد يكذب مع نقيضه و مع لازمه المساوي. فتصدق مانعة

الجمع موجبة مع مانعة الخلق سالبة مع منافاة الأصغر للأكبر تارة و مع مساواته بإثاء أخرى.

فيلزم الاختلاف.

٢. وكذا الأعم من نقيض الشيء قد يصدق مع نقيض الشيء و لازمه المساوي. فتصدق

مانعة الخلق موجبة و مانعة الجمع سالبة مع المنافاة تارة و المساواة أخرى.

[الضايط لإنتاج هنا القسم]

فقد ظهر لنا ذكرنا أنّه يشترط في إنتاج هذه الأقسام:

١. إيجاب إحدى المتدتمتين،

١. فلکاً أو ثقیلاً: خفيفاً أو ثقیلاً.

٢. كشف الأبرار ص ٣٦٢ من ١١.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس - القسم الأول: الافتراضي - في الألفية السابعة ٥٠١

٢. وكلية إحداها.
٣. وكون السالبة منافيةً للموجبة إذا فرضت [تلك السالبة] بين طريقي الموجبة،^١ ولمية هذا:
١. أن السالبة لما كانت منافيةً للموجبة.
٢. يمتنع أن تكون بين الأصغر و الأكبر مساواة:
- a. و إلا لصدق السلب بين طريقي الموجبة.
- b. لأن المسلوب عن المساوي مسلوب.
- c. و حينئذ يلزم كذب الموجبة و كذا كذب السالبة.
٣. و إذا لم تكن بينهما مساواة فبما أن يكون بينهما «مناقضة» أو «عموم».
٤. و على التقديرين يصدق السلب المتصل الجزئي. والله أعلم.^٢

القسم الثاني [من منفصلتين]

أن يكون الأوسط جزءاً غير تام من كل واحدة منها

[شروط إنتاج هذا القسم]

و شرط إنتاجه:

١. إيجاب المقدمتين.
٢. و منع الخلط فيهما.
٣. وكلية إحداها.
٤. و اشتغال المشتركين على تأليف منتج.^٣

١. [تلك السالبة]: الواردة من طرح المقدمتين.

٢. طريقي: طرفي.

٣. كشف الأسرار ص ٣٤٣ س ٥٠٤.

٤. و الله أعلم. هذا آخر جزء من الحشرات لكاتبه من مخطوطات المكتبة في أوهدا في

مخطوط مجلس ٣٨٥٩ الذي استخرج من مخطوط ق.

٥. كشف الأسرار ص ٣٤٨ س ٧٠٥.

[نتيجة هذا القسم]

و النتيجة مائة الخلوة:

١. من عين ما لا يشارك - إن كان - و من نتيجة التأليف ، واحدة كانت أو أكثر ،
٢. و إلا فمن نتائج التأليفات.^١

[مسالك هذا القسم]

و هذا القسم خمسة مسالك: لأنه أما أن يشارك:

١. جزءاً من إحدى المقدمتين جزءاً واحداً من الأخرى ،
 ٢. أو جميع أجزاء الأخرى ،
 ٣. أو كل واحد واحداً من الأخرى ،
 ٤. أو كل واحد كل واحد من الأخرى ،
 ٥. أو واحد^٢ جميع أجزاء الأخرى و الباقي كل واحد منه واحداً من الأخرى.^٣
- و تعتقد الأشكال الأربعة في كل مسلك منها.
- و تتميز الصغرى عن الكبرى باعتبار الجزئين المتشاركين.^٤

[أمثلة لمسالك هذا القسم]

مثال [المسلك الأول قولنا:

١. «كل آ إنا ب و إنا ج»^٥

١. قس كشف الأسرار ص ٣٦٨ س ١٠٠٧ و مطالع الأنوار (الواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٥٠).

٢. فإن بين البيانات الثلاثة فروقاً.

٣. أو واحد: واحد أو ص.

٤. كشف الأسرار ص ٣٦٣ س ١٥ إلى ص ٣٦٤ س ٢.

٥. كشف الأسرار ص ٣٦٤ س ٢-٤.

٥. كل آ إنا ب و إنا ج: هذه القضية ليست بمنفصلة بل عملية مرذدة المحمول. فهذا المثال ليس من القسم المؤلف من منفصلتين. و الأنسب هنا المقام تبديل الصغرى و النتيجة بمنفصلتين:

«إنا كل آ ب و إنا كل ج د»

و «إنا كل د ه و إنا كل ز»

ينص:

«إنا كل آ ب و إنا كل ج د و إنا كل ز»

٢. و «إما كل ج د وإما كل ه ز».

ينتج:

٣. «كل آ إجاب وإما د وإما كل ه ز»^١.

و النتيجة ثلاثة أجزاء^٢.

برهانه: أن الواقع لا يخلو عن القياس المنسج لنتيجة التاكليف^٣ و عن أحد الآخرين^٤.

مثال [المسلك] الثاني:

١. «كل آ إجاب وإما ج».

٢. و «كل ج إناد وإما ه».

ينتج:

٣. «كل آ إجاب وإما د وإما ه»^٥.

١. كشف الأسرار ص ٣٤٤ س ١٠-١٢.

٢. هذه النتيجة مرددة بين معينين:

١. «كل آ إجاب وإناد وإما كل ه ز» $\forall x [Ax \rightarrow (Bx \vee Dx \vee \forall x (Hx \rightarrow Zx))]$

٢. «[إنما] كل آ إجاب وإناد وإما كل ه ز» $\forall x (Ax \rightarrow (Bx \vee Dx)) \vee \forall x (Hx \rightarrow Zx)$.

و كل واحدة من هاتين إماما حقيقية وإماما مائعة الجمع وإماما مائعة الخلق. فالخاضل ست نتائج. و الظاهر من كلام الخوئي و المصنف هو المعنى الأول مانعاً الخلق و إن كان الصحيح هما مائعتي الخلق لتلازمهما.

٣. القياس المنسج لنتيجة التاكليف: أي القياس المنسج لنتيجة التاكليف بين الجزئين المتشاركين: أي التاكليف بين «كل آ ج» من الصغرى و «كل ج د» من الكبرى.

٤. مطالع الأنوار (الواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٥٠). و المنصود من «أحد الآخرين» هو الخزان الغير المتشاركين؛ أي «كل آ ب» من الصغرى و «كل ه ز» من الكبرى.

٥. كشف الأسرار ص ٣٤٥ س ٦.

هذا القياس مركب من حليتين مردفتي المحمول فليس من القسم المؤلف من منفصلتين. و الأنسب بهذا المقام التمثيل بالمثال الثاني:

«إما كل آ ب وإما كل ج د».

و «إما كل د ه وإما كل ز ه».

ينتج:

«إما كل آ ب وإما كل ج ه وإما كل ج ز».

لعدم الخلق عن الجزء الغير المشترك^١ و أحد القياسين المنتجين للنتيجتين^٢:

مثال [المسلك] الثالث:

١. «إنما كل آ ب و إنما كل ج د»
٢. و «إنما كل ب ه و إنما كل د ز»

ينصح نتيجتين:

٣. إحداها: «إنما كل آ ب و إنما كل ب ه و إنما كل ج ز»
٤. الثانية: «إنما كل آ ه و إنما كل ج د و إنما كل د ز»^٣

مثال [المسلك] الرابع:

١. «إنما كل آ ب و إنما كل ب ج»
٢. و «إنما كل ج آ و إنما كل ب د»

ينصح:

٣. «إنما (بعض ب ج) و إنما (كل آ د) و إنما (كل ب آ) و إنما (بعض ج د)»^٤
- و النتيجة أربعة أجزاء من^٥ نتائج التاليفات.

مثال [المسلك] الخامس:

١. «إنما كل آ ب و إنما كل ج د»
٢. و «إنما كل د ه و إنما كل د آ»

ينصح نتيجتين:

٣. إحداها: «إنما كل آ ب و إنما كل ج ه و إنما كل ج آ»^٦

١. الجزء الغير المشترك: أي «كل آ ب».

٢. أحد القياسين المنتجين للنتيجتين: أي القياس الأول: «كل آ ج» و «كل ج د» و القياس الثاني: «كل آ ب» و «كل ب ه».

٣. كشف الأسرار من ٣٦٥ س ١٣ إلى ٣٦٦ س ٢.

٤. ج: د ب. و الصحيح هو «ج» الموافق لما جاء في كشف الأسرار لأن «بعض ب ج» نتيجة الضرب الأول من «كل آ ب» و «كل ج آ» من الشكل الرابع المحل.

٥. كشف الأسرار من ٣٦٦ س ٩. ٨.

٦. من: هي ع.

٧. آ د هـ.

٤. الثانية: «إما بعض ب د وإما كل ج آ وإما كل د هـ»^١.
و النتيجة مركبة من الجزء^٢ المشترك لأحدهما و من تبجني التاكيفين
و البرهان في الجميع ما مر.

[عدم وجوب مانعة الجمع في نتيجة هذا القسم]

و لا يجب منع الجمع في الأقسام الخمسة^٣ لاحتمال:

١. كون نتيجة التاكيف أعم من التاكيف.
٢. فتصدق بدون التاكيف مع أجزاء أخرى؛
٣. كقولنا: في المثال الأول:

«دائماً إما أن يكون كل إنسان لانهقاً أو ناهقاً».

«دائماً إما أن يكون كل ناهق ضاحكاً أو كل جهاد ليس ضاحكاً»:

فإنه يصدق ما هو غير المشترك^٤ مع نتيجة التاكيف^٥ بدون التاكيف.

نعم يلزم من نقاض أجزاء النتيجة مانعة الجمع، لكن يكون ذلك:

١. بواسطة انقلاب مانعة الخلو إليها.^٦

٢. لا بالذات.

[أحكام لمساك هذا القسم]

و يعرف من استقراء هذه المسالك أنها:

١. قد تقع بحيث تشارك أجزاء إحدى المقدمتين معاً في حده.

٢. و بحيث تشارك أجزاء كل واحدة منهما.

١. كشف الأسرار ص ٣٦٧ من ٢٢. غير أن الذكرى في الكشف هو «كل د هـ و إنما».

٢. الجزء: جزء من.

٣. كشف الأسرار ص ٣٦٧ من ٦.

٤. غير المشترك: أي «كل جهاد ليس ضاحكاً».

٥. نتيجة التاكيف: أي قضية «كل إنسان ناهق» فإنه نتيجة دليل الجزئي المشتركين: «كل إنسان ناهق» و «كل ناهق ضاحك».

٦. «كل ناهق ضاحك».

٧. بدون التاكيف: أي «كل د هـ و إنما» «كل إنسان ناهق» و «كل ناهق ضاحك».

٨. كشف الأسرار ص ٣٦٧ من ٦/٦.

٣. وقد نفع بحيث لا يشارك شيء من أجزائها.
و يعرف:

٤. أن النتيجة فيها أ هي واحدة أو أكثر،
٥. و أجزاء النتيجة هل هي ثلاثة أو أكثر.

[استنتاج الشيخ محلية من منفصلتين]
و استنتج الشيخ من الشكل الثاني محلية: كتولنا:

١. «كل آ إنا ب و إنا ج»،
٢. و «لا شيء من د إنا ب و إنا ج»،
ينصح:
٣. «لا شيء من آ د».^١

[خطأ الشيخ في استنتاج المحلية من المنفصلتين]
و أنت تعلم كون المنفصلتين شبيعتين بالمحليتين،^٢ بل بالحقيقة هما هما.^٣

القسم الثالث [من منفصلتين]

أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من إحداهما غير تام من الأخرى

و النتيجة فيه مانعة الخلو:

١. من الجزء الغير المشارك،
٢. و من نتيجة التاكيف بين الشرطيتين،
لعدم خلق الواقع عن ذلك الجزء و عن القياس المنصَح لها، كما مر من قبل،^٤

١. الشفاء، القياس، ص ٣٥٠ س ١٤-١٥.

٢. راجع التنبيه ص ٣٤٤ تحت عنوان [الشرطية الشبيهة بالمحلية] قبيل الخاتمة من الفصل العاشر من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

٣. كشف الأسرار ص ٣٤٧ س ١٠ إلى ص ٣٤٨ س ١.

٤. كشف الأسرار ص ٣٤٨ س ١٥ - ص ٣٤٩ س ٢.

القسم الثالث

ما يتركب من العملية والمتصلة

و فيه أربعة مسالك: لأن المشارك للعملية:

١. إما تالي المتصلة،

٢. أو مقدّمها.

وكيف كان فالعملية:

١. إما صغرى،

٢. أو كبرى.

و تتعدد الأشكال الأربعة في كلّ منها بحسب المتشاركين.^١

[المسلكان الأول والثاني]

[ما يكون المشارك تالي المتصلة]

الأول: أن يكون المشارك تالي المتصلة والعملية كبرى.

والثاني: أن يكون العملية صغرى.

[نتيجة هذين المسلكين]

وهما ينتجان متصلة:

١. مقدّمها مقدّم المتصلة،

٢. و تاليها نتيجة التاليف بين التالي والعملية،

٣. بشرط أن يراعى فيها كون العملية كبرى في الأول و صغرى في الثاني.^٢

١. الشفاء، القياس، ص ٣٢٥ س ٨٠٥؛ كشف الأسرار ص ٣٦٩ س ١١-١٢.

٢. هناك شرط آخر لم يذكره أحد المنطقيين وهو عدم كون العمليات خارجية، فلو كانت خارجية لم نتج كما في قولنا:

كلّما كان الإنسان ناطقاً فهو حيوان

كلّ حيوان فرس

[شروط إنتاج هذين المسلكين]

و يشترط في إنتاجهما:

١. إيجاب المتصلة،

a. و اشتغال المشاركين على تأليف منتج،

b. مرعياً فيه الرعاية المذكورة،

٢. أو إنتاج نتيجة التأليف مع الحلية تاللي السالبة إن كانت المتصلة سالبة.

[أمثلة هذين المسلكين]

مثال الشكل الأول في المسلك الأول:

١. من الموجبة:

a. «إن كان كل آ ب فكل ج د»،

b. و «كل د ه»،

أنتج:

c. «إن كان كل آ ب فكل ج ه»،^٣لأنه إذا فرض المقدم يصدق التالي مع الحلية. وكلما صدقاً تلزم النتيجة؛^٤ فيلزم على تقدير المقدم صدق النتيجة^٥ و هو المطلوب.

و قس عليه باقي الضروب من المتصلة الكلية و الجزئية في المسلكين.

فكلما كان الإنسان ناطقاً فهو فرس

فالكبرى قضية خارجية صادقة في أرمئة لا يوجد من الحيوان إلا الفرس (أي انحصر الحيوان في الفرس). لكن النتيجة كاذبة حتى في تلك الأرمئة. و الظاهر أن هذا الشرط تحب رعايته في جميع الأقبيسة الاقتزائية المركبة من متصلة لزومية و حلية. نعم المتصلة الانتقافية و الحلية الخارجية تنتجان إذا اجتمعت الشروط الأخرى.

١. إن: كلما في الشفاء و كشف الأسرار.

٢. إن: كلما في الشفاء و كشف الأسرار.

٣. الشفاء. القياس. ص ٣٢٦ س ٤٠٣؛ كشف الأسرار ص ٣٧٠ س ١٦ إلى ص ٣٧١ س ١.

٤. النتيجة: أي نتيجة تأليف التالي و الحلية. لا نتيجة القياس.

٥. النتيجة: أي نتيجة تأليف التالي و الحلية. لا نتيجة القياس.

٢. و من السالبة:

a. «ليس البتة إذا كان آ ب فليس كل ج د».

b. و «كل د ه».

ينتج:

c. «ليس البتة إذا كان آ ب فليس كل ج ه».

لأنه إذا صدقت نتيجة التاليف فرضاً وهي قولنا:

d. «ليس كل ج ه».

يصدق:

e. «ليس كل ج ه».

f. و «كل د ه».

و إذا صدقاً يصدق:

g. «ليس كل ج د» وهو التالي.

فيلزم من الثاني استلزام المتقدم للنتيجة المفروضة وهو المطلوب.

[بيان الشيخ في إنتاج هذين المسلكين]

و بين الشيخ في الشفاء جميع الضروب السالبة الصغرى بطريق آخر بناءً على ارتداد السالبة

اللزومية إلى الموجبة كما يقال في هذا المثال:

إذا صدقت الصغرى، يلزمها:

١. «كلما كان آ ب فكل ج د».

و صدق:

١. الشفاء، القياس، ص ٣٢٧ س ٢-٤.

٢. نتيجة التاليف بين التالي والمحملة هي: «ليس كل ج ه». لا كما ذكره المصنف: «ليس كل ج ه» لأن

التالي والمحملة هما «ليس كل ج د» و «كل د ه»: فإن أخذناها صغرى وكبرى كما اشترط المصنف. لا

كبرى و صغرى، كان اقتراحهما ضرباً عتياً من الشكل الأول لأن الصغرى سالبة. وإن أخذناها كبرى و

صغرى، خلافاً لما اشترطه المصنف، كان اقتراحهما من الشكل الرابع منتجاً للنتيجة التي ذكرناها وهي «ليس

كل ج ه». لا «ليس كل ج ه» كما ذكره المصنف. اللهم إلا أن نقول ليس المصنف بشرط في التاليف بين

التالي والمحملة أن يكون من التاليفات المنتجة في القياس المحلي؛ فيجند، أمكننا أن نأخذ «ليس كل ج ه»

كنتيجة مفروضة للتاليف من الشكل الأول دون أن يكون منتجاً و قياساً بالحقبة.

٢. «كل د ه».

و هما ينتجان:

٣. «كلما كان آ ب فكل ج ه».

و يلزمه:

٤. «ليس البتة إذا كان آ ب فليس كل ج ه».

و هو النتيجة^١.

[الخطأ في بيان الشيخ]

و قد يتنا بطلان هذا الارتداد^٢ في تلازم الشرطيات.^٣

[شك للشيخ في إنتاج هذين المسلكين]

و أورد الشيخ شكاً بأن:

١. هذه القرائن إنما تنتج إن لو بقي صدق الحملة على تقدير صدق المقدم. و ذلك غير

لازم، إذ يصدق:

«كلما كان الحلاء موجوداً، فيعض البعد قائم بذاته».

ثم يصدق في نفس الأمر:

«و لا شيء من البعد يقام بذاته»

أو «لا شيء مما يقوم بذاته بعد»

في الثاني و الأول، مع منافاة المقدم للحملة.^٤

٢. و لو فرضاً معاً، يوجب القياس نتيجة كاذبة و هي قولنا:

١. الشفاء، القياس، ص ٣٢٧ س ٤-٦.

٢. هذا الارتداد: أي قاعدة «نقض التالي».

٣. راجع ص ٣٦٩ البحث تحت عنوان [نقض التالي] في بداية الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تعاندها» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

٤. مع منافاة المقدم للحملة: هذا لا يوافق كلام الشيخ فإنه قال «فتكون الحملة الصادقة في قوة مناقض

التالي». الشفاء، القياس، ص ٣٢٦ س ٨.

٥. فرضاً: فرضاً ص، ع.

«كلما كان الحلاء موجوداً فبعض البعد ليس يبعد»^١

[جواب الشيخ عن شكّه]

و أجاب:

١. عن الأول بأننا نحض الكلام بالقرينة التي تصدقان فيها معاً^٢.
٢. و عن الثاني^٣ بأن اللازم عن المتقدمين حق و المحال جاز أن يستلزم المحال^٤.

[اعتراض الخونجي على جواب الشيخ]

و اعترض صاحب الكشف:

١. على الأول بأن عدم منافاته إياها لا يقتضي صدقها على تقدير صدقه، فلا بد من دليل؛
 ٢. و على الثاني بأنه دفع نقض معين، و لا يلزم منه سقوط المنع الوارد على أصل القياس^٥.
- و قال:

بل جوابه أنه تلزم من هذا القياس منفصلة مانعة الخلو من نقض المتقدم و نتيجة التأليف:

ضرورة عدم خلو^٦ الواقع عن نقض المتقدم و القياس^٧.

a. لأن العملية صادقة في نفس الأمر،

i. فلو صدق معها التالي، صدق القياس.

ii. وإن لم يصدق، صدق نقض المتقدم لانتفاء التالي.

١. الشفاء، القياس، ص ٣٢٦ س ٨-٤.

٢. نحض الكلام بالقرينة التي تصدقان فيها معاً: هذه العبارة من الشيخ و فيه غموض و فسرهما المصنف في شرح القسطاس بهذه العبارة: «تصدق العملية فيها على تقدير مقدم المتصلة».

٣. الشفاء، القياس، ص ٣٢٦ س ٩-٨.

٤. أجاب عن الأول ... و عن الثاني: الظاهر من هذه العبارة أن الشيخ أورد شكين و المصنف ينقل جواب الشيخ عنهما. لكن عبارة الشيخ لا تدل إلا على شك أو سؤال واحد: غير أنه صرح بأن الجواب عن الشك يكون بوجهين، فظن المصنف أن هذين الوجهين جوابان عن شكين أوردتهما؛ و ليس كذلك.

٥. الشفاء، القياس، ص ٣٢٦ س ١٠-١١.

٦. كشف الأسرار ص ٣٧١ س ١٢-١٣.

٧. خلو: الخلو ب.

٨. القياس: أي التأليف بين تألي المتصلة و عين العملية.

ثم إن شئنا نردّ هذه المتصلة إلى المتصلة المذكورة أو نجعل هذه المتصلة نفس المطلوب.^٢

[ذبّ عن جواب الشيخ]

واعلم أنّ هذا كلام غير سديد:

إذ معنى كلام الشيخ في الأول هو أنّه قال «نحن نقول: "إذا صدقت الصغرى مع الكبرى على تقدير المقدم، لزمت منها النتيجة،" حيث لا تصدق لا يرد علينا نقضاً». وحينئذ سنطّ الاعتراض الأول.

وكذا الثاني، لأنّ الجواب عامٌّ في جميع موارد هذا المنع.

[ردّ جواب الخوئي]

وأما الجواب فظاهر البطالان:

١. لأنّ صدق التالي مع العملية ممتنع، فجاز أن لا يلزم النتيجة.
٢. ولئن سلم ذلك، لكن لا نسلم «أنّ التالي لو لم يصدق مع العملية يلزم كذب المقدم» لجواز أن يكون عدم الصدق بانتفاء العملية حينئذ.
٣. ولئن سلم ذلك، لكن لا نسلم لزوم المتصلة للمتصلة.^٣ وإنّما يلزم ذلك إن لو بقيت المتصلة على تقدير صدق المقدم. والحقّ خلاف ذلك لأنّنا لو فرضنا صدق المقدم، يلزم الخلق بين الجزئين،^٤ لأنّه حينئذ يلزم كذب العملية، فلا يصدق التقيض ولا النتيجة.^{٥،٦}

١. إن شئنا نردّ: إنّ شيئاً ردّ ب.

٢. كشف الأسرار ص ٣٧١ س ١٣ إلى ص ٣٧٢ س ٢.

٣. لكن: يكن ب.

٤. لا نسلم لزوم المتصلة للمتصلة: عدم تسليم لزوم المتصلة للمتصلة خلاف ما صرح به المصنّف في ص ٣٧٦ تحت العنوان [تلازم المتصلات والمبادئ الجمع].

٥. الخلق بين الجزئين: أي الخلق عن الجزئين! والمتصود من «الجزئين»: نقيض المقدم ونتيجة التاكيف (بين تالي المتصلة وبين العملية).

٦. ولئن سلم ... ولا النتيجة: - ع.

٧. فلا يصدق التقيض ولا النتيجة: أي فلا يصدق نقيض المقدم ولا نتيجة التاكيف بين تالي المتصلة وبين العملية.

[المسلكان الثالث والرابع]

[ما يكون المشارك مقدم المتصلة]

المسلك الثالث: ما يكون المشارك مقدم المتصلة و الحملية صغرى.

و الرابع: ما يكون الحملية كبرى.

و النتيجة فيها متصلة مقدّمها نتيجة التأليف موعناً فيه وضع الحملية كما مر، و تالياً تأتي المتصلة. و الشيخ طوّل في الشفاء بتضليل ضروب هذين المسلكين و ما ذكر ضابطاً شاملاً^١ و كنا صاحب الكشف^٢.

[الضابط عند الدين الأرموي]

و قد وجدنا من كلام بعض أفاضل الزمان أدام الله أياهمم^٣ ضابطاً حسناً^٤ فنبهته مع ما زاد عليه رويّتنا^٥.

فنقول:

المشاركان:

١. إن اشتغلا على تأليف منتهج، بشرط رعاية وضع الحملية كما ذكر،
إنشأهما^٦:

أ. إذا ابتداء،

فإن. أو بعد جعل المتقدم الجزئي للمتصلة الكلية كلياً.

١. إذ الجزئي المتقدم في قوة كنيته^٧.

١. /الشفاء، القياس، ص ٣٣٧-٣٤٨.

٢. كشف الأسرار ص ٣٧٢ إلى ص ٣٨٦ س ٣. و الجدر بالذكر أن الخوفاً أتى بخط في ص ٣٨٥ س ١٦-١٤؛ إلا أن المصنف لم يثلثه ضابطاً حسناً.

٣. أياهمم: أباهم ب.

٤. مطلع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٦١-٦٦٢).

٥. رويّتنا: رويّتنا ب.

٦. إنشأهما: الظاهر أن هذا مفعول مطلق لاسم الفاعل: «منتهج» في «تأليف منتهج» من السطر أعلاه.

٧. كنيته: كلية ب. أي كُني المتقدم. و المتصود أن المتصلة الجزئي المتقدم تستلزم المتصلة الكلية المتقدم. لا أنهما متلازمان.

٢. لأن الكل مستلزم لللازم جزئه.
 أنتج القياس - من كل ضرب في كل شكل من كل مسلك من المسلكين -
 نتيجة جزئية كلية المقدم.
 والبرهان:
 iii. من الثالث والأوسط مقدم المتصلة،
 iv. أو بالخلف من الثاني والأوسط تالي المتصلة.

٢. وإن لم يشتملا ،
 a. وجب كون المحلية مع نتيجة التأليف أو مع عكسها بكلية منتجاً لمقدم المتصلة.
 b. والمتصلة يجب كونها في هذا القسم كلية، لأنها حينئذ تصير كبرى في الأول.
 c. والبرهان:
 i. حيث المنتج نتيجة التأليف، من الأول. والأوسط مقدم المتصلة،
 والنتيجة كلية كلية المقدم.
 ii. وحيث المنتج عكسها، من الثالث. والأوسط ذلك العكس، و
 النتيجة جزئية.^١

[أمثلة]

- [مثال ما يكون المتشاركان منتجين]
 مثال الضرب الأول من الشكل الأول في المسلك الثالث والمتشاركان منتج:
 «كل ج ب»
 و «كلما كان (كل ب آ) فوز»
 ينتج:
 «قد يكون إذا كان (كل ج آ) فوز»^٢

١. بكلية: بكلية ب.

٢. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٦١-٦٦٢).

٣. الشفاء. القياس. ص ٣٣٧ س ١٢-١٣. لكن الشيخ اعتبر الشكل الثالث من هذه القياسات «أفضل قياسات هذا الباب» (ص ٣٤٤ س ٣)؛ ومثاله:

إنما من الثالث، فلائته:

١. كلما فرض مقدم المتصلة يصدق هو مع المحلية.
٢. وكلما صدقاً معاً صدقت نتيجة التأليف.
٣. فكلما صدق المقدم، صدقت نتيجة التأليف.
٤. لكن كلما صدق المقدم صدق تأليه.
٥. ينتج:
 - a. «قد يكون إذا صدقت نتيجة التأليف صدق تألي المتصلة».
 ٦. وهو المطلوب.
- و إنما الخلف، فلائته:

١. إذا لم تصدق النتيجة، صدق:
 - a. «ليس البتة إذا كان (كل ج آ) فوز».
 ٢. فنقضته مع الكبرى لينتج من الثاني:
 - a. «ليس البتة إذا كان (كل ب آ) فكل ج (آ)».
 ٣. و ذلك باطل، لأنه:
 - a. كلما صدق «كل ب آ» و المحلية صادقة و هي «كل ج ب»:
 - b. يلزم «كل ج آ».
- و بهذا بين الشيخ في الشفاء^١ جميع الضروب المنهج المشاركين.

«كل ج ب»
و «كلما كان (كل ج آ) فوز»
ينتج:
«كلما كان (كل ب آ) فوز».

- و هذا المثال بريء من اعتراضات المصنف في نهاية البحث عن المثال في المتن على رهائيه. و الدليل على ذلك أن المحلية و مقدم النتيجة يؤلفان قياساً حلياً من الشكل الأول منتجاً لمقدم الشرطية.
١. «الشفاء». القياس، ص ٣٣٧-٣٤٨. لكن ادعاء المصنف هاهنا خطأ لأن الشيخ ما بين الضروب التي نتائجها كلية بأحد البرهانين؛ بل اتخذ مسلكاً آخر شيئاً بقاعدة «الترض» في المطلق الرياضي.
 ٢. المنهج المشاركين: أي ما يكون المشاركون فيه منتجين. فهو من قبيل إضافة الوصف إلى الموصوف، كما في «جبان الكلب» بمعنى «من كلبه جبان».

[فساد البرهائين]

و لنا في البرهائين نظر، إذ قد يتنا قبل أن الشكل الثالث و الثاني في هذين الضربين غير معلوم الإنتاج^١.

و قس على ذلك سائر الضروب في كل شكل من كل مسلك.

مثال ما لا يكون المتشاركان منتجاً و المنتج نتيجة التاليف:

«كل ج ب»

و «ليس البتة إذا كان (بعض ب ليس آ) فوز»

ينتج:

«ليس البتة إذا كان (لا شيء من ج آ) فوز»

إذ:

١. كلما كان «لا شيء من ج آ»:

a. فـ«كل ج ب» و «لا شيء من ج آ»

٢. و كلما كان كذلك:

a. فـ«بعض ب ليس آ»

٣. فـ«كلما كان (لا شيء من ج آ) فـ(بعض ب ليس آ)»

و

٤. «ليس البتة إذا كان (بعض ب ليس آ) فوز»

ينتج:

٥. «ليس البتة إذا كان (لا شيء من ج آ) فوز».

و هو المطلوب.

مثال ما [لا يكون المتشاركان منتجاً و] يكون المنتج عكس النتيجة:

«لا شيء من ج ب»

١. انظر ص ٣٤٢ بحامية المبحث الخامس من الفصل العاشر «في العكس المستوي» من الباب الأول من المقالة الثانية «في أكساب التصديقات». يبدو لنا أن كلام المصنف صادق في ما كانت النتائج جزئية؛ و أما في ما كانت النتائج كلية فبراهين الشيخ ثاقبة على آراء المصنف في القياسات الشرطية الافتراضية البسيطة (أي المؤلفة من متصلتين متشاركين في جزء ناهي منها).

و «كلما كان (لا شيء من ج آ) فوز»

ينتج:

«قد يكون إذا كان (بعض ب آ) فوز»

لأنه:

١. كلما كان «كل آ ب»، و هو عكس النتيجة:

a. «لا شيء من ج ب» و «كل آ ب».

٢. و كلما كان كذلك،

a. «لا شيء من ج آ».

فنضمه مع الكبرى لينتج:

٣. «كلما كان (آ ب) فوز».

a. فنجعل هذه كبرى

b. و «استلزام مقدّمها لعكسه» صغرى

لينتج:

٤. «قد يكون إذا كان بعض ب آ فوز».

٥. و هو المطلوب.

و قس عليه سائر الضروب. و الله أعلم.

القسم الرابع

ما يتركب من العملية والمنفصلة

و العمليات فيه لا تخلو من:

١. أن تكون بعدد أجزاء الاتصال و النتيجة من كل تأليف عملية واحدة،^١

١. النتيجة من كل تأليف عملية واحدة: العبارة في بادئ النظر غير واضحة المعنى و الظاهر أن المقصود منها أن النتيجة عملية لا منفصلة! لا أتأها واحدة غير كثيرة، فإن وحدة النتيجة و كثرتها ليست بتهلك الأهمية هاهنا. و أيضاً من المحتمل أن يكون المقصود أن العمليات إذا كانت كثيرة و بعدد أجزاء الاتصال فكل عملية من تلك العمليات و كل جزء من أجزاء ذلك الاتصال يتلئنان و ينتجان عملية. فلو كان المقصود هذا فللفظة «تأليف» في عبارة «كل تأليف» لا يشير إلى القياس

٢. أو لم تكن^١.

فهنا مسلكتان:

المسلك الأول

[من المؤلف من الحلية والمنفصلة]

و هو المسقى بـ:

القياس المقسم^٢و يقال^٣ له «الاستقراء التام»^٤ أيضاً.

المركب من الحلية والمنفصلة: بل إلى القياسات المركبة من أجزاء ذلك القياس. ولكن النظر في مثال المصنف يُبدي أنه يقصد أن نتائج التاليفات من كل مقدمة حلية و مشاركتها في المنفصلة تكون واحدة. فانظر إلى مثال الضرب الأول من الشكل الأول:

«دائماً إما كل آ ب أو كل آ ج»

و «كل ب د»

و «كل ج د»

يتبع:

«كل آ د».

فها هنا نرى أن نتيجة التاليف بين مقدم المنفصلة والمقدمة الثانية هي بعينها نتيجة التاليف بين تالي المنفصلة والمقدمة الثالثة و هي بعينها نتيجة القياس.

١. التهمة غير واضحة المتصود لأن القسم الأول فيها أمر مركب له جزآن: «تعدد أجزاء الاتصال» و «كون النتائج حلية واحدة» و لم يعين في القسم الثاني أهو نقيض الكل أم نقيض أحد الجزئين؟ و على الثاني، أهو نقيض الجزء الأول أم نقيض الجزء الثاني؟ و الظاهر مما سيأتي في المتن أن القسم الثاني نقيض الكل لا نقيض أحد الجزئين. لكن الخونجي و الأرموي اعتبرا الجزء الثاني فقط لأنهما قسمتا ما يتركب من الحلية و المنفصلة إلى قسمين: المنتج للحلية و المنتج للمنفصلة.

٢. يقول الشيخ: و أنا أسميه «القياس المقسم» (شفاء، القياس، ص ٣٢٩).

٣. يقال: قال ب.

٤. يقول الشيخ: و هذا يسقونه «الاستقراء التام» (المختصر الأوسط في المنطق، ص ١٦١). لكن الفارابي ظن أن الاستقراء التام هو قياس حلي من الشكل الأول:

[أقسام القياس المتقسم]

و يتألف فيه كلّ حمليّة مع جزء من أجزاء الانفصال قياساً منتجاً للحملية المطلوبة:

١. إمّا من شكل واحد،

٢. أو من أشكال مختلفة.

و حينئذ يلزم أن تكون أجزاء الانفصال مشتركة في طرف من النتيجة و الحملات في طرف آخر.^١

[وحدة الأوسط و تعدّده في القياس المتقسم]

و الأوسط في كلّ قياس غيره في الآخر - إن كانت التاليفات من شكل واحد - و إلا اتحدت

قضيتان^٢ بطرفيهما من الحملات و من أجزاء الانفصال.^٣

و إن لم يكن من شكل واحد، جاز اتحاد الوسط.^٤

[وضع الأوساط في الشكلين الأول و الرابع]

فالمنفصلة إن كانت صغرى، كانت الأوساط:^٥

١. محمولات أجزاءها و موضوعات الحملات في الشكل الأول.

و الاستقراء قول قوته قوة قياس في الشكل الأول. و الحدّ الأوسط فيه هو الأشياء الجزئية التي

تتصّفح، و هي المشي و الطيران و السباحة و غير ذلك. و الحدّ الأكبر قولنا: «في زمان»، و

الأصغر قولنا: «الحركة». و تألف هكذا:

«كلّ حركة فهي مشي و سباحة و طيران و غيرها».

و «كلّ مشي و سباحة و طيران و غير ذلك في زمان»؛

ينج بحسب تأليف الضرب الأول من الشكل الأول:

«كلّ حركة فهي زمان». (المنطقيّات للشاربي، ج. ١ ص ١٤٢).

١. العبارة غير واضحة المتصوّد. فراجع كشف الأسرار، ص ٣٨٦، س ١٠٠٧؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار

في شرح مطالع الأنوار ص ٦٦٧ س ٧-٦).

٢. قضيتان: متصلتان ص.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٨٦، س ١٢ إلى ص ٣٨٧ س ٢؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع

الأنوار ص ٦٦٧ س ٩-١٢).

٤. هذه العبارة غير موجودة في كشف الأسرار و مطالع الأنوار.

٥. الأوساط: الأوسط پ.

٢. و بالعكس في الرابع.
و بعكس ذلك إن كانت المنفصلة كبرى.

[وضع الأوساط في الشكلين الثاني والثالث]

و

١. محولات أجزاء الانفصال و الحملات جميعاً في الثاني.
 ٢. و موضوعاتها في الثالث،
- سواء كانت المنفصلة صغرى أو كبرى.^١

[شرائط إنتاج القياس المقسّم]

و شرط الإنتاج:

١. صدق منع الخلق على المنفصلة،
٢. و كون المنفصلة موجبة،
٣. و اشغال المتشاركين في كل شكل على تأليف منتج.

[مثال]

مثال الضرب الأول من الشكل الأول:

«دائماً إما كل آ ب أو كل آ ج»

و «كل ب د»

و «كل ج د»

ينتج:

«كل آ د».

برهانه:

إنه لا بد من صدق أحد أجزاء الانفصال. فيصدق مع الحملة المشاركة له و ينتج المطلوب.

١. كشف الأسرار، ص ٣٨٦، من ١١-١٢؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٦٧
س ٧-٩).

[عدم إنتاج مانعة الجمع]

ولا تنتج مانعة الجمع لجواز خلو أجزائها جميعاً،
إلا إذا كانت أجزاؤها نقائص ما يجب أن تكون في مانعة الخلو، فتلزمها النتيجة لانقلاصها إلى
المانعة الخلو المنشئة بالذات.

[اعتراض شرف الدين المراغي على القياس المقسم]

فإن قيل: إنما ينتج القياس المقسم إن لو بقيت الحملات صادقة معاً وذلك غير واجب لأنه إذا
صدق:

«دائماً إما كل آ ب أو كل آ ليس ب»

و «كل ب ج»

و «كل ما ليس ب ج»

ينعكس عكس نقیض كل منها بعكس المستوي إلى منافي الأخرى.^١

[اعتراض آخر على القياس المقسم]

ولأن ج:

١. إذا كان أمراً وجودياً، يتمتع صدقه على كل «ما ليس ب» الشامل للمعدومات و
الممتنعات.

٢. وإن كان عديمياً، لا بد وأن يكون عدم أمر. فذلك الأمر:

a. إن صدق عليه ب، كذبت الحملية الأولى؛

b. وإلا كذبت الثانية، لامتناع حمل نقیض الشيء عليه.

١. كشف الأسرار، ص ٦٣-٦٥. منشأ هذا الاعتراض اعتراض آخر لشرف الدين المراغي على دليل اقتضيه
فخر الدين الرازي من شبهة منون. والظاهر أنه لم يبق من المراغي كتاب نستشهد به إلا أن الخوخي أورد
اعتراض المراغي وأجاب عنه في كشف الأسرار من دون أن يذكر اسمه و صرح الكاتب في شرحه على ذلك
الكتاب باسم المراغي بهذه العبارة «الإمام شرف الدين المذكور المراغي». فراجع هوامش كشف الأسرار، ص
٦٣-٦٥؛ مطالع الأنوار (الواعي الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٢٠٦ من ٢٠١ و ص ٢٠٧-٢٠٨). أمّا
بيان الإمام الرازي عن شبهة منون فتجده في منطق الملخص ص ١٠٣-١٠٤ و بمحصل أفكار القدماء و
المتأخرين ص ١٧ و تاحيى المحصل ص ٧.

[نقض الاعتراضين]

لا يقال هذا منقوض بصدق قولنا:

- «كل موجود إما واجب أو ليس بواجب»
و «كل واجب ممكن بالإمكان العام»
و «كل ما ليس بواجب ممكن بالإمكان العام».

[دفع النقض]

لأننا نقول: لا نسلم صدق الثانية لأن:

١. ما يكون طرفاه ضرورياً لا يكون واجباً ولا ممكناً بالإمكان العام.
٢. والمتنع الذي يمكن بالإمكان العام ما يكون ضرورياً لعدم فقط.

[الجواب عن الاعتراضين]

جوابه:

١. أننا لا ندعي إلا لزوم النتيجة على تقدير صدق المقدمات. فلو لم تصدق في بعض المواد لا يكون نقضاً علينا، إذ انتفاء المقدم لا يكون نقضاً على دعوى الملازمة.
 ٢. والفسادان إنما يلزمان فيما كانت:
- a. المنفصلة ذات تقيضين،^١

١. الظاهر من هذا الجواب أن المصنف إنما يقبل الاعتراض في بعض أقسام القياس المتسم كما في هذا القسم:

«دائماً إما كل آ ب أو كل آ ليس ب»

و «كل ب د»

و «كل ما ليس ب د»

فه «كل آ د».

لأن «ب» و «ليس ب» في هذا القياس تقيضان، وكذلك القسم التالي العاري من المنفصلة:

«كل ب د»

و «كل ما ليس ب د»

فه «كل شيء د».

لأن دليل المراغي جاري في هذا القسم من دون أن يستند إلى منفصلة، فالمصنف إذن يرفض الاعتراض على مطلق القياس المتسم:

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس القسم الأول: الافتراضي - في الأقيسة الشرطية ٥٢٣

b. و الحملتان منعكستين بعكس النقيض.
و الله أعلم.

المسلك الثاني [من المؤلف من الحلية و المنفصلة]

[ما ليست نتائج التأليفات بعملية واحدة أو ليست الحليات بعدد أجزاء

[الانفصال]

[القسم الأول: المؤلف من المانعة الخلق]

و هو صنفان:

(أ) أن تكون الحليات بعدد أجزاء الانفصال:

١. يشارك كل واحد منها واحداً من أجزاء الانفصال مشاركةً منتجةً،

٢. لكن تكون نتائج التأليفات متخالفةً،

فنتج مانعة الخلق من نتائج التأليفات.

فإن اتحدت نتيجتان،^١ جعلنا^٢ جزءاً واحداً من النتيجة.

(ب) ما لا تكون الحليات بعدد أجزاء الانفصال:

١. فإن زادت الحليات،

a. شارك لا محالة جزء من الانفصال حليتين،

i. إن زادت حلية واحدة،

ii. و إلا لما كان الحلية واحدة مدخل في القياس.

«دائماً إما كل آ ب أو كل آ ج»

و «كل ب د»

و «كل ج د»

و «كل آ د».

١. نتيجتان: نتيجتين ص، ع، ب.

٢. جعلنا: جعلنا ب.

- b. وحينئذ ينتج مانعة الخلق،
 c. و يكون جزءاً من أجزاء مركباً من نتيجتين من نتائج التاليفات بسبب اشتراك جزء لمحتيتين.
 ٢. و إن نفقت المحتليات، مثلاً كحتمية مع منفصلة ذات جزئين،
 a. فإن شاركت الجزئين، أنتجت منفصلة مانعة الخلق من النتيجتين؛
 b. و إن لم تشارك إلا جزءاً واحداً، أنتجت مانعة الخلق من نتيجة التاليف و الجزء الغير المشترك.
 و قال الشيخ: «الحملية الواحدة إذا كانت صغرى لا تنتج»^١
 و قد عرفت فسادة.
 هذا كله إذا كانت المنفصلة مانعة الخلق.

[القسم الثاني: المؤلف من المانعة الجمع]

أما إذا كانت مانعة الجمع:

١. الشفاء، القياس، ص ٢٥٣ س ٣. و الذي ادّعاء الشيخ محدود بما كانت المنفصلة سالبة الأجزاء. و الخوئي استشكل على الشيخ هذا الكلام:
 و ادّعى الشيخ أن الصغرى المحلية الواحدة مع الكبرى المنفصلة غير منتج.
 و بطلانه ظاهر لأنه إذا صدق:
 «كل ج ب»
 و «إنما لا شيء من آ ب أو لا شيء من ه ب»
 صدق:
 «إنما لا شيء من ج آ أو لا شيء من ه ه». (كشف الأسرار، ص ٣٩٠، س ٦-٨).
 و قال المصنف (خالد الروعجب) في الهامش:
 لم أثر على هذا الإدعاء من الشيخ، بل الظاهر أن الشيخ مصرح بخلافه و هو يقول في الشفاء (القياس، ص ٣٥٣):
 «كل ج ب»
 و «دائماً كل ب إنما ه و إنما ز»
 ينتج:
 «كل ج إنما ه و إنما ز». (الشفاء، القياس، ص ٣٥٣، س ٨-٩).
 و يدعى أن المصنف لم يعرف أن كلام الخوئي إنما هو في المنفصلات السالبة الأجزاء لا الموجبة الأجزاء.

فشرط إنتاجه:

[الشرط الأول للإنتاج]

١. كون كل نتيجة من نتائج التاليفات مع العملية المشاركة لها منتجة للطرف المشارك من المنفصلة.^١

a. وحينئذ تلزم النتيجة مائة الجمع:

i. من نتائج التاليفات، إن كانت الأجزاء كلها مشاركة للحملات، كما في القسم الأول.

ii. وإلا فمن نتائج التاليفات و الطرف الغير المشارك، كما في القسم الثاني.

برهانه:

إن الطرف المشارك إذا كان لازماً لنتيجة التاليف بالقياس المؤلف من الحلي و المتصل، تلزم المنافاة بين نتائج التاليفات أو بين النتائج و الطرف الغير المشارك، إذ المناقاة للآزم يكون منافياً للملزم.

مثال الأول:

«دائماً إما بعض ب آ أو بعض ج د» مانعة الجمع.

و «كل ج ب»

و «كل ه ج»

ينتج:

«دائماً إما كل ج آ أو كل ه د» مانعة الجمع؛

لأن:

١. «كل ج آ» ينتج مع العملية المشاركة له «بعض ب آ»

a. من الثالث،

b. أو^٢

١. المنصلة: المتصلة ع.

٢. أو: إذ ص، ع، ب.

- i. «كلما كان كل ج 'أ فكل ج آ»
 ii. و «كل ج ب»
 - و هو القياس المركب من المحلي والمتصل -
 يلزم:

- iii. «كلما كان كل ج آ فبعض ب آ».
 ٢. و كذلك ينتج «كل هـ د» مع مشاركته^٢ «بعض ج د».
 ٣. و «بعض ب آ» مع «بعض ج د» متنافيان،
 ٤. فتلزم المنافاة بين «كل ج آ» و «كل هـ د».
 و هو المطلوب.

مثال الثاني:

«دائماً إما بعض ب آ أو كل ج د» مانعة الجمع،
 و «كل ج ب».

ينتج:

«دائماً إما كل ج آ أو كل ج د»
 بالبرهان المذكور.

[الشرط الثاني للإنتاج]

٢. و إن كان الطرف المشارك مع المحلية المشاركة منتجاً لنتيجة^٣ التأليف:
 - و ذلك إما يكون إن لو كان المتشاركان على تأليف منتج -
 a. فتنتج «متصلة جزئية سالبة» مقدّمها نتيجة التأليف و تاليها الطرف الآخر^٤،
 b. و لا تلزم من نتائج التأليفات^٥.

١. ج: د ع، پ.

٢. مشاركة: مشاركة ع، پ.

٣. لنتيجة: لنتيجة پ.

٤. الآخر: الأخرى پ.

٥. كشف الأسرار، ص ٣٩١، س ٨-٧.

٦. كشف الأسرار، ص ٣٩١، س ٩-١٠.

[برهان إنتاج «المتصلة الجزئية السالبة»]

أما الأول فلأنه لو استلزم نتيجة التأليف الطرف الآخر يلزم استلزام الطرف المنتج لذلك الطرف فكذبت المتصلة.^١

و لا يلزم مقدّمها - بخلاف ما ذكر - لجواز كون نتيجة التأليف أعم من الطرف الآخر.^٢

[برهان عدم إنتاج «المتصلة الجزئية السالبة» بين نتائج التأليفات]

و أما الثاني، فلجواز تلازم لازمي المتعاندتين تارةً وتعاندتها أخرى.^٣

و تحقيق^٤ ذلك في المواد ظاهرة.^٥

هذا كله إذا كانت المتصلة موجبة.

[المؤلف من منفصلة سالبة]

أما إذا كانت سالبة، فحكمها:

١. إذا كانت مانعة الجمع كحكم «مانعة الخلق إذا كانت موجبة» في الإنتاج و شرائطه.^٦

٢. وبالعكس^٧ إلا في إنتاج المتصلة الجزئية.

[وجوب كون النتيجة سالبة]

و النتيجة تكون سالبة و إلا كذبت المتصلة:

١. أما في مانعة الجمع،

٥. فلكون المشاركين^٨ على تأليف منتج - كما في مانعة الخلق حيث كانت موجبة

١. كشف الأسرار، ص ٣٩١، س ٩-١٠.

٢. كشف الأسرار، ص ٣٩١، س ٩. عبارة المصنف هنا غامض جداً؛ و بيان الخوفا هنا يزيد في الإيضاح:

«دون العكس لما مر في الاحتمال و النقض».

٣. كشف الأسرار، ص ٣٩١، س ١٠.

٤. تحقيق؛ تحقق ص.

٥. كشف الأسرار، ص ٣٩١، س ١٠-١١.

٦. كشف الأسرار، ص ٣٩١، س ١٢-١٣.

٧. و بالعكس: أي إذا كانت السالبة مانعة الخلق لحكمها كحكم «مانعة الجمع إذا كانت موجبة».

٨. المشاركون: المشاركون ب.

- b. يلزم استلزام الطرف المشارك لنتيجة التأليف.
 c. فلو امتنع الجمع:
 i. بين نتيجة التأليف و بين الطرف الآخر إن كان غير مشارك،
 ii. أو بين نتيجته إن كان مشاركاً،
 d. يلزم امتناع الجمع بين الطرفين،^١
 i. لأن امتناع الاجتماع مع اللازم يوجب امتناعه مع الملزوم،
 e. فكذبت المنفصلة.
 ٢. و أمّا في مائة الخلو،
 a. فلأن نتيجة التأليف إذا كانت منتجة للطرف المشارك كما في مائة الجمع حيث كانت موجبة.
 b. فلو امتنع الخلو بين نتيجة التأليف و الطرف الآخر أو بين نتيجته،
 c. يلزم امتناع الخلو بين الطرفين،
 i. لأن امتناع الخلو مع الملزوم يوجب امتناعه مع اللازم.
 d. ولا تلزم المتصلة الجزئية السالبة،
 i. لجواز استلزام لازم^٢ أحد الكاذبين للآخر.

[القسم الثالث: المؤلف من الحقيقة]

و أمّا

١. الحقيقة الموجبة:
 a. فتنتج حيث تنتج مائة الجمع و مائة الخلو موجبتين،
 b. لاستلزامها إيجاباً؛
 ٢. بخلاف السالبة:
 a. فإنها أعم من مالبتيها،
 b. و لازم الأخض لا يجب كونه لازماً للأعم.

١. كشف الأسرار، ص ٣٩١، س ١٣ إلى ص ٣٩٢، س ٢.

٢. لازم: ملزوم ع.

[تبادل الأحكام بين مانعة الجمع و مانعة الخلق بتبادل تقاض الأجزاء]

وكل واحدة من المنفصلتين، موجبة و سالبة:

١. تنج حيث تنج صاحبتها:

a. إذا كان أجزاءها تقاض أجزاء صاحبتها.

b. لارتدادها إلى صاحبتها.^١

تنبيه

[قياسات من المحلية المرذدة المحمول]

إذا كان:

١. موضوع أجزاء الانفصال واحداً

٢. و مورد التقسيم «كل واحد واحد» لا «الكل»^٢

تنج مع المحلية:

a. في الأول و الثالث و الوسط موضوع الأجزاء،

b. و في الأول و الثاني و الوسط محولات الأجزاء جميعاً،

و تكون النتيجة كالكمية في الجنس و الكيف.

لكن القياس يكون أشبه بالقياس المحلي^٣.

[مثالان]

مثال الأول:

«كل ج ب»

و «كل ب (إما د و إما هـ)».

ينج:

«كل ج (إما د و إما هـ)»

١. كشف الأسرار، ص ٣٩٢، س ٧-٥.

٢. مورد التقسيم «كل واحد واحد» لا «الكل»: أي تكون المنفصلة محلية مرذدة المحمول و لا تكون منفصلة في الحقيقة.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٩٢، س ١٢-٨.

كالكبرى في جنس الانفصال، لاندرج «ج» تحت موضوع الأجزاء.

مثال الثاني:

«كل عدد (إنما فرد أو زوج)».

و «كل ما هو (فرد أو زوج) فهو مركب من الآحاد».

ينتج كالكبرى:

«كل عدد فهو مركب».

[شرط الإنتاج]

و شرط إنتاج هذا القسم: «صدق منع الخلق على المنفصلة»، لجواز كذب أجزاء مانعة الجمع و حينئذ لا تلزم النتيجة.

و بيانه ظاهر إذ ذاك.

[التحديد بـ «كل واحد»]

و إننا قيدنا مورد الانفصال بـ «كل واحد واحد» إذ لو كان «الكل» لكان القياس يرجع إلى الأقسام المذكورة كقولنا:

«كل ج ب»

و «إنما (كل ب د) أو (كل ب هـ)»

و هو القياس المركب من عملية واحدة مشاركة لجزئي منفصلة ذاب الجزئين.

[اشتراط إيجاب المنفصلة في الصغرى عند الشيخ]

و قال الشيخ في الشفاء:

١. إذا كانت المنفصلة في الصغرى:

a. مشتركة الأجزاء في أحد الحدين.

b. و الحملات مكان الكبرى.

c. و هي لا تشترك في حد.

اشترط إيجاب المنفصلة^١

٢. و أمّا إذا كانت كبرى:

١. الشفاء، القياس، ص ٣٥١، س ١٢ و ص ٣٥٢، س ١٠.

a. أنتجت،

b. سواء كانت موجبة أو سالبة،

c. بشرط أن تكون موجبة الأجزاء.^١

فيه نظر، إذ قد بين:

١. أن السالبة،

a. مانعة الجمع كانت أو مانعة الخلق،

b. صغرى كانت أو كبرى،

c. موجبة الأجزاء أو سالبتها،

٢. تنتج بالشرائط المذكورة.^٢ والله أعلم.

القسم الخامس

فيما يترتب من المتصلة والمنفصلة

و فيه ثلاثة مسالك:

[المسلك الأول: من المتصلة والمنفصلة]

أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من المقدمتين

[معيار التقسيم]

و النظر إلى مشاركة مقدم المتصلة وتاليها، لعدم تميز مقدم المنفصلة عن تاليها، فينبذ:

١. إذا كانت المتصلة صغرى، لم يتميز الشكل الأول عن الثاني، و الثالث عن الرابع؛

٢. و إن كانت كبرى، لم يتميز الأول عن الثالث، و الثاني عن الرابع.

و إذا كان كذلك، فانقسام هذا المسلك لا يكون باعتبار الأشكال:

١. بل يكون المتصلة صغرى أو كبرى.

١. الشفاء. القياس. ص ٣٥٣، ص ٣.

٢. كشف الأسرار، ص ٣٩٢، ص ١٧ إلى ص ٣٩٣، ص ٥.

٢. وعلى التفسيرين، يكون الوسط إما مقدّمياً أو تأليفاً.
فإن الأقسام أربعة.

[شرط الإسراع]

و شرط الإسراع في الجميع، بعد:

١. إيجاب إحدى المقدمتين،
 ٢. وكيفية إحصائها،
 ٣. أن المتصلة إن كانت موجبة:
 - a. تشترك بتأليفاً مانعة الجمع و بتقدّمها مانعة الخلق، إن كانتا موجبتين،
 - b. وبالعكس، إن كانتا سلبيتين.
- و النتيجة كمتصلة جنساً وكيفاً لأن:

- i. ما يتبع اجتماعه مع اللازم يتمتع اجتماعه مع الملزوم،
 - ii. و ما لا يخلو مع الملزوم لا يخلو مع اللازم،
 - iii. و ما يجوز اجتماعه مع الملزوم يجوز اجتماعه مع اللازم،
 - iv. و ما يخلو مع اللازم يخلو مع الملزوم.
٤. و إن كانت المتصلة سلبية،
- a. فبما أن تكون كيفية،
 - b. أو شاركت بتقدّمها مانعة الجمع و بتأليفاً مانعة الخلق.
- و النتيجة مع المانعة الخلق لكيفية:

- i. مانعة الجمع كمتصلة كيفاً وكيفاً؛
- ii. و تلزم أيضاً مانعة الخلق كمتصلة كيفاً وكيفاً إن كانت المتصلة كيفية؛
- iii. و في غير ذلك تكون النتيجة سلبية جزئية مانعة الخلق.

بيان الكل بأن:

١. يؤخذ نفیض النتيجة،
٢. و يعض ما يلزم منه من المتصلة مع ما يلزم من المقدّمة المنفصلة،

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أقسام القياس - القسم الأول: الافتراضي - في الألفية الشريعة ٥٣

٣. لتنتج تقيض المتصلة السالبة^١.

تتليه

[إنتاجات من الخوفا]

حيث لم تنتج الموجبات نتيجة موافقة حدود القياس، بانتهاء شرط ما ذكرنا، ينتج القياس:

١. إن كانت المتصلة مانعة الخلق،

هـ. متصلة جزئية من تقيض طرف المتصلة و بين طرف المتصلة،

ز. لاستلزام تقيض الأوسط بينهما.

٢. وإن كانت المتصلة مانعة الجمع،

هـ. أنتج متصلة جزئية من بين طرف المتصلة و تقيض طرف المتصلة،

ز. لاستلزام الأوسط بينهما.

٣. و الحقيقة الموجبة:

هـ. تنتج نتيجة،

٤. دون السالبة^٢.

و هذه البيانات بالثالث وقد بنا ضعفه.

[إنتاجات من الشيخ]

قال الشيخ:

إذا كانت الحقيقة الجزئية كبرى، لم تنتج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة الثاني،

كنولدا:

مكم كن آ ب ب د

و «قد يكون إنتاج ذو إنفا وز» حقيقة^٣.

١. كشف الأسرار، ص ٣٩٤، س ١٣ إلى ص ٣٩٥، س ٤.

٢. كشف الأسرار، ص ٣٩٥، س ٥ إلى ص ٣٩٨، س ٩.

٣. الشفاء، القياس، ص ٣٠٥، ٣٠٦.

[اعتراض الخونجي على الشيخ]

و قال صاحب الكشف:

١. هذا فاسد، لإنتاجه:

- a. «قد يكون إما آ ب و إما و ز» مانعة الجمع،
- b. لأن منافي اللازم في الجملة^١ منافي للملزم كذلك.
- c. كيف و نقيض الأوسط مستلزم لنقيض الأصغر و عين الأكبر؛ و ذلك ينتج من الثالث، متصلة موجبة جزئية مقدّمة نقيض الأصغر و تاليها عين الأكبر؟

٢. و الشيخ^٢ لم يُراعِ موافقة النتيجة للقياس في الحدود.^٣

[جواب المصنف عن اعتراض الخونجي]

نقول:

هذا باطل:

١. لأنّ اللازم إذا كان عاماً لا يلزم من منافاة الشيء إتياء في الجملة^٤ منافاته للملزم؛ إذ يصلق قولنا:

- a. «كلما كان الشيء عقلاً فهو لا متحرك»
- b. و «قد يكون إما أن يكون الشيء لا متحركاً أو لا ساكناً» حقيقة، كما في الأجسام،

مع صدق قولنا:

- c. «كلما كان الشيء عقلاً فهو لا ساكن».

٢. و ضعف إنتاج الشكل الثالث قد مر.

[إنتاج آخر من الشيخ]

و قال الشيخ:

١. الجملة: الجملة ب.

٢. الشيخ: الشيخ ب.

٣. كشف الأسرار، ص ٣٩٨، س ١٠ إلى ص ٣٩٩، س ٥.

٤. الجملة: الجملة ب.

الباب الثاني: في القياس - الفصل الثاني: في أنسام القياس القسم الأول: الافتراضي - في الأقيسة الشرطية ٥٣٥

المتصلة الموجبة الكلية المشاركة التالي لا تنتج مع مانعة الخلق السالبة الكلية. كقولنا:

«كلما كان آ ب فـ د».

و «ليس البتة إنا ج د وإنا و ز» مانعة الخلق.

و فيه نظر:

لأنه ينتج:

«ليس البتة إنا آ ب وإنا و ز» مانعة الخلق.

و إلا لصدق نقيضه و هو قولنا:

«قد يكون إنا أن يكون آ ب وإنا و ز» مانعة الخلق.

و حينئذ كذبت السالبة، لأن امتناع الخلق مع الملزوم يوجب امتناعه مع اللازم.

[إنتاج آخر من الشيخ]

و احتج الشيخ بأنه:

يصدق: «كلما كان هذا عرضاً فله محل»:

١. مع قولنا: «ليس البتة إنا له محل أو لا يكون جوهرًا».

٢. و مع قولنا: «ليس البتة إنا له محل أو لا يكون كل مقدار متاهياً».

مع التلازم في الأول و التعاند في الثاني.^١

[جواب الخوئي عن الشيخ]

و أجاب بعض فضلاء الزمان:

١. أن النتيجة صادقة مع القياس الأول:

a. ضرورة انتفاء منع الخلق بين العرض و اللاجوهري.^٢

٢. و الكبرى في القياس الثاني:

a. إن أخذت على أنها عنادية.

i. كذبت لصدق نقيضها عنادية و هو قولنا:

١. الشفاء، القياس، ص ٣٠٦.

٢. كشف الأسرار، ص ٤٠٠. س ٦٠٥؛ مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٨٣ س

- ii. «قد يكون إما أن يكون له محل أو لا يكون كل مقدار متاهياً» مائة الخلق،
 iii. لامتناع الخلق بينهما إذا كان ذلك الشيء عرضاً.
 b. وإن أخذت على أنها اتفاقية،
 i. كذبت أيضاً إن كان ذلك الشيء عرضاً،
 ii. وإن لم يكن عرضاً، يلزم كذب الجزئين و صدقت النتيجة مانعة الخلق سالبة.^١

[اعتراض على جواب الخونجي]

وفيه نظر:

إذ الجزئية المذكورة:

١. ليست بعنادية، لانتفاء لازمة^٢ كونها عنادية، وهي استلزام نقيض كل منها
 عين الآخر،
 ٢. بل اتفاقية.
 ٣. و حينئذ صدقت الكبرى عنادية.

[جواب المصنف عن الشيخ]

بل جوابه أن النتيجة:

١. صادقة في القياس الأول:
 ٢. وفي الثاني لا تخلو من أن تصدق الموجبة الجزئية المذكورة عنادية أو لم تصدق.
 a. فإذا صدقت كذبت الكبرى لصدق نقيضها،
 b. وإلا فكذب نقيض النتيجة لكونها متلازمين،
 i. إذ «ما له محل» مساوٍ لـ «العرض»: فتصدق النتيجة.

١. كشف الأسرار، ص ٤٠٠، س ١٢٠٤: مطبع أنوار (لواع الأسرار في شرح مطبع أنوار ص ١٣٠،

ص ٥٣).

٢. لازمة: لازمة ص. ب: لازم ع.

٣. فإذا: فإذا ب.

المسلك الثاني: [من المتصلة والمنفصلة]

أن يكون الأوسط جزءاً غير تام منها

أنتج:

١. متصلة:

a. من الطرف الغير المشترك من المتصلة.

b. و من منفصلة حاصلة:

i. من نتيجة التكييف من المتشاركين.

ii. و من الطرف الغير المشترك من المتصلة.

كقولنا:

«كلما كان آ ب فكل ج د»

و «إنما كل د ه و إنما و ز».

ينتج:

«كلما كان آ ب فبما كل ج ه و إنما و ز».

٢. و منفصلة:

a. من الطرف الغير المشترك من المتصلة.

b. و من متصلة حاصلة:

i. من الطرف الغير المشترك من المتصلة.

ii. و من نتيجة التكييف.

و هي قولنا:

«بما و ز و إنما (كلما كان آ ب فكل ج ه)».

و ذلك عند استيعاب الشرائط في المتشاركين و في المتضمنين.

و أنت خير بذلك و قددر على تفصيل القول في ضرورة:

١. إذا كانت المتصلة صغرى أو كبرى.

٢. و الاشتراك في مقدمه أو تابعه:

فلا نطول الكلام بتفصيلها.^١

المسلك الثالث: [من المتصلة والمنفصلة]

أن يكون الأوسط جزءاً تاماً من إحداها غير تام من الأخرى

١. فإن كان التام من المتصلة، يكون القياس كالمؤلف من المحلي والمنفصل، و المتصلة تكون مكان المحلي.
 ٢. وإن كان من المنفصلة، تكون كالمركب من المحلي والمتصلة، و تكون المنفصلة مكان المحلي.^٢
- و لا يخفى عليك الشرائط و النتيجة في الأقسام. والله أعلم.

نتيجة

في المباحث المشتركة بين الأقيسة الشرطية

قد يمكن:

١. استنتاج المحلية من الأقيسة الشرطية،^٣ كانت من محض الشرطيات أو مختلطة،
٢. وبالعكس.^٤

[القسم الأول: استنتاج المحليات من الأقيسة الشرطية]

أما الأول ففيه مسائل:

١. كشف الأسرار، ص ٤٠١، من ١٢-٤.
٢. كشف الأسرار، ص ٤٠١، من ١٣ إلى ص ٤٠٢، من ٣.
٣. الشفاء، القياس، ص ٣٥٥ من ٧٠٥: كشف الأسرار، ص ٢٠٢-٤٠٦.
٤. مطلع الأنوار (لواعظ الأسرار في شرح مطلع الأنوار ص ٦٩٥ من ١١٠-٧).

المسلك الأول

[في استنتاج العملية من المتصلتين:]

في القياس المؤلف من المتصلتين والشركة في جزء تامّ منها و غير تامّ

و شرط إنتاجه:

١. اشغال المقدمتين على تأليف منتج بالنسبة إلى الجزء التامّ.
 ٢. و إنتاج تقيض نتيجة التأليف بين المتشاركين مع طرف الموجبة:
 - a. لطرف السالبة إن كانتا مختلفتين في الكيف.
 - b. و إلا لتقيض طرف المقدمة^١ الأخرى.
- برهانه بالخلف: بضمّ تقيض النتيجة إلى الطرف الموجبة، لينتج:
١. في الأول تقيض الكبرى.
 ٢. و في الثاني ضدها.

[مثالان]

مثال [الوضع] الأول في الشكل الأول:

«كلّما كان كلّ ج (ب) فـ (هـ ز)».

و «ليس البتّة إذا كان (هـ ز) فليس كلّ (ب) آ».

ينتج:

«كلّ ج آ».

و إلا فـ:

١. «ليس كلّ ج آ».

فينتج مع الصغرى:

٢. «قد يكون إذا كان ليس كلّ ب آ فهـ ز».

١. المقدمة: المقدم ع.

٢. كشف الأسرار، ص ٤٠٢ س ١١٠٨.

بالمقياس المؤلف من المحلي والمتصلة، وانعكس إلى نقيض الكبرى.
[و فيه نظر؛ لبطلان انعكاس المتصلات كما مر.^١]

مثال [الوضع] الثاني:

«كلما كان كل ج (ب) فـ (هـ ز)».

و «كلما كان (هـ ز) فلا شيء من (ب) آ».

ينتج:

«بعض ج ليس آ».

و إلا:

١. فـ «كل ج آ».

فينتج مع الصغرى:

٢. «قد يكون إذا كان بعض ب آ فهـ ز».

و ينعكس إلى قولنا:

٣. «قد يكون إذا كان هـ ز فبعض ب آ».

و هو ضد الكبرى.

و فيه نظر؛ لجواز استلزام الشيء للنقيضين^٢ كما مر.^٣

١. [و فيه نظر؛ لبطلان انعكاس المتصلات كما مر:] قال في شرح التسطاس: «و فيه نظر لأنه موقوف على إنتاج الشكل الثالث من لزوميتين وانعكاس المتصلة بالنعكس المستوي و قد عرف ضعفها». راجع الفصل الثامن «في العكس المستوي» البحث تحت عنوان [شبهة على انعكاس الشرطيات] ص ٣١٨ و الفصل العاشر «في الشرطية و أجزاءها و جزئياتها». المبحث الخامس «فيما وجدنا في عكس الشرطيات» ص ٣٥٥. ٢. للنقيضين: للنقيض ب.

٣. راجع ص ٣٦٩ البحث تحت عنوان [نقض التالي] في بداية النصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تعاندها» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

[المسلك الثاني]

[في استنتاج المحلية من المتصلتين]

[أو الشركة في جزء غير تام منها]

الثاني منها^١ و الشركة في جزء غير تام منها.

و شرط إنتاجه:

١. إنتاج نقيض نتيجة التأليف الحاصلة من طرفي كلّ متصلة:

a. إمّا لتاليها إن كانت المتصلة سالبة.

b. أو لنقيض تاليها إن كانت موجبة.

٢. تمّ اشتغال نتيجتي التأليفين^٢ على تأليف منتج للحملية المطلوبة.

مثال الموجبتين:

«كلّما كان كلّ ج ب فكّل ب (١)»

و «كلّما كان كلّ (١) د فكّل د هـ»،

ينتج

«كلّ ج هـ».

برهانه:

إنّ الصغرى تستلزم:

١. «كلّ ج آ»،

لأنّ

«بعض ج ليس آ»

ينتج مع مقدّم الصغرى نقيض تاليها بالقياس المؤلف من المحلي و المتصل، فيصنّف:

«كلّما كان كلّ ج ب فبعض ب ليس آ»؛

هذا خلف.

١. منها: أي من المتصلتين.

٢. التأليفين: التاليتين پ.

و الكبرى يستلزم:

٢. «كلّ آ هـ»

لما يتنا.

و هما ينتجان بالنات:

٣. «كلّ ج هـ»؛

و هو المطلوب.

و قد عرفت فساد ذلك من استلزام الشيء للنقيضين^١.

مثال السالبتين:

«ليس كلّما كان كلّ ج ب فليس كلّ ب (١)»

و «ليس كلّما كان كلّ (١) د فليس كلّ د هـ».

ينتج

«كلّ ج هـ».

برهائه:

إنّ الصغرى تستلزم:

١. «كلّ ج آ».

و إلّا انتظم نقيضه مع مقدمها مستلزماً لنقيضها.

و الكبرى يستلزم:

٢. «كلّ آ هـ»

كذلك. و هما ينتجان:

٣. «كلّ ج هـ».

١. للنقيضين: للنقيض ب.

٢. راجع ص ٣٦٩ البحث تحت عنوان [نقض التالي] في بداية الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات و تعاندها» من الباب الأول من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات».

[المسلك الثالث]

[في استنتاج المحلية من منفصلتين]

[و الشركة في جزء تامّ منها و غير تامّ أيضاً]

الثالث من المنفصلتين و الشركة في جزء تامّ منها^١ و غير تامّ.

و شرط الإنتاج:

١. كلفة إحدى المقدمتين.
٢. و اختلافها بالكيف.
٣. و اتحادهما بالجنس.
٤. و إنتاج قبض نتيجة التأليف بين المشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانعتي الخلق.

٥. و بالعكس في مانعتي الجمع.

برهانه: الخلف من القياس المؤلف من المحلي و المتصل^٢ ثم من المتصل و المتصل.

مثاله و المنفصلتان مانعتا الخلق:

«دائماً إما كل ج (ب) و إما (هـ ز)»

و «ليس دائماً إما (هـ ز) أو بعض (ب) آ»،

يفتج:

«لا شيء من ج آ»^٤.

و إلا ف:

«بعض ج آ»،

و يلزمه:

«كلما كان كل ج ب فبعض ب آ».

١. منها: أي من المنفصلتين.

٢. المتصل: المتصل ب.

٣. هـ: ج ب.

٤. كشف الأسرار، ص ٢٠٥ س ٧-٦.

و ينتج مع الموجبة نقيض السالبة.

مثاله وهما مانعنا الجمع:

«دائماً إما لا شيء من ج (ب) وإما (هـ ز)»

و «ليس دائماً إما (هـ ز) وإما كل (ب) آ»

ينتج:

«بعض ج آ»:

و إلا:

«لا شيء من ج آ»،

و يلزمه:

«كلما كان كل ب آ فلا شيء من ج ب».

و أنتج مع الموجبة نقيض السالبة.

[المسلك الرابع]

[في استنتاج الحملية من المنفصلتين]

[و الشركة في جزء غير تامّ منها فقط]

الرابع منها^١ و الشركة في جزء غير تامّ منها.

و شرط إنتاجه:

٣. إنتاج نقيض نتيجة:

a. التأليف بين طرفي مانعة المخلو مع نقيض أحدهما:

i. لعين الآخر إن كانت سالبة،

ii. و لنقيضه إن كانت موجبة،

b. و بين طرفي مانعة الجمع مع عين أحدهما:

i. لنقيض الآخر إن كانت سالبة،

١. منها: أي من المنفصلتين.

ii. أو لعينه إن كانت موجبة.

٤. ثم اشتغال نتيجتي التاليفين على تأليف منتج للحملية المطلوبة.

مثاله من سالبتين:

«ليس دائماً إما ليس كل ج ب وإما ليس كل ب (١)» مانعة الخلط،

و «ليس دائماً إما كل (١) د وإما كل د هـ» مانعة الجمع،

ينتج:

«كل ج هـ».

برهانه:

أن الأولى تستلزم:

١. «كل ج آ»؛

a. وإلا انتظم نقيضه مع نقيض مقدمها قياساً منتجاً للمتصلة المستلزومة لنقيضها؛

وهي قولنا:

b. «كلما كان كل ج ب فليس كل ب آ».

و الثانية تستلزم:

٢. «كل آ هـ»؛

a. وإلا انتظم نقيضه مع عين مقدمها منتجاً للمتصلة المستلزومة لنقيضها. وهي

قولنا:

b. «كلما كان كل آ د فليس كل د هـ».

وهما ينتجان:

٣. «كل ج هـ».

مثاله من موجبتين:

«دائماً إما ليس كل ج ب أو كل ب (١)» مانعة الخلط

و «دائماً إما كل (١) د أو ليس كل د هـ» مانعة الجمع،

ينتج:

«كل ج هـ».

برهانه:

أن الأولى تستلزم:

١. «كل ج آ»؛

a. و إلا انتظم نقيضه مع نقيض مقدّمها منتجاً للمتصلة المستلزمة لصدّها. وهي

قولنا:

b. «كلما كان كل ج ب فليس كل ب آ»

المستلزمة لـ

c. «دائماً إما ليس كل ج ب أو ليس كل ب آ» مانعة الخلق،

وهي ضد الصغرى.

و الثانية تستلزم:

٢. «كل آ ه»؛

a. و إلا انتظم نقيضه مع عين مقدّمها منتجاً للزوم بين طرفيها؛ وهو قولنا:

b. «كلما كان كل آ د فليس كل د ه».

وهما ينتجان:

٣. «كل ج ه».

و فيه نظر عرفته^١.

[المسلّك الخامس]

[في استنتاج المحلية من المتصلة والمنفصلة]

و الشركة في جزء تامّ منها و غير تامّ منها

و الضابط فيه:

١. أن تكون مانعة الجمع اللازمة للمتصلة مع مانعة الجمع - إن كانت المنفصلة مانعة الجمع -

على الشرائط المذكورة في مانعي الجمع لإنتاج المحلية المطلوبة.

٢. وأن تكون مانعة الخلق اللازمة للمتصلة مع مانعة الخلق - إن كانت المنفصلة مانعة الخلق

- على الشرائط المذكورة في إنتاج المحلية المطلوبة.^٢

١. و فيه نظر عرفته: لا يوجد هذا في شرح التسطاس.

٢. مطالع الأنوار (نواع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٩٠ من ١٠٠٨).

مثال الأول:

«دائماً إما لا شيء من ج (ب) أو (هـ ز)» مانعة الجمع.
و «قد لا يكون إذا كان (هـ ز) فليس كل (ب) آ».

ينتج:

«بعض ج آ»؛

لأنه يلزم للمتصلة قولنا:

«ليس دائماً إما هـ ز أو كل ب آ» مانعة الجمع.

و يرجع القياس إلى القياس المركب من مانعتي الجمع بشرائطه و ينتج الحلية المطلوبة.

مثال الثاني:

«كلما كان ليس كل ج (ب) فـ (هـ ز)».

و «ليس دائماً إما (هـ ز) أو بعض (ب) آ» مانعة الخلق.

ينتج:

«لا شيء من ج آ»؛

لأنه يلزم للمتصلة قولنا:

«دائماً إما كل ج ب أو هـ ز» مانعة الخلق،^١

فيرجع القياس إلى المركب من مانعتي الخلق و ينتج الحلية المطلوبة.

[المسلك السادس]

[في استنتاج الحلية من المتصلة والمنفصلة]

[و الشركة في جزء غير تامّ منها]

السادس منها^٢ و الشركة في جزء غير تامّ منها.

و الضابط فيه:

١. الخلق: الجمع ب.

٢. منها: أي من المتصلة والمنفصلة.

١. أن يستلزم كلُّ مقدمة محلية:
٢. ينتظم منها و من التي تستلزمها المقدمة الأخرى:
٣. قياس منتج للحملية المطلوبة.^١

مثاله:

«ليس كلما كان كل ج ب فليس كل ب (١)»
و «ليس دائماً إما كل (١) د وإما كل د هـ» مانعة الجمع،

ينتج:

«كل ج هـ»؛

لأن المتصلة تستلزم:

«كل ج آ»،

و المتصلة:

«كل آ هـ».

وهما ينتجان المطلوب.

[المسلك السابع]

[في استنتاج المحلية من المحلية و المتصلة^٢

و الضابط فيه:

١. إنتاج تقيض نتيجة التأليف بين^٣ طرفي المتصلة:
٢. مع مقدمتها لتأليها،
٣. أو مع تأليها - إن كانت كلية - لمقدمها،
٤. و اشغال نتيجة التأليف مع المحلية على تأليف منتج،
٥. حتى نلزم - من المحلية اللازمة و المحلية - المحلية المطلوبة.

١. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٩٠ س ١١-١٣).

٢. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٩٠ س ١٤).

٣. بين: من ص.

مثاله:

«ليس كلما كان كل ج ب فليس كل ب (١)».

و «كل (١) هـ».

ينتج:

«كل ج هـ»؛

إذ المتصلة تستلزم:

«كل ج آ».

و هو مع المحلية تنتج المطلوب.

[المسلك الثامن]

[في استنتاج المحلية من المحلية والمنفصلة]

و الضابط فيه:

١. استلزام المنفصلة محلية تنتج مع المحلية المحلية المطلوبة^١.

a. فينبغي أن ينتج نقيض التآليف بين طرفي المنفصلة السالبة:

i. مع نقيض أحد طرفيها، عين الآخر في مانعة الخلق.

ii. و مع عين أحد طرفيها، نقيض الآخر في مانعة الجمع السالبة.

[مثالان]

مثال الأول:

«ليس دائماً إنما ليس كل ج ب و إنما ليس كل ب (١)» مانعة الخلق.

و «كل (١) هـ».

ينتج

«كل ج هـ».

لأن المنفصلة تستلزم:

١. مطالع الأنوار (الوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٦٩٠-٦٩١).

«كل ج آ»

كما مر، وهي مع العملية تنتج المطلوب.

مثال الثاني:

«ليس دائماً إما كل ج ب وإما كل ب (أ)»

و «كل (أ) هـ»

ينتج:

«كل ج هـ»؛

لأن المنفصلة تستلزم:

«كل ج آ»

كما مر.

و أنت عالم بجميع ذلك وبكيفية الأشكال و كمية الضروب.

فعليك بالاستقراء.

القسم الثاني:

استنتاج الشرطية من الأقيسة العملية

كقولنا:

«كل ج ب»

و «كل ب آ»

فإنه ينتج:

«كلما كان كل ج فكل د آ»؛

لأن العملية الأولى تستلزم:

١. «كلما كان كل ج فكل د ب»

و الثانية تستلزم:

٢. «كلما كان كل د ب فكل د آ».

و هما ينتجان المطلوب.^١

تنبيه

قياسية هذه الوجوه إنما هي بوسط:

١. لتغير بعض الحدود،

٢. و انقلاب بعض المقدمات إلى لوازمها المنتجة بالذات.

فإن تناولها حدّ «القياس» فذاك وإلا فهي مستلزمات لا قياسات.^٢

تذليل

[تركّب الأقيسة الشرطية]

قد يتركّب من مقدّمتين: قياسان أو أكثر، باعتبار وسطين أو أكثر، بأن يكون الاشتراك في جزء

تامّ و غير تامّ.^٣ فيلزم باعتبار الأوّل نتيجة و كذا باعتبار الثاني. كهولنا:

«كلّما كان كلّ ج ب فكلّ د ط»،

و «كلّما كان (كلّ د ط) فكلّ ب آ»،

ينتج:

«كلّما كان كلّ ج ب فكلّ ب آ».

و ينتج أيضاً:

«كلّما كان كلّ ج ب فكلّ ج آ».^٤

و على هذا فقس أمثال ذلك.

١. مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع أنوار ص ٦٩٥ س ٧-١١). نقول: هذه النتيجة في الحقيقة

لازمة من لوازم النتيجة الخلية: «كلّ ج ب».

٢. كشف الأسرار، ص ١٠٦، س ٩٠٦.

٣. كشف الأسرار، ص ٤٠٦، س ١٥٠١٠.

٤. هاهنا النتيجة الثانية في الحقيقة من اللوازم العامة للنتيجة الأولى.

خاتمة

في القياسات التي لا تكون أوساطها متكررة، وهي كثيرة.

[في قياس النسبة]

لكن أكثرها وقوعاً هو «قياس النسبة»^١ وهو «أن تجعل النسبة مع أحد المنتسبين محمولاً على الآخر في الصغرى أو في الصغرى والكبرى». وهذا القياس ينتج:

١. قولاً بالذات،
٢. وقولاً آخر لا بالذات.

[الإنتاج بالذات]

أما الأول فيكون موضوعه الأصغر ومحموله النسبة التي في الصغرى مع الأكبر:

١. كقولنا: «زيد أب ليكر» و«يكر أخ لخالد» ينتج: «زيد أبو أخي خالد».^٢
وذلك ظاهر إذ المنتسب إلى المنتسب، منتسب بتلك النسبة.
٢. وكقولنا «زيد أب ليكر» و«يكر عالم» فـ«زيد أبو عالم».^٣
٣. وكقولنا «آ مساو لب» و«ب مساو لج» فـ«آ مساو لمساوي ج».
٤. و«آ جزء لب» و«ب جزء لج» فـ«آ جزء لجزء ج».

١. أول من بحث عن «قياس النسبة» هو جالينوس في كتابه مدخل المنطق:

Galen, (1964), *Institutio Logica*, in John Spargler Kieffer, *Galen's Institutio Logica : English Translation, Introduction, and Commentary*, Baltimore, John Hopkins Press, pp. 49-52.

ولا نعرف من يبحث عن هذا القياس بعد جالينوس إلا مصنفنا السمرقندي. والظاهر أنه لم يعرف بحث جالينوس عن قياس النسبة. لكن مباحث المصنف لم تنشأ من دون أية سابقة، فإن خالد الروعب جمع سوانها ولواحقها في الكتاب التالي:

El-Rouayheb, Khaled, (2010), *Relational Syllogisms and History of Arabic Logic, 900-1900*, Leiden and Boston, Brill.

٢. في هذا المثال، جعلت النسبة مع أحد المنتسبين محمولاً على الآخر في الصغرى والكبرى معاً.

٣. في هذا المثال، جعلت النسبة مع أحد المنتسبين محمولاً على الآخر في الصغرى فقط؛ لأن محمول الكبرى ليس بتركيب نسبة مع أحد المنتسبين.

٥. و «آ ملزوم لب» و «ب ملزوم لـ ج» فـ «آ ملزوم ملزوم ج».

و على هذا.

٦. و كقولنا «الذرة في الحقيقة» و «الحققة في الصدوق» فـ «الذرة فيما في الصدوق».

٧. و «الإنسان من نطفة» و «النطفة من العناصر» فـ «الإنسان مما هو من العناصر».

٨. و «اللون في الجسم» و «كل جسم جوهر» فـ «اللون فيما هو جوهر»^١.

[الإنتاج لا بالذات]

و أما الثاني و هو «ما ليس بالذات» فيكون موضوعه الأصغر و محموله الأكبر. كقولنا:

١. []^٢

٢. []^٣

١. في هذا المثال أيضاً، جعلت النسبة مع أحد المتسمين محمولاً على الآخر في الصغرى فقط، فلا بد أن تكون النتيجة بالذات «اللون في الجوهر» مثل ما كانت في المثال الثاني: «زيد أبو عالم»، فالتعبير عن النتيجة بالذات «اللون فيما هو الجوهر» خطأ من المصنف.

٢. []: نتيجة القياس الأول لا بالذات، كما وصف المصنف، يجب أن يكون «زيد أخ خاله»، و لم يذكر المصنف هذه النتيجة لأنها لا تلزم القياس أصلاً، و النتيجة التي تلزم لا بالذات هي قولنا «زيد أبو عالم» و هي غير النتيجة بالذات: «زيد أبو أخي خالد» و إن كانت من لوازمها. و هذه النتيجة محمولة ليس على الأكبر بل هو يتألف من النسبة التي في الصغرى مع المضاف إليه في الأكبر.

٣. []: نتيجة القياس الثاني لا بالذات، كما وصف المصنف، يجب أن يكون «زيد عالم» و لم يذكر المصنف هذه النتيجة لأنها لا تلزم القياس أصلاً، و في الحقيقة هذا القياس ليس من قياس النسبة لأن قياس النسبة كبر عزفه المصنف يشغل على نسبتيين واحدة في الصغرى و أخرى في الكبرى: «كل القيس الذي لا يشغل» على نسبة واحدة هي في الصغرى فإن الكبرى لا يشغل على النسبة، و لعل المصنف ترك هذا القياس هذه لأجل هذا، و المثال الأنسب لقياس ذي نسبة واحدة له شيحتان بالذات و لا مآلات هو هذا:

الأربعة مربع الاثنين

الاثنان زوج

فالأربعة مربع الزوج (النتيجة بالذات).

فالأربعة زوج (النتيجة لا بالذات).

٣. «آ مساو لج».
 ٤. [«آ جزء لج»]¹.
 ٥. و «[آ] ملزوم لج».
 ٦. و «الذرة في الصندوق».
 ٧. و «الإنسان من العناصر».
 ٨. و «اللون في الجوهر»².
- و إنما لم تكن تلك بالذات لأنها لو كانت لذات هذه القياسات لما تخلفت³ عنها؛ و ليس كذلك، لأننا:

١. إذا قلنا «آ مخالف لب» و «ب مخالف لج» لا ينتج؛
 ٢. أو نقول «آ نصف لب» و «ب نصف لج»؛
 ٣. و كذا لو نقول «الإنسان من النطفة» و «النطفة مائع».
- بل حيث يلزمه القول المذكور فإنما يلزم بتوسط مقدمات غريبة. لكنه أنفع في العلوم من الذي يلزم بالذات. و الله أعلم.

١. [«آ جزء لج»]: هذه النتيجة لم يذكرها المصنف و هي غير النتيجة بالذات: «آ جزء لجزء ج».

٢. «اللون في الجوهر»: هذه النتيجة هي عين النتيجة بالذات.

٣. تخلفت: تختلف پ.

القسم الثاني من القياس

و هو

القياس الاستثنائي

و هو مركب من شرطية و قضية أخرى هي إما أحد جزئيا أو تبص أحد جزئيا، حملية كانت أو شرطية.

[شرائط إنتاج القياس الاستثنائي]

و شرط إنتاجه أمور ثلاثة:

١. أولها أحد الأمور الثلاثة و هو:

a. إما كون الشرطية كلية

b. أو كون الاستثناء كليا

c. أو كون حال الاستثناء حال الشرطية

لأن الشرطية إن كانت كلية فلزوم النتيجة ظاهر. وإن لم تكن كلية فيجب أحد الأمرين السابقين و إلا جاز أن يكون حال الشرط غير حال الاستثناء.

١. المقصود من كلية الاستثناء هو الكلية بحسب الأزمان و الأحوال لا بحسب الأفراد؛ و ذلك في الشرطيات الواقعة موقع الاستثناء ظاهرا؛ و أما في الخفيات فهو إما يكون في قصد، خفية أو دعوية. دور الخارجية لأنها محدودة بالأزمان - أو الأحوال الموجودة - و لا تشمل لأحوال أبعد الواقعة. قل قصد ليس برأي: «المراد بـكلية الاستثناء ليس تحققه في جميع الأزمنة فقط، بل مع جميع الأوضاع التي لا تأتي و يصح مقده» (شرح الشمسية ص ١٦٣). و الظاهر أن أول من زاد شرط «كلية الاستثناء» هو نجم ليس بكني في الشمسية: «أو كلية الوضع أو الرفع» (الشمسية في شرح الشمسية ص ١٦٣).

٢. حال: زمان ص.

٣. حال: زمان ص.

٢. الثاني كون الشرطية غير الاتفاقية، لأن استثناء شيء منها لا يفيد شيئاً آخر،^١ لأنحاء:

a. إن كانت متصلة:

i. لا يتوقف العلم بتأليها على الوضع أو الاتصال،

ii. ولا يلزم من رفع التالي رفع المقدم:

١. لعدم العلاقة بين الرفعين؛

٢. ولا يلزم أيضاً اتفاقياً:

a. أما الخاصة فلا متناع صدق المتصلة مع رفع^٢

طرفيها.

b. و أما العامة فلجواز صدق الطرفين فلا يلزم

نقيض المقدم.

b. وكذا إن كانت الاتفاقية منفصلة.

وقيل: يفيد شيئاً وهو تعيين أحد الطرفين أو تعيين نقيض أحد الطرفين.

٣. الثالث كونها موجبة، للاختلاف عند كونها سالبة. وذلك ظاهر.

[زعم الخوئي في عدم إنتاج الشرطية الجزئية في القياس الاستثنائي]

و زعم صاحب الكشف و قوم من المتأخرين: أن الشرطية الجزئية غير منتجة لأنه على تقدير دوام الاستثناء لا يحصل اليقين بالنتيجة لجواز أن تكون الشرطية بحسب وضع غير ثابت أبداً^٣، و ذلك قد يبتد فسادده في تحقيق الشرطيات.^٤

١. استثناء شيء منها لا يفيد شيئاً آخر: الظاهر أنه يعني أن استثناء جزء أو نقيض جزء من الاتفاقية (من مقدمها أو تأليها أو نقيضها) لا ينتج جزءاً أو نقيض جزء منها (من تأليها أو مقدمها أو نقيضها).

٢. رفع: - ب.

٣. كونها: أي كون الشرطية.

٤. كشف الأسرار، ص ٣٢٠، ص ٩٠٤.

٥. راجع الفصل العاشر «في الشرطية و أجزائها و جزئياتها»، المبحث الخامس «في وحدتها في عكس الشرطيات» ص ٣٥٩ تحت عنوان «إعلان ظن الخوئي».

و إذا عرفت هذا فنقول:

[أقسام القياس الاستثنائي]

الشرطية:

١. إن كانت متصلة أنصح:

a. استثناء عن متبها عين تأليفا

b. و استثناء نقيض تأليفا نقيض متبها، تحقيقاً للزوم.

c. و لا ينعكس، تحقيقاً للعموم.

٢. و إن كانت منفصلة:

a. فإن كانت حقيقية أنصح استثناء عين فهم كان نقيض الآخر و بالعكس.

b. و إن كانت مانعة الجمع أنصح استثناء عين فهم كان نقيض الآخر من غير عكس لجواز الخلط بين طرفيها.

c. و إن كانت مانعة الخلط أنصح استثناء نقيض فهم كان عين الآخر من غير عكس لجواز اجتماعها.

و كل ذلك ظاهر.

[زعم الإمام في استثناء النقيض]

قال الإمام في الملخص:

١. إن كان التالي في المنصلة «مطلقاً عاماً» لم ينصح استثناء نقيضه:

a. كقولنا «كلما كان هذا إنساناً فهو ضاحك بالفعل بالإطلاق العامة».

فإذا قلنا:

b. «لكنه ليس بضاحك»

لم يلزم:

c. «أنه ليس بإنسان»

لأن بعض ما ليس بضاحك إنسان بالضرورة.

٢. و أما إن اعتبر «الدوام» في نفي التالي أنصح^١
و هذا ليس بشيء لأن نقيض التالي الذي هو مطلقة عامة إما تكون دائمة. فاستثناء نقيض التالي
لا يكون إلا مع الدوام. فاعتبار الدوام لا يكون قيداً زائداً على استثناء النقيض.

تنبيه

قد يتنا في فصل جمات الشرطيات أن المتقدم و التالي قد يقعان من ذوات الجهات. فحينئذ يجب
عليك رعاية جهة المتقدم و التالي لتعرف أن النتيجة على أية جهة و كيف ينبغي استثناء نقيض
التالي لينصح.

خاتمة

[في منع القياس الاستثنائي]

منع قوم^٢ من إنتاج هذا القياس و قالوا:
المستثنى - و هو إما المتقدم أو نقيض التالي - جاز أن يكون ممتنعاً. فجاز أن لا تبقى^٣
الملازمة على تقديرهما إذ المحال جاز أن يستلزم المحال.
و أنت تعلم أن هذا المنع غير ضار لأن المتمسك بهذا القياس يريد إما إثبات التالي أو انتفاء المتقدم.
و لا يحصل له هذا الغرض إلا بشرط ثبوت المتقدم في الأول و عدم التالي في الثاني إما في نفس
الأمر أو عند الخصم. و حينئذ لا يتجه^٤ هذا المنع لأن الشرط إذا تحقق اندفع المنع و إلا فلا قياس.
و الله أعلم.

١. منطبق الملخص ص ٣٢٥.

٢. قوم: لم نجد من أنكر القياس الاستثنائي.

٣. تبقى: يبقى ب.

٤. يتجه: ينتجه ب.

[الباب الثالث]

فصل في توابع القياس

وفيه مسالك :

[المسلك الأول]

[القياس البسيط و المركب]

كل قياس فيه مقدمتان لا تزيد ولا تنقص^١

١. أما طرف النقصان فظاهر.

٢. و أما طرف الزيادة فلأن المطلوب إنما يكتسب من المعلوم:

a. فإن كانت لقيمة ذلك المطلوب إليه^٢ نسبة حصلت مقدمتان: إحداها دالة

على تلك النسبة والثانية على ذلك المعلوم و هو الاستثنائي.

b. و إن كانت النسبة إليه^٣ لجزئي المطلوب حصلت بسبب كل نسبة^٤ مقدمة.

i. فإن كان بينهما حد مشترك فقد تم القياس [الاقتراضي].

ii. و إلا لم يكن المعلوم قياساً بل يكون مقدمة لقياسات منتجة^٥ للقياس

المنتج للمطلوب.

c. وكذا إن كان لأحد جزئيه نسبة إليه^٦ فقط فإنه وثماً كانت مقدمة لما^٧ ينتجه^٨.

١. أرسطو: التحليلات الأولى 40-42a30 المقدمة الأولى انفصل ٢٥ (منطق أرسطو ص ٢١١).

٢. كمية: كمية ص.

٣. إليه: شيء إلى العلوم.

٤. إليه: شيء إلى المعلوم.

٥. سبب كل نسبة: شيء سبب نسبة كل جزء.

٦. منتجة: عطفة ع، ب.

٧. إليه: شيء إلى المعلوم.

٨. لما: لأع.

٩. راجع لنفس العبارات: مطالع الأنوار (لواعظ الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٧٠٢). و إنما أصل هذا

البحث يرجع بتتبع كثير إلى الشفاء، القياس، ص ٤٢٦-٤٢٨.

[القياسات المركبة]

فإذا كثرت المقدمات واحتيج إلى الكل فهناك قياسات مترتبة منتجة للقياس المنتج للمطلوب، لا قياس واحد. ويكون كل اثنين منها قياساً منتجاً للنتيجة وتسمى «قياسات مركبة».

١. فإن صرحت نتائجها سميت «موصولة» كقولنا «كل ج ب» و «كل ب آ» ف«كل ج آ» و «كل آ د» و «كل ج د» و «كل د هـ» ف«كل ج هـ».

١. منتجة: مضمنة ع، ب.

٢. يكون كل اثنين منها قياساً منتجاً للنتيجة: هذا الكلام منقوض بالقياس المقسم الذي بحث عنه المصنف ص ٥١٨ في المسلك الأول من القسم الرابع من أقسام القياس الاقتراضي الشرطي: «ما يتركب من الحلية والمنفصلة»:

«دائماً إما كل آ ب أو كل آ ج»

و «كل ب د»

و «كل ج د»

ينتج:

«كل آ د».

فإن المتقدمين المحميين من هذا القياس لا تنتجان نتيجة على أسس المنطق الأرسطي لأنهما من الشكل الثاني ولا بد في هذا الشكل من اختلاف المتقدمين في الكيف و هما في هذا المثال موجبتان. وأيضاً هذا القياس لا بد وأن يكون قياساً بسيطاً عند المصنف لأنه لو أخذه مركباً وأنج من المتقدمين الأوليين هذه النتيجة:

«دائماً إما كل آ د أو كل آ ج»

ثم أنتج من هذه النتيجة والمقدمة الثالثة النتيجة التالية:

«دائماً إما كل آ د أو كل آ ج»

فصل العناد (المانع من الخلط) بين قضيتي ونفسها. لكن المصنف يمنع العناد بين الشيء ونفسه! لأنه يعتبر «عناد الشيء لنفسه» كأمر ممتنع حيث يدافع عن كلام الشيخ في عدم إنتاج القياس الاقتراضي الشرطي المركب من منفصلتين حقيقتين ولأن المصنف يرفض اجتماع العناد والاستلزام بين شيئين ويجوز الاستلزام من الشيء إلى نفسه. راجع ص ٣٧٥ [المبحث الرابع] «في تلازم المتصلات والمنفصلات» من الفصل الحادي عشر «في تلازم الشرطيات وتعاندها» من المقالة الثانية «في اكتساب التصديقات». كذلك راجع الطوسي تعديل المعيار في عهد تنزيل الأكتار ص ٢٢٤ حيث صرح بأن هذا القياس «ليس في الحقيقة بقياس». راجع أيضاً كتابنا منطق تطبيقي ص ١٠٤-١٠٨ لتأريخ القياس المقسم والاختلافات فيه.

ii. و «إلا فـ» مفصولة» و «مطوية» كقولنا «كل ج ب» و «كل ب آ»
و «كل آ د» و «كل د هـ» فـ «كل ج هـ»^١.

[لوازم النتيجة]

وكل قياس ينتج نتيجة فقد ينتج لوازمها: كالعكسين^٢ و الحكم على الجزئيات في الطرد و العكس^٣.

١. راجع: مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٧٠٢). و أما أصل هذا البحث يرجع
بتفصيل كثير إلى الشفاء. القياس، ص ٢٣٦-٢٤٥.

٢. أرسطو: التحليلات الأولى 52b38-53b38 المقالة الثانية الفصل الأول (منطق أرسطو ص ٢٥١).

٣. كالعكسين: أي العكس المستوي و عكس النقيض. صرح بما الشيخ في الشفاء القياس ص ٢٩٧.

٤. راجع تعريف «الطرد» و «العكس» هامشنا ص ٢٠٥.

[المسلك] الثاني

في قياس الخلف

[تعريف قياس الخلف]

وسمّوه بأنّه «القول البالّ على ثبوت أحد النقيضين لدلالته على بطلان النقيض الآخر»^١. وهذا التعريف غير مانع^٢ إذ دخل فيه الاستثنائي المركّب من الحقيقة.

[تحقيق قياس الخلف]

و هو مركّب من قياسين: أحدهما افتراضي و الثاني استثنائي؛ كما نقول في إنتاج قولنا «كلّ ج ب» و «لا شيء من آ ب» لقولنا «لا شيء من ج آ»:
إنه لو لم يصدق «لا شيء من ج آ» لصدق «بعض ج آ»؛
و لو صدق «بعض ج آ» لما صدق «كلّ ج ب».
أنتج: لو لم يصدق «لا شيء من ج آ» لفا صدق «كلّ ج ب».
و هذا قياس افتراضي. ثم نأخذ هذه النتيجة و نقول:
لكنه صدق «كلّ ج ب»؛

١. «القول البالّ على ثبوت أحد النقيضين لدلالة ذلك القول على بطلان النقيض الآخر: لم نجد هذا التعريف عند غير المصنف. و التعريف الشائع و هو «إثبات المطلوب بإبطال نقيضه» من أثر الدين الأحمري خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ٢٥٣ و تنزيل الأفكار (تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار ص ٢٢٢).

٢. مانع: واقع ص.

٣. تركيب قياس الخلف من الافتراضي و الاستثنائي من مبدعات الشيخ في الشفاء، القياس، ص ٤٠٨ و خالفه فيه بابا أفضل الكاشي المراقي الذي جعل قياس الخلف قياساً استثنائياً مركّباً من شرطية متصلة حصلت من قياس افتراضي و حملية ترفع تالي تلك الشرطية (مستفادات بابا أفضل ص ٥٧٣-٥٧٤؛ مدائح الحرمين، مخطوط ملك ٢٦٤٣ ص ٥٣-١٣؛ مخطوط آستان قدس ٩٧٣ ص ٣٩-١٤) و أثير الدين الأحمري الذي جعل قياس الخلف مركّباً من قياسات استثنائية: أحدها ما ذكره الكاشي و الثان آخران تصالي و اتصالي (خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار ص ٣٥٤).

أنتج: أنه صدق «لا شيء من ج آ».

و هذا استثنائي.

[نظم قياس الخلف]

نظمه أن يقال:

١. لو لم تصدق النتيجة لصدق نقيضها؛

٢. و لو صدق نقيضها كذبت المقدمة الصادقة.

٣. أنتج: لو لم تصدق النتيجة لكذبت المقدمة الصادقة.

٤. لكنها صادقة.

٥. أنتج: أن النتيجة صادقة.

فإن أردت ردّ قياس الخلف إلى المستقيم ضمنت نقيض الحال الذي لزم لنقيض النتيجة إلى المقدمة الصادقة ليرجع إلى الأصل. و هذا يستلزم بـ «ردّ الخلف إلى المستقيم»^١

[توابع قياس الخلف]

١. و للخلف عكس لأنه كما تبطل نقيض النتيجة لصدق المقدمة فكذا تبطل المقدمة لصدق

نقيض النتيجة أو ضدها بأن يضم مع إحدى المقدمتين لينتج ما يناقض الأخرى و يستلزم «قياس العكس»^٢.

٢. و كما ينتج القياس نتيجة فكذا النتيجة تنتج مع عكس إحدى المقدمتين كلياً المقدمة

الأخرى. و ذلك إننا يمكن فيما يتساوى طرفا الموجبة لتنعكس كليةً و يستلزم «قياس

النور»^٣.

٣. و ما يجعل النتيجة إحدى مقدمتي القياس يستلزم «مصادرة»^٤.

١. «ردّ الخلف إلى المستقيم»: المنطقيات الفارابي ص ٣٠٢ و ٣٠٤.

٢. أرسطو: التحليلات الأولى 61b16-59a40 المقالة الثانية الفصول ٨-١٠ (منطق أرسطو ص ٢٧٢-٢٧٩).

٣. أرسطو: التحليلات الأولى 57b18-59a16 المقالة الثانية الفصول ٥-٧ (منطق أرسطو ص ٢٦٧-٢٧٠).

٤. أرسطو: التحليلات الأولى 64b28-65a37 المقالة الثانية الفصول ١٦ (منطق أرسطو ص ٢٩٢-٢٩٤).

[المسلك] الثالث

في اكتساب المقدمات^١

ضع طرفي المطلوب و اطلب جميع موضوعات كل واحد منهما و جميع محمولاته، سواء كان الحمل بوسط أو بغيره، وكذلك يطلب جميع ما يسلب عن أحدهما أو يسلب أحدهما عنه، ثم انظر إلى نسبة الطرفين إليهما؛ فإن وجدت من محمولات الموضوع ما هو موضوع المحمول، حصلت [المقدمات المنتجة لـ]^٢ المطلوب من الشكل الأول، وكذا القول في سائر الأشكال.

١. أرسطو: التحليلات الأولى 43b39-45a22 المقالة الأولى الفصل ٢٨ (مطبق أرسطو ص ٢١٦-٢٢١).

٢. [المقدمات المنتجة لـ]: الزيادة من شرح القسطاس.

[المسلك] الرابع

في التحليل^١

ضَع المطلوب و انظر إلى القول الذي يُجعل منتجاً له. فلا بدّ وأن يكون فيه لكليّة المطلوب أو لجزئته نسبةً إلى شيء و إلا لما كان منتجاً له.

١. فإن كانت لكليّة المطلوب نسبةً فهو القياس الاستثنائي.

٢. وإن كانت لجزئته فانظر إلى الجزء الذي له النسبة أهو محكوم عليه أو به ليحصل لك إما الصغرى أو الكبرى.

٣. وإذا عرفت إحدى المقدمتين فضمّ الجزء الآخر منها إلى الجزء الآخر من المطلوب.

a. فإن حصلت بينهما نسبة تألفت مع الأولى على أحد التاليفات فهو^٢ الوسط و تميّز^٣ لك المقدمات و الشكل و النتيجة.

b. وإلا فالقياس مركّب لا بسيط. فحينئذ ضَع الجزئين كما وضعتَ جزئيّ المطلوب أولاً و اعمل محمّا كما عملت محمّا إلى أن تتبيّن لك المقدمات و الشكل و النتيجة.

١. راجع: مطالع الأنوار (تواضع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٧٠٧). و أمّا أصل هذا البحث يرجع بتفصيل كثير إلى الشفاء، القياس، ص ٤٦٠-٤٦٨. أمّا أرسطو فلم نجد نحن في كتابه هذا البحث.

٢. فهو: أي الجزء الآخر من إحدى المقدمتين.

٣. تميّز: يميز ب.

[المسلك] الخامس

الاستقراء^١

و هو إثبات الحكم على الكلي بواسطة ثبوته في الجزئيات.

١. فإن علم حصر الجزئيات، يفيد اليقين ويستقى «استقراءً تاماً» وهو «القياس المقسم».
٢. وإلا فلا يفيد إلا الظن، لجواز أن يكون حال غير المستقراً بخلاف حال المستقراً.

١. أرسطو: التحليلات الأولى 68b8-37 المقالة الثانية الفصل ٢٣ (منطق أرسطو ص ٣٠٦ ٣٠٨).

[المسلك] السادس

التمثيل^١

و هو إلحاق «شيء» بـ«شبيهه» في «حكم ثابت له».

١. و الأول يستعمل «فرداً» و «مقيساً»

٢. و الثاني «أصلاً» و «مقيساً عليه»

٣. و وجه المشاهدة «جامعاً» و «علّة»^٢.

و ذلك كإلحاق السماء بالبيت في الحدوث لكونه مؤلفاً و متشكلاً كالبيت.^٣

و ذلك لا يفيد اليقين إلّا بعد : ثبوت علّة المشترك، و قابلية الفرع، و اجتماع الشرائط، و ارتفاع الموانع.^٤ لكن ثبوت هذه المقدمات عسير جداً.^٥

١. أرسطو: التحليلات الأولى 68b38-69a19 المقالة الثانية النصل ٢٤ (منطق أرسطو ص ٣٠٨-٣٠٩).

٢. راجع الإشارات و التنبیيات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبیيات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢٣٢.

٣. راجع نفس المصدر، راجع أيضاً شرح الإشارات للرازي ص ٢٧٥: البصائر النصيرية للساوي ص ٣٦٠.

٤. راجع: مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٧١٠).

٥. عسير: عسر ص.

٦. راجع: مطالع الأنوار (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ص ٧١٠).

[المسلك] السابع

في البرهان

و فيه مسلكان:

[المسلك] الأول

في أصناف القياسات من جهة موادها وإيقاعها للتصديق وغيره
وهي خمسة^١ لأنّها لا بدّ وأن تكون مفيدة، وإفادتها:

١. إمّا لغير التصديق وهو «الشعر»^٢؛
٢. أو للتصديق، فإن لم يكن جازماً فهو «الخطابة»؛
٣. وإلا فلا يخلو إمّا أن لا يعتبر فيه كونه حقاً؛ وهو:
 - a. «الجدل» إن اعتبر مع ذلك عموم اعتراف الناس أو الخصم وكان كذلك،
 - b. و «الشغب» إن اعتبر ولا يكون كذلك؛
٤. وإن اعتبر كون التصديق حقاً فإن كان كذلك في نفسه فهو «البرهان»؛
٥. وإلا فهو «السفسطة». وهي مع الشغب صنف واحد.^٣

١. خمسة: هي عند أرسطو أربعة: البرهانية (التعليلية) و الجدلية و الامتناعية و المرئية (المحاكاة). (راجع السفسطة 165b37-165a12 الفصل الثاني (منطق أرسطو ص ٧٨٢ و ٧٨٤)). فلبست هي خمسة و لا أيضاً تشتمل على الخطابة و الشعر.

٢. الشعر: الشعرية ص. ب.

٣. هذا التقسيم الخامس متفصيله وجدناه عند الطوسي في شرح الإشارات و التبيينات مع المحكمات. ج. ١. ص ٢٨٨-٢٨٩. راجع أيضاً النجاة للشيخ ص ٨.

[شرط «الضرورة» في مقدمات البرهان]

فالبرهان إنما يتألف من مقدمات صادقة في نفس الأمر واجبة القبول؛^١ أي يكون التصديق بها ضرورياً، سواء كانت في أنفسها ضرورية أو ممكنة أو وجودية^٢ إذ المطلوب بالبرهان قد يكون قضية ضرورية وممكنة ووجودية؛ فتكون مقدمات كل منها بحسبه، كما علم في المختلطات. ومن قال من المتقدمين: «إنَّ البرهان^٣ لا يستعمل إلا القضايا الضرورية»^٤ أراد به ما ذكرنا.^٥

[تعريف البرهان]

ولما كان البرهان من مقدمات يقينية موقَّعة للتصديق الجازم فعرفوه بأنه «قياس مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني»^٦.

١. و «اليقين» هو «اعتقاد الشيء بدون احتمال نقيضه».

٢. و «القياس» صورته،^٧

٣. و «اليقينيات» مادته،^٨

٤. و «اليقين» المستفاد غايته.^٩

١. راجع الإشارات و التنبهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢٨٧.

٢. راجع الإشارات و التنبهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢٨٧.

٣. المبرهن: البرهان ب.

٤. راجع التعليقات الثانية لأرسطو 72n20-22 و 74b5-14 (منطق أرسطو ص ٣٢٣ و ٣٢٤٨-٣٢٤٩). الجدير بالذكر أنَّ أرسطو حين أورد شرائط مقدمات البرهان في 72n20-22 لم يذكر شرط «كون المقدمات ضرورية» لكنه بحث عن هذا الشرط بعد صفحتين في 74b5-14.

٥. ما ذكرنا: أي «كون التصديق بها ضرورياً» أي «يقينياً» أو «بدحياً». وهذا هو الضرورة الذهنية المتأهلة للاحتال الذي هو الإمكان الذهني أو الاكتساب الذي هو مقابل البدهاة. لكن الشيخ فسر في الشفاء «ضرورة المقدمات» عند أرسطو بالضرورة الوصفية.

٦. النجاة، ص ١٢٧؛ الشفاء، البرهان ص ٧٩.

٧. صورته: أي صورة البرهان.

٨. مادته: أي مادة البرهان.

٩. غايته: أي غاية البرهان.

و يجب كون الصورة فيه يقينية الإنتاج لتنتج اليقيني. و سنبين أقسام اليقينيات و غيرها.

[القياس الجدلي]

أما القياس الجدلي فهو «قياس مؤلف من المشهورات^١ أو المسئلة^٢ عند الخصم - حقة كانت أو باطلة - لإلزام الخصم أو دفع الإلزام». و حينئذ يجوز أن تكون صورتها^٣ منتجة بحسب التسليم، و إن لم ينتج في نفس الأمر كالاستقراء و التمثيل^٤ و الضروب الغير المنتجة من الأشكال.

[القياس الخطائي]

و القياس الخطائي هو قياس مؤلف من المظنونات و المقبولات^٥ التي ليست بمشهوة - صحيحة كانت أو فاسدة - للإقناع و الظن^٦ الغالب. و لهذا جاز استعمال الاستقراء و التمثيل و الضروب العقيمة فيها.

[القياس الشعري]

و القياس الشعري مؤلف من المقدمات الخيالية^٧ - صادقة كانت أو كاذبة - لانتغال النفس بالترغيب و الترهيب.

١. راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢٨٧.

٢. البصائر النصيرية للساوي ص ٣٨٨.

٣. صورتها: صورته: ع.

٤. إدخال الاستقراء و التمثيل في القياس الجدلي المعرف بـ «القياس» من العجائب! اللهم إلا أن نأخذ «القياس» في التعريف بمعنى مطلق «الاستدلال» و «الحجة» أو نأخذ التعريف كشمه نعرف.

٥. راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢٨٧.

٦. راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج. ١، ص ٢٨٧.

[الشغب و السفسطة]

و الشغب قياس مؤلف من مقدمات مشبهة بالمشهورات. و السفسطة قياس مؤلف من مشبهة باليقينيات و هي الوهميات. فالأول في مقابلة الجدل و الثاني في مقابلة البرهان.^١

[أقسام اليقينيات]

و أما اليقينيات فست:^٢

١. الأوليات و هي القضايا التي جزم العقل بها بمجرد تصور طرفيها و إن كنا بالكسب.^٣
٢. و المحسوسات و هي التي يكون الجزم مستفاداً إما من قوى ظاهرة و هي المشاهدات أو باطنة و هي الوجعانيات.
- a. و لا يحصل من القياسات المؤلفة منها رأي كلي.
- b. بل هي مبادئ حصول بعض التصورات^٤ و التصديقات الأولية.
- c. فلذلك من فقد حساً فقد العلوم التي تُستفاد من ذلك الحس.^٥
٣. و المجربات و هي التي يكون الجزم [بها]^٦ بتكرر مشاهدة ترتب المحمول على الموضوع أو لارتبته مع قياس خفي و هو أنه لو كان اتفاقاً لما كان دائماً أو أكثرأ.^٧

١. راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص ٢٨٨.

٢. اليقينيات فست: راجع الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص ٢١٣. و الشيخ سمي اليقينيات في الإشارات «الواجب قبولها».

٣. و إن كنا بالكسب: أي و إن كان تصور طرفي القضية نظرياً مكتسباً. هذا تعريض على كلام الرازي حيث ظن أن القضايا الأولية مركبة من المفاهيم البدعية الأولية. (راجع منطق الملتخص ص ١٠٩ حيث يقول: «كن تصور ينتزع عليه تصديق أولي كان بالأولية أولى». راجع أيضاً بحثه في الرسالة المنطقية. ص ٤٤٤).

٤. الكلية: + ٤.

٥. راجع التحليلات الثانية لأرسطو 89b16-20 (منطق أرسطو ص ٢٢٦).

٦. [بها]: الزيادة من شرح التسطاس.

٧. الشفاء، البرهان، ص ٩٥: النجاة ص ١١٣-١١٤.

٣. و الحدسيات و هي التي يكون الجزم [أها] بتوسط حدس النفس بسبب مشاهدة القرائن، دون الأثر - لتخرج المجهزات -

١١. كقولنا «نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكلاته بحسب أوضاعه منها»^١.

١٢. و «الحدس» هو «سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطلوب»^٢.

١٣. و المتواترات و هي التي يكون الجزم [أها] كثرة الشهادات الواقعة لليقين.

١٤. و القضايا القطري القياس^٣ هي التي يكون الجزم بواسطة^٤ مستقر في العقل^٥.

١٥. كقولنا «الأربعة زوج» بما تقرر في العقل أنها منقسمة بمساويين^٦.

١٦. و ذلك لأنه إذا شك في زوجية عدد، مرجع العقل إلى أنه هل ينقسم بمساويين أم لا؟

[أحكام اليقينية]

و لكلي من هذه الستة علة خفية موجبة لليقين.

١. [أها]: الزيادة من شرح الفسفاطس.

٢. راجع التحليلات الثانية لأرسطو (89b16-20) (منطلق أرسطو ص ٢٢٤).

٣. «سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطلوب»: انظر الكافي: الرسالة الشمسية ص ١٦٥ و الشهرزوري رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية ص ٣٧٢.

٤. راجع التحليلات الثانية لأرسطو 81a10 (منطلق أرسطو ص ٣٨٥). قال أرسطو «الذات» فهو نفسه. حدس ما يكون في وقت لا يوازي للبحث عن الأوساط - و خاصة أن رشد: «الذات» و جودة الحدس القطري هو الوقوع على الحد الأوسط - أي تنته له - في زمان يسير «(الحدس) كتاب البرهان» ١٣٢. و هو يوافق الترجمة الإنجليزية: «Quick wit is a faculty of fitting upon the middle term instantaneously».

٥. [أها]: الزيادة من شرح الفسفاطس.

٦. القطري القياس: الشفاء، البرهان، ص ٦٧. لم نجد هذا القسم عند أرسطو.

٧. بواسطة: أي أنها تنقسم بمساويين من.

٨. راجع الإنشائات و التنبهات، انظر: الفلوسفي، شرح الإنشائات و التنبهات مع المحاكمات، ج ١، ص ٧١٩.

٩. أي أنها تنقسم بمساويين: من.

وكل ما هو أجل فعلته أخفى وبالعكس.
وكل منها قد تكون ضرورية وممكنة وجودية.
فهذه هي مبادئ أولى للبرهان يتألف البرهان منها أو مما يُستفاد منها.
و الثلاثة التي هي قبل السادسة بل الأربعة لا تكون حجة على غير من حصل له اليقين بها.
و العدة: هي الأوليات و القضايا النظرية القياس^١.

[أقسام غير اليقينية]

و أما غير اليقينية فهي أيضاً ستة:

١. المشهورات و هي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة اعتراف الناس بما إما لمصلحة عامة أو رقة أو حجة من عادات و شرائع و آداب.
٢. و المسلمات و هي التي تكون مسلمة في علم أو عند الخصم.
٣. و المقبولات و هي التي تقبل من شخص للاعتقاد فيه.
٤. و المظنونات و هي التي يحكم فيها للاعتقاد الراجح.
٥. و المحتملات و هي التي تتأثر النفس عنها بقبض أو بسط.
٦. و الوهيات و هي قضايا كاذبة يحكم بما الوهم في أمور غير محسوسة بأحكام المحسوسات، إذ هو تابع للحس فقد يخطئ.

المسلك الثاني

في أقسام البرهان

[البرهان اللتي و الإني]

و هو قسمان لأن الأوسط في البرهان لا بد و أن يكون علة لتصديق الحكم.

١. و العدة هي الأوليات و القضايا النظرية القياس: قال الطوسي في منطق التحرير: «و القضايا النظرية القياس كالعلم بأن «الاثنتين نصف الأربعة». و الأخيرتان ليستا من المبادئ - بل و اللتان قبلهما أيضاً - و العدة هي الأوليات» (المجهر/النضيد ص ٢٠١). فلمصنف زاد القضايا النظرية على الأوليات التي اتخذها الطوسي هي العدة.

١. فإن كان مع ذلك علةً لنسبة الأكبر إلى الأصغر في نفس الأمر - سواء كان بالحمل أو اللزوم أو العناد أو بنفي هذه - يسمى البرهان «برهان إم».
- a. لأنه حينئذ يعطي علة التصديق و علة الحكم.
- b. فيكون مُعطياً للعلّة مطلقاً.
٢. وإن كان علةً للتصديق و لا تكون علةً للنسبة المذكورة يسمى البرهان «برهان إن»^١.
- a. لأنه دلّ على إثبات الحكم أي ثبوته في نفسه دون آليته.

[أقسام البرهان الإثبي]

و الأوسط في «برهان إن»:

١. قد يكون معلولاً لنسبة الأكبر إلى الأصغر كقولنا «هذا الشخص متعفن الصفراء خارج العروق لأنه محموم غيّاً»^٢.
٢. وقد يكون كلاهما معلول علة واحدة كقولنا «هذا الشخص له قشعريرة^٣ نأخسة لأنه محموم غيّاً»^٤. و «القشعريرة» و «غّي غيّ» معلولا علة واحدة و هي «الصفراء المتعفنة خارج العروق».

١. برهان إن: الظاهر أن الصحيح هو «برهان أن» بفتح الهمزة لا كسرهما وإن كان المشهور على العكس.
٢. محموم: مصاب بالحمى و هو ذاء ترتفع فيه درجة حرارة الجسم.
٣. غيّاً: غيّت عليه الحمى: أخذته يوماً و تركته يوماً.
٤. هذا الشخص متعفن الصفراء خارج العروق لأنه محموم غيّاً: هذا مركب من النتيجة و الصغرى و تمام الاستدلال هكذا:

هذا الشخص محموم غيّاً

كل محموم غيّاً متعفن الصفراء خارج العروق

فهذا الشخص متعفن الصفراء خارج العروق

فالأوسط «محموم غيّاً» معلول للأكبر «متعفن الصفراء خارج العروق».

٥. قشعريرة: ارتعاش أو ارتعاد.

٦. هذا الشخص له قشعريرة نأخسة لأنه محموم غيّاً: هذا الاستدلال أيضاً مركب من النتيجة و الصغرى و تمام الاستدلال هو هذا:

٣. وقد يكونان متضايقين كقولنا «هذا الشخص أب لأن له ابناً».
و الوسط إن كان معلولاً - وهو أعرف - يسمى «دليلاً» كما في المثال الأول.

تنبيه

[في اشتراط تساوي العلة والمعلول في البرهان الإنفي]

الوسط المعلول إنما يفيد إن لو علم تساوي المعلول مع العلة، إذ يجوز تعدد العلل للمعلول واحد:
١. كالنخ و التخنيق و أنواع الأمراض المهلكة للموت،

هذا الشخص محموم غيباً
كل محموم غيباً له قشعريرة ناخسة

فيذا الشخص له قشعريرة ناخسة

فالأوسط «محموم غيباً» و الأكبر «له قشعريرة ناخسة» معلولان لأمر ثالث هو «تعتن الصفراء خارج العروق».
١. الوسط إن كان معلولاً و هو أعرف يسمى «دليلاً»: ظاهر هذه العبارة يُعرّف «الدليل» يكون الأوسط أعرف و هذا تعريف الشيخ في الإشارات و هو بخلاف تعريف الشيخ في الشفاء و تعريف الأئمة في بعض كتبه. أما الشيخ عزفه في الشفاء بدون هذا الشرط:
و برهان الإنفي:

١. فقد يتفق فيه أن يكون الحد الأوسط في الوجود لا علة لوجود الأكبر في الأصغر و لا معلولاً له، بل أمراً مضافاً له أو مساوياً له في النسبة إلى علته، غرضاً معه أو غير ذلك مما هو معه في الطبع معاً.

٢. وقد يتفق أن يكون في الوجود معلولاً [ل] وجود الأكبر في الأصغر.
فالأول يسمى «برهان الإنفي» على الإطلاق، و الثاني يسمى «دليلاً». (الشفاء، البرهان ص ٧٩).
و لكنه زاد في الإشارات هذا الشرط:

فإن كان الأوسط في برهان إنفي - مع أنه ليس بعلة لنسبة حدي النتيجة - هو معلول لنسبة حدي النتيجة لكنه أعرف عندنا سمي دليلاً. (الإشارات، والتنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص ٣٠٦).

و الظاهر أن هذا الشرط ليس جزءاً من التعريف بل بيان لكون الحد الأوسط المعلول كيف يكون علة للتصديق. و أما الأئمة عزف الدليل بما كان الأوسط معلولاً للأصغر (خلاصة الأفكار و فتاوى الأسرار، ص ٣٧١) و الظاهر أن في العبارة حذفاً فإنما كانت «معلولاً لثبوت الأكبر للأصغر» و سقط منها «لثبوت الأكبر».

٢. وكل واحد من أصلي «التدوير» و «الخارج المركز» لحركات الشمس كما ذكر بطليموس^٣ في كتاب المجسطي^٤ فلو لم يعلم تساويهما^٥ لا يحصل اليقين بالنتيجة^٦.

١. لحركات: لحركة ب.

٢. كل واحد من أصلي «التدوير» و «الخارج المركز» لحركات الشمس: قال في شرح القسطاس:

كل واحد من أصلي «التدوير» و «الخارج المركز» لحركات الشمس لأن الشمس وجدت بالرصد أنها قد تبعد عن الأرض وقد تقرب؛ وحالة البعد تكون بطيئة الحركة وحالة القرب سريعة. ويؤمن بطليموس أن علة هذا إما أن الشمس تتحرك على محيط فلك خارج المركز عن مركز العالم أو على محيط تدوير مركزي في فلك موافق المركز بحيث يتحرك أعلى التدوير إلى خلاف التوالي حتى تكون تارة بعيدة بطيئة وتارة قريبة سريعة.

٣. بطليموس: باليونانية: Κλαύδιος Πτολεμαῖος (كلاوديوس بتولموس): باللاتينية Klaudios Ptolemaios؛ بالإنجليزية Claudius Ptolemy. رياضي من مدينة إسكندرية بمصر، حدود ١٠٠-١٧٠م.

٤. المجسطي: باليونانية: Μαθηματικὴ Σύνταξις (مثميكه سينتاكسيس Mathēmatikḗ Syntaxis) باللاتينية Syntaxis Mathematica أو Almagest؛ بالإنجليزية Almagest. كتب في النينة لبطليموس. يقول ابن النديم في ترجمة الكتاب إلى العربية:

و أول من عني بتفسيره وإخراجه إلى العربية يحيى بن خالد بن برمك، ففسره له جماعة فلم يتقوه ولم يرض ذلك، فندب لتفسيره أبا حسان، وسلم، صاحب بيت الحكمة، فاستفاه وأجهدا في تصحيحه بعد أن أحضرا النقلة المهودين، فاختبرا نقلهم وأخذوا بأقصه وأصحها. وقد قيل إن الحجاج بن مطر نقله أيضاً، فأما الذي عمله النيريزي وأصلحه [هـ] ثابت الكتاب كله بالنقل القديم. ونقل اسحاق هذا الكتاب وأصلحه ثابت نقلاً غير مرضي، لأن إصلاحه الأول [كان] أجود. (الفهرست، ابن النديم ص ٣٧٤).

٥. تساويهما: تساويهما ب.

٦. شرط «تساوي العلة والمعلول» ليس في الحقيقة شرط «إنتاج» البرهان الإثباتي بل هو شرط «صدق» كبراه؛ ثم استند هذا الشرط إلى البرهان الإثباتي ثانياً وبالعرض. فالبرهان الإثباتي بدون هذا الشرط ليس ببرهان أصلاً فضلاً عن البرهان الإثباتي. فهو خارج عن البرهان تحضاً ولا تخصصاً. فالبرهان الإثباتي لا ينقسم - كما زعم المتأخرون - إلى يقيني وغير يقيني فإن جميع أقسام البرهان الإثباتي لا بد أن يكون يقينياً لأنه برهان البرهان قياس صادق المقدمات (أو يقيني المقدمات) وهذا لا يمكن أن يكون غير مفيد لليقين. وعلى هذا، لا فائدة منطقية في تقسيم البرهان إلى اليقيني والإثباتي لأنه لا فرق بينهما من جهة المسقط فإن كليهما يقينيان.

[أقسام البرهان اللقي]

و أما الوسط في «برهان لم» فقد يقع كل واحدة من العلل الأربع:

١. أما [العلة] الفاعلية:

a. فكقولنا «هذه الخشبة محرقة^١ لأن النار ماستها».

b. و في الزرومية: فكقولنا «إن كانت الأرض متوسطة بين النيرين كان القمر

منكسفاً؛ لكن الأرض متوسطة؛ فالقمر منكسف».

i. والاستثناء في الزروميات و العناديات كالحذ الأوسط.

٢. و أما [العلة] المادية فكقولنا «البدن جسم مختلف الأجزاء، لأنه من العناصر».

٣. و [العلة] الصورية فكقولنا «الماء بسيط، لأنه كروي»^٢.

٤. و [العلة] الغائية فكقولنا «الطواحن عريضة، لأنها لجودة المضغ»^٣.

و في هذه الأقسام إذا بذلت الأوسط بالأكبر يصير البرهان «برهان إن» فيقع الوسط فيه كل واحدة من المعلولات الأربع.

١. محرقة: محترقة ع.

٢. الماء بسيط، لأنه كروي: يقول الشيخ في برهان الشفاء في كرية الماء:

كثيراً ما يكون أحد العالمين معطياً في مسألة واحدة بعينها برهان الإن، و [العلم] الآخر معطياً فيه برهان اللم. مثل أن العلم الرياضي يعطي في كرية الماء برهان إن بالدليل، و العلم الطبيعي يعطي برهان اللم. (الشفاء، البرهان، ص ١٨٠).

و يقول في رياضيات الشفاء:

و سطح الماء في البحر كروي أيضاً و لذلك إذا كنا في البحر و كان بالبعد منا جبل فأقول ما يظهر منه رأسه ثم يحل مظهر ما تحته قليلاً قليلاً. (الشفاء، الرياضيات، البينة، ص: ٢١).

و لم نجد في طبيعيات الشفاء برهان لم لذلك.

٣. النجاة، ص ١٦٢-١٦٣؛ المحوّر النضيد، ص ٢٠٧.

[علية الأوسط للأكبر أو لثبوت الأكبر للأصغر]

و اعلم أنّ ما قلنا - «إنّ الوسط في «برهان ليم» يجب أن يكون علة» - لا نعني به كونه علة للأكبر مطلقاً بل كونه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر^١ وإن كان معلولاً لأحدهما كقولنا «الحجر طالب للمركز، لأنّ له ثقلًا»^٢ و الثقل علة لكونه طالباً مع أنّه معلول لطبيعة الطالب^٣.

خاتمة

[شرائط مقدمات البرهان عند أرسطو]

قالوا:

شرائط مقدمات البرهان:

١. لا نعني به كونه علة للأكبر مطلقاً بل كونه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر: الفرق بين علية الأوسط للأكبر و علية الأوسط لنسبة الأكبر إلى الأصغر فما صرح به الشيخ في الشفاء (البرهان ص ٨٠-٨١) و مثل للثاني دون الأول بأنّ «زيداً إنساناً» و «الإنسان حيوان» فـ «زيد حيوان»؛ ففي هذا المثال، الإنسان علة لحيوانية زيد و ليس علة للحيوان مطلقاً بل الحيوان علة (مادية) للإنسان. و أمّا نحن فلم نفهم الفرق بين العليتين لأنّنا لا نرى أنّ الإنسان علة لحيوانية زيد؛ بل العلة هو «إنسانية زيد» لا «الإنسان» وحده. فكيف أنّ الحيوان علة للإنسان، إنسانية زيد علة لحيوانية زيد لأنّه يجب التناسب و السنخية بين العلة و المعلول فإنّما كلاهما من المعاني و إمّا كلاهما من النسب. و من المحتمل أن يكون علية الأوسط لوجود الأكبر للأصغر هي علية اجتماع الأوسط و الأصغر للأكبر، و الله أعلم.

٢. الحجر طالب للمركز، لأنّ له ثقلًا: هذا الاستدلال أيضاً مركّب من النتيجة و الصغرى و تمام الاستدلال هكذا:

الحجر ثقيل

كلّ ثقيل طالب للمركز

فالحجر طالب للمركز

قال أوسط «ثقيل» علة الأكبر «طالب للمركز» و معلول لطبيعة الأصغر «الحجر».

٣. مع أنّه معلول لطبيعة الطالب: هنا خلط المصنف بين علية الأوسط للأكبر و عليته للأصغر؛ فإنّ البحث لم يكن عن نسبة العلية بين الأصغر و الأوسط، بل كان البحث عن علية الأوسط للأكبر و هو موجود في هذا المثال فإنّ الثقل سبب لطلب المركز. فالواجب على المصنف كان الإتيان بمثال أوسطه علة لوجود الأكبر للأصغر و ليس علة لنفس الأكبر. لكنّه مثل بمثال أوسطه ليس علة لنفس الأصغر!

١. بعد كونها يقينية،
٢. كونها أقدم عند العقل من النتائج لتكون علة للتصديق،
٣. وأن تكون مناسبة، أي تكون محمولاتها «ذاتية» لموضوعاتها «أولية»،
٤. وأن تكون ضرورية كلية^١.

[المقصود من «الناتي» في باب البرهان]

١. و أرادو بـ «الناتي» هاهنا أعم من «الجزء»:
٢. فإنه شامل لـ «الأعراض النائية»^٢ و هي «[الأعراض] التي تلحق الموضوع لماهية» كالضحك للإنسان و الزوجية للعدد.

١. راجع التحليلات الثانية لأرسطو:

يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا: [١] صادقة، و [٢] أوائل، [٣] غير ذات وسط، و أن يكون [٤] أعرف من النتيجة، و [٥] أكثر تقدماً منها، و أن يكون [٦] عللها، و ذلك أنه محذا النحو تكون [٧] مبادئ مناسبة أيضاً. (التحليلات الثانية 22-71b21) (منطق أرسطو ص ٣٣٣).

راجع أيضاً 74b5-75b21 (منطق أرسطو ص ٣٤٨-٣٥٢).

٢. راجع التحليلات الثانية لأرسطو 73a38-73b3 (منطق أرسطو ص ٣٤٢).

و الأشياء التي توجد [تؤخذ؟] في القول المخبر ما هو الشيء [أي البالد على ماهية الشيء؛ أي حذ الشيء و تعريفه]

و جميع ما كان من الأمور توجد لأشياء تلك الأشياء موجودة في القول المخبر ما هي [أي البالد على ماهية الشيء؛ أي حذ الشيء و تعريفه]. مثال ذلك: «الاستقامة» و «الانحناء» موجودان للخط؛ و «الفرد» و «الزوج» للعدد، و «الأول» و «المركب» للعدد؛ و «المتساوي الأضلاع» و «المختلف الطول» للعدد المركب [المتساوي الأضلاع هو العدد المربع أي ٤، ٩، ١٦، ٢٥، ...، و المختلف الطول هو العدد المستطيل أي ٦، ٨، ١٠، ١٢، ١٤، ...]. (التحليلات الثانية 73a38-73b3 منطق أرسطو ص ٣٤٢).

هنا يمثل أرسطو بـ «الزوج» و «الفرد» للعدد و بـ «الاستقامة» و «الانحناء» للخط. و يصرح الشيخ بأن «العدد» مأخوذ في حذ «الزوج»:

مثال هذا النصل: «المنقسم بالمتساويين» فإنه فصل «الزوج» في ظاهر الأمر و قد يقال على «الخط» و «السطح» و «الجسم». فليس «الزوج» وحده «منقسماً بمتساويين» في ظاهر الأمر؛

[تعريف أرسطو لـ «الذاتي» في باب البرهان]

٢. وعرفوه بأنه «الذي يقع في حد الموضوع أو يقع الموضوع في حده». أمّا:

فإنّه إذا أُضيف إلى «العدد»، الذي هو كالجنس، كان مساوياً لـ «الزوج». (الشفاء، المدخل، ص ٦٠).

لكن الأهمري يردّد في أن «العدد» مأخوذ في حدّ «الزوج»:

الزوج هو «العدد المنقسم بمساويين»: فلو كانت الخمسة زوجاً لزم أن يكون عدداً. بل أن يراد به «الزوج» ما لا يدخل «العدد» في مفهومه، بل يراد به شيء آخر يكون «العدد» من لوازمه. (خلاصة الأفكار ونهاية الأسرار ص ٤٩٣).

و الظاهر أن «الزوج» ليس إلّا «العدد المنقسم بمساويين» و «العدد» لا يدخل في مفهومه خلافاً لأرسطو لأنّه لو كان داخلياً فيه وجدنا في مفهوم «العدد الزوج» تكراراً وحشواً لكننا لا نجدهما في مفهومه. و الظاهر أيضاً أن «العدد» ليس من لوازم «الزوج» خلافاً للأهمري، بل اللازم هو الكمّ المنفصل أعمّ من أن يكون عدداً أو قولاً (كما عدّه أرسطو من الكمّ المنفصل) أو غيرهما كالمجموعة والفئة والفرقة. ١. هذا التعريف من الشيخ في الإشارات:

و ربّما قالوا في المنطق «ذاتي» في غير هذا الموضع منه و عناه به غير هذا المعنى. و ذلك هو «المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع و ماهيته». مثل ما يلحق المقدار أو حسنها من «المناسبة» و «المساواة»، و الأعداد من «الزوجية» و «الفردية»، و الحيوان من «الصحة» و «السقم». و هذا القليل من الذاتيات يخض باسم «الأعراض الذاتية» مثل ما تختلفون به من «الفتوسة» للأنف. (الإشارات و التنبيهات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحكمات، ج. ١، ص ٥٧-٦٠).

٢. قريب من هذه العبارة نجدّها في كلمات أرسطو بعد أن يعرف «الذاتي» (يعني «ما يقع في حدّ الموضوع».) و «العرض الذاتي» (يعني «ما يقع الموضوع في حده»):

فإنّي أقول لأمثال هذه إنّها موجودة «بنفاتها» للجزئيات و الآحاد فأنّما جميع الأشياء التي ليست موجودة على أحد هذين الصريين فهي «أعراض»: مثال ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان. (التحليلات الثانية لأرسطو 73b3-5، منطق أرسطو ص ٣٢٣). و التي تنال في المعلومات على الإطلاق [إنّما] على أنّها موجودة في المحمولات [أو] هذه موجودة في تلك، فهي موجودة من أجل ذاتها من الاضطراب. و ذلك أنّه غير ممكن ألاّ تكون موجودة إنّما على الإطلاق و إنّما المتضاربة، مثال ذلك في الخط: إنّما الاستقامة و إنّما الانحناء. و في العدد: إنّما الفرد و إنّما الزوج. (التحليلات الثانية لأرسطو 73b16-21، منطق أرسطو ص ٣٢٣).

- a. الأول وهو «الذي يقع في حدّ الموضوع حدّاً حقيقياً» فهو «[الجزء] المقوم»؛
 b. والثاني «ما يقع في حدّه^١ الموضوع حدّاً اضطرارياً» باعتبار تخصّصه وتعلّقه به وهو «العرض الباقي».

[تعريف الشيخ لهالباقي في باب البرهان]

٣. وعرف بعضهم^٢ بأنّ من ذلك وهو «الذي يقع في حدّ الموضوع أو يقع الموضوع أو جنسه أو معروضه أو معروض جنسه في حدّه»^٣.

١. حدّه: حد ب.

٢. بعضهم: الشيخ في الشفاء.

٣. صرح بهذا التعريف الشيخ في البرهان من الشفاء ونسبه إلى المعلم الأول: اللهم إلا أن:

١. يقال: إنّ محولات المتدمات إمّا أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها أو تؤخذ في حدودها موضوع الصناعة،
٢. أو يقال: إنّ محولات المتدمات إمّا أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها، أو تكون الموضوعات - أو ما يؤولها - من تلك الصناعة - تؤخذ في حدودها. وإلى هذا ذهب المعلم الأول وإن لم ينصح به.
٣. فكل محمول برهاني إمّا مأخوذ في حدّ الموضوع، أو الموضوع وما يقوم مأخوذ في حدّه:

a. إمّا مطلقاً كالسطح للمثلث،

- b. وإمّا لتخصيص يلحق به ضرورة، كما أنّ الخط إذا حمل عليه «المساوي» فإنّها يحمل عليه «المساوي لخط ما» وهو مختص. والعالم إذا حمل عليه أنّه «واحد» حمل عليه «الواحد في العالمية» لا «الواحد مطلقاً». وهذا أيضاً تخصيص له بقول أو فعل. (الشفاء، البرهان، ص ١٢٦-١٢٧).

لكنّ الشيخ عدل عن هذين التعريفين في الإشارات إلى تعريف ثالث:

إشارة إلى الباقي بمعنى آخر:

وربما قالوا في المنطق «بأنّ في غير هذا الموضع منه وعتوا به غير هذا المعنى. وذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته». مثل ما يلحق المتأدّي أو جنسها من «المناسبة» و «المساواة» والأعداد من «الزوجية» و «الفردية»، و الحيوان من «الصخّة» و

[تعريف «الأولي» و «الكلي» و «الجزئي» في باب البرهان]

و أرادوا:

١. بـ «الأولي» ما يكون محمولاً بلا وسط، كحمل الجنس و الفصل القريين و العرض الثاني الحقيقي على النوع.
٢. و بـ «الكلي» كون المحمول مقولاً على الكل في جميع الأزمنة.^١

«السم» و هذا التيل من التانيات ينض باسم «الأعراض التانية» مثل ما تختلفون به من «الطوس» للألف.

و قد يمكن أن يرسم «التاني» يرسم رفا جمع الوجين جميعاً، و الذي يخالف هذه التانيات لما يلحق الشيء لأجل أمر خارج عنه، أمم منه، لحوق الحركة للأبيض. فإنما إنا تلخه لأنه جسم، و هو معنى أمم منه أو أخض منه لحوق الحركة للموجود فإنما إنا تلخه لأنه جسم و هو معنى أخض منه، و كذلك لحوق الضحك للحيوان فإنه إنا يلخه لأنه إنسان. (الإشارات و التسميات، انظر: الطوسي، شرح الإشارات و التسميات مع المحكمات، ج. ١، ص ٥٧-٦٤).

و هذا انتهى إلى تبيين مختلفين من الإمام الرازي و النصير الطوسي في شرحهما لهذا الموضوع من الإشارات، تقول: هذا التعريف الثالث الذي طرحه الشيخ غير التعريف الأول الذي ذكره أرسطو لأن بينهما عموم و خصوص من وجه؛ فإن تعريف الشيخ يشمل الأعراض اللازمة بدل الأعراض التانية؛ و الأعراض اللازمة قد لا تقع في حدود موضوعاتها و لا هي تقع في حدودها، كالضحك بالقوة و التحرك بالقوة فإنهما عرضان لازمان للإنسان و ليسا بعرضين ذاتيين له، و كذلك بعض الأعراض التانية ليست أعراض لازمة لأن «الإنسان» و «الفرس» أعراض ذاتية للحيوان و الجسم و الجوهر و ليسا لازمين لها، كما أن «الروح» و «الفرد» ليسا بلازمين للعدد فإن العدد لا يستلزم أيًا منها و «المستقيم بالفعل» و «المحني بالفعل» ليسا بلازمين للحظة لأن المخطوط المستقيمة قد تبدل بالمنحنيات و بالعكس.

١. «الأولي» ما يكون محمولاً بلا وسط؛ هذا التعريف لم نجده في آثار أرسطو. لكن قريباً منها تعريف هو ما يأتي:

لاستقراء ينتج أبداً المقدمة الأولى التي لا واسطة لها، لأن الأشياء التي لها واسطة، بالواسطة يكون قياسها. [أما الأشياء التي لا] واسطة لها فإن يانها يكون «لاستقراء» (التحليلات الثانية 68b30-32 منطق أرسطو ص ٣٠٧).

و معنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادئ مناسبة. و ذلك أتى بما نغني بـ «الأولي» و «المبدأ» معنى واحداً بعينه، و مبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط. و غير ذات الوسط هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها. (التحليلات الثانية 72a7-8 منطق أرسطو ص ٣٣٤).

٢. راجع التحليلات الثانية لأرسطو 73a26-33 (منطق أرسطو ص ٣٤٢).

٣. و «الضروري» أعم من الذاتية و الوصفية و الوقتية.^١

[نظر المصنف في شرائط مقدمات البرهان]

و في هذه الشرائط نظر لأن:

١. الذاتي:

a. بالتفسير الأول يُخرج كثيراً من القضايا التي ثبتت في المختلطات إفادعها في

البرهان؛

b. و بالتفسير الثاني ليس فيه زيادة شرط على القضايا المستعملة في الأقيسة

البرهانية إذ لا يُخرج شيء من محمولات القضايا عن هذا التفسير.

٢. و قيد «الأولي» و «الكلّي» و «الضروري» يُخرج أيضاً كثيراً مما ثبتت فائدته في البرهان:

a. كحمل الجنس البعيد،

b. و إنتاج الجزئية^٢ و الممكنة و الوجودية.

١. راجع التحليلات الثانية لأرسطو 74b5-75a36 (منطق أرسطو ص ٣٤٨-٣٥٢). و الشيخ في الشفاء

فتر «الضروري» في كتاب البرهان بالذاتي و الوصفي فقط و لم يذكر الوقتي:

و كنا إذا قلنا في كتاب التباس «إن كل ج ب بالضرورة» عنيّا أن كل ما يوصف بأنه ج - كيف

وَصِفَ ج دائماً أو بالضرورة أو وُصِفَ به وقتاً ما أو بالوجود الغير الضروري - فهو موصوف كل

وقت و دائماً بأنه ب و إن لم يوصف بأنه ج.

و أمّا في هذا الكتاب فبأنّ إذا قلنا «كل ج ب بالضرورة» عنيّا أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة

فإنه موصوف بأنه ب - لا بل معنى أعم من هذا و هو أن كل ما يوصف بأنه ج فإنه ما دام موصوفاً

بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب، و إن لم يكن ما دام موجود النبات. لأنّ المحمولات الضرورية هاهنا

أجناس و فصول و عوارض ذاتية لازمة. (الشفاء، البرهان، ص ١٢٢).

الجدير بالذكر أن المصنف فتر «الضرورة» في البرهان ب «التصديق الضروري» سواء كانت القضية في نفسها

ضرورية أو ممكنة أو وجودية، و كأنه نسي هنا ما قال هناك و فتر «الضرورة» في البرهان بالأعم من الذاتية

و الوصفية و الوقتية.

٢. الجزئية: الجزئي ع، ص.

و لعلّ هذه الشرائط إنّما ذهب إليها من تقدّم على صاحب المنطق قبل تلخيص القول في القضايا.
و أنت تعرف أنّ معرفة جهات القضايا و كيفية اختلاطها و إنتاجها مُغنية في البراهين عن هذه
التعسّفات. و الله أعلم بالحقّيقة.

[المسلك] الثامن

في أجزاء العلوم

أجزاء العلوم ثلاثة: موضوعات و مبادئ و مسائل.

[موضوعات العلوم]

أما الموضوع فكل علم شيء أو أشياء يُبحث في ذلك العلم عن أعراضها الذاتية كالمقنن للهندسة و العدد للحساب و بدن الإنسان و أجزائه و الأدوية و الأغذية للطب. فيقال لذلك الشيء أو الأشياء «موضوع» ذلك العلم إذ موضوعات مسائل ذلك العلم ترجع إليها أو إلى أنواعها أو أعراضها الذاتية. و الأعراض الذاتية قد مر ذكرها.^١

[مبادئ العلوم]

و أما المبادئ فهي الأشياء التي تُبنى مباحث العلم عليها. و هي:^٢

١. راجع خاتمة المسلك السابع «في البرهان» ص ٥٨٠ تحت العنوان [المتصود من «الناقي» في باب البرهان].

٢. يقول الفارابي في أقسام المبادئ:

مبادئ التعلم في الصناعات أربعة: [١] يقينية و [٢] حدود و [٣] أصول موضوع و [٤]

مصادر. و ما عدا اليقينية، فقد جرت عادة أصحاب المنطق أن يستوها الأوضاع. (المنطقيات

للفارابي، ج. ١، ص ٣٣٨).

و هذا - مع تغييرات - مأخوذ من أرسطو:

و أما المبادئ القياسية غير ذات وسط:

١. أنا ما كان لا سبيل إلى أن يبرهن ولا أيضاً يلزم ضرورة أن يكون حاصله لمن يعقل شيئاً ما، فإني أسميته «وضعاً».

٢. و أنا ما كان منها لتدبج ضرورة أن يكون المتعلم حاصله عليه فهو «أكسيوما»، أعني

[الشيء] المتعارف: فإنه قد توجد بعض الأشياء [من هذا الجنس]، و ذلك أن عادتنا أن

نستعمل هذا الاسم في أمثال هذه خاصّة.

١. إما تصورات. وهي:

a. تعريف موضوع ذلك العلم.

b. و أجزائه و جزئياته إن كانت.

c. و تعريف أعراضها الذاتية:

٢. و إما تصديقات. وهي المقدمات التي تؤلف منها قياساته أو تنتهي إليها. وهي:

a. إما يقينية و:

i. إما عامة كالأزليات و تسمى «أصولاً متعارفة»^١.

ii. أو خاصة بعلم أو علمين كقولنا «المقادير المساوية لشيء واحد متساوية» فإنها خاصة بالهندسة و الحساب.

b. و إما غير يقينية وهي:

i. إما يسلمها المتعلم على سبيل غلبة الظن و المسامحة و قد يثبت في علم آخر:

١. و تسمى «أصولاً موضوعة»^٢.

٢. و قد تسمى هذه مع التصورات المذكورة «أوضاعاً»^٣.

٣. و أما الوضع فإني أسمى ما يقتضيه أي جزء من جزئي الحكم كان - و هو أن الشيء موجود أو غير موجود - «أبويانيسيس»، أعني «الأصل للموضوع».

٤. و أما ما كان غير هذا فـ «التحديد» فإن التحديد هو وضع. (التحليلات الثانية 72a14-24 (منطق أرسطو ص ٣٣٥).

١. أصولاً متعارفة: (axiom) ἀξίωμα. راجع التحليلات الثانية 72a16-18 (منطق أرسطو ص ٣٣٥).

٢. أصولاً موضوعة: (aitnema) αἰτήματα أو (hypothesis) ὑπόθεσις. راجع التحليلات الثانية 76b23-18 و 76b23 (منطق أرسطو ص ٣٣٥ و ٣٤٠).

٣. أوضاعاً: (thesis) θέσις. راجع التحليلات الثانية 49a27 و 72a14 (منطق أرسطو ص ٢٣٥ و ٣٣٥).

ii. وإن أخذها على الشك والإنكار تستى «مصادر»^١ وهي:

١. قد لا تتبين في شيء من العلوم أصلاً،

٢. أو قد تتبين في ذلك العلم بعينه،

٣. أو في علم آخر.^٢

[مسائل العلوم]

و أما المسائل فهي القضايا التي يشتمل العلم عليها و يُطلب البرهان عليها في ذلك العلم.^٣

١. و موضوعات تلك المسائل قد مر أنها إما أن تكون موضوع العلم أو نوعه أو عرضه.

٢. و أما محولاتها فيجب أن لا تكون مقومة لموضوعاتها إذ المقوم يُعلم بغير البرهان؛ اللهم إلا أن لا يكون الموضوع متصوراً بحقيقته بل بوجه من الوجوه.

١. مصادر: هي نفس الأصول الموضوعية: αἰτήματα (aitema) أو ὑπόθεσις (hypothesis). راجع التحليلات الثانية 18-76b23 و 76b23 (منطق أرسطو ص ٣٣٥ و ٣٤٠). يقول الشيخ: «و ليست الأصول الموضوعية تستعمل في كل علم، بل من العلوم ما تُستعمل فيها الحدود و الأوليات فقط كالحساب (الشفاء، البرهان، ص ١١٢).

٢. يقول الفارابي:

و أما المصادر فهي التي يرى المتعلم فيها خلاف ما يراه المعلم، غير أن المتعلم يُطالب بتسليمها فتستعمل. و هذه الأوضاع إما تكون أكثر ذلك أحد شيئين: [١] أما مقدمات شأنها أن تبرهن في صناعة أخرى لم يزاوِلها المتعلم، [٢] أو تكون مما يمكن أن تتبين في تلك الصناعة بأشياء متأخرة تطول أو تعسر على المتعلم، فيترك بيانها إلى وقت آخر. و قد يمكن أن تستعمل ما شأنها أن تكون يقينية أوضاعاً متى لم يكن المتعلم يعترف بما لأحد تلك الأسباب التي ذكرناها. و أمثال هذه ليست هي أوضاعاً على الإطلاق، لكن هي أوضاع بالقياس إلى ذلك المتعلم فقط. (المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ٣٤١-٣٤٢).

٣. المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ٣٣٧.

[المسلك] التاسع

في تداخل العلوم و تناسبها و تباينها

و هي تتعلق بتداخل^١ موضوعاتها و تناسبها و تباينها^٢.

[العلوم المتداخلة]

فإن كانت موضوعاتها متداخلة أي تكون بعضها أعم من البعض تسقى العلوم «متداخلة»،^٣ سواء كان العموم:

١. [حقيقياً أي يكون العام]؛ جنساً: كـ «المقدار» و «الجسم التعليمي» للهندسة و المحركات.
٢. أو اعتبارياً: كالطلق مع المتقيد: مثل «الكرة» و «الكرة المتحركة» للأكبر و الأكر المتحركة.

a. و من هذا القسم ما يكون موضوع أحدهما من حيث أعراض خاصة لموضوع الآخر: كالموسيقى و الحساب فإن موضوع الأول «النغم» من حيث تعرض لها نسبة عددية مقتضية للتأليف؛ و «النسب العددية» أعراض خاصة لـ «العدد» الذي هو موضوع علم الحساب. فيندرج الأول تحت الثاني مع تباعن موضوعيهما و ذلك لأن النغم إذا بحث فيها عن النسب العددية فلا بد و أن

١. بتداخل: بتدخل ب.

٢. و هي تتعلق بتداخل موضوعاتها و تناسبها و تباينها: أي تداخل العلوم بتداخل موضوعاتها و تناسبها بتناسبها و تباينها أيضاً بتباينها.

٣. العلوم متداخلة: راجع التحليلات الثانية 75b14-21 (منطق أرسطو ص ٣٥٤). أرسطو يمثل بعلم المناظر تحت الهندسة و علم تأليف اللحن تحت علم العدد (أي علم الموسيقى تحت الحساب).

٤. [حقيقياً أي يكون العام]: الزيادة من شرح القسطاس.

٥. المتقيد: القيد ص.

يعتبر فيها ضرب من العدد^١ فكأنها فرضت عدداً مخصوصاً فتندرج تحت «العدد» الذي هو موضوع الحساب.

b. وقد تترتب العلوم في الخصوص والعموم إلى أن تنتهي إلى ما موضوعه أعم؛ كـ «الطب» الأخص من «الطبيعي» الأخص من «الفلسفة الأولى» - أي «الإلهي» - لأن موضوع هذا العلم هو «الموجود من حيث هو موجود»^٢ و هو أعم الأشياء. و يبحث في ذلك العلم عن لواحقه الذاتية كـ «الواحد» و «الكثير» و «الواجب» و «الممكن» و «القديم» و «الحادث» و «العلّة» و «المعلول» و «البسيط» و «المركّب» وغيرها.

و إن لم تكن الموضوعات متداخلة:

[العلوم المتناسبة]

فإن كانت نسبة بعضها^٣ إلى بعض واحداً تسمى «علومًا متناسبة»:

١. كما يكون شيء واحد موضوعاً لعلمين باعتبارين: ككون أجرام العالم من حيث الشكل موضوعة للهيئة و من حيث الطبيعة لـ «السماء و العالم» من الطبيعي. و لذلك قد يتحد بعض المسائل فيها مع اختلافها بالبراهين: ككون الأرض مستديرة و في وسط السماء^٤ و البرهان من الأول^٥ إلى^٦ و من الثاني^٧ إلى^٨.

٢. أو تكون الموضوعان^٩ متباينين لكن يشتركان في البحث أو يندرجان تحت جنس واحد:

١. العدد: التعدد ع، ص.

٢. موجود: الموجود ب.

٣. بعضها: أي بعض الموضوعات.

٤. نسبة بعضها إلى بعض واحداً: أي واحداً في الذات أو في الجنس أو في الاعتبار كاشتراك البحث عنها في العلوم. قال في شرح القسطاس: «لو كانت الموضوعات شيئاً واحداً لكن بالاعتبارات أو كانت أشياء لكنها تشترك في البحث أو تندرج تحت جنس واحد سميت متناسبة».

٥. الأرض مستديرة و في وسط السماء: هذا المثال نجده في الشفاء، البرهان، ص ١٨٠ و الشفاء، الرياضيات، الهيئة، ص ٢٠-٢٣. راجع أيضاً الطوسي، شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات، ج ١، ص ٣٠٣.

٦. الشفاء، البرهان، ص ١٨٠.

٧. الموضوعان: الموضوعات ص، ع، ب.

a. كالطب و الأخلاق^١ المشتركين في البحث عن القوى الإنسانية لكن من جهتين مختلفتين.

b. و الهندسة و الحساب المدرج موضوعهما تحت الكم.

[العلوم المتباينة]

و إن لم يك كذلك - بل كانت متخالفة بالذات و الجنس - تسمى «متباينة» كالطبيعي و الحساب.

[نسبة المبادئ و المسائل في العلوم المتناخلة]

و أكثر الأصول الموضوعة في العلم الخاص يصح^٢ في العام:

١. كتركب الجسم من الهوى و الصورة فإنه من^٣ مبادئ الطبيعي و من مسائل الأمور العامة.

٢. و كذا كون العلل أربعا.

و قد يصح^٤ مبادئ العام في الخاص:

٣. كاستناع تألف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فإنه من مبادئ الأمور العامة لإثبات الهوى و من مسائل الطبيعي، لكن على وجه لا يلزم الدور.^٥

[نقل البراهين بين العلوم]

و أما نقل البرهان فعلى وجهين:

١. هذا المثال من الشيخ في الشفاء، البرهان، ص ١٦٢-١٦٨.

٢. يصح: أي يبرهن عليه.

٣. من: - ب.

٤. يصح: أي يبرهن عليه.

٥. لكن على وجه لا يلزم الدور: قال في شرح الفسطاطس: مثلاً لا يكون «استناع تركب الجسم من أجزاء لا تتجزأ» في الطبيعي من الأبحاث المتوقفة على «تركب الجسم من الهوى و الصورة».

١. بأن تبيّن الأصول الموضوعة في علم البرهان الذي قيل^١ عليها في العلم الذي هي مسأله؛^٢
 ٢. و بأن ينقل البرهان من العلم العام إلى الخاص:
 - a. كقتل البراهين الهندسية إلى مسائل المناظر،
 - b. و الحساب إلى مسائل الموسيقى،
- لأن المسائل فيها لو جردت عن نور البصر و النعم كانت بعينها من الهندسة و الحساب.

١. قيل: قيل ب.

٢. بالبرهان الذي قيل عليها في العلم الذي هي مسأله: بالبراهين التي ذكرت عليها في العلم الذي كانت تلك الأصول مسائل ذلك العلم. من شرح القسطاس.

[المسلك] العاشر

الحذ لا يكتسب بالبرهان^١

خلافًا لأنكسارطيس^٢ و قوم من المتقدمين فإنهم برهنوا عليه:

١. بالافتراضي،^٣

٢. والقسمة،^٤

٣. والاستدلال بالضد.^٥

-
١. حكى الفارابي من القدماء ثلاثة طرق لاكتساب البرهان:
- و أما ما يظن به أنه نافع في التحديد، فإن المأخوذ منها عن القدماء ثلاثة طرق:
٤. أحدها طريق كسافراطيس، وهو أن يبرهن أن شيئاً ما هو حدّ لأمر ما بالبرهان المطلق.
٥. والثاني طريق القسمة التي كان يختارها أفلاطن.
٦. والثالث طريق التركيب الذي ذكره أرسطوطاليس. (المنطقيات للفارابي، ج. ١، ص ٣٠١).
- و المصنف هاهنا يبحث عن القسمين الأولين و قد بحث عن القسم الثالث في خاتمة المقالة الأولى «في اكتساب التصورات» البحث تحت عنوان [اكتساب الحدّ بالتركيب] ص ٢١٦. أمّا بحث أرسطو عن علاقة الحدّ و البرهان تجده في التحليلات الثانية. 90a35-93b20 (منطق أرسطو ص ٤٣١-٤٤٨).
٢. إنكسارطيس: Ξενοκράτης، (كسينكراتس: Xenoocrates) فيلسوف يوناني مرّ ذكره في خاتمة المقالة الأولى «في اكتساب التصورات» ص ٢١٦.
٣. بالافتراضي: هو قسم من القياس و القياس صورة البرهان.
٤. القسمة: هو قسم من القياس الشرطي الاستثنائي.
٥. الاستدلال بالضد: هو قسم من التمثيل.

[١] [امتناع البرهان من القياس الافتراضي الحلقي]

أما الافتراضي فغير صحيح^١ وإلا لكان المحدود أصغر و الحدُّ أكبر^٢. فالوسط بينهما: إما أن يُحِلَّ على الأصغر على أنه:

١. حدٌّ تامٌّ له،

٢. أو ناقص،

٣. أو محمولٌ كمساثر المحمولات.

و الأول يوجب أن يكون لشيء واحد حدان تامان.

و على التقدير الثاني:^٣

١. إن يُحِلَّ الأكبر على الأوسط على أنه حدٌّ تامٌّ له^٤ أو ليا كان الأوسط حدًّا له،^٥ يلزم:

a. من الأول كون الشيء الواحد حدًّا لمختلفين؛^٦

b. و من الثاني كون الكبرى عين المطلوب.^٧

١. الافتراضي فغير صحيح: تجد هذا البرهان مع اختلافات في التحليلات الثانية 90a35-91a11 (منطق أرسطو

ص ٤٣١-٤٣٢)؛ الشفاء، البرهان، ص ٢٧٠-٢٧٤؛ المختصر الأوسط ص ٣١٣-٣١٤.

٢. لكان المحدود أصغر و الحدُّ أكبر: أي يكون المطلوب مؤلفًا من المعرّف و المعرّف (أو المحدود و الحد) كما في قولنا: «الإنسان حيوان ناطق».

٣. على التقدير الثاني: أي إذا كان الحدُّ الأوسط حدًّا ناقصًا، كما في قولنا: «الإنسان جسم ناطق» و «كلّ جسم ناطق حيوان ناطق» فـ «الإنسان حيوان ناطق».

٤. حدٌّ تامٌّ له: أي الأكبر حدٌّ تامٌّ للأوسط، كما أن «الحيوان الناطق» في مثالنا حدٌّ تامٌّ لـ «الجسم الناطق».

٥. أو ليا كان الأوسط حدًّا له: أي الأكبر حدٌّ تامٌّ للأصغر الذي حدّه الناقص هو الأوسط، كما أن «الحيوان الناطق» في مثالنا حدٌّ تامٌّ لـ «الإنسان» الذي حدّه الناقص هو «الجسم الناطق».

٦. كون الشيء الواحد حدًّا لـ [أمرين] مختلفين: كما أن «الحيوان الناطق» في مثالنا حدٌّ تامٌّ لـ «الإنسان» و لـ «الجسم الناطق».

٧. المطلوب: الموضوع ع.

كون الكبرى عين المطلوب: كما أن الكبرى في مثالنا - و هو «كلّ جسم ناطق حيوان ناطق» - هو عين المطلوب، و هو «كلّ إنسان حيوان ناطق».

٢. و إن حُمِلَ على أنه حد ناقص له^١ أو محمول كمناظر المجموعات، يلزم:
 - a. من الأول كونه جزءاً للأصغر، لأن جزء الجزء جزء. وإذا كان جزءاً لا يكون حدّاً تامّاً.
 - b. و من الثاني ثبوته لما ثبت له الأوسط. و لا يلزم من ذلك كونه حدّاً للأصغر.
- و على التقدير الثالث: إن حُمِلَ الأكبر على الأوسط على أنه:
 ١. حد تام له،
 ٢. أو ناقص،
 ٣. أو حد لما ثبت له الأوسط،
 ٤. أو محمول لما ثبت له الأوسط،
- يلزم من الأول الحال المذكور،^٢
- و من الثاني و الرابع لا يلزم أن يكون حدّاً للأصغر،
- و من الثالث يلزم كون الكبرى عين المطلوب.
- فإن قلت: سلمنا أن البرهان لا يمكن أن يتفعل المحدود أصغر و الحد أكبر؛ لكن لم لا يجوز أن يقال:

هذا المجموع جنس و فصل له «ب»؛
و كل ما هو جنس و فصل له «ب» فهو حد له «ب».
ينتج: هذا المجموع حد له «ب».
قلت: لو علم الجنس و الفصل فما الحاجة إلى البرهان؟

١. حد ناقص له: أي الأكبر حد ناقص للأوسط الذي كان حدّاً ناقصاً للأصغر، كما في قولنا: «الإنسان جوهر ناطق» و «كل جوهر ناطق جسم ناطق» فـ «الإنسان جوهر ناطق».
٢. الحال المذكور: هو كون الشيء الواحد حدّاً لأمرين مختلفين.

[٢] امتناع طريق القسمة وهو البرهان من القياس الاستثنائي الشرطي]

و أما طريق القسمة^١ فكما يقال:

الإنسان إما جواهر أو عرض؛

لكنه ليس بعرض؛

فهو جواهر.

و

الجواهر إما حيوان أو غير حيوان؛

لكنه ليس بغير حيوان؛

فهو حيوان.

و

الحيوان إما طائر أو زاحف أو ماش؛

لكنه ليس بطائر ولا زاحف؛

فهو ماش.

و

الماشي ناطق أو غير ناطق؛

و الثاني باطل؛

فهو ناطق.

ثم تجمع هذه الأجزاء^٢ و تُركَّب قياساً هكذا:

هذا المجموع^٣ قولٌ مفصلٌ دالٌّ على مفهوم «الإنسان»؛

و كلٌّ ما كان كذلك فهو حدٌّ لـ «الإنسان»؛

فهذا إذن حدٌّ لـ «الإنسان».

١. و أما طريق القسمة: هو طريق أفلاطون. تجد البرهان على خلافه مع اختلافات في التحليلات الثانية 91b12-92a5 (منطق أرسطو ص ٢٣٧-٢٤٠)؛ الشفاء، البرهان، ص ٢٧٤-٢٧٨؛ المختصر الأوسط ص ٣١٤.

٢. هذه الأجزاء: أي نتائج القياسات العملية المذكورة أو محمولات تلك النتائج.

٣. هذا المجموع: أي مجموع «الجواهر الحيوان الناطق»

فهذا الطريق بالحقيقة^١ مركب من قسمة الكل إلى أجزائه^٢ و من قسمة الكلي إلى جزئياته^٣.

[نقد طريق القسمة]

و فيه نظر لأن فائدة هذا الطريق موقوفة على امتياز الباقي عن العرضي^٤ إذ كلاهما^٥ يحصل من القسمة من غير فرق. و لو حصل الامتياز فلا حاجة إلى القسمة.

[فائدة القسمة]

نعم القسمة تفيد تفصيل^٦ المحمولات - ذاتية كانت أو عرضية - و هذا نوع من الفائدة في التعريفات.

[٣] [امتناع طريق الاستدلال بالضد]

و أما طريق الاستدلال بالضد^٧ فكما إذا عُلِمَ أنَّ السواد «لون قابض للبصر» عُلِمَ أنَّ البياض «لون مفترق للبصر».

و ذلك ضعيف إذ:

١. ليس لكل شيء ضد.

٢. و بتقدير تسليمه^٨ أطوار ذلك غير معلوم.

٣. و الاستقراء لا يفيد اليقين.

١. بالحقيقة: بالقسمة ب.

٢. قسمة الكل إلى أجزائه: أي قسمة مفهوم «الإنسان» إلى أجزائه كـ «الجوهر» و «الحيوان» و «الناطق».

٣. قسمة الكلي إلى جزئياته: أي قسمة «الموجود» إلى الجوهر و العرض و قسمة «الجوهر» إلى الحيوان و غير الحيوان و قسمة «الحيوان» إلى الناطق و غير الناطق.

٤. العرضي: العرض ب.

٥. كلاهما: أي الباقي و العرضي.

٦. تفصيل: تحصيل ص.

٧. و أما طريق الاستدلال بالضد: نجد البرهان على خلافه مع اختلافات في الشفاء. البرهان. ص ٢٧٩.

٨. المختصر الأوسط ص ٣١٦.

٩. بتقدير تسليمه: بتقدير تسليم ب.

[المسلك] الحادي عشر

في المطالب

و هي تنقسم:

١. إلى أمهات لا يقوم غيرها مقامها.

٢. و إلى فروع يُغني عنها غيرها.

[أمهات المطالب]

أما الأمهات فأربع: مطلب «ما» و «هل» و «أني» و «لنم».

أما مطلب «ما»:

١. فإنما تُطلب به ماهية «مفهوم الاسم» كقولنا «ما الخلاء؟». و يجاب بتفصيل ما دلّ عليه الاسم إجمالاً.

٢. أو تُطلب ماهية «شيء موجود» و يجاب بأصناف «المقول في جواب "ما هو؟"» بالحدّ تحقيقاً و بالرسم توسعاً و اضطراراً.
و الأول هو التعريف «بحسب الاسم» و الثاني «بحسب الحقيقة». و الأول يصير بعينه الثاني لو صنع وجود الشيء.
و أما مطلب «هل»:

١. فهو إما «بسيط» يطلب به وجود الشيء مطلقاً مثل «هل زيد موجود؟»

٢. أو «مركب» يطلب به وجود الشيء بحال كذا مثل «هل زيد موجود في النار؟»
و الطالب بمطلب «هل» يطلب أحد طرفي النقيض.

و أما مطلب «أي» فهو الذي يُطلب به التمييز^١ بعد العلم بالمشاركة إما في معنى الشينية أو أخص منها^٢ كقولنا «أي شيء هو؟» و «أي حيوان هو؟». و قيل هو من الفروع للاستغناء بـ «ما» عنه،^٣ إذ يشمل جوابه على المشترك والمعز جميعاً. و أما مطلب «لم»: و

١. فقد تُطلب به علة التصديق و هي الحد الأوسط؛

٢. و قد تُطلب علة الحكم في نفس الأمر؛

a. إما مطلقاً كقولنا «لم كانت الحركة موجودة؟»

b. أو بحال كذا كقولنا «لم كانت سريعة؟» أو «شرقية؟»^٤

و قيل هو أيضاً من الفروع لأن مطلب «ما» يغني عنه^٥ إذ يقوم مقامه كقولنا «ما الذي هو العلة؟».

فعلى هذا تنحصر الأمتها في «ما» و «هل». و «ما» للتصور و «هل» للتصديق.

[فروع المطالب]

و أما الفروع فمثل «كيف؟» و «أين؟» و «متى؟» و «كم؟» و «من؟» لأنها تطلب علوماً جزئية بالقياس إلى المطالب المذكورة و لا تعم فائدتها فإن ما لا كيفية له لا يسأل عنه بـ «كيف». و كنا أخواتها.

و هي تدخل تحت مطلب «أي» كما يقال: «على أية كيفية هو؟» و «في أي مكان؟» و «أي زمان؟» و «أي مقدار؟».

و تدخل أيضاً تحت «هل» المركب:

١. التمييز: التميز ب.

٢. أخص منها: أخصها ص، ع، ب. صححناها بما في شرح القسطاس.

٣. هذا قول الشيخ: «و أما مطلب الأتي فن التواع لمطلب الماء (الشفاء، البرهان، ص ٢٤١).

٤. علة الحكم: عليه الحكم ب.

٥. شرقية: الظاهر أنه يقصد حركة الأرض فإنها متجهة نحو الشرق.

٦. هذا قريب من قول الشيخ: «و كل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب الم و يتصل بذلك مطلب الماء (الشفاء، البرهان، ص ٢٤١).

١. إذا عُلِمَ ذلك الكيف و الأَين و المَتى دون نسبته إلى الموضوع، كما يقال «هل زيد أسود؟» و «هل هو في النار؟» و «هل هو الآن؟» و على هذا.
 ٢. و إذا لم يُعَلَمْ لم يندرج.
- و حينئذ عُلِمَ إنه يجب جعلُ «أَيِّ» من الأَسماء لثلاً توجد مطالبُ خارجةٌ عما عُدَّ من الأَسماء.

[ترتيب المطالب]

و القسم الأول من مطلب «ما» مقدّم على الباقي لتأخرها^١ عن فهم معنى الاسم. و القسم الثاني متأخر عن «هل» البسيط لأنّ طلب الحقيقة الموجودة متأخر عن العلم بوجودها.

١. الباقي: الثاني ص. و الصحيح هو «الباقي» لأن المصنف يقول في شرح القسطاس:
و القسم الأول من مطلب «ما» - و هو الذي نطلب به ماهية مفهوم الاسم - مقدّم على باقي
المطالب لأن باقي المطالب متأخر عن فهم معنى الاسم.

٢. لتأخرها: أي لتأخر الباقي.

[المسلك] الثاني عشر

في البحث و المناظرة

قد كان من عادة الأقدمين^١ تذييب كتبهم المنطقية بإيراد قسم الجدل. ولما صار علم الخلاف في زماننا مغنياً عنه فقد أودعته مكانه قانوناً في آداب البحث و ترتيبه و توجيه الكلام و تهذيبه. و هي في صيانة التقرير و التحرير كالمناطق في الرواية^٢ و التفكير^٣. و بها تقتصر سبيل المرام و تخلص عقيلة الكلام. و هي و إن كانت مرعية عند المحققين لكنها ما كانت منظومة في سلك و مضمومة في عقد. فأردت نظم منشورها و جمع ماثورها. و التمسct إتيام الصواب من الحكم الوهاب. و هو مرتب على قسمين:

١. الأول في تمهيد البحث و آدابه.

٢. و الثاني في القلط و أسبابه.

١. الأقدمين: المتقدمين ع.

٢. الرواية: الرواية ب.

٣. التفكير: التفكير ب.

[القسم الأول]

[في تمهيد البحث و آدابه]

ففيه مقدمة و مسلكان:

أما

المقدمة

ففي أقسام العلوم و كيفية البحث فيها

[أقسام العلوم]

كل علم يقع فيه البحث:

١. إما أن يكون متعلقاً بالإنفاذ،

٢. أو بالمعاني،

٣. أو كليهما جميعاً.

أما الأول فاللغة و النحو و التصريف و الغروض و أمثال ذلك،

و أما الثاني فأقسام المتعولات كالإلهي و الطبيعي و الرياضي و الطب و مما شابه ذلك.

و أما الثالث فهو كالتفسير و الحديث و أصول الفقه و الفقه.

[كيفية البحث في العلوم]

و في كل واحد من هذه العلوم اصطلاحات و مسلمات يجب على الباحث في ذلك العلم تسليمها فيه، سواء كانت معلومة أو مظلونة. و ذلك لأن أدلة كل علم، لها غاية في القوة و المرتبة يتعسر التجاوز عنها فوقها و يحصل الغرض المتصود من ذلك العلم بها؛ كالفقه مثلاً فإن قصارى أدلانه الظن الغالب و يحصل منه الغرض المطلوب من الفقه و هو العلم بوجوب العمل. فحينئذ لا يطلب

١. أدلة: جمع لـ «الدليل» كـ «الأدلة».

في كل علم إلا ما هو مقيس فيه فلا يطلب مثلاً في علم النحو و الفقه «البرهان»: بل يقتصر على حصول الظن و الأخذ بالأول و الأحسن، اللهم إلا أن يخدم المعمل ذلك و يماثله فإنه حينئذ يطلب^١ مطالبه بالبرهان.

[ترتيب العلوم في قوة الدلائل و ضعفها]

و دلائل العلوم قد تترتب في الضعف و القوة:

١. أدناها مرتبة دلائل النحو و الصرف و ما يتعلق باللغات.
٢. ثم دلائل الفقه.
٣. ثم أصول الفقه و الخلاف.
٤. ثم الحكمة.
٥. ثم المنطق.
٦. ثم الهيئة.
٧. ثم الهندسة. و هي أعلى الدلائل قوة و مرتبة. والله أعلم.

المسلك الأول

في ترتيب البحث و توجيه الأسئلة و الأجوبة

أقول لا خفاء في أن البحث إنما يقع فيما فيه حكم ما إذا ينبغي أو يثبت. و هو ينشأ إلى التعريفات و إلى المسائل لأن الحكم بين الشيئين إن كان بأن أحدهما معزوف للآخر فهو الأول و إلا فهو الثاني. و لكل منهما طريق مخصوصة في البيان و المطالبة.

[طرق التعريفات]

أما التعريفات فقد علم من المنطق أنها أربعة أقسام: حد تام و ناقص و رسم تام و ناقص و عرفت:

١. يطلب: يطلب من. ب.

٢. بأن: لأن ع. ص.

١. الشروط الخاصة بكل قسم ككون:

- a. الحد التام مركباً من الجنس و الفصل القريبين،
- b. و الناقص من الفصل القريب و غيره،
- c. و الرسم التام من الجنس القريب و الخاصة،
- d. و الناقص من الخاصة و غيره.

٢. و الشروط العامة ككون:

- a. المعرف مغايراً للمعرف،
 - b. و مساوياً له في الصدق و الكذب ليكون جامعاً و مانعاً، مطرداً و منعكساً،^١
 - c. و كونه أجلى منه،
 - d. و غير متوقف في المعرفة عليه،
 - e. و كون العام مقدماً على الخاص،
 - f. و عدم تكرير بلا فائدة.
- فإذا وقع الخلل في شيء منها فسد التعريف.

[الخلل في الشروط الخاصة]

و الخلل في المختصة إنما يكون بالتباس أجزاء التاليف بغيرها:

- ١. كما يلتبس العرض العام أو فصل الجنس بالجنس،
- ٢. و الخاصة و أجزاء الفصل بالفصل،
- ٣. أو يلتبس القريب بالبعيد.

[الخلل في الشروط العامة]

و في غير المختصة باختلال أحوال المعرف^٢ من:

١. راجع تعريف «الاطراد» و «الانعكاس» هامشنا ص ٢٠٣ و تعريف «الطرد» و «العكس» هامشنا ص ٣٠٥.

٢. المعرف: المؤلف ص، ع، ب. صححناه بما في شرح التسطاس و مخطوط عاطف أفندي ١٦٧٤.

١. عدم المساواة في الصدق،^١

٢. و المساواة في المعرفة،

٣. و فساد التاليف.

و قد عُرف هذه الأقسام بالتفصيل في المنطق.

[ليراد مثال النقض في بيان فساد التعريف]

فلمسائل أن يطلب صحة هذه الشرائط و يورد النقض بوجودان المعرف مع فقدان المعرف أو بالعكس أو يبين فساداً آخر:

[اعتراض الشيخ على تعريف لمقولة «الوضع»]

كما ذكر الشيخ على من عرف «الوضع» بأنه «هيئة تعرض للجسم بواسطة نسبة بعض أجزائه إلى البعض» بأنه حينئذ يلزم أن يكون وضع الإنسان عند قيامه كوضعه مقلوباً و ليس كذلك.^٢ و النقض أقوى الطرق في إظهار فساد التعريف.

[سهولة الجواب عن الاعتراض على الحد بحسب الاسم]

و الجواب عن الحدود التي تكون بحسب الاسم أسهل بكثير من التي تكون بحسب الذات لأن حاصله^٣ يرجع بالحقيقة إلى الاصطلاح و الاعتبار فيقال «لا نغني بمفهوم هذا الاسم سوى هذا المعنى»؛ كما يحدّد «الجنس» بأنه «الكلي المتولّد على كذا» فلو اعترض على كونه حدّاً فيقال «ليس المراد بـ"الجنس" سوى هذا المعنى».

[صعوبة الجواب عن الاعتراض على الحد بحسب الحقيقة]

و أمّا إذا كان الحد بحسب الذات فجوابه صعب. و الجواب المذكور لا يفيد فيه، كما لو قيل في تعريف «الفلك»: إنه «حيوان كرويّ محيط بالعناصر» فلو اعترض على حدّيته فلا مجال أن يقال «لا نغني بـ"الفلك" سوى ذلك» لأنّ العناية لا مدخل لها في هذا القسم.

١. الصدق: العموم ص، ع. و ما أثبتناه مطابق لما في شرح القسطاس و مخطوط عاطف أفندي ١٦٧٤.

٢. الشفاء، المقولات، ص ٢٣٣.

٣. حاصله: أي حاصل الحد أو حاصل الجواب.

[طرق المسائل]

و أما المسائل فأقول:

القضايا التي يقع فيها البحث لا تكون مما يستغني عن الدليل من جميع الوجوه - وإلا لقا وقع البحث فيها - بل مما يحتاج إليه إما في نفس الأمر أو عند السائل. فلا بدّ له من دليل. وكلّ دليل أدناه أن يكون مركباً من مقدّمتين. و أما من جانب الكثرة فلا حصر في عدد معيّن.

[وصايا في شروع البحث]

فإذا شرع المعلّل في البحث فيجب عليه - قبل إقامة الدليل على ما ادّعاءه - تحرير المباحث و تقرير الأقوال و المذاهب حتّى تتعيّن صورة النزاع و خلاف القوم فيه. و للمسائل أن يطلب صحّة ما يُقَلّ من الأقوال و المذاهب، إذ ربّما يقع الخلّل في البحث من ذلك، لأنّ المعلّل مثلاً إذا وضع غير المنازع مقام المنازع فقد يستعمل في أثناء البحث مقدّمات مسلّمة عند ذلك الغير على أنّها مسلّمة عند المنازع و يلزم الخطب.

[أقسام مواجهة السائل لأدلة المعلّل]

و إذا انتهض بإقامة الدليل على المدعى فإمّا أن يمتنع السائل في شيء أو لا يمتنع أصلاً. فإن لم يمتنع فظاهر. و إن منعه:

١. فإمّا أن منعه قبل تمام دليله - و هو إمّا يكون على مقدّمة من مقدّمات دليله -
٢. أو بعد تمام دليله.

[المنع قبل بيان المعلّل تمام دليله]

فإن منع مقدّمة من مقدّمات دليله:

١. فإمّا أن يقتصر بمجرّد المنع.
٢. أو لم يقتصر. فإن لم يقتصر فإمّا أن أتى بالمستند^١.
٣. أو بغيره.

١. بالمستند: أي بمستند المنع و مبناه.

فهذه ثلاثة أقسام. ويستى الأولان^١ «مناقضة».

[الغصب]

و الثالث «غصباً» لأن حاصله يرجع إلى التعليل و التعليل منصب المعلل فيكون «غصباً لمنصب المعلل»^٢.

[أكون الغصب غير مسموع عند المحققين]

و هو غير مسموع عند المحققين لأن المعلل ما دام في التعليل فليس للمانع إلا التسليم أو المنع. و غايته المستند حتى تبين صحة دليله أو فساد و ينقطع البحث. أما إذا تعرض لغير ذلك - سواء كان دليلاً على انتفاء تلك المقدمة أو غير دليل - يلزم الخط في البحث و تطويل الكلام و عدم الوصول إلى المطلوب. نعم قد تتوجه إقامة الدليل على انتفاء تلك المقدمة لكن بعد فراغ المعلل عن إقامة الدليل عليها.

[تعريف «المستند»]

و «المستند» هو ما يكون المنع مبنياً عليه كما يقال:

١. «لا نسلم؛ لِمَ لا يجوز أن يكون كذا؟».

٢. أو «لا نسلم لزوم ذلك؛ وإنما يلزم إن لو كان كذا».

٣. أو «لا نسلم؛ كيف هذا و الحال كذا؟».

هذا إن منع قبل تمام الدليل.

[المنع بعد بيان المعلل تمام دليله]

أما إن منع بعده فلا يخلو من أن لا يسلم الدليل أو يسلمه.

١. فإن كان الأول فإما أن يكون ذلك بناء على تخلف الحكم عنه^٣ في شيء من الصور أو لم يكن.

١. الأولان: الأول ص. قال في شرح القسطاس: و يستى الأولان - أي يحزد المع و المنع مع المستند = مناقضة.

٢. تأثير الدين الأحمري، خلاصة الأفكار و فتاوة الأسرار، ص ٣٥٥ من ١٥.

٣. عنه: أي عن الدليل.

- a. فإن لم يكن فذلك مكبرة و عناد لا يستحقّ الجواب.
- b. وإن كان يستحقّ «نقضاً إيجابياً» لأنّ حاصله يرجع إلى منع شيء من مقدّمات دليله على الإجمال.
٢. وإن كان الثاني فلا بدّ وأن يمنع المدلول. فإنما أن يكون ذلك بناء على دليل آخر أو لم يكن.

- a. فإن لم يكن فهو أيضاً مكبرة لا تُسمع.
- b. وإن كان يستحقّ «معارضة». ثمّ ذلك الدليل لا يخلو من أن يكون عين دليل المعلّل أو لم يكن:
- i. فإن كان - وهو إنّما يكون إذا كان من الدلائل العامة - يستحقّ «قلباً».

ii. وإن لم يكن فإنما أن تكون صورته مثل صورته أو لم تكن:

١. فإن كان يستحقّ «معارضة بالمثل».
٢. وإلا فـ «معارضة بالغير».

[النقض إمّا إيجابي وإمّا تفصيلي]

فعلّم بما ذكرنا أنّ النقض إمّا تفصيلي وهو المناقضة المذكورة أو إيجابي.

١. وتوجيه الإجمالي أن يقال «ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح بتام مقدّماته، لتخلف الحكم عنه في تلك الصورة».
٢. وأمّا المعارضة فطريقها أن يقال «ما ذكرتم وإنّ دلّ على ثبوت المدلول ولكن عندنا ما ينافيّه وهو كذا وكذا». وإذا شرع في الدليل يصير المانع معللاً والمعلّل مانعاً.

[المنع في مقدّمات الدليل]

والمعارضة والنقض الإجمالي ثابتان^٢ أيضاً في مقدّمات الدليل. وذلك:

١. وإن: فإن ع، ب.

٢. ثابتان: يأتیان ع.

١. بالنسبة إلى تلك المقدمة تكون معارضة و نقضاً إيجابياً.
 ٢. و بالقياس إلى مجموع الدليل مناقضة على سبيل المعارضة و و [نقضاً] تنصلياً على طريق الإجمال.
- هذا من طرف السائل.

[طرق المعلل لدفع المنع]

أما من طرف المعلل فإذا منع مقدمة من مقدمات دليله يلزم عليه دفعه إما بدليل أو بنوع من التنبيه. كما يقال ^١ «العالم متغير لأننا نشاهد التغيرات فيه من الحوادث و آثار مختلفة».

و إذا أتى بدليل ثان فلا بد و أن يكون ذلك الدليل أيضاً مركباً أفه من مقدمتين. حينئذ إما أن منع السائل على شيء من مقدماته أو لم يمنع. فإن منع فلا قدم المذكورة من المناقضة و المعارضة و النقض بعينها تأتي فيه.

و كذا إن أتى ^٢ بدليل ثالث و رابع فصاعداً.

[وجوب انتهاء البحث إلى إلزام المانع أو إبطال المعلل]

- و لا بد من الانتهاء إما إلى إلزام المانع أو إبطال المعلل لأن:
١. المعلل إن انتزع بالمنع أو المعارضة أو النقض فقد حصل الإلزام.
 ٢. و إلا فلا يخلو من أن تنتهي أدلته إلى ما هو ضروري القبول - حكا كان أو باطلاً - أو لا تنتهي.
- a. فإن كان الأول يلزم الإلزام.
- b. و إن كان الثاني يلزم الإلزام لأنه حينئذ: إما أن يتسلسل أو يحجز المعلل عن إقامة الدليل.
- i. و الأول باطل لأنه من صرف المبدأ.
 - ii. فيصير الثاني و يلزم الإلزام.

١. [نقضاً]: الزيادة من شرح القسطاس.

٢. يقال: يقول ب.

٣. أتى: ادعى ص ٤٠.

iii. و بتقدير تسليم التسلسل يلزم الإلزام أيضاً لأنه لا يتمكّن من إثبات غير المنتاهي.

تنبيه

إذا سأل السائل فتدبير المعلّل أن لا يستعجل في الجواب بل يطلب عن السائل توجيه المنع و تحقّيقه، إذ رثاً لا يتمكّن من التوجيه فينقطع، أو يظهرُ فسادُه، أو يتذكّر جوابه عند التوجيه و التفصيل.

[أقسام المنع]

إذ المنع على قسمين:

١. قسم يضّر المعلّل؛ و ذلك ظاهر.
٢. و قسم لا يضّره:

a. إمّا بأن يكون انتفاء المقدّمة المنوعة مُثبتاً لدعواه؛ فيتردّد في ثبوت تلك المقدّمة و انتفائها و يثبت - على كلّ تقدير - ما ادّعاه.

b. أو بأن يكون المنع على وجه يلزم جوابه فما ذكر قبله، كما إذا قال المعلّل مثلاً «هذا ليس بعلة لذلك لأنه متأخّر عنه» فيمنعه [السائل] بأنّه «لنم لا يجوز أن يكون شرطاً؟» فإنّ جوابه - و هو كونه متأخراً - مذكور أولاً.

[أقسام الجواب عن المنع]

وكذا الجواب على قسمين:

١. قسم يفيدُه،^١
٢. و قسم لا يفيدُه:

a. إمّا بأن لا يكون مثبتاً لما مُنِع،

١. فيمنعه: فمنع ب. الزيادة من شرح القسطلاس.

٢. يفيدُه: أي يفيد المعلّل.

b. أو إن كان مثبتاً لكن بضرة في موضع آخر، كما إذا ادعى «أن هذا ليس بجزء لذلك» و فنع و استثيل عليه بـ «كونه متأخراً» و هو يحتاج في هذا الليل إلى أن يتبين أنه شرط له. فهذا الاحتجاج بضرة ثمة. فللسائل أن يطلب توجيه الجواب و تفصيله لأنه ربما يتبين فساد.

[عدم إفادة الجواب حيث المنع مع المستند]

و أما إذا كان المنع مع المستند فلا يفيد الجواب عن المستند لأن دفع المستند لا يوجب اندفاع المنع، إذ المستند غايته أن يكون ملزوماً لانتفاء المقدمة المنوعة - إما في نفس الأمر أو في زعم السائل - و انتفاء الملزوم لا يوجب انتفاء اللازم.

و لهذا قال المحققون «المستند لا يجاب عنه و لا يُبحث عليه».

و تحير قوم من المحصلين: أنه إذا «لم يُقد دفع المستند و لا يجوز البحث عليه» فكيف يمكن الجواب عن المنع مع بقاء المستند؟

[طريق الجواب عن المنع مع بقاء المستند]

و طريق جوابه أن يردّد بين المستند و بين قسياته - إذ لا بدّ له من قسم، أدناء عدمه - و يُتّين على كلّ تقدير ما يناسب الغرض من نفي أو إثبات. و ذلك لا يخلو عن ثلاثة أقسام: لأنّ الجيب إما أن يقدر على حصر قسياته أو لا.

١. فإن لم يقدر يتعدّره الجواب.

و إن قدر فإنما أن يتمكّن من البيان على كلّ تقدير على وجه يناسب الغرض أو لا.

٢. فإن لم يتمكّن فلا يمكنه الجواب.

٣. و إن تمكّن فقد تمّ جوابه.

و الحق أن الأول راجع إلى الثاني لأنّ كلّ شيء: يمكن حصره في قسمين أو أقسام، بأن يردّد:

١. بينه و بين نقيضه،

٢. أو بين الأمرين و عدمهما،

٣. أو أمور و عدمها، لكنّه قد لا يقدر على البيان و التفرير.

[مثال العجز عن الجواب]

مثال الأول كما قيل في جواز الرؤية:^١
 «إنَّ علَّةَ الرؤية فيما نراه إما الوجود أو الحدث.^٢ والثاني باطل لأنَّ العدمي لا يكون
 علَّةً للوجودي. فتعيَّن الأول.»

قلو مُنَعٍ وقيل:

«لا نسلم المحصر؛ لم لا يجوز أن تكون العلَّة هو التحيُّز أو غيره؟ فهاهنا أقسام كثيرة
 من التحيُّز والكثافة والإمكان والتركيب^٣ والأشكال والألوان والعظم والصغر و
 القرب والبعد وغير ذلك من الكيفيات.»
 فيتعدَّر حصرها إلا بالطريق الذي ذكرنا بأن يقال: «علَّةُ الرؤية: إما الوجود أو الحدث أو لا هذا
 ولا ذلك.» لكن يتعدَّر: التريب على الثالث.

[مثال القدرة على الجواب]

مثال الذي شكَّن من التريب كما إذا قال المعلِّل:
 «إذا ثبت حدوث العالم يلزم أن لا يكون الإله موجِّباً وإلا لما تخلف العالم عنه.»
 قلو قيل:

«لا نسلم؛ لم لا يجوز أن يكون موجِّباً ويتخلف العالم عنه لفوات شرط؟»

فيجواب بأنَّه:

«لو تخلف العالم عنه فلا يخلو من أن يكون لفوات شرط أو لا. والأول منتفٍ. فتعيَّن
 الثاني. وذلك لأنَّ التخلف لو كان بانتفاء شرط فيحتاج حدوث ذلك الشرط إلى
 حدوث شرط آخر. ويعود الكلام ويلزم التسلسل.»

١. جواز الرؤية: أي رؤية الله.

٢. كما قيل في جواز الرؤية «علَّةُ الرؤية فيما نراه إما الوجود أو الحدث»: كما قيل في جواز الرؤية علَّةُ الرؤية.
 فما نراه إما الوجود أو الحدث ب.

٣. التركيب: التركيب ص. ع.

٤. يتعدَّر: يتعدَّر عليه ع.

٥. الإله: إلا له ب.

٦. ذلك: أي انتفاء القسم الأول وهو كون التخلف لفوات شرط.

المسالك الثاني

في أجزاء البحث و مراعاتها عن الخط

اعلم أن للبحث أجزاء ثلاثاً: المبادئ و الأوساط و المقاطع.

١. فالمبادئ هي الدعاوي و تحرير المباحث و تقرير المذاهب.

٢. و الأوساط هي الدلائل و الحجج التي يستدل بها على الدعاوي.

٣. و المقاطع هي التي تنتهي الأدلة و الحجج إليها:

a. مثل الضروريات،

b. و مثل الظنيات المتطوعة عليها في العلوم الظنية،

c. و مثل الدور و التسلسل و اجتماع التقضين و حمل التقض على التقض و

سلب الشيء عن نفسه و مساواة الأعظم للأصغر و الترجيح بلا مرجح و ما يجري مجراها،

d. و في اللغات: لزوم المجاز و الاشتراك و الإضمار و التخصيص و النسخ و

النقل و الزيادة و نقصان و إطلاق اللفظ على ما لا يجوز إطلاقه و أمثال ذلك.

و في كل واحد من هذه الأجزاء قد تقع اختلالات و إبهامات ينشأ عنها الغلط في البحث. فيجب على الباحث أن يتفحص أحوالها لتظهير طريق الحق و نفي باب الغلط. و هذه الأجزاء لا تختص بأصل الدعوى بل هي متحققة بالنسبة إلى كل مقدمة يقام الدليل عليها.

[المبادئ]

أما المبادئ فقد يقع الخلل فيها بسبب إبهام الدعاوي و المذاهب و الاصطلاحات.

[وصايا للمعلّل]

فيجب تحقيق الدعاوي و تعيين المذاهب إذ رتباً يقع للمعلّل في أثناء البحث ما يضره بأن يكون منافياً لدعواه أو للآزم دعواه أو لمذهبه^١، و رتباً لا يكون دليلاً منتجاً لما ادّعاه و يتطلّب كونه منتجاً، فإذا كانت الدعوى محققة محفوظة و المذاهب معتينة يسهل الاطلاع على ذلك و الاقتدار على دفع الخصم سائلاً أو مجيباً.

[وصايا للسائل]

و يجب استفسار الألفاظ التي تقع في البحث إذا لم تكن ظاهرة الدلالة، أو تكون لكنّ المعلّل أراد به شيئاً آخر. و بعد التفسير يجب على السائل أن ينظر أنّه هل يلزم من دليله هذا المعنى بهذا التفسير أو لم يلزم. و إن لزم فيلزم منه ادّعاؤه^٢ أو لم يلزم؛ إذ رتباً يفسر الشيء بتفسير يحصل منه المطلوب لكن لا يلزم ذلك الشيء من دليله بهذا التفسير و رتباً يلزم من دليله و لكن لا يحصل منه المطلوب.

[الأوساط]

و أما الأوساط فهي الدلائل التي تقام على الدعاوي. و هي بأصنافها المختلفة كما عرفت في المنطق ترجع إلى القياس الاستثنائي المستثنى فيه عين المقدم؛ و ذلك لأنّ الدليل لا بدّ و أن يكون ملزوماً للمطلوب و إلّا لما كان دليلاً. و إذا كان ملزوماً و المستدلّ يثبت فيكون استثنائياً مع استثناء المقدم. فحينئذ يقع البحث في مقامين: أحدهما ثبوت الملزوم و الثاني بيان الملزوم. و قد يستعمل في كلّ منها أصناف الدلائل من الأقيسة الاقتراعية و الاستثنائية و الاستقراء و التمثيل، بسيطةً و مركبةً.

[وصايا للمعلّل و السائل]

فيجب أن تنفصل الأقيسة و تذكر مقدّماتها بالفعل حتّى يظهر لزوم المطلوب و يُبيّن ما يرد من المنع أنّه على أية مقدّمة ثمّ يجاب إن أمكن. اللهمّ إلّا أن يراد تعمية^٣ الخصم و تغليظه. فحينئذ على

١. لمذهبه: أو المنحّب أو للآزم من لوازم مذهبه ع.

٢. ادّعاؤه: ما ادّعاه ص، ع.

٣. تعمية: أي تصيره أعمى.

السائل أن يطلب بيان مقدماتها بالفعل لينظر الفساد و المنع إن كان. و يجب أن لا يسامح في شيء و إن كان يظن سهلاً إذ رتباً يقع الخلل الكبير من شيء يسير.

تنبيهات

[في ما يجب الاحتياط له في الأوساط]

[وضع «غير النقيض» مقام «النقيض»]

فما يجب الاحتياط له «قياس الخلف» عند أخذ النقيض^١ و كنا كل موضع^٢ يحتاج إلى أخذ النقيض إذ رتباً يوضع غير النقيض مقام النقيض كما قالوا:

١. ليس الوجود جزءاً لشيء من الماهيات:

٢. إذ لو كان جزءاً لها لكان أعمّ النباتات؛

٣. فكان جنساً لجميع الماهيات الموجودة؛

٤. و لها فصول موجودة؛

٥. فكان «الوجود» أيضاً جنساً لها؛

٦. و يجب لنصولها فصولاً أخرى موجودة؛

٧. فيلزم تركب الماهيات من أمور غير متناهية.^٣

١. أخذ النقيض: أحد النقيضين ع.

٢. موضع: موضع ص.

٣. أسند المصنف في شرح القسطاس هذا الدليل إلى الإمام الرازي. و وجدنا في المباحث المشرقية ما يقرب من هذا:

(الأول) لو كان الوجود جنساً لكانت الأمور المتخالفة الداخلة فيه إنها يمتزج بعضها عن البعض فصول مقومة

١. ضرورة كون جهة الاشتراك مغايرة لجهة الامتياز.

٢. و ما به الامتياز يجب أن يكون موجوداً؛

٣. فإن ما ليس بموجود لا يمتزج بموجوداً عن موجود.

فهذه إما لزم لأنه أخذ نقيض «السالبة الكلية»^١ «الموجبة الكلية»^٢. و مثل ذلك وقع كثيراً في كلام الإمام رحمه الله.

[التأني بين مقدمتين]

و قد يستعمل في بيان نفي التالي ما يضر الملازمة و هو كل مقدمة تنافي اللزوم. فتصير تلك المقدمة مستنداً لمنع الملازمة كما قيل:

١. لو «كان الإنسان حيواناً» ف«هو إما حيوان أو جسم مانعة الخلق» ضرورة؛
٢. و ذلك باطل؛

a. و إلا يلزم من «انتفاء كونه جسماً» «كونه حيواناً»؛

b. و ذلك محال.

٣. [فالمقدم باطل؛]

٤. [فالإنسان ليس بحيوان].

فنعول:

١. لا نسلم أن الإنسان لو كان حيواناً يصدق «أنه إما حيوان أو جسم مانعة الخلق»؛

٢. و إنما يصدق إن لو كان انتفاء «كونه جسماً» مستلزماً لـ «كونه حيواناً»؛

٣. و ليس كذلك:

a. لأن «كونه حيواناً» يستلزم «كونه جسماً»؛

b. فانتفاء «كونه جسماً» يستلزم انتفاء «كونه حيواناً».

٤. فإذا الفصل يكون مشاركاً للنوع في ماهية الجنس.

٥. فيستدعي فصلاً آخر و الكلام فيه كاللزام في الأول.

٦. فيحتاج كل فصل إلى فصل آخر لا إلى غاية (الباحث المشرقية، ص ٢٨).

١. السالبة الكلية: أي قولنا «الوجود ليس بجزء لشيء من الماهيات».

٢. الموجبة الكلية: أي قولنا: «الوجود جزء لجميع الماهيات».

[وضع ما ليس بعلة علة]

و قد يستنتج من دليل ما لا يكون الدليل منتجاً له و يقال «وضع ما ليس بعلة علة» كما يحكي..
فبعد تمام كل دليل - سواء كان على مقدمة من مقدمات الدليل أو على أصل المطلوب - يجب أن ينظر أنه هل يلزم منه ما ادّعاه أو لم يلزم، إذ ربّ دليل يتم و لا يلزم منه المدعى.

[أخذ المسلمات في الجدليات]

و قد تستعمل في الدليل مقدمة أو مقدمات إلزامية و هي التي يكون ثبوتها عند الخصم فقط. و ذلك يجوز في الظنّيات و الجدليات - إذ غايتها «غلبة الظنّ» و «إلزام الخصم» - دون العتليات إذ الدعوى فيها إنّما يكون ثبوتها في نفس الأمر لا عند الخصم و غيره.

[المقاطع]

و أمّا المقاطع فيجب الاحتياط فيها:

١. إذ ربّما يظنّ وقوع الدور و لا يكون كذلك:

- a. كما يتوقّف الشيء على متعلّق شيء آخر و الآخر عليه فيظنّ الدور:
- b. كتوقّف «الجنس» مثلاً على «الفصل» و توقّف «النوع» على «الجنس» فيظنّ أنّ «الجنس» متوقّف على «النوع» فيوهم الدور؛
- c. كما يقال: «الجنس موقوف على أحد أنواعه» و «كل نوع موقوف عليه».

٢. و ربّما يقع دور و لا يكون محالاً مثل المتضايقين:

- a. كالأبوة و البنوة،
- b. و مثل ثبوت أحد التقيضين مع عدم الآخر فيظنّ توقّف كلّ منهما على الآخر. و تسمى أمثال ذلك «دور المعية».

٣. و ربّما يظنّ وقوع التسلسل و لا يكون كذلك:

- a. كما قيل: «لو كان الحصول في المحلّ أمراً وجودياً لكان حاصلًا في المحلّ لكونه عرضاً فيكون للحصول حصول و يعود الكلام في حصوله و يلزم التسلسل» و الحصول يكون حاصلًا بذاته لا بحصول آخر.

b. وكذا وجود الوجود و لزوم اللزوم و وحدة الوحدة و قَدَم القَدَم و حدوث الحدوث و أمثال ذلك.

c. وكما أَنَّ الواحد يلزمه كونه نصف الاثنين و لنصف الاثنين ثلث الثلاثة و ثلث الثلاثة كونه رُبْع الأربعة و على هذا إلى غير النجاية فيظنّ التسلسل.

٤. و ربّما يقع التسلسل و لا يكون محالاً:

a. كما يكون من طرف المعلول.

٥. و أمّا اجتماع التقيضين فتد يظنّ اجتماعهما و لا يكون كذلك:

a. كما في التضيّتين المتحدّتين الجيتين^١ فقولنا «كلّ ج ب»، «ليس كلّ ج ب» فإذا استتسرّ جملتهما ظهر عدم التناقض.

٦. و قد يظنّ حمل التقيض على التقيض و لا يكون كذلك:

a. فقولنا «بعض الموجود معدوم» فإنّ معناه «بعض ما صدق عليه أنّه موجود في الجملة فهو معدوم في الجملة». اللَّيْمُ إِلَّا أَنْ يَقْتَدِ أَحدها بـ«الوأم».

٧. و قد يظنّ سلب الشيء عن نفسه أو سلب لازمه عن نفسه و ذلك: إمّا أن لا يكون كما ظنّ، أو يكون و لا يكون محالاً:

a. أمّا الأوّل ففكقولنا «بعض الموجود ليس بموجود» و قد مرّ معناه.^٢

b. أمّا الثاني فكما لا يكون ذلك الشيء في الخارج فيصدق [سلبه عن نفسه أو سلب لازمه عنه بحسب الخارج إذ يصحّ أن يقال: «لا شيء من الخلاء في الخارج بخلاء» و «لا شيء من الخلاء في الخارج ببعد»^٣ لأنّ ما لا يكون في الخارج لا يصدق عليه شيء في الخارج سواء كان نفسه أو لازمه فيصدق سلبيها عنه، كما مرّ في المنطق.

١. التضيّتين المتحدّتين الجيتين: المتحدّة جمّة أو كما أو كيفاً ع.

٢. قد مرّ معناه: انظر الرقم (٦) أعلاه.

٣. الزيادة من شرح القسطاس.

٨. و أما اللغات و ما يتعلق بها فأكثر الاهتمامات فيها النقل و لزوم المجاز و الاشتراك و الإضرار و غيرها كما سلف.

a. و للسائل أن يطلب صحة النقل.

b. و أما لزوم المجاز و الاشتراك و غيرها فيطلبونها بـ «الأصل» و هو عبارة عن كون الشيء أولى ما لم يعارضه شيء. فيقولون: «الأصل في الاستعمال الحقيقة دون المجاز» لأنه ما لم يعارضه شيء من فوائد المجاز - كتلطيف الكلام و عذوبته و أصناف البديع و رعاية الوزن و التافية - لا يجوز استعمال اللفظ مجازاً، و إلا يلزم اختلال الفهم و ترك الاصطلاح و ترجيح المرجوح.

c. هذا في الاستعمال.^٢

d. و أما في الاستفهام^٣ فإذا وجد اللفظ مطلقاً و جب حمله على الحقيقة لما مر.

e. أما إذا وجدت قرينة حالية^٤ أو معالية تصرفه عن الحقيقة و جب حمله على المجاز.

z. أما الحالية^٥ فكما:

١. عُلِمَ بحسب العقل مثل «جاء ريك» إذ العقل يأبى عن إجرائه على الحقيقة.

٢. أو عُلِمَ بسبب خصوص الواقعة أنه يتكلم بالمجاز.

١. الاهتمامات: الاحتمات ص. قال في شرح القسطاس: «أقول: ما مَرَّ كان أقسام نحليات العقلية. و أما اللغات و ما يتعلق بها فأكثر الاهتمامات فيها النقل من أهل ذلك الفن».

٢. عن: - ب.

٣. الاستعمال: أي من جانب المتكلم.

٤. الاستفهام: أي من جانب السامع. الظاهر أن الفرق بين الاستعمال و الاستفهام راجع إلى المتكلم الذي يستعمل الألفاظ في المعاني و إلى السامع الذي يستفهم (أي يريد أو يحاول أن يفهم) المعاني من ألفاظ المتكلم.

٥. حالية: خالية ب.

٦. الحالية: الحالية ب.

ii. و أما المقاليه فكما عُلِمَ بسياق الكلام أنه تكلم بالجاز كما يقال «رأيت أسداً يري».

f. فيننذ كون الشيء أصلاً لا ينافي انتفاءه بسبب.

g. وهم قد ينالطون و يستعملون الأصل في امتناع المجاز والاشتراك وغيرها مطلقاً كما يقال مثلاً:

i. «لا يجوز استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى لأنه ما وضع له فاستعماله فيه بطريق الحقيقة باطل. وكذا بطريق المجاز إذ الأصل علمه».

h. فللسائل أن يقول:

i. «الأصل لا يوجب امتناع المجاز؛ فجاز وقوعه بسبب».

خاتمة

[في منع التقدير والضم]

[طريقة «منع التقدير»]

اشتهر بين الجدليين^١ في هذا الزمان منع الأمور الثابتة على تقدير فرض أمر إذا كان ذلك الأمر ممتنعاً إما في نفس الأمر أو عند المانع و يستقونه «منع التقدير»؛ كما لو قيل:

«كلما كان آ ب فج د»

«وكلما كان ج د فه ز»

ينتج: «كلما كان آ ب فه ز».

فيقولون:

١. الجدليين: نقول: إنكار القياسات الافتراضية الشرطية من المتصلتين من إبداعات أثير الدين الأحمري فيل يتصد المصنف من «الجدليين» أناده؟ أو قصد تابعيه فتط؟

لا نسلم؛ وإثنا ينتج إن لو بقيت الكبرى صادقة على تقدير ملزوم النتيجة،^١ لأنه محالّ
و الحال جاز أن يستلزم المحال.^٢
و كذا منعوا^٣ عكس التقيض^٤ على تقدير انتفاء اللازم لجواز كذب الأصل على تقدير انتفاء
اللازم.^٥

[طريقة «الضم»]

و كذا منعوا^٦ امتناع استلزام الشيء لتقيضه^٧ و للتقيضين.^٨
و أجابوا^٩ عنه^{١٠} بجواب فاسد سموه بـ«الضم» و هو «أخذ التقدير مع صدق المقدمة المنوعة»:^{١١}
كما يقال:

الكبرى صادقة في نفس الأمر. فالمنضم إليها^{١٢} لو صدق ملزوم النتيجة^{١٣} لصدق
تاليها.^{١٤}

١. ملزوم النتيجة: أي مقدم النتيجة؛ و هو الأصغر.
٢. خلاصة الأفكار، ص ٣٢٣؛ منتهى الأفكار، ص ٢٥٤-٢٥٥. أيضاً راجع ص ٤٦٩ الأقيسة الشرطية الإقترانية من الباب الثاني «في القياس».
٣. منعوا: أثبر الدين الأخرى و تابعوه.
٤. عكس التقيض: يقصد عكس تقيض الشرطيات الزرومية.
٥. خلاصة الأفكار، ص ٢٤٥-٢٤٦؛ منتهى الأفكار، ص ١٣٦-١٣٧ و ٢٤١-٢٤٢.
٦. منعوا: أفضل الدين الحونبي و تابعوه.
٧. منعوا امتناع استلزام الشيء لتقيضه: لم نجد عند المنطقيين من صرح بإمكان «استلزام الشيء لتقيضه».
٨. منعوا امتناع استلزام الشيء ... للتقيضين: أول من صرح بإمكان «استلزام الشيء للتقيضين» هو الخوغي في كشف الأسرار، ص ٢٠٨ س ٩-١٤.
٩. أجابوا: أي أجاب قوم من الجدلين، من شرح القسطاس. و لكن هل المقصود أثبر الدين الأخرى و تابعوه؟ أم غيرهم؟
١٠. عنه: الظاهر أن الضمير لا يرجع إلى المنع الأخير (أي منع امتناع استلزام الشيء لتقيضه و للتقيضين) بل يرجع إلى منع إنتاج الزوميتين، لأنّ كلامه بعده يناسب هذا المنع.
١١. المقدمة المنوعة: أي الكبرى الصادقة في نفس الأمر. المنوعة على تفسير صدق الأصغر.
١٢. فالمنضم إليها: أي الأصغر المفروض في مطلوب النتيجة و المنضم إلى صدق الكبرى ليشتدّ الأثر.
١٣. ملزوم النتيجة: أي مقدم النتيجة (و هو الأصغر). من شرح القسطاس.
١٤. تاليها: أي تالي النتيجة و هو الأكبر.

وكذا [قالوا]^١ في العكس [التقيض].

[ضعف طريقة «الضم»]

وهذا ضعيف لأنه بعينه إعادة ما مُنع من غير دليل. فلنقاتل أن يقول:
سلمنا أنه لو كان المقدر منضماً إليها لتحقق المطلوب.^٢ أما لم قلت: «إنه كذلك»؟^٣ و
إنما يكون كذلك إن لو بقيت المقدمة الصادقة على هذا التقدير؛ وهو أول الكلام.

[جواب المصنف عن منع «إنتاج اللزوميتين»]

ويمكننا أن نجيبه بوجه آخر وهو أن نقول: «المراد بـ"الملازمة" اقتضاء طبيعة اللزوم للأزم». و
حينئذ سقط المنع إذ لا حاجة إلى تقدير شيء حتى يرد المنع؛ بل يكفي تصوّر اللزوم. فيصير
معنى القياس هكذا:

«آ ب» مقتضى لـ«ج د»

و «ج د» لـ«ه ز»

فـ«آ ب» مقتضى لـ«ه ز»؛

لأن مقتضى المقتضي مقتضى. وقد مرّ جواب آخر لذلك في المنطق.^٤

[جواب المصنف عن منع «عكس تقيض اللزومية»]

وكذا في العكس نقول:

١. [قالوا]: الزيادة من شرح التسطاس.

٢. لو كان المقدر منضماً إليها لتحقق المطلوب: أي لو كان الأصغر المقدر في المطلوب (أي في النتيجة) منضماً إلى الكبرى الصادقة في نفس الأمر لتحقق الأكبر الذي هو تالي المطلوب (أي تالي النتيجة). فـ«المطلوب» في «لتحقق المطلوب» لا يشير إلى نتيجة القياس الافتراضي الشرطي بل يشير إلى تالي النتيجة لأنه هو مطلوب في القياس الاستثنائي المركب من الأصغر والكبرى.

٣. لم قلت: «إنه كذلك»؟: أي لم قلت: «المقدر منضم إلى الكبرى في الخارج»؟

٤. راجع الباب الثاني «في القياس» الفصل الثاني «في أقسام القياس» القسم الثاني «في الأقيسة الشرطية الافتراضية» القسم الأول «في المركب من المتصلتين» المسلك الأول «في ما يتركب من لزوميتين».

لما كان ملزوم الأصل مقتضياً للارزمه^١ وجب أن يكون نقيض لازمه مقتضياً لنقيضه. و
إلا لفا كان هو مقتضياً للارزمه^٢ و المتقتر خلافه.

[جواب آخر عن المنعين]

و يمكن جوابه بطريق آخر - إذا كان المطلوب من القياس إثبات عدم الأصغر أو انتفاء نقيض
اللازم^٣ - و هو أن يقال:

لا يخلو من أن يكون التقدير مستلزماً لخلاف الواقع أو لا.

١. فإن لم يكن يتم ما ذكرنا^٤.

٢. و إلا فينتفي التقدير و هو المطلوب.

أو يقال:

١. لو ثبت «الكبرى على تقدير الأصغر» و «الملازمة على تقدير نقيض اللازم» تلزم
«النتيجة» و «نقيض الملزوم»؛

٢. لكن اللازم باطل؛

١. للارزمه: اللازم ب. كان ملزوم الأصل مقتضياً للارزمه: أي كان مقدم الأصل مقتضياً لتالي الأصل.

٢. للارزمه: اللازم ب.

٣. إذا كان المطلوب من القياس إثبات عدم الأصغر أو انتفاء نقيض اللازم: العبارة غير واضحة المتصود. و قد
في شرح القسطاس:

و طريق جوابه أن ينظر أن المتقتر هل يكون فيه مفيداً للمطلوب أو لا؟

١. فإن كان مفيداً لجوابه سيل كما نبين الآن.

٢. فإن لم يكن مفيداً ففي جوابه طريقتان: «إصلاح التقدير» و «نفي الاستلزام» ...

هذا إذا لم يكن في المتقتر مفيداً للمطلوب.

أما إذا كان مفيداً كما يكون المطلوب من القياس المذكور انتفاء الأصغر و من عكس النقيض انتفاء
نقيض اللازم لجواب المنع: ...

٤. يتم ما ذكرنا: الظاهر أن المقصود من «ما ذكرنا» هو نفس القياس (أو عكس النقيض) لأنه إذا لم يكن
تقدير الأصغر (أو نقيض تالي الأصل) مستلزماً لخلاف الواقع فالأصغر (أو نقيض تالي الأصل) ليس بمنتهى و
لا يحال فليست النتيجة (أو عكس النقيض) بفضية مفدماً محالاً. فلا يلزم من كونه أصلاً فيكون القياس (و
عكس النقيض) تماماً لا غير عليه.

٣. فيلزم انتفاء المجموع.
٤. والكبرى و الملازمة ثابتة في الواقع؛
٥. فيلزم انتفاء الأصغر و نقيض اللازم؛
٦. و هو المطلوب.

[طريقة «منع التقدير على شق التزديد»]

و أورد بعضهم «منع التقدير» على شق التزديد في مواقفه و قال:
قولكم بعد التزديد «إن كان كذا فكذا؛ و إن لم يكن فكذا» تقديرٌ لثبوت أحد الشقين.
و إذا قُدر أحدهما جاز أن يكون الواقع خلافه. فقد فرض الشيء مع نقيضه. فجاز أن
يستلزم المحال.
فلو يجاب بأنه:

١. لا يخلو من أن يكون خلافه واقعاً أو لم يكن.
٢. و الأول باطل لأنه لو كان كذلك لما كان الواقع هو؛ و التقدير بخلافه.
٣. فتعين الثاني. و هو المطلوب.

فيقولون:

هذا^١ شق ترددي. فالسؤال بعينه وارد عليه.

[جواب المصنف عن «منع التقدير على شق التزديد»]

و أعلم أن هذا المنع مغالطة و عناد محض. و تحقيق^٢ ذلك أن تقدير الأشياء على قسمين:
١. أحدهما تقدير الشيء «على أنه مفروض» - لا أنه محقق - كما في مقدم الملازمات فجاز
في هذا القسم أن يكون الواقع خلافه.

١. هذا: + أيضاً ب.

٢. تحقيق: تقرير ص، ع؛ تقدير ب. صححناه بما في شرح القسطاس.

٢. و الثاني تقدير الشيء «على أنه محقق واقع» حيث يقال «لو كان الواقع هو هذا» - كما يقال في شق التردد - و حينئذ لا يمكن أن يكون الواقع خلافه لأن ذلك «تقدير الشيء الواقع» لا «تقدير الشيء واقعاً» حتى يجوز خلافه. ' و الله أعلم.

القسم الثاني

في الغلط و أسبابه

أفعال المغالطين:

١. إما أن تكون في أمور خارجة عن الدليل،
٢. أو في نفس الدليل.

[المغالطات العرضية]

- و الأول يقتضي المغالطة بالعرض. و هو إما أن يكون:
١. عاماً يستعمله كل واحد من الخصمين في إلزام الآخر،
 ٢. أو خاصاً بكل واحد منها.

[المغالطات العرضية العامة]

و الأول:

١. كنخجيل الخصم بالسفاهة و التشنيع عليه و رد قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه،
٢. و سوقه إلى الكذب بزيادة أو نقصان أو تأويل،
٣. و إيراد ما يحيرُه أو يُحِبُّه من إغلاق العبارة و المبالغة في أن المعنى دقيق و أن هنا موقوف على العلم الفلاني،

١. الشيء على أنه: ما هو ع.

٢. الحق أن لا فرق بين التقديرين: لأنه لا فرق بين أن نقول «لو كان التقيضان مجتمعان» و بين أن نقول «لو كان الواقع هو وقوع اجتماع التقيضين».

٤. أو ذكر ما لا مدخل له في المطلوب أو ما يمنع عن الفهم كخلط الكلام بالحشو والبهتان و التكرار بتغيير العبارة و الغلبة بالإكثار و جلبه إلى علم لا مدخل له فيه،
٥. و سوقه إلى الاستدلال.

[المغالطات العرضية المختصة بالسائل]

و ما يختص بالسائل:

١. ككثرة الاستفسار من الألفاظ و المعاني التي يستعمل المستدل،
٢. و إيراد غير المستند مستنداً و غير النقض نقضاً،
٣. و الغصب في المقدمات،
٤. و منع التقدير ستماً على الشق التريدي.

[المغالطات العرضية المختصة بالمعلّل]

و ما يختص بالمعلّل أن يطب توجيه المنع و مفهومه بأن يقول: «أي شيء^٢ تقول؟» و «على أيّ مقدّمة؟» و «أنا متى قلت هذا؟» و «ما قلت» و «أعد» و أمثال ذلك.
و اعلم أنّ هذه و أمثالها مما لا تعلّق لها بالعلوم و يمتسك بها من لا حظّ له من العلوم و غلب على نفسه^٣ الجدل و السفاهة. و لكن ربّما يفيد ذلك في دفع السفهاء و إلزام المعاندين الجاحدين للحقّ المصرّين على الباطل و «في الشرّ نجاة حين لا ينجيك إحسان»^٤.

١. ككثرة: كقوة ص، ب.

٢. أي شيء: أيش ع، ب.

٣. نفسه: + و ب.

٤. الشعر للفند الزماني من شعراء الجاهلية و هو شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان بن مالك بن بكر بن وائل. لقّب بـ«الفند» و هو القطعة الكبيرة من الجبل لأنّه قال لأصحابه في حرب البسوس «استندوا إليّ فإنّي لكم فند». نُشر أشعاره حاتم صالح الضامن في بغداد في كتاب شعر الفند الزماني. و قال الفند الزماني البيت المذكور في المتن في شعر ناقي بعضه:

فلما صرّح الشرّ فأمسى و هو عريان

و لم يبق سوى العدوان دثام كما دانوا

مشينا مشية الليث غداً و الليث غضبان

يضرّب فيهم توهين و تخاضيع و إقراؤ

[المغالطات اللغوية]

و أما الذي في نفس الدليل فالسبب العام فيه عدم التمييز بين الشيء وبين ما يشبهه، لأنه لو لم يكن ذلك لَمَا أمكنت المغالطة.

أما الغلط فإما أن يكون بسبب المادة أو الصورة أو بهما جميعاً. وأسبابه البسيطة تنحصر في اثني عشر قسمًا لأن الغلط إما أن يقع من اللفظ أو من المعنى:

[المغالطات اللفظية]

و الأول إما في مفردات الألفاظ أو مركباتها.

[المغالطات اللفظية في المفردات]

أما الذي يقع في المفردات فثلاثة لأنّه:

١. إما أن يكون من مادة اللفظ و هو إما يكون لكون مدلولاته مختلفة:

a. و يدخل فيه الاشتراك و المجاز و التشكيك و تشابه الألفاظ.

٢. أو من صورته كاشتراك الصيغة:

a. مثل المضارع^٢ و ألفاظ العقود^٣.

b. و كـ«المختار» المشترك بين الفاعل و المفعول.

c. و «القابل» الذي على وزن «الفاعل» فيظن أن القول فعل له.

٣. أو يكون من عوارضه كالإعراب و البناء و الإيجام و التخفيف و التشديد.

طعن كرم الزرق غداً و الزرق ملأ

و بعض الحلم عند الجهل للذة إذعان

و في الشر نجاة حين لا ينجيك إحسان.

راجع: <https://www.aldiwan.net/poem1761.html>

١. ذلك: كذلك ع.

٢. مثل المضارع: المشترك بين الحال و المستقبل.

٣. الماضي في ألفاظ العقود: كـ«بعث» المشترك بين الإخبار عن الماضي و إنشاء السمع في الحال.

[المغالطات اللفظية في المركبات]

و أما الذي يقع في المركبات فأيضاً ثلاثة لأنّه:

٤. إما يتعلق بتس التركيب و هو أن يقع في التركيب اشتراك:

a. كقولنا «ضرب زيد» إذ المصدر قد يضاف إلى الفاعل و قد يضاف إلى المفعول،

b. و كقولنا «الكتاب إذا كتب شيئاً فهو كما كتب» فإن الضمير يجوز عوده إلى «الكتاب» و إلى «الشيء»،

c. و كقولنا «العافل إذا اختار شيئاً فهو مختار».

٥. و إما يتعلق بوجود التركيب أو عدمه كما يظن التركيب الموجود معدوماً:

a. كقولنا «الحمسة زوج و فرد» و «كل ما كان زوجاً و فرداً فهو زوج»،

b. و كقولنا «البيول و الصورة جسم» فيظن أن أحدهما جسم. و يسمى «تفصيل المركب».

٦. أو يظن المعدوم موجوداً:

a. كقولنا «زيد شاعر و طيب ماهر» فيظن أنه شاعر ماهر،

b. و كقولنا «الإنسان و الفرس حيوان» فيظن أن مجموعهما عن حيث المجموع حيوان.

و يسمى «تركيب المفضل».

فهذه ستة أقسام تتعلق بالألفاظ.

[المغالطات المعنوية]^١

و أما الغلط الذي يكون لاجل المعنى فإما أن يكون بالنسبة إلى المطلوب أو لم يكن. فإن لم يكن فإما أن يتعلق بأحد طرفي القضية أو بها جميعاً.

١. كل ما كان: كلما كانت ب.

٢. المغالطات المعنوية: عدها المصنف ستة و عدها أرسطو سبعة: راجع السفسطة نهاية النصل الرابع

166b21-26 و النصل الخامس 166b27-168a17 (منطق أرسطو ص ٨٠٢ و ٨٠٣-٨٢٦).

١. أما الذي يتعلق بأحد الطرفين فحاصله يرجع إلى أخذ غير الطرف طرفاً و يسمى «سوء اعتبار الحمل»^١ و تحته أصناف:

أ. مثل «أخذ الملهوق مكان اللاحق» و بالعكس. و يسمى «تبديل اللاحق بالملهوق»:

١. كقولنا «الكتب موجب لتحرك الأصابع» فيظن أن ذات الكتب موجبة.

١. سوء اعتبار الحمل: الشفاء، السطة، ص ٢١؛ الحجة من العرق في بحر الصلوات ص ١٨٤: «سوء اعتبار شروط النقيض في الحمل».

- ii. و كما قيل: «إن المحمول إذا كان منافياً للموضوع كان الموضوع أيضاً منافياً للمحمول؛ فتعكس الضرورية ضرورية»^١.
- b. و «أخذ بدل الموضوع لاحته» و «بدل المحمول ملحوقه».
- c. و «أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات»^٢ كتولنا «جالس السفينة متحرك» و «كل متحرك ينتقل من مكانه».
- d. و «أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل».
- e. و «أخذ ما مع الشيء مكان ما به الشيء».
- f. و «تبدل الخاص بالعام».
- g. و «[تبدل] المتبدل بالمتبدل»^٣.
- h. و تغيير الجهة و المكان و الزمان و الاعتبار الثلاث،^٤
- i. و «أخذ البعض مكان الكل» كقوله «الفلك ليس بقدسي»^٥ و إلا لو تحرك على التقطر الأطول للزم الخلاء فلا يكون عدسياً^٦ فقد أخذ بعض المقدم مقدماً^٧.

١. منطق المتخصص: «الضرورية تنعكس سالبة ضرورية لما تنقّر في أوائل العتول أن أحد الشينين إذا استحال حصوله مع الآخر استحال حصول الآخر معه» (ص ١٩٨).

٢. أرسطو: راجع المنسطة الفصل الخامس 166a28-37 (منطق أرسطو ص ٨٠٣).

٣. أرسطو: راجع المنسطة الفصل الخامس 166b38 (منطق أرسطو ص ٨٠٣-٨٢٦).

٤. ١. اعتبارات الثلاث: أي الخارجية و الحقيقية و الذهنية.

٥. كقوله: يعني قول ثامسطيوس كما صرح به في شرح القسطاس.

٦. بقدسي: بعد شيء ع، ب.

٧. عدسياً: عدياً ب.

٨. المثال من الطبيعيات فنأتي بعبارتين من الشيخ يوضح تلك العبارة بعض الشيء:

و أمّا الفلك إذا كان عدسياً و تحرك لا على قطره الأفقر أو يضيأ و تحرك لا على قطره الأطول لوقع الخلاء ضرورة لأجل امتناع وجود جسم ما وراء الفلك يماشه جرم الفلك عند الحركة كما هو الأجسام الموجودة حشو الفلك. (رسائل ابن سينا، ص ٢٢٧).

ولو كان يضياً وندسياً فيتحرك البضي لا على قطره الأطول. و العدي لا على قطره الأقصر. حركة وضعية، وجب من ذلك أن يكون متحركاً في خلاء موجد خروية، و لو تحرك على النطرين المذكورين لم تكن حركتها في الخلاء. (المشاهد، الطبيعيات، ج. ٢، السماء و العالم، ص ٢١). و أشار الشيخ إلى قول تاسطليوس في اعتنار هذا الأخير عن كلام لأرسطو في كون العالم كروياً. و هذه الإشارة وقعت في جواب الشيخ عن اعتراض أورده أبو ريجان البيروني:

(المسألة السادسة)

ذكر [أرسطوطاليس] في المقالة الثانية:

«أن الشكل البضي و العدي محتاجان في الحركة المستمرة إلى فراغ و موضع خال و أن الكرة لا تحتاج إلى ذلك».

و ليس الأمر كما ذكر فإن البضي متولد من دوران القطع الناقص [المنفذ في الطبع] على قطره الأطول و العدي متولد من دورانه على قطره الأقصر؛ و إذا لم يذلف في الإشارة على الأقصر المتولد منها ذلك الشكل لم يعرض ما ذكره أرسطو شيء البقة و لم يلزم إلا لزوم الكرة؛ فإن البضي إذا كان محور حركته قطره الأطول و العدي إذا كان محور حركته قطره الأقصر داراً ككرة و لم يحتاج إلى مكان خال منها. و لكن ذلك [أي لزوم الخلاء و الفراغ] يكون إذا جعل المحور للبضي قطره الأقصر و المحور للعدي قطره الأطول؛ فينتد يلزم ما ذكره. و مع هذا، فقد يمكن أن يدور البضي على قطره الأقصر و العدي على الأطول و يتحركان بالتعقب من غير أن يحتاجا إلى خلاء لحركات الأشخاص في جوف الفلك و لا خلاء فيه على رأي كثير من الناس. و ما أقول هنا اعتناء بأن «كرة الفلك ليست بكرة بل يضياً أو عدياً» - و إني قد اجتهدت في رد هذا القول - و لكن تعجباً من صاحب المنطق.

(الجواب)

نعم؛ ما اعترضت - مد الله في عمرك - على أرسطوطاليس في هذا القول فإنه مما يلزمه، كما ينته في بعض أوضاعي. و لكن كل واحد من المفسرين اعتنر عن هذا القول. و البني جاءني في الخال ما قال تاسطليوس في تفسيره لكتاب السماء: فإنه ينبغي أن نحمل قول الفيلسوف على أحسن الوجوه. فنقول: إن الحركة الدورانية على الكرة لا يقع منها بوجه من الوجوه خلاء و قد يمكن ذلك [بوجه من الوجوه] في الشكل البضي و العدي. على أنه ما أزال نحمل القول شيئ قول أرسطوطاليس و قد يمكن أن يبرهن على بطلان كون الشكل للفلك يضياً أو عدياً براهين منها ما هي طبيعية و منها ما هي تعاليج هندسية؛ و لولا الابتداء بما عندك من الفراهة في المعالم الرياضية و عند الفضلاء في صناعة الهندسة بناجيك لأخضت في طرف منه على قدر القوة و الطائفة. و أما قولك «إن الأشكال البيضية و العدية قد لا توقع خلاء في حركتها لما شاهدت من الأجرام المتحركة في جوف الفلك» فهذا القول لا يشبه ذلك و ذلك أن في حشو العالم تجد الأجسام

ز. وبالعكس كما يؤخذ الحكم الجزئي كلياً.

٢. وأما الذي يتعلق بطرفي القضية جميعاً فهو ظن كليّ منها مقام الآخر ويسمى «إلحام العكس»:

المتحركة أجساماً تماشها على التعاقب. وأما الفلك إذا كان عدسياً وتحرك لا على قطره الأقصر - أو بيضياً وتحرك لا على قطره الأطول - لوقع الخلاء ضرورة لاجل امتناع وجود جسم ما وراء الفلك يماشه جرم الفلك عند الحركة كما هو [كذا] الأجسام الموجودة حشو الفلك. (رسائل ابن سينا، تصحيح عبد الرحمن بدوي، ص ٤٢٥-٤٢٧؛ مجموعة الأسئلة والأجوبة (أسئلة البيروني وأجوبة ابن سينا وردود البيروني عليه) - تحقيق سيد حسين نصر، ص ٩٨-١٠٠).

وأما كلام أرسطو في هذا المجال هو هذا:

Again, since the whole revolves, palpably and by assumption, in a circle, and since it has been shown that outside the farthest circumference there is neither void nor place, from these grounds also it will follow necessarily that the heaven is spherical. For if it is to be rectilinear in shape, it will follow that there is place and body and void without it. For a rectilinear figure as it revolves never continues in the same room, but where formerly was body, is now none, and where now is none, body will be in a moment because of the projection at the corners. Similarly, if the world had some other figure with unequal radii, if, for instance, it were lentiform, or oviform, in every case we should have to admit space and void outside the moving body, because the whole body would not always occupy the same room. (Aristotle, *On the Heavens*, Book II Part 4, translated by J. L. Stocks).

هاهنا عليّ أن أشكر حسين معصوي همداني لما بين لي أنّ «القطع النافذ» في كلام البيروني خطأ مطبعي أو تصحيحي و الصحيح هو «القطع الناقص» كما جاء به سيّد حسين نصر. وأعلمني معصوي أنّ «القطع الناقص» عند القدماء هو السطح البيضي في اصطلاح المعاصرين، كما أنّ «البيضي» عند القدماء ليس هو السطح ذا بعدين، بل هو فضاء ذو ثلاثة أبعاد يحدث من دوران القطع الناقص (أي السطح البيضي) على قطره الأطول (كما صرح به البيروني في المتن أعلاه). وكذلك العدسي يحدث من دوران القطع الناقص على قطره الأصغر فليس العدسي هو الحاصل من تقاطع قطاعين مساويين من الدائرة وإن تشابحا كثيراً.

١. فقد أخذ بعض المتقدم مقدماً: الشرطي هو «لو كان الفلك عدسياً وتحرك على القطر الأطول للزم الخلاء».

فالمقدم بالحقيقة هو «لو كان الفلك عدسياً وتحرك على القطر الأطول» وأخذ ثامسطيوس الجزء الأول من المقدم بدل المتقدم لأنه استنتج تقيض هذا الجزء من تقيض التالي وهو امتناع الخلاء.

٢. يؤخذ: يوجد ع.

a. كما يحكم «أن كل موجود في الجهة» بناء على «أن كل ما في الجهة موجود».

b. و كما قيل: «البياض ليس بلون حقيقي. بل هو عرى^١ من انعكاس ضوء سطوح الأجسام الشفافة بعضها إلى بعض، كما في الثلج». فإذا علم أن هذا السبب متى وُجد وُجد البياض ظن أن البياض حيث يوجد يكون بهذا السبب.

فهذان القسمان^٢ نشأ من المعنى و يكون الفساد في نفسها لا بالنسبة إلى المطلوب.

٣. و أما الذي يكون بالنسبة إلى المطلوب فهو على أربعة أقسام: لأن القياس لا يخلو من أن يكون على هيئة ضرب منتج أو لا.

a. فإن كان: فإنما أن يكون نتيجته عين إحدى المقدمتين أو لا:

i. فإن كانت يستى «مصادرة على المطلوب»: «كنولنا: «كل إنسان

بشر وكل بشر ناطق» فالكبرى والنتيجة واحدة.

ii. وإن لم تكن والتقدير كون القياس غير مفيد بالنسبة إلى المطلوب فتكون نتيجته مغايرة للمطلوب وإلا لكان مفيداً. وحينئذ لا يخلو من أن يكون في شيء من مقدمتيه تركيب زائد على نفس تلك المقدمة أو لا:

١. فإن لم يكن يستى «أخذ ما ليس بعلة علة»^٣:

١. عرى: يرد ب.

٢. فهذان القسمان: المقصود هو القسمان [١-٢] و [٢-٢] من القسم الثاني من المعالطات المعنوية: فإنه قال في بداية البحث:

و أما الغلط الذي يكون لاجل المعنى فإنما [١] أن يكون بالنسبة إلى المطلوب أو [٢] لم يكن فإن لم يكن فإنما [١-٢] أن يتعلق بأحد طرفي القضية أو [٢-٢] بما جميعاً.

٣. أرسطو: راجع السفسطة الفصل السابع والعشرون 167a36-39، 181a15-22 (منطق أرسطو ص ١٠١٢-١٠١٥).

٤. أرسطو: راجع السفسطة الفصل التاسع والعشرون 167b21-36، 181a31-181b25 (منطق أرسطو ص ١٠١٢-١٠١٥).

(منطق أرسطو ص ٨٠٣).

٢. وان كان يسمى «جمع المسائل في مسألة»^١

b. وإن لم يكن القياس على هيئة ضرب منتج يكون فساده «من جهة الصورة». فانحصرت الأسباب البسيطة في اثني عشر قسمًا: ستة منها في الألفاظ و ستة في المعاني. وقد تتألف منها أقسام أخرى تُعني^٢ معرفة بسائطها عنها. ولنذكر على هذا الترتيب عدة من المغالطات التي اخترعناها مع ما اقتبسنا من آراء الفضلاء بزيادة تنقيحات و اصطلاحات و أجوبة غريبة لتكون مثالاً^٣ لما ذكرنا. والله الموفق والمعين.

[أمثلة للمغالطات]

[المغالطات اللفظية في المفردات]

١. فآ: اشتراك اللفظ:

الواجب واحد، لأنه لو تعدد فلا يخلو من أن يكون الوجوب^٤ بالذات ممتنع الاتشكاك عن أحد المعينين^٥ أو لا. و الأول يوجب وحدة الواجب و الثاني جواز كون الواجب ممكناً أو ممتنعاً.

حله:

١. إن أريد بـ«الاتشكاك» «تحقق الوجوب^٦ بدون المعين» فلا نسلم أنه لو جاز الاتشكاك لصار الواجب غير واجب.

٢. و إن أريد «تحقق ذلك المعين بدون الوجوب» فلا نسلم أنه لو امتنع الاتشكاك لكان الواجب واحداً.

٢. ب: أيضاً فيه:

امتنع أن يوجد واجبان، وإلا لكان مجموعهما إما واجباً أو ممكناً وكلاهما باطل:

١. أرسطو: راجع السفسطة الفصل الثلاثون 181a38-181b25 (منطق أرسطو ص ١٠١٧-١٠٢١).

٢. تُعني: يعني ب.

٣. مثلاً: مثلاً ب.

٤. الوجوب: الواجب ب.

٥. المعينين: المعينين ع، ب.

٦. الوجوب: الواجب ب.

١. أمّا الأول فلأنّ المجموع محتاج إلى كلّ واحد منها^١ فلا يكون واجباً.
٢. و أمّا الثاني فلاّنه لو كان ممكناً لفأ لزم من فرض انتفائه^٢ محالّ. و التالي^٣ باطل لأنّ انتفاء المجموع إنّما يكون بأن ينتفي أحدهما أو كلاهما و ذلك محال.

حلّه:

لفظ «المجموع» مشترك بين «الماخوذين معاً» و بين «المجموع المركّب منها مع الهيئة الاجتماعية».

١. فإن أريد بـ«المجموع» الأول فلا نسلم أنّه ليس بواجب.
٢. و إن أريد به الثاني فلا نسلم امتناع انتفاء المجموع، لجواز أن ينتفي بانتفاء الهيئة الاجتماعية.

٣. ج: المجاز:

الواجب غير موجب بالذات و إلّا لكان معلوله الأول لازماً له بالضرورة. فحينئذ لا يخلو من أن يكون معلوله الأول جائز لعدم أو لم يكن:

١. فإن لم يكن يلزم كون الواجب بالذات معلولاً لغيره.
٢. و إن كان يلزم كون الواجب جائز الوجود و عدمه، لأنّ جواز عدم اللازم يوجب جواز عدم الملزوم.

حلّه:

لفظ «الجواز» في الأصل إنّما كان لـ«ما يصحّ وقوعه في الواقع»؛ ثمّ استعمل في «مساواة نسبة الوجود و عدمه إلى الذات» مجازاً.

١. فإن أريد بـ«جواز عدم» الأول فلا نسلم أنّه لو لم يكن جائز لعدم لكان واجباً بالذات لأنّ «الوجوب بالذات» في مقابلة «الجواز» بالمعنى الثاني.

١. منها: منها ب.

٢. انتفائه: وقوعه ص.

٣. التالي: الثاني ب.

٤. لازماً: لازمة ب.

٢. و إن أريد به الثاني فلا نسلم أنه يلزم من «مساواة نسبة طرفي اللزوم إلى ذاته» «مساواة نسبة طرفي الملزوم إلى ذات الملزوم».

٣. د: التشكيك:

وجود الواجب^١ غير مجزئ عن الماهية وإلا فلا يخلو من أن يكون الوجود من حيث هو: مقتضياً للتجزؤ أو اللاتجزؤ أو غير مقتضى لشيء منها. والكل باطل:

١. لأن الأول يوجب أن يكون وجود الممكنات أيضاً مجزئاً.

٢. و الثاني كون وجود الواجب غير مجزئ.

٣. و الثالث يقتضي أن يكون تجزؤ الوجود ولا تجزؤه لمنفصل. فيلزم أن يكون تجزؤ الواجب لمنفصل. و ذلك محال.

حلّه:

هذا التردد إنما يصح إن لو كان لـ «الوجود» معنى واحد مشترك بين الواجب و الممكن؛ و ليس كذلك إذ لفظ «الوجود» مقول على وجود الواجب و الممكن بالتشكيك فجاز أن يقتضي وجود الواجب التجزؤ و وجود الممكن الاقتران.

[المفالطات المعنوية]

٥. هـ: تبديل اللاحق بالملحق:

المركب متمتع الوجود؛ لأنه لو وجد لكان له علة تامة. و هو ظاهر. و التالي باطل لأنه لو كان له علة تامة فكل أجزائه:

١. إن كان جزءاً لعلة تامة يلزم توقف علة التامة عليه إذ مجموع الأجزاء هو بعضه^٢ و يلزم الدور.

١. وجود الواجب: واجب الوجود ع.

٢. بعضه: بعينه ص، ع، ب. نقول: في كثير من مخطوطات شرح القسطاس نجد العبارة «بعينه»؛ لكنها لا تناسب موضعاً في قوله «إذ مجموع الأجزاء بعينه و يلزم الدور» لأنه خبر لـ «مجموع الأجزاء» و لا نعرف معنى لكونها خبراً في هذا القول. و الظاهر إنما أن حرف الباء في «بعينه» زائد و كان الأصل هكذا: «إذ مجموع الأجزاء بعينه و يلزم الدور» و هذا يوافق التفسير الثاني للشك في المتن، و إنما أن هذه الكلمة كان في الأصل

٢. وإن لم يكن كل أجزائه جزءاً لها فيكون بعضها خارجاً عنها. لكن المعلول لا يحتاج مع علته التامة إلى شيء آخر لأنها جملة ما يحتاج إليه. فيلزم استغناء المركب عن ذلك الجزء؛ وإنه محال.

حلّه:

الحاجة إلى العلة التامة «وجود المجموع» لا «نفس المجموع». فدخل المجموع في العلة التامة لا يوجب الدور.

و يمكن تقرير الشك بوجه آخر وهو أن يقال:

لو وجد المركب فإن كان محتاجاً إلى كل أجزائه لزم احتياج الشيء إلى نفسه إذ كل أجزائه هو وإلا استغنى عن البعض.
و جوابه: أن المحتاج «وجوده» فلا يلزم المحال.

٤. و: أخذ ما بالذات مكان ما بالعرض:

كل موجود قديم، لأن ملزومه قديم. وذلك لأن:

١. وجود الواجب تعالى يستلزم أحد الأمرين من وجوده و عدمه:

a. لأنه كلما فرض وجوده تعالى يجب أحدهما بالضرورة؛

b. لأنه لو لم يجب لجاز ارتفاع النقيضين على هذا التقدير؛

c. و التقدير واقع؛

d. فيلزم جواز ارتفاع النقيضين في الواقع و ذلك محال.

«بعضه» كما في مخطوط شاتسبيلونك و لين ١٠٣٥ شرح انفسطارس (تاريخ لكمة ٩٦٣ ق.). فعل هذا الاحتمال الثاني الذي رجحناه نظراً إلى المتن بزيادات متا هكذا:

المركب متمتع الوجود؛ لأنه لو وجد لكن له علة تامة. و هو ظاهر. و التالي باطل لأنه لو كان له علة تامة فكل [جزء من] أجزائه:

١. إن كان جزءاً لعلته التامة يلزم توقف علته التامة عليه إذ مجموع الأجزاء هو حصه و يلزم الدور.

٢. و إن لم يكن كل [جزء من] أجزائه جزءاً لها فيكون بعضها خارجاً عنها. لكن المعلول لا يحتاج مع علته التامة إلى شيء آخر لأنها جملة ما يحتاج إليه. فيلزم استغناء المركب عن ذلك الجزء؛ وإنه محال.

٢. وليس المراد بـ«الملازمة» سوى وجوب اللازم على تقدير وجود الملزوم.
 ٣. وإذا كان مستلزماً لأحدهما^١ غير مستلزم لعدمه - وإلا لما وجد قط^٢ - فيكون مستلزماً لوجوده.
 ٤. والملزوم قديم.
 ٥. فكنا اللازم.
- حله:

١. الملازمة إيجاباً تتحقق إن لو لزم وجوب اللازم على تقدير الملزوم من «وجود الملزوم» لا من «وجوبه في نفس الأمر بحسب ذاته».
 ٢. لكن وجوب أحد النقيضين لذاته،^٣ لا بسبب فرض المقدم؛^٤
 ٣. فلا تتحقق الملازمة.
٧. ز. أيضاً في ذلك:
- اجتماع النقيضين ممكن لأنه لا يخلو من أن تكون علته التامة متحققة أو لا:
١. فإن كانت يلزم وجوده؛ ووجوده مستلزم لإمكانه.
 ٢. وإن لم يكن متحققة - ومتى كانت متحققة كان وجوده ضرورياً - فيلزم أن يكون عدمه لعدم علته؛
 - أ. أو نقول «عدم العلة علة العدم فيكون عدمه لعدمها»
 ٣. وكل ما عدمه بالغير كان وجوده ممكناً. وهو المطلوب.
- حله:
- لا نسلم أنه «لو يكن علته^٥ متحققة لكان عدمه لعدم علته» لجواز أن يكون هو وعلته ممتنعين في نفس الأمر بحسب الذات.

١. و: + هو ص.

٢. قط: فقط ص.

٣. لذاته: بذاته ع.

٤. فرض المقدم: فرض وجود الواجب تعالى.

٥. علته: العلة ص.

٨. ح: أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل:

الجزء موجود؛ لأن الجسم غير منقسم إلى غير النهاية - وإلا للزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين - وكل ما لم ينقسم إلى غير النهاية فينتهي إلى شيء لا ينقسم وهو المطلوب. حله:

١. إن أريد بلفظ «الانقسام» «الانقسام بالفعل» فانضافه لا يوجب وجود الجزء لجواز القسمة الفرضية أو الوهمية.

٢. وإن أريد «بالقوة» فلا نسلم امتناع الانحصار.

٩. ط: أخذ ما مع الشيء مكان ما به الشيء:

اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما واقع؛

١. وإلا لصدق أحد النقيضين مع كذب الآخر.

a. وذلك محال لأن:

i. صدق أحدهما موقوف على كذب الآخر، إذ لو لم يكذب يمتنع صدقه.

ii. وكذا كذب الآخر موقوف على صدقه، وإلا لما أمكن.

iii. فيلزم الدور.

٢. وإذا كان صدق أحدهما مع كذب الآخر محالاً ثبت إنما اجتماعها أو ارتفاعها.

حله:

صدق أحدهما وكذب الآخر إنما يكونان معاً؛ فلا يتوقف شيء منها على الآخر فلا يلزم الدور.

١٠. ي: أخذ المطلق بدل المقيد:

«كل من قال بأن الإنسان حجر فيؤ قائل بأنه جسم»

و «كل من قائل بأنه جسم فيؤ صادق»

ينجح: «كل من قال بأن الإنسان حجر فهو صادق».^١
حله:

١. إن أراد بقوله «كل من هو قائل بأنه جسم فهو صادق» أنه صادق في «جميع أقواله» فلا نسلم صدق الكبرى.

٢. وإن أراد أنه صادق في هذا القول فتكون النتيجة قولنا «كل من قال بأن الإنسان حجر فهو صادق في أنه جسم» وذلك حق.

١١. يا: أيضاً في^٢ ذلك:

[الجزء الذي لا يتجزأ موجود؛ لأن:]^٣

الشيء إذا صار معدوماً فعدمه إما أن يحصل في آن وجوده أو في آن غيره.

١. والأول باطل؛ وإلا يلزم اجتماع التقيضين.

٢. وإما الثاني فإما أن يكون بين الآتين زمان أو لا.

a. والأول باطل؛ وإلا يلزم ارتفاع التقيضين في ذلك الزمان.

١. هذا شبيه بما ذكره والتر برلي (1275-1344) Walter Burleigh أحد معاصري المصنف الشباب:

(26) For the inference 'I say that you are an ass; therefore, I say that you are an animal' is a good one, and yet something follows from the consequent that does not follow from the antecedent. For it follows: 'I say that you are an animal; therefore, I say the truth'. And yet it does not follow: 'I say that you are an ass; therefore, I say the truth'.

تجد هذا الكلام بالإنجليزية في كتابه:

Burleigh, Walter, *On the Purity of the Art of Logic, The Shorter and the Longer Treatises*, translated by Paul Vincent Spade (New Haven: Yale University Press, 2001), p. 7.

و باللاتينية في:

Burleigh, Walter, *De Puritate Artis Logicae Tractatus Longior*, with a Revised Edition of the Tractatus Brevior. Edited by Philotheus Boehner (St. Bonaventure, NY: The Franciscan Institute, 1955), p. 203.

و تجد البحث عن نفس المقالة في هذه المقالة:

Jacquette, Dale. "Burleigh's Paradox." In *Philosophy* 82 (2007): pp. 437-448.

٢. أيضاً في: في عكس ع.

٣. الزيادة من شرح التسطاس.

b. و إذا لم يكن بين الآتين زمان، يلزم تتالي الآتات. فيكون الزمان مركباً من أجزاء لا تنجزاً.

فتكون الحركة كذلك لانطباقه عليها.

وكذا المسافة لانطباق الحركة عليها.

فيلزم الجزء.

حلّه:

أول العدم لو لم يكن في آن الوجود لا يلزم أن يكون في آن آخر بعده حتى يلزم ما ذكرتم. بل يكون ابتداء العدم في زمان ابتداء ذلك الزمان الآتي الذي كان الوجود فيه. فقد أخذ المقيّد ' بدل المطلق.

١٢. يب: أيضاً في ذلك:

الواجب لا يكون اثنين؛ وإلا لكان أحدهما غير واجب، لأنه لا يخلو من أن يكون بينهما ملازمة أو لا:

١. فإن كانت يلزم افتقار الملزوم إلى اللازم؛ إذ هو ممتنع عند انتفاءه.

٢. وإن لم تكن بينهما ملازمة جاز انفكاك أحدهما عن الآخر؛ والافتكاك إنما يتحقق بانتفاء أحدهما؛ فيكون عدم أحدهما ممكناً.

حلّه:

انتفاء الملازمة معناه:

١. «جواز ثبوت المقدم غير مستتبع للآزم»،

٢. لا «جواز ثبوت أحدهما مع انتفاء الآخر».

والأول أعظم من الثاني فلا يستلزمه.

١٣. يج: أيضاً في ذلك:

المستتعات و المدومات موجودة في الخارج؛ وإلا فلا يخلو من أن يكون عدمها ثابتاً في الخارج أو لا:

١. فإن لم يكن ثابتاً يكون نقيضه - وهو الوجود - ثابتاً؛ فيلزم تحقق الوجود للمتغيرات والمعدومات حالة العدم وهو اجتماع النقيضين.
 ٢. وإن كان ثابتاً يلزم أيضاً ثبوتها لامتناع قيام الثابت بالمنفي. ويلزم أيضاً اجتماع النقيضين.
 ٣. فعلى تقدير عدم المتغيرات والمعدومات لزم اجتماع النقيضين.
 ٤. فلا يخلو من أن يكون اللازم ثابتاً في نفس الأمر أو لا؛
 ٥. وعلى أي تقدير يلزم وجود المتغيرات والمعدومات في الخارج.
- حله:

١. الثابت الذي يكون وجودياً يتمتع قيامه بالمنفي؛
٢. أما الثابت الذي تكون ماهيته عدمية^١ فلا نسلم امتناع قيامه بالمنفي.

١٤. يد:

- الإنسان ليس بحيوان؛ إذ يصدق:
 «الإنسان ناطق من حيث هو ناطق»
 و «لا شيء من الناطق من حيث هو الناطق بحيوان»
 ينتج «الإنسان ليس بحيوان».^٢

حله:

أن الصغرى كاذبة بسبب زيادة قيد لا مدخل له في الحمل.

١٥. يه: تبديل الجزء بالكل:

الجزء موجود لأن أقل الحركة - الذي هو نقيض السكون الدائم - لا يخلو من أن يكون منقسماً أو لا:

١. لا جائز أن يكون منقسماً؛ وإلا لفا كان هو أقل الحركة بل الأقل جزؤه. هذا خلف.
٢. وإن لم يكن منقسماً:

a. فالمتحرك إذا تحرك بهذا المقدار من الحركة على المسافة،

١. عدمية: عدميته ب.

٢. انظر: الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكات، ج. ١، ص ٣١٤.

b. فالقدر المقطوع من المسافة محذا القدر من الحركة:

i. لا يجوز أن يكون منقسماً؛ وإلا لكانت الحركة إلى نصفه نصف

الحركة إلى كله فتكون هذه الحركة منقسمة؛ هنا خلف.

ii. وإذا لم يكن منقسماً ثبت الجزء.

حله:

لا نسلم أن أقل الحركة متحركة فإن كل حركة تنقسم إلى غير النهاية.

١٦. يو: أيضاً فيه:

الجنس يتمتع وجوده في الخارج لأنه يتوقف على نفسه و ما يتوقف على نفسه يتمتع في الخارج.

و ذلك لأنه موقوف على أحد أنواعه ضرورة؛ لكن كل واحد من أنواعه مفترق إليه - لافتقار

الكل إلى الجزء - فيلزم توقفه على نفسه.

حله:

١. الجنس يحتاج إلى فصل أحد أنواعه لا إلى أحد أنواعه.

٢. و المحتاج إلى الجنس أنواعه لا فصول أنواعه.

٣. فلا يلزم التوقف.

١٧. غز: وضع ما ليس بعلة علة:

كل موجود واجب لذاته؛ إذ:

١. كل موجود موصوف «الإمكان العام»؛

٢. و «الإمكان العام» واجب لذاته؛

٣. فاللوصوف به أولى أن يكون واجباً.

٤. و إثباتنا: «إن الإمكان واجب».

a. لأنه لو فرض عدمه يلزم المحال؛

b. و ذلك لأن عدمه لا يخلو من أن يكون ممتهناً أو لم يكن:

i. فإن كان، كان الإمكان العام واجباً، ضرورة امتناع عدمه.

ii. وإن لم يكن فإما أن يكون واجباً أو ممكناً. وعلى التقديرين، يكون ممكناً بالإمكان العام.

c. فعلى تقدير عدمه يلزم وجوده و ذلك محال.

d. وكل أمر مجزئ فرض عدمه يستلزم المحال^١ فهو واجب لثاته.

٥. فالإمكان العام واجب.

حلّه:

لا يلزم من كون الإمكان واجب التحقق كون موصوفه كذلك. وإنا يلزم إن لو كان صفة وجودية.

١٨. مع: أيضاً في ذلك:

«كلما كانت الأربعة موجودة فالثلاثة موجودة»

و «كلما كانت الثلاثة موجودة فهي غير منقسمة بمساويين»

و «كلما كانت غير منقسمة بمساويين فهي فرد»

ينتج: «كلما كانت الأربعة موجودة فهي فرد».

حلّه:

الضمير في كبرى القياس راجع إلى «الثلاثة» فيكون معنى الكبرى: «كلما كانت الثلاثة

موجودة فالثلاثة فرد». فحينئذ ينتج «كلما كانت الأربعة موجودة فالثلاثة فرد» لا غير.^٢

١٩. يط: أيضاً في ذلك:

«الزوج عدد»

و «كل عدد إما زوج أو فرد»

ينتج: «أن الزوج إما زوج أو فرد»^٣

فيلزم انقسام الزوج إلى^٤ الزوج و الفرد و هو محال.

١. مجزئ فرض عدمه يستلزم المحال: يلزم من مجزئ فرض عدمه المحال ع.

٢. هاهنا سؤال و هو أن قوله «كلما كانت الأربعة موجودة فالثلاثة فرد» التي هي متصلة أ هي لزومية أم اتفاقية؟ وكذلك إذا بدلنا طرفيها؟ وكذلك إذا أخذنا المتصلتين جزئيتين؟

٣. الشفاء، القياس، ص ٣٥٣.

٤. الزوج إلى: ب.

حله:

لا يلزم من ذلك انقسامه. وإثما يلزم ذلك إن لو لم أن يكون كل واحد من جزئي المنصلة صادقا؛ وليس كذلك^١.

٢٠. ك: أيضا في ذلك:

الكلمة غير منقسمة إلى الاسم والفعل والحرف؛ وإلا انقسم واحد من الثلاثة إلى الثلاثة وذلك باطل. أما الملازمة فلأن الكلمة مساوية لأحدها لأن كل ما صدق عليه الكلمة صدق عليه أحدها وبالعكس. وانقسام أحد المتساويين يوجب انقسام الآخر.

حله:

المساوي للكلمة أحدها لا على التعيين وهو منقسم إلى الثلاثة ولا فساد فيه.

٢١. ك: جمع المسائل [في مسألة واحدة]:

اجتماع النقيضين واقع؛ لأنه لو قال قائل «كل كلامي في هذه الساعة كاذب» ولم يقل في تلك الساعة غير هذا الكلام فلا يخلو من أن يكون هذا الكلام صادقا أو كاذبا في نفس الأمر. وعلى التقديرين يلزم اجتماع النقيضين:

١. أما إذا كان صادقا فيلزم كذب كل كلامه في تلك الساعة؛ وهذا الكلام مما حكم به في تلك الساعة؛ فيلزم أنه صادق؛ والتقدير أنه صادق؛ فيلزم اجتماع النقيضين.

٢. وإن كان كاذبا يلزم أيضا اجتماع النقيضين لأنه حينئذ يلزم أن يكون بعض أفراد كلامه صادقا في تلك الساعة. لكن ما وجد عنه في تلك الساعة سوى هذا الكلام. فيلزم صدقه والمفروض كذبه فيلزم الاجتماع.

وهذه المغالطة مشهورة تحير جميع العلماء^٢ في حلها وسودوا فيه أوراقا وما وقع شيء منها مقتصا.

حله:

المخبر عنه إثما يتعين بإرادة المخبر:

١. من هنا نعلم أن التقسيم (أو الانقسام) لا يساوي الانفصال الحقيقي بل أخض منه ويجب فيه أن يكون الأقسام موجودة. بخلاف الانفصال الحقيقي فإنه يمكن أن يكون أحد طرفيه كاذبا بل وممتعا، كما في المثال المذكور. أو في هذا المثال: «إثما أن يكون اجتماع النقيضين واقعا وإثما غير واقع».

٢. جميع: كثير من ع.

٣. العلماء: العقلاء ص.

٢. و كقولنا «الإنسان له شعر» و «كل شعر ينبت» و «الإنسان ينبت». و ذلك لعدم تكرر الوسط.

مغالطات عامة

أما المغالطات العامة التي يمكن بها إثبات كل مطلوب فكثيرة. و أكثر مسائل الخلاف يكون من هذا القبيل. و هي التي يمكنها «القلب». فبهي كما ينبت المطلوب فكنا ينبت نقيضه. فنذكر عدة منها خاتمة للكتاب.

١. فآ: [إثبات جميع المدعيات:]

لو «كان المدعى غير مستلزم لارتفاع أمر واقع»^١ يلزم «وجوده»:^٢
و المقدم حق؛
فالتالي مثله.

١. بيان الملازمة: أنه لو لم يكن مستلزماً لارتفاع أمر واقع في الخارج يلزم وقوعه؛^٣

١. القلب: هو معارضة دعوى المعلل بعين الليل الذي أتى به المعلل لدعواه. راجع ص ٤٠٨ المسلك الثاني عشر «في البحث و المناظرة» القسم الأول «في تمهيد البحث و آدابه» المسلك الأول «في ترتيب البحث و توجيه الأسئلة و الأجوبة» تحت عنوان [المنع بعد بيان المعلل تمام دليله] ص ٤٠٧.
٢. كان المدعى غير مستلزم لارتفاع أمر واقع: لو أخذنا المدعى A و الأمر p فاستلزام المدعى لارتفاع هنا الأمر هو:

$$(A \rightarrow \sim p)$$

و استلزام المدعى لارتفاع أمر واقعي هو:

$$\exists p (p \& (A \rightarrow \sim p))$$

فعدمه هو:

$$\sim \exists p (p \& (A \rightarrow \sim p))$$

و هو في قوة قولنا:

$$\forall p (p \rightarrow \sim (A \rightarrow \sim p))$$

و في قوة قولنا:

$$\forall p (p \rightarrow (A \& p))$$

و هنا في قوة قولنا: A .

٣. وجوده: أي صدقه؛ أي صدق المدعى.

٤. وقوعه: أي صدقه؛ أي صدق المدعى.

a. إذ لو كان عدمه^١ ثابتاً في الواقع لكان وجوده^٢ مستلزماً لرفع عدمه^٣؛

b. فيكون مستلزماً لارتفاع أمر واقع^٤؛

c. و التقدير بخلافه^٥.

١. عدمه: أي عدم المدعى؛ أي نقيضه.

٢. وجوده: أي صدقه؛ أي صدق المدعى.

٣. مستلزماً لرفع عدمه: مستلزماً لارتفاع أمر واقع و هو عدمه. من شرح التسطاس. و الظاهر أن المقصود أن صدق المدعى يستلزم كذب نقيضه:

$$(A \rightarrow \sim \sim A).$$

٤. فيكون مستلزماً لارتفاع أمر واقع: أي يكون صدق المدعى مستلزماً لكذب نقيضه و هذا النقيض صادق لأنه فُرض كذب المدعى:

$$\sim A \rightarrow (\sim A \ \& \ (A \rightarrow \sim \sim A)).$$

٥. و التقدير بخلافه: و التقدير أن وجوده غير مستلزم لارتفاع أمر واقع. هذا خلف. من شرح التسطاس. فهذا يقول:

$$\sim \exists p (p \ \& \ (A \rightarrow \sim p)).$$

و الظاهر أن البرهان يجري هذا الجرى:

1	1. $\sim A$	ف	فرض عدم المدعى
2	2. A	ف	فرض وجود المدعى
2	3. $\sim \sim A$	١	رفع عدم المدعى
	4. $A \rightarrow \sim \sim A$	٢و١	وجود المدعى مستلزم لرفع عدمه
1	5. $\sim A \ \& \ (A \rightarrow \sim \sim A)$	٢و١	وجود المدعى مستلزم لرفع عدمه و هذا عدم أمر واقع
	6. $\sim A \rightarrow (\sim A \ \& \ (A \rightarrow \sim \sim A))$	٥و١	لو كان عدم المدعى ثابتاً في الواقع لكن وجوده مستلزماً لرفع عدمه
	7. $\sim A \rightarrow \exists p (p \ \& \ (A \rightarrow \sim p))$	٦	لو كان عدمه ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لارتفاع أمر واقع
	8. $\sim \exists p (p \ \& \ (A \rightarrow \sim p)) \rightarrow \sim \sim A$	٧	لو لم يكن المدعى مستلزماً
	9. $\sim \exists p (p \ \& \ (A \rightarrow \sim p)) \rightarrow A$	٨	لارتفاع أمر واقع في المخرج بلزم وقوعه

أو:

1.	$\sim A \rightarrow \sim A$		لو كان عدمه ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لرفع عدمه
2.	$\sim A \rightarrow (A \rightarrow \sim \sim A)$		لو كان عدمه ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لارتفاع أمر واقع
3.	$\sim A \rightarrow (\sim A \ \& \ (A \rightarrow \sim \sim A))$	٢و١	لو كان عدمه ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لارتفاع أمر واقع
4.	$\sim A \rightarrow \exists p (p \ \& \ (A \rightarrow \sim p))$	٣	لو كان عدمه ثابتاً في الواقع لكان وجوده مستلزماً لارتفاع أمر واقع
5.	$\sim \exists p (p \ \& \ (A \rightarrow \sim p)) \rightarrow \sim \sim A$	٤	

و إذا ثبتت الملازمة فنقول:

٢. المقدم وهو "كون المدعى غير مستلزم لارتفاع الواقع" ^١ حق؛ وذلك لأن:

- a. وجوده لو كان مستلزماً لارتفاع أمر واقع لكان مستلزماً لهذا الاستلزام. ^٢
- b. و التالي باطل لأن وجوده لو كان مستلزماً لاستلزام رفع الواقع لكان عدم استلزام رفع الواقع مستلزماً لعدمه. ^٣
- c. و قد يبتأ أن عدم استلزامه رفع الواقع مستلزم لوجوده. ^٤
- d. هذا خلف. ^٥

حله:

١. [لا نسلم الملازمة لأننا لا نسلم المقدمة رقم (١-١)، لأننا:]
٢. لا نسلم أن وجوده لو كان مستلزماً لرفع عدمه يلزم خلاف المقتر:

 - a. لأن هذا الاستلزام حينئذ يكون على تقدير عدمه، لا في نفس الأمر.
 - b. و المقتر عدم الاستلزام في نفس الأمر.

٣. و لو أخذ المقدم «عدم الاستلزام» - مطلقاً أو على التضادير - لا يمكن إثبات المقدم.

٢. ب: [إثبات جميع المدعيات:]

المدعى واقع؛ لأن ملزومه واقع؛ وذلك لأن وجود شيء من الأشياء لو كان ملزوماً للمدعى منقضى إلى جملة الأمور الواقعة لكان وجوده مستلزماً بالضرورة، فهذه الملازمة - وهي قولنا

$$6. \sim \exists p (p \& (A \rightarrow \sim p)) \rightarrow A \quad 5. \text{ لو لم يكن المدعى مستلزماً لارتفاع أمر واقع } 5 \text{ في الخارج يلزم وثيقته}$$

١. هذا المقدم - كما أشرنا إليه سالفاً - يقول: $\sim \exists p (p \& (A \rightarrow \sim p))$.
٢. هذه العبارة فيما نفهم نقول:
$$\exists p (p \& (A \rightarrow \sim p)) \rightarrow \exists p (p \& (A \rightarrow (A \rightarrow \sim p)))$$
٣. وهذه العبارة فيما نفهم نقول:
$$\exists p (p \& (A \rightarrow \sim p)) \rightarrow \exists p (p \& (\sim (A \rightarrow \sim p) \rightarrow \sim A))$$
٤. عدم استلزامه رفع الواقع مستلزم لوجوده: أي:
$$\sim \exists p (p \& (A \rightarrow \sim p)) \rightarrow A$$
٥. هذا خلف: إن كان ما فهمنا من عبارات المصنف صحيحاً فليس هذا خلف.

«كلما ثبت هذا المجموع ثبت كونه مستلزماً» - صادقة في نفس الأمر. وحينئذ يلزم أن يكون اللازم - وهو «كون وجود ذلك الشيء ملزوماً» - واقعاً في الواقع وإلا لكان عدم استلزامه واقعاً. فيكون عدم استلزامه من جملة الأمور الواقعة. وهذا التقدير مشتمل على جملة الأمور الواقعة فيكون مشتملاً على عدم استلزامه. وكلما ثبت هذا التقدير لا يثبت استلزام وجود ذلك الشيء. فهذا التقدير لا يكون مستلزماً لاستلزامه. وقد يتنا استلزامه في نفس الأمر. هذا خلف.

حله:

لا نسلم أنه لو صدق قولنا «كلما ثبت هذا التقدير^١ لا يثبت الاستلزام» يلزم «أن لا يكون هذا التقدير مستلزماً لاستلزامه». غاية ما في الباب أن يكون التقدير مستلزماً لاستلزامه وعدم استلزامه. ولا يلزم من ذلك أن يكون مستلزماً وغير مستلزم. والمحال جاز أن يستلزم التقيضين. وحينئذ لا يتم ما ذكرتم.

ج. ٣

الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزماً للمدعى لا يخلو من أن يكون ثابتاً في نفس الأمر أو لم يكن. وأياً ما كان يلزم المدعى ضرورة لزومه لوجوده وعدمه.

حله:

قولك «لو لم يكن الشيء الذي بهذه الحثية^٢ موجوداً» نقي للمجموع من الشيء بهذه الحثية مع وجوده. وانتفاء المجموع لا يوجب انتفاء جزء معين؛ فجاز أن يكون انتفاؤه بانتفاء كون الشيء بهذه الحثية.

د. ٤

الشيء الذي يكون عدمه مستلزماً للمحال وجوده مستلزماً للمدعى لا يخلو من أن يكون ثابتاً في الواقع أو لم يكن. لا جاز أن يكون معدوماً وإلا يلزم المحال. فيكون موجوداً ووجوده ملزوم للمدعى. فيلزم المدعى.

١. على ذلك التقدير. فكما ثبت هذا التقدير يلزم تقيض انتفاء الأشياء: ع -
 ٢. الشيء الذي بهذه الحثية: أي الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزماً للمدعى.

حله:

مثل ما مرّ إذ لا يلزم من انتفاء الشيء بهذه الحيثية انتفاء وجوده دون هذه الحيثية لجواز أن يكون انتفاؤه بعكس ذلك.

٥. هـ:

الشيء الذي هو أخض من المدعى لا يخلو من أن يكون واقعاً في الواقع أو لم يكن. فإن كان واقعاً يلزم ثبوت المدعى. وإن لم يكن ثابتاً يجب أن يكون المدعى ثابتاً في الجملة لأنه لو لم يكن ثابتاً أصلاً يلزم أن يكون الأخض مساوياً له - لأنه كلما ثبت ثبت المدعى وكلما لم يثبت لم يثبت - فلا يكون الخاض خاصاً. هنا خلف.

حله:

أيضاً كما مرّ لأنّ الشيء الأخض إذا لم يكن موجوداً جاز أن يكون ذلك بانتفاء كون الشيء أخض.

٦. و:

المدعى لا يفتقر أمراً ثابتاً لأنّ عدمه لا يخلو من أن يكون شاملاً لها أو لم يكن.
١. فإن كان شاملاً يلزم المحال وهو عدم الثابت. وبتقدير تسليمه لا يكون الافتراق ثابتاً بينهما.

٢. وإن لم يكن شاملاً لزم المدعى؛ وإلا ثبت عدمه؛ فكلما ثبت نقيض شمول عدم ثبت عدم المدعى. فينعكس إلى قولنا «كلما ثبت المدعى ثبت شمول عدم» وذلك محال.

حله:

لا يلزم من انتفاء المدعى على ذلك التقدير لزوم عدمه إياه حتى ينعكس بعكس النقيض.

٧. ز:

لو لم يكن المدعى ثابتاً يلزم انتفاء جميع الأشياء لأنه لو لم ينتف جميع الأشياء على هذا التقدير يلزم ثبوت نقيض انتفاء الأشياء على ذلك التقدير. فكلما ثبت هذا التقدير يلزم نقيض انتفاء الأشياء. و ينعكس بعكس النقيض إلى قولنا «لو انتفى جميع الأشياء يلزم ثبوت المدعى» وهو محال.

حلّه:

يمثل ما مرّ إذ لا يلزم من عدم انتفاء جميع الأشياء على هذا التقدير لزوم نقيض انتفاء الأشياء
بهذا التقدير حتّى ينعكس بعكس النقيض.

و لا حول و لا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.^١

و هذا آخر ما أمكننا في هذا الأوان من الأبحاث المنطقية و الجدلية مع اشتغال القلب و
استيعاب الفكر بتحصيل علوم أخرى. و نرجو أن يُمهّلنا الزمان إلى نظم باقي أقسامه و
يصاحبنا التوفيق من الله تعالى في إتمامه إنّه خير موفّق و معين.

و الحمد لله ربّ العالمين.

و صلى الله على محمد خاتم النبيّين،

و الحمد لله ربّ العالمين.^٢

١. و لا حول و لا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم: قال المصنّف أدام الله ظلال جلاله ص.

٢. و صلى الله على محمد خاتم النبيّين و الحمد لله ربّ العالمين: - ص. + و قد وقع الفراغ من تأليفه في سنة
ثلاث و ثمانين و ستمائة؛ + فرغ من تجميعه بعون الله و حسن توفيقه الداعي لكافة المسلمين بالخير محمد بن
كمال المحمود [بن؟] في ليلة الأحد السادسة من شهر الله المبارك ذي القعدة سنة ثمان و خمسين و سبعمائة.
أسألك اللهم التمتع به و بمثله. إنك وليّ الإجابة.

نمایة نامها

۳۲۶، ۳۲۱، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵،	ابن الطیب، أبو الفرج، ۱۳۹، ۱۴۰،
۳۲۷، ۳۴۲، ۳۴۵، ۳۴۸، ۳۴۹،	ابن الندیم، محمد ابن إسحاق، ۵۷۷،
۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۶۴، ۳۶۹،	ابن رشد، ۲۴۵، ۳۴۲، ۵۷۳،
۳۸۳، ۳۸۵، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۹۰،	ابن سینا، الشیخ الرئيس حسین بن عبدالله،
۳۹۱، ۳۹۳، ۳۹۵، ۴۰۱، ۴۰۳،	۵، ۷، ۱۴، ۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۹،
۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۷، ۴۱۱، ۴۱۲،	۲۰، ۲۱، ۲۳، ۲۷، ۲۸، ۲۹،
۴۱۶، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۳، ۴۲۶،	۳۱، ۴۳، ۴۶، ۴۷، ۵۳، ۵۴،
۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹،	۵۶، ۶۳، ۶۵، ۶۸، ۷۱، ۷۲،
۴۴۳، ۴۴۴، ۴۵۰، ۴۶۴، ۴۶۵،	۱۰۲، ۱۰۷، ۱۰۹، ۱۱۶، ۱۲۱،
۴۶۶، ۴۶۸، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲،	۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۷،
۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۸، ۴۸۵،	۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۵، ۱۳۹، ۱۴۱،
۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴،	۱۴۲، ۱۴۴، ۱۴۶، ۱۴۸، ۱۴۹،
۵۰۶، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲،	۱۵۰، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۷، ۱۵۸،
۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۸،	۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۷۲،
۵۲۴، ۵۳۰، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵،	۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۹،
۵۳۶، ۵۶۱، ۵۶۲، ۵۶۳، ۵۷۰،	۱۸۰، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶،
۵۷۲، ۵۷۶، ۵۷۸، ۵۷۹، ۵۸۰،	۱۸۷، ۱۸۹، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۵،
۵۸۱، ۵۸۲، ۵۸۳، ۵۸۴، ۵۸۸،	۱۹۶، ۱۹۷، ۲۰۱، ۲۰۸، ۲۰۹،
۵۹۱، ۵۹۹، ۶۰۵، ۶۲۹، ۶۳۰،	۲۱۱، ۲۱۷، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۵،
أرسطو، ۱۵، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۱۰۱،	۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۲،
۱۱۵، ۱۲۳، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹،	۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۵۰،
۱۹۵، ۱۹۶، ۲۰۱، ۲۱۶، ۲۳۹،	۲۵۶، ۲۵۷، ۲۶۵، ۲۷۳، ۲۷۴،
۲۴۵، ۲۶۷، ۲۹۳، ۳۸۳، ۳۸۴،	۲۷۵، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۳۰۹،
۳۹۱، ۳۹۵، ۴۱۶، ۴۲۲، ۵۶۰،	۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵،

البيروني، ٦٣٠، ٦٣١	٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٦٤، ٥٦٢
التفتازاني، سعد الدين، ٣٦٤	٥٧٩، ٥٧٣، ٥٧٠، ٥٦٩، ٥٦٨
الجرجاني، السيد الشريف، ٢٠١، ٢٨٠	٥٨٩، ٥٨٦، ٥٨٣، ٥٨١، ٥٨٠
الجيلي، مجد الدين، ٤٤٧	٥٩٣، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١
الحسنائي، أحمد، ٢٣٩	٦٣٢، ٦٣٣
الحلي، حسن بن يوسف، ٨٣، ٤٥٣	الأبهري، أمير الدين، ٤، ١٤، ٢١، ٢٦
الخوانساري، أفضل الدين، ٦، ١٤، ١٥	٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٨٣، ٩٩
١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١	١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١٩٩
٢٧، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٥	٢٠٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥
٥٢، ٥٤، ٦٥، ٩٩، ١٠٢، ١٠٤	٣٠٣، ٣١٢، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٥٠
١٠٥، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١١٣	٣٦٢، ٣٦٤، ٤٢٢، ٤٦٩، ٥٦٣
١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣	٥٧٦، ٥٨١، ٦٠٧، ٦٢٠، ٦٢١
١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣	الأرموي، سراج الدين، ٣، ١٥، ١٦
١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٥٠	٢٩، ٥٣، ٩٩، ١٠٢، ١١٦
١٥٣، ١٥٧، ١٦٠، ١٧٠، ١٧٣	١١٩، ١٥٣، ١٦٣، ١٧٠، ١٧١
١٨٤، ١٨٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩	١٧٣، ١٨٦، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٤٤
٢٠٥، ٢٠٦، ٢٢٩، ٢٤٢، ٢٤٤	٢٦٥، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣٠٨
٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤	٣١٢، ٣٢٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٦
٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦	٣٩٥، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥١٣
٢٧١، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٩٤، ٢٩٥	٥١٨
٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٧	الأعسم، عبد الأمير، ٢١٧
٣٠٨، ٣١١، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢١	الأفروديسي، الإسكندر، ٢٤٥، ٤١٦
٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٠	٤٦٤
٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٤٥	البامياتي، أفضل الدين، ٣٢٣، ٤٣٢
٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٩	٤٣٣
٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥	البغدادلي، أبو البركات، ٢١، ٢٣، ٤٦٣
٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٥	البنديقي، ابن البديع، ٢٦، ١٠١، ٣٦٤

۴۴۷، ۵۲۱، ۵۵۷، ۵۸۳، ۶۱۵،

۶۱۶

الرازی، قطب الدین، ۳، ۳۲، ۳۳،

۳۴، ۳۵، ۳۷، ۳۸، ۴۱، ۴۲،

۴۵، ۴۷، ۴۸، ۵۷، ۱۰۸، ۱۱۳،

۱۴۱، ۱۵۵، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۵،

۲۰۹، ۲۴۰، ۲۴۷، ۲۵۱، ۲۶۹،

۲۷۲، ۲۷۹، ۳۰۱، ۳۰۳، ۳۲۴،

۳۲۵، ۳۳۴، ۴۰۷، ۴۴۰، ۴۵۵،

۴۹۶، ۵۵۵

الرویب، خالد، ۱، ۲۴۶، ۵۲۴، ۵۵۲

الساوی، ابن سهلان، ۲۱، ۲۴، ۲۵

السمرقندی، شمس الدین، ۱، ۲، ۳، ۴،

۵، ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۲، ۱۳،

۱۴، ۱۶، ۲۱، ۲۲، ۲۴، ۲۶،

۲۸، ۳۱، ۳۲، ۳۳، ۳۴، ۳۵،

۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۱، ۴۲، ۴۳،

۴۵، ۴۶، ۴۷، ۴۸، ۵۱، ۵۷،

۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۸، ۷۳، ۷۵،

۷۶، ۷۸، ۸۰، ۸۲، ۸۳، ۹۵،

۱۳۷، ۳۶۷، ۵۵۲

الشهرزوری، شهاب الدین، ۲۴، ۲۵،

۱۷۶، ۱۷۷

الشهرزوری، شمس الدین، ۳۱، ۳۰،

۴۱، ۴۲، ۱۹۹، ۳۶۶، ۳۶۷،

۵۷۳

۳۹۶، ۴۰۴، ۴۰۷، ۴۲۳، ۴۲۴،

۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۸، ۴۳۰، ۴۳۳،

۴۳۷، ۴۳۹، ۴۴۳، ۴۵۰، ۴۵۱،

۴۶۶، ۴۶۸، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲،

۴۷۴، ۴۷۶، ۴۷۹، ۴۸۶، ۴۹۰،

۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۵، ۵۰۳، ۵۱۱،

۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۸، ۵۲۱، ۵۲۴،

۵۲۷، ۵۲۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶،

۵۵۶، ۶۲۱

الدشتکی، صدر الدین، ۲۵۱

الدشتکی، غیاث الدین، ۲۵۱

الدوانی، جلال الدین، ۲۵۱

الرازی، الإمام فخر الدین، ۱۰، ۱۱، ۱۴،

۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۹، ۲۰، ۲۱،

۲۶، ۲۸، ۲۹، ۳۴، ۴۱، ۴۵،

۸۳، ۹۸، ۱۰۹، ۱۱۶، ۱۳۰،

۱۳۳، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۲، ۱۵۰،

۱۵۳، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۴، ۱۶۹،

۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۸۲، ۱۸۴،

۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۲۰۷، ۲۰۹،

۲۲۲، ۲۲۷، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۲،

۲۴۵، ۲۵۳، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۷۵،

۲۸۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۳۰۹، ۳۱۰،

۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۲۱،

۳۲۳، ۳۲۵، ۳۴۵، ۳۴۷، ۳۴۹،

۳۵۲، ۳۶۶، ۳۸۴، ۳۹۶، ۴۱۶،

۴۲۶، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۱، ۴۴۳،

الكاشي، أفضل الدين (بابا أفضل كاشاني)،
٥٦٣

المراغي، حسن، ١٢٧، ١٧٧، ١٨٦،
المراغي، شرف الدين، ٤٥، ٢٠٥،
٥٢٢، ٥٢١

المسعودي، شرف الدين، ٣٨٣
النخجواني، نجم الدين، ٢١، ٢٦
النسفي، برهان الدين محمد بن محمد النسفي
الحنفي، ٥، ١٢، ٢٨

الهمداني، أبو الصلاح، ٤٠٨
أنكساقراطيس، ٢٢، ٢١٦، ٥٩٣
باقرى، اشكان، ٢، ٩، ١٠

بدوي، عبد الرحمن، ١٠٩، ١١٥،
١٢٣، ١٣١، ١٣٩، ١٤١، ١٦٧،
١٧٩، ٢١٦، ٢٣١

برلي، والتر (Walter Burleigh)، ٣٢، ٣٣،
٢٣٨

بطليموس، ٢١، ٢٢، ٥٧٧،
بيلوان، نجم الدين، ٢، ٥، ٧، ٨، ١٠،
٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣،
٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩،
٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٩

٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥

تاستيوس، ٢١، ٢٢

تبانوى، محمد على، ٥٨

جعفرى ولنى، على اصغر، ١، ٣٤، ٣٥،
٤٥

الشيرازي، قطب الدين، ٣، ٦، ٢١،
٣٠، ٤١، ٤٢، ٩٩، ١١٦، ١٩٩،

٢٥٢

الطوسي، نصير الدين، ٣، ٢١، ٢٨،
٢٩، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٤،

١٤٩، ١٥٧، ١٩١، ١٩٥، ٢٠٠،

٢٠٨، ٢٠٩، ٢٣١، ٢٥٢، ٢٥٥،

٢٥٦، ٢٧٣، ٢٧٩، ٣٠٣، ٣٤٠،

٣٤٢، ٣٥٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٥٦١،

٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢،

٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٨١، ٥٨٣،

٥٩٠، ٦٤١

الطبراني، محمد يوسف بن حسين، ٢٤٦

العجم، رفيق، ١٢٧، ١٧٧، ١٨٦،

٢١٦

الغزالي، أبو حامد محمد، ١١٨، ١٣٣

الفارابي، ٣١، ٥١، ١٠٩، ١٢٦،

١٣٣، ١٣٩، ٢٠١، ٢١٦، ٢٤٥،

٢٤٦، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣١٦، ٣٢١،

٣٨٤، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٣٧، ٤٦١،

٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٥١٨، ٥٨٦،

٥٨٨، ٥٩٣

الكاشي، نجم الدين، ٣، ٦، ٥٨، ٨٣،

٩٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧،

٢٠٥، ٣١٢، ٣٢٣، ٥٢١، ٥٥٥،

٥٧٣

- جیکي، کوامي، ۱۴۰
 حجازي، أحمد علي سقا، ۱۴۱
 حسيني دولت آباد، سيد محمد، ۱، ۹، ۱۰
 خوانساري، محمد، ۱۶۷
 دادخواه، غلامرضا، ۲، ۳، ۴، ۵، ۷، ۱۰، ۱۲، ۱۳، ۳۳، ۸۴، ۴۰۸
 دانش‌پژوه، محمدتقي، ۶
 دنيا، سليمان، ۱۳۳
 رحيمي ريسه، احمد رضا، ۲، ۸۵
 رشتر، نيکلاس، ۳، ۴، ۶، ۸
 زاهدي، جعفر، ۶
 ساوي، ابن سيلان، ۱۲۷
 ششن، رمضان، ۳، ۴، ۳۳
 شمس الدين، احمد، ۱۳۳
 شمسي گوشکن، فاطمه، ۱، ۹، ۱۰
 صفا، ذبيح الله، ۶
 عبده، محمد، ۱۲۷، ۱۷۷، ۱۸۶
 علي احمد اسماعيل محمد، ۸
 فرورپوس، المتأله صاحب الکليات، ۲۱، ۲۳، ۱۳۹، ۱۴۸، ۱۶۷، ۱۷۹، ۱۸۸، ۱۹۲، ۱۹۵، ۱۹۶
- فلاحی، أسد الله، ۱۴، ۲۱، ۱۳۳، ۴۰۸
 معصومي همداني، حسين، ۲، ۲۳۱
 موسويان، سيد حسين، ۲، ۱۰۹
 مهران، محمد، ۳، ۴، ۶
 نصر، سيد حسين، ۲۳۱
 يوسف ثاني، سيد محمود، ۴۶۴
 Alexander of Aphrodisias, 416
 Aristotle, 631
 Brunschwig, Jacques, 176
 Burleigh, Walter, 32, 638, 639
 El-Rouayheb, Khaled, 552
 Galen, 345, 552
 Hasnawi, Ahmad, 239
 Jacquette, Dale, 639
 Kieffer, John Spargler, 345, 552
 Menn, Stephen, 176
 Rahman, Shahid, 239
 Samarqandi, Shams al-Din Muhammad, 12
 Street, Tony, 239, 464
 Tahin, Hassan, 239
 Young, Edward Young, 13

نماية كتابها

- أجوبة المسائل النصيرية (نصير الدين الطوسي)، ٣٦٦، ٣٦٧
 أساس الاقتباس (نصير الدين الطوسي)، ٣٥٤، ٢٧٩، ٢٩
 التعليقات (ابن سينا)، ١٠٩
 التلويحات اللوحية و العرشية (السيروودي)، ١٧٦
 الجبل (أرسطو)، ١٢٠، ١٨٩، ١٩٥
 ١٩٦، ٢١٦، ٥٦٩، ٥٧٢، ٦٠١
 ٦٢٦
 الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد (الحلي)، ٥٧٤، ٥٧٨
 الحدود لأن سينا (تصحیح عبد الأمير الأعظم)، ٢١٧
 الحروف (الفارابي)، ١٠٩، ١٢٦
 الحكمة المشرقية (ابن سينا)، ٢٠٩
 الرسالة الشمسية (الكتاني)، ٦، ٢٩
 ٣٠، ٣٨، ٥٨، ٩٩، ٤٠٧، ٥٧٣
 الرسالة المنطقية (نصر الدين الرازي)، ٩٨، ٥٧٢
 الرسالة الثمان الصغرى و الكبرى في تهذيب المنطق (والتر برلي)، ٣٢
 السطحة (أرسطو)، ٢٩٣، ٥٦٩
 ٥٧٢، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٢، ٦٣٣
 أكتفاء التنوع بما هو مطبوع من أشهر التأليف العربية في المطابع الشرقية و الغربية (فن ديك)، ٨، ٤
 الأرغنون (أرسطو)، ١٩٥
 الإشارات و التنبيهات (ابن سينا)، ١٠٤
 ١٥٧، ١٧٩، ١٨٣، ١٩١، ١٩٥
 ٢٠٨، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٧٣
 ٣٤٢، ٣٨٣، ٤٢٦، ٤٢٩، ٥٦٨
 ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٦
 ٥٨١، ٥٨٣
 الألفاظ المستعملة في المنطق (الفارابي)، ١٣٣
 الايساغوجي (فرفوريوس)، ١٥٠، ١٥١
 ١٦٧، ١٧٩، ١٨٩
 الايضاح (الأرموي)، ٣٥١، ٥٢٧
 البصائر النصيرية في علم المنطق (الساوي)، ١٢٧، ١٧٦، ١٧٧، ٥٦٨، ٥٧١
 التحليلات الأولى (أرسطو)، ١١٥
 ٣٨٣، ٣٩١، ٤٠٥، ٤١٦، ٤٢٢
 ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧
 ٥٦٨

٤٩٣، ٤٩٤، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨،
 ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٣، ٥١٤،
 ٥١٥، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٣٠، ٥٣١،
 ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٦٠، ٥٦٢،
 ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٣،
 ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢،
 ٥٨٤، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٤،
 ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٥، ٦٢٨،
 ٦٤٣، ٦٣٠.

الفهرست (ابن النديم)، ٥٧٧

القرآن، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٢٨

اللامع في الشكل الرابع (الجيلي)، ٤٤٧

اللواحق (ابن سينا)، ٣٦٧

المباحث المشرقية (فخر الدين الرازي)،

٢١٦، ٦١٥، ٦١٦

المجسطي (بطليموس)، ٥٧٧

المختصر الأوسط في المنطق (ابن سينا)،

٣٩٥، ٤٠١، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦،

٤٦٧، ٥٩٤، ٥٩٦، ٥٩٧

المشارع والمطارحات (السهوردي)، ٢٥،

١٧٦

المصطلح الفلسفي عند العرب (تصحيح

عبد الأمير الأعسم)، ٢١٧

المطارحات المنطقية (الكانبي و الطوسي)،

٢٩، ١٣٤

المعتبر في الحكمة (البغداددي)، ١٣٢،

٢١٧، ٣٢٣

النساء (أرسطو)، ٢٩٤، ٤١٩، ٥٦٨،
 ٥٩٠، ٦٣٠

الشفاء (ابن سينا)، ٥٦، ٩٧، ٩٨،

١٠٢، ١٠٧، ١٠٩، ١١٦، ١٢١،

١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧،

١٣١، ١٣٤، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣،

١٤٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢،

١٥٣، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨،

١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥،

١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦،

١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٧،

١٩٨، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣٥،

٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٢،

٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠،

٢٥٣، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥،

٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٠٥،

٣٢١، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٣٥، ٣٣٧،

٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦،

٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤،

٣٥٦، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٨٢، ٣٨٥،

٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥،

٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٧،

٤١١، ٤١٢، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٢،

٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٨، ٤٣٩،

٤٤٤، ٤٥٠، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦،

٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣،

٤٧٤، ٤٧٥، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢،

- المقاومات (السيروودي)، ٢٥، ١٧٦
 المنطقيات للفارابي (تصحيح دانتش بروه)،
 ٩٩، ١٣٩، ٢٠١، ٢١٦، ٢٤٦،
 ٢٦٥، ٢٩٤، ٣٨٣، ٣٨٤، ٤٠٥،
 ٤٦٣، ٥١٩، ٥٦٤، ٥٨٦، ٥٨٨،
 ٥٩٣
 النجاة من الغرق في بحر الضلالات (ابن
 سينا)، ٦٢٨
 ايساغوجي تأليف فرغوريوس و مقولات
 تصنيف ارسطو (ترجمة محمد
 خوانساري)، ١٦٧
 باري لرمينياس (أرسطو)، ١٢٣
 بيان الحق و لسان الصديق (الأرموي)،
 ١١٦، ٣١٢، ٣٥١، ٣٥٦
 تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة
 الشمسية (قطب الدين الرازي)، ٢٥٢
 تطور المنطق العربي (رشر، محران)، ٤،
 ٨، ٦
 تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار
 (الطوسي)، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ١٠٠،
 ٢٠٠، ٢٥٢، ٢٥٥، ٣٠٣، ٣٤٠،
 ٣٤٢، ٣٥٦، ٥٦١، ٥٦٣
 تعقب الموضوع الجدلي (ابن سينا)، ٤٠٥
 تفسير كتاب ايساغوجي لفرغوريوس (ابن
 الطيّب)، ١٤٠
 تلخيص المحصل (الطوسي)، ٢٦، ٢٨،
 ٩٨، ٩٩، ٢٠٥، ٥٢١
 تلخيص كتاب البرهان (ابن رشد)، ٥٧٣
 تلخيص كتاب القياس (ابن رشد)، ٢٤٥
 تنزيل الأفكار (الأبهري)، ٢٦، ٢٧، ٢٨،
 ١٠٠، ٢٥٢، ٣٠٣، ٣٦٢، ٥٦٣
 تباقت التباقت (ابن رشد)، ٣٤٢
 حقائق الحقائق (الكشي)، ٢٥، ٢٦،
 ١٢٤، ١٣٦، ١٥٣، ٣١٩، ٣٢٠،
 ٣٢١، ٣٣٦، ٣٥٢، ٤٢٦، ٤٣١،
 ٤٣٢، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٦٧،
 ٤٧٨، ٤٧٩
 خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار (الأبهري)،
 ١٤، ٢٦، ٢٧، ٩٩، ١١٠، ١١١،
 ١١٤، ٤٢٢، ٥٦٣، ٥٧٦، ٦٠٧
 دقة النتائج (قطب الدين الشيرازي)، ٦،
 ١١٦، ٢٥٢
 رسالة المختلطات (المسعودي)، ٣٨٣
 رسالة في آداب البحث (السمرقندي)، ١٠
 رسائل ابن سينا (تحتقيق محسن بيدارفر)،
 ١٤١
 رسائل ابن سينا (تصحيح عبد الرحمن
 بدوي)، ٦٢٩، ٦٣١
 رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق
 الرئانية (الشيرزوري)، ٣٠، ٣٦٧،
 ٥٧٣
 شرح أساس الكيمياء (النسفي)، ٥، ٢٨
 شرح الإشارات و التنبيهات مع المحاكمات
 (الطوسي، قطب الدين الرازي)، ٢٩،
 ٢٥٢، ٢٥٥، ٣٠٣، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٥٦، ٥٦١، ٥٦٣

٦١٨، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٩،

٦٣٥، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٧

شرح حكمة الإشراف (الشهرزوري)، ٣٠،

٤٢، ٩٩، ١٩٩

شرح حكمة الإشراف (قطب الدين

الشيرازي)، ٣٠، ٤٢، ٩٩، ١٩٩

شرح عيون الحكمة (فخر الدين الرازي)،

١٤١، ٢٢٢، ٢٤٥

شرح كشف الأسرار (الكاظمي)، ٢٩،

١٣٤

شعر الفند الزماني (تصحیح حاتم صالح

الضامن)، ٦٢٦

طوبىكا (المجلد - المواضع) (أرسطو)،

١٩٥

علم الآفاق و الأفضس (السمرقندي)، ٢،

٣، ٤، ١٣

عنوان الحق و برهان الصدق (الأبهري)،

٢٧، ٣١٢، ٣٦٤

عين النظر في علم الجدل (السمرقندي)،

١٢

عيون الحكمة (ابن سينا)، ١٤١

قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار

(السمرقندي)، ٢، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩،

١٣، ١٤، ١٧، ٢٠، ٢٤، ٢٧،

٢٨، ٢٩، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨،

٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥،

٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١،

٤٥، ١٠٤، ١٥٧، ١٧٩، ١٨٣،

١٩١، ١٩٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠،

٢٣١، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٧٣، ٥٦٨،

٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣،

٥٧٦، ٥٨١، ٥٨٣، ٥٩٠، ٦٤١

شرح الشمسية (قطب الدين الرازي)،

٥٥٥

شرح العبارة (الفارابي)، ٤٦٣

شرح القسطاس في المنطق (السمرقندي)،

١، ٢، ٣، ٩، ١٠، ٢٤، ٢٩، ٣٠،

٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٣، ٤٥،

٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٦٤،

٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٥، ١١١،

١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٣٦، ١٤١،

١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٩، ١٦٣،

١٦٤، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٨، ١٨٤،

١٨٧، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٣٨،

٢٤١، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣،

٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٢٢، ٣٢٥،

٣٢٦، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٥،

٣٤٧، ٣٤٩، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٩٥،

٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٩٩،

٥٠١، ٥١١، ٥٤٠، ٥٤٦، ٥٦٥،

٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٧، ٥٨٩، ٥٩٠،

٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٤،

٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٥،

٣٢٤، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٨، ٣٠٦

٣٦٣، ٣٣٤، ٣٣٢، ٣٢٦، ٣٢٥

٣٧٠، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٧، ٤٤٠

٤٥٤، ٤٥٥، ٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩٣

٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٣

٥١٤، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٥

٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩

٥٥١، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٦، ٥٦٨

مجموعه الأسئلة والأجوبة (أسئلة البيروني

وأجوبة ابن سناء ودود البيروني عليه)

(تحقيق سيد حسين نصر)، ٦٣١

مجلس أفكار القدماء والمتأخرين (فخر الدين

الرازي)، ٩٨، ٥٢١

مجلد النظر (القزالي)، ١١٨

مدخل النطق (جالينوس)، ٥٥٢

مصنفات بابا أفضل كاشاني (الكاشي)،

٥٦٣

مطالع الأنوار (الأرموي)، ٢٩، ٩٩

١٠٢، ١١٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤

١٥٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٠

١٧١، ١٧٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧

١٩٦، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٧

٢٤٤، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٨١، ٢٨٥

٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١

٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٦٣، ٣٧٠

٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٧، ٤٤٠، ٤٥٤

٤٥٥، ٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩٣، ٤٩٥

٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧

٥٨، ٦٢، ٦٣، ٧٥، ٧٨، ٧٩

٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٩٥

٩٦، ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٦٧، ٤٤٥

٤٥٦، ٤٥٧، ٥٠١

كتاب التعريفات (الجرجاني)، ٢٨٠

كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم

(التبائوني)، ٢١٦

كشف الأسرار عن غوامض الأفكار

(الخوانساري)، ٩٩

كشف الحقائق في تحرير البقائق (الأبيري)،

٢٧، ٣٥٠

لباب الإشارات (فخر الدين الرازي)،

١٤٩، ١٥٦

لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار (قطب

الدين الرازي)، ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٣٦

٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥

٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١

٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧

٩٩، ١٠٨، ١١٣، ١٢٧، ١٢٨

١٣٤، ١٤١، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢

١٦٣، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢

١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٦، ١٩٨

١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٢٩، ٢٣٠

٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٢

٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨١

٢٨٥، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٣

١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤،

١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٨١،

١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨،

١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧،

٢١١، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨،

٢٢٩، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦٠،

٢٦١، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٣،

٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٠،

٣١٥، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٤٣،

٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨،

٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٩٧، ٣٩٨،

٣٩٩، ٤٠٤، ٤١٦، ٤٢٦، ٤٣٨،

٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٦٢،

٤٧٤، ٥٢١، ٥٥٨، ٥٧٢، ٦٢٩

منطق پيرومی (مجله)، ١، ١٣٣

منطق تطبیقی (اسدالله فلاحي)، ٢٣٩،

٢٥٤، ٣٤٦، ٣٦٤، ٤٦٥، ٥٦١،

منطق خونجی (اسدالله فلاحي)، ٢٥٤،

٢٧١

منطق در ايران سده ششم (تصحیح

غلامرضا دادخواه و اسدالله فلاحي)،

٣٨٣، ٤٤٧

منطق و مباحث الفاظ (تصحیح محمدی

محقق و توشی هیکو ایزوتسو)، ٢٩،

١٣٤

نقد الأصول و تلخیص النصول (الطهرانی)،

٢٤٦

٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٩،

٥٢٠، ٥٢١، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٨،

٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٦٠،

٥٦٦، ٥٦٨

معیار العلم (الغزالی)، ١١٨، ١٣٣

مفاتیح الخزائن (الکاشی)، ٥٦٣

مقاله في الشكل الرابع (الحمدانی)، ٤٠٨

منتبى الأفكار في إبانة الأسرار (الأبهري)،

٢٦، ٢٧، ٩٩، ٣٥٠

منطق أرسطو (تصحیح عبد الرحمن

بدوي)، ١٠١، ١٢٣، ١٣١، ١٣٩،

١٦٧، ١٧٩، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٦،

٢١٦، ٢٩٣، ٣٨٣، ٣٩٢، ٥٦٠،

٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٨،

٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٨٠،

٥٨١، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٧، ٥٨٨،

٥٨٩، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٦، ٦٢٨،

٦٢٩، ٦٣٢، ٦٣٣

منطق التجريد (الطوسي)، ٥٧٤

منطق العين (الکاشی)، ٣١٢

منطق المشرقین (ابن سینا)، ٩٧، ١١٠،

١٥٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١١،

٢١٢، ٢١٤، ٢١٥

منطق الملخص (فخر الدین الرازی)، ٣٤،

٩٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١١٦،

١١٧، ١١٨، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢،

١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠، ١٥٣،

Arabic Sciences and Philosophy
(Street), 404
Insane Logica (Galen), 345
On Aristotle's Prior Analytics 1.1
- (Alexander of
Aphrodisias), 416
On the Heavens (Aristotle), 631
*On the Purity of the Art of Logic;
The Shorter and the Longer
Treatises* (Burleigh), 639

*Oxford Studies in Ancient
Philosophy* (Menn), 176
*Relational Syllogisms and History
of Arabic Logic, 900-1900* (El-
Rouayheb), 552
*The Cambridge Companion to the
Stoics* (Brunschwig), 176
*The Unity of Science in the Arabic
Tradition*
*Science, Logic, Epistemology and
their Interactions* (Hasnawi,
Street), 239

منابع

منابعی که در اینجا می‌آید شامل منابعی است که در مقدمه یا پانویست‌های متن قسطنطین الأعظمی به آنها ارجاع شده است.

- ابن رشد، (۱۹۹۳م)، *تهافت التهافت*، مقدمه و تعلیق از محمد العریبی، بیروت، دار الفکر.
- ابن رشد، (۱۹۸۲م)، *تلخیص کتاب البرهان*، تحقیق از دکتر محمود قاسم و تکیل و تقدیم و تعلیق از دکتر بتورث و هریدی، قاهره، الیئته المصریة.
- ابن رشد، (۱۹۹۳م)، *تلخیص کتاب القیاس*، تحقیق از دکتر محمود قاسم و تکیل و تقدیم و تعلیق از دکتر بتورث و هریدی، قاهره، الیئته المصریة.
- ابن سینا، (۱۳۶۴ش)، *النجاة من الغرق فی بحر الضلالات*، قم، مکتبه المرتضوی.
- ابن سینا، (۱۳۷۵ش)، *الإشارات و التنبیات*، قم، نشر البلاغه.
- ابن سینا، (۱۳۹۶ش)، *المختصر الأوسط فی المنطق*، مقدمه و تصحیح سید محمود یوسف‌ثانی، انتشارات مؤسسه حکمت و فلسفه ایران، تهران.
- ابن سینا، (۱۴۰۰ق)، *رسائل ابن سینا*، قم، انتشارات بینار.
- ابن سینا، (۱۴۰۵ق)، *منطق المشرقین*، قم، انتشارات کتابخانه آیه الله مرعشی نجفی.
- ابن سینا، (۱۹۵۶م)، *الشفاء «المنطق»*، کتاب البرهان، دار الکتب العربی للطباعة و النشر، القاهرة.
- ابن سینا، (۱۹۵۶م)، *الشفاء «الطبیعیات»*، کتاب السماء و العالم، دار الکتب العربی للطباعة و النشر، القاهرة.
- ابن سینا، (۱۹۶۴م)، *الشفاء «المنطق»*، کتاب القیاس، دار الکتب العربی للطباعة و النشر، القاهرة.
- ابن سینا، (۱۹۷۰م)، *الشفاء «المنطق»*، کتاب العبارة، دار الکتب العربی للطباعة و النشر، القاهرة.
- ابن سینا، (۱۹۸۹م)، *الحدود فی المصطلح الفلسفی عند العرب*، مقدمه و تصحیح و تعلیق عبد الأمير الأعسم، القاهرة، الیئته المصریة.
- ابن ندیم، محمد بن اسماعیل، (۱۳۸۱ش)، *الفهرست*، ترجمه محمد رضا تجدد، تهران، اساتیر.
- ابن ندیم، محمد بن اسماعیل، (۱۹۹۷م)، *الفهرست*، تحقیق ابراهیم رمضان، لبنان، دار المعرفة.

- اخرى، اثر الدين، (۱۳۵۳ ش.)، تنزيل الأفكار، در منطق و مباحث الفاظ، گردآوری مهدی محقق، تهران، دانشگاه تهران، صص ۱۳۷-۲۴۸.
- اخرى، اثر الدين، (۱۳۹۵ ش.)، منتهی الأفكار في اياته الأسرار، منطق (تحریرهای یکم و دوم)، تصحیح مهدی عظمی و هاشم قربانی، تهران، انتشارات حکمت.
- اخرى، اثر الدين، (۱۳۹۶ ش.)، خلاصة الأفكار و نقاوة الأسرار، تصحیح مهدی عظمی و هاشم قربانی، مقدمه مهدی عظمی، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.
- اخرى، اثر الدين، (۱۹۹۸ م.)، كشف الحقائق في تحرير الدقائق، تصحیح حسين صارى اوغلو، استانبول.
- اخرى، اثر الدين، (بی تا)، عنوان الحق و لسان الصدق، تهران، کتابخانه مجلس شورای اسلامی، به شماره ۲۷۵۲ در مجموعه‌ای به شماره ۳۲۷۹، صص ۵۸۱-۶۰۴.
- ارسطو، (۱۹۸۰ ش.)، منطق أرسطو، به کوشش عبدالرحمن بدوی، کویت و بیروت، وكالة المطبوعات و دار القلم.
- ارسطو، (۱۳۷۸ ش.)، ارکانون، میرشمس‌الدین ادیب سلطانی، تهران، موسسه انتشارات نگاه.
- ارسطو، (۱۳۸۳ ش.)، مقولات، در ایساغوجی و مقولات، ترجمه، مقدمه و توضیحات از محمد خوانساری، تهران، مرکز نشر دانشگاهی، صص ۱۴۹-۲۱۶.
- ارموی، سراج‌الدین، (۱۳۷۳ ش.)، بیان الحق و لسان الصدق ج. ۱، تصحیح و تحقیق غلامرضا ذکیانی، پایان نامه کارشناسی ارشد به راهنمایی احمد پیشتی، تهران، دانشگاه تهران.
- ارموی، سراج‌الدین، (۱۳۷۴ ش.)، بیان الحق و لسان الصدق ج. ۲، تصحیح و تحقیق عبدالعلی شکر، پایان نامه کارشناسی ارشد به راهنمایی عبدالله نورانی، تهران، دانشگاه تهران.
- ارموی، سراج‌الدین، (۱۳۹۳ ش.)، مطالع الأنوار، در لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، تصحیح و مقدمه از علی اصغر جعفری ولئی، تهران، دانشگاه تهران.
- ارموی، سراج‌الدین، (۱۳۹۳ ش.)، مطالع الأنوار، در لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، تصحیح و مقدمه از ابوالقاسم رحانی، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.
- الأعمش، عبد الأمير، (۱۹۸۹ م.)، المصطلح الفلسفي عند العرب، مقدمه و تصحیح و تعلیق عبد الأمير الأعمش، القاهرة، الهيئة المصرية.
- برلی، والتر، (۲۰۰۰ م.)، الرسائلان الصغرى والكبرى في تحذیب المنطق، ترجمه و ویرایش پ. وی، سید، نیو هیون و لندن، انتشارات دانشگاه ییل. (به انگلیسی؛ ر. ک. به منابع انگلیسی با نام Burleigh, Walter).

بغدادی، ابو البركات، (۱۳۵۷ق)، *المعتبر في الحكمة*، ج. ۱، قسم المنطق، حیدرآباد الدكن، إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية.

تهانوی، محمد علی، (۱۸۶۲م)، *كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم*، صفحه المولوي محمد وحیه و المولوي عبد الحق و المولوي غلام قادر و اهتم به المستشرق النمساوي لويس سبرنغر التيرولي (Aloys Sprenger) و المستشرق الاورلندي وليم ناسوليس (William Nassau Lees)، *كلكته*، جمعية البنغال الآسيوية من سلسلة المكتبة الهندية.

تهانوی، محمد علی، (۱۹۹۶م)، *كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم*، تحقيق رفيق العجم، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

جرجاني، محمد علی، (۱۳۷۰ش)، *كتاب التعريفات*، تهران، انتشارات ناصر خسرو.
جیل، مجد الدین عبدالرزاق (۱۳۹۶ش)، «اللامع في الشكل الرابع»، در: *منطق در ایران سده ششم*، هفت رساله از ابن صلاح همدانی، مجد الدین جیل، رشید الدین وطواط، شریف الدین مسعودی، ابن غیلان بلخی و فخر الدین رازی، کردآوری، مقدمه، و تصحیح غلامرضا دادخواه و اسدالله فلاحي، پیش‌گفتار نیکلاس رشر، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.

حلی، حسن بن یوسف، (۱۳۶۲ش)، *المجهر النضید في شرح منطق التجرید*، قم، انتشارات بیدار.

حلی، حسن بن یوسف، (۱۳۸۷ش)، *الأسرار الخفية في العلوم العقلية*، تحقيق مركز العلوم و الثقافة الإسلامية، مركز إحياء التراث الإسلامي، قم، بوستان كتاب.
خونجی، افضل الدین، (۱۳۸۹ش)، *كشف الأسرار عن غوامض الأفكار*، مقدمه و تحقیق خالد الرومحب، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران و مؤسسه مطالعات اسلامی دانشگاه آزاد برلین - آلمان.

دادخواه، غلامرضا، (۱۳۹۲ش)، *مقدمه بر علم الآفاق و الأنفس اثر شمس الدین محمد سمرقندی*، کالیفرنیا، کاستا مسا، انتشارات مزدا.

دادخواه، غلامرضا، و اسدالله فلاحي (۱۳۹۶)، *منطق در ایران سده ششم*، هفت رساله از ابن صلاح همدانی، مجد الدین جیل، رشید الدین وطواط، شرف الدین مسعودی، ابن غیلان بلخی و فخر الدین رازی، کردآوری، مقدمه، و تصحیح غلامرضا دادخواه و اسدالله فلاحي، پیش‌گفتار نیکلاس رشر، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.

- دانش پژوه، محمدتقی (۱۳۷۷ ش. «آ»)، «پیشگفتار»، زين الدين عمر بن سهلان ساوى، تبصرة و دو رساله ديكر در منطق، انتشارات دانشگاه تهران.
- رشر، نيكلاس، (۱۹۸۵ م.)، تطور المنطق العربي، ترجمة محمد محران، مصر، دار المعارف.
- الروحى، خالد، (۱۳۸۹ ش.)، «مقدمه»، در افضل الدين خوجي، كشف الأسرار عن غوامض الأفكار، محران، مؤسسة پژوهشی حکمت و فلسفه ايران و مؤسسة مطالعات اسلامي دانشگاه آزاد برلين - آلمان.
- زاهدی، جعفر، (۱۳۵۳ ش.)، مقدمه بر منطق العين يا «عين القواعد در فن منطق» اثر نجم الدين كاتبي، نشریه دانشكده الهيات و معارف دانشگاه فردوسی مشهد، صص ۱۶۲-۱۷۳.
- ساوى، ابن سهلان (۱۳۳۷ ش.)، تبصرة و دو رساله ديكر در منطق، به كوشش محمدتقی دانش پژوه، انتشارات دانشگاه تهران.
- ساوى، ابن سهلان (۱۳۸۳ ش.)، البصائر النصيرية في علم المنطق، تحقيق حسن مراغى غفاريور، تهران، انتشارات شمس تبریزی.
- ساوى، ابن سهلان (۱۹۹۳ م.)، البصائر النصيرية، تحقيق رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت.
- سمرقندی، شمس الدين محمد، شرح التسطاس في المنطق، نسخه خطی به شماره ۴۴۱، تهران، كتابخانه مجلس شورای اسلامي.
- سمرقندی، شمس الدين محمد، (۱۹۳۴ م.)، رساله في آداب البحث، تصحيح محمود الإمام المنصوري، القاهرة، مطبعة السعادة. موجود در مجموعه مشتتة على الآتي بيانه: ۱. البدر العلاء في كشف غوامض المتولات و هو شرح الشيخ عمر المشهور بآين القره داغى على رسالة المتولات للعلامة ملا على القزلي، و المتن في صدر الصحيفة ص ۴-۲۹؛ ۲. رسالة... اسماعيل الكنبوي في آداب البحث مع حاشيتها احادها للعلامة الشيخ عمر المذكور والثانية للملا عبدالرحمن البنجوني ص ۳۰-۱۲۴؛ ۳. آداب البحث للسمرقندي ص ۱۲۵-۱۳۲؛ ۴. الآداب الشرفية للسيد الشريف الجرجاني ص ۱۳۲-۱۳۶.
- سمرقندی، شمس الدين محمد، (۲۰۱۴ م.)، رساله في آداب البحث، تحقيق و تعليق غزوة عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن النادي، الكويت، دار الضياء للنشر و التوزيع. موجود در فتح الوقاب بشرح الآداب، تأليف زكريا بن أحمد الأنصاري.
- سمرقندی، شمس الدين محمد، (۲۰۱۹ م.)، عين النظر في علم الجدل، تحقيق و تعليق والتر ادوارد يانك، قابل دسترس در آدرس زیر:

- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، (۲۰۱۰م)، قسطاس‌الافکار فی تحقیق الأسرار، با مقدمه، تصحیح، ترجمه و شرح نجم‌الدین مغلوان به عنوان رساله دکتری، آکادرا، دانشگاه آکادرا.
- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، (۲۰۱۴م)، علم الآئینی و الأغص، با مقدمه و تصحیح غلامرضا دادخواه، کالیفرنیا، کاستا مسا، انتشارات مزنا.
- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، شرح القسطاس فی المنطق، نسخه خطی به شماره ۱۰۶۵۰، تخران، کتابخانه آستان قدس رضوی.
- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، شرح القسطاس فی المنطق، نسخه خطی به شماره ۳۸۵۹، تخران، کتابخانه مجلس شورای اسلامی.
- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، قسطاس‌الافکار فی تحقیق الأسرار، نسخه خطی به شماره ۱۰۶۵۰، تخران، در ضمن شرح القسطاس، کتابخانه آستان قدس رضوی.
- سمرقندی، شمس‌الدین محمد، قسطاس‌الافکار فی تحقیق الأسرار، نسخه خطی به شماره ۳۸۵۹، در ضمن شرح القسطاس، تخران، کتابخانه مجلس شورای اسلامی.
- سهروردی، شهاب‌الدین (۱۳۸۸ش)، التلویحات الموحیه و العرشیه، تصحیح و مقدمه نجفقلی حبیبی، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.
- سهروردی، شهاب‌الدین (۱۳۷۵ش)، المصارع و المطارحات، در مجموعه مصنفات شیخ اشراق، ج. ۱، تصحیح نجفقلی حبیبی، مقدمه هانری کربن و سید حسین نصر، تهران، مؤسسه مطالعات و تحقیقات فرهنگی.
- سهروردی، شهاب‌الدین (۱۳۷۵ش)، المقامات، در مجموعه مصنفات شیخ اشراق، ج. ۱، تصحیح نجفقلی حبیبی، مقدمه هانری کربن و سید حسین نصر، تهران، مؤسسه مطالعات و تحقیقات فرهنگی.
- سهروردی، شهاب‌الدین (۱۳۹۱ش)، الحکمة الإشرافیه، تصحیح محمد ملکی، تهران، پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی.
- شهرزوری، شمس‌الدین (۱۳۸۳ش)، رسائل الشجرة الإلییه فی علوم الحقائق الربانیة، سه جلد، تصحیح و مقدمه نجفقلی حبیبی، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.
- شهرزوری، شمس‌الدین (۱۳۷۲ش)، شرح حکمة الإشراف، مقدمه و تحقیق از حسین ضیائی تربتی، تهران، مؤسسه مطالعات و تحقیقات فرهنگی.
- شیرازی، قطب‌الدین (۱۳۸۵ش)، شرح حکمة الإشراف، به اهتمام عبدالله نورانی و مهدی محقق، تهران، انجمن آثار و مفاخر فرهنگی.

شیرازی، قطب‌الدین، (۱۳۶۹ش)، *درة الناج*، تصحیح سید محمد مشکوة، چاپ سوم، تهران، انتشارات حکمت.

صفاء، ذبیح‌الله، (۱۳۶۷ش)، *تاریخ ادبیات در ایران*، پنج جلد، تهران، انتشارات فردوس.
طهرانی، محمد یوسف بن حسین، (۱۳۸۹ش)، *تقدیم الأصول و تخیض الفصول*، تحقیق، تصحیح و تعلیق احد فرامرزی قراملکی، معتر کاوندی و محسن جاهد، زنجان، دانشگاه زنجان.

طلوسی، نصیر الدین (۱۳۷۵ش)، *شرح الإشارات و التنبیات*، قم، نشر البلاغة.
طلوسی، نصیر الدین (۱۴۰۵ق)، *تخیض العقل*، بیروت، دار الأدواء.
طلوسی، نصیر الدین (۱۹۰۵م)، *تخیض العقل*، راجعه و قدم له طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الکلیات الأزهرية.

طلوسی، نصیر الدین، (۱۳۶۲ش)، *منطق التجربة*، در *المبوهر النضید فی شرح منطق التجربة*، اثر علامه حلی، قم، انتشارات بیدار.

طلوسی، نصیر الدین، (۱۳۶۷ش)، *أساس الاقتباس*، تهران، انتشارات دانشگاه تهران.
طلوسی، نصیر الدین، (۱۳۷۰ش)، *تعدیل المعیار فی شرح تنزیل الأفكار*، در *منطق و مباحث الفائد*، کردآوری مهدی محقق و توشی هیکو ایزوتسو، صص ۱۳۷-۲۴۸.

غزالی، محمد، (۱۹۶۱م)، *معیار العلم فی فن المنطق*، تحقیق سلیمان دنیا، مصر، دارالمعارف.
غزالی، محمد، (۱۹۹۰م)، *معیار العلم فی المنطق*، مع شرح لأحمد شمس‌الدین، بیروت، لبنان، دارالکتب العلمية.

فارابی، ابونصر محمد (۱۴۰۸ق)، *المنطقیات للفارابی*، ج ۱، تحقیق محمدتقی دانش‌پژوه، قم، انتشارات کتابخانه آیه الله مرعشی.

فارابی، ابونصر محمد (۱۴۰۹ق)، *المنطقیات للفارابی*، ج ۲، تحقیق محمدتقی دانش‌پژوه، قم، انتشارات کتابخانه آیه الله مرعشی.

فارابی، ابونصر محمد (۱۴۱۰ق)، *المنطقیات للفارابی*، ج ۳، تحقیق محمدتقی دانش‌پژوه، قم، انتشارات کتابخانه آیه الله مرعشی.

فخر رازی، فخر الدین محمد بن عمر (۱۳۷۳ش)، *شرح عیون الحکمة*، تحقیق احمد حجازی احمد السقا، تهران، موسسه الصادق للطباعة و النشر (افست از چاپ قاهره).

فخر رازی، فخر الدین محمد بن عمر (۱۴۱۱ق)، *المباحث المشرقیة فی علم الإلهیات و الطبیعیات*، قم، انتشارات بیدار.

فخر رازی، فخر الدین محمد بن عمر (۱۹۰۵م)، *محصل افکار القدماء والمتأخرین من العلماء والحکماء والمتکلمین*، راجعه و قدم له طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مکتبة الکلیات الأزهرية.

فخر رازی، فخر الدین محمد بن عمر (۱۳۸۱ش)، *منطق المالمخص*، تحقیق احدفرامرز قراملکی و آدینه اصغری‌نژاد، تهران، دانشگاه امام صادق.

فخر رازی، فخر الدین محمد بن عمر (۱۳۸۴ش)، *شرح الإشارات والتنبیات*، مقدمه و تصحیح علی رضا نجف زاده، تهران، انجمن آثار و مفاخر فرهنگی.

فخر رازی، فخر الدین محمد بن عمر (۱۴۰۴ق)، *شرح الفخر الرازی علی الإشارات*، قم، مکتبة آیت الله مرعشی نجفی.

فخر رازی، فخر الدین محمد بن عمر (۱۴۲۳ق-۲۰۰۲م)، *الرسالة الکمالیة فی الحقائق الإلهیة*، ضبطه و صححه خالد عبد الکریم الطرزی، دار الکتب العلمیة، بیروت.

فخر رازی، فخر الدین، (۱۳۹۶ش)، *الرسالة فی المنطق*، منطق در ایران سده ششم، هفت رساله از ابن صلاح همدانی، مجد الدین جیلی، رشید الدین وطواط، شرف الدین مسعودی، ابن غیلان بلخی و فخر الدین رازی، گردآوری، مقدمه، و تصحیح غلامرضا دادخواه و اسدالله فلاحی، پیش‌گفتار نیکلاس رشر، تهران، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.

فرفور یوس، (۱۹۸۰)، *الایساغوجی*، در منطق أرسطو، تصحیح عبد الرحمن بدوی، کویت و بیروت، وكالة المطبوعات و دار القلم.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۱ش)، «قیاس اقترانی شرطی نزد شمس الدین سمرقندی»، *وبلاک منطق در ایران به تاریخ ۲۱ خرداد ۱۳۹۱*.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۱ش. ب)، «شمس الدین سمرقندی، منطق دان ناشناخته»، *وبلاک منطق در ایران به تاریخ ۳ شهریور ۱۳۹۱*.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۲ش)، *منطق خونیجی*، تهران، انتشارات مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ایران.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۳)، «منطق ربط نزد شمس الدین سمرقندی»، *منطق پژوهی ۱۰*، پاییز و زمستان، صص ۶۵-۸۱.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۵ش)، *منطق تطبیقی*، تهران، سازمان سمت.

فلاحی، اسدالله، (۱۳۹۷)، «کیت قیاس شرطی نزد شمس الدین سمرقندی»، *جاویدان خرد*، ش. ۳۴، پاییز و زمستان، صص ۱۱۳-۱۳۴.

- فن ديك، انوار، (۱۸۹۶م)، أكفاء الفروع بما هو مطبوع من أشهر التأليف العربية في المطابع الشرقية والغربية، و قد صححه السيد محمد علي البيلاوي و زاد عليه ببعض الكلام، النجالة بمصر، مطبعة التأليف (الليلال).
- قطب رازی، قطب الدين، (۱۳۹۳ش)، لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، تصحيح على اصغر جعفری ولئی، تهران، دانشگاه تهران.
- قطب رازی، قطب الدين، (۱۳۹۳ش)، لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، تصحيح ابوالقاسم رحمانی، تهران، مؤسسة پژوهشی حکمت و فلسفه ايران.
- کتابي، نجم الدين، (بی تا)، شرح كشف الأسرار، نسخه خطی به شماره ۱۴۱۷، استانبول، کتابخانه جابر الله.
- کتابي قزوینی، نجم الدين (۱۳۶۳ش)، الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، انتشارات زاهدی.
- کتابي قزوینی، نجم الدين (۱۳۶۳ش)، «منطق العين يا عين القواعد در فن منطق»، نشریه دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد، زين الدين جعفر زاهدی.
- کتابي قزوینی، نجم الدين، (۱۳۵۳ش)، المطارحات المنطقية، در منطق و مباحث الفاظ، گردآوری محمدی محقق و نوشی هیکو ازوتسو، تهران، دانشگاه تهران، ص ۲۸۳-۲۸۴.
- کاشانی، افضل الدين محمد مرقی (۱۳۶۶ش)، مصنفات بابا افضل کاشانی، به تصحيح مجبى مینوی و یحیی محمدي، انتشارات خوارزمی، تهران.
- کاشانی، افضل الدين محمد مرقی (بی تا)، مفاتيح الخزائن، تهران، کتابخانه ملی ملک به شماره ۴۶۴۳.
- کاشانی، افضل الدين محمد مرقی (بی تا)، مفاتيح الخزائن، مشهد، کتابخانه آستان قدس ۹۷۳.
- کفی، زين الدين عبدالرحمن (ن. ش. ۸۶۵)، حقائق الحقائق، نسخه شماره ۸۶۵ کتابخانه فاضل احمد پاشا، استانبول.
- محقق، محمدی و نوشی هیکو ازوتسو، (۱۳۵۳ش)، منطق و مباحث الفاظ، گردآوری محمدی محقق و نوشی هیکو ازوتسو، تهران، دانشگاه تهران.
- نسفی، برهان الدين محمد بن محمد النسفی الحنفی، (۲۰۱۵م)، النصول (المشهور بـ«مقدمة البرهاني»)، تحقيق: نجم الدين يهلوان و هادی أنصار جيلان، أنکارا.
- نسفی، برهان الدين محمد بن محمد النسفی الحنفی، (۲۰۱۵م)، شرح أساس الكياسة، تحقيق: غلامرضا دادخواه و عباس کوردزنيان، كاليفرنيا، كاستا مسا، انتشارات مزدا.
- همدانی، ابو الصلاح، (۱۳۹۶ش)، مقالة في الشكل الرابع، فصل سوم در منطق در ايران سده ششم، با تصحيح و تحقيق و مقدمه غلامرضا دادخواه و اسدالله فلاحي.

- Aristotle, *On the Heavens*, Book II Part 4, translated by J. L. Stocks
Alexander of Aphrodisias, (1991), *On Aristotle's Prior Analytics 1.1- 7*,
Translated by Jonathan Barnes, Susanne Bobzien, Kevin Flannery,
S.J., and Katerina Ierodiakonou, Cornell University Press, Ithaca,
New York.
- Brunschwig, Jacques, (2003), 'Stoic Metaphysics', *The Cambridge
Companion to the Stoics*, ed. Brad Inwood, Cambridge University
Press, p. 228.
- Burhanuddin en-Nesefi, el-Fusûl (Mukadimetu'l-Burhaniyye), Tahkik:
Necmettin Pehlivan, Hadi Ensar Ceylan, Ankara Üniversitesi
İlahiyat Fakültesi Dergisi, Cilt: 56, Sayı: 2, Yıl 2015, ss. 41-75.
- Burleigh, Walter, (2000), *On the Purity of the Art of Logic. The Shorter and
Longer Treatises*, trans. & ed. P.V. Spade, New Haven & London:
Yale University Press, 2000.
- El-Rouayheb, Khaled, (2010), *Relational Syllogisms and History of Arabic
Logic, 900-1900*, Leiden and Boston, Brill.
- El-Rouayheb, Khaled, (2012): 'Post-Avicennan Logicians on the Subject
Matter of Logic, Some Thirteenth- and Fourteenth-Century
Discussions', *Arabic Sciences and Philosophy*, 22, pp. 69-90.
- Galen, (1964), *Institutio Logica*, in John Spargler Kieffer, *Galen's Institutio
Logica: English Translation, Introduction, and Commentary*, Baltimore,
John Hopkins Press, pp. 49-52.
- Hasnawi, Ahmad, (2008), "Avicenna on the Quantification of the
Predicate (with an Appendix on Ibn Zora)", *The Unity of Science in
the Arabic Tradition: Science, Logic, Epistemology and their Interactions*,
Edited by Shahid Rahman, Tony Street and Hassan Tahiri,
Springer.
- Jacquette, Dale, "Burleigh's Paradox." In *Philosophy* 82 (2007): pp. 437-
448.
- Kneale, William and Martha Kneale, (1962), *The Development of Logic*,
Clarendon Press, Oxford.
- Menn, Stephen, (1999), 'The Stoic Theory of Categories,' *Oxford Studies
in Ancient Philosophy*, Volume XVII: 1999, (Oxford, Oxford
University Press), pp. 215-47.
- Sabra, Abdelhamid, (1980) 'Avicenna on the Subject Matter of Logic,'
The Journal of Philosophy, 77, pp. 746-64.
- Kâtîbî Qazwînî, Najm al-Dîn, (1854), *Al-Risâla al-Shamsiyya*, Aloys
Sprenger's translation was published in his *First Appendix to the
Dictionary of Technical Terms used in the Sciences of the Mussalman*,

containing the Logic of the Arabians, Bengal Military Orphan Press, Calcutta 1854. Nicholas Rescher published a translation of missing part of some sections of modal logic as an appendix to his *Temporal Modalities in Arabic Logic*, Reidel, Dordrecht, 1967, pp. 39–45.

Kātibī Qazwīnī, Najm al-Dīn, (2007), *Al-Risāla al-Shamsiyya*, Aloys Sprenger's translation with Nicholas Rescher's translation of missing parts, retyped by Wilfrid Hodges. Available in <http://wilfridhodges.co.uk/arabic61.pdf>.

Samarqandī, Shams al-Dīn Muḥammad, (1934), *Al-Risāla fī Ādāb al-Baḥṭh*, ed. Maḥmūd al-Imām al-Manṣūrī. In *Majmū'a Mushtamila 'alā l-Āfī Bayānīhu: al-Awwal: al-Badr al-ʿIllāt fī Kashf Ghayāmīd al-Maqūlāt, wa-huwa Sharḥ al-ʿAllāma l-Muḥaqqiq ... al-Shaykh ʿUmar al-mashhūr bi- Ibn al-Qarāb Daghī ... 'alā Risālat al-Maqūlāt li-l-ʿAllāma ... Mullā ʿAlī l-Qizīlji; watalibi ... (etc.)*, pp. 125–32. Cairo: Maṭbaʿat al-Saʿāda, 1353 [= 1934/5]. Available online, via the Bibliotheca Alexandrina Digital Assets Repository, at: <http://dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-Job:192923>

Semerqandī, Şemsuddin Muhammed b. Eşref, (2014), *Kıstâs'ul-Efkâr (Düşüncenin Kıstası)*, Eleştirmeli Metin-Çeviri: Necmettin Pehlivan, Türkiye Yazma Eserler Kurumu Başkanlığı: İstanbul.

Samarqandī, Shams al-Dīn Muḥammad, (2019), *Kitāb ʿAyn al-Nazar fī ʿIlm al-Jadal* by Shams al-Dīn al-Samarqandī (d. 722/1322) Edition and Translation: Walter Edward Young. Available in <https://pages.ceres.rub.de/ayn-al-nazar>.

Street, Tony, (2001), "The Eminent Later Scholar" in Avicenna's book of the syllogism', *Arabic Sciences and Philosophy*, vol. 11, pp. 205-218.

Young, Edward Young 2018, 'Al-Samarqandī's Third Mas'ala, Juridical Dialectic Governed by the Ādāb al-Baḥṭh,' *Oriens*, v. 46, issue 1-2, pp. 62-128.

Appendix III

List of the Abbreviations

of the manuscripts of *Qistās al-afkār*

- ☞ Avasofia library, no. 2565
- ☞ Ati' Afandi library, no. 1673.
- ☞ Astan e Qods e Razavi library, no. 10650
- ☞ Pehlivan's Edition 2014

18. Sobat library (Egypt), no. 833.
19. Salim Agha library (Turkey), no. 721.
20. Al-Zahiriya library (Damascus), no. 71.
21. Rampour library (India), no. 1/451.

We wished the manuscripts had been in our access to determine their historical relations and the accuracy of each, making a much better edition than we did.

Appendix II

Manuscripts of *Qistās al-afkār*

As our search yielded, there are over twenty manuscripts of *Qistās al-afkār* in libraries around the world, five of which we accessed, but which we trusted just on three to edit the book. Here are the list of the manuscripts of which we could gain some information.

1. Astan e Qods e Razavi library, no. 10650, 496 pages (in 247 foils), 19 lines. (Abbreviated in this edition by 'ق').

This was the main manuscript we worked with. It contains the text within the author's commentary on it, *Sharḥ al-Qistās*. Unfortunately, this manuscript lacks two-seventh of the end of *Qistās al-afkār*.

2. Majles e Shora ye Eslami library, no. 3859, 371 pages, 19 lines.

This too contains the text within the author's commentary on it. It seems that this manuscript was copied from the previous. Since it has many errors, we neglected it in our edition.

3. Ayasofia library, no. 2565, 64 foils, 25 lines. (Abbreviated in this edition by 'ص').

4. Atif Afandi library, no. 1673, 192 foils, 21 lines. (Abbreviated in this edition by 'ع').

This manuscript was written by some hands and we couldn't trust in it.

The following manuscripts of *Qistās al-afkār* we couldn't access to:

5. Raghīb Pasha library, no. 1461.
6. Ahmad Pasha library, no. A3399, 67 foils, written 692h.
7. Ahmad Pasha library, no. A3396, ?? foils, written 740h.
8. Ahmad Pasha library, no. 3418, 95 foils, written 862h.
9. Manisa library, no. 2213, 68 foils, written 708h.
10. Khoda Bakhsh library (India), no. 2264, 12 foils, written 717h.
11. Istanbul University library, no. 322/1, 138 foils, written 711h.
12. Hussain Chalbi library, no. 772, 139 foils, written seventh century h.
13. Atif Afandi library, no. 1674, 68 foils, 23-31 lines.

Juma Al Majid Centre for Culture and Heritage in the following link sells images of three manuscripts:

http://www.almajidcenter.org/contact_us.php

14. Dar al-Kutub al-Zahiriya library, no. 7892, 93 foils, written 743h.
15. Oriental Academy library (Saint Petersburg), no. A 780 Nov614, 85 foils, written 750h.
16. Oriental Academy library (Saint Petersburg), no. A1081, 165 foils, written 692h.

In the following link, Khazanat al-Turath introduces the five manuscripts:

<http://shamela.ws/browse.php/book-5678#page-36125>

17. Riza library (Oriental Academy Saint Petersburg), no. 843.

- 76. Discussing the syllogisms composed of the external, the real, and the mental propositions
- 77. Discussing the relational syllogisms

Syllogism – the appurtenances

- 78. Rejecting the Aristotelian requisites for demonstration
- 79. Adding to logic the discussion of the *Ādāb al-baḥṭh wa-l-munāẓara*, or “protocol for dialectical inquiry and disputation.”¹³
- 80. New examples for fallacy
 - a. Themistius’s fallacy in Physics
 - b. The fallacy of truth-saying in consequences
- 81. New solution to the Liar Paradox.

The matters listed above are the innovations we could find in Samarqandi. More investigation into his works may lead to many others, as it well might be proved that some of what we listed above origin actually from some of Samarqandi’s predecessors or even of his contemporaries. So we hope that the publication of this edition facilitate getting more accurate understanding of the relationships between the logicians of thirteenth century.

¹³ The translation to English of the expression is from Young 2018 ‘Al-Samarqandi’s Third Maṣ’ala’.

62. Disputing Khūnājī on his requiring the consistency of the antecedent and the consequent of the contingent conditionals
63. Noticing two meanings of 'real disjunction'¹²
 - a. Inconsistency of each two sides + disjunction between each two sides
 - b. Inconsistency of each two sides + disjunction between the sides altogether
64. The modalities of the conditionals = those of their consequents
65. A conditional similar to the categorical propositions
66. Rejecting the conversion of the conditionals

Syllogism - the definition

67. Dividing the alien premise to a foreign and to a requisite
68. Dividing the syllogism with alien premises to one with a foreign, or with a requisite, or with both
69. Accepting the rule of conjunction elimination
70. Rejecting the same rule (of conjunction elimination)
71. Excluding the syllogisms without a repeating middle term
72. Rejecting that the identity syllogism (= the transitivity of identity) is self-evident
 - a. The identity syllogism is self-evident (Rāzī)
 - b. The identity syllogism is not self-evident (Samarqandī)
 - c. The identity law is self-evident (Samarqandī)
73. Disputing Khūnājī on his analyzing the identity syllogism
74. Denying the requisite as to the repetition of the middle

Syllogism - the kinds

75. Rejecting some conditional syllogisms claimed by Avicenna

¹² 'Real or strict disjunction' is our translation for Sprenger's *veritable* disjunction in his translation of *Al-Risāla al-Shamsiyya*, where the disjunctive propositions were divided to *veritable*, *incompatible* and *exclusive* propositions:

§§§ The disjunctive [hypothetical proposition] is divided into the *veritable* disjunctive proposition, the *incompatible* and the *exclusive*.

The *veritable* disjunctive proposition pronounces that its two parts exclude each other [literally deny or refute each other] both in [case of] truth and [in case of] falsity, [i.e. if the one is true the other must be false and also if the one is false the other must be true], as "this number is either even or odd."

The *incompatible* disjunctive [literally the hypothetical which excludes coexistence] pronounces that the two parts are opposed to each other in truth only, e.g. this thing is either a stone or a tree, [if it is a stone it cannot be a tree, but it may be neither of the two, and therefore if it is not a stone it does not follow that it is a tree].

The *exclusive* hypothetical [literally the hypothetical which leaves no vacuum] pronounces that the two parts are opposed to each other in falsity only, as "either Zayd is alive or he will too be drowned."

[p. 20 = Italian and paragraphing are ours.]

- b. No partner of God is a man (false(?))
- 51. Criticism of Khūnājī's response to Rāzī's rejection of the conversion of the negative universal perpetual real proposition
- 52. Doubt on the conversion of the singular and the natural propositions¹⁰
- 53. Doubt on the conversion of the conditional propositions
- 54. Noticing the relational predicates in the fallacies of conversion
- 55. Adding the term 'positive' in discussing the fallacies of conversion

Contraposition

- 56. Defending Avicenna in contraposition (by saying that contraposition is to convert the negations of the sides not their privations)
- 57. The contraposition of affirmative universal: the separation of the negative-subject propositions from others
 - a. No negative-subject propositions can be converted
 - b. A non-negative-subject proposition is converted to a negative-predicate one
- 58. The contraposition of affirmative universal: the separation among the real, the mental, and the external propositions
 - a. No real or external propositions can be converted
 - b. A mental proposition is converted to a mental one
- 59. Disputing Khūnājī on his contraposing the real and the external negative universals

Conditionals

- 60. Embedding the category of 'relation' among the kinds of causality
- 61. Presenting the non-conditioned contingent conditionals¹¹

¹⁰ Aloys Sprenger, in his translation of *Al-Rū'ala al-Shamsiyya*, translated the two tables the *singular* and the *natural* propositions as *peculiarized* or *individual* (*singular*), and *physical* proposition:

§42. If the subject of a categorical proposition is a definite individuum, it (the proposition) is called *peculiarized* or *individual* (*singular*). ...

§43. If the quantity of the singulars is not shown in it and if we can neither say that it is a universal nor that it is a particular proposition it is called a *physical* proposition, e.g. "animal" is the genus and "homo" is the species. (pp. 14 and 15) (Italics are ours).

¹¹ 'Contingent conditional' is from Sprenger's translation of *Al-Rū'ala al-Shamsiyya*, where the conditional propositions were divided to *cogent* and *contingent* proposition:

§52. ... The conjunctive (conditional) is either *cogent* (literally adhesive) [or *contingent*.]

In the *cogent* the consequent is true under the supposition that the antecedent be true on account of the connexion between them, which is the cause thereof, as for instance, if the two propositions be connected by causation [e.g. if the sun rises day approaches, if day approaches the sun rises; if day approaches the world becomes illuminated—the cause of both phenomena being the rising of the sun;] or correlation [e.g. if Zayd is the father of Bakr, Bakr is his son].

In the *contingent* [the consequent is true if the antecedent is true] by merely accidental agreement of the two parts (or of the two propositions of which the hypothetical consists) in being true, e.g. if man is endowed with reason, the donkey is endowed with the faculty of braying. (p. 19) (Italics and paragraphing are ours).

a concept, so this horse is a concept')(this solution is contrary to Tūsī's that this is a Fallacy of four terms)

The subjects of the quantified propositions

31. Inventing two reasons for Avicenna's excluding the intension of the subject of a quantified proposition (i.e. when we say 'all A is B' we mean all extensions of 'A' not its intension, i.e. the concept of 'A')
32. Presenting two absurd consequences for Avicenna's excluding the intension of the subject
33. Proposing a convention to prevent the two absurdities mentioned in the last item

Indefinite proposition

34. Rejecting the equivalence between indefinite and particular propositions

External, real and mental propositions

35. Proposing a reason why no propositions exist other than the external, the real, and the mental propositions
36. Presenting the relations between these three propositions
37. Defending the mental propositions
38. The need to the existence of the subject in the negative conditioned, conventional, and temporal propositions

Modality

39. Two kinds of the essential necessity
40. Two kinds of the essential possibility
41. Occurring possibility
42. Various kinds of general conditioned
43. Disputing Khūnājī on his examples for *de re* and *de dicto* modalities
44. Presenting the relation between the mental necessity and possibility
45. The need to the existence of the subject in the negative conditioned, conventional, and temporal propositions

Contradiction

46. Generalizing Khūnājī's method for presenting the negations of the composite modalities
47. Doubt on the contradictories of the real and external propositions

Conversion

48. Adding the expression 'in mention' to the definition of the conversion
49. Separating two meanings of 'conversion':
 - a. The act of converting the sides of a proposition
 - b. The proportion gained by this act
50. Invalidity of conversion for negative universals in the real and external propositions
 - a. No man is a partner of God (true)

27. The real subject of a categorical proposition is the extension of (and not the intension of) the subject
28. Explaining how a description is predicated to an individual

Negative-predicate affirmative proposition (Khūnājī and Urmawī)

1. Privative-predicate affirmative: 'all A is non-B'
2. Negative-predicate affirmative: 'all A is not-B'
 - a. The distinction between the two lables (Privative-predicate and Negative-predicate) is by Khūnājī who had presented them when discussing the contrapositions of the real and the external propositions.⁹
 - b. Urmawī got the second lable in different meaning for analyzing Avicenna's syllogism: 'no A is B', 'all what is not B is C', so 'all A is C.' Urmawī claimed that the major is neither a negative nor a privative affirmative, but a negative-predicate affirmative. (Urmawī p. 284).
 - c. Samarqandī used the same lable to distinguish between two meanings of Avicenna's sentence: 'all C is not B' separating 'all C is not B' from 'all C is not-B' and saying that the former is a negative proposition and the latter a negative-predicate one. Samarqandī utilizes this distinction to solve problems in contraposition encountered by Rāzī and Khūnājī.
3. Equivalence of 'negative-predicate affirmative' to a 'mere negative'!
4. Reply to Rāzī's objection to the difference between the affirmatives and the negatives in needing to the existence of the subject

Deviant propositions

29. Providing a rule as to the truth and the falsity of the deviant propositions (= those with quantified predicates)

Natural propositions

30. Non-transitivity of the judgement in the natural propositions (= those with secondary intelligibles or second-order predicates, such as Frege's sentence: 'Horse is a concept')(for example: 'this horse is a horse, horse is

⁹ Aloys Sprenger, in his translation of *Al-Ru'ala al-Shamsiyya*, translated the two lables the *real* and the *external* propositions as *verity*- and *actuality*-proposition:

§44. The expression every C is B, is sometimes employed in reference to the *verity*, and its meaning is that every possible (imaginable) singular which may exist and is C, is B by reason of its existence; i.e. whatever is the substrate of C is also the substrate of B. [Such a proposition is called *verity*-proposition *حقيقة*] Sometimes the expression is used in reference to *actual existence*, and it means that every C in actual existence, be it at the time of the judgment or before or after /it/ is B in actual existence. [such a proposition is called *actuality*-proposition *حقيقة*]. (p. 15) (Italics are ours).

Tony Street names these as the 'essentialist' and the 'externalist' readings of the subject term. See his 2014 paper: 'Atīdal al-Dīn al-Khūnājī (d. 1248) on the Conversion of Modal Propositions.'

*Natural universals*⁷

8. Rejection of 'natural universal' in the external world
9. Discussion of predicable and non-predicable parts of a concept
10. Separation between external and intellectual composites
11. Division of the composites to real and conventional
 - a. Doubt on the composite of human as to being real or conventional
12. Reply to Fakhr al-Dīn Rāzī's objection on undetailed knowledge
13. Ascribing fallacies to Fakhr al-Dīn Rāzī
14. New responses to objections to the definition of genus
15. Defending that 'genus' is a genus for 'summm genus' and 'infima genus'⁸ and for 'intermediate genus' and 'singular genus'

Categories

16. Following stoics in accepting only four categories
17. Reply to an objection to the categories being genera

Differentia

18. Criticism of Avicenna's definition of 'differentia' in *Ishārāt* as well as criticizing Khūnājī and Urmawī
19. New criticism of the view that differentia is a cause of the part of the genus in its species

Definition

20. Rejection of the view that a differentia is a definition
21. Rejection of the view that a property is a definition
22. Accepting the view that the composite of a differentia and a property is a definition
23. Non-definability of the conventional composites by genera and species
24. Definability of the composites of non-predicable parts by genera and species

Propositions

25. The disjunctives and the negative categoricals are named figuratively
26. Subjectivity and predicativity are not parts of a categorical proposition, contrary to Khūnājī and Rāzī

⁷ 'Natural universal' would translate for Sprenger's 'physical universal' in his translation of *Al-Riḍā ala al-Shamṣiyya* where the conditional propositions were divided to *coqent* and *contingent* propositions.

124. If we say of "animal" for instance, that it is a universal, three things are to be observed. Animal = to be considered in itself, and as a universal, and as the compound of these two things. The first is called a *physical* universal; the second a *logical* universal, and the third a *mental/metaphysical* universal (p. 9) (Itakes are ours).

⁸ 'Infima genus' is your translation for Sprenger's 'low genus' in his translation of *Al-Riḍā ala al-Shamṣiyya* p. 9.

Appendix I

Samarqandi's Logical Innovations

Samarqandi's two books *Qisṭās al-afkār* and *Sharḥ al-Qisṭās* show his profound and extensive logical information. His innovations in the two books make him in a first-degree level as were logicians such as Avicenna (930-1037), Fakhr al-Dīn Rāzī (1149-1210), Afdal al-Dīn Khūnājī (1194-1248), Athīr al-Dīn Abhari (1200-1265), and Naṣīr al-Dīn Ṭūsī. We present in this section some of Samarqandi's logical innovations, on the ground that we failed to find them in his predecessors or contemporaries' works available to us.

Here we list some of novelties in *Qisṭās al-afkār* and *Sharḥ al-Qisṭās*. However, explicating some of these indeed needs writing papers, which is out of the purposes of this introduction. The list below may help the reader to concentrate on the subject-matters presented, verifying their novelty-hood by comparing them with corresponding matters developed in the logical works of Samarqandi's predecessors and contemporaries.

Subject matter of logic

1. Third and fourth intelligible concepts⁵ (besides the primary and secondary ones)
 - a. The subject matter of logic = the secondary intelligibles (Avicenna)
 - b. The predicates of the propositions in logic = the third, the fourth, ... intelligibles (Samarqandi)

The paradox of absolute unknown

2. A solution by dividing modal propositions to essential and descriptive

On denotation and significance

3. Definitions for signifier and signified
4. Division of signifying to conventional, intellectual, and natural (conventional, sensorial, and conjectural)
5. Conventionality of the discussions on Avicenna's view of prohibition of the use of implicative significance⁶ in the sciences

The quadruple relations between two concepts

6. New solution to Kātibī Qazwīnī's paradox
7. Rejection of 'perpetuity' and 'actuality' in the quadruple relations

⁵ 'Intelligible concepts' is Sabra's translation for El-Rouayheb's 'intensions' in his (2012) paper: 'Post-Avicennan Logicians on the Subject-Matter of Logic, Some Thirteenth- and Fourteenth-Century Discussions'. See Sabra (1980) 'Avicenna on the Subject Matter of Logic'.

⁶ 'Implicative significance' is our translation for Sprenger's 'indication per nexum' in his translation of *Al-Risāla al-Shamsiyya*, p. 9.

which has deleted just a letter, when added give the sentence new meaning:

يكون بحيث إذا شئنا علم من غير تكلف و بتدبر الوقوف عليه ما لا يسع

All these do not mean at all that we underestimate Pehivan's work. Sure, ours stands on his. We appreciate his priority, and his courage to begin the endeavor, without which we might not undertake the effort. We just tried to present a more readable edition, hoping that *Qutias al-afkar* attract more attention worldwide, and thereby the author's roll in developing Arabic logic be revealed as it deserves.

Our Method of Editing

In this edition, we tried to *cut off* the text *through the middles*, adding titles to paragraphs, numberings to subdivisions, punctuation marks to sub-sentences, diacritics to letters, and explanatory words or expressions to condensed sentences, all of which in [] except the numberings in the beginnings of the lines). This may bother the experts, but helps most of the readers to find out much more easily what the author had in mind. The text in most parts are dense and compact and will take much time of most readers to understand the content. We hope the specialists soon get used to skip our additions.

We also added many explanations, references, and quotations from earlier logicians in footnotes. It is customary to postpone these to endnotes; but in that case, they will be more likely to be neglected. We are eager to lead the readers to the logical contents instead of providing them with a mere edition of a text of an historical logician. The importance of studying such texts is to become aware of the development of the ideas in their historical gradual developing.

Asadollah Fallahi
Iranian Institute of Philosophy
Tehran, May 2020

و أيضاً برهن [الشيخ] على انعكاس السالبة الجزئية إلى السالبة الجزئية «السالبة المحمول»، بأنه: ...

Actually, we divided Pehlivan's two paragraphs to four new ones, then merging the two middle ones into a paragraph.

Similar defects have occurred in Pehlivan's edition as to sentences as well as to the use of punctuation marks. In Pehlivan's edition, we find many sentences which have been cut off in places where the discussion continues, and many others which have been merged where they should be cut off. As an example, we mention the following passage:

[٥٢٧] و المانعة الجمع تركب من قضية و أخص من نقيضا ليمتنع اجتماعها. و يجوز ارتفاعها و يجوز تركبها من أجزاء كثيرة. و إن شرطنا منع الجمع بين كل جزئين لامتناع الجمع بين كل معنيين ضرورة، كون كل معين أخص من نقيض الآخر كقولنا [٨٣ب]: الشيء إما أن يكون إنساناً أو فرساً أو عقاباً. (محلوان ص ٢٧٧ س ٩-١٢).

which we reedited as following:

[صنف التقابل بين جزئي المانعة الجمع]
و المانعة الجمع تركب من قضية و أخص من نقيضا ليمتنع اجتماعها و يجوز ارتفاعها.
[تركب مانعة الجمع من أكثر من جزئين]
و يجوز تركيبها من أجزاء كثيرة - و إن شرطنا منع الجمع بين كل جزئين - لامتناع الجمع بين كل [نوعين]
معنيين، ضرورة كون كل [نوع] معيني أخص من نقيض الآخر، كقولنا: «الشيء إما أن يكون إنساناً أو فرساً أو عقاباً».

As we see, the three sentences of the first passage is divided and reassembled to denote two entirely different contents which have not been separated in the first edition.

As to the side of the material defects in Pehlivan's edition, we mention some important ones. There are some words and terms that have been recorded in the edition that made the whole sentence meaningless. For example, see the following:

و «أخذ البعض مكان الكل» كقوله «الفلك ليس بعد شيء» و إلا لو تحرك على النظر الأطول للزم الخلاء فلا يكون عدسياً» فقد أخذ بعض المتقدم مقدماً. (تصحیح محلوان ص ٥٣٥ س ١٥-١٧).

We read the passage as follows:

و «أخذ البعض مكان الكل» كقوله «الفلك ليس بفنسي» و إلا لو تحرك على النظر الأطول للزم الخلاء فلا يكون عدسياً» فقد أخذ بعض المتقدم مقدماً.

Also, in some cases, some words have been added or deleted, yielding to wholly different meanings or to absurdity. E.g. see the following sentence:

يكون بحيث إذا سمع علم من غير تكلف يتعذر الوقوف عليه ما لم يسمع (تصحیح محلوان ص ٧٥ س ٧-٨).

6. Ashkan Baqeri edited the section of the syllogisms of *Qistās al-afkār* within the same part of *Sharh al-Qistās* in Tehran University in 2017.

We accessed all of the above but the first and the third. We discuss the second in the next section.

Pehlivan's Edition of *Qistās al-afkār*

As we said above, the role of Samarqandī's logical views in developing Arabic logic has not been investigated. This may partly be due to the lack of critical editions of his comprehensive logical works. As we know, *Sharh al-Qistās* has not been published so far, and the only complete published critical edition of *Qistās al-afkār* by Necmettin Pehlivan in 2014 is not as satisfactory as one may expect. The edition surely opened the way to study Samarqandī, the logician, and it is appreciated for its groundbreaking effort. However as many pioneer attempts, it has deficiencies which are to be compensated and improved by later developments. In our Persian introduction to the present work, we discussed some points in detail and here we shall glance at the outlines.

Pehlivan's edition of *Qistās al-afkār*, as we see, suffers from formal and material defects. As to the side of form, dividing the paragraphs may be the most notable faults. Many paragraphs have been divided in places that the discussion continues, and many others have been merged which should be divided. As an example look at the following two paragraphs:

بل جوابه: أنا قد بينا في العكس المستوي أن السالبة السالبة الموضوع المعنوم المحمول لا ينعكس فلا ينعكس قولنا: لا شيء مما ليس بـ ج دائماً إلى قولنا: لا شيء من ج ليس بـ دائماً. حوار كبري الحزم معدوماً كما في النقض هذا إذا كان العكس محسب الخارج أو الخفية. أما إذا كان محسب البهر فلا يرد النقض.

و لعل الشيخ إنما اعتبر هذا القسم كما عرفت من قبل و أبعد رهن على انعكاس السالبة الجزئية إلى السالبة الجزئية السالبة المحمول بأنه ... (تصحیح معلولان ص ۲۶۷ س ۱۵۰۹).

which we rearrange in three paragraphs as follows:

[جواب المصنف عن انعكاس السالبة عند الشيخ]

بل جوابه: أنا قد بينا في العكس المستوي أن السالبة السالبة الموضوع المعنوم المحمول لا ينعكس، فلا ينعكس قولنا: لا شيء مما ليس بـ ج دائماً إلى قولنا: لا شيء من ج ليس بـ دائماً. حوار كبري الحزم معدوماً. كما في النقض.

هذا إذا كان العكس محسب الخارج أو الخفية. أما إذا كان محسب البهر، فلا يرد النقض. فنعلم الشيخ إنما اعتبر هذا القسم كما عرفت من قبل.

[انعكاس السالبة الجزئية عند الشيخ]

(26) For the inference 'I say that you are an ass; therefore, I say that you are an animal' is a good one, and yet something follows from the consequent that does not follow from the antecedent. For it follows: 'I say that you are an animal; therefore, I say the truth'. And yet it does not follow: 'I say that you are an ass; therefore, I say the truth'.

Samarqandi's version is the following:

Whoever said that 'a human is a stone' said that 'a human is a body'
And whoever said that 'a human is a body' said the truth
Therefore, whoever said that 'human is stone' said the truth.

We couldn't find this fallacy in any predecessor of Samarqandi or Burleigh. Might one of the two have adapted from the other? And if yes, who from whom? Since Burleigh is younger than Samarqandi, he may be the one who adapted from the other; but the geographical distance between the two weakens this possibility entirely. So, may be there existed some common decent, such as Athir al-Din Abhari who as we know had a journey to the Eastern Roman Empire? This cannot be certain with our little information of the history of logic in that era.

Editions of *Qistās al-afkār*

As we found, six editions and/or studies of *Qistās al-afkār* has been emerged so far.

1. Edward Abbott Van Dyck (1846-1938), in his *Iktifā' al-qanū' bimā huwa maṭbū'* p. 195, reported that Aloys Sprenger (1813-1893) published the *Qistās* in Kolkata India in 1854 and Nicholas Rescher mentioned this with a question mark in front of it. Our attempts to find the edition has failed.
2. Necmettin Pehlivan has edited, translated to Turkish, and commented on *Qistās al-afkār* in 2010 in his doctoral dissertation³ in Ankara University and published a corrected version of the edition with translation in 2014 in Istanbul.⁴
3. Ali Ahmad Ismael studied and investigated the book in 2015 as his master's thesis in Cairo University, but we don't know whether or not he edited it too.
4. Fatemeh Shamsi Goushki edited the section of the propositions of *Qistās al-afkār* within the same part of *Sharḥ al-Qistās* in Shahid Motahari University (Madrese ye Sepahsalar) in 2015 in Tehran.
5. Seyed Mohammad Hosseini Dowlat Abad edited the section of the syllogisms of *Qistās al-afkār* within the same part of *Sharḥ al-Qistās* in Shahid Motahari University (Madrese ye Sepahsalar) in 2016.

³ The pdf of the dissertation is available at Google by searching the expression: Qistās'u'l fi taḥqīq' afkār. The full address of the pdf is: <http://acikarsiv.ankara.edu.tr/browse/3871/397482.pdf>.

⁴ The information of the publication is available at Google by searching the expression: Kistās'u'l-Efkār Düğünce'nin Kırtası - Şemsüddin Es-Semerikandi.

Samarqandi in the History of Logic

It is surprising that Samarqandi has lost most of his fame in the recent centuries. He was contemporary to great Muslim logicians such as Naṣīr al-Dīn Ṭūsī (1201–1274), Najm al-Dīn Kātibī Qazwīnī (1203–1277), Sirāj al-Dīn Urmawī (1198–1283), Qutb al-Dīn Shīrāzī (1236–1311), and Ibn al-Muṭahhar al-ʿAllāma al-Ḥillī (1250–1325). These names all preserved their reputations until now in Iran, contrary to Samarqandi who did the same in North Africa and Ottoman Turkey.

The most influenced by Samarqandi among the Iranian logicians may be Qutb al-Dīn Rāzī al-Taḥṭānī (d. 1364), who in his commentary on Urmawī's *Matālī' al-Anwār* was engaged in Samarqandi's views without referring to him by name. So, in Iran, if the latter's logical views have any influence, it was through the former's logical commentary, which was been read only by few scholars who were most engaged in logic.

Contrary to Iran, in North Africa and Ottoman Turkey, Samarqandi was well-known by his *ʿAdāb al-baḥṭh wa al-munāzara*,² which is a very compact treatise, not on all subject-matters of logic, but only on discussion, disputation and debate. It has been commented upon by many logicians through the next centuries. It can be said that this small treatise established a new branch within logic, putting aside Aristotle's *Topics*, as had done Avicenna's logical works on modalities and hypothetical conditionals, which put aside Aristotle's *Prior Analytics*. However, the treatise contains too small parts of logic to mirror their author's logical character.

Samarqandi and His Successors

As we noted above, Samarqandi's *Sharḥ al-Qistās* had been read by prominent logicians, such as Qutb al-Dīn Rāzī who in his commentary on Urmawī's *Matālī' al-Anwār* discussed Samarqandi's views without referring to him by name. In our Persian introduction we enumerated many topics and passages of Qutb al-Dīn Rāzī's commentary where he criticized or admired Samarqandi's novelties. More investigation may reveal many others which escaped our eyes. Comparative studies with other authors can determine the exact place of Samarqandi in the history of the Avicennan logic.

However, it was surprising for us when we encountered an English scholar contemporary to Samarqandi, Walter Burleigh (1275–1344), who discussed the same fallacy that we find in the end of *Sharḥ al-Qistās*. Burleigh in his *On the Purity of the Art of Logic. The Shorter and Longer Treatises*, (trans. & ed. P.V. Spade, New Haven & London: Yale University Press, 2000), discusses the following fallacy:

² There are at least two editions of *ʿAdāb al-baḥṭh wa al-munāzara*: the first (non-critical) edition was published in 1934 in the last part of a book which contains some other logical treatises, and the other was published in 2014 in the outset of a book followed by some commentaries on it.

Also, a recent 2019 edition of the author's less-known treatise, *ʿAyn al-Nazar fi ʿIlm al-Jadal*, has been published online by Walter Edward Young.

INTRODUCTION

Shams al-Dīn Samarqandī (Mūḥammad bin Ashraf al-Hussainī) (d. 1322) was one of the well-known seventh century logicians in the Islamic world. He was an expert logician, mathematician, astronomer, theologian, and jurist, having books and treatises in these sciences and disciplines. Unfortunately, most of his works have not been edited till now, although fortunately there has begun an increasing interest in him and his thoughts and works.

About Samarqandī

Little is known about Samarqandī's life.¹ However, his name refers to Samarqand, a city in south-eastern Uzbekistan, which denote that he came from that territory. Also, in some of his works, he reported that in 688h. (1289), he had been in Tabriz, north-east Iran, and in 712h. (1312) in Khujand, north Tajikistan. This shows that he had long journeys to far lands, perhaps to study by the scholars of his time.

The only teacher reported for him is Burān al-Dīn Nasafī (d. 1288); and the historical sources are quiet on the side of Samarqandī's students. This makes it difficult to understand his relationship to the scientists and scholars of the period. It is needed, then, to explore and excavate the works both of him and of his contemporaries, a task which has not begun so far.

Samarqandī's Logical Works

Samarqandī wrote among others three important logical monographs: *Qistās al-afkār*, *Sharḥ al-Qistās*, and *Adab al-baḥṭh wa al-munāzara*. These works have different influences on later logical investigations. The present work aims to critically edit *Qistās al-afkār*, to study its author's innovations in this book, to determine his utilizations from predecessor logicians, and to investigate some later logicians who were in the influence of the author.

¹ On Samarqandī, see L. Miller, "al-Samarqandī, Shams al-Dīn", in E. van Donzel (ed.), *Encyclopedia of Islam*, 2nd edn, vol. VIII (Leiden, 1960–2002), p. 1018, and Dadkhah's Persian intro. to Shams al-Dīn Muḥammad al-Samarqandī, *Science of the Cosmos and the Soul* [= *Ṭib al-ʿĀlam wa'l-Anfus*] (Costa Mesa, CA: Mazda Publishers, 2014), 42ff.

Contents

(English Section, pp. 1-20)

Contents	1
English introduction	3-18

(Persian Section, pp. سآ, 1-92)

Contents	سآ
Acknowledgement	1
Persian introduction	3
Sample pages of the MSS	86

(*Qistās al-afkār*, pp. 93-677)

Foreword	95
Introduction	97
First Part: Acquisition of Concepts	115
Second Part: Acquisition of Propositions	219
First Part: Propositions	219
Second Part: Syllogism	381
Third Part: Syllogistic appurtenances	559
Indices	653
References	667

Shams al-Dīn Samarqandī

(1322 AD)

*Qisṭās al-afkār
fī l-manṭiq*

*Edited with Introduction and Notes
by*

Asadollah Fallahi

Shams al-Dīn Samarqandī

(1322 AD)

Qisṭās al-afkār fī l-mantiq

*Edited with Introduction and Notes
by*

Asadollah Fallahi

ISBN: 978-622-6331-16-9



Institute for Philosophical Studies